الأشباه والنظائر

في النحو

تأليف

الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

تحقيق

عبد الإله نبهان — غازي مختار طليمات

إبراهيم عبد الله — أحمد مختار الشريف

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

الأشباه والنظائر

في النحو

لجلال الدين السيوطي

٨٤٩ - ٩١١ هـ

الجزء الأول

تحقيق

عبد الإله نبهان

التقديم

بقلم

الدكتور شاكر الفحّام

كان الإمام جلال الدين السيوطي (٨٤٩ ــ ٩١١ هـ) من أبرز علماء عصره ، برع في علوم شتى ، ورزق التبحر في سبعة علوم هي : التفسير والحديث والفقه والنحو والمعاني والبيان والبديع . وأكبّ السيوطي على التأليف منذ مطلع شبابه ، وتنوعت مؤلفاته بتنوع ثقافته ، وغزرت حتى بلغ بها بعضهم نحو ست مئة كتاب : فيها ما يقتصر على عدة أوراق ، وفيها ما يقع في مجلد أو مجلدات ، أغنت المكتبة العربية ، ودلت على سعة اطلاعه ، ومقدرته الفائقة في ضمّ ما تناثر من نصوص في الموضوع الواحد ، وعرض الآراء المختلفة في المسألة الواحدة ، ثم اتسمت بما تؤدي اليه الإحاطة الشاملة والذهن المتوقد من تهدٍّ الى موضوعات فيها الكثير من الابتكار والجدّة والطرافة . وشهرت للسيوطي كتب فرائد من أمثال المزهر والاتقان والاقتراح والأشباه والنظائر وهمع الهوامع والجامع الصغير وبغية الوعاة .....

• • •

ولما بزغت بشائر النهضة العربية الحديثة كان إحياء التراث العربي في مقدمة ما نهض به أولو العزم من المصلحين ، لأن تراث الأمة الثقافي الحضاري هو المقوّم الأول لشخصيتها ، وأحد البواعث الحافزة في نهضتها ، فأكبوا على نشر تلك الأعلاق النفيسة التي طال رقادها على رفوف الخزائن ، ووضعوا بين أيدي الناس هذه الكنوز الثمينة من علوم العرب وآدابهم، تكشف بما حوته عن جوانب من حضارتهم المشرقة الزاهرة التي عمت الخافقين بأنوارها ، وتدل على الآفاق التي بلغوها في ميادين العلم والتقدم والرقي •

ومضى اللاحقون من العلماء على سنة سابقيهم وترسموا خطاهم في متابعة النهج الذي سلكوه في نشر التراث وتيسير سبله •

وكان كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي واحداً من هذه الكتب التي رأت النور • طبع طبعته الأولى في حيدر اباد الدكن (الهند) في سنة ١٣١٦ ـ ١٣١٧ هـ (١٨٩٨ ـ ١٨٩٩ م) ، ثم جاءت طبعته الثانية في حيدر اباد سنة ١٣٥٩ هـ (١٩٤٠ م) وللهند عامة ولحيدر اباد الدكن خاصة فضل عظيم في نشر التراث العربي ، فقد طبعت جملة صالحة من نفائس الكتب العربية ، قام بخدمتها علماء أجلاء تغلبوا على الصعاب ، وبذلوا وضحوا حتى نهضوا بالمهمة ، على ما عانوا في سبيلها لضعف الوسائل وكثرة العقبات ، فأسدوا الى العربية يداً تذكر فتشكر •

• • •

ولمس العلماء المحققون الهنات والهفوات التي صاحبت بعث التراث ونشره ، وتهدّوا الى جملة القواعد التي يحسن الالتزام بها في تحقيق المخطوطات فبسطوها في كتب ومقالات وندوات ، وضربوا لها

الأمثلة ، ووالوا الحديث فيها ، وطالبوا السادة المحققين أن يهتدوا بها . ولم يكن بدٌ من العودة الى ما نشر للنظر فيه على هدي الأسس السليمة، والقيام بنشره مجدداً نشراً علمياً يستجيب لمتطلبات التحقيق وقواعده ، وما يجب أن يأخذ به المحققون أنفسهم ، لينشروا النص أقرب ما يكون الى الأصل الذي وضعه المؤلف ، خالصاً من شوائب السقط ، بريئاً من آفات التحريف والتصحيف .

ورأى قسم اللغة العربية بكلية الآداب (جامعة دمشق) ، وقد راعه كثرة الواغلين الذين تقاطروا على ساحة التحقيق فأفسدوا كتب السلف إفساداً أن يولي هذا الجانب عنايته واهتمامه ، وأن يأخذ نفسه بتدريب فئة من طلاب الدراسات العليا على التحقيق ، ويعدهم الاعداد الصالح ليختار منهم من يقوى على النهوض بهذا الفن على ثقل تبعاته ، ويشارك بذلك المؤسسات الجامعية والعلمية والثقافية الاخرى في رفع قواعد التحقيق وفاق الطريقة التي نادى بها العلماء الحراص على التراث ودعوا إليها .

وبدأ القسم عمله الجاد في هذا المضمار ، وكلف طائفة من طلبة التبريز (الماجستير) والدكتوراه أن ينهضوا بتحقيق كتب ما زالت مخطوطاتها بكراً لم ينهد لها أحد ، أو إعادة تحقيق مؤلفات ذات شأن وخطر لم تنل حظها من التحقيق العلمي . وظفر القسم من وراء هذه التجربة بخير عميم ، وأطلق مواهب كامنة فسح لها الطريق ودلها على الهدف .

وكتاب الأشباه والنظائر ، على ما قدم لقراء العربية من خير ، لم يَرْقَ بطبعتيه الى المستوى الذي يتطلبه تحقيق النص وإعداده للنشر ، ولم يكن بدٌ من إعادة نشره نشراً أقرب ما يكون الى السلامة وفق

أسس التحقيق الموضوعة • واختار القسم للنهوض بهذه المهمة أربعة من طلبة التبريز ، ألفوا التراث ونشئوا على حبه ، فناط بهم إعادة تحقيق الكتاب ، فتوزعوه بينهـم ، ورسموا خطـة توحد العمل وتنسقه ، واستطاعوا بالدأب والمصابرة والجهد ، لا يعتريهم فتور ولا كلال ، أن يصيبوا نجاحاً كبيراً : وصلوا بين نصوص الأشباه ومصادرها ، ودلّوا على الفروق التي نجمت عن الايجاز تارة والتسرع تارة ، واستدركوا ما أخلّـت به الطبعتـان السابقتـان ، ووازنوا ورجحوا ، وخرّجوا الشواهد ، وعرّفوا بالأعلام ، وأخذوا أنفسهم أخذاً غير رفيق ، ليتمّ لهم ما أرادوا • وإذ كانت طبعة الهند قد صدرت في أربعة أجزاء ، فقد حقق كل من الدارسين الأربعة مايوازي جزءاً من أجزائها • كان القسم الأول من الكتاب من نصيب الباحث عبد الإله نبهان ، وتناول الباحث غازي طليمات القسم الثاني ، وتصدى الباحث إبراهيم محمد عبد الله لتحقيق القسـم الثالث ، وكان القسـم الرابـع للباحث أحمـد مختار الشريف •

لا يسعني ، وأنا أتصفح ما قام به السادة الباحثون ، إلا أن أُزجي لهم الثناء خالصاً ، وأتوقع لهم نجاحاً مطرداً في ميدان التحقيق وإحياء التراث وخدمة العربية المبينة •

وقد أغفلتُ الحديث عن طبعة لكتاب الأشباه والنظائر ظهرت في مصر عام ١٩٧٥ م ، لأن المحقق طه عبد الرؤوف سعد لم يستطع أن ينهض بالحد الأدنى من التبعات التي يتطلبها النشر العلمي السليم •

وددت لو تكاتف المشرفون على الطبع والمصححون ليجوّدوا العمل ويحسّنوه فيوازي ما بذل المحققون من جهد ودأب ، وما استغرقوا في عملهم من وقت • وإني لأحس بالأسف لهذه الاغلاط التي لم يقووا على تجنبها ، وكنت أتمنى لو فعلوا •

جعلنا الله من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، ومن الذين يعملون فيتقنون عملهم ويحكمونه . (فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض) ، (وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) .

دمشق { ١ محرم ١٤٠٦ هـ
١٦ ايلول ١٩٨٥ م }

الدكتور شاكر الفحام

المؤلف والكتاب

جلال الدين السيوطي (١)

(٨٤٩ ـ ٩١١ هـ)

لقد ترجم السيوطي لنفسه ترجمة موجزة وأخرى موسّعة ، كما ترجم له معاصروه وتلامذته •

(١) مصادر الترجمة ومراجعها :

كتاب التحدث بنعمة الله ، حسن المحاضرة ١/٣٣٥ وما بعدها ، الضوء اللامع ٤/٦٥ وما بعدها ، مفاكهة الخلان ١/٦٣ وما بعدها ، بدائع الزهور ٤/٨٣ وما بعدها ، شذرات الذهب ٨/٥١ وما بعدها ، البدر الطالع ١/٣٢٨ وما بعدها ، هدية العارفين ١/٥٣٤ وما بعدها ، الأعلام ٤/٧١ ، معجم المؤلفين ٥/١٢٨ ، تراث الانسانية م ٢/٦٣٠ ، مقدمة نظم العقيان ، تاريخ آداب اللغة العربية ٣/٢٣٩ ، تاريخ الأدب الجغرافي عند العرب ٢/٤٨٨ ، المدارس النحوية : ٣٦٢ ، أبو حيان النحوي : ٥٨٢ ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : ٢٤٤ ، مقدمة كتاب الاقتراح في أصول النحو •

سائر التراجم التي كتبها المحققون في مقدمات كتب السيوطي كمقدمة بغية الوعاة ومقدمة معترك الأقران وغيرها ، كما استعنّا بكتاب (جلال الدين السيوطي) ، وهو مجموعة بحوث ألقيت في ندوة أقامها المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب مع الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٧٨ •وانظر أيضاً كتاب السيوطي النحوي للدكتور عدنان محمد سلمان ، بغداد ١٩٧٦ ـ وكتاب مكتبة الجلال السيوطي لأحمد الشرقاوي إقبال ، الرباط ١٩٧٧ • وكتاب جلال الدين السيوطي، منهجه وآراؤه الكلامية لمحمد جلال أبو الفتوح شرف بيروت ـ دار النهضة ١٩٨٢ •

اسمه وأسرته :

هو عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام الخضيري الأسيوطي .

ينتمي السيوطي إلى أسرة ظهر منها رجال انقطعوا إلى طلب العلم ، منهم جدّه الأعلى همام الدين الذي كان من أهل الحقيقة ومن مشايخ الطرق(١)، ومَنْ دونه كانوا من أهل الوجاهة والرياسة، ويذكر السيوطي أنه لايعرف من آبائه من خدم العلم حق خدمته الا والده كمال الدين أبا بكر بن محمد الذي كان من فقهاء الشافعية وتولى القضاء بأسيوط قبل قدومه الى القاهرة ، ودرّس بالجامع الشيخوني ، وخطب بجامع ابن طولون ، وقد ترجم له السيوطي (٢) .

نشأة السيوطي :

ولد السيوطي في القاهرة ليلة الأحد مستهل رجب عام ٨٤٩ هـ ونشأ يتيما لأن والده توفي عام ٨٥٥ هـ أي عندما كان لجلال الدين خمس سنوات وسبعة أشهر من عمره (٣) ، وقد درج السيوطي على سنن أبيه في تلقي العلم ، وبدأ ذلك على أيدي كبار علماء عصره ، وحفظ القرآن وهو دون ثماني سنين ثم حفظ عمدة الأحكام ومنهاج النووي

(١) حسن المحاضرة ١/٣٣٦ . جلال الدين السيوطي : ٣٨ .

(٢) انظر حسن المحاضرة ١/٤٤١ ونظم العقيان : ٦٥ .

(٣) التحدث بنعمة الله : ١٠ و ٣٢ ـ شذرات الذهب ٨/٥١ .

وألفية ابـن مالك ومنهاج البيضاوي (١) ، وعرض محفوظه على علماء عصره فأجازوه (٢) •

شيوخــه :

خصص السيوطي معجما كبيراً ذكر فيه الشيوخ الذين تلقى عنهم أو أجيز منهم (٣) وبلغوا نحو ستمائة نفس ، لكننا سنقتصر ههنا على ذكر أهم شيوخه ، وهم الشيوخ الذين خصهم بذكره في كتابه حسن المحاضرة •

١ ــ البُلْقِيني (٧٩١ ــ ٨٦٨ هـ) •

علم الدين صالح بن شيخ الاسلام سراج الدين ، حامـل لواء مذهب الشافعية في عصره ، وله مصنفات ، وتولى القضاء الأكبر عام ٨٢٦ هـ وقد لازمه السيوطي في دروس الفقه الى أن مات • وترجم له في حسن المحاضرة (٤) ، وقال : وقد أفردت ترجمته بالتأليف •

٢ ــ المُناوي (٧٩٨ ــ ٨٧١ هـ) •

شرف الدين يحيى بن محمد بن محمد بن محمد ، شيخ الاسلام ، قاضي القضاة ، وله تصانيف ، قرأ عليه السيوطي قطعـة من المنهاج ،

---

(١) شذرات الذهب ٨/٥١ وما بعدها • وانظر حسن المحاضرة ١/٣٣٦ •

(٢) شذرات الذهب ٨/٥٣ •

(٣) التحدث بنعمة الله : ٤٣ وفيه ترجم لشيوخه من الطبقات الثلاث الأول فبلغوا مائة وثلاثين وقال : هم عوالي شيوخي في الرواية على اختلاف طبقاتهم •

(٤) حسن المحاضرة ١/٤٤٤ ــ التحدث بنعمة الله : ٥٢ ــ شذرات الذهب ٧/٣٠٧ •

وسمع منه دروسا في الفقه وتفسير البيضاوي . قال فيه السيوطي: هو آخر علماء الشافعية ومحققيهم ، ورثاه بأبيات (١) .

٣ ــ الكافيجي (قبل عام ٨٠٠ ــ ٨٧٩ هـ) .

محيي الدين محمد بن سليمان . قال فيه السيوطي : الإمام المحقق علامة الوقت ، أستاذ الدنيا في المعقولات ، وتقدم في فنون القول حتى صار إمامَ الدنيا فيها . وله تصانيف كثيرة (٢) .

٤ ــ الشارمساحي (ت ٨٦٥ هـ) .

شهاب الدين أحمد بن علي الشارمساحي الشافعي ، كان إماما في الفرائض والحساب قال السيوطي : وأدركتهُ في آخر عمره ، وقرأت عليه في الفرائض . وله شرح على مجموع الكلائي (٣) .

٥ ــ سيف الدين الحنفي (٨٠٠ ــ ٨٨١ هـ) .

محمد بن محمد بن عمر بن قطلوبغا البكتمري ، العلامة الورع الزاهد العابد ، برع في الفقه والأصول والنحو . ولي التدريس بأماكن، وآخر ما تولى مشيخة المؤيدية ثم الشيخونية ، وله حاشية على التوضيح كثيرة الفوائد . قال السيوطي : وهو آخر شيوخي موتا ، لم يتأخر بعده أحد ممن أخذت عنه العلم الا رجل قرأت عليه ورقات من المنهاج . وقد رثاه السيوطي (٤) .

---

(١) حسن المحاضرة ١/٤٤٥ ــ التحدث بنعمة الله : ٦٩ ــ شذرات الذهب ٧/٣١٢ .

(٢) حسن المحاضرة ١/٥٤٩ ــ الضوء اللامع ٧/٢٥٩ .

(٣) نظم العقيان : ٤٣ ــ ٤٤ ــ التحدث بنعمة الله : ٤٥ .

(٤) حسن المحاضرة ١/٤٧٨ ــ بغية الوعاة ١/٢٣١ ــ شذرات الذهب ٧/٣٣٢ .

٦ ـ الشُّمُنّي : (٨٠١ ـ ٨٧٢ هـ) :

تقي الدين أبو العباس أحمد بن الشيخ المحدث كمال الدين محمد ابن محمد بن حسن التميمي الداري •

ترجم له السيوطي ترجمة طنانة في حسن المحاضرة صدرها بقوله : شيخنا ، وكذلك فعل في بغية الوعاة ، ولد في الإسكندرية وتلقى علومه المختلفة على كبار شيوخ عصره في القاهرة وله مصنفات • وقد قرأ عليه السيوطي قطعة كبيرة من المطول للشيخ سعد الدين ومن التوضيح لابن هشام ، وسمع وقرأ عليه في الحديث عدة أجزاء ورثاه عند وفاته (١) •

ومما يلزم التنبه له ما ذكر في حسن المحاضرة (٢) من أن تقي الدين الشبلي من شيوخ السيوطي، والشبلي مصحفة عن الشُّمنّي• وقد خدع كثير ممن تصدوا لترجمة السيوطي بهذا التصحيف وذكروه على عواهنه (٣) ، ولم نجد رجلاً من طبقة شيوخ السيوطي من الذين ترجم لهم هو أو ترجم لهم السخاوي بهذا الاسم •

هؤلاء هم شيوخه الذين ذكرهم في حسن المحاضرة ، أما سائر مشايخه فقد ذكرهم في معجم خاص ، قال (٤) : وأما مشايخي في الرواية

---

(١) حسن المحاضرة ١/٤٧٤ ـ التحدث بنعمة الله : ٤٦ ـ بغية الوعاة ١/٣٧٧ •

(٢) حسن المحاضرة ١/٣٣٧ •

(٣) انظر على سبيل المثال مقدمة محقق بغية الوعاة ، ومقدمة محقق معترك الأقران في إعجاز القرآن ومقدمة محقق كتاب الاقتراح ، كما ورد هذا التصحيف في غير ما موضع في كتاب (الجلال السيوطي) •

(٤) حسن المحاضرة : ١/٣٣٩ •

سماعاً وإجازة فكثير ، أوردتهم في المعجم الذي جمعتهم فيه وعدتهم نحو مائة وخمسين .

حياته العلمية :

بدأ السيوطي حياته العلمية خلال مرحلة التلقي عام ٨٦٦ هـ أي عندما كان في السنة السابعة عشرة من عمره ، وكان أول مؤلفاته شرح الاستعاذة والبسملة وفي هذه السن أجيز السيوطي بتدريس العربية وفي عام ٨٧٦ هـ أجيز السيوطي من ابن شيخه علم الدين البلقيني بالتدريس والافتاء (١) .

وفي هذه المرحلة توجه السيوطي لأداء فريضة الحج ، في ربيع الآخر سنة ٨٦٩ هـ ، ولقي فيها من لقي من العلماء والمحدثين ممن تحدث عنهم في كتابه (النحلة الزكية في الرحلة المكية) (٢) .

ولما عاد إلى الوطن في أول سنة ٨٧٠ أنشأ رحلة أخرى إلى دمياط والاسكندرية وأعمالهما ، وجمع فوائد هذه الرحلة في تأليف سماه (الاغتباط في الرحلة إلى الإسكندرية ودمياط) أو (قطف الزهر في رحلة شهر) (٣) .

---

(١) حسن المحاضرة ١/٣٣٧ وفيه : وقد ألفت في هذه السنة ـ أي ٨٦٦ ـ ، فكان أول شيء ألفته شرح الاستعاذة والبسملة ، وأوقفت عليه شيخنا شيخ الاسلام علم الدين البلقيني ، فكتب عليه تقريظاً ، ولازمته في الفقه الى أن مات ، فلازمت ولده فقرأت عليه ... وأجازني بالتدريس والافتاء في سنة ست وسبعين وحضر تصديري .

(٢) التحدث بنعمة الله : ٧٩ .

(٣) التحدث بنعمة الله : ٨٣ .

نخلص مما سبق إلى أن السيوطي تلقى تعليماً عالياً على يد أئمة عصره وشيوخه وبدأ عمله مدرساً للفقه بالمدرسة الشيخونية خلفاً لوالده عام ٨٧٢ هـ • ثم تولى مشيخة الصوفية بتربة برقوق ، وفي عام ٨٩١ هـ انتقل إلى مشيخة المدرسة البيبرسية ثم عزله عنها السلطان محمد بن قايتباي لأن جمعاً من مشايخ الصوفية اعترضوا عليه مُدّعين أنه أساء معاملتهم وحرمهم من بعض وظائفهم وامتيازاتهم ، وعندئذ اعتزل السيوطي الناس وزهد في الدنيا ، وانقطع بسكنه في الروضة ، وخلال هذه العزلة كتب السيوطي أكثر مؤلفاته بعيداً عن الحياة العامة (١) •

كان السيوطي يعتقد أنه بلغ مرتبة المجتهدين من الأئمة كما صرح بذلك ، ووضع نفسه في حسن المحاضرة ضمن الفصل الخاص بالأئمة المجتهدين في مصر ، بل إنه كان يطمح إلى أن يكون هو المبعوث على رأس المائة التاسعة ، ويؤيد هذا قوله (٢) :

« ومن اللطائف أن شرط المبعوثين على رؤوس القرون مصريون . عمر بن عبد العزيز في الأولى ، والشافعي في الثانية ، وابن دقيق العيد في السابعة ، والبلقيني في الثامنة وعسى أن يكون المبعوث على رأس المائة التاسعة من أهل مصر » (٣) •

---

(١) الجلال السيوطي ١٠٦ ـ ١٠٧ •

(٢) حسن المحاضرة ١/٣٢٩ •

(٣) يستند السيوطي في هذه الفكرة الى الحديث الشريف :

« إن الله تعالى يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها » عن أبي هريرة • الجامع الصغير ١/١٢٥ • وانظر فيض القدير للمناوي مقدمة المؤلف وحاشية الحفني على الجامع الصغير ١/٢ ، ٣ •

وقد اختمرت هذه الفكرة في رأس السيوطي شيئاً فشيئاً ، فقد بدأها بالرجاء في رسالته المسماة (رسالة فيمن يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة) يقول (١) :

(إني ترجيت من نعم الله وفضله كما ترجّى الغزالي (٢) لنفسه أني المبعوث على هذه المائة التاسعة لانفرادي عليها بالتبحر في أنواع العلوم) .

ويقول في مكان آخر (٣) إنه نظم أرجوزة سماها (تحفة المهتدين بأسماء المجتهدين) هذه خاتمتها :

وهذه تاسعة المئين قدْ
أتت ولا يخلف ما الهادي وعدْ
وقد رجوت أني المجددُ
فيها ففضل الله ليس يُجحدُ

ثم كتب (الكشف عن مجاوزة هذه الأمة الألف) ، فقال في هذه الرسالة : « فإنّ ثَمّ مَنْ ينفخ أشداقه ويدّعي مناظرتي وينكرُ عليّ دعوى الاجتهاد والتفرد بالعلم على رأس هذه المائة ويزعم أنه يعارضني ويستجيش عليّ بمن لو اجتمع هوَ وَهمْ في صعيدٍ واحد ونفخت عليهم نفخة واحدة صاروا هباء منثوراً) (٤) .

(١) مقدمة نظم العقيان : ش وانظر التحدث بنعمة الله ص ٢٢٧ .

(٢) الامام أبو حامد الغزالي . وقد عبر الغزالي عن هذه الفكرة في كتابه (المنقذ من الضلال) ص : ١٥٢ .

(٣) مقدمة نظم العقيان لفيليب حتي : ش .

(٤) مقدمة نظم العقيان : ش .

ولعل اعتقاد مؤلفنا بنفسه أنه مبعوث المائة التاسعة هو مفتاح شخصيته ،فإن اعتزازه بنفسه واعتداده بمصنفاته وتنطّعه للتصنيف في كل الموضوعات بما فيها التشريح ، وإقباله على الكتابة إقبالا منقطع النظير ، وكثرة ادعائه وتبجّحه في مقدمات بعض كتبه بأنه اخترع هذا العلم ، وأنه لم يسبق إلى كذا وكذا .... كل هذا يشير إلى أنه في مؤلفاته وسلوكه يريد أن يبرهن على أنه هو مبعوث المائة التاسعة ، وأنه مجدد دين هذه الأمة .

على كل حال فقد كان السيوطي ذائع الصيت في عصره ، ونشرت شهرته أجنحتها فوق أقطار العالم الإسلامي ، حتى إن الشيخ شمس الدين محمد اللمتوني من بلاد التكرور بغربي السودان (١) أرسل إليه رسالة تحتوي على مشكلات فقهية أجابه عنها السيوطي في (فتح المطلب المبرور وبرد الكبد المحرور في الجواب على الأسئلة الواردة من التكرور) (٢) .

وفاته :

توفي السيوطي بعد أن أغنى المكتبة العربية بمئات المصنفات وكانت وفاته في سحر ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الأولى في منزله بروضة المقياس بعد أن تمرض سبعة أيام بورم شديد في ذراعه اليسرى

---

(١) جرى العرب على إطلاق اسم تكرور على جميع بلاد السودان التي دخلها الاسلام ، وهي الممتدة على المحيط الأطلسي الى حدود النيل . وأضحت كلمة تكروري في نظر العرب مرادفة لكلمة سوداني .

« عن تعليقات كتاب تشحيذ الأذهان لمحمد بن عمر التونسي: ١٣٥ ».

(٢) الحاوي للفتاوي ١/٤٥١ ـ الجلال السيوطي ٤٣ .

عن إحدى وستين سنة وعشرة أشهر وثمانية عشر يوماً ودفن في حوش قوصون خارج باب القرافة (١) ، وقد صلي عليه في دمشق صلاة الغائب بالجامع الأموي وكان ذلك عام أحد عشر وتسعمائة للهجرة (٢) .

علم السيوطي :

كان السيوطي بحراً ، غزير الاطلاع ، كثير المحفوظ ، وقد ذكر في حسن المحاضرة أنه رزق التبحر في سبعة علوم هي : التفسير والحديث والفقه والنحو والمعاني والبيان والبديع على طريقة العرب البلغاء لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة ، وقد ذكر السيوطي أنه بلغ في هذه العلوم السبعة سوى الفقه درجة لم يصل إليها أحد ولا وقف عليها أحد من أشياخه فضلاً عمن هو دونهم ، وأما الفقه فإن شيخه فيه أوسع نظراً وأطول باعاً (٣) .

ودون هذه السبعة في المعرفة : أصول الفقه والجدل والتصريف ومنها الإنشاء والترسل والفرائض . وأما علم الحساب فهو أعسر شيء

---

(١) شذرات الذهب ٨/٥١ وما بعدها ـ الجلال السيوطي ٣١١ ـ قلعة صلاح الدين ١١٢ .

(٢) ذكر في مفاكهة الخلان ١/١٦٣ في أحداث /٩٠٠/ هـ أنهم صلوا في دمشق صلاة الغائب على العلامة جلال الدين السيوطي ثم ذكر في أحداث (٩١١ هـ) أن السيوطي توفي هذا العام وصلوا عليه . ولا جدال في صحة التاريخ الثاني ، أما الأول فهو من الأوهام التي أخذت على مؤلف مفاكهة الخلان . انظر مقدمة المحقق ٢/١٨ .

(٣) حسن المحاضرة ١/٣٣٨ ـ التحدث بنعمة الله : ٢٠٣ .

عليه وأبعده عن ذهنه ... ثم يدعي السيوطي أن آلات الاجتهاد قد كملت لديه (١) .

ويؤكد صحة حديث السيوطي عن نفسه في تبحره بهذه العلوم ومعرفته بمصادرها ومسائلها كثرة مؤلفاته فيها حتى إن بعضها قد اعتبر أصلاً في بابه يرجع إليه ولا يستغنى عنه (٢) .

أما شعر السيوطي المبثوث في حسن المحاضرة فإنه يصطبغ بما يصطبغ به غالباً شعر العلماء والفقهاء من الجفاف وكثرة استخدام اصطلاحات العلوم .

مصنّفات السيوطي :

كان السيوطي غزير التصنيف ، وكأنه يحاول تعويض ما أتلفته غزوات المغول من ناحية ولكي يمتاز من علماء عصره من ناحية أخرى ، ولا سيما أن فكرة كونه مبعوث المائة التاسعة كانت ذات أثر كبير في توجيه نشاطاته ، ثم إن معاصرته لكبار المصنفين كالعسقلاني والسخاوي دفعته إلى منافستهم ومحاولة سبقهم في هذا الميدان .

تردد السيوطي منذ شدوه للعلم على المدرسة المحمودية (٣) ، وكانت غنية بالكتب في الفنون المتنوعة ، ويقول ابن حجر : إن كتبها كانت تبلغ أربعة آلاف مجلد ، وقد فهرسها ابن حجر كما فهرسها السيوطي . وقد اتهمه السخاوي بأنه أخذ من كتبها ومن كتب غيرها

(١) حسن المحاضرة ١/٣٣٩ ــ التحدث بنعمة الله : ٢٠٥ .

(٢) مثل الاتقان في علوم القرآن ــ والمزهر .

(٣) نسبة الى منشئها محمود بن علي الاستادار عام ٧٩٧ هـ انظر خطط المقريزي ٢/٣٦٨ .

مما لا عهد به لكثير من معاصريه « فغيّر فيها يسيراً وقدم وأخّر لنفسه ، وهوّل في مقدماتها بما يتوهم منه الجاهل شيئاً مما لا يوفى ببعضه » (١) .

لقد كان السيوطي متنوع التأليف ، ولا شك لدينا في أن كثرة كتبه قد أثرت في الثقافة العامة لعصره كما أنها عوضت المسلمين عن كثير من الكتب التي كانت مفقودة أو في حكم المفقودة .

وقد كتب السيوطي في علوم القرآن ، وتفسيره وإعجازه ، وفي الفقه وأصوله وفي النحو وأصوله ، وفي الصرف ، وفي اللغة والتاريخ والأدب والبلاغة والمعارف العامة ، وغير ذلك من الموضوعات دقيقها وجليلها عظيمها وأدناها .

ولما ترجم السيوطي لنفسه في حسن المحاضرة أحصى مؤلفاته فبلغت ثمانية وثمانين ومائتي كتاب موزعة على النحو التالي (٢) :

١ ـ في فن التفسير وتعلقاته ٢٥ كتاباً .

٢ ـ في فن الحديث وتعلقاته ٩٢ كتاباً .

٣ ـ في فن الفقه وتعلقاته : ٢٤ كتاباً .

٤ ـ المسائل المفردة في مسائل مخصوصة على ترتيب الأبواب ٤٣ كتاباً .

---

(١) الضوء اللامع ٤/٦٦

(٢) حسن المحاضرة ١/٣٣٩ وما بعدها . وفي التحدث بنعمة الله ذكر أنه صنف أربعين وثلاثمائة مؤلف وألحقها باسم ثلاثة وثمانين مؤلفاً قال فيها : انه شرع فيها وفتر العزم عنها ... التحدث بنعمة الله ١٠٥ ، ١٣٦ .

٥ ــ فن العربية وتعلقاته ٣٢ كتاباً .

٦ ــ فن الأصول والبيان والتصوف ٢٥ كتاباً .

٧ ــ فن التاريخ والأدب ٤٧ كتاباً .

وهذه الكتب بعضها يقع في مجلدات عديدة ، وبعضها يقع في مجلد واحد ، وبعضها يقع في ورقات قليلة ، وقد اختلف المصنفون ممن أتوا بعد السيوطي في تعداد كتبه فقد ذكر ابن اياس (١) أنها بلغت نحواً من ستمائة تأليف ، وقد أحصيت ما ذكره صاحب هدية العارفين (٢) فوجدته ثمانية وثمانين وخمسمائة كتاب ، على أن كثرة العدد هذه لا توقعنا في الحرج ولا تدهشنا إذا علمنا أن كتاب (الحاوي للفتاوي) الذي طبع في مجلدين فقط قد ضم حوالي (٧٨) مؤلفاً منفرداً ، ولكن الى جانب هذه الأجزاء المفردة تقع الكتب الكبيرة كما قدمنا .

ولن نتعرض ههنا لذكر مصنفات السيوطي ، لأن هذا يحتاج إلى دراسة شاملة ومؤلَّف قائم بذاته ، وقد كتب أحد المعاصرين كتاباً سمّاه (مكتبة الجلال السيوطي) ذكر فيه مؤلفاته وأماكن وجودها في مكتبات العالم ــ ما استطاع الى ذلك سبيلا ــ ونص على المطبوع منها والمخطوط (٣) .

منهجه في التصنيف :

درج السيوطي في مقدمات مؤلفاته على توضيح منهجه في التأليف ، مما يرسم أمامنا خطة كاملة وتصويراً شاملاً للكتاب الذي ننظر فيه .

---

(١) بدائع الزهور ٤ : ٨٣

(٢) هدية العارفين ١ / ٥٣٥

(٣) أحمد الشرقاوي إقبال ، مكتبة الجلال السيوطي .

فإذا انتقل الى معالجة مسائله أورد في كل مسألة ما جمعه من أقوال العلماء مما يشهد بسعة اطلاعه وحرصه على التثبت وعلى عرض وجوه الرأي في المسألة الواحدة أو الخبر الواحد (١) •

ولكن مما يؤخذ على السيوطي شدة مباهاته بمؤلفاته ، وحدّة ادعائه التي كثيراً ما تبلغ حد التبجح والنفج كما فعل مثلاً في مقدمة كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو) عندما زعم أن كتابه لم تسمح قريحة" بمثاله ، ولم ينسج ناسج" على منواله ، في علم لم يسبقه أحد" الى ترتيبه — يعني علم أصول النحو (٢) — •• مع أن كتابه قد تضمن كتابي ابن الأنباري (لمع الأدلة) و (الإغراب في جدل الإعراب) إذ نقل عن لمع الأدلة ثمانية عشر فصلاً من أصل ثلاثين ، بالإضافة إلى ما نقله عن الخصائص لابن جني •

وما ندري كيف كان السيوطي يسيغ ادعاءاته أمام نفسه ؟ أكان يصدق ما يدعيه ؟ أكان يطمئن الى تصديق قرائه له ؟ ربما كان ذلك ، ولكن معاصري السيوطي من العلماء كانوا يدركون ما في كلام السيوطي من الادعاء والشطط والغلو (٣) ، كما ندرك نحن ذلك (٤) ، مع إدراكنا أيضاً أن كثيراً من كتب السيوطي قد تغدو تاريخية القيمة إذا ظهرت جميع الأصول التي نقل عنها ، لأن وجود الأصل يغني عن الفرع •

---

(١) تصدق هذه الملاحظة على كتبه العلمية كالمزهر والأشباه والتفسير ، أما في رسائله الصغيرة وكتب الترغيب والترهيب • فانه لاينص على منهج معين •

(٢) انظر مقدمة الاقتراح : ٢١

(٣) الضوء اللامع ٤/٦٦

(٤) الموسوعة العربية الميسرة : ١٠٥٩

على كل حال فقد انتشرت مؤلفات السيوطي في رحاب العالم الاسلامي ، منذ أيام مؤلفها حتى الآن ، كما طبع في عصرنا هذا عدد كبير من هذه المؤلفات ، في الهند ومصر والشام وليدن ونيويورك ، ولا تزال بعض كتبه مرجعاً أساسياً يعتمده الدارسون في عدد من العلوم كعلوم القرآن والعربية والتاريخ ، وبعض هذه المؤلفات لا يسد غيرها مسدها ، ولا يقوم مقامها .

الكتاب

١ ـ تعريف موجز بمفهوم الأشباه والنظائر :

أصل التفكير في الأشباه والنظائر وجمعها والتأليف فيها سواء في الفقه أو النحو أو الشعر أو اللغة إنما يعتمد في أساسه على أصل قائم في الفكر هو القياس الذي يعني ـ مهما تعددت تعريفاته ـ التلازم بين أمرين يستدعي أحدهما الآخر على وجه الضرورة أو ما يشبه الضرورة أو ما يقاربها (١) .

وقد وردت عبارة الأمثال والأشباه في نص متقدم ، ففي رسالة عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري تقفنا العبارة التالية :

« ثم الفهمَ الفهمَ فيما أُدلي إليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن وسنّة ، ثم قايس بين الأمور عند ذلك ، واعرف الأمثالَ، ثم اعمد فيما ترى إلى أحبّها إلى الله وأشبهها بالحق » (٢) .

وهـذا نص صريح في تأثيل القياس وتأصيله واعتماد التشابه

---

(١) من محاضرات الأستاذ أحمد راتب النفاخ .

(٢) أعلام الموقعين ١/١٥٤ ، وقد أورد السيوطي هذا النص في كتابه الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية على النحو التالي :

(اعرف الامثال والاشباه ثم قس الامور عندك) ص : ٧ وكذلك في الكامل للمبرّد ١/١٣

والتناظر في استنباط الأحكام ، وأصرح من ذلك ماورد في كلام الإمام ابن القيم عند حديثه عن الأشباه والنظائر في القرآن الكريم :

« وقد اشتمل القرآن علـى بضعة وأربعين مثلاً تتضمن تشبيه الشيء بنظيره والتسوية بينهما في الحكم ••• ومدار الاستدلال جميعه على التسوية بين المتماثلين والفرق بين المختلفين » (١) فهذا نص صريح في جعل التشابه والتناظر أساساً من أسس القياس •

ونظراً لتداخل العلوم الإسلامية ، واتصال بعضها ببعض فإن فكرة الأشباه والنظائر سرعان ما انتقلت من مجال الفقه وأصوله إلى مجالات الثقافة العربية الإسلامية الأخرى ، فنجد ــ على سبيل المثال لا الحصر ــ مقاتل بن سليمان البلخـي المتوفي عـام ١٥٠ هـ يؤلف كتاباً بعنوان « الأشباه والنظائر في القرآن الكريم » (٢) ويورد فيه (١٨٥) كلمة من القرآن يفسرها على وجوهها المختلفة ، فهو يفسر (الهدى) على سبعة عشر وجهاً ، ويأتي بكل وجـه مع ذكر موضعه في القرآن الكريم • واستهوت فكرة التصنيف في فن الأشباه والنظائر عدداً من المصنفين ، بل إن طبيعة البحوث العقلية والنحوية واللغوية كانت تفرض مثل هذا الاتجاه مما دفع أبا حيان التوحيدي (٣) إلى التساؤل عن أسباب طلب الانسان للأشباه والأمثال فيما يسمعه ويقوله ويرتئيه ، فيجيبه أبو علي

---

(١) أعلام الموقعين ١/ ١٥٥

(٢) نشر في القاهرة بتحقيق الدكتور عبد الله محمود شحاته عام ١٣٩٥ هـ ــ ١٩٧٥ م

(٣) أبو حيان التوحيدي : علي بن محمد بن العباس ولـد بين ٣١٠ ــ ٣٢٠ هـ وتوفي في حدود ٤٠٠ هـ •

مسكويه (١) بقوله : « إن الأمثال إنما تضرب فيما لا تدركه الحواس مما تدركه ، والسبب في ذلك أنسنا بالحواس وإلفنا لها منذ أول كونها ، ولأنها مبادىء علومنا ، ومنها نرتقي إلى غيرها ، فإذا أخبر الإنسان بمالم يدركه أو حدّث بما لم يشاهده ، وكان غريباً عنده طلب له مثالاً من الحس ، فإذا أعطي ذلك أنس به وسكن إليه لإلفه له » (٢) .

وهذه الإحالة الى الحس ، والانتقال في أثناء البرهان والتعليل من المجرد إلى الحسّي ومن المعلوم الى المجهول تذكرنا بما ذكره ابن جني في الخصائص عند حديثه عن علل النحويين فقال : إنها أقرب الى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجّون بثقل الحال أو خفتها على النفس (٣) .

بناء على ما تقدم نستطيع القول : إن فن الأشباه والنظائر إنما يقوم على القياس،والقياس عماد النحو،قال الكسائي : «إنما النحو قياس يتّبع» (٤) بل إن القياس قد دخل في صلب تعريفهم للنحو عندما حدّوه بقولهم : النحو هو العلم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب (٥).

---

(١) مسكويه ، توفي ٤٢١ هـ ، وهو أحمد بن محمد بن يعقوب ، مؤرخ بحّاث ، اشتغل بالفلسفة والكيمياء والمنطق . (عن الأعلام) .

(٢) الهوامل والشوامل : ٢٤٠

(٣) الخصائص ٤٨/١

(٤) مطلع قصيدة للكسائي ذكرها القفطي في انباه الرواة ٢٦٧/٢ .

(٥) لمع الأدلة : ٩٥ ، وانظر الاقتراح : ٩٥ وانظر تعريف القياس . في كتب الاصول : المعتمد في أصول الفقه ٦٩٧/٢ ، كتاب ارشاد الفحول ١٨٤ ، روضة الناظر وجنة المناظر ٢٢٦/٢ ، الاحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢/٤ وما بعدها .

وإن تتبع نمو فكرة القياس النحوي وتطورها يحتاج إلى بحث مستقل لا تحتمله طبيعة عملنا ، وقد خصّص له الدارسون بحوثاً مستقلة مستفيضة . على أنه من المهم أن نعالج بإيجاز أهم ماله علاقة بكتابنا من جوانب القياس .

إن القواعد الكلية أو القوانين أو الأصول العامة ـ وهي موضوع الفن الأول من الأشباه ـ التي تستنبط من استقراء كلام العرب هي من أهم صور القياس ، وإن القياس بهذا المعنى هو الذي يكاد يكون المراد دون غيره لدى الطبقات الأولى من النحويين(١) .والقياس بهذا المعنى يختلف عن القياس الذي يدور حول فكرة القاعدة ، فالأصل العام يمكن أن يشمل عشرات القواعد التي تفيء إليه ، والفن الأول من الأشباه والنظائر ـ حسب تصنيف كتابنا ـ يقوم على استخلاص الأصول والقواعد العامة وشرحها وإيراد ما ينطوي تحتها من قواعد ، فالأصل القائل بأن اجتماع الأمثال مكروه (٢) ، تقع تحته قواعد مختلفة تتعلق بالثقل والخفة وتتفرق تحت أبواب عديدة من أبواب النحو والصرف كما يظهر ذلك جلياً في الفهرس التحليلي لهذا الأصل . والأصل القائل بأن التغيير يأنس بالتغيير (٣) تنطوي تحته قواعد كثيرة تنتمي إلى مباحث النسب والحكاية والنداء والترخيم وغيرها . وكذلك أصل العامل فإنه ينطوي على عشرات القواعد المتعلقة بمختلف أبواب النحو ...

---

(١) من محاضرات الاستاذ أحمد راتب النفاخ .

(٢) انظر الفهرس التحليلي لهذا الكتاب وسيظهر في جزء خاص بفهارس الكتاب بأجزائه الأربعة .

(٣) انظر الفهرس التحليلي لهذا الكتاب .

وهذا اللون من القياس اللغوي هو ما اعتمد عليه متقدمو النحاة ، وكانوا يقرنون استقراءهم للأحكام بالتعليل ، لذلك وتيجة لاعتمادهم هذا اللون من القياس لم يأت كتاب سيبويه مبوباً على نسق أبواب كتب النحو المتأخرة ، بل بناه على نسق نظر فيه إلى المقاييس والعلل وأصول أخرى يقوم عليها هذا العلم عند المتقدمين (١) •

ومن هذه الزاوية يمكننا أن ننظر إلى كتاب سيبويه على أنه من الكتب المتقدمة التي تجلت فيها فكرة الأشباه والنظائر ، وإن لم تتخذ السمت الذي اتخذته في كتب متأخري الفقهاء من حيث التبويب وتقسيم الأشباه والنظائر ، إلى الفنون السبعة ، كما فعل السيوطي •

ويأتي كتاب الخصائص العظيم لابن جني في رأس الكتب التي يمكن أن تعد بحق في حيز كتب الأشباه ، ولذلك نرى السيوطي يُغير عليه ويسلخ منه فصولاً برمتها ويضمنها هذا الجزء من كتابه • وإن نظرة واحدة في فهرس الأعلام أو فهرس الكتب التي وردت في الكتاب لتدلّ دلالة ذات مغزى على اعتماد السيوطي على ابن جني وعلى كتابه الخصائص في شتى مباحثه •

ومن وجوه القياس اللغوي المشار إليه والذي يكثر وروده في الأشباه والنظائر ما يمكن أن يسمى بالقياس التفسيري ، وهو لا يقوم على تجريد القواعد وإنما على الاجتهاد في ربط الظواهر النحوية التي تثبت بالاستقراء بعضها ببعض في قوانين عامة أو ما يشبه القوانين كما يبدو في كلام ابن جني (٢) : « اعلم أن العرب تؤثر التجانس والتشابه

---

(١) انظر مقدمة فهرس شواهد سيبويه للعلامة النفاخ ص ١

(٢) من محاضرات الأستاذ أحمد راتب النفاخ •

وحمل الفرع على الأصل ... ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حـده ، فأعطوا الرفع في التثنية الألف ، والرفع في الجمع الواو ، والجر فيهما الياء ، وبقي النصب لا حرف له فيماز به ، جذبوه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع » (١) . هذا ويتناثر البحث في الأشباه والنظائر في كتب النحو المطولـة ضمن أبواب النحو بترتيبها المتأخر ، ويجذب النحاةَ إليها طبيعةُ البحوث النحوية ، فلا بد لهم عند التفصيل في مبحث الظروف من التطرق إلى مبحث الاتساع في الظرف وصور هذا الاتساع ، ويبدو هذا واضحاً في شرح المفصل لابن يعيش وفي شرح الرضي الاستراباذي عـلى كافية ابن الحاجب وغـيرها من المطولات . ولكن هل جرد أحـد من مصنفي النحـاة كتاباً في الأشباه والنظائر في النحو قبل السيوطي ؟

إننا إذا تمسكنا بحرفية التساؤل وبحرفية مفهوم فن الأشباه عند متأخري المصنفين فإن أحداً لم يجرد كتاباً في هذا الفن في حدود ما اطلعنا عليه ، ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة البحث في هـذا الفن فإنه قديم ِقدَم النحو ، وبازغ بزوغ الشمس في مؤلفات المتقدمين كما بينا .

٢ ـ كتاب الأشباه والنظائر في النحو :

بعد تلك النبذة السابقة عن مفهوم الأشباه والنظائر ننتقل للتحدث بإيجاز عن فنون كتاب الأشباه .

ذكر السيوطي في مقدمة كتابه السبب الباعث له على وضع هـذا التأليف ، ويتلخص في أنه أراد أن يسلك بالعربيـة سبيل الفقـه فيما صنفه المتأخرون من كتب الأشباه والنظائر ، ثم سرد عنوانات الأبواب

(١) الخصائص ١/١١١

التي تتضمنها هذه الكتب ، وأسماء المؤلفين الذين تصدّوا للتأليف في هذا الفن ، ثم ذكر الترتيب الذي نسق عليه أبواب كتابه ، وهو يشبه كتاب الإمام تاج الدين السبكي في كونه جامعاً لأكثر الأقسام ، وصدره يشبه كتاب الزركشي من حيث ترتيب قواعده على حروف المعجم .

ويظهر من مقـدمة السيوطي تأثره العميق بكتب الفقهـاء في فن الأشباه والنظائر والقواعد الكلية العامة ، وهذا يشير إلى ديمومة تأثر علوم العربية بالعلـوم الشرعيـة حتى زمن السيوطي ، وهو تأثر بدأ مبكراً (١) ولا سيما أن علـوم العربية كلها كانت منبثقـة من بحوث العلماء في إطار خدمتهم للقرآن الكريم وحفظه ، واستمر هذا الاتصال المبارك يؤتي أكله كل حين ثمراً شهياً ذا فنون وألوان ، فلا عجب إذاً أن تثمر دراسة الفقـه والنحو كتاباً يمزج بين العلمـين ، ويبني مسائل أحدهما على قواعد الآخر ككتاب (الكوكب الدري) للأسنوي ، أو كتاباً يتبنى في ترتيبه وتنظيم أبوابه ترتيب كتب الفقه كما فعل السيوطي في كتابه هذا .

على أن هناك أمراً في مقدمة السيوطي يجب ألا نمرّ به ونغضي عنه ، وهو ادّعاء السيوطي ــ كعادته ــ بأنه صنف كتاباً لم يسبق الى مثله ، وديواناً منيفاً لم ينسج ناسج على شكله ضمنه القواعد النحوية ذوات الأشباه والنظائر ، وخرج عليها الفروع السائرة سير المثل السائر. وهذا الادعاء شنشنة نعرفها من السيوطي في عدد من مقدمات كتبه .

(١) ضمن الامام محمد بن الحسن الشيباني كتابه المعروف بالجامع الكبير ــ في كتاب الايمان منه ــ مسائل فقه تبتنى على أصول العربية ، لاتضح الا لمن له قدم راسخة في هذا العلم . عن شرح المفصل ١/١٤

نعم ، نحن لا ننكر عليه فضله وجهده في الجمع والتبويب ، ولكننا لا نسيغ مثل هذا الادعاء الذي تكرر في مقدمات كتبه . وإن كنا لا نغمط الرجل حقه و لا الكتاب قيمته .

قسم السيوطي كتابه الأشباه والنظائر في النحو إلى فنون سبعة هي :

١ ـ فن القواعد والأصول التي تردّ إليها الجزئيات والفروع ، وهو معظم الكتاب ومهمه ، وهو مرتب على حروف المعجم .

٢ ـ فن الضوابط والاستثناءات والتقسيمات وهو مرتب على الأبواب .

٣ ـ فن بناء المسائل بعضها على بعض .

٤ ـ فن الجمع والفرق .

٥ ـ فن الألغاز والأحاجي والمطارحات . والممتحنات .

٦ ـ فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والفتاوى والمراسلات والمكاتبات .

٧ ـ فن الافراد والغرائب .

هذه هي الفنون التي كانت محور التأليف في كتاب السيوطي ، وهي توازي أو تطابق مافي كتب الأشباه والنظائر الفقهية (١) .

بعد المقدمة ذكر السيوطي نبذة يسيرة تتعلق بتأريخ بداية النحو ، نقلها عن أمالي الزجاجي وعن تاريخ ابن عساكر ، ثم ابتدأ ذكر القواعد والأصول المتعلقة بالفن الأول مرتبة على حروف المعجم مبتدئاً بالهمزة

(١) انظر تقسيم ابن نجيم لفنون كتابه « الاشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان » .

منتهياً بالياء ، وبلغ عدد بحوثه (١٢٤) بحثاً موزعة على الحروف ، وهو يعتمد على ذكر الأصل أو القانون أو القاعدة الكلية بحسب حرفها الأول مع مراعاة الثواني والثوالث ، ويلي ذلك النّقول والاقتباسات التي تعالج الأصل المذكور ، وقد امتاز السيوطي بأمانة مطلقة ، إذ كان ينسب كل قول إلى صاحبه ، ويعزو كل نقل الى مصدره ، ولم يهمل ذلك إلا في حالات نادرة • إلا أنه كان يتصرف في النقول حذفاً واختصاراً مع المحافظة على جوهر النص ومقاصد المؤلف • ولست أرى فائدة من سرد مباحث الكتاب والتعليق عليها ، لأن الفهرس التحليلي يغني عن السرد ، أما التعليق فهو يعني القيام بدراسة شاملة واسعة لكل أصل من الأصول أو قاعدة من القواعد وليس هذا موضع مثل هذه الدراسة لأنها تحتاج إلى بحث مستقل شامل •

أ ـ الفن الأول : فن القواعد والأصول :

وقد تحدثنا عن هذا الفن وأشبعناه فيما كتبناه عن مفهوم الأشباه والنظائر فلا حاجة لتكرار القول فيه وقد استغرق الجزء الأول من الكتاب بتمامه •

ب ـ الفن الثاني : فن التدريب :

يعدّ فن التدريب أكبر فنون الجزء الثاني ، وأوفاها بالقواعد ، وأقربها إلى كتب النحو المعروفة ، وأشبهها بها في طريقة العرض ، وفيه يتناول السيوطي أبواب النحو مبتدئاً بأقسام الكلام ، وعلامات كل قسم من أقسامه الثلاثة : الاسم والفعل والحرف ، ثم يتحدث عن أحوال الاسم كالتذكير والتأنيث والصرف ومنع الصرف ، وعن المرفوعات : المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه ، فالمنصوبات فالتوابع ، فإذا فرغ منها

تحدث عن الفعل وبحوثه المرتبطة بإعرابه كالنصب وأدواته والجزم وحروفه وأسمائه • ويختم هـذا الفن بتلخيص مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين فهو ـ ووصفه ما ذكرنا ـ كتاب مدرسيّ كامل ، يستنفد معظم الجزء الثاني من كتاب الأشباه والنظائر •

جـ ـ الفن الثالث : سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب :

وهذا الفن مجموعة من المسائل يبنى بعضها على بعض بناءً ذكياً اساسه إدراك وجوه الشبه الظاهرة أو الخفية بين أحوال الكلام ، كالبناء والإعراب والتعدّي واللزوم والتقديم والتأخير ، ويكثر من عرض الخلاف بين الكوفيين والبصريين •• وهذا الفن أقصر من سابقه وأدقّ محاكمة لكنه موزّع مفرّق ، لا ينتظم أبواب النحو كلها •

د ـ الفن الرابع : اللمع والبرق في الجمع والفرق :

وهنا يعمـد السيوطي الى المقارنات الدقيقة المتشعبة بين الأشباه والنظائر ، ويحرص على ذكر ما تتشابه فيه الجمل والأسماء والأفعال وما تفترق • وخص الأدوات بعناية واضحة ، وعرضها على سبيل المقارنة في أناة ورويّة ، وطال هذا الفن وتشعّب ، وقارب فن التدريب امتداداً وشمولاً لأبواب النحو •

هـ ـ الفن الخامس : فن الالغاز :

وهو فن طريف يجمع بين الإمتاع والتعقيد ، وينطلق من التورية الخفيّة التي تتعمّد إرباك السامع ومعاياته ، وامتحان قدرته على حل المعضلات الغامضة •

بدأ السيوطي (فن الإلغاز) بشرح معنى اللغز ، ثم فرّق بين لغز المعنى ولغز الإعراب وذكر مثلين لتوضيح هـذا الفرق ، ثم حشـر

مجموعة كبيرة من الألغاز النثرية والشعرية لأعلام النحاة وأغفالهم • وهذه الألغاز منثورة غير مرتبة ، وكان همه مصروفاً إلى ألغاز المعاني ، ولم يذكر من ألغاز الإعراب إلا طائفة قليلة • إن ألغاز السيوطي تعدّ كتاباً كاملاً •

و ـ الفن السادس : فن الأفراد والغرائب :

تناول فيه السيوطي بعض أبواب النحو ، من غير ما ترتيب ، أو استقصاء في المعالجة • وكان يأتي في كل باب ببعض الآراء التي تفرّد بها بعض النحويين وابتدعوها وحكوها مذهباً لهم لم يسبقهم إليها أحد، وخالفوا فيها سلفهم ، ومن ثمّ كان يأتي بالردّ على تلك الآراء وما قاله النحاة في إبطالها • وجاء السيوطي في كل باب من أبواب هذا الفن بما هو غريب غير معروف عند النحويين ، وحكى ما هو قليل نادر ، وذكر مالا يجيزه النحاة لمخالفته كلام العرب ولأنه لم يحمل عن فصيح •

ز ـ الفن السابع : فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمكاتبات والمراسلات :

استغرق هذا الفن معظم الجزء الثالث من الأشباه والجزء الرابع كله ، وهو في حقيقته مجموع نفيس ، جمع فيه السيوطي عـدداً من الرسائل والمسائل النحوية التي كانت تجري بين علماء القرنين الثامن والتاسع على وجه الخصوص ، وتشتمل هذه الرسائل على قضايا نحوية ولغوية تحتمل الجدل والمناظرة ، مما جعلها موضوع بحث لدى نحـاة تلك العصور • كما ضمّ هذا الجزء كثيراً من الفوائد النحوية لأئمة النحو في القرن الثامن ولغيرهم من المتقدمين •

تاريخ تأليف الكتاب :

يبدو مما صرح به السيوطي في مقدمة الأشباه والنظائر أنه ألفه أو كما قال : أعاد تأليفه ، في سني نضجه • وإن اتساع الكتاب وشموله يدل على طول باع وغزارة اطلاع مما يميل بنا الى الاعتقاد أنه من الكتب التي ألفها وهو في سن متأخرة من حياته •

قيمة الكتاب :

ترتبط قيمة الكتاب بقيمة الفن الذي يبحث فيه ، وبطريقة معالجته مسائل ذلك الفن ، وبما أنّ فن الأشباه والنظائر كما يقول السيوطي : « فن عظيم به يُطّلع على حقائق الفقه ومداركه ومآخذه وأسراره ، ويتمهر في فهمه واستحضاره ، ويقتدر على الالحاق والتخريج ، ومعرفة أحكام المسائل التي ليست بمسطورة ، والحوادث والوقائع التي لاتنقضي على مرّ الزمان ، ولهذا قال بعض أصحابنا : الفقه معرفة النظائر » (١) • فإن ما ذكر من فوائد الفن في مجال الفقه تنطبق على النحو ، وهل النحو في جوهره إلا معرفة الأشباه والنظائر ؟ وإن تقديم النحومرتباً علىطريقة الأشباهوالنظائرترتفع به منسفوح القواعد إلىآفاق الأصول الكلية الشاملة ، ويقدمه للدارس في ثوب جديد يتيح له من الفوائد مالا تتيحه كتب النحو بترتيبها التقليدي المتبع (٢) •

---

(١) انظر كتاب الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية للسيوطي ص ٦

(٢) وقد عدّ السيوطي كتابه الأشباه والنظائر في النحو من كتبه التي ادعى فيها التفرد وأنه لم يؤلف له نظير في الدنيا لالعجز المتقدمين ، ولكن لأنه لم يتفق أن تصدّوا لمثله ••• انظر التحدث بنعمة الله ١٠٥ ـ ١٠٦

وكتاب الأشباه ليس كتاباً تعليمياً ، إنه أعلى من الكتب التعليمية بكثير ، فكأنه قد وضع للنحاة الذين خبروا النحو وعرفوا مسالكه ، ثم أرادوا الارتفاع من جزئيات ما درسوه إلى معرفة الأشباه والنظائر ، هذه قيمة الكتاب من الوجهة الفكرية ، أما قيمته من النواحي الأخرى فتتلخص فيما يلي :

١ ــ إنه الكتاب الوحيد الذي عرفناه وقد خصص لمعالجة الأشباه والنظائر في النحو على نمط الاشباه والنظائر في الفقه •

٢ ــ إنه حفظ لنا كثيراً من النصوص النحوية التي ضاعت أصولها ، كالنصوص المنقولة من تذكرة الفارسي وابن هشام ومن كتاب البسيط لضياء الدين بن العلج وكتاب المغني لابن فلاح•••وغيرها•

٣ ــ إنه مزج بين بحوث الصرف والنحو وفقه اللغة ولم يفصل بينها على طريقة المتأخرين •

٤ ــ إنه يعد ثمرة ناضجة من ثمرات الاتصال والتفاعل بين علوم العربية وعلوم الشريعة الاسلامية •

النسخ المعتمدة في تحقيق الكتاب :

١ ــ النسخة الهندية المطبوعة :

رمزنا لها بالحرف (هـ) وهي الطبعة الثانية في الهند لكتاب الأشباه (١٣٥٩ هـ) وهي طبعة غير محققة ، لم تقارن نصوصها بأصولها ولم تخرج آياتها وذكر ناشروها أنهم اعتمدوا في أثناء تصحيح الكتاب في طبعته الأولى على مقابلته (بثلاث نسخ عتيقة) وفي الثانية بنسخة يمانية وعلى كل حال فإن هذه الطبعة لا تفضل نسخ الكتاب الخطية الأخرى • غير أننا نذكر بكل تواضع أن اعتماد هذه النسخة أصلاً يسّر لنا قراءة

أمور كثيرة أعضلت علينا قراءتها في نسخ الكتاب الخطية ، ولم تخل هذه الطبعة من بعض التصحيف والتحريف مما أشير إليه في مواضعه ، ومن أمثلته قوله : « والتاء في ثنتين للإلحاق بحنديح » والعبارة هكذا في النسخ الخطية . وحذفت كلمة (حنديح) من بعضهـا ، وصواب العبارة : « والتاء في ثنتين للالحاق بجذع » .

ـ وقد يدخل الشعر في النثر في بعض المواضع دونما تمييز ، كما أتت بعض الآيات الكريمة في بعض المواضع على غير الوجه الصحيح كأن تزاد في أولها واو أو تنقص كلمة من منتصفها وما شابه ذلك .

ـ كما حرّفت أسماء بعض الأعلام ، وهي تخلو من أي تعليق أو شرح أو توضيح أو تخريج لشاهد مما يشمله قولنا : إنها غير محققة .

٢ ـ النسخ الخطية :

كان اعتمادنا أول الأمر على نسختـين خطيتـين مصورتين مـن محفوظات المكتبة الظاهرية بدمشق ، ثم انضافت إليهما نسخة أخرى هي نسخة الأسكوريال ونسخة رابعة من مكتب عارف حكمت بالمدينة المنورة ونسختان خامسة وسادسة مصورتان في وزارة الثقافة بدمشق عن المكتبة الأحمدية بحلـب . وقـد اكتفينا في التحقيـق بالاعتماد على النسخ الثلاث الأولى أي نسختي دمشق ونسخة الاسكوريال . أما سائر النسخ فقد كنا نعود إليها عنـد اللزوم للاستئناس بها . وقـد رمزنا لمخطوطتي دمشق بـ (د ـ م) ولمخطوطة الاسكوريال بـ (ل) .

أ ـ المخطوطة / د / :

هي نسخة تامة ، نقلت عن نسخة منقولة من خط المؤلف عـام ٩٦١ هـ وهي من أقدم المخطوطات التي اعتمدنا عليها ، وتقع النسخة بكاملها في (٣٣٧) ورقة كتبت بالسواد ، بقلم معتاد خال من الشكل .

لم يذكر اسم الناسخ ، وإنما ورد تحت عنوان المخطوطة ما يلي : (استكتبه الفقير حمزة الرومي في دار النصر محروسة مصر في سنة إحدى وستين وتسعمائة هجرية) وهناك قيود تمليك مطموسة ، وتحبيس باسم الحاج محمد باشا والي الشام يعود تاريخه إلى عام ١١٩٠ هـ ، كما دون عليه قيد استعارة من عبد الرزاق البهنسي من أحمد القلاقنسي . والنسخة مقروءة ، قليلة التصحيف ، ثبتت على هامشها بعض التصحيحات .

متوسط سطور الورقة ٢٧ سطراً وقياسها ٢٧٫٥ × ١٨ سم . ورقم حفظها في الظاهرية (٥٠٥٩ ــ عام) .

ب ـ النسخة / م / :

وهي نسخة الظاهرية الثانية ، اشتملت على الفنون الأربعة الاولى من الأشباه والنظائر . وتقع في ٣١١ ورقة ، وتاريخ نسخها مجهول . وكذلك ناسخها ، ويعود تاريخ التحبيس المكتوب على غلافها باسم الوزير أسعد باشا إلى عام ١١٦٥ هـ ، وقد كتبت بخط عادي ليس واضحاً ، فيها الكثير من السقط والتحريف والتصحيف ، متوسط أسطر الورقة ٢٣ سطراً وقياسها ٢١ × ١٥٫٥ سم ، ورقم حفظها في المكتبة الظاهرية (٣٩٠٤ ــ عام) .

النسخة ف :

وهي مخطوطة مكتبة عارف حكمت . نسخة تامة ، صعبة القراءة، كتبت سنة ٩٦٦ هـ . وقد التزمنا المقارنة بها في الجزأين الثالث والرابع من الأشباه نظراً لنقص النسخة (م) التي سقط منها ثلاثة الفنون الأخيرة من الأشباه . واستأنسنا بها استئناساً في الجزأين الأول والثاني .

النسخة ل :

هي نسخة الأسكوريال : وهي نسخة خزائنية جيدة الخط ، أقرب ما تكون إلى النسخة (د) وتوافقها في كثير من أغلاطها ، وقد تكون إحداهما أصلاً للأخرى أو قد تكون النسختان عن أصل واحد وبلغ عـدد أوراق المخطوطـة (٣٥٧) ورقـة ، متوسط أسطر الصفحـة (٣١) سطراً .

نسختا حلب :

من محفوظات مديرية التراث بوزارة الثقافة بدمشق برقم (٢٦١ — ٢٨٣) وهما نسختان جيدتان خطهما جميل وواضح ، ليس لهما تاريخ . وقد رجح الدكتور عدنان الدرويش في وصفه لمحفوظات الوزارة أن تاريخ نسخهما يعود إلى القرن الحادي عشر وعلى كل حال فقد كانت هذه النسخ بين أيدينا لمجرد الاستئناس . والحقيقة أن لكتاب الأشباه والنظائر في النحو من المخطوطـات في مكتبات العالـم ما يعجز أمامه الباحث ، ويجعله يحجم عن جمعه ، زد عـلى ذلك أن تحقيقنا لكتاب الأشباه لم يكن هدفه مقارنة نسختين أو ثلاث أو أكثر بقـدر ما كان مقارنة النصوص الموجودة في الأشباه بأصولها المبعثرة في الكتب لذلك اكتفينا بثلاث نسخ خطية بعـد أن ثبت لنا من النظر إلى سائر النسخ الخطية أن الفروق بين هذه النسخ لاتعدو الخلافات الطفيفة الشائعة على أقلام النساخ .

إشارة وتنبيه

الطبعة المصريّة :

أصدرت مكتبة الكليـات الأزهرية سنة ١٣٩٥ هـ — ١٩٧٥ م

طبعة جديدة للأشباه والنظائر في النحو في أربعة أجزاء ، وعلى صدر كل جزء من أجزائه هذه الجملة (حققه طـه عبد الرؤوف سعد) .

وهذه الطبعة في حقيقة أمرها إنما هي نسخة من الطبعة الهندية ، وليس فيها شيء من التحقيق والضبط ، خلا بعض المواضع التي ذكر فيها أرقام الآيات القرآنية وأسماء سورها . ولم نعتمد في شيء من مراحل عملنا على هذه الطبعة ، وإنما أشرنا إليهـا ههنا تنبيهاً لما فيها ، ورغبة في استقصاء ذكر طبعات الكتاب السابقة .

منهج التحقيق

لقد قمنا بمقارنة النسخة (هـ) مع المخطوطات (د ـ م ـ ل) وفي الجزأين الثالث والرابع بالنسخة (ف) وأثبتنا عليها كل ما وجدناه من فروق واختلافات ، ثم نسخنا الكتاب ، وتتبعنا نصوصه في مظانّها المطبوعة وما جدّ لدينا من المخطوطة ، ونصصنا على مكان وجودها ، وقارناها بها وأثبتنا مواضع الخلاف ، إلا إذا كان السيوطي قد لجأ إلى التصرف فإننا اكتفينا بالتعليق : « نقل النص بتصرف » وقد ندّ عنا العثور على عدد من النصوص إما لكون مراجعها مفقودة كالبسيط لابن العلج والتذكرة للفارسي وغيره ، وإما لكون مراجعها مخطوطة لم نستطع الحصول على مصوراتها من مكتبات العالم .

على أننا ما زلنا نطمح إلى العثور على ما ندّ عنا من النصوص أو شمس علينا استخراجه . وبعدئذ قمنا بما يلي :

ـ استخرجنا الآيات الكريمة ودللنا على سورها وأرقامها في سورها ، وأحلنا إلى كتب القراءات لضبط القراءات المستشهد بها وعزوها إلى أصحابها .

ـ خرّجنا الأحاديث النبوية الشريفة .

ـ تتبعنا الشواهد الشعرية في مظانها ونصصنا على مواضعها وخاصة في كتب متقدمي النحاة ، وعلقنا على موضع الشاهد إذا تطلب الأمر ذلك .

ـ استخرجنا الأمثال ودللنا على مواضعها في كتب الأمثال .

ـ استخرجنا العبارات التي تقارب المثل ، أو التي يكثر تكرارها في كتب النحاة ، ودللنا على مواضعها في المصادر المتقدمة .

ـ قمنا بصناعة عدد من الفهارس الفنية التي تساعد الباحث على استخراج ما يريد استخراجه سواء أتتبع الفهرس التحليلي أم فهرس الشواهد ، أم فهرس العبارات النحوية .

شكر وتقدير

ولا يسعنا في نهايـــة المطاف إلا أن تتقـــدم بالشكر الجزيل والامتنان العميق :

ـــ إلى أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ الذي وجهنا إلى تحقيق هذا الكتاب ، وكان إليه المرجع والمآب في كل ما غمض واعتاص •

ـــ وإلى أستاذنا الجليـــل الدكتور شاكر الفحـــام الذي شمل جزأي الكتاب الأول والثاني بإشرافه السديد ، ووجّه العمل من بداياته إلى نهاياته خير توجيه ، وكان لنا نعم المرشد والموجه ، ثم كانت له اليد البيضاء في دفع هذا العمل الضخم إلى النور ، فجزاه ربه عنا وعن العربية كل صالحة لا تزال تنمو وتزيد على وجه الدهر •

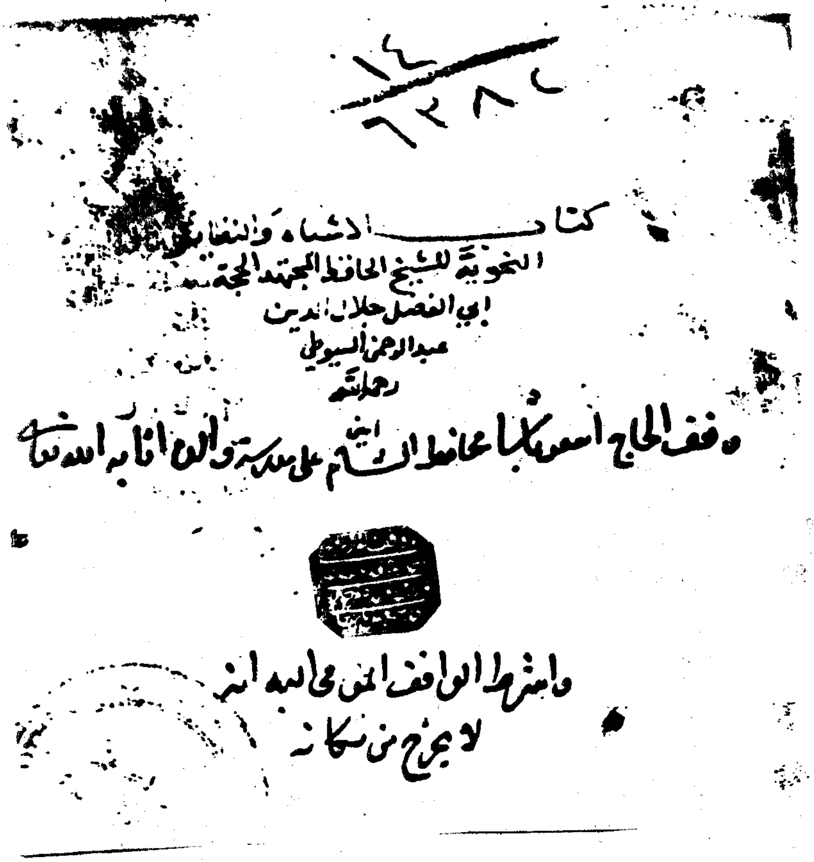
ـــ وإلى أستاذنا الجليل الدكتور عبد الحفيظ السطلي الذي حظي جزءا الكتاب الثالث والرابع بإشرافه ، وحظينا بتوجيهاته وملاحظاته •

ـــ وإلى أستاذينا الجليلين الأستاذ عبد الهادي هاشم والدكتور محمد علي سلطاني اللـــذين ناقشا أجزاء الكتاب وقدما نفيس الملاحظ وخير التوجيهات •

ـــ وإلى مجمـــع اللغـــة العربية الموقر الساهر عـــلى خـــدمة العربية ورفعة شأنها وإلى رئيسه الجليل الأستاذ الدكتور حسني سبح •

وإننا قد حاولنا بما قمنا به خدمة لغتنا بقدر استطاعتنا ، فإذا كنا لم ننج من الخطأ والزلل ، أو مجانبة الصواب ، في موضع أو مواضع فما هذا إلا دليل النقص في الإنسان ، كلّ إنسان . وفوق كل ذي علم عليم .

المحققون


كتاب الأشباه والنظائر النحوية للشيخ الحافظ المجتهد الحجة
أبي الفضل جلال الدين
عبد الرحمن السيوطي
رحمه الله
وقف الحاج أسعد باشا محافظ الشام على مدرسته [illegible] أثابه الله تعالى
واشترط الواقف المشار إليه أنه
لا يخرج من مكانه

النسخة (م)

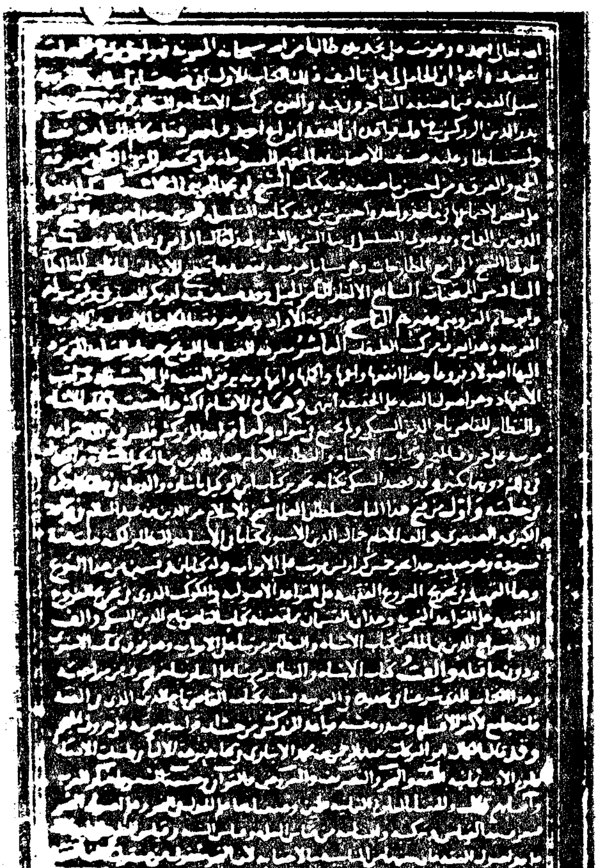
التي تجمع فروعا والقواعد التي ترد إليها أصولا وفروعا وهذا أنفعها
وأعمها وأكملها وأتمها وبه يرتقي الفقيه إلى الاستعداد لمراتب الاجتهاد
وهو أصول الفقه على الحقيقة انتهى وهذه أقسام أكثرها اجتمعت في كتاب
الأشباه والنظائر للقاضي تاج الدين السبكي ولم تجتمع في كتاب سواه
وأما قواعد الزركشي فليس فيه إلا القواعد مرتبة على حروف المعجم
وكتاب الأشباه والنظائر للإمام صدر الدين بن الوكيل دونها بكثير
وقد قصد السبكي بكتابه تحرير كتاب ابن الوكيل بإشارة والده له
في ذلك كما ذكره في خطبته وأول من فتح هذا الباب سلطان العلماء
شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام في قواعده الكبرى والصغرى
في ذلك كما ذكره في خطبته وألف الإمام جمال الدين الإسنوي كتابا
في الأشباه والنظائر لكنه مات عنه مسودة وهو صغير جدا نحو
خمس كراريس مرتب على الأبواب وله كتابان في قسمين من هذا
النوع وهما التمهيد في تخريج الفروع الفقهية على القواعد الأصولية
والكوكب الدري في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية وهذان
القسمان مما تضمنه كتاب القاضي تاج الدين السبكي وألف الإمام
سراج الدين بن الملقن كتاب الأشباه والنظائر مرتبا على الأبواب
وهو نحو كتاب الإسنوي ودون تاج مثله وألفت كتاب الأشباه
والنظائر مرتبا على أسلوب آخر يعرف من راجعه وهذا الكتاب الذي
شرعنا في تجديده في العربية يشبه كتاب القاضي تاج الدين في الفقه
فإنه جامع لأكثر الأقسام وصدره يشبه قواعد الزركشي من حيث
إن قواعده مرتبة على حروف المعجم وقد قال الكمال أبو البركات
عبد الرحمن بن محمد الأنباري في كتابه نزهة الألباء في طبقات الأدباء علوم
الأدب ثمانية اللغة والنحو والتصريف والعروض والقوافي وصنعة

الشعر

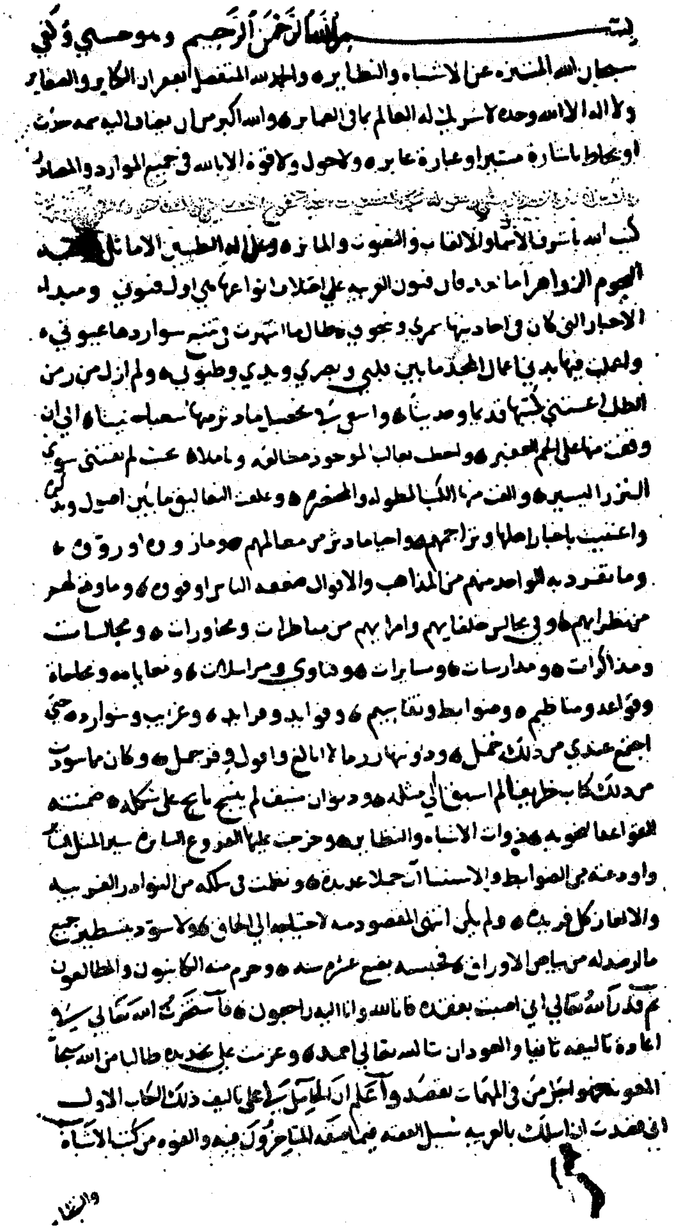
اللوحة رقم (٣) من النسخة م



اللوحة رقم (١) من النسخة الاسكوريال



اللوحة رقم (١) من النسخة الاسكوريال



بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي وكفى
سبحان الله المنزه عن الأشباه والنظائر، والحمد لله المتفضل بغفران الكبائر والصغائر
ولا إله إلا الله وحده لا شريك له العالم بما في الضمائر، والله أكبر من أن [illegible]
أو يحاط بإشارة مشير أو عبارة عابر، ولا حول ولا قوة إلا بالله في جميع الموارد والمصادر
[illegible]
كتب الله بأشرف الأسماء والألقاب والنعوت والمآثر، وصلى الله على النبي الأمي [illegible]
النجوم الزواهر، أما بعد: فإن فنون العربية على اختلاف أنواعها هي أول فنوني ومبادئ
الأخبار التي كان في أحاديثها سمري ونجوى، وفي مجالها أشهرت ... سوابق عنفواني
ولعبت فيها بي أعمال الجد ما بين ثلثي ... وطوبى ... ولم أزل من زمن
الطلب أعتني بكتبها قديما وحديثا، وأسعى في تحصيل ما دثر منها ... إلى أن
وقفت منها على الجم الغفير، ولحظت ... وأمليت ... سوى
النزر اليسير، ... من الكتب المطولة والمختصرة، وعلقت التعاليق ما بين أصول و...
واعتنيت بأخبار أهلها وتراجمهم، وإحياء ما دثر من معالمهم، وما ... وروي
وما تفرد به الواحد منهم من المذاهب والأقوال ... وما وقع لهم
من مناظراتهم، وفي مجالس خلفائهم وأمرائهم من مباحثات ومحاورات ومجالسات
ومذاكرات ومدارسات ومسايرات وفتاوى ومراسلات ومعاياة ومطارحات
وقواعد ومناظم وضوابط وتقاسيم، وفوائد وفرائد وغرائب ونوادر، حتى
اجتمع عندي من ذلك جملة ... وكان ما سودت
من ذلك كتابي ... لم يسبق إلى مثله، ... على شكله ... ضمنته
القواعد النحوية بطريق الأشباه والنظائر، ... على ما ...
وأودعته من الضوابط والاستثناءات جملا عديدة، ونظمت في سلكه من النوادر الغريبة
والألغاز كل فريدة، ولم يكن أيسر المقصود منه لأحتاج إلى إلحاق ... تسطير جميع
ما وصلت له من ... الأوراق ... بعض عشر سنة، وحرم منه الكاتبون والمطالعون
ثم قدر الله تعالى أني أصبت بفقده، فإنا لله وإنا إليه راجعون، فاستخرت الله تعالى في
إعادة تأليفه ثانيا والعود [illegible] بحمده، وعزمت على تجديده طالبا من الله سبحانه
العون ... في المهمات ... واعلم أن الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب الأول
أني قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه من كتب الأشباه

والنظائر

اللوحة الأولى من النسخة (د)

والنظائر ... وقد ذكر الإمام بدر الدين الزركشي في أول قواعده أن الفقه أنواع أحدها معرفة
أحكام الحوادث نصا واستنباطا وعليه صنف الأصحاب تعاليقهم المبسوطة على مختصر المزني
الثاني معرفة الجمع والفرق ومن أحسن ما صنف فيه كتاب الشيخ أبي محمد الجويني الثالث
بناء المسائل بعضها على بعض لاجتماعها في مأخذ واحد وأحسن شيء فيه كتاب السلسلة للجويني
وقد اختصره الشيخ شمس الدين بن القماح وهو ينطوي على مسلسلة بناء الشيء على الشيء
[illegible]
والرابع المطارحات وهي مسائل عويصة يقصد بها تنقيح الأذهان والخامس المغالطات والسادس الممتحنات والسابع الألغاز والثامن
الحيل وقد صنف فيه أبو بكر الصيرفي وابن سراقة وأبو حاتم القزويني وغيرهم والتاسع
معرفة الأفراد وهو معرفة ما لكل من الأصحاب من الأوجه الغريبة وهو ما يعرف من كتب الطبقات
العاشر معرفة الضوابط التي تجمع جموعا والقواعد التي ترد إليها أصولا وفروعا وهذا أنفعها
وأعمها وأكملها وأتمها وبه يرتقي الفقيه إلى الاستعداد لمراتب الاجتهاد وهو أصول
الفقه على الحقيقة انتهى وهذه الأقسام العشرة اجتمعت في كتاب الأشباه والنظائر للقاضي
تاج الدين السبكي ولم تجتمع في كتاب سواه وأما قواعد الزركشي فلم يذكر فيه إلا القواعد
مرتبة على حروف المعجم وكتاب الأشباه والنظائر للإمام صدر الدين بن الوكيل وهو مما يكمله
وقد قصد السبكي لأجله تحرير كتابه ابن أخيه زين الدين والد له في تكملة كما ذكر في خطبته
وأول من فتح هذا الباب سلطان العلماء شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام في قواعده
الكبرى والصغرى وألف الإمام جمال الدين الإسنوي كتابا في الأشباه والنظائر لكنه مات
عنه مسودة وهو مختصر جدا نحو كراستين مرتب على الأبواب وله كتابان في فن قريب
من هذا النوع وهما التمهيد في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية وهو من
الفنان في اسمه كتاب القاضي تاج الدين السبكي وألف الإمام سراج الدين بن الملقن كتاب
الأشباه والنظائر مرتبا على الأبواب وهو فوق كتاب الإسنوي ودون ما قبله وألفت
كتابا في الأشباه والنظائر مرتبا على أسلوب آخر يعرف من مراجعته وهو هذا الكتاب الذي نهجنا
في تجديده في العربية منهج كتاب القاضي تاج الدين الذي في الفقه فإنه جامع لأكثر الأقسام
وصدره يشبه قواعد الزركشي من حيث أن قواعده مرتبة على حروف المعجم وقد ذكر
الكمال أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري في كتابه نزهة الألباء في طبقات الأدباء أن علوم
الأدب ثمانية اللغة والنحو والتصريف والعروض والقوافي وصنعة الشعر
وأخبار العرب وأنسابهم قال وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما علم الجدل في

[illegible]

اللوحة الأولى من النسخة (د)

فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن حركة المسمى والحرف ما انبأ
عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك
واعلم يا ابا الاسود ان الاشيا ثلاثة ظاهر ومضمر وشي ليس بظاهر
ولا مضمر وانما تتفاضل العلما في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر
قال ابو الاسود فجمعت منه اشيا وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف
النصب فذكرت منها انّ وأنّ وليت ولعل وكأنّ ولم اذكر لكنّ فقال
لي لم تركتها فقلت لم احسبها منها فقال بل هي منها فزدتها فيها
قال ابن عساكر في تاريخه كان ابو اسحاق ابراهيم بن عقيل النحوي
المعروف بابن المكته يذكر ان عنده تعليقة لابي الاسود الدؤلي
التي القاها عليه الامام علي بن ابي طالب كرم الله وجهه وكان كثيرا
ما يعد بها اصحاب الحديث الى ان دفعها الى الفقيه ابي العباس احمد
ابن منصور المالكي فكتبتها عنه وسمعتها منه في ست وستين واربعماية سنة
واذا به قد ركب عليها اسنادا لا حقيقة له وصورته قال ابو اسحاق
ابراهيم بن عقيل حدثني ابو طالب عبيد الله بن احمد بن نصر بن يعقوب
بالبصرة حدثني يحيى بن ابي بكير الكرماني حدثني اسرايل عن محمد بن عبيد الله
ابن الحسن بن عباس عن عمه عن عبيد الله بن ابي رافع ان ابا الاسود
الدؤلي دخل على علي بن ابي طالب رضي الله عنه وذكر التعليقة
فلما وقفت على ذلك تبينت لابي العباس احمد بن منصور ان يحيى
ابن ابي بكير الكرماني مات سنة ثمان ومائتين فجعل ابراهيم بن
عقيل هذا بين نفسه وبين يحيى بن ابي بكير رجلا واحدا
وهذه التي سماها التعليقة هي اول امالي الزجاجي نحو من عشرة
اسطر جعلها ابراهيم قريبا من عشرة اوراق انتهى من القواعد
والاصول الجامعة وهو الفن الاول من كتاب الاشباه والنظاير

اللوحة رقم (٤) من النسخة م

الأشباه والنظائر في علم النحو التي تأليف العلامة جلال الدين
عبد الرحمن السيوطي الشافعي رحمه الله تعالى عليه رحمة واسعة

لقد تملكه الفقير مصطفى ... الرومي ... في مصر
في سنة واحد وستين ...

اوقف هذا الكتاب ... المكرم المحترم
الحاج محمد باشا والي ... حالا دام فضله على طلبة
العلوم وشرط ان لا يخرج من مكانه الا لمراجعة
وذلك سنة ١١٩٠

وجه النسخة (د)

الشعر واخبار العرب وانسابهم قال والحقنا بالعلوم الثمانية علمين
وضعناهما علم الجدل في النحو وعلم اصول النحو فيعرف به القياس
وتركيبه واقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد
الى غير ذلك على حد اصول الفقه فان بينهما من المناسبة ما لا يخفا به
لان النحو معقول من منقول كما ان الفقه معقول من منقول وقال
الزركشي في اول قواعده كان بعض المشايخ يقول العلوم ثلاثة
علم نضج وما احترق وهو علم النحو والاصول وعلم لا نضج ولا احترق
وهو علم البيان والتفسير وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه
والحديث انتهى وهذا الكتاب بحمد الله مشتمل على سبعة فنون
الاول فن القواعد والاصول التي ترد اليها الجزئيات والفروع
وهو مرتب على حروف المعجم وهو معظم الكتاب ومهمه وقد اعتنيت
فيه بالاستقصا والتتبع والتحقيق واشبعت القول فيه واوردت
في ضمن كل قاعدة ما لائمة العربية فيها من مقال وتحرير وتنكيت
وتهذيب واعتراض وانتقاد وجواب وايراد وطرزتها بعده
من المشكلات من اعراب الايات القرانية والاحاديث النبوية
والابيات الشعرية وتراكيب العلما في تصانيفهم المرضية وحشوتها
بالفوايد ونظمت في سلكها فرايد القلايد الثاني فن الضوابط
والاستثناات والتقسيمات وهو مرتب على الابواب لاختصاص
كل ضابط ببابه وهو احد الفروق بين الضابط والقاعدة
لان القاعدة تجمع فروعا من ابواب شتى والضابط يجمع فروع
باب واحد وقد تختص القاعدة بالباب وذلك اذا كانت
امرا كليا منطبقا على جزئياته وهو الذي يعبرون عنه
بقولهم قاعدة الباب كذا وهذا ايضا يذكر في هذا الفن لا في الفن

الاول وقد يدخل في الفن الاول قليل من هذا الفن وكذا من الفنون
بعده لاقتضاء الحال ذلك الثالث فن بناء المسائل بعضها على
بعض وقد الفت فيه قديما تاليفا لطيفا سميته بالسلسلة كما سمى
الجويني تاليفه في الفقه بذلك وألف الزركشي كتابا في الاصول كذلك
وسماه سلاسل الذهب الرابع فن الجمع والفرق ~~في الاصول كذلك~~
الخامس فن الالغاز والاحاجي والمطارحات والممتحنات
وجمعتها كلها في فن لانها كلها متقاربة كما اشار اليه الاسنوي في اول
الغازه السادس فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات
والمحاورات والفتاوى والواقعات والمراسلات والمكاتبات السابع
فن الافراد والغرائب وقد افردت كل فن بخطبة وتسمية ليكون
كل فن منها تاليفا مفردا ومجموع السبعة هو كتاب الاشباه
والنظائر وهذا مولف تشد اليه الرحال وتتنافس في تحصيله
فحول الرجال والى الله سبحانه الضراعة ان ييسر لي فيه نية صحيحة
وان يمن فيه بالتوفيق للاخلاص وان لا يضيع ما بذلته فيه من تعب
جسم وقريحة فهو الذي لا يخيب راجيه ولا يرد داعيه قال
ابو القاسم الزجاجي في اماليه حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري حدثنا
ابو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن اسحاق الحضرمي حدثنا
سعيد بن سلم الباهلي حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي
قال دخلت على علي بن ابي طالب رضي الله عنه فرايته مطرقا مفكرا
فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا
فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا
احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلاث فالقى
الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف

فالاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

(وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم)

[هـ ــ ٢] سبحان الله المنزّه (١) عن الأشباه والنظائر ، والحمد لله المتفضلِ بغفران الكبائر والصغائر ، ولا اله إلا الله وحده لاشريك له ، العالم بما في الضمائر ، والله أكبر من أن يضاف إليه سمة (٢) حدث أو يحاط بإشارة مشير أو عبارة عابر ، ولا حول ولا قـوة إلا بالله في جميع الموارد والمصادر ، والصلاة والسلام على رسوله محمد المنسوب إليه جموعُ (٣) الفضائل والمفاخر ، المذكور في كتب (٤) الله تعالى بأشرف الأسماء والألقاب والنعوت والمآثر وعلى آله الطيبين الأماثل وصحبـه النجوم الزواهر .

أما بعـد فإن الفنون (٥) العربية على اختلاف أنواعها هي أول فنوني ، ومبتدأ (٦) الأخبار التي كان في أحاديثها سمري وشجوني ، طال ما أسهرت في تتبع شواردها عيوني ، وأعملت فيها بدني إعمال المُجِدّ ما بين قلبي وبصري ويدي وظنوني .

(١) في م : المتنزه .
(٢) في ل : سمية .
(٣) في ل : جميع .
(٤) في م : كتاب .
(٥) في م ول : فنون .
(٦) في ل : ومبدأ .

ولم أزل من زمن الطلب أعتني بكتبها قديما وحـديثا ، وأسعى في (١) تحصيل مادثر منها سعياً حثيثاً،الى أن وقفتُ منها على الجمّ الغفير، وأحطت بغالب الموجود مطالعة وتأملا بحيثُ لم يفتني منها سوى النزر اليسير، وألفت [هـ ــ ٣] فيها الكتب المطولة والمختصرة ، وعلقت التعاليق مابين أصول وتذكرة ، واعتنيت بأخبار أهلها وتراجمهم ، وإحياء ما دثر من معالمهم وما رووه أو روّوه ، وما تفرد به الواحد منهـم من المذاهب والأقوال ضعفه النـاس أو قوّوه ، وما وقع لهـم مع نظراتهـم ، وفي مجالس (٢) خلفائهم وأمرائهم ، من مناظرات ومحاورات ، ومجالسات ومذاكرات ، ومدارسات ، ومسايرات ، وفتاوى ، ومراسلات ومعاياة ومطارحات (٣) وقواعد ومناظيم ، وضوابط وتقاسيم ، وفوائد وفرائد وغرائب وشوارد ، حتى اجتمع عندي من ذلك جُمل ودوتنها رزمـا لا أبالغ وأقول : وِقر جَمل •

وكان مما سوّدت من ذلك كتاب ظريف ، لم أسبق إلى مثله ، وديوان منيف لم ينسج ناسج (٤) على شكله، ضمنته القواعد النحوية ذوات الأشباه والنظائر ، وخرّجت عليها الفروع السائرة سير المثل السائر •

وأودعته من (٥) الضوابط والاستثناءات جملا عديدة ، ونظمت في سلكه من النوادر الغريبة والالغاز كل فريدة ، ولم يكن انتهى المقصود منه لاحتياجه الى إلحاق ، ولا سود بتسطير جميع ما أرصد له من بياض

---

(١) في ل : الى •
(٢) في م : مجالس •
(٣) في دوم : ومحاجاة •
(٤) في م : منسخ ناسخ •
(٥) سقط من م •

الأوراق ، فحبسته بضع عشرة سنة ، وحرم منه الكاتبون والمطالعون ، ثم قدر الله أني أصبتُ بفقده فإنا لله وإنا إليه راجعــون ، فاستخرت الله تعالى في (١) اعادة تأليفه ثانيا والعود ــ ان شاء الله تعالى ــ أحمد ، وعزمت على تجديده طالبا من الله سبحانه وتعالى المعونة فهو أجل من في المهمات يقصد ٠

واعلم أن السبب (٢) الحامل لي على تأليف ذلك الكتــاب الأول أني قصدت (٣) أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه وألفوه من كتب الأشباه والنظائر ٠

وقد ذكر الامام بدر الدين الزركشي (٤) في أول قواعده أن الفقه أنواع : أحدها : معرفة أحكام الحوادث نصاً واستنباطاً ، وعليه صنف الأصحاب تعاليقهم المبسوطة على مختصر المزني (٥) ٠

[هـ ــ ٤] الثاني : معرفة الجمع والفرق ، ومن أحسن ما صنف فيه كتاب الشيخ أبي محمد الجويني (٦) الثالث : بناء المسائل بعضها على بعض لاجتماعها في مأخذ واحد ، وأحسن شيء فيه كتاب (السلسلة)

---

(١) سقط من م ٠

(٢) سقط من دول ٠

(٣) في م : قصد ٠

(٤) الزركشي محمد بن بهادر ٧٤٥ ــ ٧٩٤هـ ــ ١٣٤٤ ــ ١٣٩٢م عالم بفقه الشافعية وله كتاب (المنثور) مخطوط ، يعرف بقواعد الزركشــي في أصول الفقه ٠ أعلام ٦/٢٨٦ ٠

(٥) المزني : اسماعيل بن يحيى ١٧٥ ــ ٢٦٤ هـ ٧٩١ ــ ٨٧٨ م ٠ من كبار فقهاء الشافعية ــ مفتاح السعادة ٢/٢٩٧ ــ الاعلام ١/٣٢٩ ٠

(٦) أبو محمد الجويني : عبد الله بن يوسـف (ت ٤٣٨ هـ = ١٠٤٧ م) مفتاح السعادة ٢/٣٢٤ ــ الأعلام ٤/٢٩١ ٠

للجويني ، وقد اختصره الشيخ شمس الدين بن القماح (١) وقد يقوى التسلسل في بداء الشيء على الشيء ، ولهذا قال الرافعي (٢) مثله وهذه سلسلة طولها الشيخ ٠

الرابع : المطارحات وهي مسائل عويصة يقصد بها تنقيح الأذهان ٠

الخامس : المغالطات ٠

السادس : المتحنات ٠

السابع : الألغاز ٠

الثامن : الحيل ، وقد صنف فيه أبو بكر الصيرفي (٣) ، وابن سراقة (٤) ، أبو حاتم القزويني (٥) وغيرهم ٠

التاسع : معرفة الأفراد ، وهو معرفة ما لكل من الأصحاب من الأوجه الغريبة وهذا يعرف من كتب الطبقات ٠

---

(١) ابن القماح : محمد بن أحمد بن ابراهيم (٦٥٦ ــ ٧٤١ هـ) (١٢٥٨ ــ ١٣٤٠ م) فقيه شافعي ، محدث ، عمل بالافتاء في القاهرة ٠
معجم المؤلفين (٢٢٥/٨) ٠

(٢) الرافعي : عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم (٥٥٧ ــ ٦٢٣ هـ) (١١٦٢ ــ ١٢٢٦) م ٠ مفتاح السعادة ١١٤/٢ ــ الاعلام ١٧٩/٤ ٠

(٣) أبو بكر الصيرفي : محمد بن عبد الله الصيرفي ، الشافعي ، البغدادي ، توفي بمصر عام ٣٣٠ هـ = ٩٤١ م ــ معجم المؤلفين ٢٢٠/١٠ ٠

(٤) ابن سراقة : محمد بن محمد بن ابراهيم ٥٩٢ ــ ٦٦٢ هـ = ١١٩٦ ــ ١٢٦٤ م ، له كتاب الحيل الشرعية ، ومصنفات أخرى ٠ ــ معجم المؤلفين ١٧٦/١١ ٠

(٥) أبو حاتم القزويني : محمود بن الحسين (ت ٤١٤ هـ = ١٠٢٣ م) درس ببغداد وآمل وتوفي بآمل ٠
طبقات الشافعية للسبكي ١٢/٤ ــ معجم المؤلفين ١٥٨/١٢ ٠

العاشر : معرفة الضـوابط التي تجمع جموعا ، والقواعـد التي ترد أكثرها (١) إليها أصولا وفروعاً وهذا أنفعها وأعمّها وأكملها وأتمّها وبه يرتقي الفقيه الى الاستعداد لمراتب الاجتهاد وهو أصول الفقه على الحقيقة . انتهى .

وهذه الأقسام (٢) أكثرها اجتمعت في (كتـاب الأشباه والنظائر) للقاضي تاج الدين السبكي (٣) ولم تجتمع في كتاب (٤) سواه ، وأما (قواعد الزركشي) فليس فيه إلا القواعد مرتبة على حروف المعجـم ، وكتاب (الاشباه والنظائر) للإمام صدر الدين بن الوكيل (٥) دونهما بكثير ، وقد قصد السبكي بكتابه تحرير كتاب ابن الوكيل بإشارة والده له في ذلك كما ذكره في خطبته .

وأول من فتح هذا الباب ، سلطان العلماء شيخ الإسلام عز الدين ابن عبد السلام (٦) في (قواعده الكبرى) و (الصغرى) وألف الإمام

---

(١) سقط من ل .

(٢) في م : أقسام .

(٣) تاج الدين السبكي : عبد الوهاب بن علي ٧١٧ ـ ٧٧١ هـ = ١٣٢٧ ـ ١٣٧٠ م من كبار الشافعية ، توفي بدمشق ، معجم المؤلفين ٦/ ٢٢٥ .

(٤) سقط من : ل .

(٥) صدر الدين بن الوكيل محمد بن عمر بن مكي ٦٦٥ ـ ٧١٦ هـ = ١٢٦٧ ـ ١٣١٧ م ولد بمصر ونشأ بدمشق وأقام مدة بحلب وتوفي بالقاهرة . مصنف متبحر في الفقه والاصول . كشف الظنون ١/ ١٠٠ الاعلام ٦: ٣١٤ .

(٦) عز الدين : عبد العزيز بن عبد السلام (٥٧٧ ـ ٦٦٠ هـ = ١١٨١ ـ ١٢٦٢م) فقيه مشارك في الأصول والعربية ، ولد بدمشق وتوفي بالقاهرة معجم المؤلفين ٥/ ٢٤٩ .

جمال الدين الأسنوي (١) كتابا في الأشباه والنظائر لكنه مات عنه مسوّدة ، وهو صغير جدا نحو [هـ ــ ٥] خمس كراريس ، مرتب على الأبواب وله كتابان في قسمين من هذا النوع ، وهما : (التمهيد في تخريج الفروع الفقهية على القواعد الأصولية) و [الكوكب الدري في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية (٢) وهذان القسمان مما تضمنه كتاب القاضي تاج الدين السبكي •

وألف الإمام سراج الدين بن الملقن (٣) (كتاب الأشاه والنظائر) مرتبا على الابواب وهو فوق كتاب الأسنوي ودون ما قبله •

وألفت (كتاب الأشباه والنظائر) (٤) مرتبا على أسلوب آخر يعرف من مراجعته ، وهذا الكتاب الذي شرعنا في تجديده في العربية يشبه كتاب القاضي تاج الدين الذي (٥) في الفقه فإنه جامع لأكثر الأقسام ، وصدره يشبه كتاب الزركشي من حيث أن قواعده مرتبة على حروف المعجم •

وقد قال الكمال أبو البركات عبد الرحمن بن(٦) محمد الأنباري (٧)

---

(١) جمال الدين الاسنوي : عبد الرحيم بن الحسن (٧٠٤ ــ ٧٧٢ هـ = ١٣٠٥ ــ ١٣٧٠ م) مؤرخ ، مفسر ، أصولي عالم بالعربية ، ولد بأسنا من صعيد مصر ، وتوفي بمصر معجم المؤلفين ٢٠٣/٥ •

(٢) سقط من د •

(٣) سراج الدين بن الملقن : عمر بن علي (٧٢٣ ــ ٨٠٤ هـ = ١٣٢٣ ــ ١٤٠١) فقيه ، أصولي ، محدث ، حافظ، مؤرخ ، مشارك ، ولدبالقاهرة وتوفي بها معجم المؤلفين ٢٩٧/٧ •

(٤) يريد كتابة الأشباه والنظائر في الفقه •

(٥و٦) سقط من م •

(٧) هو ابن محمد الانباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ = ١١٨١ م •

في كتابه (نزهة الألباء في طبقات الادباء) (١) :

« علوم الأدب ثمانية : اللغة ، والنحو ، والتصريف ، والعروض ، والقوافي ، وصنعة الشعر ، وأخبار العرب ، وأنسابهم . قال : وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما ، علم الجدل في [٣ ــ د] النحــو ، وعلم أصول النحو ، فيعرف به القياس ، وتركيبه ، وأقسامه ، من قياس العلة ، وقياس الشبه ، وقياس الطرد ، إلى غير ذلك على حد أصول الفقه فإن بينهما من المناسبة مالا خفاء (٢) به ، لأن النحو معقول من منقول ، كما أن الفقه معقول من منقول » .

وقال الزركشي في أول قواعــده : « كان بعض المشايخ يقول : العلوم ثلاثة : علم نضــج وما احترق وهو علم النحو والأصول ، وعلم لا نضــج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث انتهى » .

وهذا الكتاب بحمد الله مشتمل على سبعة فنون :

الأول : فن القواعد والأصول التي تردّ إليها الجزئيات والفروع ، وهو مرتب على حروف المعجم ، وهو معظم الكتاب ومهمّه ، وقد اعتنيت فيه بالاستقصاء والتتبع والتحقيق وأشبعت القول فيــه ، وأوردت في ضمن كل قاعدة ماللأئمة العربية فيها من مقال وتحرير وتنكيت وتهذيب واعتراض وانتقــاد [هـ ــ ٦] وجواب وإيراد ، وطرزتها بما عــدوه من

---

(١) انظر قوله : في نزهة الألباء : ٧٦ طبعة السامرائي ، في ترجمة هشام بن محمد السائب الكلبي .

(٢) في نزهة الألباء : ما لا يخفى .

المشكلات من إعراب الآيات القرآنية ، والأحاديث ، والأبيات الشعرية ، وتراكيب العلماء في تصانيفهم المرويّة ، وحشوتها بالفوائد ، ونظمت في سلكها فرائد (١) القلائد •

الثاني : فن الضوابط والاستثناءات والتقسيمات ، وهو مرتب على الأبواب لاختصاص كل ضابط ببابه ، وهذا هو أحد الفروق بين الضابط والقاعدة ، لأن القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتى ، والضابط يجمع فروع باب واحد ، وقد تختص القاعدة بالباب وذلك إذا كانت أمراً كلياً منطبقاً على جزئياته وهو الذي يعبرون عنه بقولهم : قاعدة الباب كذا ، وهذا أيضاً يذكر في هذا الفن لا في الفن الأول ، وقد يدخل في الفن الأول قليل من هذا الفن وكذا من الفنون بعده لاقتضاء انحال ذلك •

الثالث : فن بناء المسائل بعضها على بعض ، وقد ألفت فيه قديماً تأليفاً لطيفاً مسمى (بالسلسلة) كما سمى الجويني تأليفه في الفقه بذلك ، وألف الزركشي كتاباً في الأصول كذلك وسماه (سلاسل الذهب) •

الرابع : فن الجمع والفرق •

الخامس : فن الألغاز والأحاجي والمطارحات والممتحنات (وجمعتها كلها في فن لأنها متقاربة كما أشار اليه الأسنوي في أول ألغازه) (٢) •

السادس : فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمراسلات والمكاتبات •

السابع : فن الأفراد والغرائب •

---

(١) في هـ م : فوائد •

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ل •

وقد أفردت كل فن بخطبة وتسمية ليكون كل فن من السبعة تأليفاً مفرداً ، ومجموع السبعة هو كتاب (الأشباه والنظائر) فدونكه مؤلفاً تشد إليه الرحال ، وتتنافس في تحصيله فحول الرجال .

وإلى الله سبحانه الضراعة أن ييسّر لي فيه نية صحيحة ، وأن يمنّ (١) فيه بالتوفيق للإخلاص ، ولا يضيع ما بذلته فيه من تعب الجسد والقريحة ، فهو الذي لا يخيب راجيه ولا يرد داعيه .

[هـ ـ ٧] قال أبو القاسم الزجاجي في أماليه (٢) :

حدثنا أبو جعفر محمد بن رستم الطبري ، قال : حدثنا أو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن إسحاق الحضرمي ، حدثنا سعيد بن سلم (٣) الباهلي حدثنا أبي عن جدي عن أبي الأسود الدؤلي قال :

دخلت على عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه فرأيته مطرقاً متفكراً (٤) فقلت : فيم تفكر يا أمير المؤمنين ؟ قال : إني سمعت ببلدكم هذا لحناً فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية . فقلت : إنْ فعلت هذا أحييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ، ثم أتيته بعد ثلاث فألقى إليّ صحيفة فيها :

بسم الله الرحمن الرحيم :

الكلام كله اسم وفعل وحرف . فالاسم ما أنبأ عن المسمّى ،

---

(١) في ل : يمن علي فيه .

(٢) هذا النقل عن الزجاجي ليس في أصل الأمالي المطبوع ، وقد ألحقه محقق الأمالي بالكتاب المذكور نقلا عن الأشباه انظر أمالي الزجاجي : ٢٣٨ .

(٣) في هـ : سالم وفي م ب : سلم .

(٤) في د ـ م : مفكرا .

والفعل ما أنبـأ عن حركة المسمى ، والحرف ما أنبـأ عن معنى ليس باسم ولا فعل .

ثم قال لي : تتبّعْه وزِدْ فيه ما وقع لك . واعلم يا أبا الأسود أن الأشياء ثلاثة : ظاهر ، ومضمر ، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وإنما تتفاضل العلماء في معرفة ماليس بظاهر ولا مضمر .

قال أبو الأسود: فجمعت منه أشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك: حروف النصب ، فذكرت منها : إنّ وأنّ وليت ولعـلّ وكأنّ . ولم أذكر (لكنّ) فقال لي لِمَ تركتها ؟ فقلت : لم أحسبها منها . فقال : بل هي منها فزدها فيها .

قال ابن عساكر في تاريخه (١) :

كان أبو إسحاق إبراهيم بن عقيل النحوي المعروف بابن المكبري ، يذكر أن عنده تعليقة أبي الأسود الدؤلي التي ألقاها عليه الإمام علي ابن أبي طالب رضي الله عنه (٢) وكان كثيراً ما يعِد بها أصحاب الحديث، إلى أن دفعها الى الفقيه أبي العباس ، أحمدَ بن منصور المالكي وكتبها عنه وسمعها منه في سنة ست وستين وأربعمائة ، وإذا به قد ركّب عليها إسناداً لا حقيقة له وصورته : (بخط الفقيه أبي العباس) (٣) قال الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن عقيل حدثني أبو طالب عبيد الله بن أحمـد بن نصر بن يعقوب بالبصرة ، حدثني يحيى بن أبي بكير الكرماني ، حدثني

(١) عن تاريخ ابن عساكر /٢/ق ٣٣٦ ـ٣٣٧ بتصرف واختصار ، وتقديم وتأخير ، والنص أيضاً في (تهذيب ابن عساكر) ٢٣٢/٢ بشيء من التصرف .

(٢) في م : كرم الله وجهه ، وفي ابن عساكر : رضوان الله عليه .

(٣) زيادة من ابن عساكر .

إسرائيل عن محمد (١) بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه [قال (٢) حدثني أبو عبد الله محمد بن عبيد الله (٣) بن الحسن بن عباس (٤) عن عمه عن عبيد الله بن أبي رافع (٥) أن أبا الأسود الدؤلي دخل على عليّ رضي الله [هـ ــ ٨] عنه وذكر التعليقة فلما وقفت على ذلك بيّنت لأبي العباس أحمد بن منصور أن يحيى بن أبي بكير الكرماني مات سنة ثمان ومئتين، فجعل إبراهيم بن عقيل هذا بين نفسه وبين يحيى بن أبي بكير رجلاً واحداً ، وهذه التي سماها (التعليقة) هي (٦) في أول أمالي الزجاجي نحو من عشرة أسطر فجعلها إبراهيم قريباً من عشرة أوراق انتهى •

---

(١) في م : حدثني إسرائيل عن محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عباس عن عمه عن عبيد الله بن أبي رافع أن أبا الأسود •

(٢) زيادة من ابن عساكر •

(٣) في ل : عبد الله •

(٤) في هـ : عياش •

(٥) في ابن عساكر : عبيد الله بن رافع •

(٦) في م : فهي •

فن القواعد والأصول العامة

المصاعد العلية في القواعد النحوية

وهو الفن الأول من كتاب الأشباه والنظائر ، ولا يحتاج إلى إفراده بخطبة اكتفـاء بخطبة الكتاب ، لقرب العهد بها ، وهو مسمّى بالمصاعد العليّة في القواعد النحْوية .

حرف الهمـــزة

(١)

[الاتبـــاع]

الإتباع (١) : هو أنواع فمنه :

ـ إتباع حركة آخر الكلمة المعربة لحركة (٢) أول الكلمة بعدها ، كقراءة من قرأ (الحمدِ لِله) (٣) بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام .

ـ وإتباع حركة أول الكلمـــة لحركة آخر الكلمة قبلها كقراءة من قرأ :

(الحمدُ لُله) (٤) بضم اللام إتباعاً لحركة الدال .

(١) بدأ السيوطي كلامه عن الاتباع الصوتي ، وبعده ينتقل الى ذكر أنواع الاتباع المختلفة انظر بشأن الاتباع : جمهرة اللغة ٣/٤٢٩ ، أمالي القالي ٢/٢٠٨ ، الصاحبي ٢٧٠ ، المزهر ١/٤١٤ ، الكليات ١/٣٢ وما بعدها ، كتاب سيبويه ١/٣١٣ ٢/١٥٩ ـ ١٦٠ .

(٢) سقط من م .

(٣) رويت القراءة بالكسر عن الحسن بن أبي الحسن وزيد بن علي ، وذكرها ابن جني عنهما وعن ابن أبي عبلة ، ونسبها ابن خالوية الى رؤبـة ، وسيأتي كلام ابن جني عنها فيما يلي . وانظر :
تفسير القرطبي ١/١٣٦ المحتسب ١/٣٧ ، ٣٨ ـ مختصر شواذ القرآن:١

(٤) قال ابن جني : قراءة أهل البادية « الحمدُ لُله » مضمومة الدال واللام ، وذكر ابن خالويه أنها لابن أبي عبلة . المراجع السابقة .

ـ وإتباع حركة الحرف الذي قبل آخر الاسم المعرب لحركة الإعراب [د ـ ٤] في الآخر ، وذلك في (امرِئ) (١) و (ابنم) فإن الراء والنون يتبعان الهمزة والميم في حركتهما نحو (إنِ امرؤٌ هلك)(٢) (ما كان أبوكِ امرأ سوء) (٣) (لكلّ امرئٍ منهم) (٤) وكذا ابنم ، ولا ثالث لهما في إتباع العين اللامَ .

ـ وإتباع حركة الفاء اللام (٥) وذلك في مرء وفم خاصة ، فإن الميم والفاء يتبعان حركة الهمزة والميم في بعض اللغات ، فيقال : هذا مُرء وفُم ، ورأيت مَرءاً وفَماً ، ونظرت إلى مِرء وفِم ، ولا ثالث لهما .

ـ وإتباع حركة اللام للفاء في المضاعف من المضارع المجزوم والأمر إذا لم يفك الإدغام فيهما في بعض اللغات فيقال : عضَّ ، ولم يعضَّ ، بالفتح . وفِرِّ ، ولم يفِرِّ ، بالكسر . ورُدُّ ، ولم يردُّ ، بالضم .

[هـ ـ ٩] ـ وإتباع حركة العين للفاء في الجمع بالألف والتاء حيث وجد شرطه ، كتمرة وتَمَرات ، بالفتح . وسِدرة وسِدِرات ، بالكسر ، وغُرفة وغُرُفات ، بالضم .

ـ وإتباع حركة اللام للفاء في البناء على الضم في (منذُ) ، فإن

---

(١) في د : امرء .

(٢) النساء : ١٧٦ .

(٣) مريم : ٢٨ .

(٤) النور : ١١ .

(٥) في م : للام .

الذال ضمت إتباعاً (١) لحركة الميم ، ولم يعتدّ بالنون حاجزاً . قال ابن يعيش (٢) :

ونظيرها في ذلك بناء (يَلْدَهُ) على الفتح إتباعاً لفتحة الياء ، ولم يعتد باللام حاجزاً لسكونها ، وقولهم :

١ ـ . . . . لـم يَلْـدَهُ أبـوان (٣)

فتح الدال إتباعاً لفتحة الياء عند سكون اللام .

ـ وإتباع حركة الفاء للعين في لغة من قال في لدن : لُدُ ، قال ابن يعيش (٤) : من قال : لُدُ ، بضم الفاء والعين ، فانه أتبع الضمَّ الضمَّ بعد حذف اللام .

---

(١) في م : إتباع .

(٢) عن شرح المفصل ٣/٤٨ بتصرف واختصار .

(٣) جزء من بيت أنشده سيبويه ونسبه لرجل من أزد السراة والبيت بتمامه :

ألا ربّ مولودٍ وليس لـه أب وذي ولد لـم يلْـده أبـوان

والشاهد في قوله : لم يلْدَه ، بسكون اللام وفتح الدال ، فإنه أراد : لم يلده ، بكسر اللام وسكون الدال ، فسكن المكسور تخفيفاً فالتقى هذا الساكن بالدال الساكنة للجازم ، فاجتمع ساكنان فحرك الدال بحركة أقرب المتحركات منه وهي الفتحة لأن الياء مفتوحة ، ولم يعتـد باللام الساكنة لأن الساكن حاجز غير حصين .

ـ سيبويه ١/٣٤١ ـ ٢٥٨ ، الخصائص ٢/٢٣٣ ، شرح المفصل ٤/٤٨ ـ ٩/١٢٣ ـ ١٢٦ ، الخزانة ١/٣٩٧ ، مغني اللبيب برقم ٢٢٦ ، التصريح ٢/١٨ ، الهمع ١/٥٤ ـ ٢/٢٦ . الدرر ١/٣١ ـ ٢/١٨ .

(٤) شرح المفصل ٤/٩٤ بتصرف .

ـ وإتباع حركة الميم لحركة الخاء والتاء والغين (١) في قولهم : منخر ، ومنتن ، ومغيرة ، وقال ابن يعيش (٢) : منهم من يقول : منتُن ، بضم التاء اتباعاً لضمة الميم ومنهم من يقول : مِنتِن ، بكسر الميم اتباعا لكسرة التاء ، إذ النون لخفائها وكونها (٣) غُنّة في الخيشوم حاجز غير حصين (٤) • وقالوا : كل فعل على فعِل ـ بكسر العين ـ وعينه حرف حلق يجوز فيه كسر الفاء إتباعاً لكسر العين نحو : نعم وبئس •

ـ ومنه : إتباع حركة فاء كلمة لحركة فاء أخرى لكونها قرنت معها،وسكون عين كلمة لسكون عين أخرى، أو حركتها لحركتها كذلك•

قال ابن دريد في الجمهرة (٥) : تقول : ما سمعت له جَرْساً ، إذا أفردتَ ، فإذا قلت : ما سمعت له حِسّاً ، ولا جِرْساً ، كسرت الجيم على الإتباع •

ـ وقال الفارابي في ديوان الأدب (٦) : يقال : رِجس ، نِجس ، فإذا أفردوا قالوا : نَجِس (٧) •

---

(١) في م : والعين •

(٢) شرح المفصل ٤/٩٥ •

(٣) في م : كونه •

(٤) انتهى كلام ابن يعيش •

(٥) الجمهرة : ٢/٧٥ •

(٦) ديوان الأدب ١ : ١٨٦ وعبارته : رجْس ٌ نِجْس إذا أتبعوا ، فإذا أفردوا قالوا : نَجِس « بفتح النون وكسر الجيم » •

(٧) انظر كتاب الاتباع لأبي الطيب اللغوي : ٩٩ قال : ولايكاد يستعمل نِجْس ـ بكسر النون ـ إلا مع رجس • قال محقق الكتاب المرحوم عز الدين التنوخي : وهذا القيد لايوجد في المعاجم المطبوعة • قلت : تقدّم ذكر القيد في ديوان الأدب ١ : ١٨٦ •

ـ ومنه : إتباع الكلمة في التنوين لكلمة أخرى منونة صحبتها كقوله تعالى : (وجئتكَ مِنْ سبأٍ بنبأٍ يقين) (١)(٢) (إنّا أعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالا وسعيرا) (٣) في قراءة من نوّن الجميع • وحديث : (أنفقْ بلالا ولا تَخْشَ من ذي العرش إقلالا) (٤) •

---

(١) كلمة يقين ليست في (د) •

(٢) النمل : ٢٢ • قال في الاتحاف : وقرأ (لسبأ) بفتح الهمزة بلا تنوين البزي وأبو عمرو وسكنها قنبل ، والباقون بالكسر والتنوين ، الاتحاف : ٤٣٧ • قال أبو حيان : فمن صرفه جعله اسما للحي أو للموضع أو للأب، وفي الكلمة قراءات أخر ، البحر المحيط ٧/٦٦ ـ القرطبي ١٣/١٨١ •

(٣) الانسان : ٤ : قال أبو حيان : وقرأ طلحة وعمرو بن عبيد وابن كثير وأبو عمرو وحمزة (سلاسلَ) ممنوع الصرف وقفاً ووصلا • وقيل عن عن حمزة وأبي عمرو الوقف بالألف •

وقرأ حفص وابن ذكوان بمنع الصرف ، واختلف عنهم في الوقف وكذا البزّي • وقرأ باقي السبعة بالتنوين وصلاً بالالف المبدلة منه وقفاً وهي قراءة الأخفش • قيل : وهذا على ما حكاه الأخفش من لغة من يصرف كل ما ينصرف إلا أفعل من ، وهي لغة الشعراء ، ثم كثر حتى جرى في كلامهم وعلل ذلك بأن هذا الجمع لما كان يجمع فقالوا : صواحبات يوسف ، ونواكسي الابصار ، أشبه المفرد فجرى فيه الصرف • البحر المحيط ٨/٣٩٤ ـ وانظر القرطبي ١٩/١٢٣ ـ الاتحاف : ٥٢٨ •

(٤) ذكره السيوطي في الجامع الصغير ١/١٨٩ بلفظ : انفق يابلال ولاتخش من ذي العرش اقلالا •

ـ ومنه : إتباع كلمة لأخرى في فكّ ما استحق الإدغام كحديث :

(أيتكنّ [هـ ـ ١٠] صاحبة الجمل الأدْبَبْ تنبحُها كلابُ الحوأب)(١) ، فكّ الأدبب ، وقياسه الأدبّ (٢) ، إتباعاً للحوأب •

ـ ومنه إتباع كلمة في إبدال الواو فيها همزة لهمزة في أخرى ، كحـــديث :

(ارجعْنَ مأزوراتٍ غيرَ مأجورات) (٣) والأصل : موزورات لأنه من الوزر •

وقال أبو علي في التذكرة : لا يصح أن يكون القلب فيه من أجل الإتباع ، لأن الأول ينبغي أن يجيء على القياس ، والإتباع يقع في الثاني وإنما مأزورات على يأجـل ، قال : والغدايا والعشايا لا دلالة فيه لأن غدايا في جمع غدوة ومثل حرة وحرائر وكَنّة وكنائن •

ـ ومنه اتباع كلمة في إبدال واوها ياء لياء في أخرى كحديث :

(لا دريت ولا تليت (٤)) والأصل : تلوت ، لأنه من التلاوة •

---

(١) ذكر الحديث بلفظه هذا في الروض الأنف ١/١٢٦ ، وفي مسند أحمد ٦/٥٢ ، ٩٧ : تنبح عليها كلاب الحـوأب ، وفي اللســان : ليت شعري أيتكن صاحبة الجمل الأدبب تخرج فتنبحها كلاب الحوأب •

(٢) في اللسان : أراد الادبّ ، فأظهر التضعيف ليوازن به الحوأب •

(٣) سنن ابن ماجه ١/٥٠٢ كتاب الجنائز برقم ٥٠ ـ وانظـر الجـامع الصغير ١/٦٢ •

(٤) الحديث في صحيح البخاري ، كتــاب الجنائز ، باب الميت يسمع خفق النعال ١/١٥٢ ونص الحديث عن أنس رضي الله عنـه عن النبي ﷺ قال : العبد إذا وضع في قبره وتولى وذهب أصحابه حتى إنه ليسمع قرع

ـ ومنه : إتباع ضمير المذكر لضمير المؤنث كحديث :

(اللهمَّ ربَّ السماوات السبعِ وما أظْلَلْنَ ، ورب الأرضين وما أقللن ، ورب الشياطين وما أضللن) (١) ٠

نعالهم أتاه ملكان فأقعداه ، فيقولان له : ماكنت تقول في هذا الرجل محمد ﷺ ؟ فيقول : أشهد أنه عبد الله ورسوله ، فيقال : انظر الى مقعدك من النار أبد لك الله به مقعدا من الجنة ، قال النبي ﷺ : فيراهما جميعا، وأما الكافر أو المنافق فيقول : لا أدري ، كنت أقول ما يقول الناس : فيقال : لادريتَ ولاتليتَ ، ثم يضرب بمطرقة من حديد ضربة بين أذنيه فيصيح صيحة يسمعها من يلية الا الثقلين ٠

قال المفضل في الفاخر : ٣٨ ، فقلبوا الواو ياء للازدواج ٠ وفي مجمع الأمثال : لادريت ولا ائتليت ٢ : ٢٣٦ ٠ وانظر المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١/٩٠ ٠

(١) سنن الترمذي ٩/١٨٣ والرواية فيه : أظلّت ، أقلت ، أضلت ٠٠٠ وفي إسناده الحكم بن ظهير ٠ قال أبو عيسى : هذا حديث ليس إسناده بالقوي ، والحكمُ بن ظُهير قد ترك حديثَه بعضُ أهل الحديث ، ويروى هذا الحديث عن النبي ﷺ مرسلا من غير هذا الوجه ، قال محقق السنن : تفرّد به الترمذي ٠ وقد ذكر محققو زاد المسير هذا الحديث في تعليقاتهم ٨/٢٩٩ : وقد صح من رواية البخاري وغيره قوله ﷺ : اللهم رب السماوات السبع وما أظللن ٠٠٠٠ وهو بلفظه في المساعد على تسهيل الفوائد ١/٩٠ وانظر حدائق الأنوار : ٩١٢ والمستدرك للحاكم ١/٤٤٦ وعمل اليوم والليلة ١٩٥ قلت : ولم أعثر في البخاري على الحديث المذكور ٠

والأصل : أضلوا ، بضمير الذكور لأن الشياطين من مذكر مَنْ يعقل ، وإنما أنث إتباعاً لأظللن ، وأقللن •

وكذا قوله في حديث المواقيت : (هُنَّ لهن (١)) أصله ، لهم ، أي لأهل ذي الحُلَيْفَة وما ذكر معها ، وإنما قيل : لهن ، إتباعاً ، لقوله : هن •

ـ ومنه : اتباع اليزيد للوليد في إدخال اللام عليه ، وهو عَلَم في قول الشاعر :

٢ ـ رأيتُ الوليدَ بن اليزيدِ مباركاً (٢)

• • • • • • • • • • •

ـ قال ابن جرير (٣) :

---

(١) صحيح مسلم ٤/٥ والحديث بتمامه : عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : وقّت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحُلَيْفَة ، ولأهل الشام الجُحْفَة ، ولأهل نجد قَرْن المنازل ، لأهل اليمن يَلَمْلَم • قال : فهنّ لهنّ ولمن أتى عليهنّ من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمرة فمن كان دونهن فمن أهله وكذا فكذلك حتى أهل مكة يُهلّون منها •

والحليفة قرية بينها وبين المدينة ستة أميال أو سبعة ، معجم البلدان ٢/٢٩٥ •

(٢) صدر بيت لابن ميادة الرماح بن أبرد وتمامه : « شديداً بأحناء الخلافة كاهله » ويروى : وجدنا الوليد • تفسير الطبري ١١/٥١١ ، معاني القرآن ١/٣٤٢ الخزانة : ١/٣٢٧ ـ أمالي ابن الشجري ١/١٥٤ ـ ٢٥٢ ، ٣٤٢ ـ شرح شواهد المغني : ٦٠ شرح المفصل ١/٤٤ •

(٣) تفسير الطبري ١١/٥١١ ولفظ الطبري : فأدخل في (اليزيد) الألف واللام وذلك لادخاله اياهما في الوليد ، فأتبعه اليزيد بمثل لفظه •

حَسُن دخولُ اللام في اليزيد لإتباع الوليد (١) .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل (٢) :

لما كثر إجراء (ابن) صفة على ما قبله من الأعلام إذا كان مضافاً إلى علم أو ما يجري مجرى الأعلام من الكنى والألقاب (٣) فلما كان ابن لا ينفكّ من أن يكون مضافاً إلى أب وأم (٤) وكثر استعماله ، استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره فحذفوا ألف الوصل من ابن لأنه لا ينوى (٥) فصله مما قبله ، إذ كانت الصفة والموصوف عندهم مضارعة للصلة [هـ ـ ١١] والموصول من وجوه ، وحذفوا تنوين الموصوف أيضاً كأنهم جعلوا الاسمين اسماً واحداً لكثرة الاستعمال ، وأتبعوا حركة الاسم الأول حركة الاسم الثاني . ولذلك شبهه سيبويه (٦) بامرىء وابنم في كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة ، وحركة النون في (ابنم) تابعة لحركة الميم . فإذا قلت : (هذا زيدُ بنُ عمرو ، وهند ابنة عاصم) فهذا مبتدأ وزيد الخبر وما بعده نَعْتُه ، وضمة زيد ضمة إتباع لا ضمة إعراب ، لأنك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسماً واحداً ، وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالصدر له ، ولذلك لا يجوز السكوت على الأول ،

---

(١) كلام ابن جرير ساقط من د .

(٢) شرح المفصل ٢/٥ . وقد نقل السيوطي الكلام مع شيء من التصرف .

(٣) حذف السيوطي أمثلة ابن يعيش .

(٤) في شرح المفصل : أو أم .

(٥) في شرح المفصل : لا يقوى .

(٦) الكتاب : ٢/١٦٠ .

وكذلك النصب تقول (١) : رأيت زيدَ بنَ عمرو ، فتفتح الدال إتباعاً لفتحة النون .

وتقول في الجر : مررت بزيد بن عمرو ، فتكسر الدال إتباعاً لكسرة النون من ابن (٢) ، وقد ذهب بعضهم إلى أن التنوين إنما سقط لالتقاء الساكنين : سكونه وسكون الباء بعده وهو فاسد ، إنما هو لكثرة استعمال ابن .

تنبيه :

قال ابن جني في المحتسب (٣) في قراءة (الحمد لله) (٤) بالاتباع :

هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع استعماله ، وهم لما كثر في استعمالهم أشد تغييراً ، كما جاء عنهم كذلك (٥) : لم يك ، ولا(٦) أدرِ ، ولم أُبَلْ ، وأيشٍ تقول ، وجا يجي ، وسا يسو بحذف همزيتهما ، فلما اطّرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر وشبهوهما بالجزء الواحد فصارت (الحمدُ لُله) كعُنُق وطُنُب و (الحمدِ لِله) كإبل وإطل ، إلا أن (الحمدُ لُله) بضم الحرفين أسهل من (الحمدِ لِله) بكسرهما من موضعين :

ـ أحدهما : أنه إذا كان إتباعاً فأقيس (٧) الإتباع أن يكون الثاني

---

(١) في م : وكذلك تقول في النصب .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٣) المحتسب: ١/٣٧ ، ٣٨ نقل السيوطي كلام ابن جني بتصرف واختصار.

(٤) الفاتحة : ١ وقد مر ذكر القراءات في هذه الآية ص ٩ .

(٥) في المحتسب : لذلك .

(٦) لم أدر والتصويب من المحتسب .

(٧) في المحتسب : فإن أقيس .

تابعاً للأول وذلك أنه جار مجرى السبب والمسبب ، وينبغي أن يكون السبب أسبق رتبةً من المسبب ، فتكون ضمّة اللام تابعة لضمه الدال كما نقول : مُدُّ ، وشُدُّ ، وشَمّ ، وفِرّ ، فتتبع الثاني [د ـ ٥] الأول فهذا أقيس من إتباع الأول للثاني في نحو : اُقْتُل ، اخرج (١) .

ـ والآخر ، أن ضمة الدال في (الحمدُ لله) إعراب ، وكسرة اللام في (لله) بناء وحركة (٢) الإعراب أقوى من حركة البناء ، والأولى أن يغلب الأقوى على الأضعف لا عكسه (٣) ومثل هذا في إتباع الاعراب [هـ ـ ١٢] البناء قوله :

٣ ـ . . . .

وقال : اضرب الساقين إمِّك هابل (٤)

كسر الميم لكسرة الهمزة . انتهى .

---

(١) في المحتسب : ادخل .

(٢) في المحتسب : وحرمه . ولا وجه لها .

(٣) في المحتسب : تقريب أن يغلب الاقوى الأضعف .

(٤) الشافية ١٧٨ وقال فيه : وهذا المصراع لم أقف على تتمته ، ولا على قائله قال أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ : وقد وقع في الكتاب ٢/٢٧٢ في سياق النثر ، ويظهر أنه خفي على الأعلم فلم يذكره ، وقد ضبطت (لامك) في الكتاب بضم الميم ، على حين يفيد سياق كلامه أنها مكسورة تبعا لكسرة اللام وقد صرح بذلك ابن جنى في المحتسب ١/٣٨ وقد نقل البغدادي كلامه فيه وانظر اللسان : أمم . عن فهرس شواهد سيبويه : ١٢٢ .

والشاهد : في الكتاب ٢/٢٧٢ والخصائص ٢/١٤٥ ، ٣/١٤١ ، وتفسير القرطبي ١/١٣٦ وشرح شواهد الشافية ١٧٨ .

وفي الكشاف (١) قرأ أبو جعفر : (للملائكةُ اسجدوا) (٢) بضم التاء ، للإتباع ، ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع إلا في لغــــة ضعيفة كقولهم (الحمدِ لِلهِ) (٣) .

---

(١) الكشاف : ١/٩٥ .

(٢) البقرة : ٣٤ :

قال أبو حيان : وقرأ الجمهور (للملائكة) بجر التاء ، وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع وسليمان بن مهران بضم التاء اتباعا لحركـة الجيم ، ونقل أنها لغة أزد شنوءة ، قال الزجاج : هذا غلط مـن أبي جعفر . وقال الفارسي : هذا خطأ وقال ابن جني : لأن كسرة التـاء كسرة إعراب ، وانما يجوز هذا الذي ذهب إليه أبو جعفر إذا كان ماقبل الهمزة ساكنا صحيحاً نحو : وقالت اخرج ، ثم نقـل أبو حيان قـول الزمخشري المذكور آنفاً وقال :

واذا كان ذلك في لغة ضعيفة ، وقد نقل أنها لغة أزد شنوءة فلاينبغي أن يـخَطَّأ القارىء بها ولا يُغلّط ، والقارىء بها أبو جعفر أحد القراء المشاهير الذين أخذوا القرآن عرضا عن عبد الله بن عباس وغيره من الصحابة وهو شيخ نافع بن أبي نعيم أحد القراء السبعة ، وقد علل ضم التاء لشبهها بألف الوصل ، ووجه الشبه أن الهمـزة تسقط في الدرج لكونها ليست بأصل ، والتاء في الملائكة تسقط أيضاً لأنها ليست بأصل ، ألا تراهم قالوا : الملائك ، وقيل : ضمت لأن العرب تكره الضمة بعد الكسرة لثقلها .

البحر المحيط ١/٥٢ . وانظر القرطبي ١/٢٩١ ، وقد فصل القول ابن جنى في المحتسب ١/٧١ .

(٣) الفاتحة : ١ .

فائــــــدة :

قال ابن إياز (١) في شرح الفصول (٢) :

اعلم أن العرب قــد أكثرت من الإتبــاع حتى صار ذلك كأنــه أصل يقاس عليه ، وإذا كانت قد أزالت (٣) حركة الدال (٤) مع قوتها للإتباع ، وذلك ما حكاه الفراء (٥) من (الحمدِ لِله) بكسر الدال اتباعاً لكسرة اللام ، وقلبوا أيضاً الياء إلى الواو مع أن القياس عكس ذلك فقالوا : أنا أخــوُّك يريدون أنا أخيّك حكـــــاه سيبويه كان الإتباع في نحو مدُّ وشدُّ (٦) أجوز وأحسن ، إذ ليس فيهما نقــلٌ خفيفٍ إلى ثقيل وأما الساكن الحاجز فلا يعتمد به لضعفه (٧) انتهى .

فائــــــدة :

عــدّ مــن الإتبــاع حركة الحكاية . قال أبو حيان في شــرح التسهيل اختلف الناس في الحركات اللائي (٨) في الحكـــاية ، فقيل : هي حركات إعراب نشأت عن عوامله ، وقيل ليست للإعراب وإنما هي اتباع للفظ المتكلم على الحكاية .

---

(١) في هـ : آبان . وفي بقية النسخ إياز ، وهو الصواب .

(٢) المحصول في شرح الفصول . مخطوط الظاهرية ، ورقة : ٥٤ .

(٣) في م هـ : زالت وفي د والمخطوط أزالت .

(٤) في ل : اللام .

(٥) معاني القرآن : ٣/١ .

(٦) في المحصول : كان الاتباع في هذه الأمثلة .

(٧) في المحصول « لضعفه فاعرفه » .

(٨) في د م : أي في .

وقال أبو الحسن بن عبد الرحمن بن عذرة الخضراوي في كتابه المسمّى بالإعراب على أسرار الحركات في لسان الأعراب (١) .

حركة المحكي في حال حكاية الرفع ، منهم من يقول : إنها للإعراب لأنه لا ضرورة في تكلف تقدير رفعه مع وجود أخرى ، وإنما قيل به في حالة النصب والجر للضرورة ، ومنهم من يقول : إنها لا للبناء ولا للإعراب حملاً لحالة الرفع على حالة النصب والجر ، قال : وهذا أشبه بمذاهب النحاة وأقيس بمذاهب البصريين ، ألا تراهم [هـ ــ ١٣] ردوا على الكوفيين في اعتقادهم الرفع في خبر (إن) وأخواتها وفي اسم (كان) وأخواتها على ما كان عليه قبل دخول العامل . انتهى .

---

(١) النص في شرح التسهيل ٦/ق ٢٠ والنص : حركة المحكي في حال حكاية الرفع منهم من يقول : إنها لا للبناء ولا للاعراب حملا لحالة الرفع على حالة المنصب والجر .. وقد نقل السيوطي تتمة الكلام .

(٢)

الاتّسَـــــاع (١)

عقد له ابن السراج باباً في الأصول (٢) فقال :

اعلم أن الاتساع ضرب من الحذف إلا أن الفرق بينهما أنك (٣) تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه ، وفي الحذف تحذف العامل فيه ، وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب ، والاتساع العامل فيه بحالـه ، وانما تقيم فيـه المضاف إليه مقـام المضاف ، أو الظرف مقام الاسم .

ـ فالأول نحو : (واسأل القرية) (٤) والمعنى : أهـل القرية ، (ولكنّ البر من آمن) (٥) .

ـ والثاني نحو : صِيد عليه يومان ، والمعنى صيد عليه الوحش في يومين .

ولد له ستون عاماً ، والمعنى : ولد له الولد لستين (٦) ، (بل مكر الليل والنهار) (٧) نهاره صائم وليله قائم .

---

(١) انظر الكليات ١/٣٣ وقد نقل الكفوي كلام ابن السراج .

(٢) كتاب الأصول : ٢/٢٦٥ وقد نقل السيوطي كلام ابن السراج بشيء من التصرف .

(٣) في هـ ل : لاتقيم وهو تحريف مخالف لما في كتاب الأصول .

(٤) يوسف : ٨٢ وانظر كتاب سيبويه ١/١٠٨ .

(٥) البقرة : ١٧٧ قال سيبويه ١/١٠٨ : ولكن البرّ برُّ من آمن بالله . وانظر المقتضب ٣/٢٣١ .

(٦) في كتاب الأصول : ولد له الولد في ستين عاما . وفي سيبويه ١/١٠٨ : ولد له الولد ستين عاما ، وكذلك في النسخة د .

(٧) سبأ : ٣٣ قال سيبويه١/١٠٨ : وإنما المعنى بل مكركم في الليل والنهار .

٤ ـ يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار (١)

والمعنى : مكر في الليل ، صائم في النهار ، سارق في الليلة .

قال : وهذا الاتساع في كلامهم أكثر من أن يحاط به .

ـ قال : وتقول : سرت فرسخين يومين ، إن شئت جعلت نصبهما على الظرفية (٢) ، وإن شئت جعلت (نصبهما بأنهما) (٣) مفعولان على السعة ، وعلى ذلك قولك : سِيرَ به فرسخين يومان (٤) فتقيم (يومين) مقام الفاعل .

ـ وقال في موضع آخر :

إن بابيّ المفعول له والمفعول معه نصبا على الاتساع إذ كان من حقهما (٥) أن لا يفارقهما حرف الجر ، لكنه حذف فيهما ولم يجريا مجرى

---

(١) البيت من رجز مجهول القائل وقد انشده سيبويه ١/٨٩ ، ٩٠ ، ٩٩ قال سيبويه فان نونت فقلت : ياسارقا الليلة أهل الدار ، كان حدّ الكلام أن يكون أهل الدار على سارق منصوباً ، وتكون الليلة ظرفا لأن هذا موضع انفصال ، وإن شئت أجريته على الفعل على سعة الكلام ، ولايجوز ياسارق الليلة أهلِ الدار ، الا في شعر كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور ، فاذا كان منونا فهو بمنزلة الفعل الناصب تكون الأسماء فيه منفصلة . وانظر : الأمالي الشجرية ٢/٢٥٠ . شرح المفصل ٢/٤٥ ٤٦ خزانة الادب : ١/٤٨٥ ، ٢/١٧٢ ، ١٧٩ الدرر اللوامع ١/١٧٢ .

(٢) في كتاب الأصول : ٢/٢٦٥ : إن شئت نصبت انتصاب الظروف .

(٣) زيادة من الأصول يقتضيها السياق .

(٤) في كتاب الأصول : ٢/٢٦٥ : سير بزيد فرسخان يومين ، جعلت الفرسخين يقومان مقام الفاعل ولك أن تقول : سير بزيد فرسخين يومان فتقيم اليومين مقام الفاعل .

(٥) في ل : كان حقهما .

الظروف في التصرف وفي الإعراب وفي إقامتهما مقام الفاعل ، فدل ترك العرب لذلك أنهما بايان وضعا في غير موضعهما وأن ذلك اتساع منهم فيهما ، لأن المفعولات كلها تقدم وتؤخر وتقام مقام الفاعل وتقع مبتدأ وخبراً . وهذا كله كلام ابن (١) السراج .

وأنا أشبع القول في هـذا الباب للقلة من عقـد له باباً من النحاة فأقول : قال أبو حيان في شرح التسهيل :

الاتساع يكون في المصدر المتصرف [هـ ـ ١٤] فينصب مفعولاً به على التوسع والمجاز ولو لم يصح ذلك لما جـاز أن يبني لفعل (٢) مالم(٣) يسم فاعله حين قلت : ضُربَ ضربٌ شديد ، لأن بناءه لفعل ما لم يسمّ فاعله فرع عن التوسع فيه بنصبه نصب المفعول به ، وتقول : الكرم أكرمته زيداً ، وأنا ضاربٌ الضربَ زيداً .

قال في البسيط :

وهذا الاتساع إن كان لفظياً جاز اجتماعه مع المفعول الأصلي إن كان له مفعول وإن كان معنوياً بأن يوضع بدل المفعول به فلا يجتمع معه (٤) لأنه كالعوض منه حال التوسع نحو قولك : ضرب الضرب ، على معنى ضرب الذي وقـع به الضرب ضرباً شديداً فوضعت بدله مصدره ، وقيل يجوز الجمع بينهما على أن يكون المفعول منصوباً نصب

---

(١) كلمة ابن ساقط من م .

(٢) سقط من د .

(٣) في د : لما لم .

(٤) في ل : فيه .

التشبيه بالمفعول به ، وإذا كان الاتساع معنى فلا يجمع بين المتوسع (١) فيه والمطلق .

وفي البسيط أيضاً :

المصادر يتوسع فيها فتكون مفعولاً ، كما يتسع (٢) في الظروف فتكون إذا جرت أخباراً بمنزلة الأسماء الجامدة ولا تجري صفة بهذا الاعتبار ، وإذا كان بمعنى فاعل جاز أن يكون (٣) صفة . قال :

وإذا توسع بها (٤) وكانت عامة على أصلها لم تثن ولم تجمع رعياً للمصادر (٥) أو خاصة نحو : ضرب زيد وسير البريد ، فربما جازت التثنية والجمع (٦) . انتهى .

ـ وأما الاتساع في الظرف (٧) ففيه مسائل :

ـ الأولى : أنه يجوز التوسع (٨) في ظرف الزمان والمكان بشرط كونه متصرفاً ، فلا يجوز التوسع فيما لزم الظرفية لأن عدم التصرف مناف للتوسع إذ يلزم من المتوسع فيه كونه يسند إليه ، ويضاف إليه ، وذلك ممنوع في عادم التصرف ، وسواء في المتصرف المشتق نحو

---

(١) في د ـ م ل ـ المتسع .

(٢) في ل : بتوسع .

(٣) في م : تكون .

(٤) في د ، م ، ل : فيها .

(٥) في د ، م ، ل : للمصدر .

(٦) هـ : الجمع بينهما ، وأظن أن كلمة (بينهما) مقحمة على المطبوعة .

(٧) في ل : الظروف .

(٨) كلمة التوسع ساقطة من د ـ م ـ ل .

المشتق والمضيف وغيره كاليوم ، والمصدر المنتصب على الظرف كمقدم الحاج ، وخفوق النجم ، ومنه : (لقد تقطّع بَيْنُكم) (١) ولا يمنع التوسعَ إضافةُ الظرف إلى المظروف المقطوع عن الإضافة المعوض مما أضيف إليه التنوين نحو : سير عليه حينئذ .

الثانية : إذا توسع في الظرف جعل مفعولاً به مجازاً . ويسوغ حينئذ [هـ ـ ١٥] إضماره غير مقرون بفي نحو : اليوم سرته ، وكان الأصل عند إرادة الظرفية سرت فيه ، لأن الظرف على تقدير (في) ، والإضمار يوجب الرجوع إلى الأصل .

وقال (٢) الخضراوي :

الضمائر من الزمان والمكان لم تقع في شيء من كلام العرب خبراً للمبتدأ منصوبة كما يقع الظرف ، ولم يسمع نحو : يوم [ب ـ ٦] الخميس سفري إياه (٣) ، إلا أن يقرن بفي ، فدل هذا على أن الضمائر لا تنتصب ظروفاً ، لأن كل ما ينتصب ظرفاً يجوز وقوعه خبراً إذا كان مما يصح عمل الاستقرار فيه ، (قال : ولم أر أحداً نبه على هذا التنبيه) (٤) .

ـ الثالثة (٥) : يضاف إلى الظرف المتوسع فيه المصدر على طريق افاعليه نحو :

---

(١) الأنعام : ٩٤ .

(٢) في ل : الثالثة .

(٣) في د ، م ، ل : يوم الخميس كان سفري إياه .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من د .

(٥) في ل : الرابعة وهو وهم من الناسخ بدليل رجوعه فيما بعد الى الترقيم الأصلي .

(بل مكر الليل والنهار) (١) وعلى طريق المفعولية نحو : (تَربّصُ أربعةِ أشهر) (٢) والوصف كذلك نحو :

٥ — يا سارق الليلةِ أهل الدار (٣)

ويا مسروق الليلة أهل الدار ، ذكرهما سيبويه (٤) .

قال الفارسي :

وإذا أضيف إلى الظرف لم يكن إلا اسماً ، وخرج بالإضافة عن أن يكون ظرفاً ، لأن (في) مقدرة في الظرف وتقديرها يمنع الإضافة إليه ، كما لا يجوز أن يحال بين المضاف والمضاف إليه بحرف جر في (٥) نحو : غلام لزيد .

وقال الخضراوي :

هذا غير ظاهر لأن المضاف يقدّر باللام ، وبمن ، ومع ذلك لم يمنع من الإضافة ، قال : وقولهم : الظرف على تقدير (في) ، إنما هو تقدير معنى ، وليس المراد أنها مضمرة ولا مضمنة ولذا لم تقتض البناء .

— وقال ابن عصفور :

ما قاله الفارسي ضعيف عندي لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر ملفوظاً به وجد في باب (لا) والنداء ، فإذا جاز ظاهراً فمقدّراً أولى .

---

(١) سبأ : ٣٣ — انظر الكتاب : ١/٨٩ ، ١٠٨ .

(٢) البقرة : ٢٢ .

(٣) سبق ذكره برقم : ٤ ص ٣٠ .

(٤) الكتاب : ١/٨٩ ، ٩٠ ، ٩٩ .

(٥) في : ساقط من م .

قـــال :

نعم العلة الصحيحة أن يقال : إن الظرف إذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفية ، ألا ترى أن (وسْطاً) إذا دخل عليها الخافض صارت اسماً بدليل التزامهم فتح سينها ، ووسط المفتوحة السين لا تكون إلا أسماً . والسبب في خروج الظروف بالخفض عن الظرفية إلى الاسمية ما ذكره الأخفش في [هـ ــ ١٦ كتابه (الكبير) من أنهم جعلوا الظرف بمنزلة الحرف الذي ليس باسم ولا فعل لشبهه به ، من حيث كان أكثر الظروف قــد أخرج منهــا الإعراب وأكثرها أيضاً تثنى ولا تجمــع ولا توصف ، قال :

فلما كانت كذلك كرهوا أن يدخلوا فيها ما يدخلون في الأسماء .

ــ الرابعة : قد يسند الى المتوسع فيه فاعلا نحو : في يوم عاصف (يوما عبوسا قَمْطَرِيرا) (١) وتائبا عن الفاعل نحو : ولد له ستون عاما ، وصيد عليه الليل والنهار ، ويرفع خبرا نحو : الضرب اليومُ قال بعضهم : ويؤكد ويستثني منه ويبدل وإن لم يجز ذلك في الظرف لأنه زيادة في الكلام غير معتمد عليها بخلاف المفعول ، وتوقف في إجازته صاحب البسيط .

ــ الخامسة : ظاهر كلام ابن مالك جواز التوسع في كل ظرف متصرف (٢) .

---

(١) الانسان : ١٠ .

(٢) قال ابن مالك في التسهيل (٩٨) :

ويتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به مجازا ، ويسوغ حينئذ إضماره غير مقرون ب « في » والاضافة والاسناد إليه ، ويمنع من هذا التوسع ــ على الاصح ــ تعدى الفعل الى ثلاثة .

وقال في البسيط :

ليس التوسع مطردا في كل ظروف الأمكنة كما في الزمان ، بل التوسع في الأمكنة سماع نحو : نحا نحوك ، وقصد قصدك ، وأقبل قبلك ، ولا يجوز في خلف وأخواتها ، لاتقول : ضربت خلفك ، فتجعله مضروبا ، وكذا لايتوسع فيها بجعلها فاعلا كما في الزمان ، وإنما كان ذلك لأن ظروف الزمان أشد تمكنا من ظروف المكان .

ـ السادسة : لايتوسع في الظرف اذا كان عامله حرفا أو اسما جامدا بإجماعهم (١) لأن التوسع فيه تشبيه بالمفعول به ، والحرف والجامد لا يعملان في المفعول به (٢) .

ـ وهل يتوسع فيه مع كان وأخواتها ؟ قال أبو حيان (٣) :

يبنى (٤) على الخلاف في كان : أتعمل في الظرف أم لا ؟ فإن قلنا : لا تعمل فيه فلا توسع ، وإن قلنا : تعمل فيه ، فالذي يقتضيه النظر أنه لا يجوز الاتساع معها لأنه يكثر المجاز فيها لأنّها إنّما رفعت المبتدأ ونصب الخبر تشبيها بالفعل المتعدي الى واحد ، فعملنا بالتشبيه وهو مجاز ، فإذا نصبت الظرف اتساعا كان مجازا أيضا فيكثر المجاز فيمنع منه ، ونظير ذلك [هـ ـ ١٧] قولهم :

دخلت في الأمر ، لايجوز حذف (في) لأن هذا الدخول مجاز ووصول دخل الى الظرف بغير وساطة (في) مجاز فلم يجمع عليها مجازان والذي نص عليه ابن عصفور جواز الاتساع معها كسائر الأفعال .

ـ ويجوز الاتساع مع الفعل اللازم ومع المتعدي الى واحد بلا

---

(١) في د : باجماع .

(٢و٣) انظر الهمع ١/٢٠٣ .

(٤) في د ـ م : ينبني .

خلاف ، وهل يجوز مع المتعدي الى اثنين أو ثلاثة خلاف ؟ ذهب الجمهور الى الجواز وصحح ابن عصفور المنع لأنه لم يسمع معهما كما سمع (١) مع الأو ّلين • قالوا : يوم الجمعة صمته ، وقال :

٦ ــ ويوما شهدناه سليما وعامرا (٢) ••• ••• ••• ••• ••

لانه (٣) ليس له أصل يشبه به ، لأنه لا يوجد ما يتعدى الى ثلاثة بحق (٤) الأصل ، وباب أعلم وأرى فرع من (٥) علم ورأى (٦) ، والحمل إنما يكون على الأصول لا على الفروع •

وصحح ابن مالك (٧) الجواز مع المتعدي الى اثنين ، والمنع مــع

---

(١) سقط من م •

(٢) صدر بيت لرجل من بني عامر • وعجزه :

« قليلٍ سوى الطعن النهال نوافله »

ورواية سيبويه « ويوم ••• » وكذلك المقتضب • وفي الكامل و م : (ويوما) انظر الكتاب ١/٩٠ ، المقتضب ٣/١٠٥ ، الكامل ١/٣٣ ، الأمالي الشجرية ١/٦ ــ ١٨٦ • البغداديات : ١٠٦ ــ شرح أبيات المغني ٧ : ٩٤ شرح المفصل ٢/٤٥ ، ٤٦ ــ المغني برقم ٨٩٢ ــ الهمع ٢٠٣ ــ الدرر ١/١٧٢ • والشاهد فيه نصب ضمير يوم بالفعل (شهدناه) تشبيها بالمفعول به اتساعاً • أي شهدنا فيه ، على نحو صمناه •

(٣) في د : ولأنه •

(٤) في ل : عن •

(٥) في د : عن •

(٦) في م : أرى •

(٧) التسهيل ٩٨ •

المتعدي الى ثلاثة ، لأنه ليس لنا ما يشبه به إذ ليس لدينا فعل يتعدى الى أربعة.وأجاب الجمهور بأن الاتساع ليس معتمده التشبيه بدليل جريانه مع اللازم .

السابعة : إذا توسع (١) في واحد لم يتوسع فيه نفسه مرة أخرى ، مثال ذلك : أن يتوسع فتضيف اليه ثم تنصبه نفسه نصب المفعول به توسعا . وهل يجوز أن يتوسع في الفعل أكثر من واحد بأن يتوسع (٢) معه في الظرف ثم يتوسع في المصدر ؟ إن قلنا : يتوسع في اللفظ لم يبعد، أوفي المعنى فيبعد ، لأنه لايوضع شيئان بدل شيء واحد ، وذهب بعضهم الى أنه لايتوسع في شيء من الأفعال الا اذا حذف المفعول الصريح ان كان التوسع في المعنى ، وان كان توسعا في اللفظ جاز مطلقا نحو :

٧ ــ يا ســارقَ الليلــةِ أهلَ الــدار (٣)

وسببه أن التوسع في المعنى يجعل المتوسع فيه واقعا به المعنى ، ولايكون معنى واحد في محلين من غير عطف ولاما يجري مجراه[هـ١٨] .

(١) في م : اتتسع .

(٢) في م : تتوسع .

(٣) سبق ذكره برقم ٤ ورقم ٥ .

(٣)

اجتماع الأمثال مكروه (١)

ولذلكَ يُنفرّ منه الى القلب أو الحذف أو الفصل :

فمن الأول قالوا في دهدهت الحجر : دهديت (٢) قلبوا الهاء الأخيرة ياء كراهة اجتماع الامثال . وكذلك قولهم في حاحا زيد : حيحي زيد ، قلبوا الألف ياء لذلك (٣) وقال الخليل : أصل مهما الشرطية : ماما قلبوا الألف الأولى هاء لاستقباح التكرير (٤) .

وقالوا في النسب الى نحو شج وعم : شجويّ وعمويّ ، بقلب الياء واوا كراهة لذلك . وكذا قالوا في نحو حيّ : حيوي وفي نحو / تحية : تحوي ، لذلك (٥) ، وهنيهة أصلها : هنية (٦) فأبدلت الهاء من الياء كراهة لاجتماع الأمثال .

والحيوان من مضاعف الياء ، وأصله : حييان ، قلبت الياء الثانية واوا وإن كانت الواو أثقل منها كراهة اجتماع الأمثال ، وكذا دينار ، وديباج

---

(١) الكليات ١/٥٢ .

(٢) ودحرجت : الابدال ٢/٥٣١ ، الصحاح ٦/٢٢٣١ .

(٣) شرح الكافية ٢/٧٧ التسهيل : ٢٩٢ .

(٤) الكتاب : ١/٤٣٣ .

(٥) انظر التسهيل ١٦٢ .

(٦) انظر الكتاب ٢/١٢٤ ، والتسهيل ٢٩٢ .

وقيراط وديماس وديوان أصلها : دِنّار ودِبّاج ودِوّان ، قلب أحد حرفي التضعيف ياء لذلك • ولبّى أصله لبب قلبت [د/٧] الباء الثانية التي هي اللام ياء هربا من التضعيف فصار : لبّى (١) ثم أبدلت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار : لبّى • ونحو حمراء وصفراء تقلب منه الهمزة في التثنية واوا •

قال الشلوبين :

وسببه اجتماع الأمثال ، فإنهناك ألفين وبينهما همزة ، قريبة من من الألف • قال : وكان قلبها واواً أولى من قلبها ياءً لأن الياء قريبة من الألف ، والواو ليست في القرب إليها (٢) مثلها ، والجمع بين الأمثال مكروه عندهم فكان قلب الهمزة واوا أذهب في أن لا يجمع بين الأمثال من قلبها ياء •

ـ ومن الثاني : حذف أحد مثلي : ظللت ومسست وأحسست •

[فقالوا : ظَلْتُ وَمَسْتُ وأَحَسْتُ] (٣) وحذف إحدى اليائين من سيّد وميّت وهيّن وليّن ، وقيل : وهو مقيس على الأصح ، وقال ابن مالك يحفظ ولا يقاس •

ـ وقال الفارسي : يقاس في ذوات الواو دون ذوات الياء ، وحذف الياء المشددة من الاسم المنسوب اليه عند الحاق ياء النسب كراهة اجتماع الأمثال ككرسيّ وشافعيّ وبختيّ ومرميّ الا في نحو كساء اذا صُغّر ثم نسب اليه فإنه يقال فيه : كسيّيّ بياءين مشددتين ، وستأتي علته ، وحذف الياء الأخيرة ، في تصغير نحو غطاء [هـ/١٩]

---

(١) في م : لبا ، وانظر اللسان : لبب •

(٢) عبارة (في القرب إليها) ساقطة من م •

(٣) انظر الممتع ٢/٦٦١ ، والتسهيل ٣١٤ وما بين المعقوفتين ساقط من ل •

وكساء ورداء وإداوة وغاوية ومعاوية وأحوى لأنه يقع في ذلك بعد ياء التصغير ياء ان فيثقل اجتماع الياءات (١) •

وبيانه : أن ياء التصغير تقع ثالثة فتنقلب ألف المد ياء ، وتعود الهمزة الى أصلها من الياء أو الواو وتنقلب ياء لانكسار ما قبلها ، فاجتمع ثلاث ياءات : ياء التصغير ، وياء بدل ألف المد وياء بدل لام الكلمة ، ولفظة عطيي (٢) فتحذف الأخير لأنها طرف ، والطرف محـل التغيير ولأن زيادة الثقل حصلت بها ثم تدغم ياء التصغير في المنقلبة عن ألف المد ، ويقال : عُطَيّ (٣) •

وفي إداوة تقع ياء التصغير بعد الدال ، فتنقلب الألف ياء وكذا الواو بعدها لانكسار ما قبلها (٤) فتدغم ياء التصغير في المنقلبة عن الألف وتحذف الياء الأخيرة ويقال : أدية (٥) ويقال في غاوية ومعاوية : غُوية ومُعية ، وفي أحوى : أحيّ ذكره في البسيط (٦) •

ـ ومن ذلك قولهم : لتضربُن يا قوم ، ولتضربِن ياهند ، فإن أصله لتضربونّ ، ولتضربينّ فحذفت (٧) نون الرفع لاجتماع الأمثال

---

(١) انظر الكتاب ٢/١٣٢ •

(٢) في هـ : غطبي ، وانظر الكتاب ٢/١٣٢ •

(٣) في هـ : غطبي •

(٤) في م : ما بعدها •

(٥) انظر الكتاب ٢/١٣٢ •

(٦) انظر الكتاب ٢/١٣١ ، ١٣٢ •

(٧) في م : حذفت •

كما حذفت مع نون الوقاية في نحو (اتحاجوني) (١) كراهة اجتماعها مع نون الوقاية .

ـ قال ابن عصفور في (شرح الجمل) :

والتزم الحذف هنا ولم يلتزم في (اتحاجوني) لأنّ اجتماعها مع النون الشديدة أثقلُ من اجتماعها مع نون الوقاية ، لأن النون الشديدة حرفان ، ونون الوقاية حرف ، وحكم النون الخفيفة حكم النون الثقيلة في التزام حذف علامة الاعراب معها لأنهـا في معناها ومخففة منها .

(انتهى)

ـ ومن ذلك قال أبو البقاء في التبيين (٢) :

تصغير ذا : ذيّا ، وأصله ثلاث ياءات : عين الكلمة وياء التصغير ولام الكلمة ، فحـذفوا إحداها لثقـل الجمـع بين ثلاث ياءات ، والمحـذوفة الأولى ، لأن الثانية للتصغير فلا تحـذف والثالثة تقـع بعـدها الألف ، والألف لا تقع الا بعد المتحركـة ، والألف فيهـا بدل عن (٣) المحذوف والتصغير يرد الأشياء الى أصولها [هـ/٢٠] . ومن ذلك قولهم في الجمع : أخون وأبون ، ولم يرد المحذوف كما هو القياس فيقال : أخوون وأبوون . قال الشلوبين :

لأنه كان يؤدي الى اجتماع ضمات أو كسرات ، فلما أدى الى ذلك لم يردّ ،وأجرى الجمع على حكم المفرد ، ولما كان هذا المانع مفقوداً (٤) في التثنية رد فقيل : أخوان وأبوان .

(١) الأنعام : ٨٠ .

(٢) انظر المسألة في الكتاب ٢/١٣٩ .

(٣) في م : من .

(٤) في د : معقودا .

ومن ذلك : قال ابن هشام في تذكرته (١) :

الأصل في يابني : يابنييّ ، بثلاث ياءات ، الأولى ياء التصغير والثانية لام الكلمة ، والثالثة ياء الإضافة ، فأدغمت ياء التصغير فيما بعدها لأن ما أول المثلين فيه مسكن فلا بد من إدغامه ، وبقيت الثالثة (٢) غير مدغم فيها لأن المشدد لا يدغم لأنه واجب الحركة والمدغم واجب السكون فحذفت الثالثة .

ومنهم من بالغ في التخفيف فحذف الياء (٣) الثابتة المتحركة المدغم فيها وقال : يابني بالسكون ، كما حذفوها في سيد وميت لما قالوا: سَيْد ومَيْت (٤) ، ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة .

إنما (٥) لم تدخل اللام في خبر (إنّ) اذا كان منفيًا ، لأن غالب حروف النفي أولها لام (لا) و (لم) و (لما) و (لن) فيستثقل اجتماع اللامين ، وطرد الحكم يأتي (٦) في باقي حروف النفي .

ومن الثالث : إظهار (أن) بعد لام كي إذا دخلت على (لا) نحو : (لئلا يعلم) ، حذرا من توالي مثلين لو قيل للا يعلم .

ووجوب ابقاء الياء والواو في (٧) النسب الى نحو شديدة وضرورة ،

---

(١) انظر الكتاب ٢/١٢٤ .

(٢) في هـ وسائر النسخ : الثانية .

(٣) في م : بالياء الياء .

(٤) انظر الكتاب ٢/١٢٤ .

(٥) في م : وانما .

(٦) سقط من د .

(٧) سقط من م .

فيقال : شديديّ وضروريّ ، إذ لو حــذفت كما هو قاعدة فعيلة ، وفعولة وقيل (١) : شدديّ وضرريّ ، لاجتمع مثلان •

ـ ومن كراهة اجتماع الأمثال حكايتهم المنسوب بـ (من) دون (أي) خلافا للأخفش لما يؤدي من اجتماع أربع ياءات فيقال لمن قال : رأيت المكي ، المكي المني (٢) ، وأجاز الأخفش الأيي •

ـ ومن ذلك : قال الشلوبين في (شرح الجزولية) :

وإنما قدرت الضمة في جاء القاضي ، وزيد يرمي ويغزو ، والكسرة في مــررت بالقاضي لثقلهما في أنفسهما وانضــاف الى ثقلهما اجتماع الأمثال ، قال : والأمثال التي اجتمعت هنا هي الحركــة التي في الياء والواو (٣) والحركــة (٤) التي قبلهما ، والياء (٥) والواو مضارعتان للحركات لأنهما من جنسها ، ألا ترى أنهما ينشأن عن إشباع الحركات ، فلما اجتمعت الأمثال خففوا بأن أسقطوا الحركة المستثقلة •

---

(١) في م : فيقال •

(٢) الاستفهام هنا استثبات وهو ضرب من الحكايــة ، وهنا المكي معروف العين ، ولكن السائل يحتاج الى معرفة نسبه أهو قرشي مثلا أم ثقفي ، لذلك أدخل الألف واللام على (من) من أولها وأتى بياء النسب وأعربها بإعراب الاسم المسؤول عنه • عن شــرح المفصــل ٤/١٤ ، ٢٠ وانظر المقتضب ٢/٣٠٢ وما بعدها •

(٣) في د : في الواو والياء •

(٤) سسقط من م •

(٥) سقط من د •

قال : ويدل على صحة هذه العلة أنهم إذا سكنوا ما قبل الواو والياء في نحو : غَزْو وظَبْي لم يستثقلوا الضمة لأنه قد قلّت الأمثال هناك لكون ما قبل الواو والياء ساكنا لا متحركا فاحتملوا ما بقي من الثقل لقلته .

ــ ومن ذلك قال ابن عصفور :

لم تدخل النون الخفيفة على الفعل الذي اتصل به ضمير جمع المؤنث لأنه يؤدى الى اجتماع المثلين وهو ثقيل فرفضوه لذلك ، ولم يمكنهم الفصل بينهما بالألف فيقولون [د ــ ٨] :

هل تضربنان ، لأن الألف إذا كان بعدها ساكن غير مشدد حذفت فيلزم أن يقال : هل يضربنن ، فتعود الى مثل ما فررت منه فلذلك عدلوا عن الحاق الخفيفة وألحقوا الشديدة وفصلوا بينها وبين نون الضمير بالألف كراهية اجتماع الأمثال فقالوا : هل تضربنانّ (١) .

قال ابن فلاح في (المغني) :

فإن قيل : قد (٢) وجد اجتماع الأمثال (٣) في نحو زيديّ من غير استثقال ، قلنا : ياء النسب بمنزلة كلمة مستقلة .

وقال ابن الدّهان في (الغرة) :

اذا كنا قد استثقلنا الأمثال في الحروف الصحاح حتى حذفنا الحركة وأدغمنا ، ومنه ما حذفنا أحد الحرفين ، ومنه ما قلبنا أحد الحروف ، فمثال الأول : مدّ وأصله : مدد .

---

(١) في م : تضربان .

(٢) في د ــ م : فقد .

(٣) سقط من د .

ومثال الثاني : ظَلْتُ وأصله ظَلِلْتُ ، ومثال الثالث :

٨ ـ تقضّي البازي (١) ....

وأصله تقضض البازي (٥) ، فالأولى أن نستثقلها في الحروف المعتلة ، فان اعترض (يزيديّ) واجتماع الأمثال ياءات وكسرات ، فالجواب : إنّ ياء النسب في تقدير الطرح كتاء التأنيث .

ومن كراهة اجتماع المثلين فتحُ : منَ الرجلَ ، و (ألمَ الله)(٣) لتوالي الكسرتين ولهذا لم يفتحوا عنَ الرجل .

وفي (شرح المفصل) للسخاوي :

لا يجوز (أن إن زيدا منطلق يعجبني) عند سيبويه (٤) ، وذكر أن العرب اجتنبت ذلك كراهة اجتماع اللفظين المشتبهين وأجاز ذلك

---

(١) جزء من بيت للعجاج من أرجوزته المشهورة بأم الرجز وهو بتمامه :

دانى جناحيه من الطور فمرْ تقضّي البازي إذا البازي كَسَرْ

وهو في وصف انقضاض ابن معمر على الخوارج .

انظر ديوانه ٤٢/١ ـ الخصائص ٩٠/٢، المحتسب ١٥٧/١ـ العضديات برقم ١٧ ص ١١ ـ ٦٤ . شرح المفصل ٢٥/١٠ ـ الهمع ١٥٧/٢ ـ الدرر ٢١٣/٢ .

(٢) زيادة من د .

(٣) آل عمران (١) ـ قرأ السبعة (ألمَ الله) بفتح الميم وألف الوصل ساقطة وروى أبو بكر في بعض طرقة عن عاصم سكون الميم وقطع الألف. وقرأ أبو حيوة بكسر الميم .

وانظر مناقشة هذه القراءات في البحر المحيط ٢٧٤/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٤٦٣/١ .

الكوفيون ، فإن فصلت بشيء جاز ذلك باتفاق نحو : إنه عندنا أن زيدا في الدار .

ومن ذلك : قال السيرافي :

إن قيل لم وجب ضم الأول في المصغر ؟ قيل : لما لم يكن بد من تغيير المصغر ليمتاز عن المكبر بعلامة تلزم الدلالة على التصغير ، كان الضم أولى ، لأنهم قد جعلوا الفتح في الجمع من نحو ضوارب فلم يبق إلا الكسر أو الضم ، فاختاروا الضم لأن الياء علامة التصغير ، وإن وقع بعدها حرف ليس حرف الإعراب وجب تحريكه بالكسر ، فلو كسروا كسرتان مع الياء فعدلوا الى الضمة فرارا من اجتماع الأمثال .

(٤)

إجــراء اللازم مجرى غـــير اللازم
وإجـــراء غـــير اللازم مجرى اللازم

ـ عقد لذلك ابن جني بابا في الخصائص (١) وقال :

من الأول قــوله :

٩ ـ الحمد لله العليّ الأجللِ (٢) .

وقــــوله :

١٠ ـ تَشْكو الوجَى (٣) من أظللٍ وأظْلَلِ (٤) .

---

(١) الخصائص ٣/٨٧ .

(٢) البيت لأبي النجم العجلي ذكره أبو زيد في النوادر : ٤٤ ، والمبرد في المقتضب ١/١٤٢ ، ٢٥٣ ، وابن جني في المنصف ١/٣٣٩ وهو من شواهد كتب البلاغة انظر معاهد التنصيص ١/٧ وانظر العضديات برقم ٣٧ ص ٢٣ والشاهد فيه فك إدغام المثلين للضرورة والقياس (الأجلّ) ونظيره قول العجاج :

تعمّدا لذي الجلال الأجلل ديوانه ١/٢٣١

(٣) في د : الوبا .

(٤) البيت للعجاج ، ديوانه ١/٢٣٦ الوجى : الحفى . الأظلل : ما تحت المنسم قال الاصمعي : وإنما هو الأظلّ ولكن أظهر التضعيف . وانظر : الكتاب ٢/١٦١ النوادر : ٤٤ ، المقتضب ١/٢٥٢ ، ٣/٣٥٤ ـ الخصائص ١/١٦١ ، ٣/٨٧ المنصف ١/٣٣٩ ، شرح الشافية ،٤٩١ ، وقد نسبه في شرح الشافية لأبي النجم وذكر أستاذنا العلامة أحمد راتب ←

وقــــوله :

١١ ـ وإنْ رأيــتَ الحِجَجَ الــرَّوادِدا
قواصــراً بالعمــر أَوْ مَوادِدا (١)

ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه ، فهذا عندنا على إجراء اللازم مجرى غير اللازم من المنفصل نحو : جعل لك ، وضرب بكر ، كما شبه غــير اللازم من ذلك باللازم فأدغم نحو : ضَرَبْكَّر وَجَعَلْكّ (٢) ، فهذا مشبّه في اللفظ بشدّ ومدّ واستعدّ ونحوه مما لزم فلم يفارق . ومن ذلك ماحكوه من قول بعضهم : عوى الكلب عَوْية ، وهذا عندي وان كان لازما فإنه أجري مجرى بنائك من باب طويت فَعِلة ، وهو قولك : طوِية ، كقولك :

امرأة جوِية ولوية من الجوى واللوى . فإن خففتَ حركة العين فأسكنها قلت : طَوْية وجَوْية ولَوْية (٣) فصححت العين ولم تعلّها (٤)

←

النفاخ أن البيت من أرجوزة أبي النجم في الطرائف الأدبية ٥٧ ـ ٧١ ، وقد رجعت اليها فلم أجده . انظر فهرس شواهد سيبويه ١٣٢/حاشية : ٥ ، وانظر البغداديات : ٢٩ . والعسكريات : ١٤٧ والعضديات برقم ٣٥ ص ٢٢ ـ ٥٢ وشرح أبيات سيبويه الفقرة : ٥٤٢ .

(١) النوادر : ١٦٤ ـ الخصائص ١/١٦١ ـ ٣/٨٧ موضع الشاهد قوله مواددا أما رواددا فيمكن أن تكون شاهداً إذا كانت من ردد ، أما إذاكانت من رود كما يذهب الصاغاني فلا شاهد فيها .

(٢) في الأشباه : ضرب بكر وجعل لك وقد آثرنــا كتابتها مدغمة كما في الخصائص .

(٣) في م : جوبه طويه جويه لويه .

(٤) في هـ م : تعللها وهو تصحيف .

بالقلب والادغام ، لأن الحركة فيها منويّة ، على ذلك قالوا في فَعَلان مـــن قويت : قَوَيان ، فإن أسكنوا صححوا العين أيضاً (فقالوا : قويان (١)) ولم يردوا اللام أيضاً وإن زالت الكسرة من قبلها لأنها مرادة في العين فلذلك (٢) قالوا عوى الكلب عوية تشبيها بباب امرأة جَوية ولَوْية وقَوْيان [هـ ــ ٢٣] (٣) فإن قلت : فهلا قالوا أيضاً على قياس هذا : طويت الثوب طوية ، شويت اللحم شوية ؟ فالجواب (٤) أنه لو فعل ذلك لكان قياسُه قياسَ ما ذكرنا ، وأنه ليست لـ (عوى) فيه مزية على طوى وشوى كما لم يكن لـ جاشم وقاثم(٥) مزية يجب لها العدل بهما الى جُشم وقُثم على مالك وحاتم ، إذ لم يقولوا : مُلك ولا حُتَم ، وعلى أن ترك الاستكثار مما فيه إعلال أو استثقال هو القياس ، ومن ذلك قراءة ابن مسعود :

(فَقُــــلاله قولا ليّنا) (٦) وذلك أنه أجرى حركة اللام هنا ــ وإن كانت لازمة مجراها إذا كانت غير لازمة في نحو قوله تعالى (قـــل

(١) زيادة من الخصائص يقتضيها السياق ·

(٢) في د : فكذلك ·

(٣) في الخصائص : هذا الذي نحن بصدده ·

(٤) في الخصائص : يرجع الجواب الذي تقدم فيه أول الكتاب ·

(٥) في الخصائص ولا قاثم ·

(٦) طه : ٤٤ ، ولم أعثر على القراءة المشار اليها في كتب القراءات والتفسير التي بين يديّ ، وكأن أبا الفتح انفرد بالنص عليها في الخصائص ·

وذكر الفراء في معاني القرآن ١/٩١ بأن العرب قد تسقط الواو وهي واو جماع ، اكتفي بالضمة قبلها فقالوا في ضربوا : قد ضربُ ، وفي قالوا : قد قالُ ذلك · وهي في هوازن وعليا قيس ·

اللهم (١)) و (قم الليل (٢)) وقول الشاعر :

١٢ ـ زيادتنا نعمانُ لاتَنْسَيَنَّها
تقِ الله فينا والكتابَ الذي تتلو (١)

ويروى : خف الله • ويروى : لاتنسينها اتَقِ اللهَ • ونحوه ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

١٣ ـ وأطلسَ يهديه الى الزاد أنفُه
أطاف بنا والليلُ داجي العساكر

---

(١) آل عمران : ٢٦ •

(٢) المزمل : ٢ •

(٣) البيت لعبد الله بن همام السلولي ، وذكره السيوطي في الأشباه وابن الشجري في الأمالي بلفظ : زيارتنا ، وقد رجحنا كونها (زيادتنا) لأنها وردت في أكثر المصادر بهذا اللفظ وأن البيت التالي لهذا البيت يؤكد ذلك وهو قوله :

أيثبتُ ما زدتم وتلقى زيادتي   دمي إن أسيغت هذه لكم يَسْلُ

والشاهد في البيت قوله : تق ، فعل أمر من يتق بدون همزة وصل لأن مابعد حرف المضارعة محرك ، وانظر تفصيل ذلك في شرح شواهد الشافية ٤٩٦ • الفاضل : ٧٩ واللسان(وقي)العضديات برقم١١٩ص٧٨ ـ الخصائص ٣٨٦/٢ ، ٨٩/٣ ، النوادر : ٢٧/٤ الأمالي الشجرية ٢٠٥/١ •

(٤) في لأاصل تق : والتصويب من الخصائص •

فقلت لعَمْروٍ صاحبي إذ رأيتــه

ونحن على خوصٍ دِقاقٍ عواسرِ (١)

أي : عوى الذئب فسر أنت ، فلم يحفل بحركة الراء فيرد العين التي كانت حذفت لالتقاء الساكنين ، فكذلك شبه ابن مسعود حركـة اللام من قوله تعالى (فقلا) (٢) ــ وإن كانت لازمة ــ بالحركة لالتقاء الساكنين في (قل اللهم (٣)) و (قم الليل (٤)) وحركة الإطلاق الجارية مجرى حركة التقائهما في : (سرِ) • ومثله قول الضبي :

١٤ ــ في فتيـــةٍ كلّمـــا تجمعـــت الـــ

ـــبيداء لم يهلعوا ولـــم يَخِمُـــوا (٥)

يريد : ولم يخيموا ، فلم يحفل بضمة الميم وأجراها مجرى غير اللازم مما(٦) ذكرناه وغيره ، فلم يردد العين المحذوفة من (لم يخم) وان شئت قلت في هذين : إنه اكتفى بالحركة من الحرف كما اكتفى الآخر بها منه في قوله :

---

(١) لم أعثر على قائل البيتين ولم أرهما الا في الخصائص ٣/٨٩ ــ ١٦٧ وفي نسخ الاشباه : ورأيته ، وقد اعتمدنا رواية الخصائص (اذ لقيته) وفي م : ولقيته •

(٢) الاشارة الى القراءة التي سبق ذكرها •

(٣) آل عمران : (٢٦)

(٤) المزمـل : ٢ •

(٥) لم أعثر على قائل البَيت ، وفي الأشباه : البيد ، والتصويب من الخصائص وتجمعت البيداء : أي تجمع أهلها للحرب ، لم يخموا : يجبنوا •

(٦) في ل : كما •

١٥ ــ كفّاك كفٌّ ما تليّقُ درهماً

جودا وأخرى تعطِ بالسيف الدما (١)

وقول الآخر :

١٦ ــ . . . .

. . . . بالذي تَرِدان (٢)

أي تريدان .

ــ ومن الثاني : وهو إجراء غير اللازم مجرى اللازم قول بعضهم في الأحمر [هـ/٢٤] إذا خففت همزته : لَحْمر . حكاها أبو عثمان . ومن قال : الحمر ، قال : حركة اللام غير لازمة إنما هي لتخفيف الهمزة ؛ والتحقيق لها جائز فيها ، ونحو ذلك قول الآخر :

١٧ ــ وقد كنت تخفي حب سمراء حِقبة

فبح لآن منها بالذي أنت بائح (٣)

ــ فأسكن الحاء التي كانت محركة لالتقاء الساكنين في : بح الان لما تحركت للتخفيف (٤) اللام ، وعليه قراءة من قرأ : (قالوا : لان جئت بالحق) (٥) فأثبت واو (قالوا) لما تحركت لام (لان) والقراءة القويّة

(١) لم أعثر على قائله : والشاهد فيه حذف ياء تعطي .

(٢) لم يرو الا هذا الجزء .

(٣) البيت لعنترة وهو في ديوانه : ٤٢ ، وانظر الأمالي الشجرية ١/ ٧ ، والعيني ١/ ٤٧٨ والتصريح ١/ ١٤٧ وشرح الأشموني ١/ ١٩٣ .

(٤) في ل : بتخفيف . وفي هـ : لتخفيف . وما أثبتناه من الخصائص .

(٥) البقرة : ٧١ . ذكر أبو حيان في البحر ١/ ٢٥٧ روايتين عن نافع ←

(قا للان (١)) بإقرار الواو على حذفها لأن الحركة عارضة للتخفيف •

وعلى القول الأول قول الآخر :

١٨ ـ حَدَ بْدَبي (٢) بَدَ بْدَبي (٣) منكمْ لآن

إنّ بني فزارة بن ذبيان

قد طرّقت ناقتهم بإنسان

مشيّأً سبحانَ ربي الرحمن (٤)

أسكن ضم ميم (منكم) لما تحركت لام (لان) وقد كانت مضمونة عند التحقيق في قوله (٥) (منكمُ الان) فاعتد حركة اللام بالتخفيف (٦) وإن لم تكن [د/٩] لازمة ، وينبغي أن تكون قراءة

← إحداهما حذف واو (قالوا) اذ لم يعتد بنقل الحركة اذ هو نقل عارض• والرواية الأخرى اقرارالواو اعتداداً بالنقل واعتبارالعارض التحريك لأن الواو لم تحذف الا لاجل سكون اللام بعدها ، فاذا ذهب موجب الحذف عادت الواو الى وضعها من الثبوت •

(١) في الأشباه : قالوا الان •

(٢) في الأشباه : حذ بذبي •

(٣) في الاشباه : بذبخى •

(٤) الشعر لسالم بن دارة يهجو مرة بن رافع الفزاري ، ويرمي فزارة باتيان النياق • حد بدبى : لعبة للصبيان ، والتطريق أن يخرج بعض الولد ويعسر حين الوضع ، والمشيأ : القبيح المنظر ، انظر الخزانة ١٤٧/٢ ط هارون •

(٥) في م ل : والخصائص : قولك •

(٦) في د : فاعتد حركة التخفيف وفي م : فأعيد ، وفي الخصائص فاعتد حركة التخفيف •

أبي عمرو (وأنّه أهلكَ عادا لّولى) (١) على هذه اللغة ، وهي قولك مبتدئاً (لّولى) لأن الحركة على هذا في اللام أثبت منها على قول من قال : الّحمر ، وإن كان حملها على هذا أيضاً جائزا ، لأن الادغام ، وان كان بابه أن يكون في المتحرك فقد أدغم أيضاً في الساكن ، فحرك في شدّ ومدّ يارجل وعضّ ونحو ذلك ، ومثله ما أنشده أبو زيد :

١٩ ــ ألا يـاهنـدُ هنـــدَ بني عمـــير
أرثٌ لانَ وصلُكِ أم جـــديد (٢)

أدغم تنوين رث في لام (لان) .

ومما نحن (٣) على سمته قول الله عز وجل (لكنّا هو الله ربي)(٤) وأصله : لكن أنا ، فخفف الهمزة ، بحذفها وإلقاء حركتها على نـون

---

(١) النجم : ٥٠ ، قال ابن مجاهد : وقرأ نافع وأبو عمرو (عـادا لّولى) موصولة مدغمة ، واختلف عن نافع في الهمزة ٠٠ كتاب السبعة : ٦١٥ ٠ وانظر : النشر ٤٠٤/١ ــ الاتحاف : ٤٩٦ ــ الكشف ٢٩٦/٢ ــ القرطبي ١٢٠/١٧ البحر ١٦٩/٨ ٠

(٢) لم أعثر على قائله ولم أره الا في الخصائص ٠

(٣) في هـ م : يجري ٠

(٤) الكهف : ٣٨ قال ابن مجاهد : واختلفوا في اثبات الألف واسقاطها من قوله (لكنا هو الله ربي) ٠ فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي (لكنا) باسقاط الألف في الوصـل ، واثباتها في الوقـف ٠ وقرأ نافع في رواية المسيبي (لكنا هو الله ربي) يثبت الألف في الوصل والوقف وقرأ ابن جماز واسماعيل بن جعفر وورش وقالون عن نافع بغير ألف في الوصل ويقف بالالف ٠ كتاب السبعة : ٣٩١ ــ الكشف ٦١/٢ ٠

(لكن) فصارت لكننا فأجرى غير اللازم مجرى (١) اللازم ، فاستثقل التقاء المثلين المتحركين ، فأسكن الأول وأدغم في الثاني فصار (لكنّا (٢)) كما ترى •

ــ وقياس قراءة من قرأ (قالَــلان (٣) فحذف الواو ولم يحفل بحركة اللام أن يُظهر النونين هنا(٤) ، لأن حركة الثانية غير لازمة فتقول: لكننا [هـ ــ ٢٥] بإظهار ، كما تقــول في تخفيف حوأبــة (٥) وجيأل•حَوَبة (٦) وجَيَل ، فيصحّ حرفا اللين هنا ولا يقلبان لما كانت حركتهما غير لازمة ، ومن ذلك قولهم في تخفيف رؤيا ونؤى : رويــا ونوى ، فتصح (٧) الواو هنا وإن سكنت قبــل الياء أن التقدير فيها الهمزة كما صحت في ضوٍ ونــوٍ ، تخفيف ضوء نــوء ، لتقديرك الهمز (٨) ، وإرادتك إيــاه • وكذلك أيضاً صحّ نحــو : شي ، وفي ، تخفيف شيء وفيء لذلك (٩) •

---

(١) في م : فأجري فيه •

(٢) (لكنا) سقطت من د •

(٣) كتبت في الأشباه (قال لان) البقرة : ٧١ وقد مر ذكرها •

(٤) كلمة (هنا) زيادة من الخصائص •

(٥) في هـ م : جوأبة •

(٦) في هـ م : حوبه •

(٧) في هـ : فيصح •

(٨) في الخصائص : الهمز • في الأشباه : الهمزة • وقد آثرنا نص الخصائص لتصح عودة ضمير المذكر الى الهمز •

(٩) في هـ م : كذلك •

ـ وسألت أبا عليّ فقلت : من أجـرى غير (١) اللازم مجرى اللازم فقـال :

(لكنّا) ، كيف قياس قوله إذا خفف نحو حوأبه (٢) ، وجيأل ؟ أيقلب فيقول (٣) :

حابة (٤) وجال أم (٥) يقيم على الصحيح فيقول (٦) : حـوبة (٧) وجيل ؟ •

ـ وقال : القلب هنا لا سبيل إليه ، وأومـأ الى أنـه أغلظ من الإدغام ، فلا يقدم عليه • فإن قيل : فقد قلبت العرب الحرف للتخفيف ، وذلك قول بعضم : رُيّاً ورُيّة في تخفيف رؤيا ورؤية •

ـ قيل : الفرقُ أنّك لما صرتَ الى لفظ (رويا وروية(٨)) ثـم قلبت الواو الى الياء فصار الى ريّا وريّة ، إنما قلبت حرفا الى آخر كأنه هو ، ألا ترى الى قـوة شبه الواو باليـاء وبعدها عن الألف ، فكأنك لما قلبت مقيـم على الحـرف نفسه ، ولم تقلبه لأن الواو كأنها هي الياء

---

(١) سقطت (غير) من د •

(٢) في هـ م : جوأبه •

(٣) في هـ اتقلب فتقول •

(٤) في هـ : جابه •

(٥) في هـ : تقيم •

(٦) في هـ : فتقول •

(٧) في د والخصائص : حوبه •

(٨) في الأشباه : رؤيا ورؤية •

(٩) في الخصائص : وفيما مضى من جملته كاف •

نفسها • وليست كذلك الألف ، لبعدها عنهما بالأحكام الكثيرة التي قد أحطنا بهـا علماً • قال : وما يجري مـن كل واحـد مـن الفريقين مجرى صاحبه كثير وفيما مضى كفاية • انتهى •

ـ وفي تذكرة الشيخ جمال الدين بن هشام : قال ابن هشام الخضراوي (١) : أجرت العرب حركات الإعراب للزومها على البدل مجرى الحركة اللازمة لكون حروفها لاتعرى(٢) من حركة ، فلذلك قالوا : عصا ورحى ، كما قالوا : قال وباع ، وكذلك قالوا : يخشى ويرضى ، كما قالوا في الماضي : رمى وغزا (٣) انتهى •

(١) في م : وفي تذكرة الشيخ جمال الدين بن هشام الخضراوي •

(٢) في د : حرفها لايعرى •

(٣) في م : غزى •

(٥)

إجراء المتصل مجرى المنفصل (١)
وإجراء المنفصل مجرى المتصل (*)

ــ عقد ابن جني في الخصائص بابا لذلك قال :

ــ فمن الأول قولهم : اقتتل القوم واشتتموا . فهذا بيانه (نحو من (٢)) بيان (شئت تلك) و (جعل لك) الا أنه أحسن من قوله :

٢٠ ــ الحمد لله [هـ ــ ٢٦] العلي الأجلل (٣) .

وبابه (٤) لأن ذلك إنما يظهر مثله ضرورة ، وإظهار نحو اقتتل واشتتم مستحسن وعن غيره ضرورة .

وكذلك باب قوله (٥) : هم يضربونني ، وهما يضربانني ، أجري ــ وإن كان متصلا ــ مجرى : يضربان نُعْمَ ، ويشتمان (٦) نافعا ، ووجه الشبه بينهما أن نون الإعراب هذه لايلزم أن يكون (٧) بعدها

---

(١) الكليات ١/٥٦ .

(*) الخصائص ٣/٩٣ .

(٢) زيادة من الخصائص .

(٣) مر ذكره وتخريجه في الفصل السابق برقم ٩ .

(٤) في الخصائص : وهذا .

(٥) في الخصائص : قولهم .

(٦) في الخصائص : ويضربون . وفي م ل : ويشتمون .

(٧) في هـ : تكون .

نون ، ألا ترى أنك تقول : يضربان زيدا ، ويكرمونك . ولا تلزم هي أيضاً نحو لم يضرباني (١) ومن أدغم نحو هذا واحتج بأن المثلين في كلمة واحدة فقال : يضرباني و (قل أتحاجونّا) (٢) فإنه يدغم أيضاً نحو اقتتل فتقول : قتّل ومنهم من يقول (٣) : قِتّل (ومنهم (٤) من يقول : قِتِّل) ومنهم من يقول : اِقتّل فيثبتُ همزة الوصل مع حركة الفاء (٥) لما كانت الحركة عارضة الثقل أو لالتقاء الساكنين (٦) .

— ومن الثاني قولهم : ها الله (٧) ، أجري مجرى دابّة وشابّة (٨) .

---

(١) في د : تضرباني .

(٢) البقرة : ١٣٩ — وفي الخصائص : قال تحاجونا . قال أبو حيان : في البحر ٤١٢/١ : قرأ الجمهور (اتحاجوننا) بنونين إحداهما نون الرفع والأخرى الضمير ، وقرأ زيد بن ثابت والحسن والأعمش وابن محيصن بادغام النون في النون ، وأجاز بعضهم حذف النون . أما قراءة الجمهور فظاهرة . وأما قراءة زيد ومن ذكر معه فوجهها أنه لما التقى مثلان وكان قبل الأول حرف مدولين جاز الادغام كقولك : هذه دار راشد ، لأن المد يقوم مقام الحركة في نحو جعل لك ، وأما جواز حذف النون الأولى فوجّهه من أجاز ذلك على قراءة من قرأ (فبم تبشرونِ) بكسر النون (كما قرأ نافع) — انظر القرطبي (١٤٥/٢) .

(٣) في د : قتلنا .

(٤) مابين المعقوفتين ساقط من د .

(٥) في الخصائص : القاف .

(٦) في الخصائص : وهذا مبين في فصل الادغام .

(٧) في الخصائص : ها الله ذا .

(٨) في م : دأبة وشأبة .

وكذلك قرأ (فلا تّناجوا) (١) و (حتى اذا اداركوا فيها) (٢) ومنه عندي قول الراجز :

٢١ ـ في أيّ يومَيّ من الموت أفِر
أيوم لم يُقْدَرَ أم يوم قُدِرْ (٣)

كذا أنشده أبو زيد (يقدر) بفتح الراء وقال : أراد النون الخفيفة فحذفها ، وحذفُ نون التوكيد وغيرها من علاماته جارٍ عندنا مجرى إدغام الملحق في أنه نقض (٤) الغرض ، اذ كان التوكيد من مظانّ (٥) الإسهاب والاطناب ، والحذف من مظانّ الاختصار والإيجاز لكن (٦) القول فيه عندي أنه اراد : أيوم لم يقدرْ أم يوم قدر ، ثم خفف همزة

---

(١) المجادلة : ٩ ، في الأشباه ، ولا تناجوا والتصويب من القرآن الكريم قال أبو حيان في البحر ٨/٢٣٦ : وقرأ الجمهور (فلا تتناجوا) وأدغم ابن محيصن التاء في التاء .

(٢) الأعراف : ٣٨ .

قال أبو حيان في البحر ٤/٢٩٦ : وأصل ادّاركوا تداركوا ، ادغمت التاء في الدال فاجتلبت همزة الوصل ، قال ابن عطية : وقرأ أبو عمرو : ادّاركوا بقطع ألف الوصل .. وقال أبو البقاء : وقرىء : إذا اداركوا بألف واحدة ساكنة والدال بعدها مشددة وهو جمع بين ساكنين ، وجاز في المنفصل كما جاز في المتصل . وانظر القرطبي ٧/٢٠٤ .

(٣) النوادر : ١٣ .

(٤) في هـ : يقضي وهو تصحيف .

(٥) في الخصائص : من أماكن .

(٦) في ل : لكون .

أم فحذفها وألقى حركتها على راء يقدر ، فصار تقديره أيوم لم يقدرَم ، ثم أشبع فتحة الراء فصار تقديره : أيوم لم يقــدر أم ، فحــرك الألف لالتقاء الساكنين ، فانقلبت همزة (١) ، فصار تقديره (يقدر أم) واختار الفتحة إتباعا لفتحة الراء . ونحو من هذا التخفيف قولهم في المــرأة والكمأة اذا خففت الهمزة : المراة والكماة .

وكنت ذاكرت الشيخ أبا علي (٢) بهذا منذ بضع عشرة سنة فقال : هذا إنما يجوز في المتصل (٣) قلت له : فأنت أبداً تكرر ذكر إجرائهـم المنفصل مجرى المتّصل فلم يرد شيئاً .

ومن (٤) إجراء المنفصل مجرى المتصل قوله [هـ ــ ٢٧] :

٢٢ ــ وقــد بدا هَنْكِ منَ المئزر (٥) .

فشبه (هنك) بعضد فأسكنه كما يسكن نحو ذلك ومنه :

---

(١) في هـ د : وانقلبت .

(٢) في الخصائص : رحمه الله .

(٣) في الأشباه : المنفصل ، والتصويب من الخصائص .

(٤) في هـ م : ومن ذاك .

(٥) البيت من شواهد سيبويه وصدره :

رحت وفي رجليك ما فيهما : ....

الكتاب ٢/٢٩٧ ــ الخصائص ١/٧٤ ــ ٣/٩٥ ــ المحتسب ١/١١٠ ، ١١١ البغداديات : ١٧٧ الأمالي الشجرية ٢/٣٧ ، شرح المفصل ١/٤٨، ونسبه البغدادي في الخزانة ٢/٢٧٩ ، الى الأقيشر الاسدي وخطأ ابن الشجري في نسبته الأبيات التي منها الشاهد الى الفرزدق وانظر ابن اسيرافي فقرة ٥٩٤ .

٢٣ ـ فاليومَ أشربْ غيرَ مستحقب (١)

كأنّه شبه (رَبْغَ) بعضُد ، وكذلك ما أنشده أبو زيد :

٢٤ ـ قالتْ سليمى اشترْ لنا دقيقاً (٢)

هو مشبه بقولهم في عِلْم : عَلْم ، لان (ترل) بوزن علم ، وكذلك ما أنشده أيضاً من قوله :

٢٥ ـ واحذر ولا تكترْ كريّا أعرجا (٣)

لأنّ (تَرْكَ) بوزن عَلْمَ . قلت (٤) وقد خرج على ذلك

---

(١) البيبت من شواهد سيبويه وتمامه : .... إثما من الله ولا واغل الكتاب ٢٩٧/٢ ـ الخصائص ٧٤/١ ـ ٣١٧/٢ ، ٣٤٠ ـ ٩٦/٣ المحتسب ١٥/١ ، ١١٠ ، شرح المفصل ٤٨/١ ، الخزانة ٥٣٠/٣ والبيت لامرىء القيس وهو في ديوانه : ١٢٢ ورواية الديوان : فاليومَ أسقى .

(٢) المحتسب ٣٦١/١ ـ شرح الشافية : ٢٢٦ ، ونسبة البغدادي الى العذافر الكندي وسكن الشاعر الراء وهي عين الفعل ، وكان حقها الكسر ، كأنه توهم انها لام الفعل فسكن للأمر ، وورد البيت برواية : اشتر لنا سويقا . الخصائص ٣٤٠/٢ ـ ٩٦/٣ المنصف ٢٣٧/٢ ، وأسند ابن جني في المحتسب انشاده لأبي زيد .

(٣) المحتسب ٣٦١/١ ـ الخصائص ٣٤٠/٢ ـ ٦٦/٣ ـ المنصف ٢٣٧/٢ ـ ٩/٣ شرح الشافية ٢٢٦ برواية أهوجا ، وابن جني برواية أعوجا .

(٤) الكلام للسيوطي .

قراءة : (ألم تـرْ الى المـلأ من بني إسرائيل) (١) بسكـون الراء ، ثم (٢) قال ابن جني : وهذا الباب نحو من الذي قبله وفيه ما يحسن ويقاس وفيه ما لا يحسن وما لا يقاس ولكل وجه .

---

(١) البقرة : ٢٤٦ ، والقراءة المشار اليها للسلمي وقد نص عليها أبو حيان في تفسيره للآية ٢٤٣ من سورة البقرة وعلل التسكين بأنه على توهم أن الراء آخر الكلمة . البحر المحيط ٢/٢٤٩ .

(٢) تابع كلام ابن جني السابق .

(٦)
إجراء الأصلي مجرى الزائد
وإجراء الزائد مجرى الأصـــلي

قال أبو حيان (١) من الأول قولهم في النسب الى تحية : تحويّ ، بحذف الياء الأولى ، وقلب الثانية واوا : أما القلب ففراراً من اجتماع الياءات ، وأما الحذف فإن تحية أجرتها العرب مجرى رمية،ووزن رمية : فعلية كصحيفة ، فكما إذا نسبت الى صحيفة تقول : صحفي ، كذلك إذا نسبت الى رميّة تقول : رمويّ ، لانك تحذف ياء المدة [د ــ ١٠] وهي المدغمة في لام الكلمة كما حذفتها في صحيفة •

وأما (٢) تحية فالياء الأولىفيها ليست لِلمَدّة ، إنماهي عين الكلمة والثانية لام الكلمة وأصله تحييه ، ثم أدغم وأجرى الأصلي مجرى الزائد لشبهها لفظاً لا أصلا فقالوا تحويّ، قال : ومثل تحية تئيه وهي التمكث، قال : ولا أحفظ لهما ثالثا ، انتهى •

ومنه أيضاً ما أجازه أبو علي من قولهم في تثنية ما همزته أصلية نحو : قُرّاء ووُضّاء : قراوان ، بالقلب واوا تشبيها لها بالزائدة ، وغيره يقرها من غير قلب لأنها أصلية فيقول : قراءان [هـ ــ ٢٨] •

ومن الثاني قولهم في تثنية ما همزته منقلبة عن حرف إلحاق نحو : علباء ، وحرباء : علباءان ، بالاقرار تشبيها لها بالمنقلبة عن الأصل • وقول بعض الكوفيين في تثنية نحو حمراءان بإقرار الهمزة من غير تغيير ، لأنه لما قلبت ألف التأنيث همزة التحقت بالأصلية • فلم تغير كالأصلية •

(١) شرح التسهيل ٦/ق٦٦ وقد نقل السيوطي كلام أبي حيان بشيء من التصرف •

(٢) شرح التسهيل ٦/٦٦ •

(٣) في م : من •

(٧)

الاختصـــار (١)

هو جُلّ مقصود العرب وعليه مبني أكثر كلامهم ، ومن ثَمّ وضعوا (٢) الضمائر لأنّها أخصر من الظواهر ، خصوصاً ضمير الغيبة فإنه يقوم مقام أسماء كثيرة ، فإنه في قوله تعالى : (أعدّ لهم مغفرة (٣)) قال مقام عشرين ظاهرا ، ولذا لا يُعْدَل الى المنفصل مع إمكان المتصل، وباب الحصر بإلا وإنما (٤) وغيرهما لأن الجملة فيه تنوب مناب جملتين ، وباب العطف لأن حروفه (٥) وضعت للإغناء عن إعادة العامل ، وباب التثنية والجمع لأنهما أغنيا عن العطف ، وباب النائب عن الفاعل لأنه دلّ على الفاعل بإعطائه حكمه ــ وعلى المفعول بوضعه (٦) ، وباب التنازع ، وباب (علمت أنك قائم) لأنه محــل (٧) ، لاسم واحد ســدّ مســد

(١) انظر الكليات ١/٧٧ ·

(٢) في هـ : باب الضمائر ، وقد سقطت كلمة باب من د ــ م والكليات ، ولا لزوم لها ·

(٣) الأحزاب : ٣٥ قال أبو حيان : غلب الذكور فجمع الاناث معهم وأدرجهم في الضمير ، ولم يأت التركيب لهم ولهن ، البحر المحيط ٧/٢٣٢ ·

(٤) في ل : أو ·

(٥) في د ــ م : حرفه وضع ·

(٦) في ل : بموضعه ·

(٧) في هـ ــ د : منحل ·

المفعولين ، وباب طرح المفعول اختصارا على جعل المتعدي كاللازم ، وباب النداء لأن الحرف فيه نائب مناب أدعو وأنادي ، وأدوات الاستفهام والشرط ، فإنّ : كم مالك ؟ يغني عن قولك : أهو عشرون أم ثلاثون وهكذا الى مالا يتناهى والألفاظ الملازمة للعموم كأحد ، وأكثروا من الحذف فتارة لحرف (١) من الكلمة (٢) كـ : لم يك ، ولم أُبَلْ ، وتارة للكلمة بأسرها وتارة للجملة كلها ، وتارة لأكثر من ذلك ، ولهذا تجد الحذف كثيرا عند الاستطالة كحذف عائد الموصول فإنه كثير عند طول الصلة ، قليل عند عدم الاستطالة ، وحذفت ألف التأنيث إذا كانت رابعة عند النسب لطول الكلمة .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصّل) (٣) :

الكناية التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الايجاز والاستحسان . وقال ابن السراج في (الأصول) :

من الأفعال ضرب مستعارة للاختصار وفيها بيان أن فاعليها في الحقيقة [هـ - ٢٩] مفعولون نحو : مات زيد ، ومرض بكر ، وسقط الحائط .

وقال ابن يعيش (٤) :

المضمرات وضعت نائبة عن غيرها من الأسماء الظاهرة لضرب من

---

(١) في هـ : بحرف .

(٢) في ل : الكلم .

(٣) عن شرح المفصل ٤/١٢٥ بتصرف .

(٤) شرح المفصل ٣/٩٢ .

الإيجاز والاختصار كما تجيء (١) حروف المعاني نائبة عن غيرها من الأفعال فلذلك قلّت حروفها كما قلّت حروف المعاني .

ـ وقالَ أبو الحسن بن أبي الربيع في (شرح الايضاح) :

قولهم : لله درّك من رجل ، (من) فيه للتعبيض عند بعضهم والتقدير : لقد عظمت من الرجال ، فوضع المفرد موضع الجمع ، والنكرة موضع المعرفة للعلم وطلبا للاختصار ، قال ونظير هذا قولك : كل رجل يفعل هذا ، الأصل : كل الرجال يفعل هذا (٢) ، فاستخفّوا فوضعوا المفرد موضع الجمع،والنكرة موضع المعرفة لفهم المعنى وطلبا للاختصار .

وقال أبو البقاء في (اللّباب) وتلميذه الأندلسي (٣) في (شرح المفصل (٤)) :

إنما دخلت (إنّ) على الكلام للتوكيد عوضا من تكرير الجملة ، وفي ذلك اختصار تام مع حصول الغرض من التوكيد ، فإن دخلت اللام في خبرها كان (٥) آكد ، وصارت إنّ واللام عوضا من ذكر الجملة ثلاث مرات وهكذا (أنّ) المفتوحة ، إذ (٦) لولا إرادة التوكيد لقلتَ مكان قولك : بلغني أن زيدا منطلق ، بلغني انطلاقُ زيدٍ ، انتهى .

---

(١) عبارة ابن يعيش : كما جيء بحروف المعاني .

(٢) في د : تفعل .

(٣) هو علم الدين اللّورقي .

(٤) النص في اللباب : ق ٤٠ .

(٥) في م : كانت .

(٦) في ل : ولوة .

ومن الاختصار تركيب (إمّا) العاطفة على قــول سيبويه من (١) (إنْ) الشرطية و (ما) النافية لأنها تغنى عن إظهار الجمل الشرطية حذراً من الإطالة ، ذكره في (البسيط) •

وتركيب (أمّا) المفتوحة من (أنْ) المصدرية و (ما) المزيدة عوضاً من كان في نحو : أما أنت منطلقا انطلقت (٢) ، وجعل (أما) الشرطية عوضا من حرف الشرط وفعل الشرط وفاعله في نحو : أمّا زيد فقائم •

وقال ابن إياز في (شرح الفصول) (٣) :

إنما ضمنوا بعض الأسماء (٤) معاني الحروف طلبا للاختصار ، ألا ترى أنك لو لم تأت (بمَنْ) وأردت الشرط على الأناسي لم تقدر أن تفي بالمعنى الذي تفي به (مَنْ) لأنك إذا قلت : من يقم أقم معه ، استغرقت ذوي العلم ، ولو جئت بإنْ لاحتجت أن تذكر الأسماء : إن يقيم زيد وعمرو وبكر ، وتزيد (٥) [هـ ـ ٣٠] على ذلك ولا تستغرق الجنس ، وكذلك في الاستفهام • انتهى •

ومما وضع للاختصار العدد ، فإنّ عشرة ومائة وألفاً ، قائم مقام (٦) درهم ودرهم ودرهم الى أن تأتي بجملة ما عندك مكررا هكذا ، ومن ثم قالوا : ثلاث مائة درهم ، ولم يقولوا ثلاث مئات ، كما هو القياس في

---

(١) الكتاب ٢/٦٧ •

(٢) انظر الكتاب ٢/٣١٢ والمقتضب ٢/٣٥٤ ، وشرح الكافية ٢/٣٦٩ •

(٣) المحصول في شرح الفصول :ق ٤٧ مخطوط الظاهرية •

(٤) في م : الاسم •

(٥) في د : زيد وبكر وعمر •

(٦) في ل : مقام لي •

تمييز الثلاثة الى العشرة أن يكون جمعا كثلاثة دراهـم لأنهم أرادوا الاختصار تخفيفا لاستطالة الكلام باجتماع ثلاثة أشياء : العدد الأول والثاني والمعدود فخففوا بالتوحيد مع أمْنِ اللّبْس ، هكـذا علله الزمخشري في (الأحاجي) (١) وأورد عليه السخاوي في شرحه أنهـم قالوا ثلاثة آلاف درهم ، فلم يخففوا بالتوحيد مع اجتماع ثلاثة أشياء . قال : والصواب في التوجيه (٢) : أن المائة (لما كانت مؤنثة استغني فيها بلفظ الإفراد عن الجمع لثقل التأنيث بخـلاف (الألف) (٣) وقيـل : إنما جمعوا في الألف دون المائة لأن الالف آخر مراتب العدد ، فحملوا الآخر على الأول كما قالوا : ثلاثة رجال . ومما (٤) بني على الاختصار منع الاستثناء من العدد لأن قولك : عندي تسعون (أخصر من مائة إلا عشرة) (٥) .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته : باب التصغير من إيجازهم لأنّهم استغنوا بياء (٦) وتغيير كلمة عن وصف المسمى بالصغر بعد ذكر اسمه ، ألا ترى أن مالا يوصف لا يجوز تصغيره ، فدل ذلك على [د ــ ١١] أن التصغير معدول به عن الوصف .

---

(١) الأحاجي النحوية : ٥٠ نقله السيوطي بتصرف .

(٢) في هـ : التوحيد .

(٣) ما بين المعقوفتين : ساقط من م .

(٤) في في ل : انما .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٦) عبارة هـ : باب التصغير معدول به عن الوصف ، وقال : إنهم استغنوا بياء وتغيير كلمة عن وصف المسمى بالصغر بعد ذكر اسمه .

وقال الأندلسي : الغرض من التصغير وصف الشيء بالصغر على جهة الاختصار .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) (١) وصاحب (البسيط) : إنما أتي بالأعلام للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات ، ألا ترى أنه لولا العلم لاحتجت إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تعدّد صفاتِه حتى يعرفه المخاطب ، فأغنى العلَمُ عن ذلك أجمع . قال صاحب (البسيط) : ولهذا المعنى قال النحاة : العلم عبارة عن [هـ-٣١] مجموع صفات . قال صاحب (البسيط) : فائدة وضع أسماء الأفعال الاختصار والمبالغة ، أما الاختصار فإنها بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع نحو : صه يا زيد ، وصه ياهند وصه يازيدان ، وصه يازيدون ، وصه يا هندات . ولو جئت بمسمى هذه اللفظة لقلت اسكت واسكتي واسكتا واسكتوا واسكتن ، وأما المبالغة فتعلم من لفظها ، فإن هيهات أبلغ في الدلالة على البعد من (بعد) وكذلك باقيها ، ولولا إرادة الاختصار والمبالغة لكانت الأفعال التي هي (٢) مسماها تغني عن وضعها .

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على المقرب (٣) : كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر ، كما قالوا: عَيْر وأتان وجدي وعَنَاق ، وَجَمَل وَرَجُل ، وحصان وحَجَر ، الى غير ذلك ، لكنهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ ويطول عليهم

---

(١) شرح المفصل ١/٢٧ .

(٢) في ل : في مسماها .

(٣) في هـ - د : المعرب .

الأمر ، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرقوا بها بين المذكر والمؤنث ، تارة في الصفة كضارب وضاربة ، وتارة في الاسم كامرىء وامرأة ومرء ومرأة في الحقيقي ، وبلد وبلدة في غير الحقيقي • ثم إنهم تجاوزوا ذلك الى أن جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة للتوكيد وحرصا على البيان فقالوا : كبش ونعجة وجمل وناقة وبلد ومدينة •

وقال ابن القوّاس في (شرح ألفية ابن معط) : التصغير وصف في المعنى ، وفائدته الاختصار ، فإذا قلتَ : رجل (١) ، احتمل التكبير والتصغير فإن أردت تخصيصه قلت : رجل صغير ، فإن أردته مع الاختصار قلت : رُجيل ، ولذلك (٢) لا يصغّر الفعل •

وقال ابن النحاس : فإن قيل : فما فائدة العدل (٣) ؟ فالجواب : إن عمر أخصر من عامر •

وقال الشلوبين في (شرح الجزولية) الفاعل إذا كان مخاطبا في أمره وجهان : أحدهما : أن يبنى فعل الفاعل بناء مخصوصا بالأمر وهو بناء أفعل وما (٤) هو بمعناه نحو قم واقعد •

والثاني : أن يدخل لام الطلب على فعله المضارع فيقال : لتقم ولتقعد [هـ ــ ٣٢] والأجود الأول ، لأنه أخصر فاستغنوا بالأخصر عن غيره ، كما استغنوا بالضمير المتصل عن الضمير المنفصل ، في قولك : قمتُ ، ولم يقولوا : قام أنا ، وقمتَ ، ولم يقولوا : قام أنت ، إلا أنه قد جاء المستغنى عنه في الأمر ، ولم يجيء في الضمائر في حال السعة •

---

(١) في هـ ل : زيد •

(٢) في هـ د : وكذلك •

(٣) العدل : ساقطة من م •

(٤) في هـ : وهو •

وقال في (البسيط) لما كان الفعل يدل على المصدر بلفظه وعلى الزمان بصيغته ، وعلى المكان بمعناه ، اشتق منه اسم للمصدر ولمكان الفعل ولزمانه طلبا للاختصار والإيجاز لأنهم لو لم يشتقوا منه أسماءها لزم الإتيان بالفعل وبلفظ الزمان والمكان .

وفيه : ذهب بعضهم الى باب مَثْنى وثلاث ورباع معدول عن عدد مكرر طلبا للمبالغة والاختصار .

وقال أيضاً : إنما عُدل عن طلب التعيين باي الى الهمزة ، وأم ، طلبا للاختصار ، لأن قولك أزيد عندك أم عمرو ، أخصر من قولك : أي الرجلين عندك زيد أم عمرو (١) ؟ .

وقال ابن يعيش : (٢) فصَل سيبويه (٣) بين ألقاب حركات الإعراب وألقاب حركات البناء ،فسمى الأولى : رفعا ونصبا وجرا وجزما ، والثانية : ضما وفتحا وكسرا ووقفاً للفرق والإغناء عن أن يقال : ضمة حدثت بعامل ونحوه ، فكان في التسمية فائدة الإيجاز ــ والاختصار .

---

(١) في م : أو .

(٢) شرح المفصل ١/٧٢ .

(٣) الكتاب ١/٣ .

(٨)

اختصار المختصر لا يجوز

لأنه إجحاف به ، ومن ثم لم يجز حذف الحرف قياسا ، قال ابن جني في (المحتسب (١)) أخبرنا أبو علي قال : قال أبو بكر حذف الحرف ليس بقياس لأن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب في الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هي أيضاً ، واختصار المختصر إجحاف به ، ومن ثم أيضاً لم يجز حذف المصدر والحال إذا كانا بدلا من اللفظ بفعلهما ، ولا الحال النائبة عن الخبر ، ولا اسم الفعل دون معموله لأنه اختصار للفعل . وفي (شرح التسهيل) لأبي حيان :

لايجوز حذف (لا) من(سيما)لأن حذف الحرف خارج عن القياس فلا ينبغي أن يقال بشيء منه إلا حيث سمع ، وسبب ذلك أنهم يقولون(٢): إن حروف المعاني إنما وضعت بدلا من الأفعال طلبا [هـ ــ ٣٣] للاختصار ولذلك أصل وضعها أن تكون على حرف أو حرفين ، وما وضع مؤياد معنى الفعل واختصر في حروف وضعه لايناسبه الحذف (٤) .

---

(١) المحتسب ١/٥١ وقد نقل السيوطي كلام ابن جني بتصرف ، وانظر الخصائص ٢/٢٧٣ .

(٢) زيادة من د ــ ل .

(٣) في د ــ م : الحذف لها ، وانظر مسألة (لاسيما) في المغني ١/١٤٩ وشرح الكافية ١/٢٢٩ ، وكفاية الراضي ١/١٦١ .

وقال ابن هشام في (حواشي التسهيل) :

لايجوز حذف (١) جواب إما لأن شرطها حذف ، فلو حذف الجواب أيضاً لكان اجحافا بها • وقال صاحب البسيط :

القياس يقتضي عدم حذف (٢) حروف المعاني وعدم زيادتها لأن وضعها للدلالة على المعاني ، فإذا حذفت أخل حذفها بالمعنى الذي وضعت له ، وإذا حكم بزيادتها نافى ذلك وضعها للدلالة على المعنى ، ولأنهم جاؤوا بالحروف اختصارا عن الجمل التي تدل معانيها عليها ، وما وضع للاختصار لا يسوغ حذفه ولا الحكم بزيادته ، فلهذا مذهب البصريين الى التأويل ما أمكن ، صيانة عن الحكم بالزيادة أو الحذف •

وقال ابن جني في الخصائص (٣) :

تفسير قول أبي بكر : إنّها (٤) دخلت الكلام لضرب من الاختصار : أنك إذا قلت : ما قام زيد ، فقد أغنت (ما) عن (أنفي) وهي جملة فعل وفاعل ، وإذا قلت : قام القومُ إلا زيداً فقد نابت (إلا) عن أستثني ، واذا قلت قام زيدٌ وعمروٌ ، فقد نابت الواو عن (أعطف) وكذا (ليت) نابت عن (أتمنى) ، (وهل) عن (أستفهم) ، والباء في قولك : ليس زيد بقائم ، نابت عن (حقا) ، (والبتة) (٥) ،

---

(١) زيادة من د • م •

(٢) كلمة (حذف) ساقطة من م •

(٣) الخصائص ٢/٢٧٣ ، ٢٧٤ •

(٤) أي الحروف ، وفي الخصائص و م : انما •

(٥) سقطت الواو من هـ و م والتصويب من الخصائص ود •

و (غير ذي شك) وفي قولك أمسكت بالحبل(١) نابت عن المباشرة وملاصقة يدي له ، و (من) في قولك : أكلت من الطعام ، نابت عن البعض أي : أكلتُ بعضَ الطعام (٢) ، وكذلك بقية ما لم نسمّه ، فإذا كانت هذه الحروف نوائب عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذلك أن تنتهك ويجحف بها .

قال : ولأجل ما ذكرناه من إرادة [د ــ ١٢] الاختصار بها (٣) لم يجز أن تعمل في شيء من الفضلات : الظرف والحال والتمييز والاستثناء وغير ذلك ، وعلته أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار ، فلو أعملوها لنقضوا ما أجمعوه ، وتراجعوا عما التزموه (٤) وقال ابن يعيش (٥) :

حذف الحرف (٦) يأباه القياس ، لأن الحروف إنما جيء بها [هـ/٣٤] اختصارا أو نائبة عن الأفعال ، فـ (ما) النافية عن أنفي ، وهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم ، وحروف العطف عن أعطف وحروف النداء نائبة عن أنادي ، فاذا أخذت تحذفها كان اختصارا لمختصر وهو إجحاف، الا أنه وردَ حذفُ حرفِ النداء كثيرا لقوّة الدلالة على المحذوف

(١) في الخصائص : فقد نابت .

(٢) في العبارة تصرف يسير .

(٣) في هـ : فيها . وهي ساقطة من م ، والتصويب من د والخصائص .

(٤) في د والخصائص : اعتزموه .

(٥) شرح المفصل ٢/١٥ وكرر هذا المعنى بألفاظ مقاربة في ٤/٩٤ .

(٦) في شرح المفصل : مما يأباه .

فصارت (١) القرائن الدالّة (٢) كالتلفظ به .

وقال أيضاً (٣) :

ليس الأصل في الحروف الحذف إلا أن يكون مضاعفا فيخفف (٤) نحو :أن ولكن ورب .

إذا اجتمع مثلان وحذف أحدهما فالمحذوف الأول أو الثاني ؟ . فيه فروع :

أحدها:إذا اجتمع نون الوقايةونون الرفع جاز حذف أحدهما تخفيفاً نحو : (اتحاجّوني) (٥) و (تأمروني) (٦) وهل المحذوف نون الرفع أو نون الوقاية خلاف ؟ ذهب سيبويه الى الاول (٧) ورجّحه ابن مالك (٨) لان نون الرفع قد تحذف بلا سبب كقوله :

---

(١) في هـ ـ م : فصار .

(٢) في هـ : على المحذوف وهي مكررة .

(٣) شرح المفصل ٤/ ٩٤ .

(٤) في شرح المفصل : الا أن تكون مضاعفة فتخفف .

(٥) الأنعام : ٨٠ ، قرأ نافع وابن عامر : آتحا جوني ، بتخفيف النون ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي بتشديدها ، كتاب السبعة : ٢٦١ الاتحاف ٢٥٢ ، إملاء ما من به الرحمن ١/ ١٤٥ .

(٦) الزمر : ٦٤ ، قال ابن مجاهد : قرأ نافع وابن عامر « تأمروني » بتخفيف النون ، غير أن نافعاً فتح الياء (تأمروني) ولم يفتحها ابن عامر ... وقرأ ابن كثير : (تأمرونّيَ) مشددة النون مفتوحة الياء ، وقرأ الباقون (تأمرونّي) مشددة النون ساكنة الياء . كتاب السبعة : ٥٦٣ .

(٧) الكتاب : ٢/ ١٥٤ .

(٨) شرح التصريح ١/ ١١١ .

٢٦ ــ أبيتُ أسري وتبيتي تدلكي (١)

ولم يعهد ذلك في نون الوقاية ، وحذف ما عهد حذفه أولى ، ولأنّها نائبة عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا في نحو : ﴿ إنّ الله يأمرْكم ﴾ (٢) و ﴿ ما يشعرْكم ﴾ (٣) في قراءة مَنْ سكّن ولأنها حركة ، ونون الوقاية كلمة وحذف الجزء أسهل .

وذهب المبرد والسيرافي والفارسي وابن جني وأكثر المتأخرين منهم صاحب البسيط وابن هشام (٤) الى الثاني ، لأنها لاتدل على إعراب ، فكانت أولى بالحذف ، لأنها دخلت لغير عامل ، ونون الرفع دخلت لعامل، فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه ، ولأن الثقل نشأ من الثانية فهي أحقّ بالحذف .

الثاني : إذا اجتمع نون الوقاية ونون إنّ وكأن ولكن ، جاز حذف

---

(١) البيت مجهول القائل ، وتمامه : شعرك بالعنبر والمسك الذكي .
والبيت في الخصائص ١/٣٨٨ والمحتسب ٢/٢٢ ، والخزانة ٣/٥٢٥ والتصريح ١/١١١ ، والهمع ١/٥١ ، والدرر ١/٢٧ . قال الشنقيطي في الدرر : الشاهد فيه حذف النون من ــ تبيتي وتدلكي ــ والأصل تبيتين وتدلكين وظاهر كلام المصنف أنه من الشاذ ولا يختص بالضرورة .

(٢) البقرة : ٦٧ حكي عن أبي عمرو أنه قرأ « يأمرْكم » بالسكون ، وحذف الضمة من الراء لثقلها ، قال أبو العباس المبرد : لايجوز هذا ، لأن الراء حرف الاعراب ، وانما الصحيح عن أبي عمرو : أنه كان يختلس الحركة القرطبي ١/٤٤٤ ، البحر المحيط ١/٢٤٩ الاتحاف : ١٧٣ .

(٣) كتاب السبعة : ٢٦٥ ــ ذكر ابن مجاهد أن أبا عمرو كان يختلس حركة الراء من يشعركم ، الاتحاف ٢٥٥ ــ النشر ١/٢٥٢ .

(٤) انظر الخصائص ١/٣٨٨ ، والمنصف ٢/٣٣٨ ، المغني ٦٨٥ .

أحدهما (١) ، وفي المحذوفة (٢) قولان :

أحدهما : نون الوقاية وعليه الجمهور •

وقيل: نون (أنّ) لأن نون الوقاية دخلت للفرق بين أنني وأني،وما دخل للفرق لايحذف • ثم اختلف : هل المحذوف الأولى المدغمة لأنها ساكنة والساكن يسرع الى الحذف ؟ أ والثانية المدغم فيها لأنها طرف ؟ على قولين ، صحح أبو البقاء في اللباب أولهما (٣) •

الثالث : إذا اجتمع نون الضمير ونـون الحـروف الأربعة (٤) المذكورة جاز حذف أحدهما نحو : أنا ولكنا ، وهل المحذوفة (٥) الأولى المدغمة أو الثانية المدغم فيها ؟ فيها (٦) القولان السابقان ، ولم يجز هنا القول بأن المحذوف نون الضمير لأنها اسم فلا تحذف (٧) • ثم رأيت ابن الصائغ قال في تذكرته : في كلام أبي علي في الأغفال (٨) ، ما يدل على أن المحذوف نون ضمير النصب في قولنا : كأنا وتـاء تفعل في قولنا :

---

(١) انظر الكتاب ١/٣٨٦ ، والمقتضب ١/٢٤٩ ، والروض الأنف ١/١٢٦ ، ٢/٢١٠ •

(٢) في د : المحذوف •

(٣) اللباب ق : ٤٣ •

(٤) في م : ويعني بالحروف الأربعة ان ــ أن ــ لكنّ ــ كأنّ •

(٥) في د : المحذوف •

(٦) ساقطة من هـ •

(٧) في م : يحذف •

(٨) في هـ د : الاعقال •

هي تكلّمُ ؟ قال ذلك على لسان أبي العباس نقلا عن أبي بكر تقوية لمن يذهب في أن المحذوف من (لاهِ) اللام الأصلية لا لام الإضافة كما ذهب اليه سيبويه (١) ، وقال : لأنّ ما يحذف (٢) من المكررات إنما يحذف للاستثقال ، إنما يقع الاستثقال فيما يتكرر لافي المبدوء به الأول، ثم قال عقب ذلك : والذي رجحه أبو علي أن المحذوف من اننا وكأننا إنما هو النون الوسطى دون نون الضمير ، قال : لأنه عهد حذفها دون حَذْفِ نون (٣) الضمير ·

الرابع : إذا اجتمع نون الوقاية ونون الإناث نحو :

٢٧ ــ · · · · · · · · ·

يســــــوء الفــــاليـــــات إذا فلينــــي (٤)

---

(١) في هـ : هل ·

(٢) الكتاب ١/٣٠٩ ·

(٣) كلمة (نون) ساقطة من م ·

(٤) البيت لعمرو بن معد يكرب الزبيدي وقد احتج به سيبويه ٢/١٥٤ ، وصدره ــ (تراه كالثغام يعل مسكا) والضمير في (تـراه) لشعره ، والثغام : نبت له نَوْر أبيض يشبه به الشيب ، و (يعل) يطيب شيئاً بعد شيء ، وقد احتج به الفراء في معاني القرآن ٢/٨٩ ــ ٩٠ على تخفيف النون والنية تثقيلها ·

وانظر : شعر عمرو بن معد يكرب : ١٦٨ ــ ١٦٩ وابن السيرافي الفقرة : ٥٣٦ ــ شرح المفصل ٣/١٩١ ــ تهـذيب اللغـة ١٥/٣٧٥ الصحاح ٢٤٥٧ مادة (فلا) ــ المنصف ٢/٣٣٨ ، الفصول والغايات ١/٣٤ ــ البحر المحيط ١/٤١٢ الخصائص ٢/٤٤٥ ،مغني اللبيب:٦٨٥ ·

والأصل : فلينني ، فحذف إحدى النونين • واختلف في المحذوفة فقال المبرد : هي نون الوقاية لأن الاولى ضمير فاعل لا يليق بها الحذف ، ورجحه ابن جنّي والخضراوي وأبو حيان (١) وابن هشام وفي البسيط أنه مجمع عليه ، وقال سيبويه : هي نون الإناث • واختاره ابن مالك قياسا على (تأمروني) • وردّه (٢) أبو حيان لأنه قياس على مُختلَف فيه •

الخامس : المضارع المبدوء بالتاء إذا كان ثانيه تاء نحو : تتعلم وتتكلم ، يجوز الاقتصار فيه على إحدى التاءين ، وهل المحذوف الأولى أو الثانية قولان ، أصحّها الثاني وعليه البصريون ، لأنّ الأولى دالّة على معنى وهو (٣) المضارعة ، ورجحه (٤) ابن مالك في شرح الكافية (٥) بأن (٦) الاستثقال في اجتماع المثلين ، انما يحصل عند النطق بثانيهما فكان هو الأحق بالحذف ، قال (٧) : وقد يفعل ذلك بما صدر (٨) فيه نونان كقراءة بعضهم (ونُزِّلَ الملائكةَ تنزيلا) (٩) قال : وفي هذه

(١) في هـ : ابن •

(٢) في هـ : ما هو معروف ، ولا معنى لها •

(٣) في هـ : وهي •

(٤) في ل : وقال •

(٥) شرح الكافية الشافية ٤ : ٢١٨٨ تحقيق د • عبد المنعم أحمد هريدي •

(٦) في م : لأن •

(٧) شرح الكافية الشافية • ٤ : ٢١٨٧ •

(٨) في الشرح : بما تصدّر •

(٩) الفرقان : ٢٥ : قرأ ابن كثير بنونين مخففا ، ونصب الملائكة ، •••• وقرأ الباقون بنون واحدة والتشديد ورفع (الملائكة) الكشف ٢/١٤٦

القراءة دليل على أن المحذوف من التاءين هي الثانية لأن المحذوف من النونين في القراءة [هـ ــ ٣٦] المذكورة انما (١) هي الثانية ، ورجحه الزنجاني في شرح الهادي : بأن الثانية هي التي تعلّ فتسكن وتدغم في (تذكرون) فلما لحقها الاعلال دون الأولى لحقها الحذف دون الأولى إذ الحذف مثل الإعلال ٠

السادس : الفعل(٢) المضاعف على وزن فعَل نحو : ظلّ ومسّ وأحس اذا أسند الى الضمير المتحرك نحو ظلِلتُ ومسِستُ وأحسستُ جاز حذف أحد حرفي التضعيف فيقال : ظلْتُ ومَسْتُ وأحَسْتُ ، وهل المحذوف الأول وهو العين أو الثاني وهو اللام ؟ قولان أصحّهما الأوّل وبه جزم في التسهيل (٣) وقال أبو علي في الأغفال (٤) : قد حذف الأول من الحروف المتكررة كما حذف من الثاني وذلك قولهم ظلْتُ ومَسْتُ ونحو ذلك ٠

فإنْ قيل : ما الدليل على أن المحذوف الأول ؟ قيل : قول من قال : (ظِلت ومِست فألقى حركة العين المحذوفة على الفاء كما ألقاها عليها (٥))

ــ الكشاف ٣/٢١٧ ٠ قال ابن جني في المحتسب ٢ : ١٢٠ : ينبغي أن يكون محمولاً على أنه أراد وننزل الملائكة الا أنه حذف النون الثانية التي هي فاء فعل (نزل) لالتقاء النونين استخفافاً ٠

(١) عبارة (المذكورة انما) ساقطة من م ٠

(٢) في م : التفعل ، وفي ل : الفعل المضارع ٠

(٣) التسهيل : ٣١٤ ٠

(٤) الاغفال : ١/٤٠ (أطروحة جامعية) ٠

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من م ٠

في خِفْتُ وهُنت (١) وظَلَلْت ، ولو كان المحذوف اللام دون العين لتحركَ ما قبل الضمير ، وكذلك قلب الأول من المتكررة نحو : (دينار) كما قلب الثاني نحو : تظنّيت وتقضّيت ، وخُففت الهمزة الاولى كما خففت الثانية نحو : (جاء أشراطها (٢)) .

السابع : (لاسيما) إذا خففت ياؤها كقوله (٣) :

٢٨ ــ فِ بالعقــود وبالأيمــان لاسِيَمَــا
عقــدٌ وفــاءٌ به من أعظم القــرب (٤)

فهل المحذوف الياء الأولى وهي العين أو الثانية ، وهي الــلام ؟ اختار ابن جني الثاني وأبو حيان الأول .

قال ابن إياز في شرح الفصول (٥) :

واعلم أنه قد جاء تخفيف (سي) من لاسيما ، إلا أنهم لم ينصوا على المحذوف منها هل هو عينها أو لامها (٦) ؟ ، والذي يقتضيه القياس أن يكون المحذوف اللام لأن الحذف إعلال ، والإعلال ، في اللام شائع كثير بخلافه في العين ، وبعضهم يزعم أنهم حذفوا الياء الأولى لأمرين :

(١) في هـ : هبت .

(٢) محمد : ١٨ والأشراط الأمارات والعلامات ، الاتحاف ٤٨٤ ولم ينص على أصحاب قراءة التخفيف وانما أحال الى أمثالها انظر القراءة في قوله تعالى (جاء أجلهم) في الاتحاف : ٢٦٦ وقد أشار الى القراءتين في الآية (جاء أشراطها) الزمخشري في الكشاف ٤/٢٥٦ .

(٣) لم أقف على قائله .

(٤) البيت في الهمع ١/٢٣٥ ــ الدرر ١/١٩٩ وصححت رواية البيت من الدرر .

(٥) المحصول : في ٩٨ : مخطوط الظاهرية .

(٦) في المحصول : منها . وهو تصحيف .

أحدهما : سكونها والثانية متحركة (١) والمتحرك أقوى من الساكن فكانت الأولى أولى بالحذف لضعفها •

والثاني : أنها زائدة والأولى منقلبة واو أصلية والزائدُ [هـ ــ ٣٧] أولى من الأصلي بالحذف ولما حذفت الياء الأخيرة لم تردّ الياء (٢) [د ــ ١٣] الى أصلها لإرادة المحذوف • انتهى وفي الكلام الأخير نظر •

الثامن : باب الأمثلة الخمسة إذا أكد بالنون الشديدة نحو :

والله لتضربُنّ فانه يجتمع فيه ثلاث نونات : نون الرفع والنون المشددة ، فتحذف واحدة وهي نون الرفع كما جزموا به ولم يحكوا فيه خلافا •

التاسع : ذو بمعنى صاحب،أصله عند الخليل ذوو ، بوزن فَعْل(٣) وعند ابن كيسان ذوو بالفتح ، فحذف إحدى الواوين ، قال أبو حيان : وفي المحذوف قولان :

أحدهما : الثانية وهي اللام وعليه أهل الاندلس وهو الظاهر •

والثاني : الأولى وهي العين وعليه أهل قرطبة •

العاشر : قال الشمس بن الصائغ في قوله :

٢٩ ــ أيّها السائل عنهم وعَنِي

لستُ من قيسٍ ولا قيسٌ مِنِي (٤)

---

(١) في المحصول : وقد تقدم في الشرح الكلام على قوة المتحرك وضعف الساكن بما يغني عن الاعادة •

(٢) في المحصول : الواو •

(٣) الكتاب ٢/٣٣ •

(٤) الخزانة ٢/٤٤٩ ، قال البغدادي : وفي النفس من هذا البيت شيء ، لأننا

ـ الذي ذكروه أن المحذوف من (مني) و (عني) نون الوقاية ، ويحتمل أن تكون باقية ونون من وعن هي المحذوفة إلا أن يقال : إن الحروف بعيدة عن الحذف منها ٠

الحادي عشر : ذا المشار بها ، عند البصريين ثلاثية الوضع (١) وألفها منقلبة عن ياء عند الأكثرين (٢) ، وعن واو عند آخرين ، ولامها عن ياء باتفاق،وجزموا بأن المحذوف اللام ولم يحكوا فيه خلافا، ثم رأيت الخلاف فيه محكيا في البسيط : قال أكثر النحاة على أن المحذوف لامه ، لأنها طرف فهي أحق بالحذف قياسا على الإعلال ٠ ولأن حذف اللام أكثر من حذف العين فتعليق الحُكْم بالأعمّ أوْلى٠ومنهم من قال : المحذوف عينه والموجود لامه ، لأن العين ساكنة ، والساكن أضعف من المتحرك فهو أحق بالحذف ولأنه لو كان المحذوف لامه لعدمت علة قلب الياء ألفا ، لأن العين تكون ساكنة ، فلا توجد فيها علة القلب وأما اللام فمتحركة ، والساكن أضعف من المتحرك فهو أحق بالحذف ولأنه لو كان المحذوف لامه لعدمت علة قلب الياء ألفا ، لأن العين تكون ساكنة ، فلا توجد فيها علة القلب وأما اللام فمتحركة ، فإذا حذفت العين ، وجدت علة الإعلال وهو تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله [هـ ـ ٣٨] ٠

لم نعرف له قائلا ولا نظيرا ، لاجتماع الحذف في الحرفين ، ولذلك نسبه ابن الناظم الى بعض النحويين ولم ينسبه الى العرب ٠

وانظر : الحجة في القراءات السبع لابن خالوية : ٢٠٣ وشرح المفصل ٣/١٢٥ ٠

(١) المسألة في الانصاف برقم ٩٥ ، ٢/٦٦٩ ٠

(٢) في د ـ م ل : الاكثر ٠

الثاني عشر : قال بدر الدين بن مالك في قوله تعالى (فأمّا إنْ كانَ من المقرّبين فَرَوْحٌ) (١) : إنّ أصل الفاء داخلة على (ان كان) وأخّرت للزوم الفصل بين أمّا والفاء ، فالتقى فاءان فاء أما وفاء جواب (إنْ) فحذفت الثانية حملا على أكثر الحذفين نظائر •

الثالث عشر : إذا صغرت كساء قلت : كسيي ، وقد اجتمع فيه ثلاث ياءات : ياء التصغير ، والياء المنقلبة عن الألف ، والياء المنقلبة عن (٢) التي هي لام الكلمة ، فتحذف أحدها ، وهل هذا المحذوف الياء الأخيرة التي هي لام الكلمة أو الياء المنقلبة عن الألف ؟ قولان : نص سيبويه (٣) على الأول ، كذا نقله أبو حيان بعد أن جزم بالثاني •

الرابع عشر : إذا نسبت الى نحو طيّب وسيّد وميّت حذفت إحدى الياءين فقلت : طيبي وسيدي تخفيفا ، وقد جزموا بأن المحذوف الثانية ، لا الأولى ، كذا جزم به ابن مالك (٤) وأبو حيان (٥) في كتبهما ، وعلله أبو حيان بأنّ موجب الحذف توالي الحركات واجتماع الياءات ، فكان حذف المتحركة أولى • وقال الزمخشري في الفائق (٦) : (هيْن وليْن مخففان من هيّن وليّن) والمحذوف من يائيهما الأولى وقيل الثانية (٧) •

---

(١) الواقعة : ٨٨ •

(٢) لعل صواب العبارة : « والياء المنقلبة عن الواو التي هي لام الكلمة » •

(٣) الكتاب : ٢/١٣٢ •

(٤) التسهيل : ٢٦٢ •

(٥) شرح التسهيل : ٦/ق٦٦ •

(٦) الفائق ٣/١٢٣ ما بين القوسين فقط من الفائق •

(٧) انظر المنصف ٢/١٥ •

الخامس عشر : يجوز حذف إحـدى (١) اليـاءين من (أيّ) قال الشاعـر :

٣٠ ـ تَنَظَّرتُ نَصْرا والسِّماكين أيْهُما (٢)

• • • • • • • • • • •

وقد جزم ابن جني في ذا (٣) بأن المحذوف الثانية وهي اللام لقلّة حذف العين ، قال : ولهذا بقيت الأخرى ساكنة كما كانت (٤) •

السادس عشر : إذا اجتمع همزة الاستفهام مع همزة قطع نحو : (ءَأَمنتم مَنْ في السماء)(٥) فانها ترسم بألف واحدة وتحذف الأخرى كذا في خط المصحف ، واختلف في المحذوفة فقيل : الأولى ، وعليه الكسائي لأن الاصلية أولى بالثبوت وقيل : الثانية وعليه الفراء وثعلب وابن كيسان (٦) لأن بها حصل الاستثقال ولأنها تسهل ، والمسهل (٧) أولى بالحذف ، ولأن الأولى حرف معنى فهي أولى بالثبوت [هـ ـ ٣٩] •

---

(١) سقط من ل •

(٢) الفرزدق ، ديوانه ١/٢٤٧ ، وفي هـ : نظرت نسـرا ، ولا معنى لها ، ونصر هو نصر من سيار ، وعجز البيت : (عليّ من الغيث استهلت مواطره) ـ المحتسب ١/٤١ ، ١٠٨ ، وفي مجالس العلماء : ٢٧٩ تذكرت بشرا والسماكين أيهما ـ شرح شواهد المغني ٢٣٦ •

(٣) في د : في ذا القد •

(٤) المحتسب ١/١٠٨ •

(٥) الملك : ١٦ •

(٦) المقنع : ٢٤ •

(٦) في ل : السهل •

السابع عشر : إذا وقف على المقصور المنوّن نحو : رأيت عصا، وقف عليه بالألف • قال ابن الخباز : وكان في التقدير ألفان ، لام الكلمة ، والألف التي هي بدل من التنوين كما في : رأيت زيدا ، في الوقف ، قال : وحذفت إحدى الألفين لأنه لا يمكن اجتماع ألفين قال : والمحذوفة هي الأولى عند سيبويه (٢) والباقية التي هي بدل من التنوين ، قال : وكانت الأولى أولى بالحذف لأن الطارئ يزيل حكم الثابت ، قال : فإن كان المقصور غير منون نحو : رأيت العصا ، فالألف هي لام الكلمة اتفاقا •

وفي «شرح الايضاح» لأبي الحسين (٣) بن أبي الربيع : اختلف النحويون في هذه الألف الموجودة في الوقف ، فالظاهر من كلام سيبويه أنها الألف الأصلية وأن التنوين ذهب في الوقف في الأحوال الثلاثة في الرفع والنصب والجر ، فرجعت الألف الأصلية لزوال ما أزالها ، وذهب المازنيّ الى أنها من التنوين لأن قبل التنوين فتحة في اللفظ فصار (عصا) في الأحوال الثلاثة بمنزلة زيد في قولك : رأيت زيدا • وذهب أبو علي الفارسي الى أنها في الرفع والخفض (٤) بدل عن الألف الأصلية لزوال التنوين ، وفي النصب بدل من التنوين •

الثامن عشر : تحية وتئيّة (٥) : إذا نسبتَ إليهما قلت : تَحَوِيّ

---

(١) كلمة (في) ساقطة من م •

(٢) الكتاب ٢/٥٧ •

(٣) في هـ : الحسن •

(٤) سقط من ل •

(٥) في م : تثنية ، والتئية من أييَ ومعناها : التلبث والتحبّس يقال : ليس منزلكم بدار تئيّةٍ •

وتأوي ، بحذف إحدى الياءين وقلب الأخرى واوا ، والياء المحذوفة هي الأولى التي هي عين الكلمة ، والباقية المنقلبة هي الثانية وهي لام الكلمة ، جزم به أبو حيان (١) .

التاسع عشر : باب ، رميّة ينسب إليه رمويّ كذلك ، والمحذوف الياء الأولى ، وهي الياء المدغمة(٢) في لام الكلمة جزم به أيضا (٣)وكذلك باب (مرميّ) إذا قيل فيه (مرموي) المحذوفة منه الياء الأولى وهي الزائدة المنقلبة عن واو مفعول ، والباقية المنقلبة هي لام الكلمة جزموا به (٤) .

العشرون : قال صاحب الترشيح (٥) إذا صغرت أسود وعقابا (٦) وقضيبا وحمارا قلت أسيّد وعقيّب وحميّر ، بياء مشددة مكسورة ،

---

(١) شرح التسهيل ٦/ق٦٦ .

(٢) في د ـ م : وهي ياء المدة المدغمة ، وما في (هـ) موافق لما في شرح التسهيل .

(٣) شرح التسهيل ٦/ق ٦٦ .

(٤) شرح التسهيل ٦/ق ٦٦ .

(٥) في م : الترشيخ وصاحب الترشيح هو ابن الطراوة . إنباه الرواة ٤/١٠٧ وانظر أيضاً كتاب : « ابن الطراوة النحوي » للدكتور عياد عيد الثبيتي ص ١٠٤ مطبوعات نادي الطائف الأدبي . وكتاب « أبو الحسين بن الطراوة ص ٥٠ للدكتور محمد ابراهيم البنا دار بوسلامة وتونس » .

(٦) في م : عقاب .

فإذا نسبت الى هذه (١) حـذفت الياء المتحركة التي تلي آخـر الاسم : فقلت : أسيدي وقضيبي بياء ساكنة (٢) •

الحادي والعشرون : قال أبو حيان : إذا صغّر مبيطر ومسيطر ومهيمن ، أسماء فاعل من بيطر وسيطر وهيمن ، تحذف اليـاء الأولى لأنها أولى بالحذف وتثبت ياء التصغير (٣) •

الثاني والعشرون : إذا اجتمعت همزتان متفقتان في كلمتين نحو (جاء أجلهم) (٤) و (البغضاء الى) (٥) أولياء أولئك ، جاز حـذف أحدهما تخفيفا ، ثم منهم من يقول : المحذوف الأولى لأنها وقعت آخر الكلمة محل التغيير ، ومنهم من يقول المحذوف الثانية لأن الاستثقال إنما جاء عندها ، حكاه السيد ركن الدين في « شرح الشافية » •

الثالث والعشرون : باب (٦) الإفعال والاستفعال مما اعتلت عينه ،

---

(١) في د ــ م ــ هـذا •

(٢) انظر شرح التسهيل ٦/ق ٦٧ قال أبو حيان : ولم يذكر (س) في أسيد ونحوه ما ذكر في سيد وميت من التخفيف قبل النسب ، فيمكن أن يكون ذلك لعدم جوازه وذهب أبو بكر بن طاهر وتلميذه أبو الحسن بن خروف الى أنه لايجوز الحذف في المصغر الا في النسب •

(٣) قال أبو حيان في البحر ٨/٤٦٤ ، وليس الكلام على هذا الوزن الا مسيطر ومهيمن ومبيطر وهي أسماء فاعلين من سيطر وهيمن وجاء مجيمر ، اسم وادٍ ومديبر ، ويمكن أن يكون أصلهما مدبر ومجمر فصغّرا •

(٤) الأعراف : ٣٤ •

(٥) المائدة : ١٤ •

(٦) كلمة (باب) ساقطة من م •

كإقامة واستقامة أصلهما ، إقوام واستقوام ، نقلت حركة الواو فيهما وهي العين الى الفاء فانقلبت ألفا لتجانس الفتحة فالتقى ألفان فحذفت إحداهما (١) لالتقاء الساكنين ثم عوض منها تاء التأنيث •

ــ واختلف النحويون أيتهما المحذوفة ؟ فذهب الخليل وسيبويه الى أن المحذوف ألف إفعال واستفعال لأنها الزائدة لقربها من الطرف (٢) ولأن الاستثقال بها حصل (٣) وإليه ذهب ابن مالك (٤) وذهب الأخفش (٥) والفراء (٦) الى أن المحذوف عين الكلمة •

الرابع والعشرون : باب مفعول المعتل العين نحو مبيع ومصون ، أصلهما : مَبْيُوع ومَصْوُون ، ففُعل بهما ما فعل بإقامة واستقامة من نقل حركة الياء والواو الى الساكن قبلهما ، فالتقى ساكنان : الأول عين الكلمة ، والثاني واو مفعول الزائدة ، فوجب حذف أحدهما واختلف في أيهما حذف، فذهب الخليل وسيبويه الى أن المحذوف واو مفعول لزيادتها ولقربها من الطرف (٧) ، وذهب الأخفش الى المحذوفُ عينُ الكلمة مفعول لمعنى ولأن الساكنين إذا التقيا في كلمةٍ حذف الأول (٨) •

---

(١) في د : أحديهما •

(٢) في م : الظرف •

(٣) الكتاب ٢/٣٦٢ ، ٢٦٦ والمقتضب ١/١٠٤ ، ١٠٥ المنصف ١/٢٩١ - ٢٩٢ •

(٤) تسهيل الفوائد : ٣١٢ •

(٥) المقتضب ١/١٠٥ ، المنصف ١/٢٩١ •

(٦) سقط من ل •

(٧) الكتاب ٢/٣٦٣ ــ المقتضب ١/١٠٠ المنصف ١/٢٨٧ ــ ٢٨٨ •

(٨) المقتضب ١/١٠٠ ــ ١٠١ ــ المنصف ١/٢٨٧ ــ ٢٨٨ قال المازني بعد ←

الخامس والعشرون : (يستحيي (١)) بياءين في لغة الحجاز ، وأما تميم فتقول [هـ ــ ٤١] : (يستحي) بياء واحدة ، قال في التسهيل (٢): فيحذفون إحدى الياءين ، قال أبو حيان (٣) : إما التي هي لام الكلمة وإما التي هي عين الكلمة ، أما حذف لام الكلمة فلأن الأطراف محل التغيير ، فلما حذفت (٤) بقي يستحي كحاله مجزوما ، فنقل حركة الياء الى الحاء التي هي فاء الكلمة وسكنت الياء ، أما حذف عين الكلمة فقيل: نقل حركة الياء التي هي عين الى الحاء فالتقى ساكنان الياء التي هي عين الكلمة والياء التي هي لام فحذف الأولى لالتقاء الساكنين فعلى التقدير الأول يكون وزن الكلمة : يستفع • وعلى الثاني يكون وزنها يستفل •

السادس والعشرون : باب صحارى وعذارى فيه لغات ، التشديد وهو الأصل ، والتخفيف هروبا من ثِقَل الجمع مع ثقل التشديد ، ثم الأَوْلى بالحذف الياء التي هي بدل من ألف المد ، لأنه قد عُهِد حذفها ولأن الكلمة خماسية ، والمبدلة من ألف التأنيث بمنزلة الأصلي فهي أحقّ بالثبوت وما قبلها أحقّ بالحذف ، قاله في البسيط •

أن عرض لخلاف الأخفش وسيبويه : « وكلا الوجهين حسن جميل ، وقول الأخفش أقيس » •

(١) في القرآن الكريم : (إن الله لا يستحيي) البقرة : ٢٦ قرأ ابن محيصن (يستحي) بكسر الحاء ، وياء واحدة ساكنة ، وروي عن ابن كثير وهي لغة تميم وبكر بن وائل ، تفسير القرطبي ٢٤٢/١ وقرأ الجمهور يستحيي بياءين • البحر ١٢٠/١ •

(٢) تسهيل الفوائد : ٣١٤ •

(٣) شرح التسهيل ٧/ق ٩٩ ــ نقل النص بتصرف طفيف •

(٤) في شرح التسهيل : حذفها •

السابع والعشـرون : قراءة ابن (١) محيصن (سـواء عليهـم آنْذَرتهم) (٢) بحذف إحدى الهمزتين ، قال ابن جني في المحتسب (٣): المحذوف الأولى وهي همزة الاستفهام قال : فإنْ قيل : فلعلّ المحذوف الثانية ، قيل : قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام وأما حذف همزة (٤) أفعل في الماضي فبعيد •

الثامن والعشرون : باب جاءٍ وشاءٍ اسم فاعـل من جاء وشاء أصله : جائيٌ وشائي لأن لام الفعل همزة فمذهب الخليل (٥) أن الهمزة الأولى هي لام الفعـل قدّمت إلى موضع العـين كما في شاك وهار ، ومذهب سيبويه (٦) هي عين الفعـل استثقل اجتماع الهمزتين فقلبت الأخيرة (٧) ياء على حركة ما قبلها وهي لام الفعل عنده ، ثم فعل به مافعل بقاض فوزنه على هذا فاعل • وعلى قول (٨) الخليل : فالع لأنه مقلوب ، وآل هذا إلى أن في المحـذوف قولـين : قول سيبويه اللام ، وقول الخليل العين •

---

(١) في م : أبي •

(٢) البقرة : ٦ •

(٣) المحتسب ١/٥٠ ـ الاتحاف : ١٢٨ ، البحر المحيط ١/٤٨ ، ونسبها أبو حيان الى الزهري أيضاً •

(٣) ساقط من م •

(٥) الكتاب ٢/٣٧٨ •

(٦) الكتاب ٢/٣٧٧ •

(٧) في م : الأخير •

(٨) في م : مذهب

التاسع والعشرون : نحو :

٣١ ــ يا زيد زيــدَ اليعملات (١) ... ...

٣٢ ــ .... بين ذراعي وجبهة [هـ ــ ٤٢] الأسد (٢)

في المحذوف خلاف ، قال المبرد : الأول . وقال سيبويه الثاني ، ورجحه ابن هشام .

قال ابن النحاس في التعليقة :

قولهم : قطع الله يدَ ورِجْلَ مَنْ قالها أجمعوا على أن هنا مضافاً اليه محذوفاً من أحدهما واختلفوا من أيهما حذف ، فمذهب سيبويه حذف من الثاني وهو أسهل لأنه ليس فيه وضع ظاهر موضع مضمر . وليس فيه أكثر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغــير الظرف ، وحسن ذلك وشجعه كون الدليل يكون مقدماً عــلى المدلول عليه ، ومذهب

---

(١) الكتاب ١/٣١٥ . ونسبه الى بعض ولد جرير ، وفي المقتضب ٤/٢٣٠ غير منسوب ونسبه في شرح الكامل ٧/١٤٦ ، الى عمر بن لجأ والصحيح أنه لعبد الله بن رواحة كما في سيرة ابن هشام ٢/٣٧٧ ، وتمامه .... الذبّل = تطاول الليل هديت فانزلِ انظر المفصل : ٤٣ ، شرح المفصل ٢/١٠ ــ الروض ٢/٢٥٨ ــ خزانة الأدب ١/٣٦٢ ــ ٣٦٤ . قال ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢/٢٧ الفقرة : ٣٤٧ : الشاهد فيه أنه أقحم زيداً الثاني بين (زيد) الأول وبين ما أضافه اليه . وزيد الأول مضاف إلى اليعملات .

(٢) الكتاب ١/٩٢ ــ المقتضب ٤/٢٢٩ ، واستشهد به سيبويه على الفصل بين المضاف والمضاف اليــه ، ونسبه الى الفرزدق ، وهو من فوائت الديوان . انظر ديوانه ٢١٥ ــ الخصائص ٢/٤٠٧ ــ شرح المفصل ٣/٢١ ــ خزانة الأدب ١/٢٦٩ ــ ٢/٢٤٦ مغني اللبيب : برقم ١٠٥١ .

المبرد أن الحذف من الأول ، وأن رِجْل مضاف الى (من) المذكورة ، و (يد) مضافة إلى (َمنْ قالها) أخرى محذوفة ويلزمه (١) أن يكون قد وضع الظاهر موضع المضمر إذ الأصل : َيدَ َمنْ قالها ورِجْلَه ، وحسّن ذلك عنده كونُ الأول معدوماً في اللفظ فلم يستنكره لذلك . انتهى (٢) .

الثلاثون : نحو زيدٌ وعمرٌو قائـم ، ومذهب سيبويه (٣) أن الحذف فيه من الأول مع أن مذهبه في نحو :

٣٣ — (زيد زيدَ اليعملات) (٤)

أن الحذف من الثاني (٥) قال ابن الحاجب : إنما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضاً مما ذهب ، وأما هنا فلو كان (قائم) خبـراً عن الأول لوقـع في موقعه إذ (٦) لا ضرورة تدعو إلى تأخيره إذ كان الخبر يحذف بلا عوض نحو : زيد قائم وعمرو ، من غير قبح في ذلك انتهى .

وقيل (٧) أيضاً : كل من المبتدأين عامل في الخبر فالأولى إعمـال الثاني لقربه قال ابن هشام (٨) : ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك

---

(١) في ل : يلزم .

(٢) انظر تعليقات محقق المقتضب ٤/٢٢٧ وما بعدها .

(٣) الكتاب ١/٣٧ .

(٤) مر ذكره برقم ٣١ .

(٥) الكتاب ١/٣١٥ .

(٦) في و : اذا .

(٧) في ل : وقال .

(٨) مغني اللبيب ٢/٦٨٧ .

في مسألة الإضافة ، قال : والخلاف إنما هو عند التردد وإلا فلا تردد في أن الحذف من الأول في قوله :

٣٤ ــ نحنُ بمــــا عنـــدنا وأنتَ بمـــا
عندكَ راضٍ والرأيُ مُخْتَلِفُ (١)

ومن الثاني قوله :

٣٥ ــ ... ... فإنّي وقيارا بها لغريب (٢)

الحادي والثلاثون : ذات أصلهـــا (ذويه) تحركت الواو والياء فقلب كل [هـ ــ ٤٣] منهما ألفاً فالتقى ألفان فحذف أحدهما (٤) .

---

(١) الكتاب ١/٣٨ ، ونسبه سيبويه لقيس بن الخطيم . قال أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ : الأصح في نسبه البيت أنه لعمرو بن امرىء القيس الخزرجي ، فهرس شواهد سيبويه ١١٥ ، وانظر المقتضب ٣/١١٢ ــ ٤/٧٣ ، وخزانة الأدب ٢/١٨٩ ــ ٩٣ وملحقات ديوان قيس بن الخطيم ٦٣ ، ١٧٢ ، ١٧٣ تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد واستشهد بــه سيبويه على وقوع الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، فقد حذف خبر المبتدأ الأول وهو عمدة ، لدلالة الثاني عليه والتقــدير : نحن بما عنــدنا راضون .. وسقطت عبارة (الرأي مختلف) من ل وانظر ابن السيرافي الفقرة ١٣٤ .

(٢) هذا عجز بيت لضابيء البرجميّ ، وصدره : « فمن يك أمسى بالمدينة رحله » والبيت في الكتاب ١/٣٨ ــ مجالس ثعلب ٣١٦ ، ٥٩٨ ــ شرح المفصل ١/٩٣ ، ٨/٦٨ خزانة الأدب ٤/٣٢٣ ــ مغني اللبيب برقم ٨٥٨ ، ١٠٥٥ ، الهمع ٢/١٤٤ ، الــدرر ٢/٢٠٠ ابن الســيرافي الفقرة : ١٨٢ .

(٣) في ل : ساكنان .

(٤) في ل : أحد بهما .

قال ابن هشام في تذكرته : وينبغي أن ينظر هل المحـــذوف فيها الألف الأولى أو الثانية فقياس قول سيبويه والخليل في إقامة واستقامة أن يكون المحـــذوف الأولى وقياس قولهمـــا في مثل مصون أن يكون المحذوف الثانية .

الثاني والثلاثون : قولهـــم : لاه أبوك (١) في لله أبوك ، قـــال الشلوبين في تعليقه على كتاب سيبويه : مذهباً أن المحذوف حرف الجر واللام التي للتعريف ، وزعم المبرد أن المحذوف اللام المعرِّفة ولام الله الأصلية والمبقاة لام الجر فتحت رداً إلى أصلها كما تفتح مع المضمر ، قال : وهذا أولى لأن في مذهبكم حذفَ الجـــار ، وإبقاء عمله وهو مع ذلك حرف معنى ، وأما أنا فلم أحـــذف حرف المعنى بل حـــذفت مالا معنى له .

قال الشلوبين : وهذا الذاهب (٢) قد وافق في حذف اللام المعرفة ، وبقي الترجيـــح بين حرف الجر وحرف الأصـــل فزعمنا [د ـــ ١] أن المحذوف حرف الجر ، وزعم أن المحذوف اللام الأصلية ، ورجح مذهبه بأن حرف الجر لمعنى وفيه إبقاء عمله ، وينبغي أن يترجح مذهبنا لأنه قد ثبت حرف الجر محذوفاً وعمله مبقى في نحو : (خيرٍ عافاك الله) وفي مذهبه ادعاء فتح اللام ونحن نبقي الكلامَ عـــلى ظاهره ، وأيضاً

---

(١) الكتاب ١/٢٩٤ قال سيبويه : وزعم الخليل أن قولهم لاه أبوك ولقيته أمس إنما هو على لله أبوك ولقيته بالأمس ولكنهم حذفوا الجارّ والألف واللام تخفيفا على اللسان ، وليس كل جارّ يضمر ، لأن المجرور داخل في الجار فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد فمن ثم قبح .
وانظر أيضا الكتاب ٢/٤٤ ـ ١٤٥ .

(٢) في هـ : المذهب .

فإنّ الذين يفتحون اللام الجارة قوم بأعيانهم (١) لا يفعل ذلك غيرهم وجميع العرب يقولون : (َلاهِ أبوك) بالفتح فدلّ على أنها ليست الجارة ، إذ لو كانت الجارة لما فتحها إلا من لغته أن يقول : المال لَزيدٍ ولعمرو ، فهذا يؤيد ما ذهبنا إليه انتهى .

الثالث والثلاثون : (الآن) أصله : أوان (١) ، ثم قيل حذفت الألف بعد الواو وقلبت الواو ألفاً ، وقيل بل حذفت الواو وبقيت الألف بعدها فوقعت بعد الهمزة ، حكاها في البسيط .

---

(١) في ل : بأيمانهم .

(٢) في هـ : لأن أصله : لوان وقد أثبتنا ما في د ـ م ل ويرجح ذلك ما جاء في شرح المفصل ٤ : ١٠٣ ، ١٠٤ .

فصـــل

من نظائر ذلك وهو عكس القاعدة : قال أبو حيان (١) : اختلف النحويون في أي الحرفين من المضاعف هو الزائد ، فذهب الخليل إلى أن الزائد هو الأول [هـ ــ ٤٤] فاللام الأولى من "سلّم هي الزائدة وكذلك الزاي الأولى من بلز" ، وذهب يونس فيما ذكره الفارسي عنه إلى أن الثاني هو الزائد .

حجة الخليـــل أن المثل الأول قد وقـــع موقعاً يكثر فيه أمهات الزوائد وهي الياء والواو والألف ، ألا ترى أنها تقع زائدة ، ساكنة ، ثانية نحو : حوقل وصيقل وكاهل، وثالثة نحو : كتاب وعجوز وقضيب، فإذا جعلنا الأولى من (سلّم وَبِلز") زائدة كانت واقعة موقع هـــذه الحروف ، وكذلك في قردد وما أشبهه مما تحرك فيه المضاعفان ، الأول هو الزائد عند الخليل (٢) وحجة يونس (٣) أن المثل الثاني يقع موقعاً يكثر (٤) فيه أمهـــات الزوائـــد ألا ترى أن الواو والياء تزادان (٥) متحركتين نحو : جَهْوَر وعِشْــيَر (٦) ورابعــين نحو : كَنَهْوَر

(١) شرح التسهيل ٧/ق ١٠ .

(٢) في شرح التسهيل ٧/ق ١٠ : وعلى أن الزائد هو الأول بنى ابن عصفور كلامه على الأوزان .

(٣) الكلام متتالٍ من شرح التسهيل ٧/ق ١٠ في الشرح : تكثر .

(٤) في الشرح : تكثر .

(٥) في ل : الواو والياء في أوان .

(٦) هكذا في نسخ الأشباه ، والنص الصحيح كما في شرح التسهيل ٧/ق

وَعِفْرِية ، فإذا كان الثاني من سلّم وبلز زائداً كان واقعاً موقع هذين الحرفين .

قال أبو حيان : ولا حجة فيما استدلّ به الخليل ويونس لأنه ليس فيه أكثر من التأنيس بالإتيان بالنظير ، وأما سيبويه فقد حكم بأن الثاني هو الزائد ثم قال بعد ذلك : وكلا الوجهين صواب ومذهب ، فهذا يدل على احتمال الوجهين .

واختلف في الصحيح فذهب الفارسي إلى أن الصحيح مذهب سيبويه ، واستدل على ذلك بوجود اسحنكك واقعنسس وشبههما في كلامهم قال : وذلك أن النون في افعنلل من الرباعي لم توجد قط إلا بين أصلين نحو : احرنجم فينبغي أن يكون ما ألحق به من الثلاثي بين أصلين لئلا يخالف الملحق الملحق به ، ولا يمكن ذلك إلا بجعل الأول هو الأصل والثاني هو الزائد ، وإذا ثبت ذلك في هذا حملت سائر المضاعفات عليه (٢) ، وذهب ابن عصفور إلى أن الصحيح مذهب الخليل بدليلين (٣) :

أحدهما : قول العرب في تصغير (صمحمح) (٤) صميح فحذفوا

ق ١٠ : ألا ترى أن الواو والياء تَزادان متحركتين ثالثتين نحو جَهْوَر وعثير والجهور الفرس الذي ليس بأجش الصوت ولا أغن .

(١) شرح التسهيل ٧/ق ١٠ ـ ١١ .

(٢) حذف السيوطي قسماً من كلام أبي حيان ٧/ق ١١ .

(٣) في شرح التسهيل : قال : بدليلين .

(٤) صمحمح : رأس صمحمح أي أصلع غليظ شديد .

الحاء الأولى فثبت أنها الزائدة لأنه لا يجوز حذف الأصلي وإبقاء الزائد (١) .

والثاني : أن العين (٢) إذا تضعفت وفصل بينهما حرف فذلك الحرف [هـ ـ ٤٥] لا يكون إلا زائداً نحو : عَثَوْثَلٌ (٣) وَعَقَنْقَل (٤) ، ألا ترى أن الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان ، فإذا ثبت ذلك تبين أن الزائد من الحاءين في صمحمح هي الأولى لأنها فاصلة بين العينين فلا ينبغي أن تكون أصلاً ، لئلا يكون في ذلك كسر (٥) لما استقر في كلامهم من أنه لا يجوز الفصلُ بين العينين إلا بحرف زائد ، وإذا ثبت أنّ الزائد من المثلين في هذين الموضعين هو الأول حملت سائر المواضع عليهما (٦) ، وذهب (٧) ابن خروف والشلوبين إلى التسوية بين مذهب الخليل ومذهب سيبويه .

وذهب ابنُ مالك إلى تفصيل ، فحكم بزيادة الثاني والثالث في صمحمح ونحوه ، والثالث والرابع في مرمريس ، وأن الثاني في نحو اقعنسس والأول في نحو (علّم) (٨) أولى بالزيادة (٩) . قال

(١) حذف السيوطي شيئاً من كلام أبي حيان ٧/ق ١١ .

(٢) في شرح التسهيل : ٧/ق ١١ : الياء

(٣) العثوثل : الكثير اللحم . الرخو .

(٤) العقنقل الكثيب .

(٥) في شرح التسهيل : كثير .

(٦) في شرح التسهيل عليها .

(٧) الكلام التالي مختصر من شرح التسهيل ٧/ق ١٢ .

(٨) في ل : سلم .

(٩) التسهيل : ٢٩٧ .

أبو حيان (١) وهذا التفصيل الذي ذكره ليس مذهباً لأحد ، وإنما هو إحداث قول ثالث جرياً على عادته .

وفي البسيط : اختلف في (مغدودن) (٢) هل الزائد فيه الدال الأولى أو الثانية ؟ فعلى الأول يقال في تصغيره مغيدن بحذف الواو مع الدال لأن الواو وقعت ثالثة ، وعلى الثاني مغيدين بقلبها ياء لأنّها رابعة فلا تحذف (٣) .

تنبيـــه : (٤) :

باب اقعنسس : قال ابن مالك (٥) ثاني المثلين فيه أولى بالزيادة لوقوعه موقع ألف احرنبى (٦) ، قال أبو حيان (٧) : جهة الأولوية ، أنه لما ألحق احرنبى باحرنجم ، واحرنبى من باب الثلاثة (٨) لم يأتوا بالزائد الذي (٩) للإلحاق إلا أخيراً وهي الألف ، وكذلك ما جيء به للإلحاق في هذا النوع هو مقابل لهذه الألف ، والمقابل لها في اقعنسس إنما هي السين الثانية ، فلذلك حكم عليها بأنها الزائدة ليجري باب الثلاثي في

(١) شرح التسهيل ٧/ق ١٢ .

(٢) المغدودن : الشعر الطويل .

(٣) في النسخ د ـ م يأتي الترتيب التالي أما النسخة هـ فتتابع حوار أبي حيان مع شيخه ابن النحاس وتورد قولا للسخاوي وآخر لصاحب البسيط ثم تأتى بالتنبيه .

(٤) انظر التعليق السابق : وقع التنبيه في ص ٤٦ من الطبعة الهندية .

(٥) التسهيل ٢٩٧ .

(٦) احرنبي : استلقى على ظهره ورفع رجليه نحو السماء .

(٧) شرح التسهيل ٧ /ق ١٠

(٨) في الشرح : الثلاثية .

(٩) في الشرح : بالزيادة التي .

الإلحاق بالرباعي (١) مجرى وحداً ، ألا ترى أنهما مشتقان من الحرب والقعس ، فلذلك كان الأولى أن تكون السين الثانية هي الزائدة .

ومن ذلك أيضاً قال أبو حيان (٢) : سألني شيخنا بهاء الدين بن النحاس (٣) عن قولهم هاذانّ بالتشديد : ما النون المزيدة ؟

قلت له : الأولى ، فقال (٤) : قال الفارسي في التذكرة : هي الثانية لئلا يفصل بين ألف التثنية ونونها ولا يفصل بينهما ، قلت له : يكثر العمل في ذلك الأنّا نكون زدنا نوناً متحركة ثم أسكنّا الأولى وأدغمنا أو زدناها ساكنة ، ثم أسكنّا الأولى وأدغمنا ، فتحركت لأجل الادغام بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، وعلى ما ذكرته فكونُ زِدْنا نوناً ساكنة وأدغمنا فقط ، فهذا أوْلَى عندي لقلّة العمل ثم ظهر لي تقوينُه أيضاً (٥) بأنّ الألفَ والنون ليستا متلازمتين فَيُكْرَه الفصلُ بينهما ، ألا ترى إلى انفكاكهما منهما بالحذف والإضافة وتقصير الصلة انتهى .

---

(١) سقطت كلمة (الرباعي) من نسخ الاشباه .

(٢) شرح التسهيل ١/ق ١٩٧ .

(٣) في شرح التسهيل بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي رحمه الله .

(٤) في شرح التسهيل : قال .

(٥) في شرح التسهيل : فإذا الذي ذكرته بأن الالف .

وقال الشلوبين :

قال بعض النحويين (١) : إن النون الثانية بدل من اللام المحذوفة من (ذا) ومن ذلك (٢) قول زهير [هـ — ٤٩] :

٣٦ — أراني إذا ما بتُّ بتُّ على هوىً
فَثَمَّ إذا أصبحتُ أصبحتُ غاديا (٣)

وقول الآخر (٤) :

٣٧ — فرأيت ما فيه فثُمَّ رُزئته (٥) ••• ••• ••• •••

---

(١) قال المبرد : ومن قال في الرجل (ذلك) قال في الاثنين (ذانّك) بتشديد النون ، تبدل من اللام نونا ، وتدغم إحدى النونين في الأخرى ، كما قال عز وجل : (فذانّك برهانان من ربك) القصص : ٣٢ • المقتضب ٣/٢٧٥ •

(٢) أي من ابدال حرف مكان حرف •

(٣) ديوانه : ٢٨٥ ، الأمالي الشجرية ٢/٣٢٦ ، شرح المفصل ٨/٩٦ خزانة الأدب ٣/٥٨٨ ، ٤/٤٢١ مغني اللبيب برقم ١٨٥ همع الهوامع ٢/١٣١ — الدرر ٢/١٧٢ والشاهد فيه أن الحرف قد يبدل من مثله الموافق له في المعنى كما في البيت فإن (ثم) بدل من الفاء ، الدرر ٢/١٧٣ وفي البيت أقوال كثيرة •

(٤) أبو كبير الهذلي ، وفي ل : وقال الاخر •

(٥) شرح أشعار الهذليين ٣/١٠٨٢ والشاهد فيه إبدال (ثم) من (الفاء) في أحد الأقوال • الدرر ٢/١٧٣ •

وعجز البيت : فلبثت بعدك غَيَرَ راضٍ مَعْمَرِي

والضمير في (فيه) يعود الى وجهه ، ويريد ما فيه من خصال الخير ، والمعمر : حيثُ يسكن ويَعْمر •

وقال السخاوي في شرح المفصّل :

أحد الحرفين ، فيهما زائد (الفاء) أو (ثم) قال : وزيادة الفاء قد وقعت كثيراً ولم تقع زيادة (ثم) إلا نادراً [د/١٦] فالقضاء بزيادة الفاء أولى .

ـ وقال صاحب البسيط : زاد الفاء مع ثم ، وقيل : (ثم) هي الزائدة دون الفاء لحرمة التصدّر .

فصل

ويناظر ما نحن فيه مسألة ، قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة : أجمع النحاةُ على أنّ ما فيه تاء التأنيث (١) يكون في الوصل تاء ، وفي الوقف هاء على اللغة الفصحى ، واختلفوا أيهما بدل من الأخرى ؟ فذهب البصريون إلى أن التاء هي الأصل وأن الهاء بدل عنها وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك (٢) .

واستدل البصريون بأن بعض العرب يقول التاء في الوصل والوقف كقوله :

٣٨ـ الله نجاك بكفي مَسْلَمَتْ (٣) .

---

(١) المراد تاء التأنيث الاسمية أي التي تكون في الاسم . شرح التسهيل ٧/ق ١٨٧ .

(٢) انظر المسألة في شرح المفصل ٥/٨٩ . وانظر قول سيبويه في الكتاب ٢/٣١٣ والمبرد في المقتضب ١/٦٣ .

(٣) الخصائص ١/٣٠٤ ـ شرح المفصل ٥/٨٩ ـ ٩/٨١ ـ خزانة الأدب ←

ولا كذلك الهاء ، فعلمنا أن التاء هي الأصل وأن الهاء بدل عنها ، وبأن [هـ ــ ٤٧] لنا موضعاً قد ثبتت فيه التاء للتأنيث بالإجماع وهو في الفعـل نحو : قامت وقعـدت ، وليس لنا موضع ثبتت الهاء فيه ، فالمصـير إلى أن التاء هي الأصـل أولى لمـا يؤدي قولهـم إليه من تكثير الاصول .

واستدلوا أيضاً بأن التأنيث في الوصل الذي ليس بمحل التغيير ، والهاء إنما جاءت في الوقف الذي هو محـل التغيير (فالمصـير الى ما جاء في محل التغيير)(١) هو البدل أولى من المصير الى أن البدل ماليس في محل التغيير .

إذا اجتمع النكرة والمعرفة غـلّبت المعرفة تقول : هذا زيد ورجل" منطلقين ، فتنصب (منطلقين) على الحال تغليباً للمعرفة ولا يجوز الرفع ذكره الأندلسي ، في شرح المفصل .

إذا اجتمع المذكر والمؤنث غـلّب المذكر ، وبذلك استدل" على أنه الأصل والمؤنث فرع عليه ، وهذا التغليب يكون في التثنية وفي الجمع وفي عَوْدِ الضمير وفي الوصف وفي العدد .

إذا اجتمع طالبان روعي الأول : فيه فروع منها :

إذا اجتمع القسم والشرط جُعـل الجواب للأول منهمـا إذا لم يتقدّمَهـمَا شيء" .

٢/١٤٨ .. شرح شواهد الشافية : ٢١٨ . ونسبه في اللسان الى أبي النجم ــ مادة : (ما) وقداستشهد به السّيوطي في الهمع٢/٢٠٩على أن إبدال الهاء من ألف (ما) من أقبح الضرورات الدرر ٢/٢١٤ ، وفي ل : الله كفاك . وانظر ديوان أبي النجم ص ٧٦ ق ١٠ ب ١ .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

ومنها أنّ العرب راعت المتقدم في قولهم : عندي ثلاثة ذكور من البط وعندي ثلاث من البط ذكور ، فأتوا بالتاء مع ثلاثة لما تقدم لفظ ذكور ، وحذفوها لما تقدم لفظ البط ، ومنها : قال الكوفيون : إذا تنازع عاملان فالأولى إعمال الأول جرياً على هذه القاعدة .

ـ إذا أمكن أن يكون حرف موجود في الكلمة أصلياً فيها أو غيرَ أصلي ، فكونه أصلياً أو منقلباً : عنه أولى ، ذكر هذه القاعدة الشلوبين في « شرح الجزولية » ، وبنى عليها أنّ الواو والألف والياء في الأسماء الستة لامات للكلمة لا زائدة للإشباع .

ـ إذا اجتمع الواو والياء غلبت الياء نحو طويت طيّاً ، والأصل طَوْياً ، ذكره ابن الدهان في الغرة .

ـ إذا اجتمع ضميران متكلم ومخاطب غلب المتكلم نحو قمنا ، وإذا اجتمع [هـ ـ ٤٨] مخاطب وغائب غلب المخاطب نحو : قمتما .

ـ إذا تمّ الفعل بفاعله أشبها حينئذ الحرف فلذلك لم يستحقّا الإعراب ، ذكره ابن جني في الخاطريات (١) قال : وجه (٢) شبه الفعل وفاعله بالحرف أنهما جزما الفعل عند أبي الحسن في نحو قولنا : إنْ تقم أقم ، وأيضاً فإنّ الفعل بفاعله قد ألغيا كما يلغى الحرف وذلك نحو : زيدٌ ظننتُ قائمٌ .

ـ إذا دار الأمر بين الاشتراك والمجاز فالمجاز أولى .

ـ ومن ثم رجح أبو حيان وغيره قول البصريين إن اللام في نحو :

---

(١) لم أقف على هذا الرأي الخاطريات .

(٢) في ل : ووجه .

(فالتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ ليكون لهم عدوّاً) (١) هي لام السبب على جهة المجاز لا لام أخرى تسمّى لام الصيرورة أو لام العاقبة (٢) ، لأنه إذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متجرد كان المجاز أولى ، لأن الوضع يؤول فيه الحرف إلى الاشتراك والمجاز ليس كذلك .

وقال ابن فلاح في المغني :

اختُلِفَ هل المضارع مشتركٌ بين الحال والاستقبال أو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ؟ قال : والثاني أرجحُ لأنه إذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز أولى على المختار . وقال ابن القواس في شرح الدّرة : الكلمة تطلق مجازاً ، على الجمل المركبة . فإن قيل : هلاّ كان إطلاقها عليها حقيقة فتكون مشتركة ؟ .

أجيب بأنه إذا أمكن الحمل على المجاز كان أولى إذا دار الأمر بين الترادف والحذف لا لعلّة فادّعاء الترادف أولى لأنّ باب الترادف أكثر من باب الحذف لا لعلة ، مثاله قولهم : سَبِط وَسِبَطر ، ودَمِث ، ودِمَثْر ، وهندي ، وهندكي ، فهذه ألفاظ بمعنى واحد ، وتعارض أمران :

---

(١) القصص : ٨ .

(٢) قال أبو حيان في البحر ٧/١٠٥ واللام في (ليكون)للتعليل المجازي لما كان مآل التقاطه وتربيته إلى كونه عدوّاً لهم وحزنا وإن كانوا لم يلتقطوه إلا للتبني وكونه يكون حبيبا لهم . ويعبر عن هذه اللام بلام العاقبة ولام الصيرورة .

أحدهما (١) : أن يكونا أصلين ويصير (٢،٣) هذا من الترادف ٠

والآخر أن تقول : حـذفت الراء من سبط ودمث شـذوذاً ، إذ لايمكن أن يدعى أن الراء زائدة لأنهـا ليست من حروف الزيـادة ، فكان ادعاء الأصالة في كل من الكلمتين أولى من ادعـاء أنّ أصلهما واحد ، وأنه (٤) حذفت لام الكلمة شذوذاً وأنهما لفظ واحد٠[هـ ـ٤٩]

ـ إذا دار اختلال بين أن يكون في اللفظ أوفي المعنى كان في اللفظ أولى ، لأن المعنى أعظـمُ حرمة إذ اللفظ خـدم المعنى ، وإنّما أُتي باللفظ من أجله ٠ ذكـره ابن الصائغ وبنى عليه ترجيـحُ زيادة كان في قولـه :

٣٩ ـ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ وَجيرانٍ لنا ـ كانـوا ـ كرامِ (٥)

على القول بأنّها تامـةٌ لأنّ المعنى حينئذ : وُجدوا فيما مضى ، وذلك معلوم ، فتصير الجملة حَشْواً لا معنى لها ٠

ـ إذا نُقل الفعل الى الاسم لزمته أحكامُ الأسماء (٣) ، ذكر هذه

---

(١) زيادة من ل ٠

(٢) كلمة (ويصير) ساقط من د ٠

(٣) في د : وليس هذا ٠

(٤) في ل وان ٠

(٥) البيت للفرزدق ٠ وصدره : فكيف رأيت ديار قوم ، الكتاب ١/٢٨٩ ـ المقتضب ٤/١١٦ ـ ١١٧ ـ ديوانه ٨٣٥ مغني اللبيب برقم ٥٢٨ ـ الخزانة ٤/٣٧ ٠

(٦) في ل : وجد ٠

(٧) في م : الأسمية ٠

القاعـدة ابن يعيش (١) في (شرح المفصل) ومن ثم قطعت همزة (إصمت (٢)) اسماً للفلاة وأصله فعل أمر •

ـ إذا وقع (ابن) بين علمين فله خصائص :

أحدهما (٣) أنه يحذف التنوين من الأول ، لأن العلم (٤) مع ابن كشيء واحد ، نحو : جاء زيد بنُ عمرو ، قال ابن يعيش (٥) : وسواء في ذلك الاسم والكنية واللقب كقوله :

٤٠ ـ ما زلتُ أغلق أبواباً وأفتحهـــا

حتى أتيت أبا عمرو بنَ عمّـار (٦)

---

(١) شرح المفصل ١/٣١ •

(٢) (إصمت) قال ياقوت : اسمُ علم لبرية بعينها ، معجم البلدان : اصمت، وقد ورد ذكرها في شعر الراعي : ص ٤٦ :

أشـلى سلوقية باتت وبـات بهـا

بوحشـِ إصْمِـتَ في أصـلابهـا أوَدُ

(٣) زيادة من ل •

(٤) في هـ : العلمين •

(٥) شرح المفصل ١/٢٧ بتصرف •

(٦) البيت للفرزدق أنشده سيبويه في الكتاب ٢ : ١٤٨ ، ٢٣٧ ، شرح المفصل ١/٢٧ ، شرح الشافية : ٤٣ •

قال الأعلم : الشاهد فيه حذف التنوين من أبي عمرو ، لأن الكنية في الشهرة والاستعمال بمنزلة الاسم العلم فيحذف التنوين منها إذا نعتت بابن مضاف الى علم كما يحذف التنوين من الاسم • وانظر ابن السيرافي الفقرة : ٥٠٨ •

قال (١) : فحذفُ التنوين من أبي عمرو بمنزلة حَذْفِه من جعفر ابن عمار •

الثاني : يجوز حكاية العلم الموصوف به كقولك لمن قال : رأيت زيدَ بنَ عمرٍو ، ومَنْ زيدُ بنُ عمرٍو ؟ لأنهما صارا بمنزلة واحدة ، ولا يجوز حكاية العلم الموصوف بغيره بل ولا المتبع بشيء (٢) ، من التوابع أصلاً •

الثالث (٣) : إذا نودي نحو : (يازيدُ بنَ عمرو) ، كانت الصفة منصوبة على كل حال وجاز في المنادى وجهان : أحدهما : الضم على الأصل ، والثاني : الإتباعُ ، ففتح الدال من زيد إتباعاً لفتحة النون، قال ابن يعيش : وهو غريب لأنّ حقّ [د ــ ١٧] الصفة أن تتبع الموصوف في الإعراب ، وهنا قد تبع الموصوفُ الصفةَ ، والعلّةُ في ذلك أنّهما جُعلا لكثرة الاستعمال ، كالاسم الواحد ، ولذلك لايحسن الوقوف على الاسم الأول ويُبتدأ بالثاني فيقال : ابن فلان •

الرابع (٤) : يحذف ألف ابن في الخط لكثرة الاستعمال ولأنه لا يُنْوى فصله ممّا قبله • [هـ ــ ٥٠]

---

(١) شرح المفصل ١/٢٧ •

(٢) في هـ : لشيء •

(٣) شرح المفصل : ٢/٥ بتصرف •

(٤) شرح المفصل ٢/٥ •

(٩)

أسبق الأفعال

قال الزجاجي في كتاب إيضاح علل النحو (١) :

اعلم أن أسبق الأفعال في التقدّم الفعلُ المستقبل ، لأنّ الشيء ، لم يكن ثم كان ، والعدم سابق (٣)، ثم يصير في الحال، ثم يصير ماضياً ، فيخبر عنه بالمضيّ ، فأسبقُ الأفعال في الرتبة المستقبل ، ثم فعل الحال، ثم فعل الماضي .

فإنْ قيل (٤) : هلاّ كان لفعل الحال لفظٌ ينفرد به عن المستقبل لا يشركه فيه غيره ليعرف بلفظه أنه للحال ، كما كان للماضي لفظٌ يعرف به أنه ماضٍ ؟ .

ـ فالجواب : قالوا : لما ضارع الفعلُ المستقبلُ الأسماءَ بوقوعه موقعها وبسائر الوجوه (٥) المضارعة المشهورة (٦) قوي ، فأعرب ، وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حَمْلاً له على شبه الأسماء ، كما أنّ من الأسماء ما يقع بلفظ لمان كثيرة (٧) ، كالعين ونحوها ، كذلك جعل الفعل المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون ملحقاً بالأسماء حينَ ضارعها ، والماضي لم يضارع الأسماء فيكون له قوّتها ، فبقيَ على حاله .

(١) الايضاح في علل النحو / ٨٥ .

(٢) في ل : أسبق الأفعال في الفعل المستقبل .

(٣) في الايضاح : سابق للوجود ، فهو في التقدم منتظر .

(٤) الايضاح في علل النحو ٨٧ .

(٥) في الايضاح : وجوه .

(٦) في الايضاح : المشهورة التي تذكر في مواضعها مسطرة في كتبهم .

(٧) في الايضاح من ذلك العين التي يبصر بها ، وعين الماء ، وعين الركيّة ،

(١٠)
الاستغنـــــاء

هو باب واسع فكثيراً ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ (١) ، من ذلك استغناؤهـم عن تثنية سواء بتثنية (سيّ) فقـالوا : سِيّان ولم يقولوا سواءان ، وتثنية ضَبُع الذي هو اسم المؤنث عن تثنية ضِبْعان الذي هو اسم المذكر فقالوا : ضبعان ولم يقولوا : ضبعانان .

قال أبو حيان (٣) : العرب تستغني ببعض الألفـاظ عن بعض ، ألا ترى استغناءهم بترك وتارك عن وَذَر وواذِر ، وبقولهم : رجل آلى عن أعجز وامرأة عجزاء عن ألياء في أشهر اللغات .

وقد عقـد ابن جني في الخصائص باباً في الاستغناء بالشيء عن الشيء (قال فيه) (٤) قـال سيبويه (٥) : اعلم أنّ العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطاً من كلامهم البتة ، فمن ذلك استغناؤهم بترك عن (وذر) و (ودع) [هـ ــ ٥١] وبلمحة عن ملمحة وعليهـا كسرت ملامح ، وبشِبْه عن مُشْبه ، وعليه جاء

← وعين الميزان وعين القوم وهو الربيئة ، والعين الحاضر من المال ، والعين سحابة تنشأ من قبل القبلة ، والعين نفس الشيء ، والعين مصدر عنت الرجل عيناً إذا أصبته بعين ، في أشباهٍ لهذا كثيراً جداً معروفة في اللغة .

(١) في م : بلفظ عن لفظ .

(٢) في م : يقولون .

(٣) عن البحر المحيط بتصرف ٨/٤٨٥ .

(٤) الخصائص ١/٢٦٦ ــ زيـادة مـن د ــ م ــ ل . والنص منقول عـن الخصائص بتصرف واختصار .

(٥) الكتاب ١/٤٧٧ وعبارة سيبويه : لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء وانظر المقتضب ٢/٢٠١ .

مشابه ، وبليلة عن ليلاة ، وعليهـا جاءت ليال (١) على أن ابن الأعرابي قد أنشد :

٤١ ـ في كلّ يوم ما وكل لَيْلاه (٢)

وهذا شاذ ولم يسمع إلا من هـذه الجهة (٣) ، وكذلك استغنوا بأينق عن أن يأتوا به والعـين في موضعهـا ، فألزموه القلبَ ، أو الإبدال ، فلم يقولوا (أنوق) إلا في شيء شاذّ حكاه الفراء ، وكذلك استغنوا بقِسِيّ عن قووس، فلم يأت إلا مقلوباً، ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلّة عن جمع الكثرة نحو قولهم : أَرْجُل ، فلم يأتوا فيه بجمع الكثرة • وكذلك (آذان جمـع أذن لم يأتوا فيه بجمـع الكثرة) (٤) وكذلك (شسوع) لم يأتوا فيه بجمع القلة ، وكذلك أيّام لم يستعملوا فيه جمع الكثرة ، وكذلك استغناؤهم بقولهـم : ما أجود جوابَه ، عمن هو أفعـل منه (٥) في الجواب ، واستغناؤهم باشتدّ وافتقر عن

---

(١) في الأشباه : ليالي •

(٢) المخصص ٩/٤٤ ـ شرح المفصل ٥/٧٣ ـ شرح الشافية ١٠٢ ـ مغني اللبيب برقم ٦٦ همع الهوامع ٢/١٨٢ ـ الـدرر ٢/١٢٨ ـ اللسان : ليل •

والرجز مجهول القائل • ووجه الاحتجاج أن ليلاة قد استعملت قليلا ، فلذلك جعلوا الليالي مجموعة عليها ولم يجعلوها مـن باب كياكيـة ونحوها • والكيكة : البيضة •

(٣) في الخصائص : وكذلك استغنوا بذكر عن مذكار أو مذكير ، وعليه جاء مذاكير •

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة ليست في الخصائص وهي ساقطة من ل •

(٥) في الخصائص منك •

قولهـــم :فقر ، وشَـد ّ ، وعليه جاء فقـــير ، ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل مجرداً (١) عن الزيادة بما استعمل منه حاملاً للزيادة وهو صدر صالح من اللغة كقولهم (حوشب) (٢) لم يستعمل منه (حشب) عارية من الواو الزائدة ، ومثله (كوكب) لم يستعمل منه كَـكَـبَ ، ومنه قولهم : دودري (٣) لأنا لا نعرف دردر ، ومثله كثير في ذوات الأربعة وهو في الخمسة أكثر منه في الأربعة فمـــن الأربعـــة : فلنقســـ (٤) ، وَصَرَنْفَح (٥) ، وسَمَيْدع (٦) ، وعميثـــل (٧) ، وسرومط (٨) ، وجَحْجَبى (٩) ، وقَسقب ّ (١٠) ، وقَسحب ّ (١١) ، وهِرْشَف (١٢) ، ومنذوات الخمسة : جعفليق (١٣) ، وحنبريت (١٤) ، ودردبيس (١٥) ،

---

(١) في الخصائص ود : من ٠

(٢) من معانيه العظيم البطن وقد سمي به ٠

(٣) هو الذي يذهب ويجيء في غير حاجة ٠

(٤) هو البخيل الرديء ٠

(٥) هو الصيّاح ٠

(٦) هو السيد الكريم ٠

(٧) من معانيه النشيط ٠

(٨) هو الجمل الطويل ٠

(٩) حيّ من الانصار ٠

(١٠) هو الضخم ٠

(١١) هو الضخم أيضاً ٠

(١٢) من معانيه الكبير المهزول والعجوز المسنة ٠

(١٣) هي العظيمة من النساء ٠

(١٤) يقال ماء حنبريت : خالص ٠

(١٥) الشيخ والعجوز الفانية ٠

وعَضْرَفوط (١) ، وقَرطبوس (٢) ، وقَرْعبلانة (٣) ، وفَنْجَليس (٤)، ومن (٥) ذلك استغناؤهم بواحد عن اثنٍ (٦) ، وباثنين عن واحدين ، وبستة عن ثلاثتين ، وبعشرة عن خمستين ، وبعشرين عن عشرتين (٧) ، وما جرى هذا المجرى (٨) وأجاز أبو الحسن : أظننت زيداً عمرا عاقلا ، ونحو ذلك وامتنع عنه أبو عثمان وقال [هـ ــ ٥٢] : استغنت العرب عن ذلك بقولهم : جعلته يظنه عاقلاً . انتهى كلام ابن جني .

وقال الزمخشري في الأحاجي (٩) ، سُرادِق وحمّام وإيوان (١٠) في الأسماء وسَبْحل (١١) وسِبَطر في الصفات ، لم يجمعوها إلا بالألف والتاء ، وهي مذكرات وإنما قصر جمعها على ذلك استغناء به عن التكسير كما استغنوا بأشياء عن أشياء .

ومن (١٢) ذلك استغناؤهم بإليه عن حتّاه ، وبمثله عن كه ،

(١) هي دويبة بيضاء ناعمة تشبه بها أصابع الجواري .

(٢) القرطبوس : بفتح القاف : الداهية وبكسرها : الناقة العظيمة الشديدة.

(٣) هي دويبة عريضة عظيمة البطن .

(٤) هي الكمرة العظيمة .

(٥) الخصائص ١/٢٧١ .

(٦) في د : عن اثن واحد .

(٧) في م : عشرين .

(٨) في الخصائص : ونحو ذلك .

(٩) عن الأحاجي النحوية : ١٠٠ بتصرف في النقل .

(١٠) في أصول الأشباه : بوان ، والتصويب عن الأحاجي .

(١١) في الأحاجي وسجل وريحل .

(١٢) في ل : وكذلك .

وقال سيبويه (١) : وقد يجمعون الشيء بالتاء ولا يجاوزون به (٢) استغناء ، وذكر سيات (٣) وشيات •

ومن عكس ذلك استغناؤهم بشفاه وشياه عن الجمع بالألف والتاء (٤) •

وقال الشلوبين : استغنوا عن تثنية أجمع وأبصع وأبتع في باب التوكيد بكليهما كما استغنوا عن جمع امرىء بقولهم قوم •

ـ وقال أيضاً : كأنّ (٥) العرب استغنت عن الجزم بكيف بانجزم بغيره مما هو في معناه ، على عادتهم من أنهم قد يستغنون بالشيء عمّا هو في معناه ،وكان هذا هنا ليكون ذلك كالتنبيه على أن الجزم عندهم بالأسماء (٦) ليس أصلاً كما فعلوا في الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالألف والتاء في اللاتي فقالوا : اللّتيا ، واستغنوا بذلك عن اللويتيا (٧) في تصغير اللاتي لعدم تمكن التصغير في الأسماء المبهمة •

ـ وقال أبو حيان : واستغنوا بتصغير عَشيّ عن تصغير قصر بمعناه (٨) ، وبقولهم في جمع صبيّ وغلام : ِصبية وغِلْمة عن أصبية وأغلمة ، وبقولهم في صغير وصبيح وسمين : صغار وصِباح وسِمان

---

(١) الكتاب ١/١٩٠ •

(٢) في الكتاب : ولايجاوزون به ذلك استغناء •

(٣) لم نجد في الكتاب : سيات •

(٤) انظر الكتاب ٢/١٩٠ •

(٥) في هد : كان •

(٦) في م : بالأسماء عندهم •

(٧) شرح التسهيل ٦/١٤٠ •

(٨) شرح التسهيل ٦/١٣٨ انظر الكتاب ٢/١٤٠ •

عن صُغراء وصُبحاء وسُمناء ، وبقولهم في نحو وليّ وغني : أولياء وأغنياء عن فعلاء ، وبقولهم : حكام وحفاظ في جمع حاكم وحافظ عن جمع حكيم وحفيظ (١) •

ـ قال أبو حيان : هــذا عندي من باب الاستغناء خلافاً لقول ابن مالك في التسهيل (٢) انهما جمع حَكَم وحفيظ على وجه الندور ، قال وكذا قولهم : َبرَرَة ، عندي أنه من باب الاستغناء عن جمع برَ بجمع بارّ إذ قد سمع بار وبررة وليس جمعاً لبرّ ندوراً ، خلافاً لما قال في التسهيل وباب الاستغناء في الجموع أكثر من أن يحصى •

وقال ابن يعيش (٣) :

العلــم الخاص لا تجوز إضافته ولا إدخـــال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر •

وفي البسيط : باب أفعل فعلاء [هـ ـ ٥٣] وفعلان لا تلحقه تاء التأنيث استغناء بفعلاء أو فعلى على التأنيث بها •

ـ وقــال : قد يكون الجمع لمفرد في التقدير غــير مستعمل في اللفظ ، فيستغنى بجمع المقــدر عن جمــع الملفوظ به ، كما استغني بمصدر بعض الأفعال عن مصدر بعضها نحو : أنا أدعه تركاً ، وبمطاوع بعض الأفعال عن مطاوع بعض نحو : أنخته فبرك ، ولم يقولوا : فناخ ، فمما جاء من الجمع لمفرد مقدر : باطل وأباطيل وقياس مفرده : إبطال أو إبطيــل ، وعروض وأعاريض وقياس مفرده : إعريض ، وحــديث وأحاديث وقطيع وأقاطيع •

---

(١) شرح التسهيل ٦/١٠١ •

(٢) التسهيل : ٢٧٤ •

(٣) شرح المفصل ١/٤٤ •

(١١)

الاسم أصل للفعل والحرف

قال الشلوبين :

ولذلك جعل (١) فيه التنوين دونهما ليدل على أنه أصل وأنهما فرعان ، قال : وإنما قلنا : إن الاسم أصل ، والفعل والحرف (٢) فرعان ، لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلاً ، ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف ، فدل ذلك (٣) على أصالة الاسم في الكلام وفرعيّة الفعل والحرف فيه . وأيضاً فإن الاسم يخبر به ولا يخبر عنه (والفعل لا يكون إلا مخبراً به ، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه فلمّا) (٤) كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر به ويخبر عنه دون الفعل والحرف ، دلّ ذلك على أنه أصل في الكلام دونهما انتهى .

ـ وقال الزجاجي في كتاب إيضاح علل النحو (٥) :

باب القول في الاسم والحرف أيهما أسبق في المرتبة والتقديم :

قال البصريون والكوفيون : الأسماء قبل الأفعال ، والحروف تابعة للأسماء وذلك أن الأفعال أحداث الأسماء ، يعنون بالأسماء

---

(١) في د : جعلوا .

(٢) في م : فيه ومن هنا يبدأ في م سقط بمقدار سطرين .

(٣) سقطت (ذلك) من د .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من د .

(٥) الايضاح في علل النحو : ٨٣ .

أصحاب الأسماء والاسم قبل الفعل لأن الفعل منه والفاعل سابق لفعله ، وأما الحرف فإنّما تدخل على الأسماء والأفعال لمعان تحدث فيها وإعراب تؤثره ، وقد دللنا على أنّ الأسماء سابقة للإعراب والإعراب داخل عليها ، والحروف عوامل في الأسماء والأفعال [هـ ـ ٥٤] مؤثرة فيها المعاني والإعرابَ ، فقد (١) وجب أن يكون بعدها .

سؤال (٢) يلزم القائلين بهذه المقالة (٣) :

يقال لهم : قد أجمعتم على أنّ العاملَ قبل المعمول فيه ، كما أنّ الفاعل قبل فعله وكما أن المحدِث سابقٌ لحدثه ، وأنتم (٤) مُقرّون أنّ الحروف عواملُ في الأسماء والأفعال فقد وجب أن تكون الحروف قبلها جميعاً سابقة لها وهذا لازم (٥) على أوضاعكم ومعانيكم (٦) .

الجواب أن يقال :

ـ هذه مغالطة ليس تشبه هذا الحدث (٧) والمحدث ، ولا العلة ولا المعلول وذلك أنا نقول : إنّ الفاعل في جسمٍ فعلاً ما ، من حركة وغيرها سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم (٨) ، فنقول : إنّ الضارب

---

(١) في الأشباه : قد .

(٢) الكلام تابع لما قبله ، ايضاح علل النحو : ٨٣ .

(٣) في ل : الصفة .

(٤) في الايضاح : وأنتم جميعاً .

(٥) في الايضاح : لكم .

(٦) في الايضاح : ومقاييسكم .

(٧) في الايضاح : الحديث .

(٨) في ل : لا في الجسم .

سابق لضربه (١) الذي أوقعه بالمضروب ، لا يجب من ذلك أن يكون المضـروب أكبر سناً من الضارب (٢) ونقول أيضاً : إن النجـار سابق الباب الذي نجّره ، ولا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للخشب الذي نجر منه (٣) الباب ، وكذلك مثال هـذه الحروف العوامل في الأسماء والأفعال وإن لم تكن أجساماً ، فنقول الحروف سابقة لعملها في هذه الأسماء والأفعال الذي هو الرفع والنصب والخفض والجزم ، ولا يجب من ذلك أن تكون سابقة للأسماء والأفعال نفسها ، وهذا شيء بـيّن واضح انتهى .

---

(١) في الايضاح : قبل ضربه .

(٢) في الايضاح : لا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للمضروب موجوداً قبله وقد يجوز أن يكون المضروب أكبر سناً من الضارب .

(٣) في الايضاح : الذي منه نجر الباب .

(١٢)

الاسم أخفّ من الصّفة

وذلك أنّ الصفة ثقلت (١) بالاشتقاق وبالحاجة إلى الموصوف ، وتتحمل الضمير ، وفرع على ذلك فروع منها :

أن الجمـع بالألف والتاء تسكّن فيه العـين في الصفة كصعبة وصعْبات وجَذْلة وجذْلات وعيشة رغْد وعيشات رغْدات ، وطريق نهْج ــ أي واضح ــ وطرق نهجات ..

وتحرك في الاســم كجفنة وجفَنات وهنـد وهنِدات وسدرة وسدِرات وغرفة وغرُفات قال :

٤٢ ــ لنا الجَفَنَات الغرّ يلمعنَ في الضّحى (٢) ....

---

(١) في هـ : تقلب .

(٢) صدر بيت لحسان بن ثابت ، وعجزه : وأسيافنا يقطرن من نجدة دما . . . .

والبيت في ديوانه : ٤٢٧ ــ والكتاب : ٢/ ١٨١ والمقتضب ٢/ ١٨٨ ، والمصون : ٣ والخصائص ٢/ ٢٠٦ ، والمحتسب ١/ ١٨٧ ، ١٨٨ وشرح المفصل ٥/ ١٠ والخزانة ٣/ ٤٣٠ وموضع الشاهد هنا أنه حرك العين في جمع جفنه ، قال المبرد : في المقتضب في باب : الجمع لما يكون من الأجناس على فعله :

اعلم أنه ما كان من ذلك اسماً فانك اذا جمعته بالألف والتاء حركت **أوسطه لتكون الحركة عوضاً من الهاء المحذوفة ، وتكـون فرقاً بين الاسم والنعت ، وذلك قولك في طلحة طلَحات ، وفي جفنة جَفَنات .**

وانظر كلام سيبويه ٢/ ١٨١ .

وشذ تحريكُ الصفةّ من قولهم : شاةٌ لجبَة وشياه لجَبَات (١) أي قليلات الألبان (٢) ٠

وقال أبو علي : من العرب من يحرك لجبة في الإفراد ، فجاء الجمع على لغته وتسكين الاسم ضرورة في قوله :

٤٣ ــ أبتْ ذِكَرٌ عوّدنَ أحشاء قلبــــه

خفوقاً ورقْصَات الهوى في المَفاصل (٣)

قال في البسيط : وإنما فعل ذلك فرقاً بين الاسم والصفة وخصّ الاسم بالحركة لخفته وثقل الصفة ٠

وقال : وبيان ثقل الصفة (٤) من أوجه :

أحدها : أنها تناسب الفعل في الاشتقاق ٠

الثاني : أنها تناسبه في تحمل الضمير ٠

---

(١) قال سيبويه ٢/٢٠٤ : وقالوا شياه لجبات فحركوا الحرف الأوسط لأن من العرب من يقول : شاة لجَبَة ، فانما جاؤوا بالجمع على هذا واتفقوا عليه في الجمع ٠ وانظر المقتضب ٢/١٩١ ٠

(٢) في م : الاليات ، وهو تصحيف ٠

(٣) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٢/١٣٣٧ وروايته :

أبت ذكرٌ عودن أحشاء قلبه خفوقاً ورفضات الهوى في المفاصل

والشاهد فيه تسكين القاف في رقصات ــ انظر المقتضب ٢/١٩٢ ، المحتسب ١/٥٦ ــ ٢/١٧١ ــ شرح المفصل ٥/٢٨ ــ الخزانة ٣/٤٢٣ ــ اللسان : سنب ٠ ورفضات ــ بالفاء ــ من رفضت الابل اذا تفرّقت في المرعى ٠ ورفضات الهـوى تفرّقه وتفتّحه ٠ وانظر العضديات برقم ٨ ص ٧ ٠

(٤) في م : أن تقل الصفة ٠

الثالث : أنها تناسبه في العمل •

الرابع : أنها تفتقر إلى موصوف تتبعه •

فلمّا ثقلت من هذه الجهات أشبهت ثقل المركّب ، فكان زيادة الحركة للفرق على الخفيف أولى من زيادتها على الثقيل •

وقال ابن يعيش في شرح المفصل (١) :

الفرق بين الاسم والصفة من حيث اللفظ أن الاسم غير الصفة ما كان جنساً غير مأخوذ من فعل ، نحو رجل وفرس وعلم وجهل •

والصفة ما كان مأخوذاً من الفعل نحو : اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب وما أشبههما من الصفات الفعلية • وأحمر وأصفر وما أشبههما من صفات الحلية ، ومصري (٢) ومغربي ونحوهما من صفات النسبة •

قال :

والفرق بينهما من حيث (٣) المعنى بأن الصفة تدل على ذات وصفة نحو أسود مثلاً فهذه الكلمة تدل على شيئين :

أحدهما : الذات •

والآخر : السواد •

إلا أن دلالتها على الذات دلالة اسمية (٤) ودلالتها على السواد من جهة أنه مشتق من لفظه فهو من (٥) خارج ، وغير الصفة لا يدل إلا على شيء واحد ، وهو ذات المسمى •

---

(١) شرح المفصل ١/٢٦ •

(٢) في الشرح : بصري •

(٣) في الشرح : والفرق بين الصفة وغير الصفة من جهة المعنى •

(٤) في الشرح : تسمية وكذا في ل •

(٥) في هـ ـ م : فهو خارج •

(١٣)

الاشتقـــاق

بسطت الكلام عليه فيما يتعلق باللغــة في المزهر (١) ونذكر هنا فوائد متعلقة بالنحو [هـ ــ ٥٦] :

الأولى : مذهب البصريين أنّ الفعل مشتق من المصدر . وقــال الكوفيون المصدر مشتق من الفعل (٢) ، وقال أبو البقاء في التبيين (٣) : ولما كان الخلاف (٤) واقعاً في اشتقاق أحــدهما من الآخر لزم في ذلك بيان شيئين :

أحدهما : حدّ الاشتقاق .

والثاني : أن المشتق فرع على المشتق منه .

فأما (٥) الحــدّ فأقرب عبارة فيه ما ذكر الرماني وهو قولــه : الاشتقاق اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه الأصل ، فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاق ولزم منه التعرض للفرع والأصل .

أمّا [د ــ ١٩] الفرع والأصل فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الأقيسة الفقهية فالأصل هاهنا يراد به الحروف الموضوعة عـلى المعنى وضعاً أولياً .

---

(١) المزهر : ١/٣٤١ .

(٢) الانصاف : المسألة ٢٨ .

(٣) ورد كلام أبي البقاء بنصه في كتابه : مسائل خلافية في النحو : ٧٣ .

(٤) عبارة : ولما كان الخلاف ساقطة من م .

(٥) في م : أما .

والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل ، والمثال في ذلك : (الضرب) مثلاً فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة (ضرباً) ولا يدل لفظ الضرب على أكثر من ذلك .

فأما ضرب ، ويضرب ، وضارب ، ومضروب ، ففيها حروف الأصل وهي (١) :

الضاد والراء والباء ، وزيادات لفظية [م : ٣٠] لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر .

وقال الزملكاني في شرح المفصل :

مأخذ الخلاف بين البصريين والكوفيين في أن المصدر مشتق من الفعل أو عكسه . الخلاف في حدّ الاشتقاق فقال قوم : هو عبارة عن الإتيان بألفاظ يجمعها أصل واحد مع زيادة أحدهما على الآخر في المعنى نحو قوله تعالى :

(فأقمْ وجْهكَ للدين القيّم) (٢) وقوله عليه الصلاة والسلام : (ذُو الوجهين لا يكون عند الله وجيهاً) (٣) وأما قوله تعالى :

---

(١) في م : وهو .

(٢) الروم : ٤٣ .

(٣) في البخاري ٤/٣٩ : تجد من شر الناس يوم القيامة عند الله ذا الوجهين الذي يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه، كتاب الأدب، باب ماقيل في ذي الوجهين وأتى الحديث بلفظ مقارب في صحيح مسلم ٨/٢٧ باب ذي الوجهين وتحريم فعله وعبارة السيوطي وردت بنصها في شرح الشفاء ١/١٩٠ .

(وجنى الجنتين دان) (١) فشبه المشتق ، وليس به لأن الجنى ليس في معنى الاجتنان .

وقال بعضهم : الاشتقاقُ أن نجدَ بين اللفظين مشاركةً في المعنى والحروف الأصول مع تغييرٍ ما .

أما المشاركة في المعنى فلأنهم لا يجعلون الوجد والموجود (٢) من باب الاشتقاق .

أما المشاركة في الحروف فلأنهم لا يقولون إن [هـ ـ ٥٧] الكاذب والمائن من أصل واحد ، وأما التغيير من وجه فلا بد منه وإلا لكان هو إياه .

ثم إن التغيير قد يكون بزيادة ، وقد يكون بنقصان ، وقد يكون بتغيير حركة ، ولا بد من زيادة أحدهما على الآخر في المعنى ، وإلا لزم (٣) أن تكون المصادر التي هي من أصل واحد بعضها مشتق من بعض نحو : كلَّ بصري كلاً وكلولاً ، وكلّة ، وحسبت الحساب حسباً ، وحسباناً ، وقدرت الشيء من التقدير قدراً أو قدراناً ، وقدرت على الشيء بمعنى قويت عليه قدرة وقدراناً . وتَقْدِرَةً ومَقْدِرة (٥) ، فهذا ونحوه متّحد الأصل مع أنه لا ينبغي أن يقال : أحدُهما مشتق من الآخر ، على أنّ ذلك بحثٌ لفظي آيلٌ إلى مجرد اصطلاح .

---

(١) الرحمن : ٥٤ .

(٢) في م : الموجدة .

(٣) في د : للزم .

(٤) في م : قدرا ومقدرة .

(٥) في د مثلثة الدال .

وأما المشتقّ فهو ما وافق غـيره في حروفه الأصول (١) ومعناه الأصلي وزاد معنى من غير جنس معناه •

قـــال : وإنما قلت من غير جنس معناه لتخرج التثنية والجمع ، ويدخل المصغر والمنسوب ، فنسبة المشتق إلى المشتق منه نسبة الأخص إلى الأعم ، نحو إنسان وحيوان • قال : وهذا إن سلمه الكوفيون لزم أن يكون الفعل مشتقاً من المصدر لموافقته للمصدر في معناه وزيادته عليه بالدلالة على الزمان المخصوص •

الثانية :

قـال أبو البقاء في التبيين (٢) : الدليل على أن الفعل مشتق من المصدر طرق" : منها : وجود حدّ الاشتقاق في الفعل وذلك أن الفعل يدل عـلى حدث وزمان مخصوص فكان مشتقاً وفرعاً عـلى المصدر كلفظ (٣) ضارب ومضروب ، وتحقيق هذه الطريقة أن الاشتقاق يراد لتكثير المعاني ، وهذا المعنى لا يتحقق إلا في الفرع الذي هو الفعل ، وذلك أن المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط ، ولا يدل على الزمان بلفظه ، والفعل يدل عـلى الحدث والزمان المخصوص فهو بمنزلة اللفظ المركب فإنه يدل على أكثر مما يدل عليه المفرد ، ولا تركيب إلا بعد الإفراد ، كما أنه لا دلالة على الحدث والزمان المخصوص إلا بعد الدلالة عـلى الحدث [هـ ــ ٥٨] وحده ، وقد مثل ذلك بالنقرة من الفضة فإنها كالمادة المجردة عن الصورة فالفضة من حيث هي فضة

(١) في م : الأصل •

(٢) الكلام بنصه في كتاب مسائل خلافية في النحو : ٧٤ وما بعدها •

(٣) في م : كضارب •

لا صورة لها ، فإذا صيغ منها جام (١) أو مرآة أو قارورة كانت تلك الصورة مادة مخصوصة ، فهي فرع (٢) على المادة المجردة ، كذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره ، والمصدر دليل الحدث وحده ، فبهذا يتحقق كون الفعل فرعاً لهذا الأصل .

طريقة أخرى (٣) : وهي أن تقول : الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر ، تدل تلك الزيادة على معان زائدة على معنى المصدر ، فكان مشتقاً من المصدر (٤) كضارب ومضروب ونحوهما ، ومعلوم أن مالا زيادة فيه أصل لما فيه الزيادة .

طريقة أخرى (٥) : وهي أن المصدر ولو كان مشتقاً من الفعل لأدى ذلك إلى نقص (٦) المعاني الأُوَل وذلك يخل بالأصول .

بيانه أن لفظ الفعل يشتمل على حروف زائدة ، ومعان زائدة وهي دلالته (٧) على الزمان المخصوص ، وعلى الفاعل الواحد ، والجماعة ، والمؤنث ، والحاضر والغائب ، والمصدر يذهب ذلك كله إلا الدلالة على الحدث ، وهذا نقض للأوضاع الأول ، والاشتقاق ينبغي أن يفيد

---

(١) في مسائل خلافية : خاتم .

(٢) في ل : عن .

(٣) مسائل خلافية في النحو : ٧٦ .

(٤) في كتاب مسائل خلافية : كاسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان ، وقد اختصر السيوطي كلام أبي البقاء وأتى بالعبارة الأخيرة . ومعلوم أن . .

(٥) مسائل خلافية في النحو ٧٧ .

(٦) في هـ : نقض .

(٧) في هـ ، ل : دلالة .

تشييد الأصول ، وتوسعة المعاني ، وهـــذا عكس اشتقاق المصـــدر من الفعل •

قـــال (١) : واحتج الآخرون بوجهين :

أحدهما : أن المصدر يعتل باعتلال (٢) الفعـــل ، والاعتلال حكم تسبقه علته ، فإذا كان الاعتلال في الفعل أولاً ، وجب أن يكون أصلاً ، ومثال ذلك قولك :

صام صياماً ، وقام قياماً ، فالواو في (قام) أصل ، اعتلت في الفعل فاعتلت في القيام ، وأنت لا تقول : اعتلّ (قام) (٣) لاعتلال القيام •

والثاني : أن الفعل يعمل في المصدر كقولك ضربته ضرباً ، فضرباً منصوب بضربت (٤) والعامل مؤثر في المعمول ، والمؤثر أقوى من المؤثر فيه ، والقوة تجعل القويّ أصلاً لغيره (٥) • قال (٦) : والجواب عن

(١) مسائل خلافية : ٧٧ وما بعدها : والاحتجاج فيه مـــن ثلاثة أوجه ، جعل أولها أن المصدر (مفعل) وبابه أن يكون صادراً عن غيره ، فأما أن يصدر عنه غيره فكذا (العبارة فيها نقص) •

ثم أورد الوجه الثاني وهو الذي يورده السيوطي على أنه الأول •

(٢) في ل : الاعتلال •

(٣) في م : المعتل وقام •

(٤) في المسائل : بضرب •

(٥) العبارة في المسائل ناقصة ، أوردها السيوطي تامة صحيحة •

(٦) مسائل خلافية : ٧٩ •

الأول أنه غيرُ دال على قولهم (١) ، وذلك أن [هـ ــ ٥٩] الاعتلال شيء يوجبه التصريف ، وثقل الحروف ، وباب ذلك الأفعال لأن صيغها تختلف لاختلاف معانيها ، فقام (٢) أصله قَوَم ، فأبدلت الواو ، ألفاً لتحركها (٣) فإذا ذكرت المصدر من ذلك كانت العلة الموجبة للتغيير ، قائمة في المصدر وهو الثقل •

وأما الوجه الثاني فهو في غاية السقوط وبيانه من ثلاثة أوجه (٤) :

أحدها أن العامل والمعمول من قبيل الألفاظ ، والاشتقاق من قبيل المعاني ولا يدل أحدهما على الآخر اشتقاقاً •

والثاني : أن المصادر قد تعمل على الفعل كقولك (٥) : يعجبني ضرب زيد عمراً (٦) ولا يدل ذلك على أنه (٧) أصل •

الثالث : أن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال ولا يدل ذلك على أنها مشتقة أصلاً فضلاً عن أن تكون مشتقة من الأسماء والأفعال انتهى •

---

(١) في هـ : عليه كقولهم ، وعبارة أبي البقاء : أما الوجه الثاني فغير دال على دعواهم •

(٢) في المسائل : فقام مثلا أصله •

(٣) وانفتاح ما قبلها •

(٤) مسائل خلافية في النحو : ٨٠ وفيه : وأما الوجه الثالث فهو في غاية السقوط • وفي المسائل : وبيانه من أوجه ثلاثة •

(٥) في م : نحو •

(٦) في ل : عمرو•

(٧) في م : اتصل الوجه الثالث مع الوجه الثاني وأتى الكلام مختلا مضطربا •

الثالثة :

قال السهيلي (١) فائدة اشتقاق الفعل من المصدر أن المصدر اسم كسائر الأسماء يخبر عنه كما يخبر عنها كقولك (٢) : أعجبني خروج زيد ، فإذا ذكر المصدر وأخبر عنه كان الاسم الذي هو فاعل (٣) مجروراً بالإضافة ، والمضاف إليه تابع للمضاف ، فإذا أرادوا أن يخبروا عن الاسم الفاعل للمصدر لم يمكن الإخبار عنه وهو مخفوض تابع في اللفظ لغيره ، وحقّ المخبر عنه أن يكون مرفوعاً مبدوءاً به ، فلم يبق إلا أن يدخلوا عليه حرفاً يدل على أنه مخبر عنه كما تدل الحروف على معان في الأسماء ، وهذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزاً بينه وبين الحدث في اللفظ ، والحدث يستحيل انفصاله عن فاعله كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها ، فوجب أن يكون اللفظ غير منفصل لأنه تابع للمعنى فلم يبق إلا أن يشتق من لفظ الحدث لفظ يكون كالحرف في النيابة عنه دالاً على معنى في غيره ، ويكون متصلاً اتصال المضاف بالمضاف إليه وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث فإنه يدل على الحدث بالتضمن ويدل على الاسم مخبراً عنه لا مضافاً إليه ، إذ يستحيل إضافة لفظ الفعل إلى الاسم ، كاستحالة إضافة الحرف لأن المضاف هو الشيء بعينه ، والفعل ليس هو الشيء بعينه ، ولا يدل على معنى في نفسه وإنما يدل على معنى الفاعل وهو كونه مخبراً عنه .

---

(١) بدائع الفوائد ١/٢٧ . وانظر نتائج الفكر : ٦٧ وما بعدها والنقل عنه بتصرف .

(٢) في م : كقوله .

(٣) في البدائع : الذي هو الفاعل له . وفي نتائج الفكر : فاعلٌ له مخفوضاً مضافاً إليه .

(٤) في البدائع : يكن وهو تصحيف .

فإن قلت : كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يدل على الحدث ؟ [هـ ـ ٦٠] قلنا إنما يدل على الحدث بالتضمن ، والدال عليه بالمطابقة هو (١) الضرب والقتل ، لا ضرب وقتل ، ومن ثم وجب أن لا يضاف ولا يعرّف بشيء من آلات التعريف ، إذ التعريف يتعلق بالشيء بعينه لا بلفظ يدل على معنى في غيره ، ومن ثم وجب أن لا يثنى ولا يجمع كالحرف (من ثم وجب) (٢) أن يبنى كالحرف ، (ومن ثم وجب) (٣) أن يكون عاملاً في الاسم كالحرف (٤) وإنما أعرب المضارع لأنه تضمن معنى الاسم ، كما أن الاسم إذا تضمّن معنى الحرف بني ، ولما قدمناه من دلالة الفعل علــى معنى في الاسم ، وهو كون الاسم مخبراً عنه ؛ وجب أن لا يخلو عن ذلك الاسم مضمراً أو مظهراً ، بخلاف الحدث ، فإنك تذكره ولا تذكر الفاعل مضمراً ، ولا مظهراً ، والفعل لا بد من ذكر الفاعل بعده ، كما لا بد بعد الحرف من الاسم فإذا ثبت المعنى في اشتقاق الفعل من المصدر ، وهو كونه دالاً على معنى في الاسم ، فلا يحتاج من (٥) الأفعال الثلاثة إلا صيغة واحدة وتلك الصيغة هي لفظ الماضي لأنه أخف وأشبه بلفظ الحدث ، إلا أن تقوم الدلالة على اختلاف أحوال الحدث (٦) فتختلف صيغة الفعل ، ألا ترى كيف لم تختلف صيغة بعد (ما) الظرفية نحو (٧) : لاأفعله (٨) ما لاح برق ،

---

(١) في م : وهو .

(٢) زيادة من البدائع والسطر التالي ساقط من م .

(٣) زيادة من بدائع الفوائد .

(٤) الكلام التالي منقول باختصار عن البدائع .

(٥) في هـ ـ م : في .

(٦) التصحيح من نتائج الفكر ٦٩ وفي الأشباه : المحدث .

(٧) في البدائع ١/٢٨ : من قولهم .

(٨) في ل : لا أفعل .

وما طـار طائر ، لأنهم يريدون الحـدث مخبراً عنه على الإطلاق من غـير تعرض لزمن ، ولا حال من أحوال (١) الحدث ، فاقتصروا على صيغة واحدة وهي أخف أبنية الفعل ، وكـذلك فعلوا بعـد التسوية نحو (٢) : سواء علي أقمت أم قعدت ، لأنه أريد التسوية بين القيـام والقعود من غير تقييد بوقت ولا حال ، فلذلك لم يحتج إلا الى صيغة واحدة وهي صيغة الماضي ، فالحدث إذا على ثلاثة أضرب :

ضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله وإلى اختلاف أحوال الحدث ، فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعـل مخبراً عنه ، وتختلف أبنيته دلالة (٣) على اختلاف أحوال الحدث .

وضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله على الإطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال فيشتق منه الفعل ولا تختلف أبنيته (٤) . [هـ ـ ٦١]

وضرب لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ، لكن (٥) يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق مضافاً إلى ما بعده نحو : سبحان الله ، فإنه ينبىء عن العظمة والتنزيه ، فوقـع القصد إلى ذكـره مجرداً من التقييدات بالزمان أو بالأحوال ، ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود

---

(١) في م ، ل : الأحوال ولن أشير الى هذا الخـلاف في هذه الفائدة مرة أخرى .

(٢) عن البدائع بتصرف غير مخلّ ، الى نهاية الفائدة .

(٣) في البدائع : أبنية دلالته .

(٤) في البدائع : نحو ما ذكرناه من الفعل الواقع بعد التسوية وبعد (ما) الظرفية . وكذلك في نتائج الفكر : ٧٠ .

(٥) في م ، ل ، والبدائع : بل .

إليه بالذكر نحو : إياك وويله وويحه ، وهما مصدران لم يشتق منهما فعل حيث لم يحتج إلى الإخبار عن فاعلهما ولا (احتيج) (١) إلى تخصيصهما بزمن ، ونصبهما كنصبه لأنه مقصود إليه .

ومما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر ، زيداً ضربته ، في قول شيخنا أبي الحسين (٢) وغيره من النحويين ، وكذلك : زيداً ضربت بلا ضمير ، لا يجعله (٣) معمولاً مقدماً لأن المعمول لا يتقدم على عامله وهو مذهب قوي ، ولكن لا يبعد عندي قول النحويين أنه مفعول مقدم ، وإن كان المعمول لا يتقدم على العامل ، والفعل كالحرف لأنه عامل في الاسم ، وذلك على معنى فيه فلا ينبغي للاسم أن يتقدم على الفعل كما لا يتقدم على الحرف ، ولكن الفعل في قولك ضربت زيداً (٤) قد أخذ معموله وهو الفاعل فمعتمده عليه ومن أجله صيغ .

وأما المفعول فلم يبالوا به ، إذ ليس اعتماد الفعل عليه كاعتماده على الفاعل ، ألا ترى أنه يحذف والفاعل لا يحذف ، فليس تقديمه على الفعل العامل فيه بأبعد من حذفه ، وأما زيداً ضربته فينتصب بالقصد إليه كما قال الشيخ ، انتهى كلام السهيلي .

قال ابن القيم في بدائع الفوائد (٥) :

وهذا الفصل من أعجب كلامه ولا أعرف أحداً من النحويين سبقه إليه .

---

(١) زيادة من البدائع .

(٢) هو ابن الطراوة .

(٣) في البدائع : لا نجعله .

(٤) في البدائع : زيدا ضربت .

(٥) البدائع ١/٣٠ .

الرابعة :

قال ابن يعيش في شرح المفصل (١) :

قد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد ، وبناؤهما مختلف ، ويختص (٢) أحد البناءين شيئاً دون شيء للفرق ، ألا ترى أنهم قالوا : عِدْل ، لما يعادل من المتاع ، وعديل لما يعادل من الأناسي ، والأصل واحد وهو (ع د ل) والمعنى واحد ، ولكنهم خصوا كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الآخر للفرق ، ومثله : بناء حصين ، وامرأة حصان ، والأصل واحد والمعنى واحد وهو الحِرْز ، فالبناء يحرز من يكون فيه ويلجأ إليه والمرأة تحرز فرجها ، وكذلك النجوم (٣) اختصت بهذه الأبنية (٤) التي هي : الدّبران والسّماك والعيّوق ، فلا يطلق عليها الدابر والعائق والسّامك وإ كانت بمعناها للفَرْق .

الخامسة :

قال ابن يعيش (٥) : الفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذي ليس بعدل أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر أُخذ (٦) من الأول كضارب من الضرب ، فهذا ليس بعدل ولا من الأسباب المانعة من الصرف ، لأنه اشتقّ من الأصل لمعنى (٧) الفاعل وهو غير معنى الأصل الذي

---

(١) شرح المفصل ١/٤٢ .

(٢) في الشرح : فيختص .

(٣) في الشرح : فكذلك هذه النجوم .

(٤) في م : الأزملة .

(٥) شرح المفصل ١/٦٢ .

(٦) في ل :خف .

(٧) في الشرح :: بمعنى .

هو الضرب ، والعدل هو (أن تريد لفظاً ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر) فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره ، ولا يكون العدل في المعنى إنما يكون في اللفظ ، فلذلك كان سبباً في منع الصرف (١) لأنه فرع عن المعدول عنه . انتهى .

وقال الرماني (٢) : العدل ضرب من الاشتقاق إلا أنه مضمن (بتقدير وضعه موضع المشتق منه ، ولذلك (٣) ثقل المعدول لأنه مضمن) (٤) ولم يثقل المشتق لعدم وقوعه موقع المشتق منه ، حكاه في البسيط .

السادسة:

قال في البسيط : اختلف في وزن الأسماء الأعجمية ، فذهب قوم إلى أنها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الأصلي والزائد ، وإنما يعرف ذلك بالاشتقاق ولا يتحقق لها اشتقاق فلا يتحقق لها وزن كالحروف .

وذهب قوم إلى أنها توزن ولا يخفى بُعده لتوقف الوزن على معرفة الأصلي والزائد ولا يتحقق ذلك في الأعجمية .

السابعة :

اختلف هل يقدح الاشتقاق في كون العلم مرتجلاً ؟ فقيل : لا ، لأن (٥) غطفان من الغَطَف ، وهو سعة العيش ، وعمران وحمدان نهما

---

(١) عبارة : في منع الصرف : انفردت بها الأشباه .

(٢) في ل : الكرماني .

(٣) في د : وكذلك .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٥) في د : فان .

أفعال ، وإنما الذي يقدح فيه أن يكون موضوعاً لمسمّى ثم ينقل إلى غيره ، قال صاحب البسيط: والتحقيق أنّ الاشتقاق يقدح في الارتجال، لأنه حالَ الاشتقاق لا بد وأن يكون اشتقاقه لمعنى ، فإذا سمّي به كان منقولاً من ذلك اللفظ المشتق لذلك المعنى فلا يكون مرتجلاً

الثامنة :

قال ابن جني في الخاطريات (١) : لاته يليته حقّه ، أي انتقصه إياه [هـ ـ ٦٢] يجوز أن يكون من قولهم : ليت لي كذا ، وذلك أن المتمني للشيء معترف بنقصه عنه وحاجته إليه فإن قلت : كيف يجوز الاشتقاق من الحروف (؟ قيل : وما في ذلك من الإنكار ؟ قد قالوا : أنعمَ له بكذا ، أي : قال له نعم • وسوفتُ الرجل ، إذا قلتُ له : سوف أفعل ، وسألتك حاجة فلو ليت لي ، أي : قلت لي : لولا ، ولا ليت لي ، أي : قلت لي : لا لا وقالوا : صهصيت بالرجل أي قلت له : صه صه • ودعدعت الغنم ، أي قلت لها : داع داع ، وهاهيت وحاحيت وعاعيت ، فاشتقوا من الأصوات كما ترى وهي في حكم الحروف ، فكذلك يكون لاته أي انتقصه من قولهم : ليت إذا تمنيت ، وذلك دليل النقص •

فإن قيل : فكان يجب على هذا أن يكون في قولهم لاته يليته ، معنى التمني ، كما أن في لا ليت معنى الرد ، وفي لوليت معنى التعذر ، وفي أنعمت معنى الإجابة •

قيل : قد يكون في المشتق اقتصار على بعض مافي المشتق منه ،

---

(١) لم أجد هذا القول في الخاطريات الذي رجعت اليه •

ألا تراهم (١) سموا الخرقة التي تشير بها النائحة (المئلاة) (٢) وذلك لأنها لا تألو أن تشير بها . (فمئلاة) على هذا مفعلة من (ألوت) وحده لفظاً وإن كان المراد بهـا أنها لاتألو أن تشير بها ، وسموا الحَرَمَ : النالة ، وذلك أنه لا ينال مَنْ حَلَّه ، فهذه فَعْلة من نال ، وهو بعض لا ينال (٣) وجاز الاشتقاق من الحروف لأنها ضارعت أصول كلامهم الأُول إذ كانت جامدة غير مشتقة كما أن الأوائل كذلك .

---

(١) في م : انهم .

(٢) في ل : الميلاءة .

(٣) في ل : يقال .

(١٤)

الأصـــل مطابقـــة المعنى للفظ

ومن ثم قال الكوفيون : إنّ معنى (أفعــل به) (١) في التعجب أمر كلفظه ، وأما البصريون فقالوا : إن معناه التعجب لا الأمر ، وأجابوا عن القاعــدة بأن هــذا الأصــل قد ترك في مواضع عــديدة فليكن متروكاً هنا (٢) •

قال ابن النحاس في التعليقة :

وللكوفيين أن يقولوا : لم يترك هذا الأصل في موضع إلا لحامل فما الذي حملهم على تركه هنا ؟ ويجاب بأن الحامــل موجود وهو أن اللفظ إذا احتيج في فهم معناه إلى إعمال فكر كان أبلــغ وآكد مما إذا لم يكن كذلك ، لأن النفس حينئذ تحتاج في فهم المعنى إلى فكر وتعب فتكون به أكثر كلفاً وضنّةً مما إذا (٣) لــم تتعب في تحصيله ، وباب التعجب موضع المبالغة فكان في مخالفة المعنى للفظ من [هـ ــ ٦٤] المبالغة مالا يحصل باتفاقهما فخالفنا لذلك وقد ورد الخبر بلفظ الأمر في قوله تعــالى : (فلْيَمْدُدْ لهُ الرحمنُ مــدّاً) (٤) وجاء عكس ذلك • انتهى •

ومن المواضع الخارجــة عن ذلك ورود لفظ الاستفهــام بمعنى التسوية في : سواءٌ عليّ أقمتَ أم قعــدتَ ، ولفظ النــداء بمعنى الاختصاص في (اللهم اغفر لنا أيتها العصابة) (٥) •

---

(١) قال سيبويه ٢/٢٥١ : أفعل به وما أفعله واحد •

(٢) قال الاستربادي ٢/٢٨٨ :وأما أحسن بزيد،فعند سيبويه:أفعل،صورته أمر ومعناه الماضي ••• وقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف : أن (أحسن) أمر لكل أحد أن يجعل زيداً حسناً •

(٣) سقط من ل •

(٤) مريم : ٧٥ •

(٥) الكتاب : ١/٤٨٣ •

(١٥)

الأصل أن يكون الأمر كله باللام
من حيث كان معنى من المعاني

والمعاني إنما الموضوع لها الحروف ، فجاء الأمر ما عدا المخاطب لإزمَ اللاّم على الأصل واستغني في فعل [١] المخاطب عنها ، فحذفت هي وحروف المضارعة لدلالة الخطاب على المعنى المراد ، وقد يؤتها بها على الأصل كقـوله تعـالى (فبذلك فلْتفرحوا) [٢] فيمن قرأها بالتاء الفوقية ، وفي الحديث (لتأخذوا مصافّكم [٣]) وإتيانه بغير لام هو الكثير ذكر ذلك ابن النحاس في التعليقة .

(١٦)

الأصل في الأفعال التصرف

ومن التصـرف تقديم المنصوب بها عـلى المرفوع ، واتصال [٤] الضمائر المختلفة بها ، ذكره أبو البقاء في التبيين ، قال : وقد استثنى منها : نِعْمَ وبئس وعسى ، وفعل التعجب ، فإن تقديم المنصوب فيها غـير جائز .

---

(١) في ل : محل .

(٢) يونس : ٥٨ ، قرأها بتاء الخطاب رويس ، وافقه الحسن والمطوعي وهي قراءة أبيّ وأنس ، ورفعها في النشر إلى النبي صلى الله عليه وسلم. الاتحاف : ٣٠٠ ، النشر ٢/ ٢٧٤ .

(٣) المصفّ : الموقف ، والجمع : المصاف ـ تهذيب اللغة ١٢/١١٨ . ولم أقف على لفظ الحديث فيما رجعت إليه وقد أوردته كتب النحاة ، انظر أسرار العربية : ٣١٨ ، مغـني اللبيب ١/ ٢٤٧ ـ ٢٥١ ، شرح الملوكي ٣٤٨ ـ الانصاف : المسألة ٧٢ ، ورفعه في النشر : ٢/٢٧٤ إلى الصحيح .

(٤) في م : واتصل .

(١٧)

إصـــــلاح اللفظ

عقد له ابن جني باباً في الخصائص قال (١) :

اعلم أنه لمـا كانت الألفاظ للمعاني أزمّة ، وعليهـا أدلة ، وإليها موصّلة ، وعلى المراد بها (٢) محصّلة ، عنيت [العرب](٣)بها وأولتها (٤) صدراً صالحاً من تثقيفهـا وإصلاحها ، فمن ذلك قولهـم : أمّا زيدٌ فمنطلق ، ألا ترى أن تحرير هـذا القول إذا صرح بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنك كأنك قلت : مهما يكن [هـ٦٥]من شيء فزيد منطلق ، فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين مقدمة عليهما (٥) ، وأنت في قولك : أما زيـد فمنطلق ، إنما تجـد الفـاء واسطة بين الجزأين ولا تقول : أمّا فزيد منطلق ، كما تقول فيما هو بمعناه (٦) : مهما يكن من شيء فزيد منطلق ، وإنما فعل ذلك لإصلاح اللفظ . ووجه إصلاحه أن هذه هذه الفاء وإن كانت جواباً ، ولم تكن عاطفة فإنما هي عـلى لفظ العاطفة (٧) وبصورتها ، فلو قالوا : أما فزيد منطلق كما يقولون

---

(١) الخصائص : ٣١٢/١ .

(٢) في الخصائص : منها .

(٣) ما بين المعقوفتين من الخصائص .

(٤) في الخصائص : فأولتها . وفي الأشباه فأوليتها .

(٥) في الأشباه : عليها .

(٦) في الخصائص : في معناه .

(٧) في الخصائص : فإنها على مذهب لفظ العاطفة .

مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم ، وإنما قبلها في اللفظ حرف وهو (أما) فتنكبوا ذلك لما ذكرنا ووسطوها بين الجزأين (١) ليكون قبلها اسم وبعدها آخر فتأتي على صورة العاطفة [د ــ ٢٢] فقالوا : أما زيد فمنطلق ، كما تأتي عاطفة بين الاسمين في نحو : قام زيد فعمرو (٢) • ومثله امتناعهم أن يقولوا : انتظرتك وطلوع الشمس ، أي مع طلوع الشمس ، فينصبوه على أنه مفعول معه كما ينصبون نحو : قمت وزيداً، أي مع زيد •

قال أبو الحسن : وإنما ذلك لأن الواو التي بمعنى (مع) لا تستعمل إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز ، ولو قلت : انتظرتك وطلوعُ الشمس أي وانتظرك طلوعُ الشمس لم يجز ، أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة (٣) في هذا مجرى العاطفة فكذلك أيضاً تجري الفاء غير العاطفة في نحو أما زيد فمنطلق ، مجرى العاطفة ، فلا يؤتى بعدها بما لا شبيه له في جواز العطف عليه قبلها •

ومن ذلك قولهم في جمع تمرة وبُسْرة ونحو ذلك : تمرات وبُسرات وكرهوا (٤) إقرار التاء تناكراً لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد ، فحذفت وهي في النية مرادة البتة لا لشيء إلا لإصلاح

(١) في الخصائص : الحرفين •

(٢) بعده في الخصائص: وهذا تفسير أبي علي رحمه الله تعالى وهو الصواب .

(٣) في م ــ د ، ل : عاطفة •

(٤) في الخصائص : فكرهوا •

(٥) في ل : لاصطلاح وستكرر كذلك •

اللفظ لأنها في المعنى مقدّرة منويّة (١) ، ألا ترى (٢) أنك إذا قلت : تمرات لم يعترض شك في أن الواحدة منها تمرة ، وهذا واضح ، فالعناية (٣) إذاً في الحذف إنما هي بإصلاح اللفظ إذ المعنى ناطق بالتاء مقتض لها حاكم بموضعها .

[هـ ــ ٦٦] ومن ذلك قولهم : إن زيداً لقائم، فهذه لام الابتداء ، وموضعها أول الجملة وصدرها لا آخرها وعجزها فتقديرها أول (٤) : لإنّ زيداً منطلق فلما كره تلاقي حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد أخّرت اللام إلى الخبر فصار : إنّ زيداً لمنطلق (٥) .

وإنما أخرت اللام ولم تؤخر (إنّ) لأوجه :

منها : أنّ اللام لو تقدمت وتأخرت (إنّ) لم يجز أن تنصب اسمها الذي من عادتها نصبه .

ومنها أنه لو تأخّرت ونصب لأدّى الى عمل إنّ فيما قبلها ، و (إن) لاتعمل إلا فيما بعدها .

ومن إصلاح اللفظ (٦) قولهم : كأنّ زيداً عمرو ، وأصل الكلام : زيد كعمرو ، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه (إنّ) فقالوا : إن

(١) في الخصائص : لا غير .

(٢) في د والخصائص : ألا تراك إذا قلت .

(٣) في الخصائص : والعناية .

(٤) في م : أول الجملة وصدرها لا آخرها وعجزها فتقديرها أول (وهو مكرر) .

(٥) عن الخصائص مع تصرف في النقل وحذف واختصار .

(٦) الخصائص : ٣١٧/١ .

زيداً كعمرو ، ثم إنهم بالغوا في توكيد الشبه (١) فقدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به وإعلاماً أن عَقْدَ (٢) الكلام عليه ، فلما تقدمت الكاف وهي جارّة لم يجز أن تباشر (إنّ) لأنها تقطع عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فتحها فقالوا : كأنّ زيداً عمرو .

ومن ذلك قولهم : لك مال ، وعليك دين ، فالمال والدين هنا مبتدآن وما قبلهما خبر عنهما ، إلا أنك لو رمت تقديمهما (٣) إلى المكان المقدر لهما لم يجز لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب ، فلما جفا ذلك في اللفظ أخروا المبتدأ وقدموا الخبر فكان (٤) ذلك سهلاً عليهم ومصلحاً ما فسد (٥) عندهم ، وإنما كان تأخيره (٦) مستحسناً من قبل أنه لما تأخر وقع موقع الخبر ، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة ، فلذلك صلح به اللفظ وإن كنا قد أحطنا علماً بأنه في المعنى مبتدأ ، فأما من رفع الاسم في نحو هذا بالظرف (٧) فقد كُفِيَ مؤونة هذا الاعتذار لأنّه ليس مبتدأ عنده .

(٨) ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخراً نحو :

---

(١) في الخصائص : التشبيه .

(٢) في الأشباه : عهد .

(٣) في هـ : تقديمها . والتصويب من ل .

(٤) في الخصائص : وكان .

(٥) في الخصائص : لما .

(٦) في الخصائص : تأخره .

(٧) في الخصائص : بالظرفية .

(٨) في الخصائص : ١/٣١٩ .

أرطى (١) ومعزى وحبنطى (٢) وسرندى (٣) ، وذلك أنهـا إذا وقعت طرفاً وقعت موقـع حرف متحرك [هـ ـ ٦٧] فدل ذلك عـلى قوتها عندهم ، وإذا وقعت حشواً وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك فلم تَقْوَ ، فيعلم بذلك إلحاقها بما هي على سمْت متحرِّكه ، ألا ترى (٤) أنك لو ألحقت بها ثانية فقلت : خاتـم (٥) محلق بجعفر ، لكانت (٦) مقابلة لعينة وهي ساكنة ، فاحتاطوا للفظ بأن قابلوا بالألف فيه الحرف المتحرك ليَكونْ أقوى لها ، وأدل على شدة تمكنها • وليعلم ثبوتها (٧) أيضاً ، وكون ما هي فيه على وزن أصل من الأصول له (٨) أنها للإلحاق به ، وليست كذلك ألف قبعثرى (٩) وضبغطرى (١٠) لأنها وإن كانت طرفاً ومنونة فإن المثال الذي هي فيه لا مصعد للأصول إليه فيلحق هذا

---

(١) شجر ينبت في الرمل Calligonum comosum وهي جنبة من الفصيلة البطباطية تنبت في بادية الشـام ، ويسميها أعرابهـا الرّوثة ، وهي كثيرة فيها وفي جنوب الشام وفي سيناء • معجم الشهابي •

(٢) حبنطي : الممتلىء غيظاً أو بطنة •

(٣) السرندى : السريع في أموره والشديد •

(٤) في ل : ومن ذلك أنك •

(٥) في الخصائص : خاتم •

(٦) في م : الكان •

(٧) في الخصائص : بتنوينها •

(٨) سقط من د ـ م ـ ل •

(٩) القبعثرى : العظيم ، الشديد ، الجمل الضخم •

(١٠) الضبغطرى : الرجل الشديد والطويل والأحمق •

به ، لأنه لا أصلَ لنا سداسياً ، فإنما ألف قبعثرى قسم من الألفات الزوائد في أواخر الكلم ثالث لا للتأنيث ولا للإلحاق .

ومن ذلك أنّهم لمّا أجمعوا (١) الزيادة في آخر بنات الخمسة كما زادوا في آخر بنات الأربعة خصّوا بالزيادة فيه الألف استخفافاً لها ورغبة فيها هناك دون أختيها الياء والواو ، وذلك أن بنات الخمسة لطولها لا ينتهى إلى آخرها إلا وقد ملّت ، فلما تحملوا الزيادة في آخرها طلبوا أخفّ الثلاثة وهي الألف فخصوها بها ، وجعلوا الواو والياء حشواً في نحو عضرفوط (٢) وجعفليق (٣) لأنهم لو جاؤوا بهما طرفاً وسداسيين مع ثقلهما لظهرت الكلفة في تجشمهما ، وكدت في احتمال النطق بهما ، كل ذلك لإصلاح اللفظ .

ومن ذلك باب الإدغام في المتقارب نحو : ودّ في وتد ، ومن الناس ميّقول (٤) في (من يقول) .

ومنه جميع باب التقريب نحو : اصطبر وازدان ، وجميع باب المضارعة نحو مصدر (٥) وبابه .

ومن ذلك تسكينهم لام الفعل إذا اتصل بها علم الضمير المرفوع نحو : ضربتُ وضربن وضربنا ، وذلك أنهم أجروا الفاعل هنا مجرى

---

(١) في م : جمعوا .

(٢) العضرفوط : دويبة بيضاء ناعمة — Agama جنس العضرفوط والحرذون وأم حبين من العظاء .

(٣) الجعفليق : العظيمة من النساء .

(٤) زيادة من الخصائص .

(٥) قال محقق الخصائص : في (أ) كتب الحرف (ز) فوق « مصدر » وهذا علامة نطق الصاد قريبة من الزاي تحقيقاً للمضارعة .

جزء من الفعـــل ، فكره اجتماع الحركات التي لا توجـد في الواحد فأسكنوا ما قبل الضمير اللام إصلاحاً للفظ (١) •

ومن ذلك أنهم أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة ، ولم يجز أن يجروهــا عليها لكونهــا نكرة ، فأصلحوا اللفظ بإدخـــال (الذي) ليباشـر (٢) بلفظ [هـ ـــ ٦٨] حرف التعريف المعرفة (٣) ، فقالوا : مررت بزيــد الذي قــام أخوه ، وطريق إصلاح اللفظ كثير (٤) واسع •

وذكر ابن يعيش (٥) في قولهم : سواءٌ عليّ أقمتَ أم قعدت ، أن سواء مبتدأ ، والفعلان بعده كالخبر لأن بهما تمام الكلام وحصول الفائدة ، قال : فكأنهم أرادوا إصلاح اللفظ وتوفيته حقه •

وقال ابن يعيش (٦) اعلم أن قولهم : أقائم الزيدان ، إنما أفاد نظراً إلى المعنى ، إذ المعنى : أيقوم الزيدان ؟ فتمّ الكلام لأنه فعل وفاعل ، وقائم هنا اسم من جهة اللفظ ، وفعل من جهة المعنى ، فلما كان الكلام تاماً من جهـــة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا : (أقائـــم) مبتدأ ، والزيدان يرتفع (٧) به ، وقد سد مسد الخبر من حيثُ أنّ الكلام تمّ به ولم يكن ثَمّ خبرٌ محذوف •

---

(١) في الخصائص : فأسكنوا اللام إصلاحاً للفظ •

(٢) في م والخصائص : لتباشر •

(٣) المعرفة : ساقطة من م •

(٤) في م : كبير •

(٥) عن شرح المفصل : بتصرف يسير ١/٩٣ •

(٦) شرح المفصل : ١/٩٦ •

(٧) في الشرح : مرتفع •

قال (١) : وأما قولهم : ضربي [د ــ ٢٣] زيداً قائماً ، فهو كلام تامّ باعتبار المعنى ، إلا أنه لا بد من النظر للفظ وإصلاحه لكون المبتدأ فيه بلا خبر ، وذلك أن ضربي مبتدأ (وهو مصــدر مضاف للفاعل ، وزيداً مفعول به ، وقائماً حال ، وقــد سدّ مسدّ (٢)) خبر المبتــدأ ولا يصح أن يكون خبراً فيرتفع ، لأن الخبر إذا كان مفرداً يكون هو الأولَ ، والمصدر الذي هو الضرب ليس القائم ، ولا يصح أن يكون حالاً من زيد لأنه لو كان حالاً منه لكان العامل فيه المصدر الذي هو ضربي ، لأن العامــل في الحال هو العامــل في ذي الحال ، ولو كان المصدر عامــلاً لكان من صلته (٣) وإذا كان من صلته (٤) ، لم يصح ، أن يسدّ مسد الخبر ، وإذا كان كذلك كان العامل فيه فعلاً مقدراً فيه ضمير فاعل يعود إلى زيد ، والخبر ظرف زمان مقــدر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل والتقدير : ضربي زيداً إذا كان قائماً ، فإذا هي الخبر •

وقال ابن يعيش أيضاً (٥) :

إذا قلت ما أتاني إلا زيــداً إلا عمرو ، فلا بد من رفــع أحدهما ونصب الآخر ، ولا يجوز رفعهما جميعاً ، وذلك نظراً إلى إصلاح اللفظ وتوفيته ما يستحقه ، وذلك أن المستثنى منه محــذوف ، والتقدير : ما أتاني أحد إلا زيداً إلا عمراً ، لكن لما حذف المستثنى منه بقي الفعل

(١) عن شرح المفصل : ١/٩٦ بتصرف يسير •

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م •

(٣) في هـ : جملته •

(٤) في هـ : جملته •

(٥) عن شرح المفصل ٢/٩٢ بتصرف •

مفرّغاً بلا فاعل ، ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل في اللفظ فرفع أحدهما وتعين نصب الآخر .

وقال ابن عصفور : زيدت [هـ ـ ٦٩] الباء في فاعل (أفعل به) في التعجب ولزمت حتى صار لفظ (١) الفاعل كلفظ المجرور في نحو قولك : امرر بزيد ، إصلاحاً للفظ من جهة أن أفعل في هذا الباب لفظه كلفظ الأمر بغير لام والأمر بغير لام ، لايقع بعده الاسم الظاهر إلا منصوباً نحو : اضرب زيداً ، امرر بزيد ، فزادوا الباء والتزموا زيادتها حتى تكون في اللفظ بمنزلة (٢) أمرر بزيد . ذكره في شرح المقرب . قال ابن هشام في تذكرته :

هذا باب ما فعلوه لمجرد (٣) إصلاح اللفظ وذلك (٤) في مسائل :

أحدها : قولهم : (لهنك قائم) لأنهم لو قالوا : لأنك ، لكان رجوعاً إلى ما فروامنه ، لكنهم لما أرادوا الرجوع إلى الأصل أبدلوا الهمزة هاء لإصلاح اللفظ ، هذا قول المحققين .

وقال أبو عبيد فيما حكى عنه صاحب الصحاح : إن الأصل : لله إنك ، فحذفت إحدى اللامين وألف الله وهمزة إنك (٥) .

الثانية : زيادة الباء في فاعل (أحسنْ) ونحوه ، لئلا يكون نظيرَ فاعلِ فعلِ أمرٍ بغير اللام .

الثالثة : تأخير الفاء في أمّا زيدٌ فمنطلقٌ ، مع أن حقّها أن

(١) في هـ : لفظه .

(٢) سقط من د .

(٣) في هـ : بمجرد .

(٤) سقط من هـ .

(٥) الصحاح ٦/٢٨٩٧ . مادة (لهن) .

تكون في أول الجواب إلا أنهم كرهوا صورة معطوف بلا معطوف عليه.

الرابعة : اتصال الضمير المؤكد للجار والمجرور بكان الزائدة في قوله :

٤٤ ــ ... ... وجيرانٍ لنا ــ كانوا ــ كرامِ (١)

على تقرير ابن جني .

الخامسة : تقديم (٢) المعمول في : زيداً فاضرب ، على ما قيل من (٣) أن الفاء عاطفة جملة على جملة وأن الأصل ، تنبه فاضرب زيداً .

السادسة : زيادة اللام في (لا أبالك) على الصحيح لئلا تدخل (لا) على معرفة .

السابعة : تأكيد الضمير المرفوع المستتر إذا عطف عليه نحو : (اسكنْ أنت وزوجُك) (٤) .

[هـ ــ ٧٠] الثامنة : تأكيد المجرور في مررت بك أنت وزيد ، على ما حكاه ابن إياز في شرح الفصول (٥) .

---

(١) مرّ ذكره برقم ٣٩ .

(٢) في ل : تقدير .

(٣) زيادة من د .

(٤) البقرة : ٣٥ ، قال أبو حيان في البحر ١/١٥٦ :
أنت : توكيد للضمير المستكن في (اسكن) وهذا أحد المواضع التي يستكن فيها الضمير وجوباً وزوجك : معطوف على ذلك الضمير المستكن ، وحسّن العطف عليه تأكيدُه بأنت .

(٥) المحصول : ق ١٦٥ .

التاسعة : إدخالهم الفصل في نحو : زيد هو العالم (١) •

العاشرة : الفصل بين (أنْ) والفعل في نحو:(علمَ أنْ سيكون)(٢) لئلا يليها الفعل في اللفظ •

وقال أبو حيان : قال بعض أصحابنا : الذي ظهر بعد البحث أن الأصل في : زيداً فاضرب ، تنبّه فاضرب زيداً ، ثم حذف تنبه ، فصار : فاضرب زيداً ، فلما وقعت الفاء صدراً قدموا الاسم إصلاحاً للفظ •

---

(١) سقطت التاسعة من ل •

(٢) المزمل : ٢٠ •

(١٨)

الأصـــول المرفوضة

منهـا : جملة الاستقرار الذي يتعلق به الظرف الواقـع خبراً • قال ابن يعيش (١) : "حذف الخبر الذي هو استقر" أو مستقر وأقيم الظرف مقامه ، وصار الظرف هو الخبر والمعاملة معه ، ونقل الضمير الـذي كان في الاستقرار إلى الظرف وصار مرتفعاً بالظرف كمـا كان مرتفعاً بالاستقرار ، ثم حـذف الاستقرار وصار أصـلاً" مرفوضاً (٢)، لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف •

ومنها خبر المبتدأ الواقع بعد لولا نحو : لولا زيد لخرج عمرو ، تقديره : لولا زيد حاضر ، قال ابن يعيش (٣) :

ارتبطت الجملتان وصارتا كالجملة الواحدة ، وحذف خبر المبتدأ من الجمـلة الأولى لكثرة الاستعمـال حتى رفض ظهوره ولـم يجز استعماله •

ومنها : قولهم : افعل هذا إما لا ، قال ابن يعيش (٤) : ومعناه أن رجلاً" أ"مر بأشياء يفعلها ، فتوقف في فعلها فقيل له : افعل هذا إن كنت لا تفعـل الجميع • وزادوا عـلى (إن) (ما) وحذف الفعـل وما يتصل به وكثر حتى صار الأصل مهجوراً •

---

(١) شرح المفصل ١/٩٠ بتصرف يسير •

(٢) في د : مرفوعاً •

(٣) شرح المفصل ١/٩٥ •

(٤) شرح المفصل ١/٩٥ بتصرف يسير •

ومنها : قال ابن يعيش (١) : بنو تميم لا يجيزون ظهور خبر (لا) البتة ، ويقولون هو من الأصول المرفوضة .

وقال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : [هـ ـ ٧١] الإخبار عن (سبحان الله) يصح كما يصح الإخبار عن البراءة من السوء ، لكن العرب رفضت ذلك كما أن مذاكير جمع لمفرد لم ينطق به ، وكذلك لييليه تصغير لشيء لم ينطق به ، وأصيلان تصغير لشيء لم ينطق به وإن كان أصله أن ينطق به ، وكذلك (سبحانَ الله) إذا نظرت الى معناه وجدت الإخبار عنه صحيحاً ، لكن العرب رفضت ذلك ، وكذلك لكاعِ ولُكع وجميع الأسماء التي لاتستعمل الا في النداء ، إذا رجعت الى معانيها وجدت الإخبار ممكناً فيها بدليل الإخبار عما هي في معناه ، لكن العرب رفضت ذلك .

وقال أيضاً : في قولك : زيداً اضربه ، ضعف فيه الرفع على الابتداء والمختار النصب ، وفيه إشكال من جهة الإسناد لأن حقيقة المسند والمسند إليه مالا يستقل الكلام بأحدهما دون صاحبه ، واضرب ونحوه يستقل به الكلام وحده ، ولا تقدر هنا أن تقدر مفرداً تكون هذه الجملة في موضعه ، كما قدرت في : زيدٌ ضربته .

فإن قلت :

فكيف جاء هذا مرفوعاً وأنت لا تقدر على مفرد يعطي هذا المعنى ؟

قلت : جاء على تقدير شيء رفض ولم ينطق به ، واستغني عنه بهذا الذي وضع مكانه ، وهذا وان كان فيه بُعْدٌ ، إذا أنت تدبرته وجدت له نظائر ، ألا ترى أنّ (قام) أجمع النحويون على أن أصله (قوم)

---

(١) شرح المفصل ١/١٠٧ .

وهذا ما سُمع قط (١) فيه ولا في نظيره ، فكذلك زيدٌ اضربه ، كأن (اضربه) وضع موضع مفرد مسند الى زيد على معنى الأمر ولم ينطق به قط ويكون كقام .

وقال أيضاً [د ـــ ٢٤] : مصدر عسى لايستعمل وإنْ كان الأصل ، لأنه أصل مرفوض .

(١٩)
الاضافة تردّ الأشياء إلى أصولها

ولذلك أعربت (أيّ) مع وجود شبه الحرف فيها للزومها الإضافة فردتها الى الاعراب الذي هو الأصل في الأسماء ، وإذا أضيف ما لا ينصرف رُد الى أصله من الجر .

(٢٠)
الاضمار أسهل من التضمين

لأن التضمين زيادة بتغيير الوضع [هـ ـــ ٧٢] ، والإضمارُ زيادةٌ بغير تغيير . قاله بدر الدين بن مالك في تكملة شرح التسهيل ، واستدل بــه على أن الجزم في نحو : (قُلْ لعبادي يقولوا التي هي أحسن (٢))

(١) في ل : قوم .

(٢) الاسراء : ٥٣ ، جاء في البحر المحيط ٦ : ٤٩ : وانجزم « يقولوا » على أنه جواب للأمر الذي هو « قل » قاله الأخفش وهو صحيح المعنى على تقدير أن يكون عبادي يراد به المؤمنون لأنهم لمسارعتهم لامتثال أمر الله تعالى بنفس ما يقول لهم ذلك قالوا التي هي أحسن . وعن سيبويه أنه انجزم على جواب شرط محذوف أي إن يقل لهم يقولوا ، فيكون في قوله حذف معمول القول وحذف الشرط الذي (يقولوا) جوابه .

بإضمار (إنْ) لا بتضمين (١) لفظ الطلب معنى الشرط .

(٢١)

الاضمار أحسن من الاشتراك

ولذلك كان قول البصريين : إن النصب بعد (حتى) بأن مضمرة أرجح من قول الكوفيين : إنه بحتى نفسها ، وإنها حرفُ نصبٍ مع الفعل ، وحرف جرٍ مع الاسم (٢) :

قال ابن إياز (٣) :

فإن قيل : يلزم على مذهب البصريين إضمار الناصب والإضمار خلاف الأصل ، قلنا : الاضمار مجاز والمجاز أولى من الاشتراك .

←

وقال المبرد: انجزم جواباً للأمر الذي هو معمول قل، أي قولوا... التي هي أحسن إن يقولوا ...

وهناك أقوال أخر .. وعبارة المبرد في المقتضب : ٢ : ٨٤ وأمّا قوله : وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن وما أشبهه فليس يقولوا جواباً لقل ولكن المعنى ـ والله أعلم ـ قل لعبادي : قولوا يقولوا ..

(١) في ل : لا تضمين .

(٢) المسألة في الانصاف ٢/٥٩٧ برقم ٨٣ .

(٣) المحصول : ق ١٢٣ .

(٢٢)

الاضمـــار خلاف الأصل (١)

ولذلك (٢) ردّ على قول (٣) من قال : إنّ الاسم بعد لولا مرتفع بفعل لازم الإضمار ، خلاف الأصل ، وعلى من قال في قوله تعالى : (ألا يومَ يأتيهم ليسَ مصروفاً عنهم) (٤) إن (يوم) ليس منصوبا بـ (مصروف) بل بفعل دل الكلام عليه تقديره : يلازمهم يومَ ، أو يأتيهم ، أو (٥) يهجم عليهم ، لأنه لا حاجة إليه مع أن الاضمار خلاف (٦) القياس .

---

(١) سقط كثير من هذا النص من النسخة م .

(٢) في هـ : ولذا ــ م : ولذ .

(٣) في ل : قول من قال .

(٤) هود : ٨ ، قال أبو حيان في البحر ٥/ ٢٠٦ : والظاهر أن (يوم) منصوب ، بقوله (مصروفاً) فهو معمول لخبر ليس ، وقد استدل به على جواز تقديم خبر (ليس) عليها . قالوا لأن تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل ، ونسب هذا المذهب لسيبويه ، وعليه أكثر البصريين ، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه لا يجوز ذلك ، وقالوا : لا يدل جواز تقدم المعمول على جواز تقدم العامل ، وأيضاً فإن الظرف والمجرور يتسع فيهما مالا يتسع في غيرهما ويقعان حيث لا يقع العامل فيهما نحو (إن اليوم زيداً مسافر) وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر ليس عليها ولا بمعموله إلا مادل عليه ظاهر هذه الآية .

(٥) سقط من ل .

(٦) في ل : على خلاف القياس .

(٢٣)

الاعـــراب (١)

فيه مباحث : الأول ، في حقيقته .

قال ابن فلاح (في المغني) : اختلاف في حقيقة الاعراب ، فذهب قوم الى أن الاعراب معنى ، وهو عبارة عن الاختلاف واحتجّوا بوجهين :

أحدهما : إضافة الحركات الى الاعراب ، والشيء لايضاف الى [هـ ـ ٧٣] نفسه .

والثاني : أن الحركات قد تكونُ في المبنيّ فلا تكون إعراباً،وهذه الحركة عندهم بمنزلة قولهم:مطيّة حرب(٢) ، أي : صالحة للحرب (٣) ، وكذا هذه الحركات صالحة للاختلاف في آخر الكلمة .

وذهب قوم الى أن الاعراب عبارة عن الحركات وهو الحقّ لوجهين (٤) :

أحدهما : أن الاختلاف أمر لا يعقل الا بعد التعدد ، فلو جعل الاختلاف إعرابا لكانت الكلمة في أول أحوالها مبنية لعدم الاختلاف .

الثاني أنه يقال : أنواع الاعراب ، رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ،

(١) انظر الكليات ١ : ٢٢٧ .

(٢) في م : الحرب .

(٣) ساقطة من م .

(٤) في م : بوجهين .

ونوع الجنس يستلزم (١) الجنس ، والجواب عن الاضافة أنها (٢) من باب إضافة الأعم الى الأخصّ للبيان (٣) كقولنا : كل الدراهم •

وعن الوجه (٤) الثاني : أنه لايدلّ وجود الحركات في المبني على أنها حركات إعراب (٥) لأن الحركة إن حدثت بعامل فهي للإعراب وإلا فهي للبناء ، ولذلك خصصها البصريون بألقاب غير ألقاب الإعراب (٦) •

وقال غيره : في الإعراب مذهبان :

أحدهما : أنه لفظي ، وهو اختيار ابن مالك ونسبه الى المحققين •

وحدّه في التسهيل بقوله (٧) :

ـ « ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف » •

ـ والثاني : أنه معنوي ، والحركات إنما هي دلائل عليه ، هو ظاهر قول سيبويه (٨) واختيار الأعلم وكثير من المتأخرين ، وحدّوه بقولهم : (٩) تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا ، وجعله ابن إياز قول أكثر أهل العربية •

---

(١) في د ـ م ـ هـ : مستلزم •

(٢) في م : أنه •

(٣) في ل : يقينان •

(٤) سقط من م •

(٥) في هـ : الاعراب •

(٦) في م : بألقاب الاعراب •

(٧) التسهيل : ٧ •

(٨) الكتاب ١/٣ •

(٩) انظر التعريفات : ٢٠، والكليات ١ ٢٢٧، والرضى على الكافية ١/١٥ •

قال(١) ويدل عليه وجوه :

منها : أنه يقال : حركات الإعراب ، فلو كانت الحركة الإعراب لامتنعت الإضافة ، إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه .

ومنها : أن الحركة والحرف (٢) يكونان في المبنيّ ، فلو (٣) كانت الحركة بعض (٤) الاعراب لم يكونا فيه [هـ — ٧٤] .

ومنها : أنه قد تزول الحركة في الوقف مع الحكم بالإعراب .

ومنها أن السكون قد يكون إعرابا .

ومنها : تفسيرهم بالتغيير والاختلاف (٥) وكلّ واحد منهما معنى .

ثم قال (٦) : ولقائل أن يقول : لا دلالة في جميع ذلك .

أما الأول ، فجوابه أن الحركة لما كانت تنقسم الى حركة إعراب وحركة بناء قيل : حركات (٧) الإعراب ، وصحت (٨) الاضافة التخصيص فالحركة (٩) عامة والإعراب خاص ، ولا شبهة في مغايرة العام للخاص فمسوّغ (١٠) الاضافة المغايرة وهي هنا موجودة .

---

(١) المحصول : ق ١١ .

(٢) في المحصول : الحرف والحركة .

(٣) في المحصول : ولو .

(٤) في المحصول : نفس الاعراب أو الحرف كذلك لم يكونا فيه .

(٥) في المحصول : أو بالاختلاف .

(٦) أي ابن إياز في المحصول ق ١١ .

(٧) في المحصول : حركة .

(٨) في هـ : صحة .

(٩) في ل : بالحركة .

(١٠) في المحصول : ومسوغ .

وأما الثاني ، فجوابه (١) : أنا لم نقل إن مطلق الحركة يكون إعرابا بل الحادث بالعامل هو الإعراب ، ولا يوجد في المبنيّ شيء من ذلك .

وأما الثالث : فجوابه : أن الوقف عارض لا اعتبارَ به ، وإنمّا الاعتبار بحال الوصل ، وأصولهم تقتضي ذلك (٢) .

وأما الرابع ، فجوابه (٣) : أن الإعراب هو الحركة أو حذفها ، ولهذا قال ابن الحاجب (٤) إنه ما اختلف آخر المعرب به (٥) ، والاختلاف (٦) تارة يحصل بالحركة وتارة بحذفها ، وإذا لم يكن مرادهم أن الحركة وحدها الإعراب فكيف يرد عليهم النقض بالسكون !؟ .

وأما الخامس ، فجوابه : أن الإعراب (٧) إنما يفسرهُ بالتغيير (٨) ،

---

(١) في المحصول : وان مطلق الحرف كذلك ، بل مطلق الحركة الحادثة بعامل ، والحرف الحادث بعامل الاعراب ، ولا يوجد في المبني شيء من ذلك .

(٢) في المحصول : تقضي بذلك .

(٣) سقط من م .

(٤) في المحصول : قال ابن الحاجب في حده .

(٥) الكافية : ٢ وعبارة ابن الحاجب : الاعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة عليه ، وأنواعه رفع ونصب وجر .

(٦) عبارة المحصول : والآخر مختلف تارة بالحركة وتارة بحذفها ، وتارة بالحرف عند من قال انه يعرب به وتارة بحذفه .

(٧) في المحصول : انه .

(٨) في المحصول : بالتغيّر .

أو الاختلاف من كان مذهبه أنه معنوي (١) ، ومن خالف ذلك فسره بغير ذلك ، وتفسير الخصم للشيء (٢) على مقتضى مذهبه لايكون حجة على مخالفه •

وقال ابن مالك في شرح التسهيل :

الاعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبيّنا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما ، وذلك المجعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الأكثر كالضمة والفتحة والكسرة في نحو : ضرب زيدٌ غلامَ عمرو ، وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع : لا ينبغي (٣) لك أن تفعل ، ولعمرُكَ ، وكنصب سبحان الله [هـ ــ ٧٥] ، ورويدك وكجر الكلاع ، وعُريط ، من ذي الكلاع ، وأم عُريط ، • وبهذا الاعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الاعراب تغييرا ، وقد اعتذر عن ذلك بوجهين :

أحدهما : أنّ ما لا يلزم (٤) وجها واحدا من وجوه الاعراب فهو صالح للتغيير فيصدق عليه متغير ، وعلى الوجه الذي لازمه تغيير •

والثاني : أن الإعراب تجدد في حال التركيب ، فهو تغيير باعتبار كونه منتقلا إليه من السكون الذي كان قبل التركيب •

والجواب عن الأول : أن الصالح لمعنى لم يوجد بعدُ ، لا ينسب إليه ذلك المعنى حقيقةً حتى يصير قائما به ، ألا ترى أن (رجلا) صالح للبناء إذا ركب مع (لا) و (خمسة عشر) صالح للإعراب إذا فكّ

(١) في المحصول : معني •

(٢) في ل : الشيء •

(٣) في م : لا نؤتك ، وفي د ــ ل : لا نولك وهي صحيحة •

(٤) في م ــ ل : ما لازم •

تركيبه ومع ذلك لاينسب إليهما إلا ما هو حاصل (١) في الحال من إعراب (رجل) وبناء (خمسةَ عشرَ) فكذا لا ينسب تغيير" الى مالا تغيير له في الحال .

والجواب عن الثاني : أن المبني على حركة مسبوق بأصالة السكون فهو متغير أيضاً وحاله تغيير (فلا يصلح أن يحد بالتغيير الاعرابُ لكونه غير ما نع من مشاركة البناء (٢)) ولا يخلص من هذا القدح قولهم : لتغير (٣) العامل ، فإن زيادة ذلك توجب زيادة فسادٍ ، لأن ذلك يستلزم كونَ الحال المنتقل عنها حاصلةً بعامل (٤) تغيّر ثمّ خلفه عامل" آخر حالَ التركيب ، وذلك باطل" بيقين ، إذ لا عاملَ قبل التركيب وإذا لم يصحّ أن يعبّر عن الإعراب بالتغيير صحّ التعبير عنه بالمجعول آخراً من حركة وغيرها على الوجه المذكور .

وقال بعضهم : لو كانت الحركات وما يجري مجراها إعراباً لم تضف إلى الإعراب لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه ، وهذا قول صادر عمّن لا تأمل له ، لأن إضافة أحد الاسمين (٥) إلى الآخر مع توافقهما معنى أو تقاربهما (٦) واقعة في كلامهم باجماع . وأكثر ذلك فيما يقدر أولها بعضاً أو نوعاً ، والثاني كلاً أو جنساً ، وكلا التقديرين في حركات الإعراب صالح فلم يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا انتهى . [هـ ٧٦]

---

(١) سقط من م .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٣) في م : لتغيير .

(٤) في هـ : لعامل .

(٥) في م : الأمرين .

(٦) في م : تغايرهما .

(المبحث الثاني)

في وجه نقله من اللغة إلى اصطلاح النحويين

قال ابن فلاح في المغني : فيه خمسة أوجه :

أحـــدها : أنه منقول من الإعراب الذي هو البيان ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : « والثيب (١) يُعْرِبُ عنها لسانها » (٢) أي يبين ، والمعنى على هذا أن الإعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الإنسان عما في نفسه .

الثاني : أنه مشتق من قولهم : عرِبت معدة الفصيل إذا فسدت ، وأعربتها أي أصلحتهـــا والهمزة للسلب كما تقـــول (٣) : أشكيت (٤) الرجـــل ، إذا أزلت شكايته ، والمعنى عـــلى هذا أن الإعراب أزال عن الكلام التباس معانيه .

---

(١) في م : اليثب .

(٢) في سنن ابن ماجه ١/ ٦٠٢ (الثيّب تُعْرب عن نفسها ، والبكر رضاها صمتها) وروي الحـــديث أيضاً بألفاظ مقاربة ، انظر مثـــلاً صحيح البخاري ٤/ ١٣١ كتاب الحيل ، باب في النكاح ، وصحيح مسلم ٤/ ١٤٠ باب استئذان الثيّب . وقد ورد الحديث بنصّه في معجم مقاييس اللغة ٤/ ٢٩٩ مادة « عرب » .

(٣) سقط من د ــ م ل .

(٤) في م : شيكت ، في د : كأشكيت .

الثالث : أنه مشتق من ذلك ، والهمزة للتعدية لا للسّلب ، والمعنى على هذا أن الكلام كان فاسداً لالتباس المعاني فلما أعرب فسد بالتغيير الذي لحقه ، وظاهر التغيير فساد وإن كان صلاحاً في المعنى •

الرابع : أنه منقول من التحبب ، ومنه امرأة عروب ، إذا كانت متحببة إلى زوجها والمعنى على هذا أن المتكلم بالإعراب يتحبب إلى السامع •

الخامس : أنه منقول من أعرب (١) الرجل إذا تكلم بالعربية ، لأن المتكلم بغير الإعراب غير متكلّم بالعربية ، لأن اللغة الفاسدة ليست من العربية • انتهى (٢) والمعنى على هذا أن المتكلم بالإعراب موافق للغة العربية •

(١) في ل : إعراب •
(٢) سقط من د ـ م ـ ل •

(المبحث الثالث)

في الاعراب والكلام أيهما أسبق

قال الزجاجي في إيضاح علل النحو (١) :

فإن قال قائل (٢) : أخبروني عن الإعراب والكلام أيهما أسبق ؟ ، قيل له : إن للأشياء (٣) مراتب في التقديم والتأخير ، إما بالتفاضل أو بالاستحقاق أو بالطبع أو على حسب ما يوجبه (٤) المعقول ، فنقول : إنّ الكلامَ سبيله أن يكون سابقاً للإعراب لأنا قد نرى الكلام في حال غير معرب ، ولا يختل معناه ، ونرى الإعراب يدخل عليه ويخرج ومعناه في ذاته غير معدوم ، مثال ذلك أن الاسم نحو : زيد ومحمد وجعفر وما أشبه ذلك ، معرباً كان (٥) أو غير معرب ، لا يزول عنه معنى الاسمية : وكذلك الفعل المضارع نحو : يقوم [هـ — ٧٧] ويذهب ويركب ، معرباً كان أو غير معرب ، لايسقط عنه معنى الفعلية ، وإنما يدخل الإعراب لمعان تعتور (٦) هذه الأشياء ومع هذا فقد رأينا

---

(١) الايضاح في علل النحو : ٦٧ وسقطت عبارة (إيضاح علل النحو) من م.

(٢) كلمة (قائل) ليست في الايضاح .

(٣) في الايضاح : الاشياء .

(٤) في م : ما يؤديه .

(٥) سقط من م .

(٦) في م : نعتوره .

الشيء من الكلام الذي ليس بمعرب قريباً من معربه كثرة ، وذلك أن الأفعال الماضية مبنية (١) على الفتح ، وفعل الأمر للواحد (٢) إذا كان بغير اللام مبني عـلى الوقف نحو : يا زيـد اذهب واركب ، وحروف المعاني مبنية كلها ، وكثير من الأسماء بعد هذا مبني ولم تسقط دلالتها على الاسمية ولا معانيهـا عما وضعت له ، فعلمنا بذلك أن الإعراب عَرَضٌ داخل في الكلام لمعنى يوجده ويدل عليه ، فالكلام إذا سابقه في المرتبة (٣) والإعراب تابع من توابعه .

فإن قال (٤) : فأخبرني من الكلام المنطوق به الـذي نعرفه الآن بيننا ، أتقولون إن العرب كانت نطقت به زماناً غير معرب ثم أدخلت عليه الإعـراب أم هكـذا نطقت به في أول تبلبـل ألسنتهـا (٥) ؟ قيل له :

بل (٦) هكذا نطقت به في أول (٧) وهلة ، ولم تنطق به زماناً غير معرب ثم أعربته .

فإن قـال : من أين حكمتم عـلى سَبْقِ بعضه بعضاً وجعلتم الاعراب الذي لا تعقل أكثر المعاني الا به ثانياً ، وقد علمتم أنها تكلمت به هكذا جملة ؟ .

---

(١) في الايضاح : كلها .

(٢) في الايضاح : للمواجه وهو الأصح .

(٣) في هـ : الرتبة .

(٤) في م : قائل .

(٥) في م ـ د والايضاح : به .

(٦) سقطت (بل) من الايضاح .

(٧) (في أول) سقط من م .

قيل له : قد عرفناك أن الأشياء تستحق المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب ، فنحكم لكل واحد منها بما يستحقه ، وإن كانت لم (١) توجد إلا مجتمعة • ألا ترى أنا نقول : إن السواد عرض في الأسود (٢) والجسم أقدم من العرض بالطبع والاستحقاق ، وأن العرض قد يجوز أن يتوهم زائلاً عن الجسم ، والجسم باق ؟

فنقول : إن الجسم الأسود قبل السواد ، ونحن لم نر الجسم خالياً من السواد الذي هو فيه ، ولا رأينا السواد قط عارياً عن (٣) الجسم ، بل لا يجوز رؤيته ، لأن المرئيات إنما هي الأجسام الملونة ، ولا تدرك الألوان (٤) خالية من الأجسام ولا الأجسام غير ملونة ولم نرد بالأسود ههنا جسماً أسود (٥) بحضرتنا بل ما شوهد كذلك من الأجسام ، وكذا (٦) القول في الأبيض والأحمر وما أشبه ذلك •

ومنها أنا نعلم أن الذكر في المرتبة مقدم على الأنثى ، ونحن لم نشاهد العالم خالياً من أحدهما ، ثم حدث بعده الآخر ، إلا ما وقفنا عليه بالخبر الصادق (٧) من سبق [هـ — ٧٨] خلق الذكر (٨) الأنثى

---

(١) في م : (لا) •

(٢) عبارة الأشباه : إن العرض داخل في الأسود عرض الأسود ، والتصويب من الايضاح •

(٣) في الايضاح : من •

(٤) سقط من م •

(٥) في م والايضاح : سود •

(٦) في الايضاح : وكذلك •

(٧) في د : السابق •

(٨) سقط من الأشباه : والتصحيح من الايضاح •

في خلق آدم وحواء (١) ، وأما في غيرهما فكذلك إن علم بخبر صادق ، وإلا جاز (٢) تقدم كل واحد منهما صاحبه فكذلك قوله في الكلام والإعراب ٠

يقول : إن الإعراب في الاستحقاق داخل على الكلام لما توجبه مرتبة كل واحد منهما في المعقول ، وإن كانا (٣) لم يوجدا مفترقين ، ونظير ذلك أنا نقول :

إن الأسماء قبل الأفعال لأن الأفعال أحداث للأسماء (٤) ، ولم توجد الأسماء زماناً ينطق بها ثم نطق بالأفعال بعدها ، بل نطق بهما معاً، ولكل حقه ومرتبته ، وقد أجاز بعض الناس أن تكون العرب نطقت أولاً بالكلام غير معرب ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته ، ثم نقل معرباً (٥) فتكلم به ٠

---

(١) في الأشباه : حوى ٠

(٢) في ل : والأخبار ٠

(٣) في الأشباه : كان ٠

(٤) في الأشباه : الأسماء ٠

(٥) في الايضاح : معرباً فأعربته الثانية مقحمة ٠

(المبحث الرابع)

في أنّ الاعراب لم دخل في الكلام

قال الزجاجي : في الكتاب المذكور (١) : فإنْ قال قائل (٢) : قد ذكرت أن الإعراب داخل عقب (٣) الكلام ، فما الذي دعا إليه ، واحتيج (٤) إليه من أجله ؟

فالجواب أن يقال : إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، وتكون فاعلة (٥) ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها ، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الإعراب فيها تنبيء عن هذه المعاني فقالوا :

ضرب زيد عمرواً ، فدلّوا برفع زيد على أن الفعل له ، وبنصب عمرو [د ـ ٢٦] على أن الفعل واقع به ، وقالوا : ضُرب زيد ، فدلوا بتغيير أوّل الفعل ورفع زيد على أنّ الفعل ما (٦) لم يُسمّ فاعله ، وأن المفعول قد ناب منابه ، وقالوا : هذا غلام زيد ، فدلوا بخفض (زيد)

---

(١) إيضاح علل النحو : ٦٩ ·

(٢) ساقطة من الايضاح ·

(٣) في الايضاح : داخل في الكلام ، وفي م : عقبى ·

(٤) في الايضاح : احتيج ·

(٥) في الايضاح : فتكون ·

(٦) في م : لما · وأظنها الصواب ·

على إضافة (الغلام) إليه ، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتّسعوا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل إذا (١) أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني •

هذا قول جميع النحويين إلا أبا علي (٢) قطرباً فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال وقال : لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض ، لأنا (٣) نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني ، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني • [هـ ــ ٧٩] فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك : إن زيداً أخوك ، ولعل زيداً أخوك ، وكأن زيداً أخوك ، اتفق إعرابه واختلف معناه ، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك : ما زيد قائماً وما زيد بقائم ، اختلف إعرابه واتفق معناه ، ومثله : ما رأيته منذ يومين ، ومنذ يومان ، ولا مالَ عندك ، ولا مالٌ عندك ، وما في الدار أحد إلا زيد ، ومافي الدار أحد إلا زيداً •

ومثله : إن القوم (٥) كلَّهم ذاهبون ، وإن القوم كلُّهم ذاهبون ، ومثله : (إن الأمر كلَّه لله) (٦) و (إن الأمر كلُّه لله) ، قرىء بالوجهين

---

(١) في الايضاح : إن •

(٢) في الايضاح : إلا قطربا •

(٣) ساقطة من الأشباه ، وفي ل : قد يجد •

(٤) في الايضاح : وما زيد قائم •

(٥) في الايضاح : القول : وهو خطأ •

(٦) آل عمران : ١٥٤ •

قال مجاهد في كتاب السبعة : ٢١٧ : واختلفوا في رفع اللام ونصبها من قوله (إن الأمر كلّه لله) فقرأ أبو عمرو وحده (إنّ الامر كلُّه لله) رفعاً ، وقرأ الباقون (إنَ الامر كلَّه لله) نصباً •

جميعاً ، ومثله : ليس زيد بجبان ولا بخيلاً ولا بخيلٍ (١) ومثل هـذا كثـير جـداً مما اتفق إعرابه واختلف معنـاه ، ومما اختلف إعرابـه واتفق معناه .

قال : فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني، لوجب أن يكون لكل معنىً إعراب يدل عليه ، لايزول إلا بزواله ، قال قطرب : وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حـال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلـوا وصلة بالسكون أيضاً لكان يلزمـه الإسكان في الوقف والوصل ، فكانوا (٢) يبطئون عنـد الإدراج ، فلمـا وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا (٣) معاقباً للإسكان ، ليعتدل الكلام (٤) ، ألا تراهم بنو كلامهم عـلى متحرك وساكن (ومتحركين وساكن) (٥) ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمـة ولا في حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون وفي (٦) كثرة الحروف المتحركة يستعجلون ، وتذهب المهلة في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقيب (٧) الإسكان .

---

(١) في الايضاح : ولا بخيل ولا بخيلا .

(٢) في الايضاح : وكانوا .

(٣) في الأشباه : جعلنا وفي ل : وجعلها .

(٤) الايضاح ص ٧١ .

(٥) زيادة من الايضاح .

(٦) في الأشباه : في .

(٧) في الاشباه : الصلة من .

(٨) في الايضاح : عقب .

قيل له : فهلا لزموا (١) حركة واحدة لأنها مجزية لهم إذ كان الغرض إنما هو حركة تعقب (٢) سكوناً ؟

فقال : لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات ولم (٣) يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة • هذا مذهب قطرب واحتجاجه •

وقال المخالفون له رداً عليه : لو كان كما ذكر (٤) لجاز جر (٥) الفاعل مرة ، ورفعه أخرى ونصبه ، وجاز نصب المضاف [هـ — ٨٠] إليه ، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل بها (٦) الكلام ، فأي (٧) حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير في ذلك ، وفي هذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم(٨) • واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الإعراب واختلاف المعاني ، واختلاف الإعراب واتفاق المعاني في الأسماء التي تقدم ذكرها بأن قالوا : إنما

---

(١) في الايضاح : تعتقب •

(٢) في الايضاح : وآلا •

(٣) في الايضاح : زعم •

(٤) في الايضاح : خفض •

(٥) في الايضاح : بـه •

(٦) في الايضاح وأي •

(٧) في الأشباه : نظام في كلامهم •

(٨) في م : فهل لازموا •

كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال ، لأنه يُذكر بعدها اسمان :

أحدهما : فاعل ، والآخر : مفعول • ومعناهما (١) مختلف فوجب الفرق بينهما ثم جعل سائر الكلام على ذلك ، وأمّا الحروف التي ذكرها فمحمولة على الأفعال (٢) •

---

(١) في الايضاح : فمعناها •

(٢) وبعدها في الايضاح : ولكل شيء مما ذكره علة تمر بك في بابه إن شاء الله تعالى •

(المبحث الخامس)

في أن الاعراب أحركة(١) أم حرف

قال الزجاجي : باب القول في الإعراب أحركة أم حرف (٢) ؟ •

قد قلنا : إن الإعراب دالّ على المعاني ، وإنه حركة داخلة على (٣) الكلام بعد كمال بنائه فهو عندنا حركة ، نحو الضمة في قولك : هـذا جعفرٌ ، والفتحة في قولك : رأيت جعفراً ، والكسرة في قولك : مررت بجعفرٍ ، هذا أصله ، ومن المجمع عليه أن الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن ، والفعل المضارع ، وذلك الحرف هو حرف الإعراب ، فلو كان الإعراب حرفاً ما دخل على حرف ، هـذا مذهب البصريين •

وعند الكوفيين أن الإعراب يكون حركة وحرفاً ، فإذا كان حرفاً قام بنفسه وإذا كان حركة لم يوجد إلا في حرف ، ثم قد يكون الإعراب سكوناً وحذفاً وذلك (٤) الجزم في الأفعال المضارعة ، وحرفاً ، وهـذا

---

(١) في الايضاح : هو •

(٢) إيضاح علل النحو : ٧٢ •

(٣) في م : في

(٤) في الايضاح : وكذلك •

مما قد (١) ذكرت لك أن الشيء قد يكون (٢) له أصل ثم يتسع (٣) ، فإن قال قائل : فأين يكون الإعراب سكوناً وحذفاً وحرفاً ؟ .

قيل له : يكون سكوناً في الأفعال المضارعة السالمة اللامات ، نحو: لم يضرب ولم يذهب ، وحذفاً (٤) في هذه الأفعال إذا كانت معتلة اللامات ، نحو : لم يقض ، ولم يغز ، ولم يخش ولكل شيء من هذا علة (٥) [هـ ـ ٨١] .

فإن قال قائل: فهل يكون الإعراب حرفاً عند سيبويه (وأصحابه)(٦) في شيء من الكلام ؟ قلنا (٧) : هذا الذي ذكرنا الأصل وعليه أكثر مدار كلام العرب ، وقدذكرنا أن الشيء يكون له أصل يلزمه ، ونحو يطرد فيه ، ثم يعرض (٨) لبعضه علة ، تخرجه عن جمهور بابه ، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب (كما مثلنا ذلك فيما تقدم) (٩) ، وذلك موجود في سائر العلوم حتى في علوم الديانات كما يقال بالإطلاق : الصلاة واجبة على البالغين من الرجال والنساء ، ثم تجد منهم من تلحقه

---

(١) سقط من د .

(٢) سقط من د .

(٣) في الايضاح لم يسمع وهو تصحيف وبعدها : وكل هذا يذكر في موضعه إن شاء الله .

(٤) في م : وحذف .

(٥) في الايضاح تذكر في موضعها ان شاء الله .

(٦) زيادة من الايضاح .

(٧) في الايضاح : قلنا له .

(٨) في الايضاح : يعترض .

(٩) زيادة من الايضاح .

علّة تسقط عنه فرضها ، وكما يقال : « مَنْ سرق من حرزٍ قُطع » فقد تجد (١) القطع ساقطاً عن بعضهم ولهذا نظائر كثيرة فكذلك حكم الإعـراب وحقيقته (٢) ما ذكرناه من (٣) أنه عرض في بعض الكـلام ضرورة دعت إلى جعـل الإعراب حروفاً (٤) وذلك في تثنية الأفعـال المضارعة وجمعها وفعل المؤنث المخاطب في المستقبل وذلك في خمسة (٥) أمثلة من الفعل وهي : يفعـلان (وتفعـلان) (٦) ويفعلون وتفعلون وتفعلين يا هذه ، وعلامة الرفع في هذه الأفعال الخمسة ثبات النون ، وحذفها علامة الجزم والنصب .

فإن قال قائل (٧): ما الذي أوجب تصيير الاعراب في هذه الأفعال حرفاً وهو (٨) النون ؟ قيل له ما قال سيبويه وهو أنه قال : الإعراب يدخل على آخر حرف (٩) في الكلمة وذلك الحرف يسمى حرف الإعراب وآخر حرف في هذه الأفعال النون ، فلو جعلت النون حرف الإعراب لوجب ضمها في حال الرفع ، وفتحها في حال النصب ، وكان يلزم من

---

(١) في الايضاح : وقد نجد .

(٢) في الأشباه : وحقيقة .

(٣) في الايضاح : ثم انه .

(٤) في الاشباه : حرفا .

(٥) في م : خمسة أفعال .

(٦) زيادة من الايضاح .

(٧) في الايضاح : فان قيل .

(٨) في الأشاه : وهي .

(٩) في الأشباه : حذف في الكلمة .

ذلك أن تسكن في حال الجزم ولو أسكنت وجب سقوط الألف التي قبلها ، والواو والياء لالتقاء الساكنين ، وكان يذهب [د/ ٢٧] ضمير الاثنين والجمع والمؤنث في حال تأخير الأفعال بعد الأسماء ، ويسقط عنم ذلك في تقديم الأفعال على الأسماء في لغة من يثني ويجمع الفعل مقدماً ، فكان يصير (١) الفعل كأنه للواحد ويبطل المعنى (فلما امتنع ذلك جعلت النون نفسها علم الرفع) (٢) فلما صارت علم الرفع وجب حذفها في الجزم لأن الجازم قد (٣) يحذف مما يثبت في الرفع ، فإن كان في حال الرفع حرف [هـ ـ ٨٢] (ساكن حذفه الجازم نحو : لم يقض، ولم يغز ، ولم يخش ، فجعلت النون محذوفة في الجزم لسكونها كما حذفت الياء والواو والألف لسكونها ، وجعل النصب مضموماً إلى الجزم ، فحذفت النون) (٤) فيه أيضاً ، فقيل : لم يفعلا ولن يفعلا ، ولم يفعلوا ، ولن تفعلوا ، كما ضم النصب في تثنية الأسماء وجمعها الى الجر (٥) لأن الجزم في الأفعال نظير الجر (٦) في الأسماء •

فإن قال قائل : فإنّ النون في يفعلان وتفعلان وسائر هذه الأفعال متحركة وقد حكمت عليها بالسكون ، وزعمت أن الجازم إذا (٧)

---

(١) في الأشباه : تغيير •

(٢) زيادة من الايضاح •

(٣) سقط من د ـ م •

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من م •

(٥) في الايضاح : الى الخفض •

(٦) في الايضاح : الخفض •

(٧) في الأشباه : إنما •

دخل على حرف ساكن حذفه ، فلم حذف (١) النون وهي متحركة ؟ ولم زعمت أنها ساكنة ؟

والجواب (٢) في ذلك أن يقال له : إن النون في هذه الأفعال مضارعة للسكون كما ذكرنا لأنها ليست بحرف إعراب (٣)، فلما أسكنت (٤) وقبلها ساكن حركت لالتقاء الساكنين ، وليست الحركة فيها بلازمة استحقاقاً فحكمها حكم الساكن فلذلك حذفها الجازم .

فإن قال قائل : فهلا جعلت الحروف التي قبل هذه النون (في الأفعال) (٥) حروف الإعراب ؟

فالجواب في ذلك : أنّ الألف التي قبل هذه النون في يفعلان وتفعلان ، والواو في يفعلون وتفعلون ، والياء في تفعلين ليست من بناء الفعل ولا تمامه ، إنما هي ضمير الفاعلين علامة (كما ذكرنا (لك) (٦) ولم يجز أن تكون حروف إعراب الفعل لذلك (٧) فإن قال قائل : ولم (٨) جاز أن يجيء إعراب الفعل للمستقبل بعد الفاعل في قولك :

---

(١) في الايضاح حذفت .

(٢) في الايضاح : فالجواب .

(٣) في م : الاعراب .

(٤) في م : سكنت .

(٥) زيادة من الايضاح .

(٦) زيادة في الايضاح .

(٧) عبارة الأشباه : أن يكون حروف الاعراب كذلك ، وقد أثبتنا ما في الايضاح وهو مطابق للنسخة (د) وانظر الكتاب ١/ ٥ .

(٨) في الايضاح : فلم .

الزيدان يقومان ، والزيدون يقومون ، وما أشبه ذلك (فقد) (١) جاءت علامة رفع الفعل بعد الفاعل وهي ثبات النون (وكذلك النصب والجزم لأنهما بحذف النون)(٢) وهو بعد الفاعل ، أفيجوز (٣) أن يكون إعراب شيء موجوداً في غيره ويكون ذلك الشيء معرباً ؟ قيل له : إنّ الفعلَ لمّا كان لا يخلو من الفاعل ، ولا يَستَغني (٤) عنه ضرورة ، ثم اتصل به مضمراً صار كبعض حروفه ، وصارت الجملة (٥) كلمة واحدة فجاز لذلك [هـ ـ ٨٣] وقوع الإعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت الجملة كلمة واحدة ، والدليل على ذلك إسكان لام الفعل في قولك : فعلْتُ ، أسكنت اللام لئلا يتوالى في كلمة واحدة أربع متحركات .

---

(١) زيادة من الايضاح : ٧٥ .

(٢) زيادة من الايضاح .

(٣) في الأشباه م : استغنى .

(٤) في م : استغنى .

(٥) في الايضاح : الكلمة وهو خطأ .

(المبحث السادس)

في الاعراب لم وقع في آخر الاسم دون أوله و أوسطه (١)

قال الزجاجي (٢) : باب القول في الإعراب لم وقع في آخر الاسم دون أوله وأوسطه ؟ .

قال بعض النحويين : الإعراب يدخل في الاسم لمعنى ، فوجب أن يلفظ به بكماله (٣) ثم يؤتى بالإعراب في آخره .

وقال أبو بكر بن الخياط : ليس هذا القول بمرضيٍّ (٤) ، لأنّا قد رأينا الأسماء يدخلها حروف المعاني أولاً ووسطاً ، فما دخلها أولاً كقولك (٥) : الرجل والغلام ، وما دخلها وسطاً ياء التصغير في قولك : فريخ وفليس . ولو كان الأمر على ما ذهب إليه قائل هذا القول لوجب أن لا يدخل على اسم (٦) حرف معنى إلا بعد كمال بنائه .

---

(١) سقط العنوان كله من د .

(٢) إيضاح علل النحو : ٧٦ .

(٣) (بكماله) ساقط من الايضاح .

(٤) في الأشباه بمرْض .

(٥) في الايضاح : قولك .

(٦) في الايضاح : الاسم .

قال : والقول عندي فيه هو الذي عليه جملة (١) النحويين أن الاسم يبنى على أبنية مختلفة منها :

« فَعْل وفِعْل وفُعْل وفَعَل » وما أشبه ذلك من الأبنية ، فلو جعل الإعراب وسطاً ، لم يدر السامع أحركة إعراب (٢) ، أم حركة بناء ، فجعل الإعراب في آخر الاسم لأن الوقف يدركه (٣) فيسكن فيعلم أنه إعراب ، فإذا كان وسطاً لم يمكن (٤) ذلك فيه .

وقال أبو اسحاق الزجاج (٥) : كان أبو العباس المبرد يقول : لم يجعل الإعراب أولاً لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء ، لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك ، ولا يوقف إلا على ساكن ، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الإعراب ، لأن حركتين لا تجتمعان في حرف واحد ، فلما فات وقوعه أولاً ، لم يمكن (٦) أن تجعل وسطاً ، لأن أوساط الأسماء مختلفة لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية [هـ ٨٤] وسداسية وسباعية ، وأوساطها مختلفة ، فلما فات ذلك جعل آخراً بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته .

وقال آخرون : الإعراب إنما دخل في (٧) الكلام دليلاً على المعاني، فوجب أن يكون تابعاً للأسماء لأنه قد قام الدليل على أنه ثان بعدها . وهذا القول قريب من الأول ، وكلّ هذه الأقوال مقنع في معناه .

---

(١) في الايضاح : جلة .

(٢) في الايضاح : هي .

(٣) في الأشباه : هي .

(٤) في الايضاح : يلن .

(٥) في م : الزجاجي . تابع لما قبله . الايضاح ٧٦ .

(٦) في م : يكن .

(٧) سقطت من الايضاح .

(٢٤)

إعطـــاء الأعيان حكــم المصادر

وإعطاء المصادر حكم الأعيان

قال ابن الشجري في أماليه (١) : من مذاهب العرب للمبالغة إعطاء الأعيان حكم المصادر وإعطاء المصادر حكم الأعيان .

فمن ذلك قولهم : أخطبُ ما يكون الأمير قائماً ، فـ (أخطبُ) إنما هو للأمير وقـد أضافوه إلى (ما) المصدرية ، ولفظـة أفعل التي وضعوها للمفاضلة مهمـا أضيفت إليه صارت بعضـه ، ولما أضافوا (أخطب) إلى (ما) وهي موصولة بـ (يكون) صار (أخطب) كوناً ، فالتقدير : أخطب كون الأمير ، فهـذا وصف للمصدر بما يوصف به العين والمعنى راجع إلى الأمير ، فلذلك سدت الحال مسد خبر هذا (٢) المبتدأ (إذ الحال لاتسد مسد خبر المبتدأ (٣) إلا إذا كان المبتدأ اسـم حدث كقولك : ضربي زيداً جالساً ، ولا تسد (٤) مسدّ خبر المبتدأ إذا كان اسمَ عَيْنٍ .

ومن إعطاء العين حكم المصدر (٥) حتى وصفوه بالمصدر أو جرى

---

(١) الأمالي الشجري : ١/٦٩ ، ٧٠ .

(٢) كلمة (هذا) ساقطة من الأمالي .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٤) في الامالي : ولا تحد الحال .

(٥) في هـ ـ م : المصادر .

خبراً عنه قوله تعالى : (وجاؤوا على قميصه بدم كذب) (١) أي مكذوب بــه ، وقولــه :

(إنْ أصبحَ ماؤكم غَوْراً) (٢) أي غائر ، وقوله : (ثم ادعُهنّ يأتينك سعياً) (٣) أي ساعيات ، فسعيا مصــدر وقع موقــع الحال كقولهم : قتلته صبراً ، أي مصبورا والمعنى محبوسا .

ومن ذلك قوله تعالى : (إنّه عملٌ غير صالح) (٤) أي ابنك (٥) عمل ، في أحد الأقوال (٦) وهو أوجهها ، جعلْته العملَ اتساعا لكثرة وقوع العمل غير الصالح منه كقولهم : ما أنت إلا نومٌ ، وما زيد إلا أكلٌ وشرب ، وإنما أنت دخول وخروج ، ومنه قول الخنساء :

٤٥ ــ فإنما هي إقبالٌ وإدبار (٧)

فهذا كله من تنزيل الأعيان منزلة المصادر ، فأماتنزيل المصادر منزلة الأعيان فكقولهم : موت مائت ، وشيب شائب ، وشِعْر شاعر انتهى .

---

(١) يوسف : ١٨ وانظر البحر المحيط ٥/٢٨٩ .

(٢) الملك : ٣٠ .

(٣) البقرة : ٢٦٠

(٤) هود : ٤٦ .

(٥) في الأمالي : أي إن .

(٦) الكلام منقول بتصرف واختصار .

(٧) عجز بيت للخنساء وصدره : ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت

الكتاب ١/١٦٩ . المقتضب ٣/٢٣٠ ، ٤/٣٠٥ ، مجالس العلماء : ٣٤٠ ــ ابن السيرافي الفقرة ١٣٦ الخصائص : ٢/٢٠٣ ، ٣/١٨٩ ، المنصف ١ : ١٩٧ ، المحتسب ٢/٤٣ . أمالي ابن الشجري : ١/٧١ ، شرح المفصل ١/١٤٤ ــ البغداديات ٥١ ــ ٥٢ خزانة الأدب : ١/٢٠٧ ، ٢٤٠ ، ديوان الخنساء : ٤٨ .

(٢٥)

الأفعـــال نكرات (١)

لأنها موضوعة للخبر ، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة لأنه الجزء المستفاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة ، لأن حد الكلام أن تبتدىء بالاسم الذي يعرفه ــ المخاطب كما تعرفه أنت ، ثم تأتي (٢) بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده ، ذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصل (٣) .

ومن فروعه أن الاضافة الى الافعال لاتصح ، قال ابن يعيش (٤) : الإضافة ينبغي بها تعريف المضاف (٥) وإخراجه من إبهام الى تخصيص على حسب خصوص المضاف إليه في نفسه ، والأفعال لاتكون إلا نكرات، ولا يكون شيء منها (٦) أخص من شيء ، فامتنعت الإضافة إليها لعدم جدواها ، إلا أنهم قد أضافوا أسماء الزمان الى الأفعال تنزيلا للفعل منزلة المصدر ، واختص الزمان بذلك من بين سائر الأسماء لملابسة بين الفعل وبينه وذلك لأن الزمان حركة الفلك ، والفعل حركة الفاعل ، ولاقتران الزمان بالحدث .

---

(١) سقط العنوان من م .

(٢) في م يأتي .

(٣) شرح المفصل ١/٢٤ .

(٤) عن شرح المفصل بتصرف ٣/١٦ .

(٥) في هـ : المضاف اليه ، والتصويب من شرح المفصل وبقية النسخ .

(٦) سقط من م .

وقال أبو القاسم الزجاجي في كتاب إيضاح اسرار النحو (١) :

أجمع النحويون كلهم من البصريين والكوفيين علـى أن الافعال نكرات ، قالوا : والدليل على ذلك أنها لا تنفك من الفاعلين ، والفعل والفاعل جملة (يستغني بها (٢)) وتقع بها الفائدة، والجمل كلها نكرات، لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة (لأنها قد كان يعرفها المخاطب فلا تقع له بها فائدة) (٣) فلما كانت الجمـل مستفادة (٤) علـم أنها نكرات ، فلذلك لم تضمر (٥) ، وكذلك الأفعال لما كانت مع الفاعلـين جملا كانت نكرات (ولم يجز إضمارها) (٦) •

فإن قيل : فاذا كانت الأفعال نكرات (٧) ، فهلا عُرّفت كما تعرف النكرات ؟ [هـ ــ ٨٦] •

فالجواب عند الفريقين : إن تعريف الأفعال محال لأنها لاتضاف ، كما أنها لايضاف إليها ولا يدخلها الألف واللام لأنها جملة ، ودخول الألف واللام على الجمل محال •

فإن قيل : لم لايجوز إضافتها وإن لم يضف إليها ؟ •

قلنا لأن الفعل لا ينفك من فاعل مظهر أو مضمر ، والفعل والفاعل جملة بمنزلة المبتدأ وخبره ، فكما لا يجوز إضافة الجمل ، كذلك لم يجز إضافة الفعل • انتهى •

---

(١) هكذا في الأصل والصواب إيضاح علل النحو ، والنص في الكتاب المذكور ١١٩ •

(٢) زيادة من الايضاح •

(٣) زيادة من الايضاح •

(٤) في م ل : مستعارة •

(٥) في الايضاح ولذلك لم تجز الكناية عن الجمل •

(٦) العبارة ساقطة من د •

(٧) العبارة ساقطة من م •

(٢٦)

الأفعـــــال كلها مذكرة

نص على ذلك الزجاجي في الجمل (١) ، قال الشلوبين في تعليله : لأن التأنيث الحقيقي والمجازي وعلامات التأنيث وأحكامه معدومة فيها •

قال : ومنهم من قال : إن فيها مذكرة (٢) ومؤنثة بحسب مصادرها، فإذا كان الفعل يدل على (مصدر مذكر قيل فيه مذكر بتذكير مصدره(٣)) (وإذا كان الفعل يدل على مصدر مؤنث قيـــل فيــه : مؤنث ، بتأنيث مصدره) (٤) •

وقال ابن عصفور في شرح الجمل :

الدليل على أن الأفعال كلها مذكرة أنها إذا أخبر بها عن الأسماء فإنما المقصود الاخبار بما تضمنه من الحدث وهو المصدر ، والمصدر مذكر ، فدل ذلك على أنها مذكرة إذ اللفظ على حسب ما يراد به من تذكير أو تأنيث ، ألا ترى أن لفظ (هند) لما أريد به المؤنث كان هو مؤنثاً ، ولفظ زيد لما أريد به المذكر كان هو مذكرا •

---

(١) الجمل : ٢٨٦ وعبارته : فأما الأفعال فمذكرة كلها وإنما تلحقها علامة التأنيث دلالةً على تأنيث الفاعل في قولك : قامت هند وخرجت فاطمة •

(٢) في م : أو مؤنثة •

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من د •

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من م •

(٢٧)

اقتضاء الموضع لفظاً

وهو معك إلا أنه ليس بصاحبك

ترجم على ذلك ابن جني في الخصائص وأورد فيه فروعا (٢) :

منها قولهم : لا رجلَ عندك ، فإن (لا) هذه ناصبة لاسمها وهو مفتوح إلا أن الفتحة فيه ليست فتحة النصب التي تتقاضاها (لا) بل هي فتحة بناء وقعت موقع فتحة الاعراب الذي (هو) (٣) عمل (لا) في المضاف .

قال : وأصنعُ من ذلك قولك : لا خمسةَ عشرَ لك ، فهذه الفتحة [هـ ــ ٨٧] التي في راء (عشر) فتحة بناء التركيب (٤) في هـذين الاسمين ، وهي واقعة موقع فتحة البناء في قولك : لا رجلَ عندك ، (وفتحة لام رجل واقعة موقع فتحة الاعراب في قولك : لا غلامَ رجلٍ عندك) (٥) ويدل على أن فتحة خمسةَ عشرَ (هي فتحة تركيب الاسمين لا التي تحدثها (لا) لأن خمسةَ عشر (٦)) لايغيرها العامل الأقوى ، أعني الفعل في نحو جاءك خمسةَ عشرَ ، والجاء في مررت بخمسة عشر ، فإذا كان العامل الأقوى لا يؤثر فيها ، فالعامل الأضعف الذي هو (لا) أولى .

---

(١) سقط العنوان من م .

(٢) عن الخصائص ٣/٥٦ بتصرف .

(٣) زيادة من الخصائص .

(٤) فيالأشباه : وللتركيب ، والتصحيح من الخصائص والنسخة م .

(٥) مابين المعقوفتين ساقط من م .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

ومنها قولهم : مررت بغلامي ، فالميم تستحق جرة الإعراب بالباء والكسرة فيها ليست الموجبة بحرف (١) الجر بل هي التي تصحب ياء المتكلم في الصحيح ، ويدل لذلك ثباتها في الرفع والنصب نحو : هذا غلامي ، ورأيت غلامي ، وهذا يؤذن أنها ليست كسرة الإعراب (٢) وان كانت بلفظها .

ومنها قولك (٣) : يسعني حيثُ يَسَعُك ، فالضمة في (حيثُ) ضمة بناء واقعة موقع ضمة رفع الفاعل ، فاللفظ واحد والتقدير مختلف .

ومنها قولك (٤) : جئتك الآنَ ، فالفتحة فتحة بناء (الآن) وهي واقعة موقع فتحة نصب الظرف .

ومنها (٥) قولك : كنتُ عندك في أمسِ ، فالكسرة بناء وهي واقعة موقع كسرة الإعراب المقتضيها الجرّ .

ومنها قوله :

٤٦ ــ وإنّي وقفتُ اليوم والأمسِ قبلـه
ببابك حتى كادت الشمس تغـرب (٦)

---

(١) في م : الحرف .

(٢) في م : إعراب .

(٣) في م والخصائص : قولهم .

(٤) في م والخصائص : قولهم .

(٥) في هـ : منها .

(٦) البيت لنصيب . الخصائص ١/٣٩٤ ــ ٣/٥٧ المحتسب ٣/١٩٠ ، الانصاف ١/٣٢٠ شرح المفصل : ٢/٢٦٠ شرح الشذور ١٠١ ــ الهمع ١/٢٠٩ الدرر ١/١٧٥ ، اللسان : أمس ، آين .

روى قوله (والأمس) بالنصب على الإعراب لأنه لمّا عرفه باللام الظاهرة زال (١) عنه تضمنها فأعرب ، وبالكسر على البناء المعهود فيه ، واللام فيه زائدة ، فإنما يعرف الأمس بلام مرادة غير هذه مقدرة ، وهذه الظاهرة ملغاة زائدة للتوكيد ٠

قال : ومثله مما يعرف بلام مرادة ، وفيه لام أخرى غيرها زائدة قولك : [هـ ــ ٨٨] (الآن) فهو معرف بلام مقدرة ، وهذه الظاهرة فيه (٢) زائدة كما ذكره أبو علي ٠

---

(١) في م : أزال ٠

(٢) في م : ملغاة زائدة ، وفي الخصائص : ملغاة زائدة ٠

(٢٨)

الالغـــــاء

فيه فوائد :

الأولى : قـــال في (الإيضاح) (١) حقيقته تـــرك العمل (٢) مـــع التسليط (٣) نحو : زيد قائم ظننت •

قال : وأما قول النحويين في نحو : إن زيد إذاً يكرمك ، إن (إذاً) ألغيت عن (٤) العمل ، ففيه تجـــوّز حيـــث سموّه : الإلغـــاء ، لأن (يكرمك) في المثال خبر ، وما دخلت عليه إذاً ، محذوف كجواب إنْ في نحو : زيد إنْ قمت يقوم ، لأن ما يطلب جوابا لابدّ له منه لفظا أو تقديرا ، فكيف يصح أن يقال : ألغي عنه وهو لم يدخل عليه ولا توجه حكمه عليه ، لكن النحويين تجوزوا في ذلك فسموه إلغاءً من حيث دخل على فعل قد يعمل فيه في موضع ما على وجه ما فلم يعمل فيه ، قال: ويدل على هذا أنك اذا قلت : أنا أكرمك إذاً ، كيف يصح تسليط (٥) إذاً على ما قبلها ؟ وإنما حذف جوابها لدلالة ماتقدم عليه • انتهى •

---

(١) في م ــ د قال أبو علي في الايضاح •

(٢) في هـ ــ م : المعنى •

(٣) في م : التسلط •

(٤) في هـ : عنه •

(٥) في د ــ م تسلط •

والثانية : قال أبو حيان : لاينكر الإلغاء معاني الألفاظ (١) كما يتأوّل في الشيء ما لا يكون في أصله •

وأما إلغاء العمل فلا يكون إلا فيما لا يكون (٢) أصله العمل ، وهو سماع في الأفعال فأجرى في الحروف إذ لم يلغ منها [د ــ ٢٩] إلا ماكُفّ •

الثالثة : نظير باب (ظن وأرى) في الإلغاء عند التأخر وفي التوسط دونه (اذاً) فإنها تلغى إذا تأخرت فلا تَنْصِبُ بحال ، نحو : أكرمتُك اذاً (وتلغى في التوسط في أكثر صورها ، وذلك إذا توسطت بين الشرط وجزائه نحو : إن تزرني إذاً أكرمك (٣)) أو بين القسم وجوابه نحو : والله إذاً لأكرمنّك (٤) أو بعد عاطف على ماله محلّ من الإعراب نحو : إن تزرني أزرْكَ وإذاً أحسن إليك • فإن كان العطف على ما لا محلّ له بأن تقدره في المثال على جملة الشرط جاز حينئذ الإلغاء رعيا لحرف العطف ، والإعمال لأن المعنى على استئناف ما بعد حرف (٥) العطف لكنه قليل ، والأكثر في لسان العرب إلغاؤها •

وكذا إذا توسطت بين مبتدأ وخبر نحو : زيد [هـ ــ ٨٩] إذاً يكرمك ، جاز الإلغاء والإعمال بقلةٍ عند الكوفيين واختاره ابن مالك ، ومذهب البصريين أنه يتحتم الإلغاء كما يتحتم في الصور السابقة •

---

(١) في هـ : معاني الغاء الالفاظ ، وقد أثبتنا ما في النسخة ل وفي د ــ م : لاينكر الغاء معاني •

(٢) في م : يكون •

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من م •

(٤) في م : إذن والله لاكرمنك •

(٥) في م : حروف •

ونظير آخر رأيته في (الخاطريات) لابن جني قال (١) :

إذا كانت العين حرفَ علّةٍ وله همزة حفظت نفسها في موضعها نحو : قائم وقويم ، وكذا إن تقدمت نحـو (أدؤر وآدر) (٣) ، فان تأخرت لم تحفظ نفسها نحو شائك وشاك ، ولائث ولاث (٤) وذلك أنها لمّا تأخرت ضعفت فلم تقو على حفظ نفسها .

الرابعة : قال ابن يعيش (٥) :

الإلغاء ثلاثة أقسام : إلغاء في اللفظ والمعنى ، والغاء (٦) في اللفظ دون المعنى ، والعكس .

فالاول : مثل « لا » في (لئلاّ يعلمَ أهلُ الكتاب) (٧) .

والثاني نحو : كان فيما كان أحسن زيداً (٨) .

والثالث : حروف الجر الزوائد نحو (وكفى بالله شهيدا) (٩) .

---

(١) الخاطريات : ٨٤ .

(٢) في الخاطريات : وأوله همزة ، والصواب ما في الأشباه ، وقد وجه محقق الخاطريات الأستاذ علي شاكر هذا القول بقوله : (وكأنه يريد : هذا من باب إذا كانت العين حرف علة ، وأول هذا الباب القول عن الهمزة) .

(٣) في الأشباه : آدر وادور ؟ .

(٤) في الأشباه : لائث ولات وهو خطأ . انظر المنصف ٢/٥٢ .

(٥) عن شرح المفصل ٧/١٥٠ ــ ١٥١ بتصرف .

(٦) سقط من د .

(٧) الحديد : ٢٩ .

(٨) في هـ زيد ، والتصويب من د ــ ل وشرح المفصّل .

(٩) النساء : ٧٩ .

(٢٩)

الأمثـــال لا تُغَـــيَّر

من ذلك قولهم في مثل : (شرٌّ أهرَّ ذاناب) (١) فابتدَءوا بالنكرة وجرى مثلا فاحتمل ، والأمثال تحتمل ولا تُغير (٢) .

ومثله قولهم في المثل : (شيءٌ ما جاء بك) يقوله الرجل لرجلٍ جاءه ومجيئُه غير معهود في ذلك الوقت (٣) .

ومن ذلك قولهم في المثل (في أكفانه لُفَّ الميت) و (في بيته يؤتى الحكم (٤)) بتقديم الخبر ، وفيه ضمير يعود على المبتدأ المتأخر(٥).

ومن ذلك قولهم : (أصبحْ ليلُ (٦) وأطرقْ كرا (٧)) بحذف حرف النداء من النكرة لأنها أمثال معروفة ، فجرت مجرى العَلَم في حذف حرف النداء منها (٨) .

---

(١) مجمع الأمثال : ١/٣٧٠ برقم ١٩٩٤ الخصائص ١/٣١٩ ـ شرح المفصل ١/٨٦ .

(٢) الكلام بنصه من شرح المفصل ١/٨٦ .

(٣) الكلام بنصه من شرح المفصل ١/٨٦ .

(٤) مجمع الأمثال ٢/٧٢ برقم ٢٧٤٢ الفاخر : ٧٦ .

(٥) الكلام من شرح المفصل ١/٩٢ .

(٦) شرح المفصل ٢/١٦ .

(٧) الكتاب ٢/١٩٩ الكامل ٢/٥٦ ، المسلسل ١٧٠ ـ شرح المفصل ٢/١٦/٢٠ ـ مجمع الأمثال ١/٤٣١ .

(٨) انظر شرح المفصل ٢/١٦ .

قال المبرد : الأمثال يستجاز فيها مالا يستجاز في غيرها لكثرة الاستعمال لها (١) ومن ذلك قولهم : (هذا ولا زعماتك) أي : هذا هو الحق ولا أتوهم زعماتك •

قال ابن يعيش : ولايجوز ظهور هذا العامل الذي (هو أتوهمُ وشبهُه (٢)) لأنه جرى مثلا والأمثال لاتغير وظهور عامله ضرب من التغيير (٣) •

ومثله قولهم : (كليهما وتمرا (٤)) أي : أعطني ، و (امرءا ونفسه) أي [هـ ـ ٩٠] : دعه و (أهلكَ والليلَ (٥)) أي : بادرهم • و (كلَّ شيءٍ ولاشتيمة حر) أي : إيتِ كلَّ شيء ولاترتكبْ شتيمةَ حرٍّ (٦) •

قال ابن يعيش (١) ولم تظهر الأفعال في هذه الأشياء كلها لأنها أمثال • وقال ابن السراج في الأصول (٢) : نعم وبئس وحبذا جعلت كالأمثال لا ينبغي أن نستجيز فيها إلا ما أجازوه •

---

(١) كلام المبرد من شرح المفصل ٢/١٦ •

(٢) الزيادة من شرح المفصل ٢/٢٧ •

(٣) انظر شرح المفصل ٢/٢٧ •

(٤) مجمع الأمثال ٢/١٥١ برقم ٣٠٨٠ الفاخر ١٤٩ • والرواية : كلاهما وتمرا ، نهاية الأرب ٣/٤٨ ـ فصل المقال ١١٠ ـ شرح الدرّة ق ٣٦•

(٥) مجمع الأمثال ١/٥٢ برقم ٢٠٨ • الخصائص ١/٢٧٩ • شرح الدرّة ق ٣٦ •

(٦) انظر شرح المفصل ٢/٢٦ ، ٢٧ •

(٧) شرح المفصل ٢/٢٧ •

(٨) عن الأصول ١/١٤١ بتصرف •

وقال الزجاجي في الإيضاح (١) : وأما القــول في إضافة ذي الى الفعل في قولهم (اذهب بذي تسلم) فإن هذه اللفظة جرت في كلامهم كالمثل •

قال الأصمعي (٢) : تقول العرب (اذهب بذي تسلم) والمعنى اذهب والله يسلمك ، واذهبــوا بذي تسلمــون ، والمعنى : اذهبــوا والله يسلمكم (٣) ، وإذا كانت هذه الكلمة جارية مجرى المثل فإن الأمثال تحتمل مالا يحتمل غيرها ، وتزال كثيرا عن القياس كذلك مجراها في كلامهم ، واحتمل ذلك فيها لقلة دَوْرِها في الكلام •

(٣٠)

الايجـــاب (٤)

الإيجاب أصل لغيره من النفي والنهي والاستفهام وغيرها ، تقول مثلا : قام زيد ، (ثم تقول : ما قام زيد (٥)) وفي الاستفهام : أقـــام زيد ؟ ، وفي النهي : لاتقم ، وفي الأمر : قم • فترى الإيجاب يتركب من مسند ومسند إليه ، وغيره يحتاج الى دلالة في التركيب على ذلك الغير ، وكلّ ما كان فرعا احتاج الى ما يدل به عليه كما احتاج التعريف الى علامة من (أل) ونحوها لأنه فرع التنكير ، والتأنيث الى علامة من تاء أو ألف لأنه فرع التذكير ، ذكره أبو حيان في (شرح التسهيل) •

---

(١) إيضاح علل النحو : ١١٧ ــ ١١٨ •

(٢) كلام الأصمعي من الايضاح بتصرف يسير : ١١٨ •

(٣) في ل : يسلمكما •

(٤) انظر الكليات ١/٣٧٢ ــ ٣/٣٥ الايجاب لغةً : الاثبات •

(٥) سقط من م وفي ل ثم نقول في النفي •

حـرف البـاء

(٣١)

« باب الشرط »

باب الشرط مبناه (١) على الإبهام • وباب (٢) الإضافة مبناه على التوضيح •

ولهذا لما أريد دخول (إذ (٣) ، وحيثُ) في باب الشرط لزمتهما (مـا) لأنهما [هـ ــ ٩١] لازمان للإضافة ، والإضافة توضحهما فلا يصلحان للشرط حينئذ ، فاشترطنا (مـا (٥)) لتكفّهما عن الإضافـة فيُبْهمان فيصلح(٦) دخولُهما في الشرط حينئذ ، ذكره ابن النحاس في التعليقة •

---

(١) في ل : معناه •

(٢) في م : باب •

(٣) في م : إذا •

(٤) في م : لزمتهم •

(٥) ساقطة من م •

(٦) في م : فيصبح •

(٣٢)

البــــدل

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة :

الفرق (١) بين البدل والعِوض أنّ العوض لا يحل محل المعوض منه (والبدل إنما يكون محلّ المبدل منه .

وقال أبو حيان في تذكرته :

البدلُ لغةً العِوَضُ ، ويفترقان في الاصطلاح ، والبــدلُ (٢) أحدُ التوّابع يجتمع مع المبدل منه (٣)) . وبــدل الحرف من غــيره لايجتمعان أصلا ولا يكون إلا في موضع المبدل منه ، والعوض لا يكون في موضعه ، وربما اجتمعا ضرورةً ، وربما استعملوا العوض مرادفا للبدل في الاصطلاح . انتهى .

وقال ابن فلاح في المغني في قول الشاعر :

٤٦ ــ هما نَفَثَا في فيّ من فَمَوَيْهِمَا (٤) ....

(١) سقط من م .

(٢) في م : فالبدل .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من د .

(٤) صدر بيت للفرزدق ، وعجزه : « على النابح العاوي أشدّ رجام » وصف فيه شاعرين من قومه نزع في الشعر إليهما ، أو أراد بالنابح العاوي من هجاه ، وجعل الهجاء كالمراجمة سيبويه ٢/٨٣ ، ٢٠٢ . الانصاف ←

فيه وجهان : أحدهما : أنه جمع بين (١) العوض والمعوَّض لضرورة الشعر .

والثاني : أن الميم بدل من الواو وليست بعوض ، والبدل يجتمع مع المبدل منه بدليل : مررت بأخيك زيد ، والعوض لا يجتمع مع المعوض فالبدل أعم من العوض .

قال : وهذا ضعيف لأنّ الكلامَ في ابدال الحرف من الحرف كألف قام وياء ميزان ، ولا يجمع بين البدل والمبدل منه في ذلك .

وقال في موضع آخر :

وقد يوجد في البدل فائدة لاتوجد في المُبْدَل منه بدليل أن التاء في بنت وأخت بدل من لام الكلمة وتدل على التأنيث .

وقال ابن يعيش (٢) : البدل على ضربين :

بدلٌ هو إقامةُ حرف مقام غيره نحو تاء تخمة وتكأة .

وبدل هو قلب الحرف بنفسه الى لفظ غيره على (معنى إحالته إليه (٣)) .

← ١/٣٤٥ برقم ٢١٧ ـ البغداديات : ٣٠ والعسكريات : ٩٧ العضديات شاهد ٢١ ص ١٥ ، اللسان ف مم ق ف و٥ ـ الخزانة ٢/٢٦٩ ـ الديوان : ٧٧١ قال الأعلم : الشاهد في قوله : فمويهما وجمعه بين الواو والميم التي هي بدل منها في فم ، ومثل هذا لايعرف ، لأن الميم إذا كانت بدلا من الواو فلا ينبغي أن يجمع بينهما . وقد خطأ البغدادي الأعلم ، ونقل عددا من التوجيهات عن أبي علي وابن جني .

(١) في ل : من العوض .

(٢) شرح المفصل ١٠/٧ .

(٣) العبارة من شرح المفصل ، وقد وردت في الأشباه : على أنه إحالته إليه ؟ .

وهذا إنما يكون في حروف العلة التي هي الواو والياء والألف وفي الهمزة أيضا لمقارنتها (١) إياها ، وكثرة تغيرها وذلك نحو : قام ، أصله : قَوَمَ فالألف واو في الأصل ، وموسر (٢) أصله الياء ، وراس (٣) وآدم: أصل الألف الهمزة ، وإنما ليّنت [هـ ــ ٩٢] همزتها (٤) فاستحالت ألفا ، فكلٌّ قلب بدلٌ ، وليس كلٌّ بدل قلبا •

وقال ابن جني في الخصائص(٥) : باب في فرق بين العوض والبدل•

[د ــ ٣٠] جماع ما في هذا أن البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه ، إنما يقع البدل في موضع المبدل منه ، والعوض لا يلزم فيه ، والعوض لا يلزم فيه ذلك ، ألا تراك تقول في الألف من (قام) إنها بدل من الواو التي هي عين الفعل ، ولا تقول فيها إنها عوض منها ، وكذلك يقال في واو (جون) وياء (مِير) إنها بدل للتخفيف من همزة جؤن ومئر ، ولا تقول إنها عوض منها ، وتقول (٦) في لام غازٍ ، وداعٍ إنها بدل من الواو ، ولا تقول (إنها عوض منها ، وتقول في العوض إن التاء في عدة وزنة عوض من فاء الفعل (٧)) ولا تقول إنها بدل منـــها (٨) •

---

(١) في شرح المفصل لمقاربتها •

(٢) في الأشباه : مؤسر •

(٣) في الأشباه : رأس •

(٤) في شرح المفصل : نبرتها •

(٥) عن الخصائص : ١/٢٦٥ بتصرف يسير •

(٦) في الخصائص : وكذلك تقول •

(٧) سقط من د •

فإن قلت ذلك (١) فما أقله ، وهو تجوز في العبارة (٢) ، وتقول في ميم (اللهمّ) إنها عوض من (يا) في أوله ولا تقول بدل ، وتقول في تاء (زنادقة) إنها عوض من ياء زناديق ولا تقول بدل منها ، وفي ياء (أينق) إنها عوض من واو أنوق فيمن جعلها أيفل (٣) ، ومن جعلها عينا مقدمة مغيرّة الى الياء جعلها بدلا من الواو ، فالبدل أعم تصرّفاً من العوض فكل عوض بدل ، وليس كل بدل عوضا • والعوض مأخوذ من لفظ (عَوْض) وهو الدهر وذلك أن الدهر إنما هو مرور الليالي والأيام وتصرم أجزائهما ، فكلما مضى جزء منه خلفه جزء آخر يكون عوضا منه ، فالوقت الكائن الثاني غير الوقت الماضي الأول ، فلهذا كان العوض أشد مخالفة للمعوض منه من البدل • انتهى •

---

(١) في الخصائص : فان قلت في ذلك •

(٣) في الخصائص : وسنذكر لم ذلك •

(٣) في هـ ـ م : افعل والتصحيح من ب والخصائص •

حـرف التـاء

(٣٣)

التأليف

قال الإمام تقي الدين منصور بن فلاح في المغني : التأليف حقيقة في الأجسام مجاز في الحروف (١) .

وقال الإمام بهاء الدين بن النحاس في التعليقة :

الفرق بين التأليف والتركيب (٢) أنه لا بد في التأليف من نسبة تحصل فائدة تامة مع التركيب ، فالمركب أعم من المؤلف .

وقال ابن القواس في شرح ألفية ابن معط :

التأليف [هـ ــ ٩٣] أخصّ من التركيب من الألفة وهي الملاءمة ، أصله (٣) في الأجسام وأطلق على الألفاظ المتتالية تشبيها بها .

(٣٤)

التابع لا يتقدّم على المتبوع

ومن فروعه : إذا قلت : ما قام إلا زيـد إلا عمرو ، إن رفعت

(١) انظر الكليات ٢/٦٢ . وفيه : التأليف هو جمع الأشياء المتناسبة ، من الالفة ، وهو حقيقة في الأجسام ومجاز في الحروف .

(٢) الكليات ٢/٦٢ . وفيه : التركيب ضم الأشياء مؤتلفة ، كانت أولا ، مرتبة الوضع أولا ، فالمركب أعم من المؤلف والمرتب مطلقا .

(٣) في د : واصله .

الأول على الفاعلية جاز فيما بعده الرفع على البدل بدل البـدا (١) ، أو النصب على الاستثناء فتقول : ما قام إلا زيـد إلا عمرو وإن شئت إلا عمراً وإن أقمت الأخير نصب (٢) المتقدم على الاستثناء لأن التابع لايتقدم على المتبوع •

(٣٥)

التثنية ترد الأشياء الى أصولها

قال أبو الحسن الأبدي في شرح الجزولية :

يعترض على الجزولي في إطلاقة بناء أسماء الزمـان المضافة الى الجمل بأنه كان ينبغي أن يقول : بشرط أن لاتكون مثنى ، لأن التثنية ترد الأشياء الى أصولها من الإعراب وذلك لم يبن اثنا عشر وأما قولهم : يا زيدان (٤) فإنما جاز لأنه يشابه الإعـراب ألا ترى أنه يتبع عـلى لفظة كالمعرب • انتهى •

ومن ذلك قول من قال : إن المثنى من أسماء الإشارة والموصولات معرب ، لأن التثنية ردتها الى أصولها (٥) من الإعراب (٦) •

ومما ترده التثنية الى الأصل قولهم : أبوان وأخوان وحمـوان وفموان وفميان ويديان ودميان وذواتا في (٧) تثنية ذات ، وقلب ألف

---

(١) في م : البدا وهو الصواب ، وفي سائر النسخ بدل البدل ولامعنى له ، وبدل البداء هو بدل الاضراب • انظر الهمع ٢ : ١٢٦ •

(٢) في د : نصب •

(٣) ساقطة من م •

(٤) في هـ : بل زيدان •

(٥) في د م : أصلها •

(٦) (من الاعراب) ساقط من م •

(٧) في م : وذواتان •

المقصور الى الياء أو الواو التي هي الأصل نحو : فتَيَان وقفوان ، وقلب الهمزة المبدلة من واوٍ واواً •

(٣٦)

التحريف

عقد له ابن جني في الخصائص فصلا قال (٢) :

وقد جاء في ثلاثة أضرب : الاسم والفعل والحرف •

فالاسم يأتي تحريفه على ضربين مقيس ومسموع :

الأول : ما غيره النسب قياسا كقولك في نَمِر : نَمَري ، وفي قاضي قاضوي [هـ ــ ٩٤] وفي حنيفة حنفي وفي عدي : عدوى ونحو ذلك • وكذلك التحقير (٣) وجمع التكسير نحو رُجيل ورجال •

والمسموع كثير كقولهم في خراسان : خرسيّ ، وفي دستوا (٤) : دستواني ، وفي الأفق : أفقي •

وتحريف الفعل كقولهم في ظللت ، ظَلْتُ ، وفي أحسست ، أَحَسْتُ ، وحكى ابن الاعرابي في ظننت : ظَنْتُ ، وهذا كله لايقاس ، لايقال في شممت : شمت ، ولا في أفضضت أفضت (٥) •

---

(١) الكليات ٢/٧٢ •

(٢) عن الخصائص ٢/٤٣٦ بتصرف واختصار •

(٣) في م : التصغير •

(٤) في الخصائص (دستواء) وفي القاموس بالقصر ، وكذلك في معجم البلدان : قال ياقوت بلدة بفارس وقال السمعاني بلدة بالأهواز • وفي د : دسواد سواني •

(٥) في د ــ م : اقصصت اقصت ، وفي الخصائص : اقضضت : اقضت •

ومن تحريف الفعل ما جاء مقلوبا كقولهم في اضمحلّ ، امضحل ، وفي اكفهرّ ، اكرهف وفي اطْيَبت ، أيطبت ، وكذا قولهم : أَبْلِهْ (١)٠

وتحريف الحرف قولهم : لابَلْ ولا بَنْ ، وقام زيـد فمّ (٢) عمرو ، أي : ثم عمرو ، وهو وإن كان بدلا فانه ضرب من التحريف ٠

وقالوا في سوف : (سو) و (سف) ، حرفوا الواو تارة والفاء أخرى ، وخففوا ربّ وإنّ وأنّ ، وحذفوا (ما) من إما في قوله :

٤٧ ـ سَقَتْهُ الرواعد مـن صيّفٍ

وإنْ من خريفٍ فلنْ يعـدَمَا (٣)

مذهب سيبويه (٤) أنه أراد وإما من خريف ٠

---

(١) انظر الكتاب ٢/٣٩٢ ٠

(٢) في هـ ـ د : ثم والتصويب من الخصائص وم ٠

(٣) البيت للنمر بن تولب ، والضمير في سقته يعود على الصدع المذكور في قوله قبل : فلو أن من حتفه ناجياً لكان هو الصدع الاعصما

والصدع : الوعل ، والأعصم : الذي في يده بياض ٠

والبيت في الكتاب ١/ ١٣٥، ٤٧١ ذكر الأعلم في هذا الموضع أن سيبويه أنشده ولم أره فيه ـ أي في الصفحة ٤٧١ من الكتاب وانظر البغداديات : ١٠٨ ـ ١٢٠ المنصف ٢/٤٤١ شرح المفصل ٨/١٠٢ الخزانة ٤/٤٣٤ ـ مغني اللبيب برقم ٨٨ ٠ وقد سقط الشطر الأول من د ـ م ٠

الكتاب ١/ ١٣٥ ـ ٤٧١ ٠

(٣٧)

التركيب(١)

التركيب فيه مباحث :

الأول : أنه خلاف الأصل لأنّه بعد الإفراد ، ومن (٢) ثم رد على من زعم أن (ألا) و (أما) للاستفتاح مركبتان من همزة الاستفهام و (لا) و (ما) النافية ، وعلى من زعم تركيب (لن) (٣) ولولا واذن ومنذ ومهما وإما •

قال ابن يعيش (٤) وإنما قلنا إن المفرد أصل لأنه الأول (٥) والمركب ثان ، فإذا استقل المعنى في الاسم المفرد ثم وقع موقع (٦) الجملة فالاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه • قال : ونظير ذلك في الشريعة : شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل •

الثاني : قال ابن يعيش وصاحب البسيط (٧) :

المركب من الأعلام هو الذي يدل بعد النقل على حقيقة واحدة ،

---

(١) الكليات ٢/٦٢ •

(٢) زيادة من د ـ م •

(٣) في م : أن •

(٤) عن شرح المفصل ٣/٥٤ بتصرف •

(٥) في ل : أول •

(٦) في ل : موقعه •

(٧) عن شرح المفصل ١/٢٨ بتصرف •

وقبل النقل كان يدلّ على أكثرَ مِنْ ذلك ، وكان يدلّ بعضُ لفظه على بعض معناه وهو على ثلاثة أضرب :

الجُمَلي : نحو [هـ ــ ٩٥] تأبط شرّاً ، وشاب قرناها ، وبرق نحره (١) .

والإضافي : نحو : ذي النون ، وعبد الله ، وامرىء القيس .

والمَزْجيّ : وهو اسمان ركب أحدهما مع الآخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو : حضرموت وبعلبك ، ومعد يكرب ، وشبّه بما فيه هاء التأنيث ولذلك لا ينصرف ، ومن هذا النوع : سيبويه ونفطويه، وعمرويه ، إلا أنه مركّب من اسم وصوت أعجمي ، فانحط عن درجة إسماعيل وإبراهيم فَبُني على الكسر لذلك .

وقال السّخاوي في شرح المفصل : أكثر ما يطلق النحاة المركب على بعلبك وبابه .

الثالث (٢) : قال ابن يعيش : التركيب من الأسباب المانعة من الصرف من حيث كان التركيب فرعاً (٣) على الواحد وثانياً له ، لأن البسيط قبل المركب وهو على وجهين :

أحدهما : أن يكون من اسمين ويكون لكل واحد من الاسمين معنى ، فيكون حكمهما حكم المعطوف أحدهما على الآخر فهذا يستحق البناء لتضمنه معنى حرف العطف ، وذلك نحو خمسة عشر وبابه (٤) ،

---

(١) هذه الجمل مسمى بها .

(٢) شرح المفصل ١/٦٥ .

(٣) في م : فيها .

(٤) في م : وما به .

ألا [د/٣١] ترى أن مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة مراد كما لو عطفت أحدهما على الآخر فقلت : خمسة وعشرة ، فلما حذفت حرف العطف وتضمن الاسمان معناه بنيا •

وأما القسم الثاني وهو الداخل في باب مالا ينصرف فهو أن يكون الاسمان كشيء (١) ولا يدل كل واحد منهما على معنى ، ويكون موقع الثاني من الأول موقع هاء التأنيث ، وما كان من هذا النوع فإنه يجري مَجْرى ما فيه هاء التأنيث من أنه لا ينصرف في المعرفة نحو : حضرموت ، والاسم الثاني من الصدر (٢) بمنزلة تاء التأنيث مما دخلت عليه ألا ترى أنك تفتح آخر الأول منهما كما تفتح ما قبل تاء التأنيث •

الرابع : قال ابن يعيش (٣) : أمرُ المركب في الترخيم كأمرِ تاء التأنيث فتقول في (بخت نصر): ـ اسم رجل ـ : يابختَ، وفي حضرموت: ياحضرُ وفي سيبويه : ياسيبُ ، كما تقول في مرجانة ـ اسم امرأة ـ : يا مرجانُ ، فلا تزيد على حذف (٤) التاء• وفي المسمى [هـ-٩٦] بخمسة عشر ياخمسة • جعلوا الاسم الآخر بمنزلة الهاء في نحو تمرة إذ كان حكم الاسم (٥) الآخر كحكم الهاء في كثير من كلامهم •

من ذلك التصغير فإنه إذا (٦) جُعل الاسمان اسماً واحداً ولحقه التصغيرُ فإنّه إنما يصغر الصدر منهما ، ثم يؤتى بالاسم الثاني بعد

---

(١) في نسخ الأشباه لشيء والتصويب من الشرح •

(٢) في هـ ـ م ـ ل ، المصدر • واثبتنا ما في الشرح و (د) •

(٣) عن شرح المفصل ٢/٢٣ ـ بتصرف •

(٤) في م : حرف •

(٥) في هـ : الامر والتصويب من الشرح ومن د ـ م •

(٦) في هـ فقط : إذا كان •

تصغـيره كما يصغّر ما قبـل الهاء فتقـول : حُضيرموت وبُعيلبكّ وعُميرويه كما تقول تُميرة •

(١)ومن ذلك النسب فإنك تقول في النسب إلى حضرموت حضري، كما تقول في النسب إلى البصرة بِصري ، وإلى مكة مكي ، فيقع النسب إلى الصدر لا غير ، كما يكون كذلك فيما فيه الهاء • ومما يؤيد عندك ما ذكـرنا ، أن هـاء التأنيث لا تلحِق بناتِ (٢) الثلاثة بالأربعـة ولا بنات (٣) الأربعة بالخمسة ، كما أنّ الاسم الثاني لا يلحق الاسم الاول بشيء من الأبنية • وأيضاً فإن الاسم الثاني إذا دخل على الأول وركب معه لم يغير بنيته كما أن التاء كـذلك إذا (دخلت عـلى الاسم المؤنث) (٤) لم تغير بناءه كتمر وتمرة وقائم وقائمة ، فلما كان بينهما من التقارب ما ذكرناه حـذفوا الآخر من المركب في الترخيـم ، كما يحذفون فيه تاء التأنيث •

الخامس : قال ابن يعيش (٥) :

ركبت (لا) مع اسمها وصارا شيئاً واحداً كخمسة عشر • فإن قيل : أيكون الحرف مع الاسم اسماً واحداً ؟ قيل (٦) : هذا موجود في كلامهم ، ألا ترى أنك تقول : قد علمت أن زيداً منطلق • فـ (أن) حرف ، وهو وما عمل فيه اسم واحد ، والمعنى : علمت انطـلاق زيد ،

---

(١) الكلام من شرح المفصل ٢/٢٣ •

(٢و٣) في الأشباه : (باب) والتصويب من الشرح •

(٤) سقط من م •

(٥) شرح المفصل ١/١٠٦ •

(٦) في هـ : فقيل •

وكذلك (أن) الخفيفة مع الفعل المضارع إذا قلت : أريد أن تقوم والمعنى أريد قيامك ، فكذلك (لا) والاسم المذكور بعدها بمنزلة اسم واحد ونظيره قولك : (يابن أم ، فالاسم الثاني في موضع خفض بالاضافة وجعلا اسماً واحداً (١) • وكذلك : لا رجل في الدار ، فرجل في موضع نصب (٢) منون وجعل مع (لا) اسماً واحداً ، وكذلك حذف منه التنوين وبُني (٣) •

قال : وتركيب الاسم مع الاسم أكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو : خمسة عشر وبابه وهو [هـ ــ ٩٧] جاري بيت بيت ، ونحوه •

قال : وأما جعل ثلاثة أشياء بمنزلة واحد فهو إجحاف ولذلك لم يحكم ببناء لا سيما ولم يجز تركيب الصفة مع اسم (لا) لأنه ليس من العدل جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً •

السادس قال أبو حيان :

قد يحدث بالتركيب معنى وحكم لم يكن قبله ، ألا ترى أن (هل) حرف استفهام تدخل على الجملة الاسمية والفعلية ، فإذا ركبت مع لا فقيل : هلا ، صار المعنى على التحضيض ، ولم تدخل إلاّ على الفعل ظاهراً أو مضمراً •

وكذلك (لو) كانت لِمَا كان سيقع لوقوع غيره ، ولا يليها إلا

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م •

(٢) في الشرح : في موضع منصوب منوّن •

(٣) انتهى كلام ابن يعيش في الجزء ١/١٠٦ •

الفعل ظاهراً أو مضمراً فإذا ركّبت مع (لا) صارت حرفَ امتناعٍ لوجود واختصّت بالجملة الاسمية •

وقال الزمخشري (١) : (ألا) مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية وبعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على مالا تدخل عليه كلمة (لا) •

وقال الشيخ أكمل الدين في حاشية الكشاف : قد تركب حروف المعاني فيستفاد منها معنى غير ما كان أولاً كهلاّ وألا ولولا ولوما وإلا كذلك •

وقال ابن يعيش (٢) : كأي مركبة أصلها (أي) زِيدَ عليها كافُ التشبيه وجُعلا كلمةً واحدة وحصل من مجموعهما معنى ثالث لم يكن لكل واحد منهما في حال الإفراد •

قال : ولذلك نظائر من العربية •

وقال السخاوي في تنوير الدياجي : فإن قيل : ليس في كأي معنى التشبيه ولا الاستفهام ؟

قيل : لما ركبت أزيل عن الكاف معنى التشبيه وعن أي معناها •

فإن قيل : فكيف قُلبتْ وهي كلمتان ؟ •

قيل : صيرت كلمة واحدة فقلبت قلب الكلمة الواحدة كما قالوا رَعْملي في لَعَمْرِي •

وقال : ولما دخل هذه الكلمة هذا التغيير صار التنوين بمنزلة النون التي في أصل الكلمة ، وصارت بمنزلة لام فاعل ، فعلى هذا ترسم

---

(١) عن الكشاف بتصرف ٤٨/١ •

(٢) شرح المفصل ١٣٥/٤ •

بالنون ويوقف عليها بالنون وهي قراءة الجماعة غير أبي عمرو (١) .
[هـ ــ ٩٨] .

قال : ومثل ذلك تنزيلهم النون من (لَدُنْ) منزلة التنوين في ضارب فلهذا نصبوا غدوةً (٢) فلما شبهت النون بالتنوين كذلك شبه التنوين هنا بالنون انتهى .

وقال الشلوبين في شرح الجزولية :

ذهب الخليل إلى أن (لن) مركبة من لا أن (٣) ، وحدث مع التركيب معنى لم يكن قبله .

قال : وللخليل أن يقول رداً على من قال الأصل عدم التركيب : مأخذنا (في هذه الصناعة (٤)) تقليل الأصول ما أمكن لا تكثيرها لذلك لم تقل في : ضرب ويضرب ونضرب واضرب وتضرب وأضْرِبُ وضارب ومضروب وضروب : إنها أصول كلها بل جعلنا واحداً أصلاً والباقي فروع عليه .

---

(١) **الاشارة هنا الى الآية الكريمة « وكأين من نبي قتل معه ربيون كثير .. » آل عمران ١٤٦ ، وقراءة أبي عمرو المشار إليها هي بالوقف (وكأي) بغير نون ، لأنه تنوين . انظر القرطبي ٤/٢٢٩ ، والبحر المحيط ٣/٧٢ ، والكشف ٢/٣٥٨ .**

(٢) أي في قولهم : لَدُنْ غدوةً .

(٣) الكتاب ١/٤٠٧ قال سيبويه : زعم الخليل أنها لا أن ، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا : ويلمّه .

(٤) في م : يأخذنا في هذه الصناعة ، وفي هـ : مأخذنا تقليل ، وقد أثبتنا ما في د .

وقال أيضاً : (إذ ما) مركبة من (إذ) التي هي ظرف" لِمَا مضى من الزمان و (ما)(١) وأحدث التركيب فيها أن تَقَلَها إلى الحرفية وإلى أن صارت تعطي الزمان المستقبل وذهبت دلالتها على الزمان الذي كانت تدلّ عليه .

وقال أيضاً : قيل إن (مهما) (٢) أصلها مه التي بمعنى اكفف ، ضمت إليها (ما) فتركبا فصارا كلمة واحدة ، وحدث فيها بالتركيب معنى لم يكن وهو معنى الشرط . ولهذا نظائر كثيرة ، فإذا ذكرت نظائر هذا القول كان أولى [د/٣٢] من قول الخليل : إن أصلها (ما) الشرطية ضمت إليها (ما) الزائدة .

وفي شرح المفصل للأندلسي : اتفق البصريون والكوفيون على تركيب هلمّ (٣) وإنما اختلفوا فيما ركبت منه ، والذي حمل النحويين على القول بالتركيب وإن كان يجوز أن تكون كلمة برأسها أنهم رأوا بني تميم يصرّفونها تصرف الأفعال فتكون فعلاً ، ولا تكون

---

(١) انظر الكتاب ١/٤٣٢ .

(٢) انظر الكتاب ١/٤٣٣ وفيه : قال سيبويه : سألت الخليل عن (مهما) فقال : هي (ما) أدخلت معها (ما) لغواً بمنزلتها مع متى ، إذا قلت : متى ما تأتني آتك ، وبمنزلتها مع (إن) إذا قلت : إن ما تأتني آتك .

(٣) الكتاب ٢/٦٧ ـ المقتضب ٣/٢٠٢ ـ ٢٠٣ :

قال سيبويه : وأما هلم فزعم ـ أي الخليل ـ أنها حكاية في اللغتين جميعا ، كأنها : لمّ ، أدخلت عليها الهاء ، كما أدخلت (ها) على (ذا) لأني لم أر فعلا قطّ بني على ذا ، ولا اسما ولا شيئاً يوضع موضع الفعل وليس من الفعل .

فعلاً إلا إذا قيل انها مركبة ، والتركيب عندهم مألوف ألا ترى أن قولك : إما تفعل أفعل مركبة بدليل قول الشاعر :

٤٨ ــ وإنْ مِنْ خريفٍ فلن يعد ما (١)

قال سيبويه (٢) : هي إمّا العاطفة حذفت منها (ما) وبقيت (إنْ) فتفكيكها يدل [هـ ــ ٩٩] على تركيبها ، إلا أن لقائل ، أن يقول : لو كانت مركبة لوجب أن تتصرف في لغة أهل الحجاز ، ولم يكن لكونه اسم فعل معنى ، إذ لا يجوز أن يكون الفعل اسم فعل ، ولغة بني تميم على هذا تكون القوية ، وإن حكم بأنه اسم ينبغي أن تضعّف اللغة التميمية فكان الأولى أن تجعل في لغة أهل الحجاز اسم فعل ، وفي لغة بني تميم فعلاً ، إلا أن لقائل أن يقول : المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى عند التفصيل ، وبالتركيب يحدث له معنى آخر وحكم آخر ، فلا بُدّ أن تكون (هلم) في الأصل على ما ذكر من التركيب ثم جعلا جميعاً اسم فعل فجعلت له أحكام الأسماء والأفعال ، وبقي حكم اتصال الضمائر على لغة بني تميم على أصله .

قال في الحواشي : تركب أسماء من الكلمات كما تركب من الحروف فتكثر فوائدها عند التركيب . انتهى .

السابع : قال ابن يعيش (٣) : التركيب على ضربين تركيب من جهة اللفظ فقط وتركيب من جهة اللفظ والمعنى :

فالأول نحو أحد عشر وبابه ، وحيصَ بيصَ ، ولقيته كفة كفة فهذا يجب فيه بناء الاسمين معاً لأن الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف

(١) مر ذكره برقم ٤٧ .

(٢) الكتاب ١/٤٧١ .

(٣) عن شرح المفصل ٤/١١٢ بتصرف واختصار .

وهو (الواو العاطفة إذ الأصل أحد وعشرة فحذفت الواو من اللفظ والمعنى على إرادتها) (١) .

والثاني نحو حضرموت ، ومعد يكرب ، وقالى قلا ، وسائر الأعلام المركبة فهذا أصله الواو أيضاً حذفت من اللفظ ، ولم ترد من جهة المعنى ، بل مزج الاسمان وصارا اسماً واحداً بإزاء حقيقة ، ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه ، فكان كالمفرد غير المركب فبني الأول لأنه كالصدر من عجز الكلمة ، وجزء الكلمة لايعرب ، وأعرب الثاني لأنه لم يتضمن معنى الحرف ، إذ لم يكن المعنى على إرادته .

الثامن : قال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح :

التركيب لا يكون في الأفعال ولا في المصادر ولا في الأسماء الجارية على الأفعال .

قال : ومن ثم كان قول من ذهب إلى أن (حبذا) فعل ماض ، ما بعده [هـ ــ ١٠٠] فاعل به غلطاً ، وأما قول العرب : لاتحبذه ، فإنما معناه لاتقل له حبذا كما تقول : بسملْ أولا تبسمل (٢) .

قال : ولذا (٣) إذا ركبت (إنّ) مع (ما) لا تعمل لأنها زال عنها شبه الفعل بالتركيب والفعل لا يتركب .

وقال غيره : لم يثبت تركيب فعل واسم (٤) في غير حبذا .

وقال ابن عصفور في شرح الجمل :

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٢) في م : أو بسمل .

(٣) في م : وكذلك في د . اسم .

(٤) في د : اسم .

التركيب في الأسماء أكثر من التركيب في الأفعال بل لا يحفظ التركيب في الأفعال إلا في هلم في لغة إلحاقها الضمائر (١) •

التاسع : قال ابن الخباز : إنما لم يبنوا اثني (٢) عشر لأنه لا نظير له إذ ليس لهم مركب صدره مثنى (٣) •

العاشر : من (٤) تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم من كتاب المستوفى في النحو لقاضي القضاة كمال الدين أبي أسعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم (٥) الفرخان قولهم : نِفْطَوَيه ، وسيبويه، الأول من جزأي المركب هو الأصل في التسمية ، وكان قبل التركيب معرباً ، والثاني حكاية صوت حقه أن يكون مبنياً وإن أفرد ، وههنا أصل لا يسعك إهماله وهو أن تعلم أن نحو هذا من الأعلام ، إنما ورد عليه البناء بسبب الاستعمال العجمي ، وذلك أن العجم كأنهم وجدوا لفظي نفط وسيب أصلين دعوا بهما ، إلا أن لهم في لغتهم أن يضيفوا إلى مثل هذه الأسماء في النداء وغيره واواً ساكنة قبلها ضمة نحو نِفْطَو وسيبو ، وقد سمعت (٦) العرب به ولم يجدوا (٧) مثل هذا في كلامهم

(١) أي لغة بني تميم ، انظر الكتاب ٢/١٥٨ ، المقتضب ٣/٢٥ ـ ٢٠٢ •

(٢) في م ـ ل : آثنا •

(٣) في ل : معنى •

(٤) في د ـ ل : في •

(٥) في د ـ م : الحكيم •

(٦) في د م ل وسمعت •

(٧) في د ـ م تجد •

فحولوا هذا الصوت (ويه) إذ هو مما يعرفونه وقد يخرج به الاسم عن أن يكون آخره واواً قبلها ضمة ثم بنوا الاسمين اسماً واحداً .

الحادي عشر (١) : قال ابن أبي الربيع : تركيب العامل مع المعمول خارج عن القياس ، فيجب أن يتقصر على موضعه ولا يدعى في غير ما سمع فيه ، والورد فيه باب (لا رجلَ) فقط .

الثاني عشر : قال في المستوفى : ومن الحروف ما هو مركب نحو : (لولا) (٢) ذهب أصحابنا الى أن الاسم بعده لايرتفع إلابالابتداء،وقالوا إن الحكم (٣) قد تغير بالتركيب ، لان لو لايليها الا الفعل ، ولولا هذه في نحو : (لولا الغيث لهلكت الماشية) ، لايليها إلا الاسم ، فهذا وجه له من الفظاعة ما ترى ، وأنت إذا استأنفت النظر ونفضت يدك من طاعة العصبيةوأيقنت أنالحق لايعرف بالرجال يوشك أن يلوح لك فيه وجه آخر، وذلك أن تكون (لا) بعد (لو) دلت على الفعل المنفي بها ، فحذف تحريا للإيجاز ولزم الحذف للزوم الدلالة ولكثرة الاستعمال والتقدير : (لو لم يحصل الغيثُ لهلكت الماشيةُ) فعلى هذا يرتفع الاسم بعد لولا هذه ارتفاعا عن فعلٍ مقدّر كما في قوله تعالى (إذا السماء انشقّت (٤)) فيكون حكم (لو) باقيا على ما كان عليه قبل ، ودالا على امتناع الشيء لامتناع غيره إذ المعنى : لو انقطع الغيثُ لهلكت الماشية ، وقولنا : لم يحصل ، قريب (٥) من قولنا : انقطع وانتفى .

---

(١) البحث الحادي عشر ساقط من ل .

(٢) الكتاب ٢/٣٠٦ .

(٣) في ل : لأن .

(٤) الانشقاق : ١ .

(٥) في ل : تريب المعنى .

ومما يقرب هذا الحذف حذفهم الفعل بعد لولا التي للتحضيض في نحو قوله :

٤٩ ــ ....لولا الكميّ المقنّعا (١)

أليس قد أجمعوا على أن التقدير : لولا تعدون فكذلك ثَمّ . انتهى .

(٣٨)

التصغير يردّ الأشياء الى أصولها

ولذلك تظهر التاء في المؤنث الخالي منها إذا صُغّر كقولك في قدر : قُديرة ، وفي قوس قُويسة ، وفي هند هُنيدة .

---

(١) البيت بتمامه :

تعدّون عقر النّيب أفضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكميّ المقنعا

والبيت لجرير من قصيدة يهجو بها الفرزدق ، ديوانه ٣٣٨ والشاهد في الكامل ١/٢٧٨ ، والخصائص ٢/٤٥ ــ والأمالي الشجرية ١/٢٧٩ ، ٢/٣٣٤/٢١٠ . والعسكريات : ٤٦ شرح المفصل ٢/٣٨ ، ١٠٢ ــ ٨/١٤٤ ، ١٤٥ مغني اللبيب برقم ٤٩٧ خزانة الأدب ١/٤٦١ ، ٤/٤٩٨ .

(٣٩)

التضمين

قال الزمخشري (٢) : من شأنهم أنهم يضمّنون الفعل معنى فعلٍ (٣) آخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى التضمين (٤) •

قال : والغرض في التضمين إعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى [د ــ ٣٣] من إعطاء معنى ، ألا ترى كيف رجع معنى (ولا تَعدُ عيناك عنهم (٥)) الى قولك : ولا تقتحم (٦) عيناك مجاوزتين (٧) الى غيرهم • (ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم (٨)) أي ولا تضموها إليها آكلين • انتهى •

---

(١) الكليات : ٢/٢٤ قال : التضمين هو إشراب معنى فعل لفعل ليعامل معاملته ، وبعبارة أخرى : هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة •

(٢) انظر الكشاف ٢/٥٦٠ •

(٣) في ل : معنى آخر •

(٤) في د ــ م ، ل : المضمن •

(٥) الكهف : ٢٨ •

(٦) في م : ولا تقحمهم •

(٧) في د : مجارزين •

(٨) النساء : ٢ •

قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية الكشاف (١) : فإن قيل : الفعل المذكور إن كان مستعملا (٢) في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر ، وإن كان في معنى الفعل الآخر فـلا دلالة على معناه الحقيقي ، وإن كـان فيهما جميعا لزم الجمـع بين الحقيقة والمجـاز [هـ ــ ١٠٢] قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية ، فمعنى يقلب كفيه على كذا : نادما على كذا ، ولا بد من اعتبار الحال ، وإلا لكان مجازا محضا لا تضمينا وكذا قوله : (يؤمنون بالغيب (٣)) تقديره معترفين بالغيب • انتهى •

وقال (٤) ابن يعيش (٥) : الظرف منتصب (٦) على تقدير (في) وليس متضمنا معناها حتى يجب بناؤه لذلك كما وجب بناء نحـو : (مَنْ) و (كم) في الاستفهام ، وإنما (في) محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف فهي [د ــ ٣٤] في حكم المنطوق به ، ألا ترى أنه يجوز ظهور (في) معه نحو : قمت اليوم ، وقمت في اليوم ، ولا يجوز ظهور الهمزة مع (مَنْ) (ولم) في الاستفهام ، فلا يقال : أمن ولا أكم ، وذلك من قبل أن مَنْ وكم لما تضمنّا معنى الهمزة صارا كالمشتملين عليها ،

---

(١) حاشية التفتازاني ق ٢٩ ــ مخطوط في الظاهرية •

(٢) سقط من د ــ م •

(٣) البقرة : ٣ •

(٤) في هنا يبـدأ سقـط في م ــ ل يستمر خمسـة عشـر سطرا ، ولكنـه سيذكر بعدُ •

(٥) شرح المفصل ٢/٤١ •

(٦) في م منتصبا •

فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار ، وليس كذلك الظرف ، فإن الظرفية مفهومة من تقدير (في) ولذلك يصح ظهورها ، فاعرف الفرق بين المتضمن للحرف وغير المتضمن مما ذكرته (١) ، انتهى .

وقال ابن إياز (٢) :

معنى تضمن الاسم معنى الحرف معه (٣) أن يؤدي ما يؤديه الحرف من المعنى ويصاغ عليه صياغة لايظهر ذلك الحرف معه .

قال ابن النحاس في (التعليق) :

الفرق بين المتضمن معنى الحرف (٤) وغير المتضمن (٥) أن المتضمن معنى الحرف لايجوز إظهارُ الحرف معه في ذلك المكان (وغير المتضمن يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان (٦)) كما إذا قلنا في الظرف إنه يراد به (٧) معنى (في) فانا لا نريد به أن الظرف متضمن معنى (في) كيف ولو كان كذلك لبني ؟ وإنما نعني به أن قوة الكلام قوة كلام آخر في ظاهره ، وكذلك يجوز إظهار (في) مع الظرف ، فتقول في : خرجتُ يومَ الجمعة (خرجتُ في يوم الجمعة) (٨) ولا تقول في أين وكيف مثلا : هل أين ولا هل كيف ، ولا أكيف .

---

(١) في الشرح : غير المتضمن له بما ذكرته .

(٢) المحصول : ق ٤٧ وعبارته ، ومعنى التضمن هو أن يؤدي ما يؤديه الحرف من المعنى .

(٣) سقط من د ــ م .

(٤) في د : وبين غير .

(٥) في م : معنى الحرف .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٧) في هـ ــ م : فيه .

(٨) سقط من د .

وقال ابن جني في الخصائص (١) :

أعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعـدى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه (إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جيء معه بالحرف [هـ ـ ١٠٣] المعتاد مع ما هو في معناه ، وذلك كقوله تعالى (أُحِلَّ لكم ليلةَ الصيامِ الرفثُ الى نسائكم (٢)) وأنت لا تقول رفثت الى المرأة وإنما تقول : رفثت بها أو معها ، لكنه لما كان الرَّفث هنا في معنى الإفضاء ، وكنت تعدّي أفضيت بالى ، كقـولك أفضيت الى المرأة ، جئت بالى مع الرفث إيذانا وإشعارا أنه بمعناه ، كما صححوا عوِر وحوِل لما كان في معنى اعورّ واحولّ، وكما جاؤوا بالمصدر فأجروه على غير فعله لما كان في معناه نحو قوله :

٥٠ ـ .... وإن شئتم تعاودنا عوادا

لما كان التعاود أن يعاود بعضهم بعضا وعليه جاء قوله :

٥١ ـ .... وليس بأن تتبعه اتباعا

(١) عن الخصائص ٢/٣٠٨ بتصرف يسير .

(٢) البقرة : ١٨٧ .

(٣) الشاعر شقيق بن جزء .
وانظر الخصائص : ٣/٢١ المحتسب ١/١٨٢ ـ الاقتضاب ١٧٧
والشطر من بيتين :

سرحت على بلادكم جيادي ... فآدت منكم كوماً جلادا .
بما لم تشكروا المعروف عندي ... .

(٤) عجز بيت للقطامي وصدره : (وخير الأمر ما استقبلت منه) الكتاب ٢/٢٤٤ ـ المقتضب ٣/٢٠٥ ـ الأمالي الشجرية ٢/١٤١ ـ الاقتضاب ←

ومنه قول الله تعالى (وتبتّل اليه تبتيلا (١)) ، وأصنع من هذا قول الهذلي :

٥٢ ـ مـــا إنْ يمســـسّ الأرض إلا منكِـبٌ
منه وحَـــرْفُ الســـاق طيَّ المحمـــل (٢)

فهذا على فعلٍ (٣) ليس من لفظ هذا (٤) الفعل الظاهر ، ألا ترى أن معناه : طوى طي المحمل ، فحمل المصدر على فعل دلّ أوّلُ الكلام عليه (٥) ، وكذلك قوله تعالى : (من أنصاري إلى الله) (٦) أي : مع الله ٠

←

٤٧٧ شرح المفصل ١/١١١ ـ الخزانة ١/٣٩٢ عرضا ـ ديوانه ٤٠ ـ ابن السيرافي الفقرة ٥٥٨ قال الأعلم : الشاهد في تأكيد قوله (تتبعه) بقوله (اتباعا) وهو مصدر اتبعت لأن معنى اتبعت واحد ، فكأنه قال : بأن تتبعه تتبعا ٠

(١) المزمل : ٨ ٠

(٢) البيت لأبي كبير الهذلي : الكتاب ١/١٨٠ ـ المقتضب ٣/٢٠٣ ، ٢٣٢ الانصاف ٢٣٠ ـ ديوان الهذليين ٢/٩٣ وشرح أشعار الهذليين ١٠٧٤ وابن السيرافي الفقرة : ١٥٧ قال الأعلم : الشاهد فيه : نصب (طيَّ المحمل) بإضمار فعل دلّ عليه قوله : ما إن يمس الأرض الا منكب منه ، وحرف الساق لأن ذلك لانطواء كشحه وضمر بطنه فكأنه قال : طوى طيا مثل طي المحمل ٠ والمحمل محمل السيف ٠

(٣) سقط من م ٠

(٤) سقط من د ٠

(٥) في الخصائص : وهذا ظاهر ٠

(٦) آل عمران : ٥٢ ٠

وأنت لا تقول : سرتُ إلى زيد ، أي معه (١) أي لما كان معناه : مَنْ ينضاف في نصرتي إلى الله (٢) جاز لذلك أنْ تأتي هنا بإلى ، وكذلك قوله تعالى : (هــل لك إلى أن تزكّى) (٣) وأنت إنما تقول : هل لك في (٤) كذا ، لكنه لما كان هذا دعاء منــه صــلى الله عليه وسلم ، صار تقديره أدعوك وأرشدك إلى أن تزكّى وعليه قول الفرزدق :

٥٣ ــ .... قد قتل الله زياداً عنّي (٥)

لما كان معناه : صرفه ، عداه بعن ، ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به ، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً ، وقد عرفت طريقه فإذا مر بك شيء منه فتقبله وائنس به فإنه فصل من العربية لطيف حسن • انتهى •

وقال ابن هشام في تذكرته :

زعم قوم من المتأخرين منهم خطاب الماردينى (٦) أنه (٧) يجوز

(١) في الخصائص : لكنه انما جاء من أنصارى الى الله ، لما كان ، وفي ل : لكن معناه •

(٢) في الخصائص : فجاز •

(٣) النازعات : ١٨ •

(٤) في الأشباه : من ، والتصويب من الخصائص •

(٥) عجز بيت للفرزدق وصدره : كيف تراني قاليا مِجنّي •
وزياد المعني هو زياد بن آبيه ، وكان الفرزدق فارا منه ، فلما بلغه موت زياد قال هذا البيت •
المحتسب ١/٥٢ ــ مغني اللبيب برقم ١١٦٦ ديوانه ٨٨١ •

(٦) في د ــ م : الماردبني •

(٧) في م ل : قد •

تضمين الفعــل المتعدي لواحـــد معنى صيّر ، ويكو ن من باب ظن ، فأجاز : حفرت وسط (١) الدار بئراً ، أي : صيّرتُ ، قــال : وليس (بئراً) تمييزاً ، إذ لا يصلح (٢) (من) ، وكذا أجاز : بنيت الدار (٣) مسجداً ، وقطعت الثوب قميصاً ، وقطعت الجلد نعلاً ، وصبغت الثوب أبيضَ ، وجعل من ذلك قول أبي الطيب [هــ ١٠٤] :

٥٤ ــ فَمَضَتْ وقد صبغ الحياءُ بياضَها
لوني كمــا صبغَ اللجينَ العسجدُ (٤)

لأن المعنى صـــيّر الحياءُ بياضها لوني ، أي مثل لوني ، قال : والحق أن التضمين لا ينقاس •

وقال ابن هشام في المغني (٥) :

قد يشربون لفظــاً معنى افظ ، فيعطونه حكمــه ويسمّى ذلك تضميناً وفائدة أن تؤدي كلمـــة مؤدّى كلمتين ، ثم ذكر لذلك عدّة أمثلة منها قوله تعالى : (وما تفعلوا من خير فلن تكفروه) (٦) ضـّمن معنى (تحرموه) فعدّي إلى اثنين لا إلى واحد •

---

(١) في د : وشرطت •

(٢) في د ــ م : يصلح •

(٣) سقط من د •

(٤) ديوانه ٢/٥٢ بشرح البرقوقي ، وراوية الأشباه : العسجدا • وهو خطأ وفي النسخة م : العسجد •

والبيت من قصيدة مدح بها (شجاع بن محمد الطائي المنبجي) وأولها :

أليومَ عهدكـم فأين الموعد   هيهات ليس ليوم عهد كم غد

(٥) عن مغني اللبيب ٢/٧٦٢ بتصرف واختصار •

(٦) آل عمران : ١١٥ ــ قرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر

(ولا تعزِموا عُقْدَةَ النّكاح) (١) ضمن معنى تنووه فَعُدّيَ بنفسه لا بعلى .

(لا يسمعون إلى الملأ الأعلى) (٢) ضمّن معنى (يصغون) فعدّي بإلى وأصله أن يتعدى بنفسه .

(سمع الله لمن حمده) (٣) ضمن معنى استجاب فعديَ باللام .

(والله يعلم المفسد من المصلح) (٤) ضمّن معنى يميز فجيء بمن .

وذكر ابن هشام في موضع آخر من المغني ، أن التضمين لا ينقاس (وكذا ذكر أبو حيان) (٥) .

قاعـــــدة :

قال ابن الحاجب في أماليه :

الفرق بين التضمين وبين التقدير في قولنا : بُني (أين) لتضمنه

← وابن عامر (تفعلوا .. تكفروه) بالتاء . وكان أبو عمرو لايبالي كيف قرأهما بالياء أو بالتاء وقال علي بن نصر عن هارون عن أبي عمرو ، بالياء ولم يذكر التاء . وكان حمزة والكسائي وحفص يقرؤونهما : بالياء . كتاب السبعة : ٢١٥ . وانظر الكشاف ١/٣٠٩ .

(١) البقرة : ٢٣٥ .

(٢) الصافات : ٨

(٣) العبارة من حديث شريف (ورد في صحيح البخاري : باب صلاة القاعد ١/١٢٨) .

(٤) البقرة : ٢٢٠ .

(٥) سقط من د .

(٦) في م : والتقدير .

معنى حرف الاستفهام ، وضربته تأديباً منصوب بتقدير اللام ، وغلام زيد مجرور بتقدير اللام ، وخرجت يوم الجمعة منصوب بتقدير (في) ، أن التضمين (١) يراد به أنه في المعنى المتضمن على وجه لا يصح إظهاره معه ، والتقدير (٢) أن يكون على وجه يصح إظهاره معه ، سواء اتفق الإعراب أم اختلف (فإنه قد يختلف في مثل قولك : ضربته يوم الجمعة ، وضربته في يوم الجمعة) (٣) وقد لا يختلف في مثل قولك : والله لأفعلن والله أفعلن (٤) والفرق بينهما أنه إذا لم يختلف الإعراب كان مُراداً وجودُه ، وكان حكمه حكمَ الموجود وإذا اختلف الإعراب كان المقدر غيرَ مرادٍ وجودُه فيصل الفعل إلى متعلقه بنفسه ، انتهى .

وقال الأندلسي في شرح المفصل :

الأسماء المتضمنة للحرف على ثلاثة أضرب :

ـ ضرب لايجوز إظهار الحرف معه نحو مَنْ وكم فيبنى لامحالة .

ـ وضرب يكون الحرف المتضمن مراداً كالمنطوق به ، لكن عُدل عن النطق به إلى النطق بدونه ، فكأنه ملفوظ به ، ولو كان ملفوظاً به لما بني الاسم فكذلك [هـ ـ ١٠٥] إذا عُدل عن النطق به .

ـ وضرب وهو الإضافة والظرف إن شئت أظهرت الحرف وإن شئت لم تظهر ، فلما جاز إظهاره لم يبْنَ ، وهذا ضابط في كل ما ينوب عن الحرف من الأسماء ما يبني منها وما لا يبني فافهمه . انتهى(٥) .

---

(١) في هـ : التضمن .
(٢) في ل : والتقدير على أن يكون على .
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من م .
(٤) في د م : لافعلن .
(٥) يأتي بعد هذا كلام ابن يعيش الذي كان قد سقط من الورقة ٣٤ في النسخة د ـ والورقة ٥٥ في النسخة م . والورقة ٣٢ من النسخة ل .

قاعـــدة :

قال ابن النحاس في التعليقة (١) :

كل ما تضمن ما ليس له في الأصل منع شيئاً مما له في الأصـــل ، ليكون ذلك المنع دليلاً على ما تضمّنه ، مثاله : نعم وبئس ، إنما منعا التصرف لأن لفظهما ماضٍ ومعناهما إنشاء المدح والذم في الحال ، فلما تضمنا ما ليس لهمـا في الأصـــل وهو الـدلالة عـلى الحـال منعا التصرف لذلك .

قال : وكذلك فعل التعجب تضمن ما ليس له في الأصل ، وهو زيادة الوصف والدلالة على بقاء الوصف إلى الحال فمنع التصرف لذلك .

قاعـــدة :

المتضمن (٢) معنى شيء لا يلزم أن يجرى مجراه في كـل شيء ، ومن ثم جاز دخول الفاء في خبر المبتـدأ المتضمن معنى الشرط نحو : الذي يأتيني فله درهم ، وامتنـع في الاختيار جزمه عند البصـريين ، ولم (٣) يجيزوا الـذي يأتيني أحسن إليه ، أو كلّ من يأتيني أحسن إليه ، بالجزم ، إلا في الضرورة وأجاز الكوفيون جزمه في الكلام تشبيهاً بجواب الشرط ووافقهم ابن مالك .

قـــال أبو حيان : لم يسمع من كلام العرب الجزم في ذلك إلا في الشعر .

---

(١) زيادة من د ـ م ـ ل .

(٢) في د ـ المضمن .

(٣) في د ـ م : فلم .

فائـــدة (١) :

قال ابن القوّاس في شرح الدّرة :

(أمس) مبنيّ لتضمنه معنى لام التعريف فإنّه معرفة بدليل :

أمس الدابرُ ، وليس بعلَمٍ ولا مبهـم ولا مضاف ولا مضمر ولا بلام ظاهرة فتعين تقـديرها ، والفرق بين المعـدول والمتضمن أن المعدول يجوز إظهار اللام معه ، والمتضمن لا ، وقولنا : الأمس ، اللام دخلت بعد تنكيره وإعرابه كما يعرب إذا أضيف أو صغّر أو ثنّي أو جُمع ، وقيل زائدة كالتي في النسر ، انتهى • [هـ ــ ١٠٦] •

وفي البسيط : في علة بناء (أمسِ) أقوال ، قول الجمهور إنّه بُني لتضمنه لام التعريف لوجهين :

أحدهما أنه معرفة في المعنى لدلالته على وقت مخصوص وليس هو أحد المعارف ، فدل ذلك على تضمنه لام التعريف •

والثاني : أنه يوصف بما فيه اللام كقولهم : لقيته أمسِ الأحدث، وأمس الدابر ، ولولا أنه معرفة بتقـدير اللام لما وصف بالمعرفـة لأنه ليس أحد المعارف ، وهذا مما وقعت معرفته قبل نكرته ، والفرق بـين العدل والتضمين (٢) أن المعـدول عن اللام يجوز إظهارها معه فلذلك أعرب ، والمتضمن لها لا يجوز إظهارها معه كأسماء الاستفهام والشرط المتضمنة لمعنى الحرف فلذلك بني في التضمن (٣) ، انتهى •

---

(١) في هـ : قاعدة •

(٢) في د : التضمن •

(٣) في م : المتضمن •

وقال ابن الدهان في الغرة : الفرق بين العدل والتضمين (١) أن العدل أن تريد لفظاً فتعدل عنه إلى غيره كعمر من عامر وسحَرَ من السحر ، والتضمن أن تحمّل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلـــة ظاهرة .

(١) د : التضمن .

(٢) في د : نريد .

(٤٠)
التعـــادل

فيه فروع :

منها : قال الشَّلَوْبين : لما كان الاسمُ أخفَّ من الفعل تُصرف بحركات الإعراب فيه وزيادة التنوين ، فإن الخفيف يزاد فيه ليثقل ، ويعادل الثقيل ويتصرف فيه بوجه لا يتصرف به فيما يثقل عليهم ، فلما كان وضع الأسماء عندهم على أنها خفاف تصرف فيهـا بزيادة حركات الإعراب والتنوين ، ولمـا كان الجزم حـذفاً ، والحـذف تخفيف ، والتخفيف لا يليق بالخفيف إنما يليق بالثقيل (١) فلذلك جُزمت الأفعال ولم تُجْزم الأسماء .

ومنهـــا : قال ابن النحاس في التعليقة : إنما رفع الفاعل ونصب المفعول لقلة الفاعل لكونه لا يكون إلا لفظاً واحـداً ، وكثرة المفعول لكونه متعدداً ، والرفع أثقل من النصب فأعطي الثقيل للواحد والنصب للمتعدد ليتعادلا .

ومنهـــا : قال ابن فَلاَح في المغني : إنما كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع لأن التثنية أخف من الجمع ، والكسرة أثقـل من الفتحة فخص الأخف [هـ ــ ١٠٧] بالأثقل ، والأثقل بالأخف للتعادل.

قال : وإنما فتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبـل ياء الجمع لأن نون التثنية مكسورة ونون الجمع مفتوحة ، ففتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع (طلباً للتعادل ، لتقع الياء بين مكسور ومفتوح

(١) في هـ ــ د : بالثقل .

وبين مفتوح ومكسور ، ولأن التثنية أكثر فخصت بالفتح لكثرتها وخص الجمع بالكسر لقلته) (١) طلباً لتعادل الكثرة مع الخفيف والقلة مع الثقيل .

ومنها : قال بعضهم : إن التاء إنما لحقت عدد المذكر ، وسقطت من عدد المؤنث لأن المؤنث ثقيل فناسبه حذفها للتخفيف ، والمذكر خفيف فناسبه دخولها ليعتدلا حكاه في البسيط .

ومنها : قال السّخاوي : باب فعيلة يحذف منه الياء والتاء في النسب نحو حنيفة وحنفي ، وباب فعيل لا يحذف منه الياء نحو تميم وتميمي ، لأن المؤنث ثقيل فناسب الحذف منه تخفيفاً بخلاف المذكر .

ومنها : قال ابن فلاح في المغني : إنما خصّ الضم بمضارع الرباعي والفتح بمضارع الثلاثي لأن الرباعي أقل ، والضمّ أثقل [د/ ٣٥] فجعل الأثقل للأقل والأخف للأكثر طلباً للتعادل .

ومنها : قالوا : إنّما زِيدَ في التصغير الياء دون غيرها من الحروف لأن الدليل كان يقتضي أن يكون المزيد أحد حروف المد لخفتها وكثرة زيادتها في الكلم ، فنكبوا (٣) عن الواو لثقلها وعن الألف لأن التكسير قد استبدّ بها في نحو : مساجد ودراهم ، فتعينت الياء ، وخص الجمع بالألف لأنها أخف من الياء ، والجمع أثقل من المصغر فتعادلا (٤) .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٢) في م : من عدد .

(٣) في د : فتنكبوا .

(٤) في هـ : تعادلا .

ومنها : قيل : إنما اختصّت تاء التأنيث الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم لثقل الفعل وخفّة الاسم . فأعطي الأخفُّ للأثقل والأثقلُ للأخفّ تعادلاً بينهما .

(٤١)

تعارض الأصل والغالب

فيه فروع :

الأول : اختلف في (رحمن) هل يصرف لأنه ليس له فعلى [هـ ١٠٨] أو لا لأنه ليس له (١) فعلانة على قولين :

أحدهما : نعم ، لأن الأصل في الأسماء الصرف ، ولم يتحقق شرط المنع وهو وجود فَعْلى .

والثاني : لا ، قال في البسيط : وعليه الأكثرون لأن الغالب في باب فعلان عدم الصرف فالحمل عليه أولى من الحمل على الأقل .

الثاني (٢) : قال في البسيط : لو سمي بفعل مما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة أقوال :

أحدها : الأوْلى منع صرفه حملاً له على الأكثر .

والثاني : الأولى (٣) صرفه نظراً إلى الأصل لأن تقدير العدل على خلاف القياس .

والثالث : إن كان مشتقاً من فِعْل منع من الصرف حملاً على الأكثر ، وإلا صرف وهو فحوى كلام سيبويه (٤) .

---

(١) سقط من د .

(٢) سقط من م .

(٣) في هـ : صرفة .

(٤) انظر الكتاب ٢ : ٣ ، ٤ ، ٨ .

(٤٢)

التعويض

ترجم عليه ابن جني في الخصائص (باب زيادة حرف عوضاً من آخر محذوف) وقال (١) : اعلم أن الحرف الذي يحذف فيجاء بآخر زائداً عوضاً منه على ضربين :

أحدهما : أصلي ، والآخر : زائد .

فالأول على ثلاثة أضرب : فـاء وعـين ولام ، فأما ما حذفت فاؤه وجيء بزائد عوضاً منهـا فباب فِعْلَه (٢) في المصـدر (٣) نحو : عدة وزنة وشية وجهة ، والأصل : وِعدة ووِزنة ووِشْيَة ووِجْهة ، حذفت الفاء ، لما ذكر في تصريف ذلك ، وجعلت التاء بدلاً من الفاء ، ويدل على أن أصله ذلك قوله تعالى (ولكلٍّ وِجْهَة) (٤) وأنشد أبو زيد (٥):

٥٥ ــ ألمْ ترَ أنني ولكــلِّ شيء
إذا لــم توتِ وجهتـه تعـادي
أطعتُ الآمريّ بِصَرْمِ ليـلى
ولـم أسمعْ بها قول الأعـادي

---

(١) عن الخصائص : ٢/٢٨٥ بتصرف يسير .

(٢) في م : فعيلة .

(٣) في الخصائص : المصادر .

(٤) البقرة : ١٤٨ .

(٥) المنصف ٣/٣٤ .

وقد حذفت الفاء في أناس وجعلت ألف فعال بدلا منها فقيل : ناس ووزنها (١) (عال) كما أن وزن عِدة (عِلة) ، وحذفت الفاء وجعلت تاء افتعل عوضاً منها وذلك قولهم : تقى يتقي ، والأصل اتقى ، يتقي ، فحذفت الفاء فصار تقي ووزنه (٢) : تعل ويتقي : يتعل ، قال أوس [هـ ـ ١٠٩] :

٥٦ ـ تقاكَ بكعبٍ واحد وتلذّه
يداكَ إذا ما هزّ بالكفّ يَعْسِل (٣)

وقال (الشاعر (٤)) :

٥٧ ـ جلاها الصيقلونَ فأخلَصوها
خفافا كلّها يَتَقِي بأثْر

وأنشد أبو الحسن (٥) :

---

(١) في الخصائص ومثالها ٠

(٢) في الخصائص : ومثاله ٠

(٣) في الخصائص قدم البيت التالي على هذا البيت ٠

والبيت المذكور في ديوانه : ٩٦ والنوادر ٢٧ ، وإصلاح المنطق : ٢٤ والعضديات برقم ١٢١ ص ٧٨ وهو يصف الرمح ، ويريد أن رمحه ليس فيه تفاوت ولا اختلاف ، إذا هززته اهتز ٠٠له ، فكأن كعوبه كعب واحد ، ومعنى تلذه يداك : أي لا يثقلهما حمله ٠

(٤) في الأشباه وقال : والزيادة من الخصائص ٠

والبيت في إصلاح المنطق : ٢٣ غير منسوب ، ونسبه صاحب اللسان الى خفاف بن ندَبَه ، مادة (أثر) (وقى) ومعنى (كلها يتقي بأثر) أي كلها يستقبلك بفرنده ٠

(٥) مر ذكره وتخريجه برقم ١٢ وذكر البيت تاما في الخصائص ٠

٥٨ ـ تَـقِ اللهَ فينا والكتابَ الذي تتلـو

ومنه قولهم أيضا : تجه يتجه والأصل اتجه يتجه ووزن (تَجَه) تَعَل كتقى سواء أنشد أبو زيد :

٥٩ ـ قصـرتُ لـــه القبيلـة إذ تجَهنــا

وما ضــاقتْ بشدّتـه ذِراعي (١)

فأما ما رواه أبو زيد من قولهم : تجه يتجه ، فهذا من لفظ آخر وفاؤه تاء ، وأما قولهم : اتخذت ، فليست تاؤه بدلا من شيء بل هي فاء أصلية بمنزلة اتبعت من تبع يدل على ذلك ما أنشده الأصمعي من قوله :

٦٠ ـ وقد تَخِذَتْ رجلي الى جَنْبِ غَرْزِها

نسيفا كأُفْحُوصِ القطاة المطرّقِ (٢)

وعليه قول الله تعالى (لو شئتَ لتخِذت عليه أجرا) (٣) وذهب

---

(١) البيت لمرداس بن حصين وهو شاعر جاهلي • النوادر ٦ ، المنصف ١/٢٩٠ ـ المحتسب ١/٢٦٣ ومعنى قصرت ، حبست ، والقبيلة : اسم فرسه ، وفي الأشباه : فصرت وأنشد أبو زيد : (تجهنا) بكسر الجيم : والأصمعي ، بفتحها •

(٢) البيت للممزّق العبدي واسمه شأس بن نهار ، وهو البيت الثامن من الأصمعية ٥٨ ص ١٨٩ وأنشده الجاحظ في الحيوان ٢/٢٩٨ ، مجالس العلماء : ٣٣٣ لسان العرب : (نسف) ، (طرّق) الغرز : حزام الناقة ، النسيف : آثر العض والركض ، الأفحوص : المبيض ، المطرّق : وصف للقطاة إذا حان خروج بيضها •

(٣) الكهف : ٧٧ وانظر مجالس العلماء : ٣٣٣ •

أبو اسحق الى أن اتخذت كاتقيت واتزنت ، وأن الهمزة أجريت في ذلك مجرى الواو ، وهذا ضعيف إنما جاء منه شيء شاذ •

وأنشد ابن الأعرابي :

٦١ ــ في دارة تُقسم الأزوادُ بينهم
كأنما أهله منها الذي اتّهلا (١)

روى لنا أبو علي عن أبي الحسن علي (٢) بن سليمان : متّمن ، وأنشد :

٦٢ ــ بيض أتّمن (٣) • • • • • • • • •

والذي يقطع على أبي إسحاق قولُ الله تعالى : (لتخذت عليه أجرا) فكما أن تجه ليس من لفظ الوجه ، كذلك ليس (تخذ) من لفظ الأخذ ، وعذر من قال : اتّمَنَ واتّهل من الأهل أن لفظ هذا إذا لم يدغم يصير الى صورة ما أصله حرف لين ، وكذلك قولهم في افتعل من الأكل : ايتكل ومن الإزرة : ايتزر فأشبه حينئذ ايتعد ، في لغة من لم يبدل الفاء تاء فقال : اتهل واتمن لقول غيره : إيتهل وإيتمن ، وأجود اللغتين إقرار الهمزة قال الأعشى :

٦٣ ــ • • • • • • • • • أبا ثبيت أما تنفك تأتكل (٤)

وكذلك اتيزر يأتزر ، فأما اتكلت عليه فمن الواو على الباب (٥) ،

(١) البيت في اللسان (أهل) غير منسوب ، وفيه : كأنما أهلنا •
(٢) في ل : عن ابن •
(٣) تمن : افتعل من الافتعال وتعني : الأمان •
(٤) عجز بيت من معلقته : وصدره ، أبلغ يزيد بني شيبان مألكةً ديوانه:٤٦ •
(٥) في م : الوارد •

كقولهم : الوكالة والوكيل وقد حذفت الفاء همزة وجعلت ألف فعال بدلا منها ، وذلك قولهم (١) :

٦٤ ــ لاهِ ابن عمّك لا أفضلــت في حسبٍ

في أحد قولي سيبويه (٢) ، وأما ما حذفت عينه وزيد هناك حرف عوضا منها فأينق في أحد قولي سيبويه (٣) وذلك أن أصلها أنــوق ، فأحد قوليه (٤) فيها : أن الواو هي عين حذفت وعوضت (٥) منها يــاء فصارت أينق ، ومثالها على هذا القول أيفل ، والآخر أن العين قدمت على الفاء وأبدلت ياء فصارت أينق ومثالها على هذا أعفل ، وقد حذفت العين حرف علة وجعلت ألف فاعل عوضا منها وذلك رجــل" خاف" ، ورجل مال" وهاع" ولاع" فيجوز أن يكون هذا فعلا كفرق فهو فَرِق

---

(١) صــدر بيت لذي الاصبع العــدواني وعجــزه (عنّي ولا أنت ديّاني فتخزوني) مجالس العلمــاء : ٧١ ــ المفضليــات : ١٦٠ ــ الأمالي الشجرية ٢/١٣ ، ٢٦٩ ، الانصــاف ٣٩٤ ــ شرح المفصــل ٨/٥٣ ــ ٩/١٠٤ ــ خزانة الأدب ٣/٢٢٢ ــ ٤/٢٤٣ ــ المغني : برقم ٢٦٠ •

(٢) قال محقق الخصائص : يريد بذلك أن لفظ الجلالة من (أله) والقول الاخر أنه من (ليــه) يقال : لاه يليه إذا تستر ، والقــول الأول في الكتاب ١/٣٠٩ ، والقول الآخر رواه عنه الزجاج وليس في الكتــاب وانظر الخزانة ٤/٣٣٥ •

(٣) الكتاب ٢/١٢٩ ، ٣٣٣ •

(٤) في الأشباه : قوله •

(٥) في م : وعوض •

(٦) في الخصائص : اللفظ •

وبطِر فهو بطِر ، ويجوز أن يكون فاعلا حذفت عينه وصارت ألفه عوضا منها كقوله :

٦٥ ــ لاثٍ به الأشاء والعبريّ (١)

ومما حذفت عينه وصار الزائد عوضا منها قولهم : سيد وميت وهين ولين قال الشاعر (٢) :

٦٦ ــ هَيْنون لينون أيسار ذوو يَسَر
سُوّاس مكرمةٍ أبناء أيسار

فأصلها (٣) [د ــ ٣٦] فيعل ، سيد وميت وهين ولين (٢) ، حذفت عينها وجعلت ياء فيعل (٥) عوضا منها وكذلك باب قيد ودة وصيرورة وكينونة وأصلها : فيعلولة ، حذفت عينها وصارت ياء فيعلولة عوضا منها .

---

(١) البيت للعجاج وهو في ديوانه ١/٤٩٠ والبيت في وصف ايك ، ولاث أصله لائث وهو وصف من لاث النبات : التف وكثر ، والاشاء : صغار النخل ، والعبري : ما ينبت من شجر الضال على شطوط الأنهار ، يصف أن هذا الأيك به نبات كثير وأنهار ، وانظر الكتاب ٢/١٢٩ ، ٣٧٨ ــ المقتضب ١/١١٥ ــ الخصائص ٢/١٢٩ ، ٤٧٧ ــ ٤٩٣ ــ المنصف ٢/٥٢ ، ٣/١٥٤ ، المحتسب ٢ : ٢٥٣ ، ابن السيرافي ــ الفقرة :٦٠٧.

(٢) البيت لعبيد بن العرندس . أمالي القالي ١/٢٣٩ ــ المنصف ٣/٦١ الأيسار : القوم المجتمعون على الميسر ، واليسر : اللين والانقياد .

(٣) في د : وأصلها .

(٤) سقط من م .

(٥) في م : فعيل .

فإن قلت : فهـلّا كانت لام فيعلولة الزائدة عوضاً منهـا ؟ .

قيـل : قد صح في فيعل من نحو سيد وبابه ، أن الياء الزائدة عوض من العين وكذلك الألف الزائدة في خافٍ و (هاع لاع) عوض مـن العين ، وجوّز سيبويه أيضاً ذلك في أينق فكذلك أيضاً ينبغي أن يحمل فيعلولة على ذلك ، وأيضاً فان الياء أشبه بالواو من الحرف الصحيح في باب قيد ودة وكينونة ، وأيضاً فقد جعلت ياء التفعيل عوضا من عـين الفعّال وذلك قولهم قطعته تقطيعا وكسرته تكسـيرا ، ألا ترى أن الأصل ، قِطاع وكسّار بدلالة قول الله تعالى : (كـذّبوا بآياتنـا كِذّابا (١)) .

وحكى الفراء قال : سألني أعرابي فقال : أحِلاّق أحبّ إليك أم قِصار ؟ فكما [هـ ـ ١١١] أن التاء (٢) زائدة في التفعيل عوض من العين ، فكذلك ينبغي أن تكون الياء في قيدودة عوضا من العين لاالدال .

فإن قلت : فإن اللام أشبه بالعين من الزائد (٣) فهلا كانت لام (٤) القيدودة عوضا من عينها ؟ قيل : إن الحرف الأصلي القوي اذا حذف لحق بالمعتل الضعيف ، فساغ لذلك أن ينوب عنه الزائد الضعيف .

وأيضا فقد رأيت كيف كانت ياءُ التفعيل الزائدة عوضا من عينه ، وكذلك ألف فاعل كيف كانت عوضاً من عينه في خـاف ، وهاع لاع ونحوه ، وأيضاً فإن عين قيـد ودة وبابها وان كانت أصلا فانها عـلى الأحوال كلّها حرف علة مادامت موجودة ملفوظا بها ، فكيف بها إذا

(١) النبأ : ٢٨ .

(٢) في الأشباه : الياء .

(٣) في م : الزوائد .

(٤) سقط من د .

حذفت ؟ فإنها حينئذ توغل في الاعتلال والضعف ، ولو لم يُعلم تمكّن هذه الحروف في الضعف إلا بتسميتهم إياها حروف العلة لكان كافيا ، وذلك أنها في أقوى أحوالها ضعيفة ، ألا ترى أن هذين الحرفين إذا قويا بالحركة فإنك مع ذلك مؤنس" منهما (١) ضعفا (٢) ، وذلك أن تحمّلهما للحركة أشقّ منه في غيرهما ولم يكونا كذلك إلا لأن (٣) مبنى أمرهما على خلاف القوة ، يؤكد ذلك عندك أن أذهب الثلاث في الضعف والاعتلال الألف ، ولما كانت كذلك لم يمكن تحريكها البتة ، فهذا أقوى دليل على أن الحركة إنما يحملها وتسوغ فيه من الحروف الأقوى والأضعف ، ولذلك (٤) ما تجد أخف الحركات الثلاث وهي الفتحة ـ مستثقلة فيها حتى يجنح لذلك ويستروح (٥) الى اسكانها نحو قوله :

٦٧ ـ يادارَ هندٍ عَفَتْ إلا أثـا فيهـا (٦)

---

(١) الخصائص : فيهما ·

(٢) في م : بالضعف ·

(٣) في هـ : إلا أن ، وقد آثرنا ما في الخصائص وبقية النسخ ·

(٤) في هـ ـ د : وكذلك ·

(٥) في هـ : وتستروح ·

(٦) أنشده سيبويه في الكتاب ٢ / ٥٥ ونسبه لبعض السعديين ، وهو في ديوان الحطيئة ص ٢٠١ وعجزه : بين الطويّ فصارات فواديها

والشاهد فيه تسكين ياء (أثا فيها) وانظر الخصائص ١/٣٠٧ ـ ٢/٣٤١ ، المنصف ٢/١٨٥ ـ ٣/٨٢ ـ المحتسب ١/١٢٦ ـ ٢/٣٤٣ ـ الأمالي الشجرية ١/٢٩٦ ، شرح شواهد الشافية ٤١٠ ـ ابن السيرافي الفقرة ٥٤٩ ·

وقولـــه :

٦٨ ــ كـأنّ أيديهـن بالقـاعِ القَـرِق (١)

ونحو من ذلك قوله (٢) :

٦٩ ــ وأنْ يعـريـنَ إن كُسِيَ الجـواري
فتنبو العـينُ عن كَرَمٍ عِجـاف (٣)

نعم وإذا كان الحرف لا يتحامل بنفسه حتى يدعو الى اخترامه وحذفه كان بأن يضعف (٤) عن تحمل الحركة الزائدة علية فيه أحرى وأحجى (٥) ، وذلك نحو [هـ-١١٢] قول الله تعالى (والليل إذا يسر)(٦)

---

(١) قال محقق الخصائص ١/٣٠٦ : بعده : أيدي نساء يتعاطين الورق . وهو في وصف إبل بسرعة السير ، والقرق : المكان المستوي لاحجارة فيه. والورق : الدراهم . وانظر اللسان في قرق ، وهو مما نسب الى رؤبة في ملحقات الديوان ١٧٩ ، وانظر المحتسب ١/١٢٦ ــ ٢٨٩ ــ العمدة ــ شرح شواهد الشافية ــ : ٣٠٥ .

(٢) عبارة الأشباه : ونحو ذلك وقوله . وآثرنا عبارة الخصائص .

(٣) البيت من أبيات لسعيد بن مسحوج الشيباني ، وقد تمثل بها أبو خالد القناني انظر الكامل ٣/١٦٧ ــ الخصائص ٣/٣٤٢ ــ المنصف ٢/١١٥ الأمالي الشجرية ١/٢٣٣ ــ المغني : برقم ٩٢٧ اللسان : كرم ــ كسا .

(٤) في هـ : يضاعف .

(٥) في م : واجنح .

(٦) الفجر : ٤ .

و (ذلك ما كنّا نَبْغِ)) (١) و (الكبيرُ المتعال) (٢) وقوله :

٧٠ ــ قرْقَرَ قمرُ الوادِ بالشّاهقِ (٣)

وقول الأسود بن يعفر :

٧١ ــ فألحقتُ أُخْراهم طريقَ أُلاهمُ (٤)

يريد أولاهم. (يَمْحُ اللهُ الباطل) (٥) و (سَنَدْعُ الزبانية)(٦) كُتبت بالمصحف بلا واو عليها كذلك (٧) وقد حــذفت الألف في نحو ذلك قال رؤبة :

٧٢ ــ وصّاني العجاج فيما وصّني (٨)

(١) الكهف : ٦٤ .

(٢) الرعد : ٩ .

(٣) لأبي الرّبيس التغلبي . وقبله مع تمام بيته :

لاصلــح بيني فاعلمــوه ولا بينكم ما حملت عــلى عاتقي

سيفي ومــا كنــا بنجد ومــا قر قــر قمر الواد بالشاهــق

وقرقر : صوّت ، والقمر : ضرب من الطيور ، والشاهق الجبل المرتفع ، وفي اللسان (قرر) : أن قائله أبو عامر جد العباس بن مرداس ، عن محقق الخصائص .

(٤) قال محقق الخصائص : وعجزه : كما قيل نجم قد خوى متتايع . انظر اللسان وأل والبيت من قصيدة ذكرها الغندجاني في فرحة الأديب ١٩٩ .

(٥) الشورى : ٢٤ .

(٦) العلق : ١٨ .

(٧) انظر المقنع : ٣٥ .

(٨) انظر اعراب القرآن ٣/٨٣٨ ــ الخصائص ٢/٩٣ ــ ٣١٧ ــ ملحقات الديوان ١٨٧ .

يريد وصاني ، وذهب أبو عثمان في قول الله تعالى: (يا أبتَ) (١) أنه أراد يا أبتاه وحذف الألف • ومن أبيات الكتاب قول لبيد (٢) :

٧٣ ــ • • • • • • • رهطُ مرجومٍ ورهطُ ابنِ المعلّ

يريد المعــلّى •

وحكى أبو عبيــدة (٣) وأبو الحسن (٤) وقطرب وغــيرهم (٥) : رأيت فرج ، ونحو ذلك ، فإذا كانت هذه الحروف تتساقط وتهي عن حفظ (٦) أنفسها وتحمّل خواصها وعواني (٧) ذواتها ، فكيف بها إذا جشمت احتمال الحركات النيّفات على مقصور صورتها (٨) •

نعم ، وقد أعرب بهذه الحروف(٩) أنفسها كما يعرب بالحركات التي هي أبعاضهـا ، وذلك في باب : أبوك وأخوك ، والزيدان والزيدون

(١) وردت في عدة سور ، ومن ذلك في سورة يوسف : ٤ ، ١٠٠ والمعنّي هنا القراءة بفتح تاء (أبت) وهي قراءة ابن عامر وأبي جعفر والأعرج ، وقراءة الجمهور كسر التاء •

(٢) الكتاب ٢/ ٢٩١ • المحتسب ١/ ٣٤٢ ــ الأمالي الشجرية : ٢/ ٧٣ ــ البغـداديات : ١٨٤ ــ ٢٢٩ شـرح شواهد الشافيـة ٢٠٧ ، ٢٣٠ ــ الجمهرة ٢/ ٨٥ ــ اللسان : رجم وصدر البيت : وقبيل من لكيزٍ شاهد وانظر العسكريات : ١٠٩ •

(٣) في هـ : عبيد •

(٤) سقط من م •

(٥) سقط من م •

(٦) في م : خط •

(٧) قال محقق الخصائص/أي ذواتها العواني أي الضعيفات •

(٨) في الخصائص : صورها •

(٩) في الخصائص : الصور •

والزيدين ، وأجريت هذه الحروف مجرى الحركات في (زيدٌ وزيداً وزيدٍ) ، ومعلوم أن الحركات لا تتحمل (١) ـ لضعفها ـ الحركات ، فأقرب أحكام هذه الحروف إن لم تمتنع من احتمالها (٢) الحركات إذا احتملتها (٣) جفت عنها وتكاءدتها •

ويؤكد عندك ضعف هذه الأحرف الثلاثة أنك إذا وجدت أقواهن ـ وهما الواو والياء ـ مفتوحاً ما قبلهما فإنهما كأنهما تابعان لما هو منهما ، ألا ترى إلى ما جاء عنهم في نحو نوبة ونوب ، وجوبة وجوب(٤)، ودولة ودول ، فمجيء فَعْلة على فُعل يريك أنها كأنها إنما جاءت عندهم من فُعْلة ، وكأن دَولة دُولة ، وجَوبة جُوبة ، ونَوبة نُوبة ، وإنما ذلك لأن الواو مما سبيله أن يأتي للضمة تابعاً (٥) •

وكذلك ما جاء من فَعْلة مما عينه ياء (٦) على فِعَل نحو : ضيعة (٧) وضيع ، وخيمة ، وخيم ، وعيبة (٨) وعيب ، كأنه إنما جاء على أن واحدته فِعلة ، نحو : ضِيعة ، وخِيمة ، وعِيبة أفلا تراهما مفتوحاً ما قبلهما ، مجريين مجراهما مكسوراً ومضموماً ما قبلهما ،

---

(١) في الخصائص : لاتحمل •

(٢) في م : احتمال •

(٣) في م : تحملتها •

(٤) هي الحفرة ، وفجوة ما بين البيوت •

(٥) في الخصائص : تابعا للضمة •

(٦) في م : هاء •

(٧) في هـ : صيغة وصيغ •

(٨) وعاء من جلد يكون فيه المتاع •

فهـــل هــذا إلا لأن [هـ ــ ١١٣] الصنعــة (١) مقتضية لشيــاع الاعتلال فيهما ٠

فإن قلت : ما أنكرت أن لا يكون ما جاء من نحو : فَعْلة عــلى فُعَل ــ نحو نوب وجوب ودول لما ذكرته من تصور الضمة في الفاء ، ولا يكون ما جاء من فَعْلة عــلى فِعــل ، نحو ضِيع وخِيم وعِيب لما ذكرته من تصور الكسرة في الفاء ، بل لأنّ ذلك ضربٌ من التكسير ركبوه فيما عينه معتلة كما ركبوه فيما عينه صحيحة ، نحو لأمة ولُؤم وعرصة وعُرص ، وقرية وقرى ، وبروة وبُرى (٢) فيما ذكره أبو علي ونزوة ونزى ــ فيما ذكره أبو العباس ــ وحلقة وحِلق وفَلْكة وفِلك ٠

قيل : كيف تصرفت الحال فلا اعتراض شكٌ في أن الواو والياء أين وقعتا [د/٣٧] وكيف تصرفتا معتدتان حرفي علة ، ومن أحكــام الاعتلال أن يتبعا ما هو منهما ، هذا هذا (٣) ، ثم إنّا رأيناهم (٤) قد كَسّروا فَعْلة مما هما عيناه عــلى فُعَل وفِعَل ، نحو جوب ونوب وضيع وخيم فجاء تكسيرها تكسير ما واحده مضموم الفاء ومكسورها، فنحن الآن بين أمرين : إما أن نرتاح لذلك ونعلّله ، وإما أن نتهالك فيه ونتقبله غُفْل الحال ساذجاً (٥) من الاعتلال فأن يقال : إن ذلك

---

(١) في هـ : الصيغة ٠

(٢) هي الحلقة في أنف البعير ٠

(٣) في الأشباه وردت (هذا) مرة واحدة ٠

(٤) سقط من د ٠

(٥) في الأشباه اقتحمت النص هنا جملة : « وفيه ضمير يعود على المتأخر وذلك ساذجا » ٠

لِمَا ذكرناه من اقتضاء الصورة فيهما أن يكونا في الحكم تابعين لما قبلهما أولى من أن ننقض الباب فيه ، ونعطي اليدَ عَنْوةً به (١) من غير نظير له ولا اشتمال من الصنعة عليه (٢) ، ألا ترى إلى قوله : وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به (٣) وجهاً (٤) ، فإذا لم يخل (٥) مع الضرورة من وجه (٦) من القياس محاول ، فهم بذلك مع مع الفسحة وفي حال السعة أولى بأن يحاولوه وأحجى بأن يناهدوه فيتعللوا به ولا يهملوه ، فإذا ثبت ذلك في (باب ما عينه ياء أو واو جعلته الأصل في ذلك) (٧) وجعلت ما عينه صحيحة فرعاً له ، ومحمولاً عليه نحو : حِلَق ، وفلِك ، وعُرص ، ولُؤم وقُرى وبُرى ، كما أنّهم لمّا أعربوا بالواو والياء والألف في الزيدون والزيدين والزيدان تجاوزوا ذلك (٨) إلى أن أعربوا بما ليس من حروف اللين وهو النون في تقومان وتقعدين وتذهبون،فهذا جنس من تدريج اللغة [هـ ١١٤]٠

وأما ما حذفت لامه وصار الزائد عوضاً منها فكثير ٠ منه باب سنه ومئة ورئة وعضة وضعة فهذا ونحوه مما حذفت لامه وعوض

(١) السطر مكرر في م ٠

(٢) في هـ : اليه والتصويب من الخصائص وسائر النسخ ٠

(٣) في الخصائص : له ٠

(٤) القول لسيبويه ١ : ١٣ ٠

(٥) في م : يخلو ٠

(٦) ساقطة من م ٠

(٧) سقط من م ٠

(٨) في هـ ــ م : بذلك ٠

منها تاء التأنيث ، ألا تراها كيف تعاقب اللام في نحو : بره وبرى (١) وثبة وثبى (٢) •

وحكى أبو الحسن عنهم : رأيت (مِئْيا) بوزن مِعْيا ، فلماحذفوا قالوا مئة • فأما بنت وأخت ، فالتاء عندنا بدل من لامي (٣) الفعل وليست عوضا •

وأما ما حذف (٤) لالتقاء الساكنين من هذا النحو فليس الساكن الثاني عندنا بدلاً ولا عوضاً لأنه ليس لازماً ، وذلك نحو : هذه عصا ورحى ، وكلمتُ (٥) معلّى ً، فليس التنوين في الوصل ولا الألف التي هي بدل منه في الوقف نحو رأيت عصا ورحى (٦) عند الجماعة ، وهذه عصا ومررت بعصا ، عند أبي عثمان والفراء ، بدلاً من لام الفعل ولا عوضا ، ألا تراه غير لازم ، إذ كان التنوين يزيله الوقف ، والألف التي هي بدل منه يزيلها الوصل وليست كذلك تاء مئة وعضة وسنة ولغة (٧) وشفة ، لأنها ثابتة في الوصل ومبدلة هاء في الوقف •

فأما الحذف فلا حذف وكذلك ما لحقه علم الجمع نحو القاضون والقاضين والأعلون والأعلَيْن ، فعلم الجمع ليس عوضاً ولا بدلاً لأنه ليس لازماً •

---

(١) في الخصائص : برا •

(٢) في الخصائص : ثبا وانظر الكتاب ٢ : ١٩٠ •

(٣) في الخصائص : لام •

(٤) في م : حذفت •

(٥) في هـ ـ د : كلمة •

(٦) سقط من م ل والخصائص •

(٧) في الخصائص وفئه •

فأما قولهم : هـذان وهاتان واللذان واللتان واللذون والذين •

فلو قال قائل : إن علم التثنية والجمع فيها عوض من الألف والياء من حيث كانت هذه أسماء صيغت للتثنية والجمع ، لا على حد رجلان وفرسان وقائمون وقاعدون ، ولكن على قولك : هما وهم وهن ، لكان مذهباً ، ألا ترى أن (هذين) من (هذا) ليس على رجلين من (رجل) ولو كان كذلك لوجب أن تنكره البتة كما تنكر الأعلام نحو : زيدان وزيدَين وزيدون وزيدين ، والأمر في هذه الأسماء بخلاف ذلك ، ألا تراها (١) تجرى مثناة ومجموعة أوصافاً على المعارف كما تجرى عليها مفردة ، وذلك قولك : مررت بالزيدين هذين وجاءني أخواك (٢) اللذان في الدار وكذلك قد توصف هي أيضاً بالمعارف نحو قولك : جاءني ذانك الغلامان ورأيت اللذين في الدار الظريفين وكذلك أيضاً تجدها في التثنية والجمع تعمل من نصب الحال [هـ ــ ١١٥ ما كانت تعمله مفردة ، ، وذلك نحو قولك : هـذان (٣) قائمين الزيدان ، وهؤلاء منطلقين إخوتك •

وقريب من هـذان واللذان قولهم : هيهات ، مصروفة وغير مصروفة ، وذلك أنها جمع هيهاة (٤) وهيهاة عندنا رباعية مكررة (٥) فاؤها ولامها الأولى هاء ، وعينها ولامها الثانية ياء ، فهي لذلك من باب

---

(١) في م : ألا ترى أنها •

(٢) في م : أخوان •

(٣) في هـ : هاذان ، ولن أشير الى هذا الخلاف مرة أخرى •

(٤) ساقطة من م•

(٥) في هـ : مكسورة • وهو تصحيف •

صيصية (١) ، وعكسها باب يَلَلْيَل (٢) ، ويهياه (٣) ، قال ذو الرمّة :

٧٤ ــ تلوّم يهيــــاهٍ بيـــــاهٍ وقــد مَضَى
من اللّيل جَوْزٌ واسبطرّتْ كَواكبُه (٤)

وقال كُثـــيّر :

٧٥ ــ وكيفَ ينـــــالُ الحاجِبيّةَ آلفٌ
بيَلْيَلَ مُمْسَاهَ وقد جاوزت رقدا (٥)

فهيهاه من مضاعف الياء بمنزلــة المَرْمَرة والقَرْقَرة ، وكان

---

(١) الصيصة قرن الحيوان وتطلق على ما يمتنع به كالحصن .

(٢) يليل : هو وادي ينبع .

(٣) هو صوت الاستجابة ، يدعو الرجل صاحبه فيقــول : ياه ، أي اقبــل واستجب ، فيقول صاحبه « يهياه » أي استجبت واستمعت .

(٤) ديوانه ٢/٨٥١ والحديث في البيت عن راع ضلّ صاحبه في الليل فهو يتسمع الأصوات أو يصيح يدعو صاحبه عسى أن يرد عليه ، وهو يتلوم في ذلك أي يتمكث (يهياه بياه) وذلك أن الراعي صاح ياه ثم تمكث منتظرا (يهياه) أي الجواب . الجوز : الوسط ــ اسبطرت : امتدت للمغيب . وانظر العضديات برقم ١٦ ص ١٠٧ .

(٥) ديوانه : ٥١٤ . قال محقق الديوان : إن ابن جني قد أورد هذا البيت في الخصائص والسيوطي في الأشباه ، وقد تغيرت قافيته والصواب (وقد جاوزت نخلا) وهو البيت (٥) من القصيدة /٧٦ . يليل : اسم مكان بين بدر والعقنقل ، الكثيب الذي خلفه قريش .

قياسها إذا جمعت أن تقلب اللام ياء فيقال : هيهيـات كشوشيات (١) وضوضيات ، إلا أنهم حـذفوا اللام لأنها في آخر اسم غـير متمكن ليخالف آخرُها آخرَ الأسماء المتمكنـة نحو رَحَيان ومَوليان ، فعلى هذه قديمكن أن يقال : إن الألف والتاء في هيهات عوض من لام الفعل في هيهـاة ، لأن هـذا ينبغي أن يكون اسماً صيغ للجمـع بمنزلة الذين وهؤلاء •

فإن قيل : وكيف ذاكَ وقد يجوز تنكيره في قولهم : هيهاتٍ هيهاتٍ وهؤلاء والذين لا يمكن تنكيرهما (٢) ، فقد صار إذاً هيهات بمنزلة قصاع وجفان •

قيل : ليس التنكير في هذا الاسم المبني على حده في غيره من المعرب، ألا ترى أنه لو كان هيهاتٍ من هيهاة (٣) بمنزلة أرطيات من أرطـاة وسعليات من سِعلاة ، لمـا كانت إلا نكرة كما أن سعليات وأرطيات لا يكونان إلا نكرتين • [هـ ـ ١١٦] •

فإن قيـل : ولما لا تكون سِعليـات معرفة إذا (٤) جعلتها علماً لرجل (٥) أو امرأة سميتها بسعليات وأرطيات ، وكذلك أنت في هيهات

(١) جمع شوشاة وهو وصف : يقال : ناقة شوشاء أي سريعة ، وامـرأة شوشاء ، كثيرة الحديث ، عن الخصائص •

(٢) في الأشباه : تنكيرة •

(٣) في الاشباه : هيهات وفي الخصائص : لو كانت هيهات من هيهاة • وفي د م : كانت •

(٤) في م : واذا •

(٥) في د ل : كرجل •

إذا عرّفتها فقد جعلتها علماً على معنى البعد ، كما أن (غاق) فيمن (١) لم ينون قد جعل عَلَماً لمعنى الفراق ، ومن نوّن فقال : غاقٍ غاقٍ وهيهاةٍ هيهاةٍ وهيهات هيهات فكأنّه قال : بعداً بعداً ، فجعل التنوين علماً لهذا المعنى كما جعل حذفه علماً لذلك .

قيل : أما على التحصيل فلا تصح (٢) هناك حقيقة معنى (٣) العلَمية (وكيف (٤) يصح ذلك وإنما هذه أسماء سمّي بها الفعل في الخبر نحو شتان) وسرعان وأف وأوّتا (٥) ، وإذا كانت أسماءً للأفعال ، والأفعال (٦) أقعد شيء في التنكير وأبعده عن التعريف علمت أنه تعليق لفظ متأول [د/٣٨] فيه التعريف على معنى لا يضامّه إلا التنكير ، فلهذا قلنا : إن تعريف باب هيهات لا يعتد تعريفاً وكذلك غاق وإن لم يكن اسم فعل فإنه على سمته ، ألا تراه صوتاً بمنزلة حاء وعاء وهاء ، وتعرّف الأصوات من جنس تعرف الأسماء المسماة بها (٧).

فإن قيل : ألا تعلم أنّ معك من الأسماء ما يكون فائدةُ معرفته كفائدة نكرته البتةَ وذلك قولهم : غدوةُ ، هي في معنى غداة ، إلا أن غدوة معرفة وغداة نكرة ، وكذلك أسد وأسامة وثعلب وثُعالة وذئب ، وذؤالة وأبو جعدة وأبو مُعْطَة ، فقد تجد هذا التعريف

---

(١) في الأشباه : في من .

(٢) في هـ ل د : يصح وآثرنا كلام الخصائص .

(٣) سقط من م .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٥) في الأشباه : واتاوه : ولا معنى له هنا .

(٦) سقط من م .

(٧) في الخصائص : المسماة بها الأفعال .

المساوي (١) لمعنى التنكير فاشيا في غير ما ذكرته ، ثم لم يمنع ذلك أسامة وثعالة وأبا جعدة وأبا مُعْطَلَة ونحو ذلك أن تُعد (٢) في الأعلام وإن لم يخص الواحد من جنسه فلذلك لمَ لايكون هيهات كما ذكرنا ؟

قيل : هذه الأعلام وإن كانت معنياتها نكرات ، فقد يمكن في كل واحد منها أن يكون معرفة صحيحة كقولك : فرقت ذلك الأسد الذي، فَرِقْتَه،وتباركت بالثعلب الذي تباركت به وخسأت الذئب الذي خسأته فأما الفعل فمما (٣) لا يمكن تعريفه (على وجه ، فلذلك لم يعتد التعريف الواقع عليه لفظاً سمة خاصة [هـ ــ ١١٧] ولا تعريفاً) (٤) .

وأيضاً فإن هذه الأصوات عندنا في حكم الحروف ، فالفعل إذاً أقربُ إليها ومعترضٌ بين الأسماء وبينها ، ألا ترى أن البناء الذي سرى في باب صه ومه وحيهلا ورويد وإيه وأيها وهلمّ ونحو ذلك من باب نزالِ ودراكِ ونظارِ ومناع إنّما أتاها مِنْ قبل تضمن هذه الأشياء معنى لام الأمر ، لأن أصل ما صَهْ (٥) اسم له وهو اسكت ، والأصل لتسكت كقراءة النبي عليه السلام (٦) (فبذلك

(١) في د ــ م : المساوق .

(٢) في الأشباه : يعد .

(٣) في م : فممن .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٥) سقط من م .

(٦) قال محقق الخصائص : يعني بقراءة رسول الله ﷺ أن المحدّثين نقلوها عنه ، ولم يدوّنها القراء من طرقهم ، وهذا اصطلاح المفسرين ، انظر انظر كفاية الراضي ٦/٣٣٧ ، نقلا عن التوشيح .

فَلْتَفْرَحوا) (١) .

وكذلك (مه) هو اسم اكفف ، والأصل لتكفف ، وكذلك نَزالِ هو اسم انزل لتنزل فلمّا كان معنى اللام عابراً (٢) في هذا النسق (٣) وسارياً في إيجابه (٤) ومتصوراً (٥) في جميع جهاته دخله البناء من حيث تضمّن هذا المعنى كما دخل أين وكيف لتضمنها معنى حرف الاستفهام، وأمسِ لتضمنه معنى حرف التعريف ، ومَنْ لتضمنه معنى حرف الشرط وسوى ذلك .

فأما أفّ وهيهات وبابهما مما هو اسم للفعل في الخبر فمحمول في ذلك على أفعال الأمر ، وكأن الموضع (٧) في ذلك هو صَهْ ومَهْ

(١) يونس : ٥٨ ، قال في الاتحاف : واختلف في « فليفرحوا » فرويس ، بتاء الخطاب ، وافقه الحسن والمطوعي ، وهي قراءة أبيّ وأنس رضي الله تعالى عنهما ، ورفعها في النشر الى النبي ﷺ وهي لغة قليلة لأن الأمر باللام إنما يكثر في الغائب كقراءة الباقين ، والمخاطب المبني للمفعول نحو : لتعن بحاجتي يا زيد ، ويضعف الأمر باللام للمتكلم ، نحو لأقم ولنقم ، ومنه قوله (ص) : قوموا فلأصل لكم والباقون بالغيب ، وكلهم سكن اللام إلا الحسن فكسرها ، الاتحاف : ٣٠٠ وانظر النشر ٢/٢٧٤ .

(٢) في الأشباه : عابر ، وفي الخصائص : عائر ، والعائر : المتردد .

(٣) في الخصائص : الشق .

(٤) في م والخصائص : وسائرا في أنحائه .

(٥) في هـ : ومتصورا والتصويب من الخصائص وبقية النسخ .

(٦) في هـ : وكان الموضوع .

ورويدَ ونحو ذلك ، ثم حمل عليه باب أف وشتان ووشكان من حيثُ كان اسماً سمّي به الفعل .

وإذا جاز لأحمد وهو اسم (١) علـم أن يشبه بـ (أركب) وهو فعل نكرة كان أن يشبه اسم سمي به الفعـل في الخبر باسم سمي به الفعل في الأمر أولى .

ألا ترى أن كل واحد منهما اسم وأن المسمى به أيضاً فعل ومع ذا فقد تجد لفظ الأمر في معنى الخبر نحو قول الله تعالى :

(اسمع بهم وابصر) (٢) وقولـه (قلْ مَنْ كان في الضّلالة فليمددْ له الرحمنُ (٣) مدّاً) أي : فليمدن ، ووقع أيضاً لفظ الخبر في معنى الأمر نحو قوله تعالى (ولا تضارُّ والدة بولدها) (٤) وقولهم : هذا الهلالُ ، معناه انظر إليه ، ونظائره كثيرة . فلما كان أف كصه في كونه اسماً للفعل كما أن صه كذلك (٥) ، ولم يكن بينهما إلا أن هـذا اسم لفعل مأمور به ، وهذا اسم لفعل مخبر به ، وكان كل واحد من لفظ الخبر والأمر قد يقع موقـع صاحبه ، صار كأن كل [١١٨ —] واحد منهما هو صاحبه فكـان لا خلاف هنـاك في لفظ ولا معنى ، وما كان على بعض هذه القربى والشّبْكة ألحق بحكم ما حمل عليه فكيف بما ثبتت فيه ووفت علته (٦) واطمأنت به فاعرف ذلك .

---

(١) في الخصائص : اسم معرفة .

(٢) مريم : ٣٨ .

(٣) مريم : ٧٥ .

(٤) البقرة : ٢٣٣ .

(٥) في هـ : كذا .

(٦) في الخصائص : ووقت عليه . في د : ووفت عليه .

ومما حذفت لامه وجعل الزائد عوضاً منهـا : فرزدق وفريزيد وسفرجل وسفيريج (١) وهو باب واسع ، فهذا طرف من القول على ما زيد من الحروف عوضاً (٢) من حرف أصلي محذوف • وأما الحرف الزائد عوضـاً من حرف زائد فكثـير ، منه التاء في فرزانة وزنادقة وجَحَاجِحة ألحقت عوضاً من ياء المد في فرازين وزناديق وجحاجيح •

ومن ذلك ما لحقته ياء المدّ عوضاً من حرف زائد حذف منه نحو قولهم في تكسير مدحرج وتحقيره : دحيريج ودحاريج ، فالياء عوض من ميمه ، وكذلك جحافيـل ، الياء عوض (٣) ، من نونه ، وكـذلك مغاسيل الياء عوض من يائه ، وكـذلك زعافـير (٤) الياء عوض من ألفه (٥) ونونه ، وكذلك الهاء في تَفْعِلة من المصادر عوضٌ من ياء تفعيل أو ألف فِعّال ، وذلك نحو سليته تسلية ، وربيته تربية ، الهاء بدل من ياء تفعيل في تسلّي وتربّي،أو ألف سلاء ورباء أنشد أبو زيد :

٧٦ ـ باتت تنزّي دلوهـا تنزيّا
كمـا تُنزّي شَهْلَةٌ صبيّـا (٦)

---

(١) في م : سفريج •

(٢) في م : على عوض •

(٣) في هـ ـ م : عوضا ولن أشير إليها مرة أخرى •

(٤) في م : زعافيل •

(٥) في ل : عوض من نونه •

(٦) تنزي دلوها : ترفعه • الشهلة العجوز •

والشاهد فيه (تنزيا) فان القياس فيه تنزيه بالياء المخففة بعدها تاء التأنيث كما تقول : سمى تسمية ولكنه أتى كمصدر فعّل الصحيح اللام نحو سلّم تسليما المنصف : ٢/١٩٥ ، ٤٠٧ • المخصص ٣ : ١٤/١٠٤ : ١٨٩ ـ شرح المفصل ٥٨/٦ والرجز مجهول القائل •

ومن ذلك تاء الفعللة (١) في الرباعي نحو الهملجة (٢) والسرهفة (٣) كأنه عوض من ألف فِعلال نحو الهِملاج ، والسرهاف قال العجاج :

٧٧ ــ سَرْهَفْتُه ما شئتُ من سِرهاف (٤)

وكذلك ما لحق بالرباعي من نحو الحوقلة ، والبيطرة والجهورة والسلقاة كأنها عوض من ألف حيقال (٥) وبَيْطار وجهوار وسلقاء ، ومن ذلك قول التغلبي :

٧٨ ــ متى كُنّا لأمّك مَقْتوينا (٦)

والواحد مَقْتوى ، وهو منسوب إلى مقتي ، وهو مفعــل من

والواحد مَقْتوى ، وهو منسوب إلى مقتي ، وهو مفعــل من القتو ، وهو الخدمة قال : [هـ ــ ١١٩]

---

(١) في هـ د : الفعلة .

(٢) الهملجة : حسن سير الدابة في سرعة .

(٣) السرهفة : حسن الغذاء وفي د : الشرهفة .

(٤) ديوانه ١/١٦٩ وفيــه : سرعفته ، وهــي بمعنى سرهفته . المقتضب ٢/٩٥ جمهرة اللغة ٣/٣٣٨ . الخصائص ١/٢٢٢ . المنصف ١/٤١ ، ٣ : ٤ ــ المخصص ٣/١٥٨ ــ شرح المفصل ٦/٤٧ ــ ٤٩ .

(٥) في د : جيقــال وفي م : جيعال .

(٦) هذا عجز بيت من معلقته وصدره : تهددنا وأوعدنا رويداً .

والمقتوون : الخدم . النوادر : ١٨٨ ــ شرح القصائد السبع ٤٠١ ــ المنصف ٢/١٣٣ ، البغــداديات : ٢٦٩ الخزانــة ٣/٣٢٦ ، ٤٢٠ ، والعضديات برقم ١٠٥ ص ٦٧ .

٧٩ ــ إنّي امرؤٌ من بني خزيمــة لا

أُحسنُ قَتْوَ الملوكِ والحَفَدا (١)

فكأن (٢) قياسه إذا جمع أن يقال مقتويون ، ومَقْتويين كما أنه إذا جمع بصري وكوفي قيل بصريون وكوفيون ونحو ذلك ، إلا أنه جُعل علم الجمع معاقباً لياءي (٣) الإضافة ، فصحت اللام لنية الإضافة كما تصح معها ، ولولا ذلك لوجب حذفها لالتقاء الساكنين وأن يقال : مَقْتَوْن ومَقْتَيْن ، كما يقال : هم الأعلَوْن وهم المصطَفَوْن . فقد ترى إلى تعويض علم الجمع من ياءي الإضافة والجمع زائد (٤) .

وقال سيبويه في ميم فاعلته مفاعلة (٥) : إنما عوض من ألف فاعلته ، ومنع ذلك المبرد (٦) فقال : ألف فاعلته موجـودة في المفاعلة فكيف يعوض (٧) من حرف هو موجود غير معدوم .

قال ابن جني : وقد ذكرنا ما [د/٣٩] في هذا ووجه سقوطه عن سيبويه في موضع غير هـذا يعني في « كتاب التعاقب » (٨) وفيه أن أبا علي ردّ قولَ المبرد في الجزء الستين من « التذكرة » وحاصله أنّ

---

(١) الحَفَد : الخدمة . ويكون أيضاً لضرب من السير . المحتسب ٢/٢٥ .

(٢) في م : وكان .

(٣) في م : لياء في ــ وفي هـ د : لياء الاضافة وآثرنا نص الخصائص .

(٤) في هـ : والجمع زائدا ــ في د ــ م : زائد وفي ل : والجمع زائد .

(٥) الكتاب ٢/٢٤٣ .

(٦) انظر المقتضب ٢/١٠٠ ، الحواشي ، وقد أورد السيرافي كلام المبرد من غير أن ينسبه اليه ، انظر هامش سيبويه ٢/٢٤٣ .

(٧) في هـ : تعوض .

(٨) الكلام للسيوطي .

تلك الألف ذهبت وهذه غيرها وهي زيادة لحقت المصدر كما تلحق (١) المصادر، وأضاف (٢) زيادتها بين (٣) ألف الإفعـال وياء التفعيل (٤) قال : لكن الألف في المفاعل بغير هـاء هي ألف فاعلته لامحالة وذلك نحو قاتلته مقاتَلا وضاربته مضارَبا قال الشاعر :

٨٠ ـ أقاتـلُ حتى لا أرى لي مُقاتَلاً

وأنجو إذا غُمَّ الجبانُ من الكَرْب (٥)

فأما أقمتُ إقامةً وأردت إرادةً ونحو ذلك فإنّ الهاء فيها على مذهب الخليل وسيبويه (٦) عوضٌ (٧) من ألف إفعال الزائدة ، وهي في قول أبي الحسن عوض من عين إفعال ، على مذهبهما في باب مفعول من نحو : مبيع ومقول ، والخلاف في ذلك قد عرف وأحيط بحال المذهبين فيه فتركناه لذلك .

ومن ذلك الألف في يمان وتهام وشآم ، وهي عوض (٨) من إحدى ياءي الإضافة في يمنيّ وتهاميّ وشاميّ ، وكذلك ألف ثمان ؛ قلت

---

(١) في د : يلحق .

(٢) في د ـ م : وآضاف .

(٣) في م ل : من .

(٤) انتهى كلام السيوطي واستمر كلام الخصائص باختصار وحذف .

(٥) البيت لمالك بن أبي كعب أنشده سيبويه ٢/٢٥٠ ، وانظـر المقتضب ١/٧٥ المحتسب ٢/٦٤ . شرح المفصل ٦/٥٠ ، ٥٥ ، اللسان : قتل وفي ل : وأنجو عمر الجبان .

(٦) الكتاب ٢/٢٤٤ .

(٧) في هـ ـ د : عوضا .

(٨) في هـ ـ د : أحد .

لأبي علي : لم زعمتها للنسب فقال : لأنها ليست بجمع مكسّر ، فتكون كَصحار ، قلت له : نعم ولو لم تكن للنسب للزمتْها الهاءُ البتةَ نحو عباقية (١) وكراهية وسباهية (٢) فقال : نعم هو كذلك ، ومن ذلك ياء التفعيل بدل من ألف الفِعّال كما أن التاء في أوله عوضٌ من إحدى عينيه .

وقد أُوقع (٣) هذا التعاوض في [هـ ـ ١٢٠] الحروف المنفصلة عن الكلم غير المصوغة فيها المزوجة بأنفس صيغها وذلك نحو قول الراجز على مذهب الخليل :

٨١ ـ إنّ الكريمَ وأبيك يعتمِلْ
إنْ لمْ يَجِدْ يوماً على مَنْ يَتّكل (٤)

أي (٥) من يتكّل عليه ، فحذف عليه هذه وزاد (على) متقدمه [(٦) ألا ترى أنه : يَعْتمل إنْ لم يجد مَنْ يتكل عليه ، وندع (٧) ذكر قول غيره هنا] ، وكذلك قول الآخر :

---

(١) عباقية : من معانيها شجر له شوك يؤذي من علق به .

(٢) في الأشباه : سماهية ،وفي الخصائص سباهية وهو المتكبر .

(٣) في الأشباه : وقع .

(٤) لبعض الأعراب ، والرجز في الكتاب ١/٤٤٣ مجالس العلماء : ٨٢ ـ أمالي الزجاجي ٢٣٤ ـ ٢٣٥ ـ المحتسب ١/٢٨١ ـ الأمالي الشجرية ٢/١٦٨ ـ المغني برقم ٢٥١ ـ الخزانة ٤/٢٥٢ . العسكريات : ١٠١ ـ ١٠٣ وشرح أبيات المغني ٣ : ٢٤١ برقم ٢٢٥ وابن السيرافي الفقرة : ٤٦٧ .

(٥) سقط من م .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من د .

(٧) في هـ : يدع .

٨٢ ــ أوْلى فَأوْلى بامرِئ القيسِ بعـــدما
خَصَفْنَ بآثــــار المطيّ الحوافِرا (١)

أي خصفن بالحوافر آثار المطي يعني (٢) آثار أخفافها ، فحذف الباء من الحوافر وزاد أخرى عوضاً منها في آثار المطي ، هذا على قول من يعتقد القلبَ وهو أمثل ، فما وُجِدَتْ مندوحةٌ (٣) عن القلب لم ترتكبه ، وقياس هــذا الحذف والتعويض قولك : بأيّهــم تضرب امرره ، أي أيهم تضرب امرر به ، وهو كثير انتهى ما أورده ابن جني في هذا الباب ، وبقي تتمات نوردها مزيدة عليه .

منها : قال ابن خالويه : من العرب من إذا حذف عوض ، من ذلك تشديد الميم في الفمّ ، في بعض اللغات عوضاً من لامه المحذوفة فإنّ أصله : فمي أو فمو ، أنشد الأصمعي :

٨٣ ــ يا ليتها قد خرجت من فُمّه (٤)

(١) البيت لمقاس العائذي من قصيدة مفضلية ، المفضليات ٣٠٦ ــ ومعنى خصفن : أي الخيل تبعت الابل وفيها : أولى فأولى يا امرأ القيس ....

(٢) في م : بعد .

(٣) العبارة مصحفة في م : مما وجدت منه وجد ، ولامعنى لها .

(٤) نسب الى العماني الراجز كما في اللسان : « طسم » ، والى العجاج كما في الخزانة ٤/٣٧٨ وانظر : إصلاح المنطق : ٨٤ ــ الخصائص ٣/٢١١، المحتسب ١/٧٩ ، الأمالي الشجرية ٢/٣٥ ، شرح المفصل ١٠/٣٣ ، الخزانة ٢/٢٨٢ ، اللسان طسم ، فوه ديوان العجاج ٢/٣٢٧ (الملحقات) قا المحقق : ومن المرجح أن البيت ليس له رغم إشارة البغدادي ، وهذا البيت شاهد على انّ تشديد الميم (في فمه) ضرورة ، وليس بلغة ، عن الديوان ٢/٣٢٧ .

وتشديد أب وأخ عوض (١) من لاميهما (٢) ، فإن أصلهما أبوَ ، أخوَ ، قال في الجمهرة (٣) : ذكر ابن الكلبي أن بعض العرب يقولون أخّ وأخّة ، وقال ابن مالك : في شرح التسهيل : ذكر الأزهري (٤) أنّ تشديد خاء أخّ وباء أبّ لغة قال : وكذا تشديد نون هنّ • قال سحيم :

٨٤ ـ ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة
وهنّي جاذٍ بين لهزمتي هنِ (٥)

وتشديد ميم (د م) عوضاً من لامه المحذوفة فإن أصله دمي، قال:

٨٥ ـ والدمّ يجري بينهم كالجدول (٦)

---

(١) في هـ ـ د : عوضا •

(٢) في د ـ م : لامهما •

(٣) جمهرة اللغة ١/ ١٥ •

(٤) سقط من م • انظر تهذيب اللغة ٧/٦٢٣ وقد ذكر الأزهري هذه اللغة نقلا عن ابن دريد •

(٥) لم أعثر عليه في ديوان سحيم عبد بني الحسحاس ، والبيت غير منسوب في الصحاح واللسان : (هنو) وورد في همع الهوامع ١/٣٩ والدرر اللوامع ١/ ١١ هن : كناية عما يستقبح ذكره • جاذٍ : ثابت على القيام، وأراد باللهزمتين جانبي الفرج على سبيل الاستعارة ، قال الشنقيطي : وعد ابن الجواليقي تشديد نون الهنّ من لحن العوام ، الدرر : ١/١١•

(٦) هذا عجز بيت لتأبط شرا ، وصدره : حيث التقت بكر وفَهْم كلّها ، وهو في الأمالي الشجرية ٢/ ٣٤ قال ابن الشجري : ٢/ ٣٤ : قال بعض أهل اللغة : من العرب من يقول (الدمّ) بالتشديد كما تلفظ به العامة وهي لغة رديئة •

وقـــال :

٨٦ ــ أهــان دمّك فرغا بعـــد عزته

يا عمروُ بَغْيُكَ إصراراً على الحسد (١)

فقد شقيت شقـــاء لا انقضاء له

وسعد مرديك موفور عــلى الأبد

[هـ ــ ١٢١]

وذهب جماعة إلى أن تشديد النون في (هذانّ) عوض" من ألف ذا المحذوفة ، وقوم إلى النون في المثنى والجمع عوض من حركة المفرد ، وآخرون إلى أنها عوض من تنوينه ، وآخرون إلى أنها عوض منهما معاً ، ومن هذا الباب تعويض هاء التأنيث من ألف التأنيث .

الخامسة (٢) : تقول في جمع حبنطى وعفرنى (٣) حبانط وعفارن ، فإذا عوضت من الألف فإن شئت تعوض (٤) الياء تقول (٥) : حبانيط وعفارين ، وإن شئت تعوض الهاء فتقول حبانطة وعفارنة .

قال أبو حيان : لكن باب تعويض الياء واسع جــداً ، لأنه يجوز دخولها في كل ما حذف منه شيء غير باب لغيزى ، وأما تعويض الهاء

(١) الهمع ١/٤٠ ــ الدرر ١/١٣ ولم أعثر على البيت الثاذ قال الشنقيطي : ولم أعثر على قائله ، والفرغ : مخرج الماء من الدلوبين العراقي وهو نائب عن مصدر أهان .

(٢) السيوطي لم يلتزم التعداد في هذا الموضع وما قبله ، وقد كتبت في جميع النسخ بهذه الصورة .

(٣) في م : وعفرة في .

(٤) في م : عوض .

(٥) في د : وتقول .

فمقصور على ما ذكر ، وأكثر ما يكون تعويض الهاء من ياء النسب المحذوفة كأشعثي وأشاعثة وأزرقي وأزارقة ، ومهلبي ومهالبة .

ومن تعويض الهاء عن ألف التأنيث قولهم في تصغير لغيزى : لغيزة (١) وفي تصغير حبارى : حبيرة .

ومن هذا الباب تعويض التنوين من المضاف إليه في أي وإذا ، ومن حرف العلة المحذوف في نحو : جوار وغواش وعم (٢) وقاض وداع .

قال ابن النحاس في التعليقة :

واختلف في تنوين (٣) كل وبعض ، فقيل عوض (٤) عن المضاف إليه كإذ .

قال الزمخشري : والأولى أن يقال ليس بعوض عن المحذوف وإنما هو التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة ، والإضافة كانت مانعة من إدخال التنوين عليه ، (فلما زال المانع وهو الإضافة رجع إلى ما كان عليه من دخول التنوين عليه . انتهى) (٥) .

قاعـــدة :

قال أبو حيان : قد يكون التعويض مكان المعوض ، كما قالوا : يا أبت ، فالتاء عوض من ياء المتكلم ، وقد يكون العوض في الآخر

---

(١) في د : لغيغيزه .

(٢) في هـ ـ د ـ م : أعيم ، وفي ل : اسم ، ونظن الصواب ما أثبتناه .

(٣) في د : تعويض .

(٤) زيادة من د ـ ل .

(٥) سقط من النسخة م واستدرك في حاشيتها .

من محذوف كان في الأول [هـ ـ ١٢٢] كعدة وزنة وعكسه كاسم واست ، لما حذفوا من آخره لام الكلمة عوضوا في أوله همزة الوصل.

وقد يكون التعويض من حرف ليس أولاً ولا آخراً ، فيعوض منه حرف آخر (١) نحو زنادقة في زناديق .

وقال أبو البقاء في التبيين (٢) :

عرفنا من طريقة العرب أنهم إذا حذفوا من الأول عوّضوا أخيراً مثل عدة وزنة ، وإذا حذفوا من الآخر (٣) عوضوا في الأول (٤) مثل ابن ، وقد عوضوا (في الاسم همزة الوصل) (٥) في أوله فكان المحذوف من آخره . [د/٤٠] .

قال : والعوض مخالف للبدل فبدل الشيء يكون في موضع ، والعوض يكون في غير موضع المعوّض عنه (٦) .

قال (٧) : فإنْ قيل : التعويض في موضع لا يوثق بأن المعوّض عنه في غيره ، لأن القصد (٨) منه تكميل الكلمة ، فأين (٩) كملت حصل

---

(١) في م : آخرا .

(٢) عن : مسائل خلافية في النحو : ٦١ بتصرف واختصار .

(٣) في المسائل : من آخره .

(٤) في المسائل : أوله .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من الأشباه .

(٦) في المسائل : منه .

(٧) سقط من م . والكلام للعكبري .

(٨) في المسائل : الغرض .

(٩) في المسائل : وأين .

غرض التعويض ، ألا ترى أن همـزة الوصـل في : اضـرب وبابه ، عوض (١) من حركة أول الكلمة وقد وقعت في موضع الحركة ٠

فالجواب : إن التعويض على ما ذكرنا يغلب على الظن أن موضعه مخالف لموضع المعوض منه ، لما ذكرنا من الوجهين ، قولهم (٢) : الغرض تكميل الكلمة ليس كذلك ، وإنما الغرض العدول عن أصل إلى ما هو أخف منه ، والخفة تحصل بمخالفة الموضع ، فأمّا تعويضه في موضع محذوف لا يحصل منه خفّة ، لأنّ الحرف قد يثقـل بموضعه فإذا أُزيل عنه حَصَل التخفيف ٠

وفي شرح التسهيل لأبي حيان (٣) :

اختلف في باب قضاة ورماة ، فالذي عليه الجمهور أن وزنه فُعَلَة وأنه من الأوزان التي انفرد بها المعتـل الذي هو عـلى وزن فاعـل لمذكر عاقل ٠

وقال بعضهـم : وزنه فَعَلة ككامل وكملة ، وإن هـذه الضمة للفرق بين المعتل الآخر والصحيح ٠ [هـ ـ ١٢٣] ٠

وقال الفراء (٤) : وزنه ، فُعَّل ، بتضعيف العين ـ كنازل ونُزّل ، والهاء فيه أعني في غزاة ورماة ، عوضٌ مما ذهب من التضعيف كالهاء في إقامة واستقامة عوض مما حذف ٠

---

(١) في د : عوضا ٠

(٢) في م : ان الغرض ٠

(٣) شرح التسهيل ٦/ق : ١٠١ ـ ١٠٢ ٠

(٤) عن شرح التسهيل : باختصار ، الموضع السابق ٠

قــال أبو حيان (١) : وقد نظم هــذا الخلاف أحمد بن منصور اليشكري في أرجوزته في النحو وهي أرجوزة قديمة عدّتها ثلاثة آلاف بيت إلا تسعين بيتاً احتوت على نظمٍ سهل وعلم جمّ ، فقال :

والوزن في الغزاة والرمـــــاة ... في الأصل عند جِلّة(٢) الرواة
فُعَلَةٌ ليس لهـا نظــــيرُ ... في سالـم من شأنه الظهـور
وآخرون فيه قالـــوا : فَعَلَه ... كما تقول في الصحيح الحَمَله(٣)
فخصَّ في ذلك حرف الفاء (٤) ... بالضم في ذي الواو أو ذي الياء
وخالف الفراء ما أنبـــاتُ ... وحجّتهــم بقولهــم : سراةُ
وعنــد وزن غزاة فُعّـــلُ ... كمـا تقــول نازلٌ ونُزّل
فالهـــاء من ساقطها معتاضه ... وإنمـــا تعرف بالرياضـــه
كالأصـــل في إقامـــة إقوام ... بالاعتياض اطّرد الكــــلام
وبعضها جــــاء على التأصيل ... غزّى(٥) وعفّى ليس بالمجهولِ

وقال الزمخشري في الأحاجي (٦) :

معنى العِوض أن يقع في الكلمة انتقاص فيتداركَ بزيادة شيء

(١) شرح التسهيل ٦/ق : ١٠٢ ٠

(٢) في هـ ـ د : حملة ٠ وفي م والشرح : جلة ٠

(٣) في هـ : الجلة ، والتصحيح من الشرح وبقية النسخ ٠

(٤) في د : في الضم ٠

(٥) في م : غزا ٠

(٦) الأحاجي النحوية : ٤٦ ٠

ليس في أخواتها ، كما انتقص (من) (١) التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما فتُدورِكَ ذلك بزيادة النون (٢) ، والفرق بين العوض والبدل أن البدل يقع حيث يقع المبدل منه ، والعوض لا يراعى فيه ذلك ، ألا ترى أن العوض في (اللهم) في آخر الاسم ، والمعوض منه في أوله وقد ألف ابن جني (كتاب التعاقب) في أقسام البدل والمبدل منه ، والعوض والمعوض منه وقال في أوله :

اعلم أن كل واحد من ضربي التعاقب وهما البدل والعوض قد يقع في الاستعمال موضع صاحبه ، وربما امتاز أحدهما [هـ ــ ١٢٤] بالموضع دون رسيله ، إلا (٣) أن البدل أعمّ استعمالاً من العوض ، وذلك أنا نقول : إن ألف (قام) بدل من الواو في (قوم ، ولا نقول : إنها عوض منها •

ونقول :إن الميم في آخر (اللهم) بدل من يا في أوله كما نقول : إنّها عوض منها (٤) وإن ياء أينق بدل من عينها ، كما نقول : إنّها عوض منها ، أولا (٥) ترى إلى سَعَة البدل وضيق العوض ، وكذلك جميع ما استقريته تجد البدل فيه شائعاً والعوض ضيقاً ، فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضاً •

كذا وضع هذين اللفظين أهلُ هذا العلم فاستعملوه في عباراتهم

---

(١) زيادة من الاحاجي •

(٢) في الأشباه : التنوين : والتصويب من الاحاجي •

(٣) في هـ : والا •

(٤) سقط من م •

(٥) في م : ألا •

وأجروا عليه عاداتهم (١) وهذا الذي رأوه في هذا هو القياس ، وذلك أن تصرّف ع و ض ، في كـلام العرب أين وقعت إنّما هو لأن يأتي مستقبلٌ ثانٍ خالفاً (٢) لمنقضٍ ومن ذلك تسميتهم الدهر (عوضُ) لأنه موضوعٌ على أن ينقضي الجزء منه ، ويخلفه جزء آخر من بعده ، ومعلوم أن ما يمضي من الدهر فانٍ لا يُعاد (٣) ، ومعاد لا يرتجع ومما ورد في فوت المعوض منه قوله :

٨٧ ــ عاضَها اللهُ غـــلاماً بعـــد ما

شابتِ الأصداغُ والضرس نَقِـد (٤)

أي عوضها الله الولـد مما أخذه منها من سواد الشعر وصحـة الفم ، فهذه حال تصرف ع و ض • وليس كذلك تصرف ب د ل ، لأن البدل من الشيء ، قد يكون والشيئان جميعاً موجودان ، ألا ترى إلى قول النحويين في : مررت بأخيك زيد ، أن زيداً بدل من أخيك ، وإن كانا جميعاً موجودين،فأما من قال : إن زيداً مترجم عن الأخ فإنه لا يأبى

---

(١) في م : عباداتهم •

(٢) في هـ : مخالفا والتصويب من د ــ م •

(٣) في م : لايعاود •

(٤) البيت لم يوقف على قائله وهو في إصلاح المنطق (٤٩) ، الخصائص ٢ / ٧١ ــ لسان العرب : نقد ، مغني اللبيب : برقم ٨٧٦ •

والضرس نقد : أي مؤتكل ، وفي د ــ م : فقد ، وهو تحريف • ولو وهم الأستاذ هارون في معجم شواهد العربية ونسب البيت الى صخر الغيّ ولو أنه قرأ تعليق المحقق الشيخ محمد علي النجار عـلى البيت لما ورد في الخصائص لما وقع فيه •

أيضاً أن يقول : بدل منه ، وإنما آثر لفظ الترجمة هنا ، وإن كان يعتقد صحة لفظ البدل فيه كألفاظ يختارها أحد الفريقين ويجيز مع ذلك ما أجاز الفريق الآخر كالجر والخفض ، والصفة والنعت والظرف والمحل ، والتمييز والتفسير وغير ذلك .

ومما ينبغي أن تعرف فرقاً بن البدل والعوض (١) ، أن من حكم البدل أن يكون في موضع المبدل منه ، والعوض ليس بابه أن يكون في موضع المعاض (٢) منه ، ألا ترى أن ياء (ميزان) بدل من الواو التي هي فاؤها وهي مع ذلك واقعة موقعها وكذلك واو (موسر) بدل من الياء التي هي فاؤها وهي في مكانها (٣) [هـ - ١٢٥] ودال ودّ الأولى (بدل من تاء وتد وهي في مكانها ، والألف في رأيت زيداً ، بدل من [د/٤١] تنوينه ، وهي (٤) في مكانه وليس أحد يقول : إن ياء (ميزان) عوض" من واوه ، ولا ألف قام عوض من واوه ، ولا ألف رأيت زيدا - في الوقف (٥) - عوض من تنوينه في الوصل ، وسبب ذلك ما قدمناه من أن (ع ، و ، ض) إنما هي لعدم الأول وتعويض الثاني منه ، وليس كذلك الألف في قام وباع لأنهما فيهما كأنهما الواو والياء ، ومتى نطقت بواحد من هذه الأحرف الثلاثة فكأنك نطقت بالآخر ، وكذلك الألف التي هي بدل من التنوين ومن نون التوكيد في (اضربا) جارية" عندهم مجرى ما هي بدل منه ، حتى أنهم إذا نطقوا بالألف فكأنهم قد

---

(١) في م : العول .

(٢) في م : المعاوض .

(٣) في م : وكذلك .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٥) زيادة من د - م .

نطقوا بالنون فالألف إذاً كأنها هي النون ، وعلى هذا ساق سيبويه (١) حروف البدل الأحد عشر لأن كل واحــد منها وقع موقع المبــدل منه لا متقدماً عليه ولا متراخياً عنه ، ولــم (٢) يسم شيئاً من ذلك عوضاً ، وليس كذلك هاء زنادقة ، لأنها عوض من ياء زناديق ، قيل لها عوض لأنها لم تقع موقع ما هي عوض منه ، وكذلك هاء التفعلة نحو التقدمة والتجربة (إنما هي عوض من ياء التفعيل نحو التقديم والتجريب) (٣) وتاء التفعيل عوض من عين فعّال ، فتاء تكذيب عوض من إحدى عيني كذاب ، لأنها ليست في موضعها ولكن ياء التفعيل بدل من ألف فعال لأنها في موضعهــا ، ولأن الياء أيضاً قريبة الشبه بالألف كأنها هي والبدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه . انتهى .

قاعـــدة :

العوض والمعوض منه لا يجتمعـــان ، ومن ثم رد أبو حيان قول شيخيه (٤) ابن عصفور والأبذي (٥) أنه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام أو حــذفه وحــذف الجواب معاً إلا بشرط تعويض (لا) من المحذوف نحو : اضرب زيدا أساء وإلا فلا (٦) فقال ليس بشيء بل (لا) نائبة وليست عوضاً من الفعل لأنه يجوز الجمع (٧) بينهما تقول : اضرب

---

(١) انظر سيبويه ٢/٣١٣ ، ٢/٣٥٥ وما بعدها .

(٢) في م : لا .

(٣) الزيادة من د ، ل .

(٤) في م : شيخه .

(٥) في هـ : الآمدي : وهو تصحيف .

(٦) في د : فلا يقال .

(٧) في م : يجمع .

زيدا إن أساء وإن لا يسيء فلا تضربه ، ولو كان تعويضاً لما جاز الجمع بينهما ، ورد أيضاً قول أبي موسى الجزولي إن (١) (ما) اللاحقة لأي الشرطية عوض من المضاف إليه المحذوف الذي تطلبه من جهة المعنى فقال : لو كانت عوضاً [هـ ــ ١٢٦] لم تجتمع مع الإضافة في قوله تعالى :

(أيّما الأجلين) (٢) لأنه لا يجتمع العوض والمعوض منه ، بل الصّواب أنها زائدة لمجرد التوكيد ، ولذلك لم تلزم (٣) ولو كانت عوضاً للزمت .

وللقاعدة فروع :

أحدها : قولهم (اللّهمّ) الميم فيه عوض من حرف النداء ، ولذا لا يجمع بينهما .

الثاني : قولهم في النداء يا أبت ويا أمت ، التاء فيهما عوض من ياء الإضافة ولذا لا يجمع بينهما .

الثالث : قولهم : يماني وشآمي وتهامي ، الألف فيه عوض من إحدى ياءي النسب ولذا لا يجمع بينهما .

الرابع : عِدة وزِنة ونحو ذلك ، الهاء فيه عوض من الواو المحذوفة التي هي فاء الكلمة والأصل وعد ووزن ولذلك لا يجتمعان .

الخامس : قولهم : زنادقة ، الهاء فيه عوض من الياء في زناديق ، ولذلك لا يجتمعان ومثله دجاجلة وجبابرة وما أشبه ذلك .

---

(١) سقط من د .

(٢) القصص : ٢٨ .

(٣) في م : لم تلتزم .

السادس : قال أبو حيان (١) يختص (٢) كاف (٣) ضمير الخطاب في المؤنث بلحوق شين عند العرب (٤) ، وسين عند بعضهم(٥) في الوقف، وذلك عوض من الهاء فلذلك لا يجتمعان .

السابع : قال أبو حيان (٦) : قد نابت الألف عن هاء السكت (٧) في الوقف في بعض المواضع وذلك في (حيهل) و (أنا) (٨) قالوا : حيهلة وحيّهل وحيهلا ، والهاء الأصل والألف كأنها عوض عنها ، وأما (أنا) فسمع فيه (أنه) بالهاء ، ووقف عليه أيضاً بالألف فقالوا : أنا ، وليست الألف من الضمير خلافاً للكوفيين ، إذ لو كانت منه لقلت في الوقف عليه (أناه) كما قلت في الوقف على هذا هذاه (٩) .

الثامن : باب جوار وغواش ، يقال فيه حالة النصب : رأيت جواريَ ، بمنع الصرف بلا خلاف لخفة الفتحة على الياء ، وفي حالة

---

(١) شرح التسهيل : ٧/ق ١٩١ .

(٢) في م : تختص .

(٣) في د : كان .

(٤) الكشكشة . وهي في أسد . انظر الصاحبي : ٣٥ بتحقيق السيد أحمد صقر .

(٥) الكسكسة وهي في ربيعة . انظر الصاحبي : ٣٥ .

(٦) شرح التسهيل ٧/ق ١٩١ .

(٧) في الشرح الهاء .

(٨) في الشرح أنا .

(٩) وتتمة الكلام من الشرح : وأجاز بعضهم الوقف على أنا بالاسكان فتقول (أن) ولم يسمع وإنما هو في سيبويه على المبني الذي آخره متحرك حركة غير عارضة .

الرفع والجر تحذف ياؤه [هـ ١٢٧] ويلحقه التنوين والأصح أنه عوض من الياء ولذا لا يجتمعان •

قال في البسيط : وهذه المسألة مما يعايى بها (١) ويقال : أي اسم إذا تم لفظه نقص حكمه ، وإذا نقص لفظه تم حكمه ، ونقصان لفظه بحذف يائه ، واتمام حكمه بلحوق التنوين به •

التاسع : قال الكوفيون : (لولا) في قولك : لولا زيد لأكرمتك، أصلها (لو) والفعل ، والتقدير ، لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك ، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً ، وزادوا (لا) عوضاً فصار بمنزلة حرف واحد ، وصار هذا بمنزلة قولك : إما أنت منطلقاً ، فحذفوا الفعل ، وزادوا (ما) عوضاً من الفعل •

قالوا : والذي يدل على أنها عوض أنهم لا يجمعون بينها وبين الفعل (٢) لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه •

العاشر : قال أبو حيان في شرح التسهيل : لا يجوز أن يجمع بين إذا الفجائية والفاء الرابطة للجواب نحو : إن تقم فإذا زيد قائم ، لأنها عوض منها (٣) فلا يجتمعان •

الحادي عشر : قال في البسيط : تصحب اللام اسم الاشارة ، فيقال : ذلك ، وهي عوض من حرف التنبيه للدلالة على تحقق المشار إليه ولذلك لا يجوز الجمع بينهما فيقال : هذا لك ، لئلا يجمع بين

---

(١) في هـ : يعاني ــ وفي م : يعليا •

(٢) اقحمت النسخة م ، سطرا من الكلام السابق (وبين الفعل تخفيفا •• والمعوض منه) •

(٣) في د ــ م : عنها •

العوض والمعوض منه (١) ، بخلاف الكاف فإنه يجوز الجمع بينهما لعدم العوض •

الثاني عشر : قال الزمخشري (٢) في الأحاجي : نحو قولهم : سنون وقلون (٣) وأرضون وحِرون ــ جمع حرة (٤) ــ جعلوا الجمع بالواو والنون عوضاً من المحذوف فيها من لام أو حرف تأنيث •

وقال في البسيط : سنة ، حذف لامها وجعل جمعها بالواو والنون عوضاً من عود لامها فيقال : سنون ، فإذا جمعت على سنوات عادت اللام لأنه قياس جمعها وليس عوضاً • وأما (قلة) فتجمع على قُلون وقلات ولا تعود لامها في الجمعين لأن علامتها كالعوض من لامها بخلاف جمعها على قلى ، وكذا هَنة [هـ ــ ١٢٨] تجمع على هنوات ولا تعود اللام ، لأن الألف والتاء صارا كالعوض ، وكذا فئة وفئات وشية وشيات ورئة ورئون ورئات ومئة ومئون ومئات ونحو ذلك •

وقال ابن فَلاَح في المغني : سمعت ألفاظ مجموعة [د/٤٢] جمع التصحيح جبراً لها لما دخلها من الوهن ، بحذف لامٍ أو تاء تأنيثٍ أو إدغام ، قالوا : سنة وسنون ، وقُلة وقُلون ، وبرة وبُرون ، وثبة وثبون ، وكرة وكُرون، ورئة ورئون، ومئة ومئون ، وأرض وأرضون، وحرة وحرون ، وهذا يتوقف على السماع لامجال للقياس فيه . وقد

---

(١) في ل : بين العوض والمعوض •

(٢) الأحاجي النحوية : ١٠١ •

(٣) قلون : لعبة للأطفال •

(٤) أثبت محقق الأحاجي : عزون في جمع عزة • وذكر أن الاصل : حرون في جمع حرة •

غيروا بنية بعضه إشعاراً بعدم أصالته في هذا الجمع فكسروا أول سنين، وكسروا وضموا أول ثبين وكرين ، وقيل إن جمعها ليس عوضاً عن تاء التأنيث بل لأنها عندهم جارية مجرى من يعقــل ، وقد كثر التعويض (من محذوف اللام لقوة طلب الكلمة للامها الذي هو من سنخها ولم يوجد التعويض) (١) في محذوف التاء إلا في (أرض) ليكون الزائد في قوة الأصلي في المراعاة والطلب . انتهى .

الثالث عشر : الأسماء الستة حذفت لاماتهــا في حــال إفرادها وجُعــل إعرابها بالحروف كالعوض من لاماتها ، ذكره ابن يعيش في شرح المفصل (٢) .

الرابع عشر : قال ابن يعيش (٣) : الناصب للمنادى فعل مضمر تقديره : أنادي زيداً أو أدعو ، ونحو ذلك ، ولا يجوز إظهــار ذلك ولا التلفظ (٤) به لأن (يا) قد نابت عنه .

الخامس عشر : قال ابن يعيش (٥) : قال الخليــل (٦) : اللام في المستغاث بدل من الزيادة اللاحقة في الندبة آخر الاسم من نحو يازيداه، ولذلك يتعاقبان (٧) فلا تدخل اللام مع ألف الندبة ومجراهما واحد ، لأنك لا تدعو واحداً منهما ليستجيب في الحال كما في النداء .

---

(١) ما بين المعقوفتين : ساقط من م .

(٢) عن شرح المفصل : باختصار ١/ ٥١ .

(٣) شرح المفصل : ١/ ١٢٧ .

(٤) في د ــ م : والشرح : اللفظ .

(٥) شرح المفصل ١/ ١٣١ .

(٦) الكتاب ١/ ٣٢٠ .

(٧) في الشرح : تتعاقبان .

السادس عشر : قال ابن يعيش (١) : هاء التنبيه في يا أيها الرجل زيدت لازمة (٢) عوضاً مما حذف منها ، والذي حذف منها الإضافة في قولك : أيّ الرجلين ، والصّلة التي في نظيرها وهي مَنْ ، ألا ترى أنك إذا ناديت (مَنْ) قلت : يا مَنْ أبوه [هـ ــ ١٢٩] قائم ، ويا مَنْ في الدار .

السابع عشر : قال ابن يعيش (٣) : الناس أصله أناس ، حذفوا الهمزة وصارت الألف واللام (٤) في الناس عوضاً (٥) منها ، ولذلك لا يجتمعان ، فأما قوله :

٨٨ ــ إن المنايا يطّلعن على الأناس الآمنينا (٦) .

فمردود لا يعرف قائله .

الثامن عشر : قال ابن يعيش (٧) : لا يجوز إظهار الفعل في التحذير إذا كرر الاسم نحو : الأسدَ الأسدَ ، لأن أحد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما .

---

(١) شرح المفصل ٢/٧ .

(٢) في م : لامه .

(٣) شرح المفصل ٢/٩ .

(٤) في د : اللام والألف .

(٥) في م : عوضا منها في الناس .

(٦) البيت لذي جدن الحميري كما في الخزانة ١/٣٥٥ ، نقلا عن المعمرين للسجستاني : ٤٣ وانظر البيت في :
مجالس العلماء : ٧٠ ، الخصائص ٣/١٥١ ــ الأمالي الشجرية ١/١٢٤ شرح الشافية ٢٩٦ .

(٧) عن شرح المفصل بتصرف ٢/٢٩ .

التاسع عشر : قال ابن يعيش (١) : قولهم عذيرَك من فلان ، مصدر بمعنى العذر وردَ منصوباً بفعل مقدّر كأنه قال : هات عذيرك أو احضره ، ووضع (٢) موضع الفعل فصار كالعوض من اللفظ به ، فلذلك يجوز إظهار الفعل لأنه أقيم مقام الفعل .

العشرون : قال ابن يعيش (٣) : الخفض في المضاف إليه (٤) بالحرف المقدّر الذي هو اللام أو من ، وحسن حذفه لنيابة المضاف عنه وصيرورته عوضاً عنه في اللفظ وليس بمنزلته في العمل .

قال (٥) : ونظير ذلك واو (ربّ) ، الخفض في الحقيقة ليس بها بل بربّ المقدرة ، لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يخفض وإنما هي نائبة في اللفظ عن رب .

الحادي والعشرون : قال ابن يعيش (٦) : إذا قلت رأيت القوم أجمعين ، كان في تقدير رأيت القوم جميعهم ، وكان يجب أن تقول : جاء القوم كلهم (٧) أجمعهم أكتعهم أبصعهم فحذفوا المضاف إليه وعوضوا من ذلك الجمع بالواو والنون ، فصارت الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف والمضاف إليه ، ولهذا لم يجرين على نكرة وصار ذلك كجمعهم أرضاً على أرضين عوضاً من تاء التأنيث .

---

(١) شرح المفصل ٢/٢٧ .

(٢) في د ـ م : ووضع .

(٣) شرح المفصل ٢/١١٧ .

(٤) في م : يكون بالحرف .

(٥) شرح المفصل ٢/١١٨ بتصرف واختصار .

(٦) شرح المفصل ٣/٤٥ .

(٧) سقط من م .

فإن قيل : تاء التأنيث تتنزل من الاسم منزلة جزء منه ، ولذلك كانت حرف (١) الإعراب منه فقالوا : قائمة وقاعدة ، عوضوا منها كما عوضوا مما حذف من نفس الكلمة نحو : مائة ومئين وقلة وقلين وثبة وثبين ، والمضاف إليه كلمة قائمة بنفسها وحرف الإعراب ما قبلها [هـ ــ ١٣٠] •

فالجواب (٢): أنّ المضاف إليه أيضاً يتنزل من المضاف منزلة ما هو من نفس الاسم، (ولذلك لا يفصل بينهما ، وإذا صغرت نحو : عبد الله، وامرىء القيس إنما يصغر (٣) الاسم) المضاف دون المضاف إليه ، كما تفعل ذلك في علم التأنيث نحو طليحة وحميراء ؛ يصغر المصدر ويبقى علم التأنيث بحاله فلما تنزل المضاف إليه من المضاف منزلة الجزء من الكلمة جاز أن يعوض منه إذا حذف وأريد معناه •

الثاني والعشرون : قال ابن هشام في المغني (٤) : لا يجوز حذف خبر كان لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان •

وقال ابن القواس في شرح الدرّة : (كان) من حيثُ إنّها فعلٌ لها مصدر في الأصل إلا أنه لا يستعمل مع خبرها لأن الخبر عوض منه ولا يجمع بين العوض والمعوض منه •

الثالث والعشرون : قال السخاوي في (تنوير الدياجي في تفسير الأحاجي) : (ما) في قولك : أمّا أنت أنت منطلقاً انطلقت ، عوض

---

(١) في هـ : حروف •

(٢) تابع كلام ابن يعيش السابق : شرح المفصل ٣/٤٥ بتصرف •

(٣) في م والشرح : تصغر •

(٤) مغني اللبيب ٢/٦٧٤ •

من كان (١) إذ الأصل لأن كنت منطلقاً ولهذا لا يجوز إظهار الفعل معها عند سيبويه (٢) وإن جعلت ما توكيداً لم يمتنع إظهار الفعل وهو قول المبرد (٣) .

الرابع والعشرون : (أمّا) في قولهم : أمّا زيد فمنطلق ، جعلت عوضاً عن مهما يكن من شيء ، ولهذا لا يذكر الفعل بعدها . ذكره السّخاوي (٤) .

الخامس والعشرون : (ما) في قولهم افعل هذا إما لا ، عوض من جملة ، إذ الأصل : إن كنت لا تفعل غيره ، حذفت الجملة وصارت (٥) (ما) عوضاً منها فلا يجمع بينهما . ذكره السخاوي (٦) .

السادس والعشرون : قد وسوف والسين وحرف النفي ، جعلت عوضاً (٧) مما سقط من (أن) المفتوحة المخففة إذا دخلت على الفعل ، فإذا عاد الساقط زال العوض ، ذكره الزمخشري في الأحاجي (٨) .

السابع والعشرون : قولهم : زُرْني أَزُرْكَ ، حقيقته : زرني فإنك إنْ تزرني أزرك ، فحذفت (٩) جملة الشرط وجعل الأمر

---

(١) سقط من م .

(٢) الكتاب ١/١٤٨ .

(٣) المقتضب ٢/٥٥ ، ٣/٢٧ .

(٤) الكتاب ٢/٣١٢ .

(٥) سقط من د .

(٦) انظر الكتاب ٢/٢٧٩ .

(٧) في م : من ما .

(٨) الأحاجي : ٨٠ .

(٩) في د : فحذف .

عوضاً (١) منهـا ، ذكره ابن جني في [هـ ـ ١٣١] كتـاب التعاقب .

قال : ومثل ذلك أيضاً الفعل المجزوم في جواب النهي والاستفهام والتمني والدعاء والعرض وجميع ذلك الجمل الظاهرة فيه أعواض من الجمل المحذوفة المقدرة تقدير (٢) الشرط نحو : لا تشتمه يكن خـيرٌ لك ، أين بيتك أزره ، أي : إن أعرفه أزره ، ليت لي مالاً أتصدقْ به ، اللّهم ارزقني بعيراً أحجَّ عليه ، ألا تنزل [د/٤٣] عندنا تصب خيراً ، فكل ذلك محذوفة منه جملةُ الشرط معوضاً منها الجمل المذكورة .

الثامن والعشرون : قولهم : أنت ظالـم إن فعلت ، تقديره : إن فعلت ظلمت ، حذف جواب الشرط ، وجعلت الجملة المتقـدمة (٣) فيه عوضاً من المحذوف ، ولا يجوز جعل الجملة المذكورة هي الجواب ، لأن جواب الشرط لا يتقدم ذكره ابن جني (٤) .

التاسع والعشرون : (ما) في حيثما وإذ ما ، جيء بها عوضاً من إضافتهما إلى الجملة ذكره ابن جني .

الثلاثون : الجملة التي هي جواب القسـم جعلت عوضاً من خبر المبتدأ في نحو : لعمرك لأفعلنّ ، وايمن الله لأفعلن ، فوجب حذفه ولم يجز ذكره (٥) ، ذكره ابن جني (٦) .

---

(١) في د : منه .

(٢) في هـ : وتقدير .

(٣) في د : المقدمة .

(٤) عن الخصائص ١/٢٨٣ بتصرف .

(٥) زيادة من د .

(٦) عن الخصائص ١/٣٩٣ ، وانظر الكتاب ٢/١٤٦ .

الحادي والثلاثون : جواب (لولا) في قولك : لولا زيدٌ لقمت ، جعل عوضاً من خبر المبتـدأ (١) أو معاقباً له فوجب حـذفه • ذكره ابن جني •

الثاني والثلاثون : قولك : ليت شعري هل قام زيد ؟ (فهل قام زيد) جملة منصوبة المحل بشعري ، لأنه مصدر شعرت ، وشعرت فعل متعدٍّ فمصدره (٢) متعدٍّ مثله ، وهـذه الجملة نابت عن خبر (ليت) وصارت عوضاً منه فلا تظهر في هذا الموضع اكتفاء بها ، ذكره ابن جني•

الثالث والثلاثون : (يد) و (غـد) أصلهما يدْي وغـدْو ، بسكون العين ، حـذفت اللام (٣) وعوض منهـا حركة العين ، ذكره ابن جني •

الرابـع والثلاثون : قـال ابن هشام في المغني (٤) : لكون الباء والهمزة [هـ ــ ١٣٢] متعاقبتين لم يجز أقمت بزيد ، وكذا قال الحريري في درة الغواص (٥) : الجمع بينهما ممتنـع كما لا يجمـع بين حرفي الاستفهام (٦) •

الخامس والثلاثون ، والسادس والثلاثون : قال ابن جني في سرّ الصناعة :

---

(١) في م : ومعاقبا • والمقتضب ٢/٣٢٥ •

(٢) في م : ومصدره •

(٣) في م : بسون الغين حذف اللام •

(٤) مغني اللبيب ١/١٠٨ •

(٥) درّة الغواص : ١٦ •

(٦) في ل : استفهام •

أما قولهم : لا ها الله ، فإن (ها) صارت عندهم عوضاً من الواو ، ألا تراها لا تجتمع (١) معها ، كما صارت همزة الاستفهام في آلله إنك لقائم ، عوضاً من الواو •

وقال الشلوبين في شرح الجزولية : أما (آلله) بالمد فعلى أن همزة الاستفهام صارت عوضاً من حرف القسم ، ودليل كونها عوضاً أنه لايجمع بينهما وبين حرف القسم ، لاتقول : أو الله لأفعلن •

السابع والثلاثون : قال الأندلسي في شرح المفصل : يقال ان (واو) القسم عوض من الفعل بخلاف الباء فإنها ليست عوضاً منه ، ومن ثم جاز أقسمت بالله ، ولم يجز أقسمت والله •

الثامن والثلاثون : قال ابن إياز (٢) : لا يجوز إظهار (أن) الناصبة بعد حتى ، لأن حتى جعلت عوضاً منها فلا يجوز إظهارها لئلا يكون جمعاً بين العوض والمعوض منه •

التاسع والثلاثون : قال ابن عصفور في شرح الجمل : المنصوب على إضمار فعل تارة يجعل عوضاً من الفعل المحذوف وتارة لا ، فإن لم يجعل عوضاً منه جاز إضماره وإظهاره ، كقولك لمن تأهب للحج : مكةَ ، أي تريد ، ولمن سدّد سهماً : القرطاسَ ، أي أصبت ، وإن شئت أظهرته • وإن جعل عوضاً منه (٣) لم يجز إظهاره لئلا يجمع بين العوض

---

(١) في د ـ م : تجمع •

(٢) المحصول ق ٢٣ ونصه : فلما انتصب الفعل باضمار أن لم يظهروها ليطرّد نظامها وتستمر حالها ، وقيل : إن (حتى) جعلت عوضا عنها فلا يجوز إظهارها لئلا يكون جمعا بين العوض والمعوض عنه •

(٣) سقط من م •

والمعوّض منه ، إلاّ أن جعل الاسم المنصوب عوضاً من الفعل المحذوف لايطرد وإنما جاء ذلك في مواضع تحفظ ولا يقاسُ عليها .

فمن ذلك قولهم : مرحباً ، وأهـلاً وسهـلاً ، وسعة ، ورحبا ، فإنما(١) جعلت العرب هذه الأسماء عوضاً من الأفعال لكثرة الاستعمال.

ومن ذلك : هنيئاً مريئاً ، وكرامة ومسرة ونعمة عيش (٢) وسقياً ورعياً وسحقاً وبعـداً وتعساً ونكساً وبهراً (٣) ، وما أشبـه ذلك من المصادر التي استعملت في [هـ ــ ١٣٣] الدعاء للإنسان له ، أو عليه ، أو هي حاكية (٤) لذلك ، كلها منصوبة بإضمار فعل لا يظهر لأنها صارت عوضاً من الفعل الناصب لها ، انتهى .

الأربعون : قال ابنُ الدّهان في الغرّة : قـال قوم إنمـا امتنع دخول الجرّ في الفعل لأن الجزم في الفعل عوض (٥) من الجر في الاسم فيستحيل الجمع بين العوض والمعوض منه .

الحادي والأربعون: قال ابن الصائغ في تذكرته : نقلت من مجموع بخط علي بن عبد الصمد بن محمد بن الرمّاح قال : الفرق بين حسن وجهه ، وعبد بطنه ، وواحد أمه ، حيث يبعـد الأول لأن فيه جمعاً بين العوض والمعوض منه ، إذ إثبات الهاء في وجهه يقتضي (٦) أن يكون

---

(١) في د : وإنما .

(٢) في م : عين .

(٣) في م : ومهدا .

(٤) في د ــ ل : وهي صالحة وفي م : اذ صالحة .

(٥) في م : عوضا .

(٦) في م : تقتضي .

الوجه فاعلاً بالصفة دون الثاني لأنه لا يصح رفع البطن بعبد ، والأم بواحد ، ثم ينقل كما في حسن نحو حسن أبوه ثم حسن الأب .

الثاني والأربعون : قال ابن القواس في شرح الدرة : قد عوّضوا عن الواو في القسم ثلاثة أحرف : هاء التنبيه ، وألف الاستفهام ، وقطع همزة الوصل ، فجرّوا بها لنيابتها عنها بدليل امتناع الجمع بين هذه الأحرف وبينها .

تنبيـــه :

قال السخاوي في تنوير الدياجي : أبدلوا من ياء الإضافة تاء في نحو : يا أبت ويا أمت وأبدلوا منها ألفاً ، فقالوا : يا أبا ، ويا أما ، فلها بدلان التاء والألف ، ثم جمعوا بينهما فقالــوا : يا أبتا ، ويا أمتا ولم يعدوا ذلك جمعاً بين العوض والمعوض عنه (١) (لأنه جمع بين العوضين، وكذا ذكر ابن النحاس في (التعليقة) وقــال : لا يُكره الجمــع بين العوضين كما يُكره الجمع بين العوض والمعوض منه) (٢) .

تنبيـــه :

قال ابن جني في كتاب التعاقب : لا يجمع بين أن يبدل من الحرف ويعوض منه ، هذا لم يأتِ في شيء من كلامهم . [هـ ــ ١٣٤] .

تنبيـــه :

قال أبو حيان (٣) : قال بعض أصحابنا : في قول النحاة : إن التاء في فرازنة عوض من الياء نظر ، إذ يمكن أن تكون للجمع كما استقرت

---

(١) سقط من د .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م : وفي ل : عنه .

(٣) شرح التسهيل ٦/ق ٣٨ .

في غير هذا الموضع ، وأمكن أنهم لم يجمعوا بينها وبين الياء (١) لأن الاسم يطول بهما وهما غير واجبين في الكلمة وعندما رأى النحاة أنها تعاقبها ، اعتقدوا فيها أنها للمعاوضة حتى نسبوا ذلك للعرب وجعلوا أنّهم وضعوها على معنى المعاوضة ليس معنى تعتبره العرب بحيث تجعل الهاء له بالقَصْد ، بل هذه عبارة تكون من النحوي عند رؤية التعاقب في كلامهم ، وإن كان سيبويه قد جرى على مثل هذه الطريقة في الأعواض إلا أنه لا يقدح فيه معنى ، بل إنما ينبغي أن ينسب إلى (٢) العرب المعاوضة إذا كان للتعويض فائدة وأيّ فائدة في إسقاط حرف وزيادة آخر ، انتهى .

قلت : هذا السؤال قد تعرض [د/٤٤] له ابن جني وأجاب عنه فقال في كتاب التعاقب : فإنْ قلت : فلعلّ الهاء في زناقة وجحاجحة لتأنيث الجمع كهاء ملائكة وحياقلة فلا يكون عوضاً ، قلنا : لم تأت الهاء لتأنيث الجمع في مثال مفاعيل ، إنما جاءت في مثال مفاعلة نحو : ملائكة ، انتهى .

قاعدة :

ما كان عوضاً لا يحذف ، فلا تحذف (ما) في (أمّا أنت منطلقاً انطلقت) ولا كلمة (لا) من قولهم : افعل هذا إما لا ، ولا (التاء) من عدة وإقامة واستقامة فأما قوله تعالى : (وإقام الصلاة) (٣) فمما يجب الوقوف عنده ، ومن هنا قال ابن مالك : إن العرب لم تقدر حرف النداء عوضاً من أدعو أو أنادي لإجازتهم حذفها .

---

(١) في الأشباه : التاء ، والتصويب من الشرح .

(٢) في م : للعرب .

(٣) الأنبياء : ٧٣ ـ النور : ٣٧ .

وقال الأبذي* في شرح الجزولية : إن قال قائل : لم جاز دخول (يا) على هذا ولا تدخل على الألف واللام ؟ .

فالجواب ما قال المازني : إن أصل (هذا) أن تشير (١) به إلى واحد حاضر ، فلما دعوته نزعت منه الإشارة (٢) التي كانت فيه وألزمته إشارة النداء ، فصارت (يا) عوضاً من نزع الإشارة ، ومن أجل ذلك لا يقال : هذا أقبل ، لأن (يا) قد (٣) صارت [هـ ـ ١٣٥] عوضاً من الإشارة .

---

(١) سقط من م .

(٢) في م : اسم الاشارة .

(٣) سقط من م .

(٤٣)

التغليــــب (١)

قال ابن هشام في (المغني) القاعدة الرابعة (٢) :

إنهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط فلهذا قالـوا (٣) : الأبوين في الأب والأم (وفي الأب والخالـة) والمشرقين والمغربين والخافقين في المشرق والمغرب ، وإنما الخافق المغرب ، سمي (٤) خافقاً مجازاً وإنما هو مخفوق فيه ، والقمرين في الشمس والقمر (٥) ، والعمرين في أبي بكر وعمر ، والعجاجين في رؤبة والعجاج ، والمروتين في الصفا والمروة ، ولأجل الاختلاط أطلقت (مَنْ) على مالا يعقل في نحو : (فمنهم من يمشي عـلى بطنه) (٦) الآية ، واسم المخاطبين عـلى

---

(١) التغليب لغة : إيراد اللفظ الغالب ، وعرفا هو أن يغلب على الشيء ما لغيره ـ لتناسب بينهما أو اختلاط ، الكليات ٢/٤٨ ، وانظر مجالس العلماء : ٣٧ .

(٢) عن مغني اللبيب ٢/٧٦٤ بتصرف واختصار .

(٣) سقط من د .

(٤) في م وسمي .

(٥) أورد ابن هشام في هذا الموضع قول المتنبي :

واستقبلت قمر السماء بوجهها   فأرتني القمرين في وقت معا .

وانظر ديونه : ٤/٣ بشرح البرقوقي .

(٦) النور : ٤٥ .

الغائبين في نحو قوله تعالى : (اعبدوا ربّكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلّكم تتقون) (١) لأنّ (لعلّ) متعلقة بخلقكم لا باعبدوا ، والمذكرين على المؤنث حتى عدت منهم في : (وكانت من القانتين) (٢) والملائكة على إبليس حتى استثني منهم (فسجدوا إلا إبليس) (٣) .

ومن التغليب : (أو لتعودنّ) في ملتنا) (٤) فإن شعيباً عليه السلام لم يكن في ملّتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه ، وقوله : (يذرؤكم فيه) (٥) فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام ، فغلب المخاطبون والعقلاء على الغائبين والأنعام .

قالوا : ويغلب المؤنث على المذكر في مسألتين :

إحداهما : ضبعان في تثنية ضبع للمؤنث ، وضبعان للمذكر ، إذ لم يقولوا ضبعانات .

والثانية : التاريخ فإنهم أرخوا بالليالي دون الأيام ذكر ذلك الزجاجي وجماعة .

قال ابن هشام (٦) : وهو سهو" فإن حقيقة التغليب أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر (ولا يجتمع الليل والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما) (٣) وإنما أرّخت العرب

---

(١) البقرة : ٢١ .

(٢) التحريم : ١٢ .

(٣) البقرة : ٣٤ .

(٤) الأعراف : ٨٨ .

(٥) الشورى : ١١ .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من ل .

بالليالي لسبقهـا إذ كانت أشهرهـم قمريةً والقمر إنما يطلـع ليلاً .

وقال ابن فلاح في مغنيه (١) : العرب تغلّب الأقرب عـلى الأبعد بدليل تغليب [هـ ـ ١٣٦] المتكلم على المخاطب ، وهما عـلى الغائب في الأسماء نحو (أنا وأنت قمنا) و (أنت وزيدٌ قمتما) ، واستدلّ بذلك على أن المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لأن الحال أقرب ، والعرب تغلّب الأقربَ على الأبعد .

---

(١) النص مذكور بتصرف يسير في الكليات ٢/٤٩ .

(٤٤)

التغيير يأنس بالتغيير

فمن ذلك قال أبو حيان (١) : باب النسب بني على ثلاث تغييرات (٢) :

١ ـ لفظيّ وهو كسر ما قبل الياء وانتقال الإعراب إليها •

٢ ـ ومعنويّ وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له ، ألا ترى أن عليّاً مثلاً ينطلق على رجل اسمه علي (٣) ، فإذا نسب إليه صار ينطلق على رجل ينسب إلى علي •

٣ ـ وحُكْميّ وهو رفعه لما بعده على الفاعلية ، كالصفة المشتقة (٤) ، نحو مررت برجل قرشيّ أبوه ، كأنك قلت : منتسب إلى قريش أبوه ، ويطّرد ذلك فيه (٥) وإن لم يكن مشتقاً ، وإنْ (٦) لم يرفع الظاهر رفع الضمير مستكناً فيه كما يرفعه اسم الفاعل المشتق ، فهذه ثلاث تغييرات (٧) ، ولما كان فيه هذه التغييرات كثر فيه التغيير والخروج عن القياس إذ التغيير يأنس بالتغيير •

---

(١) شرح التسهيل ٦/ق ٦١ •

(٢) عبارة أبي حيان : ويلحقه ثلاثة تغييرات •

(٣) عبارة الشرح : فإذا قلت : علوى •

(٤) في الشرح : المشبهة •

(٥) في م : فيه ذلك •

(٦) في الشرح : واذا •

(٧) في الشرح : تغييرات ثلاث •

وقال غيره (١) : النسب يغير الاسم تغييرات •

منها أنه ينقله من التعريف إلى التنكير ، تقول في تميم : تميمي ، والإضافة في غير هذا الباب حكمها في الأكثر أن تعرف •

ومنها : أنه ينقله من الجمود إلى الاشتقاق ، وإلا لما جاز وصف المؤنث به ولحاقه التاء ولما عمل الرفع فيما بعده من ظاهر أو ضمير •

ومن ذلك قال ابن يعيش (٢) : إنما اختصت (٣) الأعلام بالحكاية دون سائر المعارف لكثـرة دورها وسعة استعمالها في باب الإخبارات والمعاملات (٤) ونحوها ، ولأن الحكاية ضربٌ من التغيير إذ كان فيه عدولٌ عن مقتضى عمل العامل ، والأعلام مخصوصة بالتغيير ، ألا ترى أنهم قالوا : حَيَوَةَ ومَحْبَبَ ومَكْوزة (٥) ، وشاع فيها الترخيم دون غيرها من الأسماء لأنّها في أصلها مغـيّرة بنقلها إلى العلمية والتغيير يأنس (٦) بالتغيير • [هـ — ١٣٧] •

ومن ذلك قال السخاوي في تنوير الدياجي : دخلت تاء التأنيث في أمّ وأبّ في حال النداء عوضاً من ياء الإضافة نحو : يا أمت يا أبت ، والأصل يا أمي ويا أبي ، والدليل على أنها تاء التأنيث قولهم في الوقف : يا أبه ويا أمه ، وإنما اختص ذلك بالنداء لأنه (٧) باب تغيير •

---

(١) في م : ياء النسب •

(٢) شرح المفصل ٤/١٩ •

(٣) في م : خصت •

(٤) في الأشباه : العلامات •

(٥) الكلمات الثلاث مصحفة في الأشباه والتصويب من الشرح •

(٦) في الشرح : يؤنس •

(٧) في هـ : من باب •

ومن ذلك قال ابن يعيش (١) : يجوز ترخيم ما فيه تاء التأنيث وإن لم يكن علماً نحو : يا ثُب ويا عض ، في ثبة وعضة ، لأنها تبدل هاء في الوقف إبدالاً مطرداً ، فساغ حذفها لأن التغيير اللازم لها من نقلها من التاء إلى الهاء يسهل تغييرها بالحذف لأن التغيير يأنس بالتغيير.

ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة : لا يرخّم المتعجّب منه لأنا لا نرخم إلا ما أحدث فيه النداء البناء ، وليس بمندوب لأنه لما تطرق إليه التغيير بالبناء جاز أن يتطرق إليه تغيير آخر بالترخيم لأن التغيير يأنس بالتغيير •

ومن ذلك قال ابن فلاح في المغني : إنما أُتبعت حركة المنادى لحركة (٢) الصفة إذا كانت ابناً بين علمين لكثرة تغيير الأعلام بالنقل • والتغيير التغيير يأنس بالتغيير •

ومن ذلك قال السّخاوي : باب فعيلة إذا نسب إليه تحذف (٣) منه التاء ثم الياء ، فيقال في حنفية حنفي ، لأن ياء النسبة لما (٤) تسلطت على حذف التاء (تسلطت على حذف الزائد الآخر) (٥) والتغيير [د/٤٥] يأنس بالتغيير ، بخلاف باب فعيل ، فلا تحذف منه الياء نحو تميم وتميمي ، لفقد (٦) العلة المذكورة ، وكذا قال ابن النحاس : لما تطرق

---

(١) عن شرح المفصل ٢/٢٠ بتصرف •

(٢) في م بحركة •

(٣) في هـ : يحذف •

(٤) في م انما •

(٥) سقط من م •

(٦) في م : لعلة •

إليه التغيير ، بحذف تاء التأنيث (١) جاز أن يتطرق إليه تغيير آخر لأن التغيير يأنس بالتغيير .

وقال ابن فلاح في المغني : إنما اختص العلم بالترخيم لوجهين :

أحدهما أن الأعلام منقولة في الأغلب عن وضعها الأول إلى وضع ثان ، والنقل تغيير والترخيم تغيير ، والتغيير يأنس بالتغيير ، كما قلنا في حذف الياء في النسب إلى حنيفة تبعاً لحذف التاء دون حذفها من حنيف .

والثاني : أن النداء أثّر فيها التغيير بالبناء ، والتغيير يأنس بالتغيير (٢) . [١٣٨] .

ومن ذلك قال ابن عصفور في شرح الجمل :

والذي خرج عن نظائره (أي) من الموصولات ، وذلك أنّ كل موصول إذا وصل بالمبتدأ والخبر ، ولم يكن في الصلة طول ، وكان المبتدأ مضمراً لم يجز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر إلا في ضرورة شعر ، ويجوز حذف المبتدأ في أي (في) (٣) فصيح الكلام نحو : يعجبني أيّهم هو قائم ، وإن شئت قلت : أيهم قائم ، فلما غيّروها بالخروج عن نظائرها غيروها أيضاً بالبناء ، لأن التغيير يأنس بالتغيير .

(١) في م : التاء .

(٢) في د : يؤنس بالتغير .

(٣) زيادة من د ـ م ـ ل .

(٤٥)

التقـــاص

منه حمل الجرّ على النصب في باب مالا ينصـــرف ، كما حمـــل النصب عـــلى الجر في باب جمع المؤنث السالم ، وفي التثنية والجمـــع المذكر السالم طلباً للمقاصّة ، ذكره في البسيط .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل (١) : أبدلت الهمزة من الهاء في ماء وشاء ، وفي الأصل موه وشوه ، وفي أيْهات والأصل هيهات وكان ذلك لضرب من التقاص لكثرة إبدال الهاء من الهمـــزة ، قالوا : هِنْ فعلت ، والمراد إنْ ، وهبرت الثوب في أبرته .

وقـــال ابن فلاح في المغني : قلبت الهمـــزة في نحو (٢) صحراء وعُشَراء ونُفَساء واواً في الجمع بالألف والتاء فيقـــال : صحراوات وعشراوات ونفساوات لأن الواو قد تبدل همزة ، فأبدلت الهمزة واواً طلباً للتقاصّ .

---

(١) عن شرح المفصل بتصرف ١٠/١٥ .

(٢) سقط من م .

(٤٦)

تقارض اللفظـــين

هو قريب من الباب الذي قبله ، وقد ذكر ابن هشام هذه القاعدة في المغني فقال (١) :

القاعدة الحادية عشرة ، من مُلَح كلامهــم تقارضُ اللفظـــين ، ولذلك أمثلة :

أحدها : إعطاء (غير) حكم (إلاّ) في الاستثناء بها ، وإعطـــاء (إلا) حكم غير في الوصف بها • [هـ ــ ١٣٩] •

الثاني : إعطـــاء (أنْ) المصــدرية حكم (ما) المصــدرية في الإهمال كقوله :

٨٩ ــ أنْ تقرآن عــلى أسماء ويحكما
منّي السلامَ وأن لا تُشْعِرا أحدا (٢)

وإعمال (ما) حمــــلاً عــلى (أن) نحو : (كما تكونوا يونّى

---

(١) مغني اللبيب ٢/٧٧٨ •

(٢) البيت مجهول القائل • وهو في مجالس ثعلب ٣٩٠ ــ النصف ١/٢٧٨ الخصائص ١/٩٠ سر صناعة الاعراب ١/٢٧٨ والانصاف : المسألة ٧٧ شواهد التوضيح ١٨٠ • وموضع الشاهد (تقرآان) حيث آثبت نون المضارع بعد أن الناصبة •

عليكم (١)) ذكره ابن الحاجب (٢) ٠

الثالث : إعطاء (إنْ) الشرطية حكم (لو) في الإهمال نحو : (فإن لا تراه فإنه يراك) (٣) وإعطاء (لو) حكم إنْ في الجزم نحو :

٩٠ ـ لَوْ يَشَأْ طارَ بها ذو مَيْعَةٍ (٤) ... ...

---

(١) قال السيوطي في الحاوي للفتاوي ٢/٤٧٠ : هذا الحديث روي هكذا بلا نون في شعب الايمان للبيهقي وغيره وقد خُرّج على ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه على لغة من يحذف النون دون ناصب وجازم ، وخرج على هذه اللغة من الحديث قوله ﷺ « لاتدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا تؤمنوا حتى تحابّوا » ٠

الثاني ـ وهو رأى الكوفيين والمبرد ـ أنه منصوب ، أورده شاهدا على مذهبهم أن (كما) تنصب ، وعدوها من نواصب المضارع ، وهو مذهب ضعيف ٠

الثالث : أنه من تغييرات الرواة ، وانظر أيضا شواهد التوضيح ١٨٠ ٠

(٢) في المغني : والمعروف في الرواية : كما تكونون ٠

(٣) في صحيح مسلم ١/٣٠ كتاب الايمان ، فإنك إن لا تراه فانه يراك ٠ وكذلك في سنن ابن ماجة ، المقدمة ص ٢٤ الحديث ٦٣ ـ ورواية البخاري البخاري ١/١١ فإن لم تكن تراه فانه يراك ٠

(٤) صدر بيت ، وعجزه : لاحق الآطال نهد ذو خصل ، وقد ورد في ديوان علقمة الفحل : ١٣٤ ، ورواية الديوان : لويشا ، بحذف الهمزة للضرورة وورد البيت في الحماسة ١١٠٨ والأمالي الشجرية ١/١٧٧ ، منسوبا لا مرأة من بني الحارث بن كعب وانظر شرح شواهد المغني : ٦٦٤ ٠ وقيل : إن حذف الهمزة في هذا لغة فليس ضرورة شعريّة ٠ انظر شرح الشافية ٣ : ٣٦ ، ٣٩ ٠ والميعة : النشاط ، وذو الميعة : فرس ذو نشاط ، لأحق : ضامر ، الآطال جمع : إطل وهو الخاصرة، نهد: غليظ ٠

ذكره ابن الشجري .

الرابع : إعطاء (إذا) حكم (متى) في الجزم بها كقوله :

٩١ ــ وإذا تصبك خَصاصة فتجمّل (١)

وإهمال (متى) حملاً على (إذا) كقول عائشة رضي الله عنها : (وإنه متى يقومُ مقامك لا يُسْمِعُ الناسَ) (٢)

الخامس : إعطاء (لم) حكم (لن) في عمل النصب قرىء (ألم نشرحَ) (٣) وفي إعطاء (لن) في الجزم بها كقوله :

٩٢ ــ لنْ يخبِ الآنَ مِنْ رجائك مَنْ
حرّكَ من دون بابك الحلقه (٤)

السادس : إعطاء (ما) النافية حكم (ليس) في الإعمال وإعطاء ليس حكم (ما) في الإهمال عند انتقاض النفي بإلا كقولهم : ليس الطيب إلا المسكُ (٥) .

---

(١) عجز بيت لعبد قيس بن خفاف ، وصدره : واستغن ما أغناك ربك بالغنى الأصمعيات ٢٦٩ . المفضليات ٣٨٥ ــ والخزانة ١٧٦/٢ ، والهمع ٢٠٦/١١ والدرر ١٧٣/١ .

(٢) مسند أحمد ٢٢٤/٦ ، البخاري ٨٩/١ كتاب الأذان ، باب الرجل يأتم بالامام ورواية البخاري : وإنه متى يقم مقامك . وذكر ابن مالك في في شواهد التوضيح رواية : (متى يقوم) : ١٩ .

(٣) الانشراح : ١ ــ (قرأ الجمهور بجزم الحاء ، وقرأ جعفر بفتحها ، وخرجه ابن عطية في كتابه على أنه (ألم نشرحن فأبدل من النون الفا ثم حدفها تخفيفا . البحر المحيط ٤٨٧/٨ .

(٤) البيت لأعرابي . انظر الهمع ٤/٢ . الدرر : ٤/٢ .

(٥) الكتاب ٧٣/١ .

السابع : إعطاء (عسى) حكم (لعل) في العمل كقوله :

٩٣ ــ يا أبتا علك أو عساكا (١)

وإعطاء (لعل) حكم (عسى) في اقتران خبرها بأن •

الثامن : إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه كقولهم : خرق الثوبُ المسمارَ • وقوله :

٩٤ ــ أو بلغت سوآتهم هجر (٢)

التاسع : إعطاء (الحسن الوجه) حكم (الضارب الرجل) في النصب ، واعطاء (الضارب الرجل) حكم (الحسن الوجه) في الجر •

العاشر : إعطاء (أفعل) في التعجب حكم (أفعل) التفضيل في جواز التصغير وإعطاء أفعل التفضيل حكم أفعل في التعجب في أنه لا يرفع الظاهر •

قال : ولو ذكرت أحرف الجر ، ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة ، وذكر محمد بن مسعود بن الزكي في كتابه (٣) (البديع) أن (الذي) و (أنْ) ، المصدرية يتقارضان فتقع الذي مصدرية كقوله : [هـ ــ ١٤٠]

---

(١) الرجز لرؤبة : أنشده سيبويه ١/٣٨٨ ، ٢/٩٩ المقتضب ٣/٧١ ، العضديات برقم ٦٥ ص ٤٣ الخصائص ٢/٩٦ ، المحتسب ٢/٢١٣ ، الأمالي الشجرية ٢/٧٦ ، ١٠٤ الانصاف ٢٢٢ ــ شرح المفصل ٢/١٢ ٣/١٢٠ ، ٧/١٣٢ ــ الخزانة ٢/٤٤١ • ديوان رؤبة : ١٨١ قسم « أبيات مفردات » ابن السيرافي الفقرة ٤٣٨ •

(٢) من عجز بيت للأخطل ، وصدره : على عيارات هد اجون قد بلغت نجران ••• ديوانه : ١١٠ ، المحتسب ٢/١١٨ ، الأمالي الشجرية ٣٦٧١ ورواية الديوان : أوذ حُدثت سؤاتهم •

(٣) النقل عن مغني اللبيب ٦٠٢ •

٩٥ ــ أتقرح أكبـاد (١) المحبّين كالذي

أرى كبدي منْ حبّ مية تقرح (٢)

وتقع (أنْ) بمعنى (الذي) كقولهم : زيدٌ أعقلُ من أن يكذب • أن من الذي يكذب • قـال ابن هشام (٣) : فأما وقوع الـذي مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك ، وجعلوا منه (ذلك الذي يبشّـر (٤) الله عباده) (٥) (وخضتم كالذي خاضوا) (٦) وأمّا عكسه فلم أعرف قائلاً به ، والذي جرأه (٧) عليه إشكال هذا الكلام بأن (٨) ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له ، ونظائر هذا التركيب مشهورة الاستعمال وقلّ من ينتبه لإشكالها •

قال (٩) : وظهر لي توجيهان (١٠) :

---

(١) في د : أكاد •

(٢) البيت لذي الرمـة في ديوانـه ١١٩٤/٢ • وهو في الخزانة ٧٤/٤ ، والزهرة ١٣٧ ورواية البيت في الديوان :

أتقرح أكبادُ المحبين كلّهم ... كما كبدي مِنْ ذكرِ ميّة تَقرح

(٣) من مغني اللبيب ٦٠٢/٢ ــ ٦٠٣ بتصرف واختصار •

(٤) في د : بشر •

(٥) الشورى : ٢٣ •

(٦) التوبة : ٦٩ •

(٧) في هـ : (جرى) والتصويب من المغني وبقية النسخ •

(٨) في ل : فان •

(٩) أي ابن هشام •

(١٠) في م : توجيهات •

أحدهما : أن يكون في الكلام تأويل على تأويل ، فيؤوّل (أن) والفعل بالمصدر ، ويؤول المصدر بالوصف ، فيؤول إلى المعنى الذي أراده ، ولكن بوجه (١) يقبله العلماء ، ألا ترى أنه قيل في قوله تعالى : (وما كان هذا القرآنُ أنْ يفترى) (٢) أن التقدير ما كان افتراء ، ومعنى هذا ما كان مفترى .

الثاني : أن (أعقل) ضمن معنى (أبعد) فمعنى المثال : زيد أبعد (٣) من الكذب لفضله (٤) من غيره (فمِنْ) المذكورة ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بأفعل لما تضمّنه من معنى البعد لا لما فيه من المعنى الوصفي (٥) ، والمفضل عليه متروك أبداً مع أفعل هذا لقصد التعميم .

وفي شرح الدرة لابن القواس : شبهت (ليس) بلا فحملت عليها في العطف كما حملت (لا) عليها في العمل ، قال بعضهم في قوله تعالى :

(وإنّ كلاًّ لمّا ليوفينهم) (٦) خرّج المازني الآية على أن (إنّ) وإنْ كانت مشددة فهي النافية بمعنى (ما) ثقلت ، كما أن (أنّ) المشددة (٧) تخفف وهذا من التقارض (٨) .

---

(١) في المغني : بتوجيه .

(٢) يونس : ٣٧ .

(٣) في المغني : أبعد الناس من الكذب .

(٤) في الأشباه : لعقله ، والتصويب من المغني .

(٥) في ل : الوضعي .

(٦) هود : ١١١ .

(٧) في م : التعارض .

(٨) في م : التعارض .

فائـــدة :

قال الزمخشري في المفصل (١) : واعلم (٢) أن (إلا) و (غيراً) يتقارضان ما لكل واحد منهما ، قال ابن يعيش (٣) : معنى التقارض أن كل واحد منهما يستعير من [د/٤٦] الآخر حكماً هو أخص به ، فأصل (غير) أن يكون وصفاً ، والاستثناء فيه عارض معار من إلا . [هـ ــ ١٤١] .

---

(١) المفصل : ٧٠ .

(٢) في م : اعلم .

(٣) شرح المفصل : ٢/٨٨ .

(٤٧)

التقـــدير (١)

فيه مباحث ، الأول : قال ابن هشام (٢) :

القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي لئلا يخالف الأصل من وجهي الحذف ، وضع الشيء في غير محله ، فيجب أن يقدر المفسر في نحو (زيداً رأيته) مقدماً عليه .

وجوز البيانيون تقديره مؤخراً عنه وقالوا : إنه يفيد الاختصاص حينئذ ، وليس كما توهموا ، وإنما يرتكب ذلك عند تعذر الأصل أو عند اقتضاء (٤) أمر معنوي لذلك .

فالأول نحو (أيّهم رأيته) إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ، ونحو:

(وأمّا ثمودَ فهديناهم) (٥) فيمن نصب ، إذ لا يلي (أما) فعل ، وكنا قدمنا في نحو : في الدار زيد ، أن متعلق الظرف يقدر مؤخراً عن زيد لأنه في الحقيقة الخبر) (٦) وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، ثم

---

(١) انظر الكليات ٢/٥٢ .

(٢) مغني اللبيب ٢/٦٧٨ .

(٣) سقط من م .

(٤) في م : أو اقتضاء .

(٥) فصلت : (١٧) في الاتحاف ٤٦٧ : عن الحسن « وأمّا ثمودَ » بفتح الدال بلا تنوين ، وافقه المطوعي .

(٦) من أول الآية (وأما ثمود) الى هنا سقط من م .

ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدماً لمعارضة أصل آخر ، وهو أنه عامل في الظرف ، وأصل العامل أن يتقدم على المعمول ، اللهم إلا أن يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير ، لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا ، وإذا قلت : (إن خلفك زيداً) وجب تأخير المتعلق فعلاً كان أو اسماً ، لأن مرفوع (إن) لا يسبق منصوبها ، وإذا قلت : كان خلفك زيد ، جاز الوجهان ولو قدرته فعلاً ، لأن خبر (كان) يتقدم مع كونه فعلاً على الصحيح إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية .

والثاني : نحو متعلّق باء (١) البسملة الشريفة ، فإن الزمخشري(٢) قدّره مؤخراً عنها لأن قريشاً كانت تقول : باسم اللات والعزّى نفعل كذا ، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبوداً تفخيماً لشأنه بالتقديم ، فوجب على الموحّد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى فإنه الحقيق بذلك .

الثاني : (٣) ينبغي تقليل (٤) المقدر ما أمكن لتقلّ (٥) مخالفة الأصل ، ولذلك كان تقدير الأخفش : ضربي زيداً قائماً ، ضربه قائماً ، أولى من تقدير باقي البصريين : حصل إذ (٦) كان ، أو إذا كان قائماً لأنه قدر اثنين ، وقدروا خمسة ، ولأن التقدير من اللفظ أولى . وكان تقديره في (أنت مني فرسخان) :

---

(١) ساقط من هـ . والتصويب من المغني وبقية النسخ .

(٢) انظر الكشاف ١/٣ .

(٣) مغني اللبيب ٢/٦٨٠ .

(٤) في م : لنتقلل .

(٥) في د : تعليل .

(٦) في م اذا ، وفي المغني : اذا أو اذ .

بعدك مني فرسخان ، أولى من تقدير الفارسي [هـ ـ ١٤٢] : أنت مني ذو مسافة فرسخين ، لأنه قدر مضافاً لا يحتاج معه إلى تقدير شيء آخر (١) يتعلق به الظرف ، والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما إلى تقدير ثالث ، وضعف قول بعضهم في (وأُشربوا في قلوبهم العجلَ)(٢) أن التقدير : حبّ عبادة العجل ، والأَوْلى تقدير الحب فقط ، وضعف قول الفارسي ومن وافقه في (واللائي يَئِسنَ) (٣) الآية • أن الأصل واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر ، والأوْلى أن يكون الأصل : واللائي لم يحضن كذلك (٤) تقليلاً للمحذوف •

الثالث (٥) : إذا استدعى الكلامُ تقديرَ أسماء متضايفة أو موصوف وصفة مضافة ، أو جار ومجرور مضمر (٦) عائد على ما يحتاج إلى الرابط فلا يقدر أن ذلك حذف دفعة واحدةً بل على التدريج •

فالأول (٧) نحو : (كالذي يغشى عليه) (٨) أي كدوران عين الذي •

والثاني نحو :

---

(١) سقط من د •

(٢) البقرة : ٩٣ •

(٣) الطلاق : ٤ وفي د ـ م (واللائي يئسن من المحيض من نسائكم) •

(٤) انتهى كلام ابن هشام •

(٥) مغني اللبيب ٢/ ٦٨١ •

(٦) في هـ : ومضمر •

(٧) في ل : والاول •

(٨) الأحزاب : ١٩ •

٩٦ ــ إذا قامتا تضوّع المِسْكُ منهما ... نسيمَ الصّبا (١)

أي : تضوّعاً مثل تضوع نسيم الصبا •

والثالث كقوله تعالى (واتّقوا يوماً لا تَجْزي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً) (٢) أي لا تجزي فيه ثم حــذف (في) فصار لاتجزيه ، ثم حذف الضمير منصوباً لا مخفوضاً ، قاله الأخفش (٣) •

الرابع (٤) : (ينبغي أن يقدر المقــدر (٥) من لفظ المذكور مهما أمكن) فيقــدر في ضربي زيداً قائمــاً : ضربه قائمــاً ، فإنه من لفظ المبتدأ (٦) دون (إذ كان) أو (إذا كان) ويقــدر : (اضرب) دون أهِنْ في : زيداً ضربه ، فإن منع من تقدير المــذكور مانع معنوي أو صناعي (٧) قدر مالا مانع له ، فالأول نحو : (زيداً اضرب أخاه) يقدر فيه أهن دون اضرب •

فإن قلت : زيداً أهن أخاه ، قدرت أهن • والثاني نحو : (زيداً امرر به) يقدر فيه جاوِزْ دون امرر ، لأنه لا يتعدّى بنفسه ، نعم إن كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر (٨) نحو : (نصح)

---

(١) البيت لامرىء القيس من معلقته : خزانة الأدب ٢/٦٥ وتمام البيت : (جاءت بريّا القرنفل) وقد ذكره المغني بتمامه •

(٢) البقرة : ٤٨ •

(٣) عبارة المغني : هذا قول الأخفش •

(٤) مغني اللبيب ٢/٦٨٢ •

(٥) عبارة المغني : « ينبغي أن يكون المحذوف •

(٦) في المغني : وأقل تقديرا •

(٧) عبارة المغني : معنى أو صناعة •

(٨) في المغني : بالجار •

في قولك : زيداً نصحت له ، جاز أن تقدر نصحت زيداً بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به •

ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله :

٩٧ ــ يا أيّها المائحُ دلوي دونكا (١)

إذا قدّر دلوي منصوباً فالمقدر خذ ، لا دونك وقوله :

٩٨ ــ واضرب منا بالسيوف [هـ ــ ١٤٣] القوانسا (٢)

الناصب فيه للقوانس فعل محذوف لا اسم تفضيل ، لأنا فررنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول فكيف يعمل فيه المقدر ؟

وقولك : (هذا معطي زيداً أمسِ درهماً) ، والتقدير : أعطاه ، ولا يقدر اسم فاعل لأنك إنّما فررتَ بالتقدير من إعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من أل (٣) •

الخامس (٤) : قد يكون اللفظ على تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر نحو :

---

(١) تمامه : « إني رأيت الناس يحمد ونكا » ، وهو لجارية من الأنصار • والبيت في أمالي القالي ٢/٢٤٤ ــ أمالي الزجاجي : ٢٣٧ ــ الانصاف ٢٢٨ شرح المفصل ١/١١٧ ، خزانة الأدب ٣/١٥ لسان العرب والتاج والمقاييس مادة : ميح •

(٢) صدره : « أكرّ وأحمى للحقيقة منهم » •
والبيت لعباس بن مرداس قبل إسلامه ، انظر شرح المفصل ٦/١٠٥ ، ١٠٦ خزانة الأدب ٣/٥١٧ • والقوانس : من معانيها أعلى الخوذة •

(٣) حذف السيوطي ما تبقى من كلام ابن هشام •

(٤) عن مغني اللبيب ٢/٧٧٢ بتصرف واختصار •

﴿ وما كان هـــذا القرآنُ أنْ يفترى ﴾ (١) فأن يفترى مؤوّل بالافتراء ، والافتراء مؤول بمفترى ﴿ ثم يعودون لما قالوا ﴾ (٢) ، قيل : ما قالوا بمعنى القول والقول بتأويل المقول • وقال أبو البقاء (٣) في ﴿ حتّى تُنْفقوا مما تحبون ﴾ (٤) : يجوز عند أبي علي كون ما مصدرية، والمصدر في تأويل اسم المفعول •

السادس : قال أبو البقاء في التبيين : ليس كلّ مقدر عليه دليل من اللفظ بدليل المقصور فإنّ الإعراب فيه مقدر وليس له لفظٌ يدلّ عليه ، وكذلك الأسماء الستة عند سيبويه الإعراب مقدر في حروف (٥) المدّ منها (٦) وإن لم يكن في اللفظ ما يدلّ عليه •

(١) يونس : ٣٧ •

(٢) المجادلة : ٣ •

(٣) انظر املاء ما منّ به الرحمن ١/ ٨٤ •

(٤) آل عمران : ٩٢ •

(٥) في م : حرف •

(٦) سقط من م •

(٤٨)

التقديم والتأخير

قال ابن السراج في الأصول (١) :

الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر :

١ ــ الصلة على الموصول .

٢ ــ والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى .

٣ ــ والصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الأسماء .

٤ ــ والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف .

٥ ــ وما عمل فيه حرف أو اتصل به لا [ذ/٤٧] يقدم على الحرف ، وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعها على منصوبها .

٦ ــ والفاعل لا يقدم على الفعل .

٧ ــ والأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها .

٨ ــ والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين (٢) .

٩ ــ والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه .

---

(١) فصّل ابن السراج القول في هذا المبحث في كتابه الأصول ٢/٢٣٢ وقد اختصره السيوطي هنا مقتصرا على التعداد .

(٢) جعلت النسخة /هـ من الشيئين ٨ ، ٩ بندا واحدا وقسمت البند ١٣ الى شيئين ، وقد اعتمدنا في التصحيح على كتاب الاصول والنسخة /د .

١٠ــ والحروف التي لها صــدر الكلام لا يقــدم ما بعدها على ما قبلها •

١١ــ وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه •

١٢ــ ولا يقدم التمييز وما بعد إلا •

١٣ــ وحروف [هـ ــ ١٤٤] الاستثناء لا تعمــل فيما قبلها ، ولا يقدم مرفوعه عــلى منصوبه (١) ولا يفرق بين العامــل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه العامل إلا الاعتراضات •

وأما ما يجوز تقديمه فكل شيء عمل فيه فعل" يتصرف ، أو كان خبر المبتدأ سوى ما استثنينا ، انتهى كلام ابن السراج •

---

(١) وشاهده قول الكميت :

ومالي إلا آل أحمــد شيعة   ومالي الا مذهب الحــق مذهب

(٤٩)

تقوية الأضعف وإضعاف الأقوى

قال ابن جني في الخاطريات (١) : العرب تضعف الأقوى وتقوي الأضعف تصرفاً وتلعّباً ، فمن تقوية الأضعف الوصف باسم نحو : مررت بقاع عرفج كله ، وبصحيفة طين خاتمها وهو كثير ، وذلك أن معنى الوصف في الاسم حكم زائد على شرط الاسمية (ألا ترى كلّ وصف اسماً أو واقعاً موقع الاسم وليس كل) (٢) اسم وصفاً ، فالوصفية معنى زائد على الاسمية ٠

ومن تقوية الأسماء إعمالها عملَ الفعل ، وذلك أن العمل معنى قوي زائد على شرط الاسمية ٠

ومن إضعاف الأقوى منع فعل التعجب التصرف أو تقديم مفعوله عليه وكذلك نعم وبئس وعسى ٠

ومنه : والد وصاحب وعبد ، أصلها الوصف ثم مُنِعَتْه ٠

وكذلك (لله درّك) أصله المصدر ثم منع المصدرية ، وكذلك مالا ينصرف أصله الانصراف ، ومبني الأسماء أصله الإعراب والموجود من هذين الضربين كثيرٌ إلا أن هذا وجه حديثهما ، انتهى ٠

---

(١) الخاطريات : ٩٣ ٠

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م ٠

(٥٠)

تكثير الحروف يدل على تكثير المعنى

عقد له ابن جني باباً في الخصائص (١) وترجم عليه ، باب في قوة اللفظ لقوة المعنى قال :

هذا فصل من العربية حسن، منه قولهم : خشن واخشوشن، فمعنى خشن دون معنى اخشوشن ، لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو ، وكذا قولهم [هـ — ١٤٥] أعشب المكان ، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا : اعشوشب ، ومثله : حلا واحلولى ، وخلق واخلولق ، وغدن (٢) واغدودن ومنه باب فعل وافتعل نحو : قدر واقتدر ، فاقتدر أقوى معنى من قدر ، كذا قال أبو العباس ، وهو محض القياس ، وقال تعالى (أخْذَ عزيزٍ مقتدر) (٤) فمقتدر هنا أوفق (٥) من قادر ، حيث (٦) كان الوضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ وعليه قوله تعالى : (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) (٧) لأن كَسْبَ الحسنة بالإضافة إلى كسب السيئة أمر يسير ، ومثله قول الشاعر :

---

(١) عن الخصائص ٣/٢٦٤ بتصرف واختصار .

(٢) الغدن : اللين .

(٣) في الخصائص : ومثله .

(٤) القمر : ٤٢ .

(٥) في هـ : أوثق .

(٦) في الخصائص من حيث .

(٧) البقرة : ٢٨٦ .

٩٩ ــ إنّا اقتَسمنا خطتينـــــا بينَنَا

فحملتُ برّةَ واحتملتَ فجـارِ (١)

عبّر عن البرّ بالحمــل ، وعن الفجرة بالاحتمــال ، (ومن ذلك قولهم : رجــل جميل ووضيء ، فإذا أرادوا المبالغــة قالوا : جُمّال ووضّاء) (٢) وكذلك حسن وحُسّان .

ومنه باب تضعيف العين نحو قطع وقطّع ، وكسر وكسّر ، وقام الفرس وقوّمت الخيل ومات البعير وموتت الإبل .

ومنه باب فعّال في النسب ، كالبزاز والعطار والقصاب ، إنما هو لكثرة تعاطي هذه الأشياء وكذلك النسّاف لهذا الطائر ، كأنه قيل له ذلك لكثرة نسفه بجناحــه ، والخُضّارى للطائر أيضاً ، كأنه قيل له ذلك لقوة خضرته ، والحوّارى لقوة حوره وهو بياضه ، والخُطّاف لكثرة اختطافه ، والسكين لكثرة تسكين الذبائح .

قال (٣) : ونحو ذلك من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العُدُول (٤) عن معتاد حاله ، وذلك فُعَال في معنى فعيل ، نحو طوال فهو أبلغ من معنى طويل ، وعُراض أبلغ معنى من عريض وكذا خُفاف من خفيف ،

---

(١) البيت للنابغة الذبياني : ديوانه : ٩٨ . والبيت في الكتــاب ٣٨/٢ مجالس ثعلب ٤٦٤ ، الخصائص ٢٩٨/٢ ــ الأمالي الشجرية ١١٣/٢ ، شرح المفصل ٣٨/١ ــ ٥٣/٤ ــ الخزانة ٦٥/٣ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ل .

(٣) عن الخصائص ٢٦٧/٣ بتصرف واختصار .

(٤) في هـ : المعدول .

وقلال من قليل ، وسُراع من سريع (ففُعال) وإن كانت أخت (فعيل) في باب الصفة فإن فعيلاً أخص (١) بالباب من فُعال لأنه أشد انقياداً منه ، تقول : جميل ولا تقول جُمال ، وبطيء ، ولا تقول بُطاء ، وشديد ، ولا تقول شداد ، ولحم غريض ، ولا تقول غراض ، فلما كانت فعيل هي الباب المطّرد وأريدت المبالغة عدلت إلى فعال فضارعت فُعال بذلك فعّالاً ، والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن أصله ، أما فعّال فبالزيادة ، وأما فُعَال الخفيف فبالانحراف عن فعيل (٢) .

وبعد (٣) ، فإذا كانت الألفاظ أدلة على المعاني ثم زيد [هـ ١٤٦] فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به (٤) ، وكذلك إن انحرف به عن سمته وهديه كان ذلك دليلاً على حادث متجدد له .

قال ابن يعيش في شرح المفصّل (٥) :

ذا إشارة للقريب ، فإذا أرادوا الإشارة إلى مُتنحٍّ متباعد زادوا كاف الخطاب فقالوا : ذاك ، فإن زاد بُعْد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف ، فقالوا : ذلك ، واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد لأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى .

---

(١) في هـ : اخصر .

(٢) سقط من م وفي الخصائص : فبا لانحراف به عن قبيل .

(٣) تابع الخصائص ٣/٢٦٨ .

(٤) في الأشباه : القسمة به زيادة المعنى له .

(٥) عن شرح المفصل ٣/١٣٥ بتصرف واختصار .

تنبيـــه :

خرج عن هذه القاعدة باب التصغير فإنه زادت فيه الحروف وقل المعنى ولهذا قال العلم السخاوي :

وأسمـــاء إذا ما صغّروها   تزيدُ حروفهـا شططاً وتعلو
وعادتهـــم إذا زادوا حروفاً   يزيـد لأجلهـا المعنى ويعلو

يشير إلى (مغيربان) تصغير مغرب ، وأنيسيان تصغـير إنسان ، وعشيان تصغير عشاء ، وعشيشية تصغير عشية •

(٥١)

تلاقي اللغـــة

عقد له ابن جني باباً في الخصائص (١) قال :

هذا موضع لم أسمع لأحد فيه شيئاً إلا لأبي علي ، وذلك ، أنه كان يقول في باب أجمع وجمعاء ، وما يتبـع ذلك من أكتع وكتعاء ، وبقيته : إن هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه منها •

قال : لأنّ باب أفعل وفعلاء إنما هو للصفات ، وجميعها يجيء على هــذا الوضع نكرات نحو أحمر وحمراء وأصفر وصفراء وأخرق وخرقاء ، فأما أجمع وجمعاء فاسمان معرفتان وليسا بصفتين وإنما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكد بها •

(١) عن الخصائص : ١/ ٣٢١ بتصرف ما ختصار •

قال : ومثله ليلة طلْقة وليال طوالق ، قال : وليس طوالق تكسير طلقة لأن فعلة [د/٤٨] لا يكسر على فواعل ، وإنما طوالق جمع طالقة وقعت موقع جمع طلقة ، وهذا الذي قاله وجه صحيح وأبين منه عندي وأوضح [هـ ـ ١٤٧] قولهم في العلَم : سلمان وسلْمى ، فليس سلمان إذن من سلمى كسكران من سكرى ، لأن باب سكران وسكرى الصفة ، وليس سلمان ولا سلمى بصفتين ولا نكرتين ، وإنما سلمان من سلمى كقحطان من ليلى ، غير أنهما لما كانا من لفظ واحد تلاقيا في عُرض اللغة من غير قصد لجمعهما .

وكذلك (أيْهم) للجمل الهائج ، ويهماء للفلاة ، ليسا كأدهم ، ودهماء ، لأنهما لو كانا كذلك لوجب أن يأتي فيهما يهم كدُهم ، ولم يسمع ، فعلم بذلك أن هذا تلاق من اللغة ، وأن أيهم لا مؤنث لها ويهماء لا مذكر لها .

ومن التلاقي قولهم في العلم : أسلم وسلمى ، ومثله شتان وشتى ، كل ذلك توارد وتلاق وقع في أثناء هذه اللغة من غير قصد له ، ولا مراسلة بين بعضه وبعض .

(٥٢)

التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد

أشار ابن جني إلى دعوى الاتفاق على هذه القاعدة وترجم عليها ، باب احتمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل (١) :

قال : وذلك كقولهم : وزن حبنطى : فعنلى ، فيظهرون النون الساكنة قبل اللام ، وهذا شيء ليس موجوداً في شيء من كلامهم ، ألا ترى أن سيبويه قال : ليس في الكلام مثل قِنْر وعَنْل (٢) ، ويقولون في تمثيل عُرُنْد (٣) : فُعُنل ، جحنفل : فعنلل ، وعَرَنْقُصان (٤) : فعنللان ، وهو كالأول . ولا بد في هذا ونحوه من الإظهار ، ولا يجوز إدغام النون في اللام في هذه الأماكن ، لأنه لو فعل ذلك لفسد الغرض وبطل المراد المعتمد ، ألا ترى أنك لو أدغمت وقلت : وزن عُرُند فُعُلّ ، لم يكن فرق بينه وبين قُمُد (٥) وعُتُلّ (٦) وصمل (٧) ولو قلت : وزن جحنفل : فعلل (٨) ، لالتبس بباب سفرجل

---

(١) الخصائص ٣/٩٦ .

(٢) الكتاب ٢/٤١٦ .

(٣) العرند : الشديد من كل شيء .

(٤) اسم نبت .

(٥) القمد : القوي الشديد .

(٦) العتلّ : الأكول الغليظ .

(٧) الصمل : الشديد الخلق .

(٨) في م : فعلالا .

وفرزدق ، وبباب عدبّس وهملّـــع (١) ، ولو قلت في حبنطى : فعلّى لالتبس بباب صلخدي (٢) وجلعبي (٣) •

وقال : وبهذا يعلم أن التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمـــد ، ألا ترى لو قيل لك : ابنِ من (دخل) مثل (جحنفل) لم تجزه ، لأنك كنت تصيره إلى دخنلل ، فتظهر [هـ ـــ ١٤٨] النون ساكنة قبل اللام وهذا غير موجود ، فدل أنك في التمثيل لست ببان ، ولا جاعل ما تمثله من جملة كلام العرب ، كما تجعله منها إذا بنيته غير ممثل ، ولو كانت عادة هذه الصناعة أن يمثل فيها من الدخول كما مُثّل من الفعل لجاز أن تقول : وزن جحنفل من دخل دخنلل كما قلت في التمثيـــل : وزن جحنفل من الفعل فعنلل فاعرف ذلك فرقاً بين الموضعين •

(١) جمل عدبّس : شديد وثيق الخلق • رجلٌ هملّع : خفيف الوطء •

(٢) الصلخدى : الجمل المسن الشديد الطويل (اللسان) •

(٣) الجلعبى : الرجل الجافي الكثير الشر (اللسان) •

(حرف الثاء)

(٥٣)

الثقــــل والخفــــة

يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ ، ذكر هــذه القاعدة أبو البقاء في التبيين قال (١) :

فالخفيف من الكلمـــات ما قلّت مدلولاته ولوازمه ٠ والثقيل ما كثر ذلك فيه ، فخفة الاسم أنه يدل على مسمى واحد ولا يلزمه غيره في تحقق (٢) معناه ، كلفظة رجل فإن معناها ومسماها الذّكر من بني آدم ، والفرس هو الحيوان الصهال ، ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره ، ومعنى ثقل الفعل أن مدلولاته ولوازمه كثيرة (٣) ، فمدلولاته الحدث والزمان (٤) ، ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك ٠

(٥٤)

ثبوت الحدث

في اسم الفاعل أقوى من ثبوته في الفعل

ذكــره ابن الصائــغ في تذكرته قـــال : فعثا زيد وهو مفسد ، متقاربان بخلاف عثا وقد أفسد ، ولهذا جعل الزمخشري مفسدين من قوله تعالى : (ولا تعثوا في الأرض مفسدين (١)) (٢) حالاً مؤكدة ٠

---

(١) مسائل خلافية في النحو : ١٢٠ ٠

(٢) في المسائل : تحقيق ٠

(٣) في هـ : كثير ٠

(٤) في المسائل : الزمن ٠

(٥) البقرة : ٦٠ ٠

(٦) انظر الكشاف ١/١٠٨ والعثيّ : أشد الفساد ، قال الزمخشري : قيل لهم لاتتمادوا في حال فسادكم لأنهم كانوا متمادين فيه ٠

(حرف الجيـــم)

(٥٥)

الجمـــــل نكرات

قال ابن يعيش (١) : ألا ترى أنها تجري أوصافاً على النكرات •

قال : ولولا أن الجمل نكرات (لم يكن للمخاطب فيها فائدة ، لأن ما يعرف لا يستفاد فلما كانت تجري أوصافاً [هـ ــ ١٤٩] عـلى النكرات لتنكيرها أرادوا أن يكون في المعارف مثل ذلك فلم يمكن أن يقال : مررت بزيد قام أبوه ، وأنت تريـد النعت لزيد ، لأنه قد ثبت أن الجمـل نكرات) (٢) والنكرة لا تكون وصفاً للمعرفة ولم يمكن إدخال لام المعرفة عـلى الجملة لأن هـذه اللام من خواص الأسماء ، والجملة لا تختص بالأسماء ، بل تكون جملة اسمية وفعلية ، فجاؤوا حينئذ بالذي متوصلين بها إلى وصف المعارف بالجمل ، فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صلة (٣) للذي هو الصفة في اللفظ ، والغرض الجملة ، كما جاؤوا بأي متوصلين بها إلى نداء ما فيـه الألف واللام ، فقالوا : يا أيها الرجـل ، والمقصود نداء الرجـل ، وأي وصلة ، وكما جاؤوا بذي التي بمعـنى صاحب متوصلـين بها إلى وصف الأسماء بالأجناس ، إلا أن لفظ (الذي) قبل دخول الألف (واللام لم يكن

(١) عن شرح المفصل ٣/١٤١ بتصرف واختصار •

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ل •

(٣) في الشرح : صفة ، وهو تصحيف •

على لفظ أوصاف المعارف ، فزادوا في أولها الألف واللام) (١) ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذي قصدوه فيتطابق اللفظ والمعنى .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته : بنى ابن عصفور على أن إضافة (أفعل) لا تفيد تعريفاً ، أنه لا بد من حذف في قوله تعالى (إنَّ أوَّلَ بيتٍ وضع للنّاس للّذي ببكّةَ مباركاً) (٢) والتقدير (٣) : لهو الذي ببكة ، فالخبر جملة اسمية لا مفرد معرفة ، والجمل نكرات كما قال الزجاج (٤) في (إنَّ هذانِ لساحران) (٥) إن التقدير لهما ساحران .

وقال صاحب البسيط : إنما اختصت النكرة بالوصف بالجملة لوجهين :

أحدهما : أنّها تطابقها في التنكير بدليل وضعها على التنكير الذي لا يقبل التعريف .

والثاني : أن فائدة الجمل في أحكامها وهي نكرات ، ولو فرض تعريف الحكم في بعض الصور لكان نكرة في المعنى لاستحالة الحكم بالمعلوم على المعلوم ، وإنما يحكم على المعلوم بما يجهله السامع فيحصل له (٦) بذلك فائدة ، وإذا كان الحكم نكرة وهو مقصود الجملة كان مطابقاً لموصوفه في التنكير .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٢) آل عمران : ٩٦ ، وسقطت كلمة (مباركا) من ب ، ل .

(٣) في د : هو .

(٤) في ل : ابن الزجاج .

(٥) طه : ٦٣ .

(٦) زيادة من د ـ م .

(٥٦)

الجِـــــوار

عقـد له ابن جني باباً في الخصائص (١) ولخصـه ابن هشام في المغني [هـ ــ ١٥٠] بزيادة ونقص فقال (٢) :

(القاعـدة الثانية) : إنّ الشيء يعطى حكـم الشيء إذا جاوره كقول بعضهم :

(هذا جُحر ضبٍّ خربٍ) بالجر ، وقوله :

٩٩ ــ ... ... كبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مزمّلِ(٣)

قال ابن هشام : وقيل في (وأرجلِكم) (٤) بالخفض إنه عطف على أيديكم لا على رؤوسكم إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة ، ولكنه

---

(١) الخصائص ٣/٢١٨ .

(٢) عن مغني اللبيب ٢/٧٦٠ بتصرف واختصار .

(٣) عجز بيت لامرىء القيس وصدره : كأن ثبيرا في عرانين وبله ، الديوان : ٢٥ ــ الخصائص ١/١٩٢ ــ المحتسب ٢/١٣٥ الأمالي الشجرية ١/٩٠ الخزانة ٢/٣٢٧ ــ ٣/٦٣٩ .

(٤) المائدة : ٦ ، قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب اللام وقرأ الباقون بالخفض ، النشر ٢/٢٤٥ .

وعن الحسن بالرفع على الابتـداء ، والخبر محـذوف أي مغسولـة ، الاتحاف ٢٣٥ .

خفض لمجاورة (رؤوسكم) والـذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً وفي التوكيد نادراً كقوله : [د/٤٩]

١٠٠ ــ يا صاحِ بلّغ ذوي الزوجاتِ كلّهم (١)

ولا يكون في النسق لأن العاطف يمنع التجاور •

قال : ومن ذلك قولهم :

هنأني ومرأني ، والأصل أمرأني ، وقولهم هو رِجس ِنجْس ، بكسر النون وسكون الجيم والأصل نَجِس ــ بفتح النون وكسر الجيم ــ (٢) •

قال ابن هشام (٣) : كذا قالوا ، وإنما يتم هذا أن لو كانوا لا يقولون هنا نَجِس بفتحة فكسرة ، وحينئذ فيكون محل الاستشهاد إنما هو (٤) الالتزام للتناسب وأما إذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم (٥) رِجْس ، إذ يقال ِفعْل ــ بكسرة فسكون ــ في كل فَعِل ــ بفتحة فكسرة ، نحو : كتف ولبن ونبق •

وقالوا : (أخذه ما قدُم وما حدُث) بضم دال حدُث ــ وقرأ

(١) صدر بيت ، وتمامه : أن ليس وصلٌ إذا انحلت عرا الذنب • والبيت مجهول القائل : ذكره ابن هشام في شذور الذهب : ٣٣١ ، والسيوطي في الهمع ٢/٥٥ ــ والدرر ٢/٧٠ •

(٢) انظر باب الاتباع في هذا الكتاب •

(٣) مغني اللبيب ٢/٧٦٢ •

(٤) عبارة : إنما هو ــ سقطت من د ــ م •

(٥) في د ــ م : تقديم •

بعضهم (سلاسلا وأغلالا) (١) بصرف سلاسل ، وفي الحديث : (ارجعن مأزورات غير مأجورات (٢) والأصل موزورات بالواو لأنه من الوزر ، وقرأ أبو حيوة (٣) (يؤقنون) (٤) بالهمزة ، وقال جرير :

١٠١ ـ لَحَبُّ المؤقدان إلي مؤسى (٥)

بهمز المؤقدان ومؤسى على إعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة فهمزت ، كما قيل في وجوه : أجوه ، وفي وقتت أقتت ، ومن ذلك قولهم في صوّم صيم ، وفي جوّع جيع ، حملاً على قولهم في

---

(١) الانسان : ٤ .

قال ابن الجزري : واختلفوا في (سلاسل) فقرأ المدنيّان والكسائي وأبو بكر ورويس من طريق أبي الطيب غلام ابن شنبوذ ، وهشام عن طريق الحلواني ، والشذائي عن الداجوني بالتنوين ، وقرأ الباقون وزيد عن الداجوني بغير تنوين ، ووقف منهم بألف أبو عمرو وروح من طريق المعدل ، النشر ٢/٣٧٧ ـ وانظر الاتحاف ٥٢٨ .

(٢) ابن ماجه : الجنائز : ٥٠ ـ شرح الجامع الصغير ١/٦٢ ـ المعجم المفهرس ١/١٧ .

(٣) في د ـ م ل : حية وكذلك في البحر المحيط ١/٤٢ .

(٤) البقرة : ٤ ، قراءة الجمهور بواو ساكنة بعد الياء وهي مبدلة من ياء أيقن ، قال أبو حيان : وقرأ أبو حية النمري بهمزة ساكنة بدل الواو ، البحر ١/٤٢ .

(٥) تمام البيت : وجعدةُ ، إذ أضاءهما الوقود ، والبيت في الديوان : ١٤٧ وروايته : لحب الوافدان إليّ موسى . وقد ورد في الخصائص ٢/١٧٥ ـ ٣/١٤٦ ـ ١٤٩ ـ ٢١٩ ـ المنصف ١/٣١١ ـ ٢/٢٠٣ . المحتسب ١/٤٧ ـ البحر المحيط ١/٤٢ .

عصوّ عصي ، لأن العين لمّا جاورت (١) اللام حملت على حكمها في القلب •

وكان أبو علي ينشد في مثل ذلك :

١٠٣ ـ .... قد يؤخذُ الجار بِجُرْمِ الجار (٢)

قال ابن جني (٣) : وعليه أيضاً أجازوا النقل لحركة الإعراب إلى ما قبلها في الوقف نحو : هذا بَكُرْ ومررت ببكِر ، ألا تراها لما جاورت اللام بكونها في [هـ ـ ١٥١] العين صارت لذلك كأنها في اللام لم تفارقها ، وكذلك أيضاً قولهم : شابّة ودابّة ، صار فضل الاعتماد بالمد في الألف كأنه تحريك للحرف (٤) الأول المدغم حتّى كأنه لذلك لم يجمع بين ساكنين ، فهذا نحو من الحكم على جوار الحركة للحرف •

قال : ومن الجوار (٥) استقباح الخليل العَقق (٦) مع الحَمِق مع المخترَق ، وذلك أن هذه الحركات قبل الرويّ المقيد لما جاورته ، وكان الرويّ في أكثر الأمر وغالب العرف مطلقاً لا مقيداً صارت الحركة قبله كأنها فيه ، وكاد يلحق ذلك بقبح الإقواء •

---

(١) في م : جاوزت •

(٢) الرجز في الخصائص منسوبا لأعرابي ٢/١٧١ وذكر الميداني : أنه مثل إسلامي وقع في شعر الحكمي ، ولم أجده في ديوانه (طبعة الغزالي) وانظر الأمثال ٢/٥٥ •

(٣) الخصائص ٢/٢٢٠ •

(٤) في هـ م : الحرف •

(٥) في الخصائص ومن جوار المتصل • وفي م : ومن ذلك •

(٦) زيادة من الخصائص : والاشارة هنا الى أجوزة لرؤبة مطلعها :

(وقاتم الأعماق خاوي المخترق) وانظر كتاب القوافي للأخفش : ٣٨ •

وقال ابن جني في قوله (١) :

١٠٣ ــ في أيّ يوميّ من الموت أفِرْ
أيومَ لم يُقدَرَ أمْ يومَ قُدِرْ (٢)

الأصل يقدْر بالسكون ، ثم لما تجاوزت الهمزة المفتوحة ، والراء الساكنة وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمتحرك(٣) مجرى المتحرك، والمتحرك مجرى الساكن إعطاء للجار حكم مجاوره أبدلوه الهمزة المتحركة ألفاً كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة (ألفاً) (٤) ونزم حينئذ فتح ما قبلها إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحة .

قال وعلى ذلك قولهم : المراة والكماة ، بالألف (٥) وعليه خرّج أبو علي قوله :

١٠٤ ــ ... ... كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانيا (٦)

(١) انظر سر صناعة الاعراب ١/٨٥ وقارن بالخصائص ٣/٩٤ .

(٢) النوادر : ١٣ ــ حماسة البحتري : ٤٥ ــ سر صناعة الاعراب ١/٨٥ ــ الهمع ١/٨٤ .

(٣) في م : المحرك ، وستتكرر الكلمة في م على هذا الشكل .

(٤) في هـ : معنى ، وفي د ــ م : يعني وسقطت من ل والتصويب المذكور من كتاب (سر صناعة الاعراب) ١/٨٥ .

(٥) سقط من م .

(٦) الشعر لعبد يغوث وأوله : وتضحك مني شيخه عبشمية . انظر المفضليات ١٥٨ . أمالي القالي ٣/١٣٢ ــ الأغاني ١٦/٣٣٣ ــ المحتسب ١/٦٩ العسكريات : ١٤٩ ــ سر الصناعة ١/٨٥ شرح المفصل ٥/٩٧ ــ ٩/١١١ ١٠/١٠٤ ــ ١٠٧ ــ مغني اللبيب : برقم ٥٠٣ ــ ٥٠٦ وشرح أبيات المغني ٥ : ١٣٧ برقم ٤٤٨ .

أصله ترءا بهمزة بعدها ألف . قال سراقة :

١٠٥ ــ أُري عينيّ ما لم تَرْأَياه (١) ... ...

ثم حذفت الألف للجازم ، ثم أبدلت الهمزة ألفاً لما ذكرنا .

وقال ابن يعيش (٢) : اختار البصريون في باب التنازع إعمال الثاني لأنه أقرب إلى المعمول فروعي فيه جانب القرب وحرمة المجاورة .

قال (٣): ومما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا : (جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) (وماء شنٍّ باردٍ) فأتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها وإن لم يكن المعنى عليه ، ألا ترى أن الضب لا يوصف بالخراب ، والشن لا يوصف بالبرودة ، وإنما هي في وصف الجحر والماء .

قال (٤) : ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم (خشّنتُ بصدره وصدرِ زيد)، فأجازوا في المعطوف وجهين أجودهما الخفض فاختاروا الخفض [هـ ــ ١٥٢] هنا حملاً على الباء وإن كانت زائدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة ، فكان إعمال الثاني في ما نحن بصدده أوْلى للقرب والمجاورة والمعنى فيهما واحد .

وقال أبو البقاء في التبيين : المجاورة توجب كثيراً من أحكام الأول للثاني والثاني للأول ، ألا ترى إلى قولهم : الشمس طلعت ، وأنه

---

(١) الشعر لسراقة البارقي ، وتمامه : « كلانا عالم بالترهات » . النوادر : ١٨٥ ــ المحتسب ١/١٢٨ ــ سر الصناعة ١/٨٦ ــ الخصائص ٣/١٥٣ الأمالي الشجرية ٢/٢٠ ، ٢٠٠ ــ شرح المفصل ٩/١١٠ ــ شرح الشافية ٣٢٢ ــ مغني اللبيب : برقم ٥٠٤ .

(٢) عن شرح المفصل ١/٧٩ بتصرف .

(٣) شرح المفصل ١/٧٩ .

لايجوز فيه حذف التاء لما جاور الضمير الفعل ، وكذلك قامت هند ، لا يجوز (١) فيه حذف التاء ، فلو فصلت بينهما جاز حذفها ، وما كان ذلك إلا لأجل المجاورة •

وقال في موضع آخر : قد أجرت (٢) العرب كثيراً من أحكام المجاور على المجاور له ، حتى في أشياء يخالف فيها الثاني الأول في المعنى كقولهم : جحر ضب خرب ، وكقولهم : (إني لآتية بالغدايا والعشايا) •

والغداة لاتجمع على غدايا، ولكن جاز من أجل العشايا وهو كثير•

وقال في موضع آخر : ذهب الكوفيون إلى أن جواب (٣) الشرط جزم لمجاورته المجزوم وللمجاورة أثر ، ألا ترى أن (كلا) لما جاورت المنصوب والمجرور حملت على ما قبلها ولا سبب (٤) إلا الجوار وما حمل على ما قبله بسبب الجوار كثير جداً ، ثم قال : وكل موضع حمل فيه على الجوار فهو خلاف الأصل إجماعاً للحاجة (٥) •

---

(١) في م : ولذلك قلت : هذا لايجوز ، وهو تصحيف •

(٢) في ل : اجازت •

(٣) في م : جواز •

(٤) في د ـ ل ، ولا سبب لذلك •

(٥) في د ـ للحركة •

(حرف الحاء)

(٥٧)

الحـــركـة

فيها فـــوائـــــد :

الأولى : اختلف الناس في الحركة هل تحدث بعد الحرف أو معه أو قبله على ثلاث مذاهب .

قال ابن جني (١) : والأول مـــذهب سيبويه (٢) قـــال الفارسي : وسبب هذا الخلاف لطف الأمر وغموض الحال .

قال : ويشهد للقول بأنها (٣) تحدث بعده وفساد القول بأنها قبله وجودنا إياها فاصلة بين المثلين ، مانعة من إدغام الأول في الآخر ، نحو الملل والضَّفف (٤) والمَشَش (٥) كما تفصل الألف بعدها بينهما نحو الملال والضفاف والمشاش ، فلو كانت الحركة في الرتبة قبل الحرف لما حجزت عن الإدغام ، ونحو من ذلك قولهـــم [هـ ــ ١٥٣] : ميزان وميعاد ، فقلب الواو ياء يدل على أن الكسرة لم تحدث قبل الميم لأنها لو كانت حادثة قبلها لم تل الواو ، والواو إنما تقلب ياء للكسرة (٦) التي

(١) عن الخصائص ٢/٣٢١ بتصرف واختصار .

(٢) الكتاب ٢/٣١٥ .

(٣) في م : القول الأول .

(٤) الضفف : من معانية كثرة العيال .

(٥) المشش : من معانيه بياض يعتري الابل في عيونها .

(٦) في م : الكسرة .

تجاورها من قبلها ، فإذا كان بينها وبينها حرف حاجز لم تقلب لأنّها لَمْ تَلِها ، وأيضاً لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل الإدغام في الكلام لأن حركة الثاني كانت تكون قبله حاجزة بين المثلين . [د/٥٠] .

وقال (١) : ويفسد كونها حادثة مع الحرف أنا لو أمرنا مذكراً من انطي ثم أتبعناه أمراً آخر له من الوجل من غير حرف عطف لقلنا : اطوا يجل (٢) ، والأصل فيه : اطو اوْجَلْ (٣) ، فقلبت الواو التي هي فاء الفعل من الوجل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فلولا أن كسرة واو (اطو) في الرتبة بعدها لما قبلت واو وجل (٤) ، وذلك أن الكسرة إنما تقلب الواو لمخالفتها إياها في جنس الصوت فتجتذبها (٥) إلى ما هي بعضه ومن جنسه وهي (٦) الياء ، وكما أن هناك كسرة في الواو فهناك أيضاً الواو وهي وفق الواو الثانية لفظاً وحساً (٧) ، وليست الكسرة على قول المخالف أدنى إلى الواو الثانية من الواو الأولى ، لأنه يروم أن يثبتهما جميعاً في زمان واحد ومعلوم أن الحرف أوفى (٨) صوتاً وأقوى جرساً من الحركة فإذا لم يقل لك (٩) إنّها أقوى من الكسرة

---

(١) في د ـ م : قال .

(٢) في الأشباه : طويجل ، والتصويب من الخصائص .

(٣) في الأشباه : اطوجل والتصويب من الخصائص .

(٤) في الخصائص : لما قلبت ياء واو .

(٥) في د م : فيجتذبها .

(٦) في الخصائص : وهو .

(٧) سقطت بعض عبارات من (ل) فاضطرب النص .

(٨) في د : أولى .

(٩) سقط من د .

انتي فيها فلا أقل من أن تكون في القوة والصوت مثلهـا ، وإذا كان كذلك لزم أن لا تنقلب الواو الثانية للكسرة قبلها ، لأن بإزاء الكسرة المخالفة للواو الثانية الواو الأولى الموافقـة للفظ الثانية ، فإذا تأدى الأمر في (١) المعادلة إلى هنا ترافعت الواو والكسرة أحكامهمـا فكأن لا كسرةَ قبلها ولا واو ، وإذا كان كذلك لم تجد أمراً تقلب له الواو الثانية ياء ، فكان يجب على هذا أن تخرج الواو الثانية من اطو وجل (٢) صحيحة غير معلة (٣) لترافع ما قبلهـا من الواو والكسـرة أحكامهما وتكافيهما (٤) فيمـا ذكرنا ، فـدل قلب الواو الثانية ياء حتى صارت اطو ايجل عـلى أن الكسرة أدنى إليها من الواو قبلها ، وإذا كانت أدنى إليها كانت بعد الواو المحركة بها لامحالة .

قال الفارسي (٥) : ويقوّي قول من قال : إنها تحدث مع الحرف أن النون [هـ ـ ١٥٤] الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الأنف ، والمتحركة مخرجها (٦) من الفم ، فلو كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب أن تكون النون المتحركة أيضاً من الأنف وذلك أن الحركة إنما تحدث بعدها فكان ينبغي أن لاتغني عنها شيئاً لسبقها هي لحركتها .

قال ابن جني : كذا قال الفارسي ، قال : ورأيته معنياً بهذا الدليل، وهو عندي ساقط عن سيبويه وغـير لازم له ، لأنه لا ينكر أن يؤثر

---

(١) في هـ : بالمعادلة .

(٢) في الخصائص : اطوا وجل .

(٣) في الخصائص معتلة .

(٤) في الخصائص : وتكافؤهما .

(٥) تابع كلام الخصائص ٢ / ٣٢٤ .

(٦) في م : لا يخرجها ، وفي ل : والمتحرك مخرجها .

الشيء فيما قبله من قبل وجوده ، لأنه قد علم أن سيرد فيما بعده وذلك كثير .

فمنه أن النون الساكنة إذا وقعت بعدها الباء (قلبت النون ميماً في اللفظ وذلك نحو عمبر وشمباء في عنبر وشنباء فكما لا يشك في أن الباء) (١) في ذلك بعد النون ، وقد قلبت النون قبلها . فكذلك لا ينكر أن تكون حركة النون الحادثة بعدها تزيلها عن الأنف ، بل إذا كانت الباء أبعد عن (٢)عن النون قبلها من حركة النون فيها وقد أثرت على بُعدها (٣) ما أثرته كانت حركة النون التي هي أقرب إليها وأشد التباساً بها أولى بأن تجتذبها (٤) وتنقلها من الأنف إلى الفم ، ومما غُيّر متقدّماً لتوقع ما يرد من بعده (٥) ضمهم همزة الوصل لتوقعهم (٦) الضمة بعدها نحو : اُدخل ، اُستصغر (٧) ، اُستخرج .

قال ابن جني : ومما يقوي عندي (٨) قول من قال : إن الحركة تحدث قبل الحرف إجماع النحويين على قولهم : إن الواو في نحو بعد ويزن إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة ، يعنون في : يوعد ويوزن لو خرج على أصله .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٢) في الخصائص : من .

(٣) في م : لما .

(٤) في الخصائص : تجذبها .

(٥) في الخصائص : من بعده متأخرا .

(٦) في هـ : لتوقع .

(٧) في الخصائص : استضعف .

(٨) في م : عنده ، في ل عند .

فقولهم : بين ياء وكسرة يدل على أن الحركة (عندهم قبل حرفها المتحرك (١) بها ، ألاترى أنه لو كانت الحركة بعد) (٢) الحرف كانت الواو في يوعد بين فتحة وعين ، وفي يوزن بين فتحة وزاي (٣) ، ففولهم : بين ياء وكسرة يدل على أن الواو في نحو يوعد عندهم بين الياء التي هي أدنى من فتحتها (٤) ، وكسرة العين التي هي أدنى إليها من العين بعدها ، قال : وهذا وإن كان من الوضوح على ما تراه فإنه لايلزم من موضعين :

أحدهما : أنه لا يجب أن يكون دلالة (٥) على اعتقاد القوم في هذا ما نسبه السائل إلى أنهم مريدوه ومعتقدوه ، ألا ترى أنّ من يقول : إنّ الحركة تحدث بعد الحرف ومن يقول : إنّها معه ، قد أطلقوا جميعاً هذا القول الذي هو قولهم إن الواو حذفت من "يعِد" ونحوه لوقوعها بين ياء وكسرة ، فلو كانوا يريدون ما عزوته إليهم وحملته عليهم لكانوا متناقضين (٦) وهذا أمر لا يظن بهم .

والآخر (٧) : أن أكثر مافي هذا أن يكون القوم أرادوه وهذا لا يصلح دليلاً على موضع الخلاف ، لأن هذا موضع إنما يتحاكم فيه

---

(١) في الخصائص : المحرك .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٣) في هـ : وزاء .

(٤) في هـ د : فتحها .

(٥) في الخصائص : أن تكون فيه .

(٦) في الخصائص : مناقضين وموافقين لمخالفهم .

(٧) الخصائص ٢/٣٢٦ .

إلى النفس والحس ولا (١) يرجع فيه إلى إجماع ، لأن إجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجة ، لأن كلامهم إنما يرجع فيه إلى التأمل والطع لا إلا التبعية والشرع ، وهذا كله يشهد بصحة مذهب سيبويه في أن الحركة حادثة بعد حرفها المحرك (٢) بها •

قال : وقد كنّا قلنا فيه قديماً قولاً آخر مستقيماً وهو أن الحركة قد ثبت أنها بعض حرف فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ، والضمة بعض الواو (٣) فكما أن الحرف لا يجامع حرفاً آخر فينشآن (٤) معاً في وقت واحد ، فكذا بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر (٥) في وقت واحد ، لأن حكم البعض في هذا جارٍ مجرى حكم الكل ، ولا يجوز أن يتصور (٦) أن حرفاً من الحروف حدث بعضه مضاماً (٧) لحرف وبقيته من بعده في غير ذلك الحرف ، لا في زمان واحد ولا في زمانين فهذا يفسد قول من قال : إن الحركة تحدث مع حرفها المتحرك بها (٨) وقبله أيضاً ، ألا ترى أن الحرف الناشيء عن الحركة (لو ظهر لم يظهر إلا بعد الحرف المتحرك (٩) بتلك الحركة) (١٠)

---

(١) في ل : لا يرجع •

(٢) في هـ : المتحرك •

(٣) انظر الكتاب ٢/٣١٥ •

(٤) في هذا : حرفا آخر في وقت واحد •

(٥) سقط من د •

(٦) في هـ : تتصور •

(٧) في الأشباه : مضافا •

(٨) في الخصائص : أو •

(٩) في الخصائص : المحرك وكذا في ل •

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من م •

وإلا فلو كانت قبله لكانت الألف في نحو ضارب ليست تابعة للفتحة ، لاعتراض الضاد بينهما ، والحس يمنعك ويحظر عليك أن تنسب إليه قبوله اعتراض معترض بين الفتحة والألف [د/٥١] التابعة لها في نحو ضارب وقائم ، وكذلك القول في الكسرة والياء والضمة والواو إذا تبعتاهما ، وهذا تناه في البيان والبروز إلى حكم العيان . انتهى .

وقد جزم أكثر النحاة (١) بالقول الذي صار إليه سيبويه فقال ابن الخباز في شرح الدرة بعد أن تكلم على إعراب الاسم المنصرف (٢) : وههنا [هـ ــ ١٥٦] ترتيب وهو أن حرف الإعراب قبل الحركة ، والتنوين بعد الحركة ، لكن خالفه أبو البقاء العكبري فقال في اللباب (٣) : الحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده (٤) .

وقال قوم ، منهم ابن جني (٥) : هي بعده والدليل على الأول من وجهين :

أحدهما : أن الحرف يوصف بالحركة فكانت معه كالمد والجهر والشدة ونحو ذلك ، وإنما كانت (٦) كذلك لأن صفة الشيء كالعرض ، والصفة العرضية لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه إذ في ذلك قيامها بنفسها .

---

(١) في د ل : كثير من النحاة .

(٢) شرح الدرة : ق ١٠ .

(٣) اللباب ق : ٥ .

(٤) في اللباب : لا بعده ولا قبله .

(٥) كلام ابن جني نقله السيوطي من اللباب ق : ٥ وما بعدها ، وانظر للمقارنة الخصائص ٢/٣٢١ ــ وسر صناعة الاعراب : ١/٣٢ .

(٦) في اللباب : كان .

والثاني أن الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الألف إذا (١) حركتها همزة ولم تخرج النون من طرف اللسان إذا حرّكتها ، بل كنت تحرجها من الخيشوم وفي العدول عن ذلك دليل على أن الحركة معها •

واحتج من قال : هي بعد الحرف من وجهين :

أحدهما : أنّك لمّا لم تُدْغم الحرف المتحرك فيما بعده نحو طَلَل ، دل على أن بينهما حاجزاً وليس إلا الحركة •

والثاني : أنك إذا أشبعت الحركةَ نشأ منها حرفٌ ، والحرفُ لا ينشأ منه حرفٌ آخر فكذلك ما قاربه •

والجواب عن الأول أن الإدغام امتنع لتحصّن الأول لتحركه (٢) لا لحاجز بينهما كما يتحصن بحركته عن القلب نحو : عوض •

وعن الثاني من وجهين :

أحدهما : أن حدوث الحرف عن الحركة كان لأنها تجانس الحرف الحادث فهي شرط لحدوثه وليست بعضاً له ، ولهذا إذا حذفت الحرف بقيت الحركة بحالها • ولو كان الحادث تماماً للحركة لم تبق الحركة ، ومن سمّى الحركة بعض حرف أو حرفاً صغيراً فقد تجوّز ولهذا لا يصح النطق بالحركة وحدها (٣) •

والثاني : لو قدرنا أن الحركة بعض الحرف الحادث لم يمتنع أن تقارن الحرف الأول ، كما أنه ينطق المشدد حرفاً واحداً ، وإن كانا حرفين في التحقيق (٤) إلا أن الأول لما ضعف عن الثاني أمكن أن

(١) في ل : اذ •

(٢) في اللباب و م ل بتحركه •

(٣) كلمة (وحدها) ليست في اللباب •

(٤) في د : التحقق •

يصاحبه ، والحركة أضعف من الحرف الساكن فلم يمتنع أن يصاحب الحرف الحرف (١) ، انتهى .

[هـ ـ ١٥٧] الفائدة الثانية :

قال أبو البقاء (٢) : ويتعلق بهذا الاختلاف مسألة أخرى وهي أن الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لوجهين :

أحدهما : (أن الحرف أصله السكون ومحال اجتماع ساكن من حركات) (٣) .

(والثاني) (٤) أن الحرف له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولا معنى لقول من قال : إنه مجتمع من حركتين ، لأن الحركة إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها لوجهين :

أحدهما : ما سبق من أن الحركة ليست بعض الحرف .

والثاني : أنك إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف تام ، وتبقى الحركة قبله بكمالها ، فلو كان الحرف كحركتين (٥) لم تبق الحركة قبل الحرف ، انتهى .

وكأنه يشير بذلك إلى مخالفة ابن جني أيضاً ، فإنه عقد لذلك باباً في الخصائص قال فيه (٦) : الحركة حرف صغير ، ألا ترى أن من

---

(١) في اللباب : أن يصاحب الخرف .
(٢) اللباب : ق / ٦ .
(٣) زيادة من اللباب و (م) .
(٤) زيادة من اللباب وم .
(٥) في اللباب : حركتين .
(٦) الخصائص ٢ / ٣١٥ .
(٧) في ل : القول .

متقدمي القوم (٧) مَنْ كان يسمي الضمة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والفتحة الألف الصغيرة ، ويؤكد ذلك عندك أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها كما قال الشاعر :

١٠٦ ــ ... ... نَفْيَ الدراهيمِ تنقادُ الصياريفِ (١)

وقولـــه :

١٠٧ــ وإنّني حيثُمـا يسري الهوى بصري
مِنْ حيثُ ما سلكو أدنو فأنظور (٢)

يريد فأنظر . وقول ابن هرمة يرثي ابنه :

---

(١) صدر البيت : (تنفي يداها الحصى في كل هاجرة) والبيت للفرزدق ، أنشده سيبويه في الكتاب ١/١٠ والمبرد في الكامل : ١/٢٥٣ والمقتضب ٢/٢٥٨ ، وانظر المحتسب ١/٦٩ ، ٢٥٨ ، ٢/٧٢ ــ الأمالي الشجرية ١/١٤٢ ، ٢٢١ ، ٢/٩٣ ، ١٩٧ ــ الانصاف : ١/٢٧ ، شرح المفصل ٦/١٠٦ خزانة الأدب ٢/٢٥٥ ــ ديوانه ٥٧٠ والشطر ساقط من م .

(٢) البيت في المحتسب ١/٢٥٩ والانصاف ٢٤ ، وشرح المفصل ١٠/١٠٦ ، وخزانة الأدب ١/٥٨/٣/٤٧٧ ــ ٥٤٠ ومغني اللبيب برقم ٦٨٥ ، والهمع ٢/١٥٦ والدر ٢/١٠٧ ، وقد نسبه الزوزني في شرح المعلقات السبع ١٤٤ الى ابراهيم بن هرمة ، وجعله جامع شعره في قسم المختلط من الشعر ابن هرمة .

واختلفوا في رواية الشطر الأول ، فمن روى : حثما يشرى : ذهب الى لمعان البرق ومن روى (يثني) ذهب الى معنى الالتفات والانعطاف ، والشاهد في قوله (انظور) قال الزبيدي في تاج العروس مادة : (نظر) والذي صرح به اللبلي في بغية الآمال أن زيادة الواو هنا (أي في البيت) حدثت من إشباع الضمة وذكر له نظائر .

١٠٨ـ فأنت من الغوائــل حــين ترمى
ومن ذم الرجـــال بمنتـــزاح (١)

يريد بمنتزح ، وهو مفتعل من النزوح ، ولكون الحركات أبعاض الحروف أجريت الحروف مجراها في الإعراب بها في الأبواب المعروفة من الأسماء الستة والتثنية والجمــع عــلى حدها والأفعــال الخمسة ، وتضارعت الحروف والحركات في الحــذف للتخفيف فحذفت الحركة

من قوله :

١٠٩ ـ ومَنْ يتّقْ فإن الله معه (٢) ....

١١٠ ـ ... ... وقدبدا هَنْكِ من المئزر (٣)

---

(١) البيت من قصيدة يمدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك وهو في شعره المجموع : ٩٢ والمحتسب ١/١٦٦ ـ ٣٤ ـ والخصائص ٢/٣١٦ ـ ٣/١٢١ ـ والأمالي الشجرية .

(٢) في هـ : (ومن يتّق الله فإن الله معه) وبذلك ينكسر الوزن ويــزول موضع الشاهد وهو حذف كسرة القاف وتسكينها . انظر الخصائص ١/٣٠٦ ـ ٢/٣١٧ ـ ٣٣٩ ـ المحتسب ١/٣٦١ ـ ٢/٣٠٣ ـ شرح شواهد الشافية ٢٢٨ ـ ضرائر الشعر لابن عصفور :٩٧ .

(٣) عجز بيت للأقيشر الأسدي ، المغــيرة بن عبد الله وصــدره : رحت وفي رجليك ما فيهما ، وكان قد سكر فبدت عورته فضحكت منه امرأته فقال ثلاثة أبيات : هذا البيت وقبله :

تقول يــا شيــخ أمــا تستحي | من شربك الخمر على المكبــر
فقلــت : لو باكرت مشمولــة | صفرا كلون الفرس الأشقر

وانظر الكتاب ٢/٢٩٧ ـ والخصــائص ١/٧٤ ـ ٣/٩٥ ، والمحتسب ١/١١٠ ـ ١١١ والأمالي الشجرية ٢/٣٧ ـ وشرح المفصل ١/٤٨ ـ والخزانة ٢/٢٧٩ . والهمع ١/٥٤ ـ والدرر ١/٣٢ .

وقولـــــه :

١١١ــ فاليوم أشربْ غيرَ مستحقبٍ (١) ... ...

وحذف الحرف في قوله :

١١٢ــ فألحقت أخراهم طريقَ أُلاهم (٢) ... ...

يريد أولاهم ، وقوله :

١١٣ ــ وصّاني العجاج فيما وصّني (٣)

يريد فيما وصاني .

قال (٤) : ومن مضارعة الحرف [هـ ــ ١٥٨] للحركة أن الأحرف الثلاثة ، الألف والياء والواو ، إذا أُشبعنَ ومُطِلنَ أدّين إلى حرف آخر غيرهن ، إلا أنه شبيــه بهن وهو الهمزة ، فإنك إذا مطلت الألف أدتك إلى الهمزة فقلت : آء (٥) ، وكــذلك الياء (٦) في قولك : إيء ، والواو في قولك أوء ، فهذا كالحركة (٧) أدتك الى صورة أخرى غــير

(١) صدر بيت لامرىء القيس وتمامه : إثماً من الله ولا واغل ، والبيت في الكتاب ٢/٢٩٧ والخصائص ١/٧٤ ــ ٣/٩٦ والمحتسب ١/١٥ ــ ١١٠ ــ وشرح المفصل ١/٤٨ والخزانة ٣/٥٣٠ ــ والديوان : ١٢٢ وروايته: فاليوم أسقى .

(٢) صدر بيت للأسود بن يعفر وعجزه : كما قيل نجم قد خوى متتابع . انظر الخصائص ٢/٢٩٢ .

(٣) انظر ملحقات ديوان رؤبة ١٨٧ . إعراب القرآن ٧٣٨ . (المنسوب للزجاج) .

(٤) عن الخصائص بتصرف واختصار ٢/٣١٨ .

(٥) في الاشباه : أ ١١ .

(٦) في الأشباه : الثاني .

(٧) في الخصائص : اذا مطلتها .

صورتهـا وهي الألف والياء والواو في (متنزاح) و (الصياريف) و (أنظور) وهذا غريب في موضعه •

ومن ذلك أن تاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً نحو حمزة وطلحة وقائمة ولا يكون ساكناً ، فإن كانت الألف وحدها من بين سائر الحروف جازت نحو قطاة وحصاة وأرطاة وحبنطاة (١) ، ألا ترى إلى مساواتهم بين الفتحة والألف حتى كأنها هي هي •

وقال : وهذا أحد ما يدل على أن ضعف الأحرف الثلاثة الألف دون أختيها ، لأنها قد خصت هنا (٢) بمساواة الحركة دونهما ، ومن ذلك أنهم قد بينوا الحرف بالهاء كما بينوا الحركة بها وذلك (٣) نحو قولهـــم : وا زيـداه وا غلامهـماه (٤) وا غلامهوه وا غلامهيـه (٥) وا انقطـاع (٦) ظهرهيه فهـذا نحو قولهم : أعطيتكه ، ومررت بكه ، واغزه (٧) ولا تدعه ، والهـاء في الجميع لبيان الحركـة لا ضمـير • ومن ذلك أن أقعد الثلاثة في المد لايسوغ تحريكه وهو الألف ، فجرت لذلك مجرى الحركة ألا ترى أن الحركة لا يمكن تحريكها ، فهذا وجه أيضاً من المضارعة فيها [د/٥٢] وأما شبه الحركة بالحرف ففي نحو تسميتك امرأة بهند وجمل فلك (٨) فيها مذهبان الصرف وتركه ، فإن

---

(١) يقال امرأة حبنطأة : قصيرة دميمة غليظة البطن •

(٢) سقط من م •

(٣) سقط من م •

(٤) في م : واغلاماه •

(٥) سقط من م •

(٦) في الخصائص وانقطاع •

(٧) في الأشباه : واعزه •

(٨) في الخصائص : فيهما •

تحرك الأوسط ثقل الاسم فيتعين منع الصرف نحو (قدم) اسم امرأة ؛ فجرت الحركة مجرى الحرف في منع الصرف كسعاد ، ونحوه ، ومن ذلك أنك إذا أضفت ــ أي نسبت (١) ــ الرباعي المقصور أجزت إقرار ألفه وقلبها واواً (٢) فتقول في حبلى حبليّ ، وإن شئت حبلوي ، وفي الخماسي تحذف ألفه البتة ، كحباريّ ومصطفيّ ، في حبارى ومصطفى ، وكذلك إن تحرك الثاني من الرباعي تحذف ألفه البتة كقولك في جمزى: جمزيّ ، وفي بشكى بشكيّ ، فأوجبت الحركة الحذف كما [هـ ــ ١٥٩] أوجبه الحرف الزائد على الأربعة .

ومن مشابهة الحركة للحرف أنك تفصل بها ولا تصل إلى الإدغام معها كما تفصل بالحرف ولا تصل إليه معه ، وذلك نحو وتد ويطد (٣) ، فحجزت الحركة بين المتقاربين (٤) كما يحجز الحرف بينهما نحو شمليل (٥) وحَبَرْبَر (٦) .

ومنها أنهم قد أجروا الحرف (٧) المتحرك مجرى الحرف المشدد ، وذلك أنه إذا وقع روياً في الشعر المقيد سكّن ، كما أن الحرف المشدد إذا وقع روياً فيه خفف ، والمتحرك كقوله :

---

(١) الاعتراض للسيوطي : وهو ساقط من ل .

(٢) في هـ م : ألفا .

(٣) في هـ : وانظر ، في د ــ م وتطد في الخصائص ويطد .

(٤) في هـ : متقاربين .

(٥) ناقة سريعة .

(٦) في هـ : جبرير وفي د : مبرير ، والتصويب من الخصائص . والحبربر : الجمل الصغير .

(٧) في هـ : الحروف .

١١٤ــ وقاتمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقْ (١)

فأسكن القاف وهي مجرورة ، والمشدد كقوله :

١١٥ ــ أصحوتَ اليومَ أمْ شاقتك هِرْ (٢) ....

فحذف إحدى الرائين كما حذف الحركة من قاف المخترق .

قال : وهذا إن شئت قلبته فقلت : إن الحرف أجري فيه مجرى الحركة وجعلت الموضع في الحذف للحركة ثم لحق بها فيه الحرف .

قال : وهو عندي أقيس .

ومن ذلك استكراههم اختلاف التوجيه أن يجتمع مع الحركة غيرها من أختيها نحو الجمع بين المخترق وبين العقق والحِمِق (٣) ، فكراهيتهم هذا نحو من امتناعهم من الجمع بين الألف مع الياء والواو (٤) ردفين .

قال :

ومن ذلك عندي أن حرفي العلة الياء والواو قد صحّا في بعض المواضع للحركة بعدهما كما يصحّان لوقوع حرف اللين ساكناً بعدهما ، وذلك نحو :

---

(١) البيت لرؤبة وهو في الكتاب ٢/٣٠١ والخصائص ١/٢٢٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٣٢٠ ، ٣٣٣ ، والمنصف ٢/٣ ، ٣٠٨ ــ والمحتسب ١/٨٦ ، وشرح المفصل ٢/١١٨ ، ٩/٢٩ والخزانة ١/٣٨ ، ٤/٢٠١ ، ومغني اللبيب برقم ٦٤٤ ــ ٦٧٦ وديوانه : ١٠٤ وابن السيرافي الفقراة : ٥٧٢ .

(٢) صدر بيت لطرفة ، وعجزه ، ومن الحبّ جنونٌ مستعر والبيت في ديوانه : ٥٠ .

(٣) انظر الأرجوزة في الخزانة ١/٣٨ . والتوجيه هو حركة ما قبل الرويّ المقيّد .

(٤) في الأشباه : أو الواو .

القَوَد والحَوَكة والخَوَنة والغَيَب والصَّيَد وحوِل وروع و (إن بيوتنا عورة) (١) فيمن قرأ كذلك ، فجرت الياء والواو هنا في الصحة لوقوع الحركة بعدهما مجراهما فيها لوقوع حرف اللين ساكناً بعدهما نحو القواد والحواكة والخوانة (٢) والغياب والصياد وحويل ورويع وان بيوتنا عويرة ، وكذلك ما صح من نحو قولهم : هيوء الرجل من الهيئة (٣) ، هو جار مجرى صحة هيوء لو قِيل ، فاعرف ذلك فإنه لطيف • [هـ ـ ١٦٠]

الفائدة الثالثة (٤) :

قال ابن جني باب كمية الحركات (٥) :

أما مافي أيدي الناس في ظاهر الأمر فثلاث ، وهي الضمة والكسرة والفتحة ومحصولها على الحقيقة ست ، وذلك أن بين كل حركتين حركة فالتي بين الفتحة والكسرة هي الفتحة قبل الألف الممالة نحو فتحة عين عالم وكاتب (كما أن الألف التي بعدها بين الألف والياء ، والتي بين الفتحة والضمة هي) (٦) التي قبل ألف التفخيم نحو فتحة لام

---

(١) الأحزاب : ١٣ والقراءة المذكورة بكسر واو (عورة) شاذة ، وقد ذكرها أبو الفتح في المحتسب ٢/١٧٦، وقال : ابن‌عباس وابن يعمر وأبورجاء ، بخلاف • وعبد السلام أبو طالوت عن أبيه وقتادة ، وانظر مختصر في شواذ القرآن : ١١٨ •

(٢) سقط من م •

(٣) في هـ : الهيأة •

(٤) في هـ : الثانية ، والتصويب من بقية النسخ •

(٥) عن الخصائص ٣/١٢٠ •

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من م •

الصلوة والزكوة (١) والحياة (٢) ، وكذلك (ألف) (٣) قام وعاد ، والتي بين الكسرة والضمة ككسرة قاف قيل وسين سير ، فهذه الكسرة المشمة ضماً ، ومثلها الضمة المشمة كسرة ، كنحو قاف المنقر (٤) وضمة عين مذعور و (باء) (٥) ابن بور ، فهذه ضمة اشربت كسرة ، كما أنها في قيل وسير كسرة أشربت ضماً ، فهما لذلك كالصوت الواحد ، لكن ليس في كلامهم ضمة مشربة فتحة ، ولا كسرة مشربة فتحة .

ويدل على أن هذه الحركات معتدّات اعتداد سيبويه بألف الإمالة وألف التفخيم حرفين غير الألف المفتوح ما قبلها .

وقال صاحب (٦) البسيط : جملة الحركات المتنوعة ، أربع عشرة حركة ثلاث للإعراب وثلاث للبناء وثلاث متوسطة بين حركتين :

أحدهما : بين الضمة والفتحة وهي الحركة التي قبل الألف المفخمة في قراءة ورش نحو الصلوة والزكوة والحيوة .

والثانية : بين الكسرة والضمة وهي حركة الإشمام في نحو قيل وغيض على قراءة الكسائي .

والثالثة : بين الفتحة والكسرة وهي الحركة قبل الألف الممالة نحو رمى .

---

(١) في الخصائص : الصلاة والزكاة .

(٢) زيادة من د والخصائص .

(٣) زيادة من الخصائص .

(٤) في الأشباه : النقير . والمنقُر : البئر الكثيرة الماء . وانظر الكتاب ٢/٢٧٠ .

(٥) زيادة من الخصائص .

(٦) في م : وقال في البسيط .

والعاشرة (١) : حركة إعراب تشبه حركة البناء وهي فتحة مالا ينصرف في حال الجر على مذهب من جعلها حركة إعراب ٠

والحادية عشرة : حركة بناء تشبه حركة الإعراب وهي ضمة المنادى [هـ ـ ١٦١] وفتحة المبني مع لا على مذهب من جعلها حركة بناء ٠

الثانية عشرة : حركة الإتباع ٠

الثالثة عشرة : حركة التقاء الساكنين ٠

الرابعة عشرة : حركة ما قبل ياء المتكلم على مذهب من جعله معرباً فإنه جيء بها لتصح الياء وليست حركة إعراب ولا حركة بناء ٠

قال : وإنما لقبت الحركات (٢) بهذا اللقب لأنها تطلق الحروف بعد سكونها ، فكل حركة تطلق الحرف نحو أصلها من حروف (٣) اللين فأشبهت بذلك انطلاق المتحرك (٤) بعد سكونه ٠

وقال المهلبي في نظم الفرائد (٥) :

عددنا جملة الحركات ستاً وستاً بعدها ثم اثنتين
فإعراب" ثلاث" أو بناء" ثلاث" أو ثلاث" بين بين
ومشبهتان والإتباعُ حادٍ وأخرى للالتقاءِ الساكنين

(١) الترتيب كمايلي : ثلاث حركات للبناء ، وثلاث للاعراب ، وثلاث بين بين ، ثم آتى الان دور العاشرة ٠

(٢) في هـ : الحركة ٠

(٣) في م : من دون اللين ٠

(٤) في ل : التحريك ٠

(٥) نظم الفرائد مخطوط ق ٣ ٠

وواحـــدةٌ مذبذبـــةٌ تردّت   لدى أخواتِها في حَـــيْرتين

وقال بعضهم :

الحركات سبع : حركة إعراب ، وحركة بنـــاء ، وحركة حكاية ، وحركة إتباع ، وحركة نقـــل ، وحركـــة تخلص من سكونين ، وحركة المضاف إلى ياء المتكلم (١) .

الفائـــــدة الرابعة :

قال الشريف الجرجاني في حاشية الكشاف (٢) :

الحركة الإعرابية مع كونها طارئة أقوى من البنائية الدائمة ، لأن الإعرابية علـمٌ لمعان معتورة يتميز بعضهـــا عن بعض ، فالإخلال بها يَفْضي الى التباس المعـــاني وفوات ما هو الغرض الأصلي من وضع الألفاظ وهيئاتها ، أعني الإبانة عما في الضمير .

الفائـــــدة الخامسة :

يقال في حركات الإعراب : رفع ونصب وجر ، أو خفض وجزم ، وفي حركات البناء ضم وفتح وكسر ووقف .

قال بعضُ شرّاح الجمل : والسبب في ذلك أن الإعراب [د/٥٣] جعلت ألقابه [هـ ـ ١٦٢] مشتقة من ألقاب عوامله ، فالرفـــع مشتق من رافـــع ، والنصب من ناصب والجر أو الخفض من جـــار وخافض والجزم من جازم .

قـــال : وهذا الاشتقاق من باب ما اشتق فيه المصدر من الاسم نحو العمومة والخؤولة لأنهمـــا مشتقان من العـــم والخال ، فلما صار

---

(١) الهمع ١/٢٠ ، وشرح التسهيل ١/٤٤ .

(٢) حاشية السيد على الكشاف مخطوط ق ٣٣ .

الرفع والنصب والجر والجزم لقباً للإعراب ، ولم يكن للبناء عامل يحدثه يشتق له منه ألقاب،جعلت ألقابه الضم والفتح والكسر والوقف.

وقال أبو البقاء العُكْبَري في اللّباب (١) :

إنما خصّوا الإعراب بذلك (٢) لأنّ الرفع ضمة مخصوصة ، والنصبَ فتحة مخصوصة وكذلك الجر والجزم ، وحركة البناء حركة مطلقة ، والواحد المخصوص في الجنس لا يسمى باسم الجنس كالواحد من الآدميين إذا أردت تعريفه علّقت (٣) عليه علَماً كزيد وعمرو ، ولا تسميه رجلاً لاشتراك الجنس في ذلك ، فضمة الإعراب كالشخص المخصوص ، وضمة البناء كالواحد المطلق .

وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في التعليقة على المقرب :

اختلف النحاة هل يطلق أحدهما على الآخر فيقال مثلاً للمعْرَب مضموم وللمبنيّ مرفوع أم لا على ثلاثة مذاهب :

١ ــ فمنهم من قال لا يجوز إطلاق واحد منهما على الآخر لأن المراد الفرق وذلك يعدمه .

٢ ــ ومنهم من قال يجوز مجازاً ، والمجاز لا بد له من قرينة وتلك القرينة تبينه (٤) .

٣ ــ ومنهم من قال : يجوز إطلاق أسماء البناء على الإعراب ولا ينعكس .

---

(١) المذهب الثاني ساقط من ل .

(٢) اللباب : مخطوط ق ٥ .

(٣) كلمة (بذلك) ليست في اللباب .

(٤) في هـ : غلبت والتصويب من اللباب وبقية النسخ .

الفائـــدة (١) السادسة :

قال أبو البقاء العكْبَري في اللّباب (٢) : اختلفوا في حركات الإعراب هل هي أصل لحركات البناء أم بالعكس ، أم كل واحد منهما أصل في موضعه (٣) ؟ •

فـذهب قوم إلى الأول ، وعلته أن حركات الإعراب دوال عـلى معان (٤) حادثة بعلة بخلاف حركات البناء وما ثبت بعلة أصل لغيره •

وذهب قوم إلى الثاني وعلته أن حركات (٥) البناء لازمة وحركات الإعراب منتقلة واللازم أصـل للمتزلزل [هـ ــ ١٦٣] إذ كان أقوى منه ، وهـذا ضعيف لأن تنقـل حركات الإعراب لمعنى ولزوم حركات البناء لغير معنى •

وذهب قوم إلى الثالث لأن العرب تكلمت بالإعراب والبناء في أول وضع الكلام وكلّ منهما له علّة غير علّة الآخر ولا معنى لبناء أحدهما على الآخر (٦) •

وعبّر في (التبيين) عن هـذا الخلاف (٧) بقوله (٨) : اختلفوا في

---

(١) كلمة (الفائدة) ساقطة من د •

(٢) اللباب : ق ٥ •

(٣) في اللباب : في موضعه أصل •

(٤) في م : معاني •

(٥) النسخة م ، ل : تكتبان (حركة) ولن أشير الى ذلك مرة أخرى •

(٦) انظـر في هـذا المبحث المقتضب ١/٤ وتعليقات المحقـق وشـرح الكافيـة ٢/٣ •

(٧) في م : الاختلاف •

(٨) مسائل خلافية في النحو : ١١٥ •

حركات الإعراب هل هي سابقة على حركات البناء أو بالعكس أو هما متطابقان من غير ترتيب . قال : والأقوى هو الأول .

الفائدة (١) السابعة :

أثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة .

قال رجل للخليل : لا أجد بين الحركات فرقاً ، فقال له الخليل : ما أقل من يميّز أفعاله ، أخبرني بأخف الأفعال عليك ، فقال : لا أدري . قال : أخفّ الأفعال عليك السمع لأنك لا تحتاج فيه إلى استعمال جارحة إنما تسمعه من الصوت وأنت تتكلف في إخراج الضمة إلى تحريك الشفتين مع إخراج الصوت ، (وفي إخراج الكسرة إلى تحريك جانب الفم مع إخراج الصوت) (٢) وفي تحريك الفتحة إلى تحريك وسط الفم مع إخراج الصوت ، فما عمل فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضو واحد ، وهكذا نقله الزجاجي في كتاب الإيضاح في أسرار النحو (٣) .

وقال ابن جني : أرى (٤) الدليل على خفة الفتحة أنهم يفرون إليها من الضمة كما يفرون من السكون .

إذا علمت ذلك فتتفرع (٥) عليه فروع :

أحدها : اختصاصُ الرفع بما اختصّ به ، والنصب والكسر

---

(١) كلمة (الفائدة) ساقطة من د .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من د ـ ل .

(٣) لم أجد هذا النقل في كتاب الايضاح في علل النحو .

(٤) في د : ومما هو دليل على خفة . وفي م : أدل دليل وفي ل : ولا دليل .

(٥) في د . م : فيتفرع .

بما اختص به ، وذلك أن المرفوعات قليلة بالنسبة إلى المنصوبات إذ هي الفاعل والمبتدأ والخبر وما ألحق بها من نائب الفاعل واسم كان وخبر إنّ بخلاف المنصوبات فإنها أكثرُ من عشرة • فجعل الأثقل (١) للأقل لقلة دورانه والأخف للأكثر (٢) ليسهل ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثر وتثقيل ما يقل •

وأيضاً فالمرفوع لا يتعدد منه سوى الخبر على خلاف ، والفرع الواحد (٣) [هـ ـــ ١٦٤] من المنصوبات يتعدد كالمفعول به والظرف والحال والمستثنى ، قال الزجاجي : الفعل ليس له (٤) إلا مرفوع واحد وينصب عشرة أشياء ، ولما كانت المجرورات أكثر من المرفوعات وأقل من المنصوبات أعطيت الحركة الوسطى في الثقل والخفة •

الفرع (٥) الثاني : اختصاص (٦) الضم بما بني عليه والفتح والكسر بما بني عليه لما ذكر (٧) أيضاً ، فإن المبني على الفتح أكثر من المبني على الكسر ، ومنه ما كان بجوار ياء نحو أين وكيف فزاد بعداً عن الكسرة طلباً للخفة إذ هو مع الياء أثقل منه وحده ، والمبني على الضم أقل من المبني على الكسر إذ لم يبن عليه إلا حيثُ ، والظروف

---

(١) في م : الأكثر •

(٢) في د ــ م ــ ل : للكثير •

(٣) في د ــ م : والنوع وفي ل هـ : الفرع •

(٤) سقط من د •

(٥) في م : والفرع •

(٦) في م : اختصاص اسم •

(٧) في ل : ذكرنا •

الستة (١) ، وغير وأي في بعض أحوالها ، والمنادى وبعض الضمائر •

الثالث (٢) : اختصاص نون التثنية بالكسر ، ونون الجمع بالفتح ، لثقل الجمع فأعطي الأخف وأعطيت التثنية لخفتها الكسر ليتعادلا •

الرابع : قلة وجود الضم في جنس الفعل فلم يوجد فيه إلا إعراباً في بعض الأحوال وذلك لأنه أثقل من الأسماء فنحي في الغالب عن الضم لئلا يكثر الثقل •

الخامس (٣) : (امتناع الجر والكسر في الأفعال جملة فراراً من الثقل أيضاً) (٤) •

وفي البسيط : لا خلاف أن الفتح أخف عندهم من الكسر ، والألف أخف من الياء • وفيه الفتحة أقرب إلى الكسرة من الضمة ، ولذا حمل الجر على النصب في مالا ينصرف ، والنصب على الجر في جمع المؤنث السالم حملاً على القرب (٥) •

وقال السخاوي في شرح المفصل : قال الخليل : أول الحركات الضمة لأنها من الشفة ، وأول ما يقع في الكلام الفاعل فكان حق الكلام إذا حمل على المشاكلة أن يقسم أول الحركات لأول الأشياء •

---

(١) في ل : والظروف ، وغير والظروف الستة هي : قبلُ وبعدُ ، فوقُ وتحتُ ، قدام ووراء •

(٢) في م : والفرع الثالث •

(٣) الفرع الخامس ساقط من ل •

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من د •

(٥) انتهى السقط من ل •

وقـــال ابن الـــدهان في الغرة : الضمـــة والكسرة مستثقلتان مباينتان (١) للسكون ، والفتحـــة قريبة من السكون بدلالة أن العرب تفر إلى الفتحة كما تفر إلى السكون من الضمة والكسرة ، وذلك أنهم يقولون في غرفة : غرفات ، وفي كسرة : كسرات بالإتبـــاع ، ثم إنهـــم يستثقلون ذلك فيقولون : كسْرات ، وغرْفات بالسكون ، وبعضهـــم يقول [هـ ــ ١٦٥] :

غرفات وكسرات بالفتح، فيعرف أن بين الفتحة والسكون مناسبة ، ولا يقولون (٢) ذلك في ضربة (٣) وإنما يقولون : ضرَبات [د/٥٤] بالفتح لا غير ، وأيضاً فإن العرب تخفف الكسرة في فخذ والضمة في عضد ، ولا تخفف الفتحة في جَمَل ، فأما القـــدر والقـــدر فلغتان ، وكذلك الدرك والدَّرْك •

ومما يدل (٤) على مناسبة الفتحة السكون أن الواحد إذا اعتلّت عينه بالسكون اعتـــل في الجمـــع بالقلب إلى الياء على شرائط تقول : ثَوْب وثِياب ، وسَوْط وسِياط ، ولم يقولوا أثواب (٥) كما قالوا : طوال لأن الواو في طويل متحركة ، وقالوا في جواد : جِياد فقلبوا في الجمع لأنها في الواحد مفتوحة والفتح يقارب السكون ، انتهى •

---

(١) في هـ : مبائتنتان •

(٢) في د ــ م ــ ل : ولا يفعلون •

(٣) في هـ : ضرب •

(٤) في م : يدلك •

(٥) في د ــ م : ثواب •

الفائـــدة الثامنة (١) :

قال ابن جني (٢) : باب" في مَطْل الحركات ومَطْل الحروف •

أمّا الأول فينشأ عن الحركة حرف من جنسها فينشأ بعد الفتحة ألف ، وبعد الكسرة ياء ، وبعد الضمة واو • وقــد تقدمت أمثلته في الفائدة الثانية (٣) ، قال : ومن مطل الفتحة قول عنترة :

١١٦ ـ يَنْبَاعُ منْ ذِفْرى غضوبٍ جَسْرة (٤) ••• ••• •••

وقال أبو علي : أراد ينبع ، فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفاً •

وقال الأصمعي : يقال انباع الشجاع انبياعاً ، إذا انخرط من بين بين الصفين ماضياً ، وأنشد فيه :

١١٧ ـ يُطرقُ حِلْمــاً وأناةً معــاً
ثمّتَ ينباع انبيــاع الشجاع (٥)

فهذا الفعل ينفعل انفعالاً ، والألف فيه عين ، وينبغي أن تكون (٦)

---

(١) كلمة (الفائدة) ساقطة من د •

(٢) عن الخصائص ٣/١٢١ بتصرف واختصار •

(٣) في م : الثامنة •

(٤) صدر بيت من معلقة عنترة ، وعجزه : زيافة مثل الفنيق المكدم وقوله : ينباع : أي العرق ، والذِفرى : العظم الشاخص خلف الأذن ، والجسرة الماضية في سيرها ، شرح القصائد السبع الطوال : ٣٣٢ • شرح القصائد التسع ٢/٤٩١ •

(٥) البيت للسّفاح بن بكير من المفضلية (٩٢) ص ٣٢٢ ، والرواية في المفضليات (يجمع حلما ••) والشجاع : الحيّة الذكر •

(٦) في م : يكون •

عينه واواً لأنهـا أقرب معنى من الياء هنا ، نعم وقد يمكن عنـدي أن تكون هذه لغةً تولدت وذلك أنه لما سمع ينباع أشبه في اللفظ ينفعل ، نجاؤوا منه بماض ومصدر ، كما ذهب أبو بكـر إليه (١) فيما حكـاه أبو زيد من قولهم : ضَفَنَ الرجل يضفِن إذا جاء ضيفاً مع الضيف • وذلك أنه لمّا سمعهم يقولون : (ضَيْفن) وكانت فيعـل في الكلام أكثر من (فعْلَن) توهمه فيعلاً فاشتقّ الفعل منه بعد أن سبق الى وهمه هذا فيه فقال : ضَفَنَ يَضْفِن [هـ ــ ١٦٦] فلو سئلت عن مثال ضَفَنَ يَضْفِن على هذا القول لقلت : فلن يفلن لأن العـين قد حذفت (٢) •

قـال : ومن مطل الفتحة عندنا قول الهذلي :

١١٨ــ بَيْنَا تَعَنُّقِهِ الكماةَ وَرَوْغِهِ

يوماً أُتيـح له جريءٌ سَلْفَعُ (٣)

أي بين أوقات تعنقـه ، فأشبع الفتحة فأنشأ عنهـا ألفاً ، وحدثنا أبو علي أن أحمد بن يحيى حكى : « خذه من حيث وليسا »

---

(١) (اليه) انفردت بها هـ •

(٢) انظر اللسان : ضفن •

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، وأثبت السيوطي رواية الأصمعي ، ورواه السكري : (بينا تعانقه) والألف في (بينا) زائدة ، وسلفع : جرىء واسع الصدر ، والبيت في شرح أشعار الهذلين ٣٧/١ ، وشرح المفصل ٣٤/٤ ، ٩٩ والخزانة ١٨٣/٣ ــ ومغني اللبيب برقم ٦٩٨ ــ ٩٢٢ والهمع ٢١١/١ ، والدرر ١٧٩/١ ، وأيضاً في المفضليات ٤٢٨ •

قال : وهو إشباع ليس ، وحكى الفراء عنهم (أكلت لحما شاةٍ) أراد لحم شاة فمطل الفتحة فأنشأ عنها ألفاً •

ومن إشبـاع الكسرة ومَطْلِها ما جـاء عنهـم من الصياريف والمطافيل والجلاعيد • والأصل جلاعد جمع جلعد وهو الشديد ، فأما ياء مطاليق ومُطيليق فعوض من النون المحذوفة وليست مطلاً • ومن مُطْل الضمة قوله :

١١٩ـ مُمْكُورة جمّ العظـام عطبولْ

كـأن في أنيابهـا القرنفـولْ (١)

وأما الثاني : فالحروف المطولة هي الحروف الثلاثة المصوتة (٢) الألف والياء والواو وهي (٣) حيث وقعت فيها امتـداد ولين ، إلا أن الأماكن التي يطول فيها صوتها وتتمكن (٤) مدتها ثلاثة ، وهي أن تقع بعدها وهي سواكن توابع لما هنّ (٥) منهن، وهو الحركات من جنسهن: الهمزة (٦) والحرف المشـدد ، أو (٧) أن يوقف عليها عنـد التذكر ،

---

(١) البيت مجهول القائل : الممكورة : المطوية الخلق الحسنة ، العطبول : المرأة الفتية الجميلة العنق ، انظر المحتسب ١/٢٥٩ ـ الأمالي الشجرية ٢/١٥٨ الانصاف ٢٤ ، ٧٤٩ ، اللسان : قرنفل •

(٢) في الخصائص : اللينة المصوته •

(٣) في هـ : من حيث •

(٤) في هـ : يتمكن •

(٥) في م : لما هو •

(٦) في الخصائص و (د) : أو •

(٧) في هـ : وأن •

فالهمزة نحـو كساء ورداء وخطيئة ورزيئة ومقروءة ومخبوءة وإنما تمكن المـدّ فيهن مع الهمزة لأن الهمـزة حرف نأى منشؤه وتراخى مخرجه ، فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوّتة قبله ثم تماديت بهن نحوه طلَلْنَ ، وشِعْنَ في الصوت فوفّين له وزدن لبنائه ولمكانه (١) ، وليس كذلك إذا وقع بعدهن غيرُها وغيرُ المشدد ألا تراك إذا قلت : كتـاب ، وحساب ، وسعيد ، وعمـود ، وضروب ، وركوب ، لـم تجدْهنّ لَدْنَاتٍ ناعمـات ، ولا وافياتٍ مستطيلات كما تجدهن كذلك إذا تلاهنّ الهمز أو الحرف المشدد •

وأما سبب نعمهن (٢) ووفائهن وتماديهن إذا وقع المشدد بعدهن فلأنهن كما ترى سواكن وأول المثلين مع التشديد ساكن ، فيجفو عليهم أن يلتقي الساكنان حشواً في كلامهم ، فحينئذ ما ينهضون الألف بقوة الاعتماد عليها [هـ ــ ١٦٧] فيجعلون طولها ووفـاء الصوت (٣) بها عوضاً مما كان يجب لالتقاء الساكنين من تحريكها إذ لم يجـدوا عليه تطرقاً ، ولا بالاستراحة إليه تعلقاً (٤) وذلك نحو شابّة ودابّة ، وهذا قضيب بكر ، وقد تُموّد الثوب ، وقد قُوصّ (٥) بما كان عليه (٦) ، وإذا كان كذلك فكلما رسخ الحرف في المـد كان حينئذ محفوظاً (٧)

---

(١) في الخصائص : وزدن في بيانه ومكانه •

(٢) في الخصائص : نعمتهن •

(٣) في هـ : للصوت •

(٤) في هـ : معلقا •

(٥) قوص : من القصاص ، انظر سر صناعة الاعراب ١/ ٢٠ •

(٦) في الخصـائص ول : بما عليه ، وفي د : مما عليه •

(٧) في الأشباه : محقوقا ، وآثرنا لفظه الخصائص •

بتمامه وتمادي الصوت به ، وذلك الألف ثم الياء ثم الواو ، فشابّة إذاً أوفى صوتاً ، وأنعم جرساً من أختيها ، وقضيب بكر أنعم وأتم من قَوص به وتمود الثوب (١) ، لبعد الواو من أعرق (٢) الثلاث في المدّ — وهي الألف — وقرب الياء إليها ، نعم وربما لم يكتف من تَقْوى لغته ويتعالى تمكينه وجهارته (٣) مما تجشّمه من مد الألف في هذا الموضع دون أن يطغى به طبعه وينحط (٤) به اعتماده ووطؤه إلى (٥) أن يبدل من هذه الألف همزة فيحملها الحركة التي كان كَلِفاً بها ومُصانعاً بطول المدّ (٦) عنها ، فيقول : شأبة ودأبة ، قال كثير :

١٢٠ــ ... ... إذا مالعوالي بالعبيط احمأرّتِ (٧)

وقــــال :

١٢١ ــ(وللأرض) (٨) أمّا سودُها فتجلّلت
بياضــاً وأمّا بِيضُهـــا فاسوأدّت (٩)

(١) في الخصائص : تمود ثوبه .
(٢) في م : الحروف .
(٣) في الخصائص : بما .
(٤) في الخصائص : يتخطى .
(٥) سقط من ل .
(٦) في الخصائص : المدة .
(٧) ورد البيت في الديوان ٢٩٤ بالرواية التالية :
وأنتَ ابنُ ليلى خيرُ قومك مشهدا إذا ما احمأرت بالعبيط العوامل
ولم نعثر على البيت برواية ابن جني . وانظر المحتسب ١/٤٧ .
(٨) زيادة من الديوان .
(٩) ديوان كثير : ٣٢٣ والرواية فيه : فادهأمت .

وهذا (١) الهمز الذي تراه أمر يخص الألف دون أختيها ، وعلة اختصاصه بها أن همزها في بعض الأحوال إنما هو لكثرة ورودها ههنا ساكنة بعدها الحرف المدغم ، فتحاملوا وحملوا أنفسهم على قلبها همزة تطرقاً (٢) إلى الحركة إذ لم يجدوا إلى تحريكها سبيلاً (٣) لا في هذا الموضع ولا في غيره ، وليست كذلك أختاها لأنهما وإن سكنتا في نحو (قضيبكر) (قوصّ به) (٤) فإنهما قد يتحركان كثيراً في غير هذا الموضع (فصار تحركهما في غير هذا الموضع) (٥) عوضاً من سكونهما فيه فاعرف ذلك فرقاً •

وقد أجروا الياء والواو الساكنتين المفتوح ما قبلهما مجرى التابعين (٦) لما هو منهما وذلك نحو قولهم : هذا جَيْبْكر أي جيبُ بكرٍ ، وثوبْكر [د/٥٥] ، أي ثوب بكر •

وذلك أن الفتحة وإن كانت مخالفة الجنس للياء والواو ، فإن فيها سراً له ومن أجله جاز أن تمتد الياء والواو بعدها في نحو ما رأينا (٧) ، وذلك أن أصل المد وأقواه [هـ ـ ١٦٨] وأعلاه وأنعمه وأنداه إنما

---

(١) في م : الأمر •

(٢) في م : مطرقا •

(٣) في م : الا •

(٤) في الخصائص : وتمود الثوب •

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من م •

(٦) في الخصائص : التابعتين •

(٧) في م : ما أرينا •

هو للألف وإنمـا الياء والواو في ذلك محمولان عليهـا ، وملحقان في الحكم بها ، والفتحة بعض الألف ، فكأنها إذا قدمت قبلهما (١) في نحو بيت وسوط (٢) ، إنمـا قدمت الألف ، إذ كانت الفتحة بعضها ، فإذا جاءتا بعد الفتحة جاءتا في موضع قد سبقتهما إليه الفتحة التي هي ألف صغيرة فكان ذلك سبباً للأنس بالمد لاسيما وهما بعد الفتحة لسكونهما أختا (٣) الألف وقويّتا (٤) الشّبه بها ، فصار شيخ وثوب نحواً من (٥) شاخَ وثابَ فلذلك ساغ وقوعُ المدغم بعدهما فاعرف ذلك .

وأما مدّها عند التـذكر فنحو قولك : أخواك ضربا ، إذا كنت متذكراً المفعول به (٦) ، أي ضربا زيداً ونحوه ، وكـذلك مَطْل (٧) الواو إذا تذكرت في نحو ضربوا ، إذا كنت تتذكر المفعول أو الظرف أو نحو ذلك أي ضربوا زيـداً ، وضربوا يوم الجمعـة ، أو ضربوا قياماً ، فتتذكر الحال وكذلك الياء في نحو اضربي ، أي : اضربي زيداً ونحوه ، وإنما مُطلت ومدّت هذه الأحرف في الوقف (٨) وعند التذكر لأنك لو وقفت عليها غير ممطولة ولا ممكنة المـد وأنت متذكر لم (٩)

(١) في د : قبلها .

(٢) في م : وصوت .

(٣) في هـ : لكونهما اختي .

(٤) في هـ : وقويتي .

(٥) في هـ : نحو امرء شاخ .

(٦) في الخصائص : للمفعول به أو الظرف أو نحو ذلك .

(٧) في الخصائص : تمطل .

(٨) في الاشباه : عند .

(٩) في الاشباه : ولم .

يكن في لفظك دليل على أنك متذكر شيئاً ، ولأوهمت أن كلامك قد تمّ ولم يَبْقَ بعده مطلوب" متوقّع لك ، فلما وقفت ومطلت علم أنك متطاول" الى كلام تالٍ للأول منوط به ، معقود ما قبله على تضمنه وخلطه بجملته ، ووجه الدلالة من ذلك أن حروف اللين الثلاثة إذا وقف عليهن ضعفن وتضاءلن ولم يف (١) مدهن ، وإذا وقعن بين (٢) الحرفين تمكن واعترض الصدى معهن •

ولذلك قال أبو الحسن : إن الألف إذا وقعت بين (٣) الحرفين كان لها صدى ، ويدل على ذلك أن العرب لما أرادت مطلهن للندبة وإطالة (٤) الصوت بهن في الوقف وعلمت أن السكوت عليهن ينتقصهن ولا يفي بهن أتبعتهن الهاء في الوقف توفيةً لهنّ وتطاولاً إلى إطالتهن وذلك قولهم : وا زيداه ، ولا بد من الهاء (في الوقف) (٥) فإن وصلت أسقطتها ، وقام التابع في إطالة الصوت مقامها نحو : وا زيداه (٦) وا عمراه ، وكذلك أختاها نحو : واانقطاع ظهرهيه ، وا غلامكيه ، وا غلامهوه ، وتقول في الوصل ، وا غلامهمو لقد كان كريماً وانقطاع ظهرهي (٧) [هـ — ١٦٩] من هذا الأمر •

---

(١) في هـ : يعب •

(٢) في هـ : بعد •

(٣) في هـ : بعد •

(٤) في م : اطالت •

(٥) ساقط من م •

(٦) في الخصائص : وازيدا •

(٧) في م : ظهرى •

والمعنى الجامع بين التذكر والندبة قوة الحاجة إلى إطالة الصوت في الموضعين فلما كانت هـذه حال هـذه الأحرف ، وكنت عند التذكر كالناطق بالحرف المستذكر ، صار كأنه هو الملفوظ (١) به فتمّت هـذه الأحرف وإن وقعن أطرافاً كما يَتِمّمن إذا وقعْن حشواً لا أواخر فاعرف ذلك .

وكذلك الحركات عند التذكر يُمْطَلن (٢) حتى يفين حروفاً في فإذا صرْنَها جرين مجرى الحروف المبتدأة توامّ ، فيمطلن أيضاً حينئذ كما تمطل الحروف ، وذلك قولهم عند التذكر مع الفتحة في قمتَ : قمتا ، أي : قمتَ يوم الجمعة ، ومع الكسرة : أنتي ، أي : أنتِ عاقلة ، ومع الضمة : قمتو ، أي (٣) : قمتُ إلى زيد ، فإن كان الحرف الموقوف عليه عند التذكر ساكناً صحيحاً كُسر لأنه لا يجري الصوت في الساكن فإذا حُرّك انبعث (٤) الصوت في الحركة ، ثم انتهى إلى الحرف ، ثم أشبعت ذلك الحرف ومطلته كقولك في قد وأنت تريد قد قام : قدي ، وفي من مِني ، وفي هل هلا ، وفي نعم نَعمى ، وفي لام التعريف من الغلام مثلاً إلي وإنما حرك بالكسرة دون أختيها لأنه ساكن احتيج إلى حركته (٥) فجرى مجرى التقاء الساكنين نحو (قمِ الليل) (٦) وعليه أطلق المجزوم والموقوف في القوافي المطلقة إلى الكسر كقوله :

---

(١) في د ـ م ـ ل : ملفوظا ، والخصائص : ملفوظ .

(٢) في د : يمكن .

(٣) في الخصائص : في .

(٤) في الاشباه : أتبعت .

(٥) في هـ : حركة .

(٦) المزمل : ٢ .

١٢٢ــ ... ... وأنّك مَهْمَا تأمري القلبَ يَفْعَلِ (١)

وقولـــه :

١٢٣ــ ... ... لمــا تَزُلْ برحالنا وكأنْ قَــدِ (٢)

ونحو مما نحن عليه حكاية الكتاب : هــذا سيفُني (٣) ، يريد : سيفٌ من أمره كذا ، فلما أراد الوصل أثبت التنوين ، ولما كان ساكناً صحيحاً لم يجر (٤) الصوت به كسر ثم أشبع فأنشأ عنهــا ياء فقــال : سيفُني ، وان كان الموقوف عليه عند التذكر ساكناً معتلاً غير تابع لما قبله وهو الياء والواو الساكنتان بعد الفتح نحو : اى وكي ولو وأو ، كُسر نحو : قمتُ كي ، اى كي تقوم • ومن كان مِنْ (٥) لغتــه أن يفتح أو يضم لالتقاء الساكنين نحو (قمُ الليل) (٦) فقياس قوله أن يفتح ويضم عند التذكر نحو : قُما وبِعا وسِرا •

---

(١) عجز بيت لامرىء القيس ، وصدره : (أغركِ مني أن حبك قاتلي) وهو وهو من معلقته والبيت في الكتاب ٢/٣٠٣ ــ وشرح المفصل ٧/٤٣ ، والهمع ٢/٢١١ ــ والبغداديات : ١١٤ والدرر٢/٢٣٦ ــ ديوانه : ١٣•

(٢) عجز بيت للنابغة الذبياني ، وصدره : (أزف الترحل غير أن ركابنا) والبيت في الخصائص ٢/٣٦١ ــ وشرح المفصل ٨/٥ ، ١١٠ ، ١٤٨ • ٩/١٨ ، ٥٢ والخزانــة ٣/٢٣٢ ، ٧٢٦ ــ ٤/٣٦٢ ، ٥٠٥ ــ مغنــي اللبيب برقم ٣١٥ ــ ٦٤٣ ديوانه : ٣٠ • وفيه : لما تزل برحالها •

(٣) الكتاب ٢/٣٠٤ •

(٤) في هـ : يجز •

(٥) في م : ومن كان هذا •

(٦) المزمل : ٢ • والاشارة هنا الى قراءة أبي السمال (قمُ الليل) بالضم • وحكى قطرب (قمَ الليل) ــ انظر مختصر في شواذ القــرآن : ١٦٤ والمحتسب ٢/٣٣٥ •

وعن قطرب أنّ من العرب من يقول : شـُم يا رجل ، فإن تذكرت على [هـ ـــ ١٧٠] هذه اللغة مطلت الضمة واواً فقلت شـُمّو .

ومن العرب من يقرأ (اشتروا الضلالة) (١) بالضم (٢) ، ومنهم من يكسر (٣) ، ومنهم من يفتح (٤) فإن مطلتَ مستذكراً قلت : على من ضم : اشتروو ا ، وعلى من كسر اشتروي ، وعلى من فتح اشترَوا ، وروينا عن محمد بن محمد عن أحمد بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد قول الشاعر :

١٢٤ــ فهمُ بطَانتهم وهـمُ وزراؤهم

وهمِ القضاة ومنهمِ الحكـــام (٥)

فإن وقفت على (هم) من قوله : وهم القضـــاة ، قلت : وهمي ، وكذا الوقف (٦) على منهم الحكام : منهمي ، وإن وقفت على (هم) من قوله : وهم وزراؤهم قلت : وهمو (٧) ، لأنك كـذا (٨) رأيته فعـل الشاعر ، وإن شئت عكست حملاً للثاني على الأول ، وللأول على الثاني ،

---

(١) البقرة : ١٦ .

(٢) القراءة بضم الواو هي قراءة الجمهور ، البحر المحيط ١/٧١ .

(٣) قرأها بكسر الواو يحيى بن يعمر ، وابن أبي اسحق ، وأبو السمال ، المحتسب ١/٥٤ .

(٤) قرأ بفتح الواو ، أبو السماك قعنب العدوي ، البحر المحيط ١/٧١ .

(٥) البيت مجهول القائل وهو في المحتسب ١/٤٥ وشرح المفصل ٣/١٣٢ .

(٦) في د ــ م : الوقوف .

(٧) في هـ : هموا .

(٨) في هـ : لأنك كأنك .

لأنك إذا فعلت ذلك لـــم تَعْـــدُ أن حملت عـــلى نظـــير (١) •

وكلما جاز شيء من ذلك عند وقفة التذكر جاز في القافية (٢) البتة على ما تقدم وعليه تقول : عجبت ِمنَا ، أي من القوم على من فتح النون • ومن كسرها فقال من ِ القوم قال : ِمنِي •

التاسعة : في إنابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة •

قال ابن جني (٣) : الأول منهما أن تحذف الحرف وتقرّ الحركة قبله نائبة عنه ودليلاً (٤) عليه كقوله :

١٢٥ـ كفّـــاكَ كفّ لا تليق درهمـــا

جوداً وأخرى تعطِ بالسيف الدما (٥)

يريد تعطي ، وقوله :

١٢٦ـ وأخو الغَوان ِ متى َيشَأْ يصر ِمْنَه (٦)

---

(١) في هـ ل : على نظيره •

(٢) في م : العاقبة •

(٣) عن الخصائص ٣/١٣٣ بتصرف واختصار •

(٤) في الخصائص : ودليلة •

(٥) البيت غير منسوب ، وقد ورد ذكره في الأمالي الشجرية ٢/٧٢ ، واللسان : لاق •

(٦) الشعر مصحف في هـ ، وقد صوبناه من الخصائص ، وهو للأعشى وعجزه : « ويكنّ أعداءً بـُعيد وداد » •

والبيت في الكتاب ١/١٠ ، والانصاف ١/٣٨٧ والموازنة ١ : ٣٧٠ ، ابن السيرافي الفقرة ٢٣ ورواية الديوان : واخو النساء : ١٢٩ ورواية الخزانة ط هارون : متى يشب ١/٢٤٢ •

وقولـــه :

١٢٧ــ ... ... دوامي الأيدِ يخبطن السريحا (١)

ومنه قوله تعالى : (يا عبادِ فاتّقون) (٢) وهو كثير في الكسرة ، وقد جاء في الضمة منه قوله :

١٢٨ــ إنّ الفقيرَ بيننا قاضٍ حَكَمْ
أنْ تَرِدِ الماءَ إذا غاب النُّجُمْ (٣)

يريد النجوم فحذف الواو وأناب عنها الضمة ، وقوله :

١٢٩ــ حتى إذا بُلّت حلاقيم الحُلُق (٤)

يريد الحلوق .

وقال الأخطل :

---

(١) عجز بيت لمضرس بن ربعي الفقعسي وصدره : « فطرت بمنصلـي في يعملات »وهو في الكتاب ١/٩ ــ ٢/٢٩١ الخصائص ٢/٢٦٩ ، المنصف ٢/٧٣ ــ ابن السيرافي ٣١٣ الفقرة ٢٥ . الأمالي الشجري ٢/٧٢ ــ الانصاف ٥٤٥ ــ مغني اللبيب برقم ٤١٠ وشرحه ٤/٣٣٦ برقم ٣٧٠ .

(٢) الزمر : ١٦ .

(٣) رجز مجهول القائل ، وقد أنشده ابن جني في المنصف ١/٣٤٨ والمحتسب ١/١٩٩ ، ٢٩٩ ، ٢/٨ ــ وأبو حيـان في البحر ٥/٤٨١ ، ورواية الأشباه أن يرد ، واللسان : نجم .

(٤) أنشده ابن جني في المنصف ١/٣٤٨ ــ وأبو حيان في البحر ٥/٤٨١ واللسان في مادة (حلق) .

١٣٠ ـ كَلَمْعِ أيدي مثاكيلٍ مسلّبةٍ (١)
يندبن ضَرْسَ بناتِ الدّهر والخُطُب (٢)

[هـ ـ ١٧١] •

يريد الخطوب ، ومنه قوله تعالى (ويَمْحُ اللهُ الباطل) (٣) و (يوم يدعُ الداعِ) (٤) و (سَنَدْعُ الزّبانية) (٥) كتب ذلك بغير واو دليلاً في الخطّ على الوقف عليه بغير واوٍ في اللفظ ، وله نظائر • وهذا في المفتوح قليل لخفة الألف ، قال :

١٣١ ـ مثل النّقا لبّده ضَرْبُ الطِلل (٦)

يريد الطلال ، ونحو منه قوله :

١٣٢ ـ ألا لا بارك الله في سهيل إذا ما الله بارك في الرجال (٧)

---

(١) في هـ : مثلبة •

(٢) البيت للأخطل وهو في ديوانه ١٨٨ ، وأنشده ابن جني في الخصائص ٣٣٣/١ والمنصف ٣٤٨/١ ، والمحتسب ١٩٩/١ ، ٢٠٠ ـ ٨/٢ والبيت من قصيدة في مدح الوليد بن عبد الملك ، وهو في وصف الابل يذكر أنهن يرفعن أيديهن في السير ، وشبه ذلك بلمع نوائح يشرن بخرق ، والمسلبة : لابسات السلاب ، وهو ثوب الحداد •

(٣) الشورى : ٢٤ •

(٤) القمر : ٦ •

(٥) العلق : ١٨ •

(٦) الطلل أصله الطلال ، وهو جمع الطل ، وهو المطر القليل الدائم ، ويرويه بعضهم بفتح الطاء ، وأصله الطلّ ففك التضعيف ، والشعر في المحتسب ١٨١/١ ، ٢٩٩ اللسان (طلل) •

(٧) ورد البيت غير منسوب في عدد من المصادر ، المحتسب ١٨١/١ ، الخزانة ٣٤١/٤ ، ٣٣٥/٤ ، المخصص ١٦٠/٦ ـ اللسان : آله •

فحذف الألف من لفظة (الله) ومنه قوله :

١٣٣ـ أو ألفاً مكة من وُرْقِ الحِمِي (١)

لأنه أراد الحمام فحذف الألف فالتقت الميمان فغـيّر على ما ترى، وقال أبو عثمان في قوله تعالى : (يا أبت) (٢) أراد يا أبتا فحذف الألف وقال الشاعر :

١٣٤ـ فلَستُ بمــدركٍ ما فاتَ مني

بلهفَ ولا بليــتَ ولا لو اني (٣)

يريد : بلهفـا •

والثاني منهما ، وهو إنابة الحرف عن الحركة في بعض الآحاد ، وهي الأسماء الستة ، وجمع (٤) التثنية ، وكثير من الجمع فإن الألف والواو والياء فيها نائبة عن الحركات في الإعراب وكذا النون في الأفعال الخمسة نائبة عن الضمة ، وليس من هذا الباب إشباع الحركات (٥) في

---

(١) الرجز للعجاج ، وقد أنشده سيبويه في الكتاب ١/٨ ، ٥٦ ، والقالي في الأمالي ٢/١٩٩ ، وورد في الخصائص ٢/١٣٥ ، ٤٧٣ ، والمحتسب ١/٧٨ ، والعسكريات : ٨٥ والانصاف ٥١٩ ، وشرح المفصل ٦/٧٤ ـ ٧٥ واللسان حمم • وديوانه ١/٤٥٣ ، والبيت في وصف حمام الكعبة •

(٢) **يوسف : ٤**

(٣) البيت ورد في المصادر غير منسوب انظر المحتسب ١/٢٧٧ ، ٣٢٣ ـ الأمـالـي الشجريـة ٢/٧٤ ـ الانصـاف ٣٩٠ ، ٤٤٩ ، ٥٤٦ ـ العسكريات : ١١٠ •

(٤) في هـ : وجميع •

(٥) في هـ زيادة : على الحركات •

نحو منتزاح (١) والصياريف ، وأنظور لأن الحركة في نحو هذا لم تحذف وأنيب الحرف عنها ، بل هي موجودة لا مزيد فيها ولا منتقص منها ٠

العاشرة (٢) : في هجوم الحركات على الحركات :

قال ابن جني (٣) : هو على ضربين : أحدهما كثير مقيس والآخر قليل غير مقيس ٠

فالأول قسمان : أحدهما أن تتفق فيه الحركتان (٤) ، والآخر أن تختلفا (٥) فيكون الحكم للطارىء منهما على ما مضى ، فالمتفقتان (٦) نحو : هم يغزون ويدعون ، أصله يغزُوُونَ ، فأسكنت الواو الأولى التي هي اللام ، وحذفت لسكونها وسكون واو الضمير والجمع بعدها ، ونقلت تلك الضمة المحذوفة (٧) عن اللام إلى الزاي لطروء الثانية (٨) عليها ، ولا بد من هذا التقدير في هجوم الثانية الحادثة على الأولى الراتبة اعتباراً في ذلك بحكم المختلفتين (٩) [هـ ـ ١٧٢] ، ألا تراك

---

(١) في هـ : مستراح ، والتصويب من الخصائص وبقية النسخ ٠

(٢) في م : الفائدة العاشرة ٠

(٣) عن الخصائص ٣/١٣٦ بتصرف يسير ٠

(٤) في هـ : الحركات ٠

(٥) في هـ : مختلفان ٠

(٦) في هـ : فالمتفقان ٠

(٧) سقط من م ٠

(٨) في الخصائص : الثانية المنقولة من اللام إليها عليها ٠

(٩) في الأشباه : المختلفين ٠

تقول في العين المكسورة بنقل الضمة إليها مكان كسرتها نحو : يرمُون ويَقْضُون ، نقلت ضمة ياء يَرْمِيُون إلى ميمها فابتزت الضمةُ الميمَ كسرتها (١) ، وحلت (٢) محلها فصارت يرمون ، فكما لا نشك (٣) في أن ضمة ميم يرمُون غير كسرتها في يرميون لفظاً ، فكذلك نحكم (٤) على أن ضمة زاي يغزون غير ضمتها في يغزوون تقديراً وحكماً .

ونحو من ذلك قولهم في جمع مائة مِئون ، فكسرة ميم مئون غير كسرتها في مائة اعتباراً بحال (٥) المختلفين في سنة وسنين (٦) وبِرَة وبرين ، ومثله ترخيم برثن (٧) ومنصور فيمن قال : يا حارُ إذا قلت يا مَنْصُ ويا بُرْثُ ، فالضمة فيها غير الضمة فيمن قال : يا بُرْثُ ويامَنْصُ على يا حار اعتباراً بالمختلفتين (٨) ، فكما لا يشك في أن ضمة يا حارُ غير كسرة يا حارِ سماعاً ولفظاً ، فكذلك الضمة على يا حارُ في يا برثُ ويا مَنْصُ ، غير الضمة فيهما على يا حارِ تقديراً وحُكْماً .

وكذلك كسرة صاد صِنْو وقاف قِنْو ، غيرُ كسرتيهما في

(١) في هـ : لكسرتها .

(٢) في هـ : أو حلت .

(٣) في الخصائص : لايشك .

(٤) سقط من د وفي الخصائص فلنحكم .

(٥) في م : بخلاف .

(٦) الأشباه : سنون .

(٧) في الأشباه : وبرون .

(٨) في الأشباه : المختلفين .

صِنْوان وقِنْوان (١) وكـذلك كسرة ضاد تَقْضِين في الجمـع (٢) ــ غير كسرتها المقدرة فيها في أصل حالها وهو تقضيين ــ في المفرد(٣) على حد ما تقدم في يَغْزُون ويَدْعُون .

وأما المختلفتـان (٤) فأمرهمـا واضـح نحو يرمون ويقضون ، والأصـل يرميُون ويقضيُون فأسكنت الياء استثقالاً للضمـة عليها ونقلت إلى ما قبلهـا فابتزته كسرته لطروئها عليهـا فصارت يَرْمُون ويَقْضُون .

وكذلك أنت تغزين أصله تغزوين ، نقلت الكسـرة من الواو إلى الزاي فابتزّتها ضمّتهَا فصار تغزِين ، إلا أن منهم من يُشِمّ الضمة إرادة للضمة المقدرة ومنهم من يخلص الى الكسرة (٥) فلا يشم ، ويدلّك على مراعاتهم لتلك الكسرة والضمة المبتزتين (٦) عن هذين الموضعين أنهم إذا أمروا ضموا همزة الوصل وكسروها إرادة لهما ، نحو : اقضُوا ارمُوا ، ونحو : اغزي ادعي ، فكسرهم مع ضمة الثالث ، وضمهم مع كسرته يدل عـلى قوة مراعاتهم للأصل المغـيّر وأنه عنـدهم مراعى معتدّ مقدر .

ومن المتفقة حركتاه ، ما كانت فيه الفتحتان (٧) نحو اسم المفعول

---

(١) سقط من م .

(٢) اختلط هذا السطر مع تاليه في النسخة م .

(٣) الاعتراض للسيوطي .

(٤) في د ــ م : المختلفان .

(٥) في د : الضمة وفي ل : يخلص الكسرة .

(٦) في الأشباه : المبتزة .

(٧) في د : الحركتان .

من نحو اشتدّ واحمرّ وهو مشتد ومحمرّ ، وأصله مشتدد ومحمرر ، فأسكنت الدال والراء [هـ ـ ١٧٣] الأوليان وأدغمتا في المثل ، ولم تنقل الحركة إلى ما قبلها ، فتغلبه على حركته التي فيه كما تغلب (١) في يغزون ويرمين (٢) يدل على ذلك قولهم في اسم الفاعل أيضاً كذلك مشتدّ ومحمرّ ، ألا ترى أن أصله هنا مشتدِدْ ومُحْمَرِرْ ، فلو نقلت هنا (٣) لوجب أن تقول مشتِد ومحمِر ، فلما لم تقل ذلك وصح في المختلفين اللذين الثقل فيهما موجود لفظاً امتنعت من الحكم به فيما تحصل الصنعة (٤) فيه تقديراً ووهماً .

وسبب ترك النقل في المفتوح انفراد الفتح عن الضم والكسر في هذا النحو لزوال الضرورة فيه ومعه ، ألا ترى إلى صحة الواو والياء جميعاً بعد الفتحة ، وتعذر صحة (٥) الياء الساكنة بعد الضمة ، والواو الساكنة بعد الكسرة ، وذلك أنك لو حذفت الضمة في يرميون ولم تنقلها إلى الميم لصار التقدير إلى يرمون ثم وجب قلب الواو ياء وأن تقول هم يرمين [د/٥٧] فيصير إلى لفظ جماعة المؤنث .

وكذلك لو لم تنقل كسرة الواو في تَغْزُوين إلى الزاي لصار التقدير إلى تغزُيْن ، ثم يجب قلب الياء واواً لانضمام الزاي قبلها فتقول للمرأة : أنت تغزون ، فيلتبس بجماعة المذكر .

---

(١) في الأشباه : نقلت .

(٢) في الأشباه : يرمون .

(٣) في الخصائص : هذا .

(٤) في الأشباه : الصينة .

(٥) سقط من ل .

فهذا حكم المضموم مع المكسور وليس كذلك المفتوح ، ألا ترى الواو والياء صحيحتين بعد الفتحة نحو هؤلاء يخشون ، ويسعون وأنت ترضين وتخشين ، فلما لم تغير الفتحة هنا في المختلفين اللذين تغييرهما واجب ، لم تغير الفتحتان اللتان إنما هما في التغيير محمولتان على الضمة مع الكسرة (١) •

فإن قيل : قد يقع اللبس أيضاً حيث (٢) رمت الفرق ، لأنك تقول للرجال أنتم تغزون ، وللنساء أنتن تغزون ، وتقول للمرأة : أنت ترمين ولجمع النساء : أنتن ترمين •

قيل : إنما احتمل هذا النحو في هذه الأماكن ضرورة ولولا ذلك لما احتمل •

ووجه الضرورة أن أصل أنتم (٣) تغزون ، تغزوون ، فالحركتان كما ترى متفقتان • [هـ ــ ١٧٤] وكذلك أنت (ترمين) أصله (تَرْمِيين) فالحركتان أيضاً متفقتان فإذا أسكنت (٤) المضموم الأول ونقلتَ إليه ضمةَ الثاني وأسكنتَ المكسورَ الأول ونقلت إليه كسرةَ الثاني ، بقي اللفظُ بحاله كأنْ لم تنقله ولم تغيّر شيئاً منه فوقع اللّبس (في لفظها) (٥) فاحتُمل لما يَصْحَبُ الكلامُ من أوله وآخره كأشياء كثيرة يقع اللّبس في لفظها ، فيعتمد في بيانها على ما يقارنها

---

(١) نص النسخة م فيه اختلاف عن الخصائص وبقية النسخ •

(٢) في م : بحيث ، وفي ل : قد يقع الفرق أيضاً بحيث •

(٣) سقط من د ــ ل •

(٤) في د ــ م : سكنت •

(٥) زيادة من الأشباه على نص الخصائص المطبوع •

كالتحقير والتكسير وغير ذلك فلما وجدت إلى رفع اللّبس بحيث وجدته طريقاً سلكتها ، ولما لم تجدْ إليه طريقاً في موضع آخر احتملته ودللت بما يقارنه عليه •

الضرب الثاني : مما هجمت فيه الحركة على الحركة من غير قياس كقوله :

١٣٥ــ وقال اضربِ الساقين إمِّك هابلُ (١)

أصله أمك ، فكسر الهمزة لانكسار ما قبلها على حد من قرأ : (فلإمِّه الثلث) (٢) فصار إمِّك ، ثم أتبع الكسر الكسر فهجمت كسرةُ الإتباع على ضمة الإعراب ، فابتزتها موضعها فهذا شاذّ لا يقاس عليه ، ألا تراك لا تقول : قِدْرِك واسعة ، وعدلِك ثقيلة ، ولا بنتِك عاقلة • ونحو ذلك في الشذوذ قراءة الكسائي : (بما أنزِلَّيكَ) (٣) وقياسه في تخفيف الهمزة أن تجعل الهمزة بينَ بينَ فتقول : بما أنزل إليك ، لكنه حذف الهمزة حذفاً وألقى كسرتها (٤) على لام أنزل ، وقد كانت مفتوحة فغلبت الكسرة الفتحة على الموضع فصار تقديره بما أنزِلليك ،

---

(١) الكتاب ٢/٢٧٢ • الخصائص ٢/١٤٥ ــ تفسير القرطبي ١/١٣٦ ــ شواهد الشافية ١٧٨ •

(٢) النساء : ١١ ــ وهو يريد القراءة بكسر همزة « إمِّه » في الآية وهي قراءة حمزة والكسائي ، انظر البحر ٣/١٨٤ •

(٣) البقرة : ٤ • قال محقق الخصائص : ولم أر من نسب هذه القراءة الى الكسائي واكتفى في البحر ١/٤١ بقوله : إنها شاذة ولم ينسبها • قلت : ونسب ابن جني هذه القراءة الى الكسائي في المحتسب ١/٢٤٢ •

(٤) في الخصائص : حركتها •

فالتقت اللامان متحركتـين ، فأسكنت الأولى وأدغمـت في الثانية ، كقوله تعالى : ﴿ لكنّا هو الله ربّي ﴾ (١) .

ونحو منه ما حكاه لنا أبو علي عن أبي عبيـدة أنه سمع : دعه في حرُ امه (٢) وذلك أنه نقل ضمة الهمزة ــ بعد أن حذفها ــ على الراء وهي مكسورة فنفى الكسرة وأعقب منها ضمة .

ومنه ما حكاه أحمد بن يحيى في خبر له مع ابن الأعرابي بحضرة سعيد بن سَلْم (٣) عن امرأة قالت لبنات لها وقد خلون إلى أعرابي كان كان يألفهن (أفي السوَ تنتنه) (٤) قال أحمـد بن يحيى فقـال لي ابن الأعرابي : تعال إلى ههنا اسمع ما تقول ، قلت : وما في هـذا ؟ أرادت استفهام إنكار ــ : أفي السوءة أتنته ؟ فألقت فتحة أتتن على [هـ ١٧٥] كسرة الهاء فصارت بعد تخفيف السوءة : أفي السوتنتنه . فهذا نحو مما نحن بسبيله وجميعه غير مقيس لأنه ليس على حد التخفيف القياسي، لأن طريق قياسه أن تقول في حر أمـه ، فتقر كسرة الراء عليها وتجعل همزة أمه بين بين ، أي بين الهمزة والواو لأنها مضمومة كقوله تعالى :

---

(١) الكهف : ٣٨ . جاء في النشر ٢/٢٩٨ ، واختلفوا في (لكنّا هو الله) فقرأ أبو جعفر وابن عامر ورويس (لكنا) بإثبات الألف بعد النون وصلاً ، وقرأ الباقون بغير ألف ، ولا خلاف في إثباتها في الوقف إتباعا للرسم .

(٢) في هـ : في حرمه . وفي د : في جرمه ، والتصويب من الخصائص ٣/١٤١.

(٣) في هـ : مسلم .

(٤) في الأشباه : أفي السؤة تنتنه ، والتصويب من الخصائص .

(٥) عبارة : استفهام انكار ليست في الخصائص ولا في د ــ م ــ ل .

((يستهزون) (١) فيمن خفف ، أو في حريـمّه ، فيبدلها ياء البتة على يستهزيون وهو رأي أبي الحسن ، فأما (في حرِمّه) فليس على قياس البتة ، وكذلك قياس تخفيف قولها : أفي السوءة اتتنّه ، أن تقول : أفي السوء يتتنه (٢) فتخلص همزة أتتنه ياء البته لانفتاحها وانكسار ما قبلها كقولك في تخفيف مئر : مير (٣) • انتهى ما ذكره ابن جني •

ومن فروع هذا الباب كسرة شرب إذا بني للمفعول (٤) ، وكسرة زبرج إذا صغر هل تبقى ؟ ظاهر كلامهم نعم ، قال أبو حيان (٥) : ولو قيل : إنها زالت وجاءت كسرة" أخرى لكان وجهاً كما قالوا في (منُ زيد) في الحكاية على أحد القولين ، وفي (منص) (٦) إذا رخمت منصورا على لغة من لا ينتظر ، فإنهم زعموا أنها ضمة بناء غير الضمة في منصور التي هي من حركات الكلمة الأصلية •

قال : وإذا صغّرت فُعْلا (٧) على فُعَيل ، فضمة فُعيل غير ضمة فُعْل وقيل : هي هي •

---

(١) الأنعام : ٥ ، ووردت في عدة آيات كريمة •• أما تخفيف الهمزة فانظر بشأنه الاتحاف : ٧٠ •

(٢) في الأشباه : تتتنه •

(٣) جمع المئرة : وهي الذحل والعداوة ، وفي هـ : ميزر مئزر والتصويب من الخصائص والنسخة ل •

(٤) انظر شرح التسهيل ٦/ق ١٢٧ •

(٥) شرح التسهيل ٦/ق ١٢٧ •

(٦) في م : يامنص ، وفي شرح التسهيل (وكذلك الضمة في يامنص) •

(٧) سقط من م • مثلاً : تصغير صُبْح صُبَيح •

الحادية عشرة (١) : قال ابن القيّم في بدائع الفوائد (٢) : قال السّهيلي : قولهم : حرف متحرك (٣) ، وتحركت الواو ، ونحو ذلك تساهل" منهم ، فإن الحركة عبارة عن انتقال الجسم من حيز إلى حيز والحرف جزء من الصوت (٤) ، ومحال أن تقوم الحركة بالحرف لأنه عَرَض" ، والحركة (٥) لا تقوم بالعَرَض ، وإنما المتحرك في الحقيقة هو العضو من الشفتين أو اللسان أو الحنك الذي يخرج منه الحرف ، فالضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق ، فيحدث من (٦) ذلك صوت (٧) خفيّ مقارب (٨) للحرف ، إن امتدّ كان واواً ، وإن قصر كان ضمة ، والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف وحدوث الصوت الخفي الذي يسمى فتحة (٩) ، وكذا القول في الكسرة • [هـ ــ ١٧٦] •

والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند (النطق

---

(١) في ب : عشر •

(٢) بدائع الفوائد ١/٣٤ ، وانظر نتائج الفكر : ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ •

(٣) سقط من د ــ ل •

(٤) في البدائع : المصوت •

(٥) في م : العرض •

(٦) في البدائع : مع •

(٧) في البدائع : صوبت •

(٨) في البدائع : مقارن •

(٩) في البدائع : يسمى فتحة أو نصبة ، وإن مدت كانت ألفا ، وان قصرت فهي فتحة •

بالحرف ، ولا (١) يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند) (٢) ذلك أي ينقطع ، فلذلك سمي جزماً اعتباراً بانجزام الصوت وهو انقطاعه ، وسكوناً (٣) اعتباراً بالعضو الساكن ، فقولهم : فتح وضم وكسر ، هو من صفة العضو وإذا سميت ذلك رفعاً ونصباً وجراً وجزماً فهي من صفة الصوت لأنه يرتفع عند ضم الشفتين وينتصب عند فتحهما ، وينخفض عند كسرهما ، وينجزم عند سكونهما ، وعبّروا بهذه عن حركات الإعراب (٤) لأنها [د/ ٥٨] لا تكون إلا بسبب وهو العامل ، كما أنّ هذه إنما تكون (٥) بسبب وهو حركة العضو (٦) ، وعن أحوال البناء تلك لأنه لا يكون بسبب أعني بعامل ، كما أن هذه الصفات يكون وجودها بغير آلة .

---

(١) في البدائع ١/ ٣٥ : فلا . وكذلك في نتائج الفكر : ٨٤ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٣) في م : وسمي سكونا .

(٤) عبارة البدائع : ولهذا عبروا عنه بالرفع والنصب والجر عن حركات الاعراب ، اذ الاعراب لا يكون الا بعامل وسبب .

(٥) في الاشباه : لانكون ، وهو خطأ .

(٦) في البدائع : وهو حركة العضو ، واقتضت الحكمة اللفظية أن يعبر بما يكون عن سبب عما يكون عن سبب، وهو الاعراب، وأن يعبر بالفتح والضم والكسر والسكون عن أحوال البناء ، فإن البناء لايكون بسبب وأعني بالسبب العامل ، فاقتضت الحكمة أن يعبر عن تلك الأحوال بما يكون وجوده تغيرا له [بغير آلة] ، إذ الحركات الموجودة في العضو لا تكون إلا بآلة . وانظر نتائج الفكر .

قال ابن القيم (١) : وعندي أن هذا ليس باستدراك على النحاة ، فإن الحرف وإن كان عَرَضاً فقد يوصف بالحركة تبعاً لحركة محله ، فإن الأعراض (٢) وإن لم تتحرك بأنفسها فهي تتحرك بحركة محالها فاندفع (٣) الإشكال جملة •

الثانية عشرة : قال أبو حيان في شرح التسهيل (٤) : اختلف النحاة في الحركات الثلاث أهي مأخوذة من حروف المد واللين أم لا (٥)، فذهب الأكثرون إلى أن الفتحة من الألف ، والضمة من الواو، والكسرة من الياء ، اعتماداً على أن الحروف قبل الحركات والثاني مأخوذ من الأول •

(وذهب بعض النحويين الى أن هذه الحروف مأخوذة من الحركات الثلاث ، الألف من الفتحة ، والواو من الضمة ، والياء من الكسرة ، اعتماداً على أن الحركات قبل الحروف ، وبدليل أن هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات إذا أشبعت وأن العرب قد استغنت في بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفاء بالأصل عن فرعه (٦)) •

وذهب بعض النحويين إلى أنه ليست هذه الحروف مأخوذة من

---

(١) بدائع الفوائد ١/٣٥ •

(٢) في م : الاعراب •

(٣) في البدائع : وعلى هذا فقد اندفع •

(٤) شرح التسهيل ٧/ق ١٣٣ •

(٥) عبارة (أم لا) ساقطة من م •

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من م • وفي الأشباه : بالاصل على فرعه ، والتصحيح من الشرح •

انحركـات ، ولا الحركات مأخوذة من الحروف ، اعتمـاداً عـلى أن أحدهما (١) لم يسبق الآخر وصححه بعضهم . انتهى . [هـ ــ ١٧٧] .

الثالثة عشرة : قال في البسيط : تمكن النطق بالحرف أقوى من تمكنه بالحركة .

الرابعة عشرة (٢) : الأصل في تقدير الحروف (٣) أن يقدر ساكناً لأن الحركة أمر زائد فلا يُقدَّم عليه إلا بدليل ، ومن ثمَّ كان مذهب سيبويه في (شـاة) أن الأصـل فيها شوْهـة ــ بسكون الواو ــ كصَفْحَة لاشَوَهَة بالفتح (٤) ، وفي (دَم) أن وزنه فعْل بالسكون لافعل بالتحريك (٥) .

الخامسة عشرة (٦) : الحركـة قد تقوم مقـام الحرف وذلك في الثلاثي المؤنث بغير هاء نحو (سقر) فإنه يمنع الصرف ، كما لو كان فوق ثلاثة (٧) إقامة للحركة مقام حرف رابع بدليل تحتّم حذف ألف جمزى في النسب ، كتحتـم ألف مصطفى ، لا كتخيـير ألف حبـلى المشاركة لها في عدد الحروف .

قال في البسيط : فإن قيـل : لو جرت الحركـة مجرى الحرف الرابع لم تلحقه تاء التأنيث في التصغير كالرباعي ، ولا شك في لحقوقها نحو سقيرة .

---

(١) في د : احدها وفي م : إحداها .

(٢) في م : الفائدة الرابعة عشرة .

(٣) في د : الحركات . وفي ل : الحرف .

(٤) الكتاب ٢ / ٨٤ ، ١٢٦ .

(٥) الكتاب : ٢ / ١٢٢ .

(٦) في م : الفائدة .

(٧) د ــ م : ثلاث .

قلت (١): نحن لا ندعي أن الحركة تجري مجرى الحرف الرابع(٢) في كل حكم ، بل في موضع يثقل اللفظ بها ، وذلك في المكبّر بخلاف المصغّر .

السادسة عشرة (٣) : قال أبو البقاء في التبيين : اعلم أنّهم لا يريدون بالحركة المنقولة في الوقف في نحو : هذا بكُر ، ومررت ببكِر ، أن حركة الإعراب صارت في الكاف ، إذ الإعراب لا يكون قبل الطّرف ، وإنّما يريدون أنها مثلها .

السابعة عشرة (٤) : قال ابن يعيش (٥) : كان المتقدمون يسمّون الفتحة الألف الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة ، والكسرةَ الياء الصغيرة ، لأنّ الحركات والحروف أصوات ، وإنّما رأى النحويون صوتاً أعظمَ من صوت ، فسمّوا العظيم حرفاً والضعيف حركة ، وإن كانا في الحقيقة شيئاً واحداً ، ولذلك دخلت الإمالة على الحركة كما دخلت الألف ، إذ الغرض إنما هو تجانس الصوت ، وتقريب بعضها من بعض .

فائدة :

قال بعض شراح الجمل : السؤال [هـ ـ ١٧٨] عن مبادىء اللغات يؤدي إلى التسلسل ، فلهذا (لا ينبغي أن يسأل لأي شيء

---

(١) في ل : قلنا .

(٢) سقط من د ـ م ـ ل .

(٣) في م : الفائدة .

(٤) في م : الفائدة .

(٥) شرح المفصل ٩/٦٤ .

انفردت الأسماء بالجر ؟ وانفردت الأفعال بالجزم ؟ وإنما) (١) ينبغي أن يسأل عما كان يجب فامتنع وهو خفض الأفعال المضارعة بالإضافة ، لأن الفعل مرفوع وإن (٢) أضيف إليه كقوله تعالى : (هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدقُهم) (٣) وجزم الأسماء التي لا تنصرف وذلك أنها لمّا أشبهت الفعل المضارع ، وحكم لها بحكمه فلم تنون ولم تُخْفَض كالفعل ، كان يجب أن يحمل فيها الخفض على جزم الفعل الذي أشبهته بدل حمله على النصب ، ويكون الاسم الذي لا ينصرف ساكناً في حال الخفض ويكون فيه ترك العلامة علامة .

والجواب على ذلك ما ذكره الزجّاجي (٤) أنه لم تُخفض (٥) الأفعال المضارعة لأن الخفض لو كان فيها إنما كان (٦) يكون بالإضافة ، لأنه ليس من عوامل الخفض ما يدخل على الفعل إلا الإضافة (٧) ، والإضافة إما للملك أو للاستحقاق، والأفعال لا تملك شيئاً ولا تستحقه، فلا يكون فيها إضافة وإذا لم يكن فيها إضافة لم يكن فيها خفض ، فإن أضيف إلى الفعل فإنما يضاف إليه في اللفظ ، ولمصدره في المعنى

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٢) في ل : وانما .

(٣) المائدة : ١١٩ .

(٤) عقد الزجاجي لهذا المبحث فصلا في (الايضاح) : ١٠٧ ، والكلام هنا مذكور بتصرف .

(٥) في م : يخفض .

(٦) سقط من د .

(٧) في د ــ م : للاضافة .

ولذلك لا تؤثر الإضافة فيه ، ولم تجزم الأسماء التي لا تنصرف لأنها قد ذهب منها التنوين ، فلو ذهبت الحركة لأدّى ذلك إلى ذهاب شيئين من جهـــة واحدة وذلك إخـــلال بالكلمــة (١) لتوالي الحــذف على (٢) آخرها .

(١) في م : الكلمة .

(٢) في د : الى .

(٥٨)

حكاية الحال من القواعد الشهيرة

قال ابن هشام في المغني (١) : القاعدة السادسة :

إنهم يعبّرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصْداً لإحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد حالة الإخبار نحو : (وإنّ ربك ليحكم بينهم يومَ القيامة) (٢) لأن لام الابتداء للحال ، ونحو : (هذا مِنْ شيعته وهذا مِنْ عدوّه) (٣) إذ ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول عليه الصلاة والسلام كما تقول : هذا كتابك فخُذْه ، وإنما الإشارة كانت (٤) إليهما في ذلك الوقت هكذا فحكيت، ومثله (واللهُ الذي أرسلَ الرياحَ فتثيرُ سحاباً فسقناه إلى بلدٍ ميّت فأحيينا به الأرض) (٥) ألا ترى أنه تعالى قصد بقوله (فتثير سحاباً) إحضار [هـ ــ ١٧٩] تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب تبدو (٦) أولاً قطعاً ثم تتضام (٧) متقلبة بين أطوار حتى تصير ركاماً ، ومنه (ثم قالَ له كُنْ فيكون) (٨) أي فكان

(١) مغني اللبيب ٢/٧٦٩ .

(٢) النحل ١٢٤ .

(٣) القصص : ١٥ .

(٤) سقط من م .

(٥) فاطر : ٩ .

(٦) في د ــ م : تبدأ .

(٧) في د ــ م يتضام منقلبة .

(٨) آل عمران : ٥٩ .

(ومن يشرك بالله فكأنما خرّ من السماء فتخطّفه الطيرُ أو تهوي به الريح في مكان سحيق)(١) (ونريد أن نمنّ على الذين استضعِفوا)(٢) إلى قوله : (ونري َ فرعون وهامان) (٣) ومنه عند الجمهور (وكلبهم باسطٌ ذراعيه) (٤) [أي ُيبْسُط ذراعيه] (٥) بدليل [د/٩٥] (ونقلبهم) ، ولم يقل وقلبناهم ، وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي وهشام : إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل ، ومثله (والله مخرج ما كنتم تكتمون) (٦) إلا أن هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارؤ وفي الآية الأولى حكيت الحال الماضية . ومثلها قوله :

١٣٦ـ جاريةٌ في رمضان (٧) الماضي

تقطع الحديث بالإيماض (٨)

---

(١) الحج : ٣١ .

(٢و٣) القصص : ٥ ، ٦ .

(٤) الكهف : ١٨ .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٦) البقرة : ٧٢ .

(٧) في د ـ م ـ ل : زمان .

(٨) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٧٦ ـ العضديات برقم ١٦١ ص ١٠٤ وانظر : الانصاف ١٤٩ ـ الخزانة ٣/٤٨١ .

ولولا حكاية الحال في قول حسان :

١٣٧ــ يُغْشَوْنَ حتى لا تهرُّ كلابُهم (١)

لم يصحّ الرفع لأنه لا يرفع إلا [وهو للحال ، ومنه قوله تعالى : ﴿ حتى يقولُ الرسول ﴾ (٢)] (٣) .

---

(١) صدر بيت لحسان بن ثابت من قصيدة مدح بها الغساسنة وعجزه : « لا يسألون عن السواد المقبل » . انظر الكتاب ١/٤١٣ ــ والمصون وديوانه ٣٠٩ وابن السيرافي الفقرة ٢٧٩ .

(٢) البقرة : ٢١٤ .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ل .

(٥٩)

الحمل على ماله نظيـر

أولى من الحمل على ما ليس له نظير

وفيه فروع : منها (مروان) يحتمـل أن يكون وزنه فعلان أو مفعالا أو فَعوالا ، والأول له نظير فيحمـل عليه ، والآخران مثالان لم يجيئا . ذكره ابن جني (١) .

ومنها فم أصلها فَوْهٌ بزنة فَوْز ، حـذفت الهاء لشبهها بحرف العلة لخفائها وقربها في المخرج من الألف ، فحذفت كحذف حرف العلة ، فبقيت الواو التي هي عـين حرف الإعراب وكـان القياس قلبها ألفاً لتحركها بحركات الإعراب وانفتاح ما قبلها ، ثم يدخل التنوين على حد دخوله في نحو عصا ورحى ، فتحـذف [هـ ـ ١٨٠] الألف لالتقـاء الساكنين ، فيبقى المعرب على حرف واحد وذلك معدوم النظير فلما كان القياس يؤدي إلى ما ذكر أبدلوا من الواو ميماً ، لأن الميم حرف جلد يتحمـل الحركات من غير استثقال وهما من الشفتـين فهما متقاربان ذكره ابن يعيش (٢) .

ومنهـا : ألف (كلا) لام (٣) وليست زائدة لئـلا يبقى الاسم

---

(١) عن الخصائص ٣/٦٧ بتصرف .

(٢) عن شرح المفصل ١/٥٣ بتصرف .

(٣) زيادة من م وشرح المفصل .

الظاهر على حرفين وليس ذلك في كلامهم أصلاً ، ذكره ابن يعيش أيضاً (١) •

ومنها : مذهب سيبويه أن التاء في (كلتا) بدل من لام الكلمة ، كما أبدلت منها في بنت وأخت ، وألفها للتأنيث ، ووزنها فعلى كذكرى ، وذهب الجرمي إلى أن التاء للتأنيث والألف لام الكلمة كما في كلا ، والوجه الأول ، لأنه ليس في الأسماء فعتل ، ولم يعهد أن تاء التأنيث تكون حشواً في كلمة ، ذكره ابن يعيش (٢) •

ومنها : قال ابن الأنباري في الإنصاف (٣) : ذهب البصريون إلى أن الأسماء الستة معربه في مكان واحد ، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب ، وذهب الكوفيون إلى أنها معربة من مكانين •

قال : والذي يدل على صحّة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه أن ما ذهبنا إليه (له نظير في كلام العرب فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد) (٤) وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم ، فإنّه ليس في كلامهم معرب له إعرابان ، والمصير الى ماله نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير •

ومنها : قال ابن الأنباري (٥) : ذهب البصريون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع حروف إعراب ، وذهب الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب •

---

(١) شرح المفصل ١/٥٤ •

(٢) عن شرح المفصل ١/٥٥ بتصرف •

(٣) الانصاف ١/١٧ مسألة رقم ٢ •

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ل •

(٥) الانصاف ١/٣٣ ، المسألة رقم ٣ •

وقد أفسده بعض النحويين بأن هذا يؤدي الى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف وهذا لا نظير له في كلامهم .

ومنها : قال ابن فلاح في المغني : صفة اسم (لا) المبني يجوز فتحه نحو : لارجلَ ظريفَ في الدار ، وهي فتحة بناء ، لأن الموصوف والصفة [هـ — ١٨١] جعلا كالشيء الواحد بمنزلة خمسةَ عشرَ ، ثم دخلت (لا) عليهما بعد التركيب ، ولا يجوز أن تكون دخلت عليهما وهما معربان ، فبنيا معها ، لأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد ولا نظير له .

ومنها قال ابن فلاح : ذهب البصريون الى أن (اللهمّ) أصله يا الله ، حذفت (يا) وعوض منها الميم المشددة في آخره .

وقال الكوفيون (١) : ليست الميم بعوض بل أصله يا الله أمّ ، أي اقصد ، فحذفت الهمزة من فعل الأمر واتصلت الميم المشددة باسم الله (٢) فامتزجا وصارا كلمة واحدة ، ولا يستنكر تركيب فعل الأمر مع غيره بدليل هلمّ ، فإنها مركبة عند البصريين من حرف التنبيه ولمّ (٣) ، وعندنا من هل وأمّ . قالوا : فما صرنا إليه له نظير وما صرتم إليه دعوى بلا دليل .

وقال الأندلسي في شرح المفصل : قال الكوفيون : ضمير الفصل إعرابه بإعراب ما قبله لأنه توكيد لما قبله ، ورده البصريون بأن المكنّي لا يكون تأكيداً للمظهر في شيء من كلامهم ، والمصير إلا مالا نظير له في كلامهم غير جائز .

---

(١) انظر الانصاف ١/٣٤١ المسألة ٤٧ .

(٢) في د — م — ل : بالله .

(٣) الكتاب : ٢/٦٧ .

وقال ابن جني في الخصائص (١) : إذا دلّ الدليل لا يجب إيجاد النظير وذلك على مذهب الكتاب (٢) فإنه حكى مما جاء على فِعِل (إبلا) وحدها ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير ، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه فأما إن لم يقم الدليل فإنك محتاج إلى النظير ، ألا ترى إلى عِزْوِيت (٣) لما لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه (٤) أصلان احتجت إلى التعليل بالنظير فمنعت أن يكون (مفويلا) لما لم تجد له نظيراً وحملته على (فِعليت) لوجود النظير ، وهو عفريت وتفريت (٥) •

وكذلك قال أبو عثمان في الرد على من ادعى أن السين وسوف يرفعان الأفعال المضارعة (٦) :

لم نر عاملاً في الفعل تدخل عليه اللام وقد قال الله تعالى : (وَلَسَوْفَ يعطيك ربّك فترضى) (٧) فجعل عدم النظير رداً على من

---

(١) الخصائص ١/١٩٧ •

(٢) الكتاب ٢/٣١٥ وعبارة سيبويه « ويكون فِعِلا في الاسم نحو إبل ، وهو قليل لانعلم في الأسماء والصفات غيره » •

(٣) ذكره سيبويه في الكتاب ٢/٣٤٨ ، وفسره ثعلب بالقصير ، وقال ابن دريد : اسم موضع ، انظر الجمهرة ٣/٤٢١ وانظر معجم البلدان : عزويت •

(٤) في هـ : وياءه ، وهو تصحيف •

(٥) أي منكر وخبيث •

(٦) الخصائص ١/١٩٧ •

(٧) الضحى : ٥ •

أنكر قوله ، فأما إن لم يقم الدليل ولم يوجد النظير فإنك تحكم مع عدم النظير ، وذلك قولك في (١) [هـ ـ ١٨٢] الهمزة والنون من أندلس : إنهما زائدتان وإن وزن الكلمة بهما (أنفعل) وإن كان هذا (٢) مثالاً لا نظير له وذلك أن النون لا محالة زائدة ، لأنه ليس في ذوات الخمسة شيء على فَعَنْلَل فتكون النون فيه أصلاً لوقوعها موقع العين ، وإذا ثبت أن النون زائدة فقد برد (٣) في يدك (٤) ثلاثة أحرف أصول وهي الدال واللام والسين ، وفي أول الكلمة همزة ، ومتى وقع ذلك (٥) حكمت بكون الهمزة زائدة ولا تكون النوف أصلاً • والهمزة زائدة لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها نحو مدحرج وبابه • وقد وجب إذاً أن الهمزة والنون زائدتان وأن الكلمة بهما على أنفعل ، وإن كان هذا مثالاً لا نظير له • فإن ضامّ الدليلُ النظيرَ فلا مذهب بك على ذلك ، وهذا كنون[د/٦٠] عنتر ، فالدليل يقضي بكونها أصلاً ، لأنها مقابلة لعين جعفر والمثال أيضاً معك وهو فعلل •

وقال ابن يعيش (٦) : ذهب المبرد الى أن نحو لا مُسْلِمَيْن لك ولا مُسْلِمِينَ لك معربان وليسا بمبنيين (٧) مع لا ، قال : لأن الأسماء

(١) في الخصائص : كقولك ، وفي م : أفعل •

(٢) زيادة في الأشباه •

(٣) في الأشباه : يرد •

(٤) في الأشباه : ذلك •

(٥) سقطت من ل •

(٦) عن شرح المفصل ٢/١٠٦ •

(٧) في د ـ م ـ ل : والشرح مبنيين •

المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً فلم (١) يجز ذلك .

وقال ابن يعيش (٢) : وهذا إشارة إلى عدم النظير . قال وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير ، أما إذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنساً ، وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا .

وقال الشلوبين : .

قول من قال : إن الحروف في الأسماء الستة دلائل إعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب يؤدي إلى أن يكون الاسم المعرب على حرف واحـد في قولك : ذو مال ، وهذه الحروف زوائد عليه للـدلالة على الإعراب ، وذلك خروج عن النظائر (٣) ، فلا ينبغي أن يقال به (٤) .

قاعـــدة :

قال ابن يعيش (٥) : يجوز أن يسمّى الرجل بما لا نظـير له في كلام ولهذا لم يذكر سيبويه (دُئِل) في أبنية الأسماء لأنه اسمٌ لقبيلة أبي الأسود ، والمعارف غيرُ معوّل عليها في الأبنية [هـ ــ ١٨٣] .

---

(١) الاشباه : يوجد ، والتصويب من الشرح .

(٣) شرح المفصل ٢/١٠٦ .

(٣) في د ــ م : الظاهر .

(٤) (به) ساقطة من د ــ م ــ ل .

(٥) عن شرح المنصل ٦/١١٣ بتصرف .

(٦٠)

حمـــل الشيء على نظـــيره

قال ابن الأثير في النهاية (١) : الحُدّاث جماعـة يتحدثون وهو جمع على غـير قياس حملاً على نظـيره وهو سامر وسُمّار (٢) ، فإن السمار المتحدثون .

(٦١)

الحمل على أحسن القبيحين

عقد له ابن جني باباً في الخصائص قال (١) : وذلك أن تحضرك الحالُ ضرورتين لا بدّ من ارتكاب إحداهما ، فينبغي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلهما فحشاً ، وذلك كواو (ورنتل (٢)) أنت فيهـا بين ضرورتين :

إحداهما أن تدعي كونهـا أصلاً في ذوات الأربعة غير مكررة ، والواو لا توجد في ذوات الأربعـة إلا مـع التكرير نحو الوصوصة والوحوحة وضوضيت (٣) وقوقيت .

والأخرى (٤) : أن تجعلهـا زائدة أولاً ، والواو لا تزاد أولاً ،

(١) النهاية : مادة (حدث) ٢٣٩/١ .

(٢) في ل : ثمار .

(٣) الخصائص ٢١٢/١ .

(٤) هو الشر والأمر العظيم .

(٥) في د ـ م : : صوصيت .

(٦) في م والخصائص : والآخر .

فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصلاً أولى من أن تجعلها زائدة ، وذلك أن الواو قد تكون أصلاً في ذوات الأربعة على وجه من الوجوه ، أعني حال التضعيف ، فإما أن تزاد أو لا ، فإن هذا أمر لم يوجد على حال ، فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه •

ومثل ذلك : فيها قائما رجل ، لما كنت بين أن ترفع قائماً فتقدم الصفة على الموصوف وهذا لا يكون ، وبين أن تنصب الحال من النكرة — وهذا على قلته (١) جائز — حملت المسألة على الحال فنصبت •

وكذلك ما قام إلا زيداً أحد ، عدلت إلى النصب لأنك إذا (٢) رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه ، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثني منه ، وهذا وإن كان ليس في قوة تأخيره عنه ، فقد جاء على كل حال • فاعرف ذلك أصلاً في العربية تحمل عليه غيره • انتهى •

وقال ابن إياز (٣) (في نحو : فيها قائماً رجل) (٤) أبو الفتح يسمي هذا الحمل : أحسنَ القبيحين (٥) ، لأن الحال من النكرة قبيح وتقديم (٦) الصفة على الموصوف أقبح فحمل على أحسنهما •

وقال ابن يعيش (٧) : إنما امتنع العطف على عاملين عند الخليل

---

(١) في د ل : ماقتلة •

(٢) في ل : ان •

(٣) المحصول ق ٨٨ •

(٤) ما بين المعقوفتين للسيوطي •

(٥) في المحصول : وتقدم •

(٦) في المحصول : الأقبحين •

(٧) عن شرح المفصل ٣/٢٧ بتصرف واختصار •

وسيبويه [هـ ـــ ١٨٤] لأن حرف العطف خلف عن العامل ونائب عنه ، وما قام مقام غيره فهو أضعف منه في سائر أبواب العربية فلا يجوز أن يتسلط على عمل الإعراب (١) بما لا يتسلط ما أقيم مقامه ، فإذا أقيم مقام الفعل لم يجز أن يتسلط على عمل الجر ، فلذا لم يخرجوا قولهم في المثل (ما كلُّ سوداء تمرةً ولا بيضاء شحمةً) (٢) على العطف على عاملين كما هو رأي الكوفيين حيث جعلوا جر بيضاء بالعطف على سوداء والعامل فيها كل ، ونصب شحمة عطفاً على خبر ما ، ومثله عندهم : ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ عمرو ، ويخفضون قاعداً بالعطف على قائم المخفوض بالباء ويرفعون عمراً بالعطف على اسم (ما) [وسيبويه والخليل لا يجيزون ذلك] (٣) بل يخرّجونه على حذف المضاف وإبقاء عمله .

فإن قيل (٤) : حذف المضاف وإبقاء عمله على خلاف الأصل وهو ضعيف ، والعطف على عاملين ضعيف أيضاً ، فلم كان حمله على الجار أولى من حمله على العطف على عاملين ؟ .

قيل : لأن حذف الجار قد جاء في كلامهم وله وجه من القياس فأما مجيئه فنحو :

١٣٨ـــ وبلدةٍ ليسَ بها أنيسُ (٥)

---

(١) في د ـــ ل : الابواب .

(٢) المستقصى في الأمثال ٢/٣٢٨ برقم ١١٩٩ ، والمثل يضرب في اختلاف أخلاق الناس وطباعهم .

(٣) زيادة من شرح المفصل يقتضيها السياق .

(٤) شرح المفصل ٣/٢٧ .

(٥) الرجز لجران العود انظر :
الكتاب ١/١٣٣ ، ٣٦٥ ، معاني القرآن ١/٤٧٩ ، المقتضب ٢/٣١٩ ، ٣٤٧ ، ٤/٤١٤ البغداديات : ٢٠٧ . الانصاف ٢٧١ ، شرح المفصل

أي ورب بلدة ، وقولهـم في القسم : (اللهِ لأفعلن) (١) وقول رؤبة لما قيل له كيف أصبحت (خيرٍ عافاك الله) أي بخير .

وقد حمل أصحابنا قراءة حمزة (والأرحام) (٢) على حذف الجار ، وأن التقدير فيه وبالأرحام والأمر فيه ليس ببعيد (٣) ذلك البعد ، فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار في الاستعمال وإن كان قليـلاً ، ولم (٤) يثبت في الاستعمال العطف على عاملين ، فكان حمله على ماله نظير أولى ، وهو من قبيل أحسن القبيحين .

وأما من جهـة القياس فلأن الفعـل لما كان يكثر فيه الحـذف وشاركه (٥) الحرف الجار في كونه عاملاً جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل الندرة .

←

٢/٨٠ ، ١١٧ ـ ٣/٢٧ ، ٧/٢١ ، ٨/٥٢ ـ الخـزانة ٤/١٩٧ ، ورواية الديوان : ٥٣ :

قـد نـدع المنـزل ياليسُ   يعتسّ فيه السبع الجروس

الـذئب أو ذو لبـد هموس   بسـابسـا ليس به أنيس

آلا اليعـافير والا العسـيـس

(١) انظر الكتاب ٢/١٤٤ ، ١٤٥ .

(٢) النساء : ١ . والآية : (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) . قال في النشر ٢/٢٣٩ : واختلفوا في (والأرحام) فقرأ حمزة ، بخفض الميم ، وقرأ الباقون بنصبها .

(٣) في الشرح بالبعيد .

(٤) في ل : وان .

(٥) في هـ : وشارك .

(٦٢)

حمل الشيء على الشيء

من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم

عقد له ابن جني باباً في الخصائص (١) ، قال : اعلم أن هذا باب طريقه الشبه اللفظي وذلك كقولنا (٢) في النسب إلى مافيه همزة التأنيث بالواو ، وذلك (٣) نحو : حمراويّ [هـ ـ ١٨٥] صفراوي وعُشراوي ، وإنما قلبت الهمزة فيه ولم تقر (٤) بحالها لئلا تقع علامة التأنيث حشواً ، فمضيّ هذا على هـذا لا يختلف ثم إنهم قالوا في النسب إلى علبـاء : علباوي وإلى حرباء : حرباوي ، وأبدلـوا هـذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث ، لكنها لما شابهت همزة حمراء وبابها بالزيادة حملوا عليها همزة علباء ، ونحن نعلم أن همزة حمراء لم تقلب في حمراوي لكونها زائدة فتشبه بها همزة علباء من حيث كانت زائدة مثلهـا ، لكن لما اتفقتا في الزيادة حملت همزة علباء على همزة حمراء ، ثم إنهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا في كساء وقضاء : كساويّ وقضاويّ ، فأبدلوا الهمـزة واواً حملاً لها على همزة علباء من حيث كانت همزة قضاء وكساء مبدلة من حرف ليس للتأنيث ، فهذه علّة غير الأولى ، ألا تراك لم تبدل همزة علباء

(١) الخصائص ١/٢١٣ .

(٢) في د : قولنا .

(٣) سقط من د .

(٤) في هـ : تقرر .

واواً في علباوي لأنها ليست للتأنيث ، فتحمل عليها همزة كساء وقضاء من حيث [د/٦١] كانتا لغير (١) التأنيث .

ثم إنهم قالوا من بعد في قُرّاء قُرّاويّ، فشبهوا همزة قراء بهمزة كساء من حيث كانت أصلاً غير زائدة ، كما أن همزة كساء غير زائدة وأنت لم تكن قد أبدلت همزة كساء في كساويّ من حيث كانت غير زائدة ، لكن هذه أشباه لفظية يحمل أحدها على ما قبله ، تشبثاً به وتصوراً له ، وإليه والى نحوه أومأ سيبويه بقوله (٢) : وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً ، وعلى ذلك قالوا : صحراوات فأبدلوا الهمزة واواً لئلا يجمعوا بين علمي تأنيث ، ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع عن طريق التثنية ثم قالوا : علباوان حملا بالزيادة على حمراوان ، ثم قالوا : كساوان تشبيهاً له بعلباوان، ثم قالوا: قُرّاوان حملاً له على كساوان على ما تقدم .

وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف بها والتركح (٣) في أثنائها (٤) لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور . والشعر الموزون ، والخطب والسجوع ، ولقوة إحساسهم (٥) في كل شيء شيئاً ، وتخيلهم قُرّاوان حملاً له على كساوان على ما تقدم .

---

(١) في م : بغير .

(٢) انظر الكتاب ١/١٣ .

(٣) التركح : أي التصرف والتوسع ، وفي م : التولج .

(٤) في هـ : اثباتها ، وفي الخصائص وم : أثنائها . واثناؤها : نواحيها ووجوهها .

(٥) في م : أجسامهم .

وعلى هــذا ما منع الصرفَ من الأسماء للشبه اللفظي نحو أحمر وأصفر ، وأصرم وأحمد ، وتألب وتنضب علمين ، لما في ذلك من شبه لفظ الفعل ، فحــذفوا [هـ ــ ١٨٦] التنوين من الاسم لمشابهته ما لا حصة له في التنوين ، وهو الفعل ، قال : والشبه اللفظي كثــير ، وفي هذا كفاية . انتهى (١) .

(١) في الخصائص و د ــ م : وهذا كاف .

(٦٣)

الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل

ومن ثم قال الأكثرون : إن (رحمن) غير منصرف ، وإن لم يكن له فعلى ، لأن مالا ينصرف من فعلان أكثر فالحمل عليه أولى . قاله صاحب البسيط .

وقال ابن يعيش (١) : ذهب بعضهم إلى أن ألف (كلا) منقلبة عن ياء ، وذلك لأنه رآها قد أميلت .

قال سيبويه (٢) : لو سميت بكلا وثنيت لقلبت الألف ياء لأنه قد سمع فيها الإمالة ، والأمثل أن تكون منقلبة عن واو لأنها قد أبدلت تاء في كلتا ، وإبدال التاء من الواو أضعاف إبدالها من الياء ، والعمل إنما هو على الأكثر وإنما أميلت لكسرة الكاف .

وقال السخاوي في تنوير الدياجي : سأل سيبويه الخليل عن رمان فقال : لا أصرفه في المعرفة وأحمله على الأكثر إذ لم يكن له معنى يعرف به (٣) .

قال السخاوي : أي إذا كان لا يعلم من أي شيء اشتقاقه حمل على الأكثر والأكثر زيادة الألف والنون .

---

(١) شرح المفصل ١/٥٤ .

(٢) الكتاب ٢/٨٣ ، والسيوطي ينقل قول سيبويه من شرح المفصل ١/٥٤ .

(٣) الكتاب ٢/١١ . قال السيرافي : إذا كان في آخر الاسم ألف ونون وقبلهما ثلاثة أحرف حكم عليهما بالزيادة حتى يقوم الدليل من اشتقاق أو غيره أن النون أصلية ومن أجل هذا حكم الخليل عى النون في رمان أنها زائدة .

وقال ابن يعيش (١) : القياس يقتضي زيادة النون في حسان وأن لا ينصرف حملاً على الأكثر .

وقال الشلوبين : المحذوف من (ذو) ياء أو واو لأن الغالب على الاسم الثنائي المحذوف منه (لامه أن تكون اللام المحذوفة منه) (٢) ياء أو واواً ، والأغلب فيها الواو وقلّ أن(٣) يكون المحذوف غيرهما (٤) كالحاء من (حر) ، فينبغي أن يحكم على ذو بأن المحذوف منه ياء أو واو لا غيرهما ، لأنهما أكثر من غيرهما وإن كان يمكن أن يكون المحذوف منه هاء .

وقال أيضاً : قد تكون الصفة مجتمعة فيها شروط الجمع بالواو والنون ، ولا تجمع بهما إذا كانت محمولة على غيرها (٥) مما لا يجمع بالواو والنون ،وذلك نحو [هـ ــ ١٨٧] ندمان ، كان (٦) قياسه (٧) أن يقال في جمعه ندمانون لأن مؤنثه ندمانة ، ولكن سيبويه قال(٨): إنهم لا يقولون ذلك وإن كان قد أجازه هو بعد ذلك ، وتوجيه شذوذه أن المطرد في باب فعلان أن لا يقال فيه فعلانة فحمل في ذلك على الأكثر ، ولكن مثل هذا يقل في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا أذكر منه إلا هذا .

---

(١) شرح المفصل ٩/ ١٥٥ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٣) سقط من م .

(٤) في م : غيرها .

(٥) في هـ : غيرهما .

(٦) في د : وان كان .

(٧) في م : مقاسه .

(٨) الكتاب ٢ : ٢١٢ .

وقال أيضاً : الألف المجهولة الأصـــل من الثلاثي إذا لم تمل (١) تقلب في التثنية واواً وإذا أميلت تقلب (٢) ياء ، لأنه لا يمال من هـــذا النوع إلا ما كانت ألفـــه منقلبة عن ياء ، ولا يميلون ذوات الواو إلا شاذاً ، نحو : العشاء (٣) في العين ، فحمل المجهول من هذا النوع على الأكثر ولم يحمل على الشاذ ، والأكثر مما يمال من هذا النوع أن تكون ألفه منقلبة عن ياء فحمل هذا المجهول عليه ، (وما لم يمله المميلون من هذا النوع فألفه منقلبة عن واو فحمل هذا المجهول عليه ، قال) (٤) : فإن جهل أمر الإمالة ــ أعني وجودها وعدمها في هذا النوع ــ حمل على ما ألفه منقلبة عن الياء لأن الأكثر ــ زعموا ــ فيما لامه ألف أن يكون انقلابها عن الياء لا عن الواو، لأن الياء أغلب على اللام من الواو، ويقوي ذلك أن ذوات الواو ترجع في الأربعة إلى الياء نحو مَلْهيان ، ومَدْعيان ولا ترجع الياء إلى الواو (٥) نحو مرميان • انتهى •

وقال ابن عصفور : قول سيبويه : إن المرفوع بعـــد لولا مبتدأ محذوف الخبر ، أولى من قول الكسائي : إنه فاعل بإضمار فعل ، لأن إضمار الخبر أكثر من إضمار الفعل ، والحمل على الأكثر أولى (٦) •

---

(١) في م : حتى •

(٢) في م أمليت فقلت •

(٣) في م : الغشا •

(٤) ما بين المعقوفتين ، ساقط من د ــ ل •

(٥) في م : الى الياء الواو •

(٦) انظر الكتـــاب ١/٢٧٩ ، والمقتضب ٣/٧٦ ، والانصـــاف ١/٧٠ المسألة ١٠ •

وقال ابن إياز (١) : ذهب الكسائي إلى أن (حتى) حرف تنصب المضارع دائماً ، وإذا وقع بعدها الاسم مجروراً كان بتقدير إلى ، وقول البصريين : إنها حرف يجر الاسم دائماً ، وإذا نصب المضارع بعدها كان بتقدير (أن) أرجح لأنه إذا ترددت الكلمة بين أن تكون من عوامل الأسماء أو من عوامل الأفعال ، فجعلها من عوامل الأسماء أولى ، وذلك لأن عوامل الأسماء هي الأصول وعوامل الأفعال فروع ، وأيضاً فعوامل الأسماء هي الأكثر ، (ومن أصولهم الحمل على الأكثر) (٢) • [هـ ـ ١٨٨] •

وقال ابن النحاس في باب الاشتغال : إذا كان العطف على جملة فعلية فالمختار الحمل على إضمار فعل ، لأنك حينئذ تكون قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية فتتفق الجمل ، وإذا رفعت تكون قد عطفت جملة اسمية على جملةٍ فعلية فتختلف الجمل ، وتوافق الجمل أولى من اختلافها •

فإن قيل : توافق الجمل يعارضه أنك إذا نصبت تحتاج إلى تقدير وإذا رفعت لم تحتج إلى تقدير شيء •

فالجواب : أنّه إذا دار الأمرُ بين الاختلاف والتقدير كان أولى لكثرة التقدير في كلام العرب وقلة الاختلاف ، والحمل على الكثير (٣) أولى •

وقال ابن فلاح في المغني : لام (ذي) بمعنى صاحب ياء على الأصح حملاً على الأكثر فيما عينه واو •

---

(١) عن المحصول ق ١٢٣ بتصرف واختصار •

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م •

(٣) في م : الأكثر •

وقال ابن يعيش (١) : الهاء من (٢) هذه بدل (٣) الياء (٤) من هذي، وإنما كسرت [د/٦٢] ووصلت بالياء لأنها في اسم غير متمكن مبهم فشبهت بهاء (٥) الإضمار الذي قبله كسرة نحو به وبغلامه .

وقال سيبويه (٦) : ولا أعلم أحداً يضمها لأنهم شبهوها بهاء الضمير ، وليست للضمير فحملوها على أكثر الكلام ، وأكثر الكلام كسر الهاء إذا كان قبلها كسرة ، ووصلوا بالياء كما وصلوا في به وبغلامه ، ومن العرب من يسكنها في الوصل ويجري على أصل القياس يقول : هذِهْ هند .

وقال أيضاً (٧) : الياء الثانية في قوقيت وضوضيت أصل لأنها أولى كررت وأصلها : قوقوت وضوضوت ، وإنما قلبوا الثانية ياء لوقوعها رابعة على حد اغزيت وادعيت .

فإن قيل : فهلا كانت زائدة على حد زيادتها في سعليت وجعبيت ؟ .

قيل (٨): لو قيل ذلك لصارت من باب سلس وقلق وهو قليل وباب زلزلت وقلقلت أكثر والعمل إنما هو على الأكثر .

---

(١) عن شرح المفصل ٣/ ١٣١ بتصرف وأيضاً ١٠/ ٤٥ .

(٢) في م ـ ل : في .

(٣) في د ـ م : بدل من .

(٤) في د : الهاء .

(٥) في هـ : بها .

(٦) انظر الكتاب ٢/ ٢٩٥ ، وشرح المفصل ١٠/ ٤٥ .

(٧) شرح المفصل ٩/ ١٤٩ .

(٨) في ل : قيل لو كان لصارت .

وقال (١) : الميم من (منبج) اسم البلد ، زائدة ، والنون أصل ، لأن زيادة الميم أولا أكثر من زيادة النون أولا [هـ ـ ١٨٩] والعمل إنما هو على الأكثر •

وقال المالقي في رصف المباني (٢) : (ألاّ) المفتوحة المشددة (٣) حرف تحضيض وتبدل همزتها هاء فيقال : هلاّ ، ولاتنعكس القضية فتقول : إن الهمزة بدل من الهاء لأن بدل الهاء من الهمزة أكثر من بدل الهمزة من الهاء ، لأنها لم تبدل إلا في : ماء وأمواء والأصل ماه وأمواه ، وفي أهل قالوا : آل ، والأصل : أأل (٤) فسهلوا الهمزة • والهاء قد أبدلت من الهمزة في إياك ، فقالوا : هياك ، وفي أرحت الماشية قالوا : هرحت الماشية ، وفي أرقت الماء قالوا : هرقت وفي أشياء غير هذه فالحمل على الأكثر أولى •

وقال أبو حيان في شرح التسهيل: (إلا) (٥) إما أن تقترن بما بعدها قرينة تدل على أنه داخل في حكم ما قبلها أو خارج عنه ، فإن اقترن بذلك قرينة كان على حسبها وإن لم تقترن به قرينة فالذي عليه أكثر المحققين أنه لا يدخل في حكم ما قبلها ، وهو الصحيح لأن الأكثر في كلامهم إذا اقترنت قرينة أن لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها فإذا عري عن القرينة وجب الحمل على الأكثر •

---

(١) عن شرح المفصل ٩/١٥١ بتصرف •

(٢) عن رصف المباني : ٨٤/ بتصرف ، وفي الأشباه : وصف المباني •

(٣) في د : المشددة المفتوحة •

(٤) في الأشباه : آل ، والتصويب من رصف المباني و ل •

(٥) في الأشباه : الى وهي مصحفة عن الا •

(٦٤)

الحمـــل على المعنى

قال في الخصائص (١) : اعلم أن هـذا النوع (٢) غور من العربية بعيـد ، ومذهب نازح فسيح (٣) ، وقـد (٤) ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً ، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث ، وتصور معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد ، وفي حمـل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول ، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً وغير ذلك .

فمن تذكير المؤنث قوله تعالى (فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي) (٥) أي هذا الشخص ، (فمنْ جاءه موعظةٌ من ربّه) (٦) لأن الموعظـة والوعظ واحد (إنّ رحمـة الله قريب) (٧) أراد بالرحمـة هنا المطر .

ومن تأنيث المـذكر قراءة (تَلْتَقِطْـه بعضُ السيّارة) (٨) وقولهم : ذهبت بعض أصابعه أنث ذلك لما كان بعض السيارة سيارة

---

(١) من الخصائص ٢/٤١١ بتصرف واختصار .

(٢) في الخصائص : الشرج . ومعناها النوع . وفي د ـ م ـ ل : الشرح .

(٣) في هـ ـ د : فصيح .

(٤) في الخصائص : قد .

(٥) الأنعام : ٧٨ .

(٦) البقرة : ٢٧٥ .

(٧) الأعراف : ٥٦ .

(٨) يوسف : ١٠ وقراءة التأنيث قراءة الحسن ومجاهد وقتادة وأبي رجاء . انظر البحر المحيط ٥/٢٨٤ .

في المعنى وبعض [هـ ــ ١٩٠] الأصابع إصبعاً . وقولهم : ما جاءت حاجَتَك ، لما كانت (ما) هي الحاجة في المعنى وأنشدوا :

١٣٩ــ أتهجُر بيتاً بالحجاز تلفّعت

به الخوفُ والأعداء من كلّ جانبِ (١)

ذهب بالخوف إلى المخافة ، وقال :

١٤٠ــ يا أيّها الراكبُ المزْجي مطيته

سائل بني أسد ما هذه الصوْتُ (٢)

أنّث على معنى الاستغاثة ، وحكى الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول : « فلانٌ لَغوبٌ جاءَتْه كتابي فاحتقرها » فقلت له : أتقول : جاءته كتابي ؟ فقال : نعم أليس بصحيفة؟ قلت : فما اللغوب ؟ قال : الأحمق (٣) ، وقال :

١٤١ لوكان في قلبي كَقَدْرِ قُلامةٍ

حُبّاً لغيرك قد أتاها أرسلي (٤)

---

(١) البيت في اللسان (خَوَف) وفيه « أم أنت زائره » في مكان (من كل جانب) .

(٢) البيت لرويشد بن كثير الطائي .

وانظر الانصاف ٧٣ ، وشرح المفصل ٥/٩٥ ، والخزانة ٢/١٦٧ والهمع ٢/١٥٧ ــ والدرر ٢/٢١٦ ــ والحماسة بشرح التبريزي ١/١٦٤ .

(٣) وردت الحكاية أيضا في الخصائص ١/٢٤٩ .

(٤) ذكر في اللسان (رسل) أن ابن بري أنشد هذا البيت منسوبا للهذلي ، ولما راجعنا شرح ديوان الهذليين وجدناه قول أبي كبير ٣/١٠٧٩ .

كسّر رسولاً ، وهو مذكر على أرسل ، وهو من تكسير المؤنث كأتان وأتن ، وعناق وأعنق ، لما كان الرسول هنا إنما يراد به المرأة لأنها في غالب الأمر مما تستخدم في هذا الباب ، وكذلك ما جاء عنهم من جناح وأجنح • قالوا : ذهب بالتأنيث إلى الريشة ، وقال :

١٤٢ـ فكانَ مِجَنّي دونَ من كنت أتّقي

ثلاثُ شخوصٍ كاعبان ومُعْصِرُ (١)

أنّث الشخص لأنه أراد به المرأة ، وقال :

١٤٣ـ وإنّ كلاباً هـــذه عشـــرُ أبطن

وأنتَ بريءٌ من قبائلهـا العشـرِ (٢)

ذهب بالبطن إلى القبيلـة وأبان ذلك بقولـه : من قبائلهـا ، وأما قوله :

١٤٤ـ كما شَرِقَتْ صدر القناة من الدم (٣)

وجليلة الأنسـاب ليس كمثلها ممـن تمتع قد أتتهُ ارسلي

وهناك أيضاً قول جميل بثينة ، ديوانه : ١٨٠ :

لو كان في صدري كقدر قلامة فضلٌ وصلتُك أوأتتك رسائلي

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهـو في : الكتـاب ٢/١٧٥ ، والمقتضب ٢/١٤٨ ـ والانصاف : ٧٧٠ ، والخزانة ٣/٣١٢ وديوانه : ٩٢ وابن السيرافي الفقرة : ٥٧٨ •

(٢) البيت لرجل من بني كلاب أنشده في الكتاب ٢/١٧٤ والمقتضب ٢/١٤٨ والانصاف ٧٦٩ ـ والهمع ٢/١٤٩ ، والدرر ٢/٢٠٤ •

(٣) عجز بيت للأعشى ، وصدره (وتَشْرَقُ بالقول الذي قـد آذعته) • والبيت من قصيدة يهجو فيها عمير بن عبد الله الشاعر • انظر الكتاب ١/٢٥ ، وديوان الأعشى : ١٢٣ وابن السيرافي الفقرة : ٢٢ •

فإن شئت قلت : أنّثَ لأنه أراد القنــاة ، وإن شئت قلت : إنه صدر القناة قناة ، وقال :

١٤٥ـ لمّا أتى خَبَرُ الزّبـير تواضَعَتْ
سورُ المـدينة والجـال الخُشَعُ (١)

وقـــال :

١٤٦ـ طولُ اللّيالي أسْرَعَتْ في نَقْضِي(٢)

وقـال تعــالى : (ومَنْ يَقْنُتْ منكنّ لله ورسولــه) (٣) [لأنه أراد امرأة] (٤) . ومن باب الواحد والجماعة قولهــم : (هُوَ أحسنُ الصبيان وأجمله) أفرد [هـ ــ١٩١] الضمير لأن هذا موضع يكثر فيه الواحـد كقـولك : (هو أحسنُ فتى في الناس) وقـال ذو الرمة :

---

(١) البيت لجرير وهو في الكتاب ١/٢٥ ـ والمقتضب ٤/١٩٧ والخزانة ٢/٢٢٦ واللسان (سور) ديوانه : ٣٤٥ .

(٢) البيت من أرجوزة قصيرة ، تنسب للأغلب ، وللعجاج ، ويرى بعضهم أنها من شوارد الرجز الذي لايعرف قائله . انظر ديوان العجاج ٢/٢٩٩ وفهرس شواهد سيبويه ١٠٦ والبيت في الكتاب ١/٢٦ ، والبيان والتبيين ٤/٥٦٧ ، والمقتضب ٤/١٩٩ ، والخزانـة ٢/١٦٨ ومغنـي اللبيـب ٢/٥٦٧ ، ورواية البيان : أرى الليالي ولا حجة فيه على هذه الرواية . وابن السيرافي برقم ١٨٠ . شرح أبيات المغني ٧/١٠٢ برقم ٧٥١ .

(٣) الأحزاب : ٣١ .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

١٤٧ ـــ ومية أحسن الثقلين جيدا   وسالفةً وأحسنُه قذالا (١)

فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه ، وقال تعالى : (ومن الشياطين من يغوصون له] (٢) فحمل على المعنى ، وقال تعالى : (مَنْ (٣) أسلم وجْهَه لله وهو محسن فلهُ أجره عند ربه) (٤) فأفرد على لفظ (مَنْ) ثمّ جمع من بعد (٥) ، والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جداً ، منه قوله تعالى : (ألمْ تَرَ الى الذي حاجّ إبراهيم في ربّه) (٦) ثم قال : (أو كالذي مرّ على قرية) (٧) قيل فيه : إنّه محمول على المعنى حتى كأنه قال : أرأيتَ كالذي حاجّ إبراهيم أو كالذي مرّ على قرية ، فجاء بالثاني على أن الأول قد سبق كذلك ، ومن ذلك قول امرىء القيس :

(١) ديوان ذي الرمة ١٥٢١/٣ ، وفيه : ومية أحسن الثقلين خدا . والبيت في الكامل ٥٤/٣ ، وشرح المفصل ٦٩/٦ والخزانة ١٠٨/٤ والهمع ٥٩/١ ، والدرر ٣٤/١ .

(٢) الأنبياء : ٨٢ .

(٣) في الأشباه : (ومن) وهو غلط من الناسخ ، وما بين المعقوفتين ساقط من ل .

(٤) البقرة : ١١٢ .

(٥) أي في قوله في تمام الآية (ولاخوفٌ عليهم ولا هم يحزنون) .

(٦) البقرة : ٢٥٨ .

(٧) البقرة : ٢٥٩ .

١٤٨ـ ألا زَعَمَتْ بسباسةُ اليوم أنّني
كَبِرْتُ وألاّ يُحسنَ اللهو (١) أمثالي (٢)

بنصب (يحسن) ، والظاهر أنه (٣) يرفع لأنه معطوف على (أنّ) الثقيلة إلا أنه نصب لأن هذا موضع قد [د/٦٣] كان يجوز أن تكون فيه الخفيفة حتى كأنه قال : ألا زعمت بسباسة أن يكبر فلان ؟ ومنه قوله (٤) :

١٤٩ـ ياليت زوجَكِ قَدْ غَدَا متقلّدا سيفاً ورُمْحَا (٥)

أي : وحاملاً رمحاً ، فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه ، وكذا قوله :

١٥٠ ـ علفتُها تبناً وماءً باردا (٦) .....

أي وسقيتها ماءً باردا ، وقوله :

---

(١) في هـ ، ل : السر ، وسقطت الكلمة من م . وآثرنا رواية الديوان : ٢٨ والأمالي الشجرية ١/٢٨٩ .

(٢) ديوانه : ٢٨ .

(٣) في د والخصائص آن .

(٤) الخصائص ٢/٤٣١ .

(٥) البيت لعبد الله بن الزبعرى وهو في الكامل ١/٣٣٤ ، والمقتضب ٢/٥١ والأمالي الشجرية ٢/٣٢١ ، والانصاف ٦١٢ وشرح المفصل ٢/٥٠ والهمع ٢/٥١ ، والدرر ٢/٦٤ .

(٦) نسبه بعضهم الى ذي الرمة الخزانة ١/٤٩٩ ، وليس في ديوانه وهو في الأمالي الشجرية ٢/٣٢١ ، والانصاف ٦١٣ وشرح المفصل ٢/٨ ، والخزانة ١/٤٩٩ ، والمغني ٢/٧٠٣ .

١٥١ــ تراه كأنّ الله يَجْـدَعُ أنفـه
وعينيه إنْ مولاه ثابَ له وفْرُ (١)

أي ويفقأ عينيه ٠

ومنه باب واسع لطيف ظريف (٢) ٠ وهو اتصال الفعـل بحرف ليس مما يتعدى به كقوله تعالى : ((أُحلّ لكم ليلةَ الصيامِ الرفثُ إلى نسائكم) (٣) لمـا كان في معنى الإفضاء ، عـدّاه بإلى ، ومثله قول الفرزدق :

١٥٢ ــ ... ... قد قتـل الله زيـاداً عني (٤)

لأنه في معنى صرفه ، وقول الأعشى :

١٥٣ــ ... ... سبحانَ مِنْ علقمةَ الفاخرِ (٥)

---

(١) ورد البيت في الحيوان ٦/٤٠ من قصيدة منسوبة لخالـد بن الطيفان ، والرواية فيه : وأذنيه بدلا من عينيه ٠ وانظر مجالس ثعلب : ٤٦٤ ، المؤتلف ١٤٩ ، الهمع ٢/١٣٠ الدرر ٢/١٦٩ ٠

(٢) الخصائص ٢/٤٣٥ ٠

(٣) البقرة : ١٨٧ ٠

(٤) الشعر للفرزدق ، انظر المحتسب ١/٥٢ ، مغني اللبيب ٢/٧٦٤ ، ديوانه ٨٨١ ٠ وصدره : كيف تراني قالياً مجنّي ٠

(٥) عجز بيت للأعشى ، وصدره : أقول لمّا جاءني فخره ٠
والبيت في الكتاب ١/١٦٣ ، والمقتضب ٣/١٨ ، مجالس ثعلب ٢٦١ ، الخصائص ٢/١٩٧ ــ ٣/٤٢ الأمالي الشجرية ١/٣٤٧ ــ ٢/٢٥٠ ــ شرح المفصل ١/٣٧ ، ١٢٠ ، الخزانة ٢/٤١ ــ ٣/٢٥١ الهمع ١/١٩٠ الدرر ١/٦٤ ، ديوانه : ١٤٣ ٠ وابن السيرافي الفقرة ٦٩ ٠

علق حرف الجر بسبحـان [هـ ــ ١٩٢] (١) لما كـان معناه : براءةً منـه •

وقال ابن يعيش (٢) : فإن قيل : قررتم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها والحال في : هـذا زيد قائماً ، من زيد ، العامل فيه الابتداء من حيث هو خبر والابتداء لا يعمل نصباً •

فالجواب :أن هذا كلام محمول على معناه دون لفظه ، والتقدير أشيرُ إليه أو أُنبه (٣) له فهو مفعول من جهة المعنى وصل إليه الفعل •

قال (٤) : وقولهم : (نشدتك الله إلا فعلت) كلام محمول عـلى المعنى كأنه قال : ما أنشـدك إلا فعلك ، أي : ما أسألك إلا فعلك ، ومثل ذلك :

(شرٌ أهرَّ ذا ناب) (٥) وإذا ساغ أن يحمل (شرٌ أهرَّ ذا نابٍ) على معنى النفي ، كان معنى النفي في (نشدتك الله إلاّ فعلتَ) أظهر لقوة الدلالة ، على النفي لدخول إلا لدلالتها عليه ، ومثله من الحمـل على المعنى قوله :

١٥٤ــ ••• ••• ••• يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي (٦)

---

(١) في الأشباه : علق حرف الجر بسبحان وهو علم ؟ •

(٢) شرح المفصل ٢/٥٨ •

(٣) في ت ــ م : أنتبه •

(٤) عن شرح المفصل ٢/٩٤ ، ٩٥ ، بتصرف واختصار •

(٥) مجمع الأمثال ١ : ٣٧٠ برقم ١٩٩٤ والخصائص ١ : ٣١٩ •

(٦) من بيت للفرزدق أوله : أنا الذائد الحامي الذمار وانما •• والبيت من قصيدة يهجو بها جريرا ، والبيت في المحتسب ٢/١٩٥ ، شرح المفصل ٢/٩٥ ، ٨/٥٦ الهمع ١/٦٢ ، الدرر ١/٣٩ •

والمراد ما يدافع ، ولذلك فصل الضمير حيث كان المعنى ما يدافع إلا أنا .

وقال أبو حيان في إعرابه (١) : كلام العرب منه ما طابق (٢) اللفظ المعنى نحو : قام زيد وزيد قام (٣) . وهو أكثر كلام العرب ، (وهو وجه الكلام) (٤) ومنه ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى نحو : علمت أقام زيد أم قعد ، لا يجوز تقديم الجملة على علمت ، وإن كان ما بعد (علمت) ليس استفهاماً (٥) ، بل الهمزة فيه للتسوية ، ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ وذلك نحو الإضافة للجملة الفعلية نحو :

١٥٥ـ على حينَ عاتبت المشيب على الصبا (٦)

إذ قياسُ الفعل أن لا يضاف إليه ، لكن لوحظ المعنى وهو المصدر فصحت الإضافة (٧) .

---

(١) البحر المحيط ١/٤٧ .

(٢) في البحر : ما طابق فيه اللفظ المعنى .

(٣) في د ـ م : قائم وكذا في البحر .

(٤) العبارة ليست في البحر .

(٥) في د ـ م ـ ل : ليس ما بعد علمت استفهاما ، وكذا في البحر .

(٦) صدر البيت للنابغة الذبياني ، وعجزه : فقلت ألما أصح والشيب وازع
انظر الكتاب ١/٣٦٩ ـ المنصف ١/٥٨ ، البغداديات : ١٢٢ ، الأمالي الشجرية ١/٤٦ ، ٢/١٣٢ ، ١٦٤ ، شرح المفصل ٣/١٦ ، ٨١ ، ٤ : ١٤٦ ، الانصاف ٢٩٢ ، الخزانة ٣/١٥١ ـ المغني برقم : ٩١٤ ـ ديوانه : ٤٤ وابن السيرافي الفقرة (٣٦٨) .

(٧) انتهى كلام أبي حيان .

وقال الزمخشري في الأحاجي (١) : قولهم : نشدتك الله (٢) لما فعلت ، كلام محرف عن وجهه ، معدول عن طريقته ، مذهوب" مذهب ما أغربوا به على السامعين ، من أمثالهم ونوادر ألغازهم وأحاجيهم وملحهم (وأعاجيب كلامهم ، وسائر ما يدلّون به على اقتدارهم وتصريفهم أعنة فصاحتهم حيث شاءوا) (٣) وبيان عدله أن الإثبات فيه قائم مقام النفي ، والفعل مقام الاسم ، وأصله ما أطلب منك إلا فعلك • [هـ ــ ١٩٣] •

وقال الشيخ علم الدين السخاوي في تنوير الدياجي : هذا الكلام مما عُدل من كلامهم عن طريقته إلى طريقة أخرى تصرفاً في الفصاحة وتفنناً في العبارة ، وليس من قبيل الإلغاز •

وقال أبو علي هو كقولهم (٤) : شرٌّ أهرَّ ذا ناب ، يعني في أن اللفظ على معنى ، والمراد معنى آخر لأن المعنى : ما أهر ذا ناب) (٥) إلا شرّ •

قال : وقول الزمخشري : أقيم الفعل فيه مقام الاسم يعني إلا فعلت أقيم مقام إلا فعلك •

قال : ومثل هذا من الذي هو بمعنى ما هو متروك إظهاره قوله :

---

(١) الأحاجي : ٥١ ــ ٥٢ •

(٢) في هـ ــ م ــ ل : بالله •

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من م •

(٤) في م : قولهم •

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من د •

١٥٦ــ أبا خُراشةَ أمّا أنتَ ذا نَفَـــرٍ

فإنَّ قومي لم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ (١)

قال سيبويه (٢) : المعنى لأن كنت منطلقاً انطلقت لانطلاقك ، أي لأن كنت في نفر وجماعة من أسرتك ، فإن قومي كذلك وهم كثير لم تأكلهم السّنة ، ولا يجوز عند سيبويه إظهار (كنت) مع المفتوحـــة ولا حذفه مع المكسورة .

وقال الزمخشري (٣) : من المحمول عـــلى المعنى قولهم : حسبُكَ يَنَمِ (٤) الناسُ ، ولذا جزم به كما يجزم بالأمر لأنه بمعنى اكفف (٥) ، وقولهم : اتقى الله امرؤ وفعل (٦) خيراً يثب عليه ، لأنه بمعنى ليتق الله امرؤ وليفعل خيراً .

وقال أبو علي الفارسي في التذكرة :

---

(١) البيت للعباس بن مرادس وقد أنشده في : الكتاب ١/١٤٨ ، والخصائص ٢/٣٨١ ، والمنصف ٣/١١٦ ، البغداديات : ١٠٠ ــ ١٠٢ ــ ١٢٨ ، والأمالي الشجرية ١/٣٤ ، ٣٥٣ ــ ٢/٣٥٠ ــ الانصاف ٧١ ــ شرح المفصل ٢/٩٩ ــ ٨/١٣٢ ــ الخزانة ٢/٨٠ ــ ٤/٤٢١ ــ مغني اللبيب برقم ٤٥ ، ٨٧ ، ٨٠٨ ، ١١٨٥ .

(٢) الكتاب ١/١٤٨ .

(٣) المفصل : ٢٥٣ ، وانظر شرح المفصل ٧/٤٩ .

(٤) في هـ ــ د : يتم ، وفي م : نعم ، وكلاهما تصحيف ، والتصويب مـــن الشرح ومن النسخة ل/ق : ٦٣ .

(٥) في د ــ م ــ ل : اكتف .

(٦) في هـ : فعل والعبارة في سيبويه .

إذا كانوا قد حملوا الكلام في النفي على المعنى دون اللفظ (حيث لو حُمل على الفظ) (١) لم يؤد إلى اختلال معنى ولا فساد فيه وذلك نحو قولهم : (شر أهر ذا نابٍ) (٢) وشيء جاء بك وقوله :

١٥٧ ــ .... وانما يُدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي (٣)

وقولهم : قلّ أحـد لا يقول ذاك .. وقولهم : نشدتك الله إلا فعلت ، وكل هذا محمول على المعنى ، ولو حمل على اللفظ لم يؤد (٤) إلى فساد والتباس ، فإن الحمل (٥) على المعنى حيث يؤدي إلى الالتباس يكون واجباً ، فمن ثم نفى سيبويه قوله : مررت بزيد وعمرو ، إذ مرّ بهما مرورين ، ما مررت بزيد ولا بعمرو ، فنفى (٦) عـلى المعنى دون اللفظ ، وكذلك قوله : ضربت زيداً أو عمراً : ما ضربت واحداً منهما لأنه لو قال : ماضربت زيداً أو عمراً أمكن أن يظن أن المعنى ماضربتهما ، ولما كان قوله ما مررت بزيد وعمرو ، لو نفى عـلى اللفظ لا يمكن أن يكون نفى [هـ ــ ١٩٣] مروراً واحداً فنفاه بتكرير الفعل ليتخلص من هذا المعنى ، كذلك جمع قوله : ما مررت بزيد أو عمروٍ : ما مررت بواحد منهما ليتخلص من المعنى الذي ذكرنا .

قاعـــدة :

إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بُدىء بالحمـل

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٢) تقدم ذكره : ص ٤١٢ .

(٣) تقدم ذكره : برقم ١٥٤ ص ٤١٢ .

(٤) في هـ : لايؤد .

(٥) في د ــ ل : فان يحمل ، وفي م : يحمل الى .

(٦) في هـ : ونفي ــ والتصويب من سائر النسخ .

على اللفظ ، وعلل ذلك بأن اللفظ هو المشاهد المنظور إليه ، وأما المعنى فخفيّ راجع إلى مراد المتكلم ، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولى ، وبأن اللفظ متقدم على المعنى لأنك أول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه فاعتبر الأسبق ، وبأنه لو عكس لحصل تراجع لأنك أوضحت المراد أولاً ثم رَجعت إلى غير المراد لأن (١) المعوّل على المعنى فحصل (٢) الإبهام بعد التبيين .

وقال ابن جني في الخصائص (٣) : اعلم أنّ العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ لأنه إذا انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته [د/٦٤] إياه لأنه انتكاث وتراجع فجرى ذلك مجرى ادغام الملحق وتوكيد ما حذف على أنه قد جاء منه شيء قال :

١٥٨ـ ... ... رؤوس كبيريهنّ ينتطحان (٤)

وقال ابن الحاجب : إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى، وإذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ لأن المعنى أقوى فلا يبعد (٥) الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ ، ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي الرجوع إلى الأضعف .

واعترض عليه صاحب البسيط : بأن الاستقراء دل على أن اعتبار

---

(١) في د ـ ل : لأنه .

(٢) في ل : فيحصل .

(٣) عن الخصائص ٢/٤٢٠ بتصرف واختصار .

(٤) عجز بيت في الخزانة ٢/٢٠٢ ، وصدره رأت جبلا فوق الجبال إذا التقت ، ولم أقف على قائله .

(٥) في هـ : يتعدى ، ولا معنى لها .

اللفظ أكثر من اعتبار المعنى ، وكثرة موارده دليل على قوته ، فلا يستقيم أن يكون قليل الموارد أقوى من كثير الموارد •

قال : وأما ضعف العود إلى اللفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد به التنزيل ، كما ورد باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ قال تعالى : ﴿ خالدين فيها أبداً قد أحسن الله له رزقا ﴾ (١) فحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى ، وما ورد به التنزيل ليس بضعيف فثبت أنه يجوز الحمل على كل واحد منهما بعد الآخر من غير ضعف •

وقال الإمام أبو الحسن الأبذي (٢) في شرح الجزولية : العرب تكره [هـ ــ ١٩٥] الانصراف عن الشيء ثم الرجوع إليه بعد ذلك في معانيهم فكذلك يكرهونه في ألفاظهم وأنشد :

١٥٩ــ إذا انصرفت نفسي (٣) عن الشيء لم تكد
إليه بوجه آخر الدهر ترجع (٤)

ولذلك يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في لفظ مفرد ، ومعنى مجموع كمن وأخواتها ، ولذلك يكرهون الرجوع إلى الإتباع بعد القطع في النعوت ، قال الشلوبين في شرح الجزولية : إذا قلت : ما أظن أحداً يقول ذلك إلا زيداً ، فالنصب أجود على أنه بدل من أحد ، وأما الرفع على أنه بدل من الضمير فحمل على المعنى ، والحمل على المعنى مع وجود الحمل على اللفظ كاتباع الأثر مع وجود العين •

---

(١) الطلاق : ١١ •

(٢) في هـ : الآمدي ، والتصويب من سائر النسخ •

(٣) في م : الى •

(٤) لم أقف على قائله •

(٦٥)

حمل الشيء على نقيضه

فيه فروع ، منها : قال البسيط ذهب سيبويه (١) إلى أن حرف التعريف اللام وحدها ، لأن دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين ، (فكذلك دليل نقيضه ــ وهو التعريف ــ حرف واحد قياساً لأحد النقيضين على الآخر ولذلك) (٢) كانت ساكنة كالتنوين .

وقال في المجمل (٣) : لم يجمع من الصفات التي مذكرها أفعل على فِعال إلا عجفاء وأعجف وعِجاف .

قال في البسيط : والذي حسن جمعها في قوله تعالى : (سبع عجاف) (٤) حملها على سمان ، لأنهم قد يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على النظير .

وقال ابن جني في الخصائص (٥) : كان أبو علي يستحسن قول الكسائي في قوله :

---

(١) انظر الخلاف في حرفي (أل) في الكتاب ٢/٦٣ ، وانظر رأي سيبويه في الكتاب ٢/٢٧٢ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٣) في م : الجمل . وعبارة المجمل : الذكر أعجف والأنثى عجفاء وليس في الكلام أفعل على فِعال مجموعاً الا أعجف وعجاف ، المجمل مادة (عجف) .

(٤) يوسف : ٤٣ .

(٥) عن الخصائص ٢/٣١١ .

١٦٠ — إذا رضيت عليّ بنو قشيرٍ •••••••••• ••••••••••

أنه لما كان رضيتُ ضدّ سخطت عدّى رضيت بعلى حملاً للشيء على نقيضه كما يحمل عـلى نظيره ، وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثـيراً فقـال : قالوا كـذا (كما قالوا كذا) (٢) وأحدهما ضد الآخر •

قال ابن إياز في شرح الفصول (٣) : ربما جعلوا النقيض مشاكلاً للنقيض لأن كل واحد منهما ينافي الآخر ، ولأن (٤) الذهن يتنبه لهما معاً بذكر أحدهما [هـ ـ ١٩٦] •

قال : وقد ذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن لام الأمر إنما جزمت لأن الأمر للمخاطب موقوف الآخر نحو : اذهبْ ، فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني ، لأنه مثله في المعنى وحملت عليها (لا) في النهي من حيث كانت ضداً لها •

وقال ابن عصفور في شرح الجمل :

(كم) إن كانت اسم استفهام كان بناؤها لتضمنها معنى (٥) حرف الاستفهام وإن كانت خبرية كان بناؤها حملاً على (ربّ) وذلك أنها

---

(١) صدر بيت للقحيف العقيلي من قصيدة يمـدح بها حكيـم بن المسيب القشيري ، وعجـز البيت : لعمر الله أعجبني رضاها •

والبيت في النوادر : ١٧٦ ، المقتضب ٢ : ٣٢٠ ـ المحتسب ١/٥٢ ، ٢٤٨ الأمالي الشجرية ٢/٢٦٩ ـ الانصاف ٦٣٠ ـ شرح المفصل ١/١٢٠ الخزانة ٤/٢٤٧ المغني برقم : ٢٤٨ ـ ١١٤٥ •

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م •

(٣) المحصول ق : ١٢٠ •

(٤) في المحصول : وأن •

(٥) سقط من م •

إذ ذاك للمباهاة والافتخار كما أن (ربّ) كذلك ، وهي أيضاً للتكثير فهي نقيضة رب ، لأن (١) (ربّ) للتقليل والنقيض يجري مجرى ما يناقضه كما أن النظير يجري مجرى ما يجانسه •

وقال ابن النحاس في التعليقة : إنما كُسِرت النون في المثنّى لسكونها وسكون الألف قبلها ، والكسرة نقيض السكون ، فأرادوا أن يأتوا بالشيء الذي هو نقيضه لأن الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره •

وقال السهيلي في الروض الأنف (٢) : يحملون الصفة على ضدها ، قالوا عدّوة بالهاء حملاً على صديقة •

وقال الشيخ شمس الدين ابن الصائغ في تذكرته : قيل (٣) : لم بني (عوضُ) على الضم مع أنه غير مضاف إلى الجملة ؟ قال : ويمكن أن يكون بُني حملاً على نقيضه وهو (قط) كما قيل في (كم) •

وقال ابن النحاس في التعليقة : لا يثنى (بعض) (٤) ولا يجمع حملاً على (كل) لأنه نقيضه (٥) وحكم النقيض أن يجري على نقيضه •

وقال ابن فلاح في المغني : ألحقت العرب (عدمت وفقدت) بأفعال القلوب فقالوا عدمتُني وفقدتُني ، حملاً على وجدت ، فيكون من باب حمل الشيء على ضده •

---

(١) سقط من م •

(٢) الروض الأنف ١/٢٠٠ قال سيبويه : عدوّ وعدوّة شبهوه بصديق وصديقه وقالوا للجميع : عدوّ وصديق • الكتاب ٢/٢٠٩ •

(٣) سقط من م •

(٤) سقط من د •

(٥) في هـ : نقيض •

وقال الجاربردي في شرح الشافية (١) : بُطنان فُعلان لا فُعلال لأنه نقيض ظُهران ، لأن ظهراناً اسم لظاهر الريش وبطناناً لباطنه وظهران فُعلان باتفاق ، فبطنان كذلك حملاً للنقيض .

وقال ابن هشام في تذكرته : هذا باب ما حملوا فيه الشيء على نقيضه وذلك في مسائل :

الأولى : لا النافية ، حملوها على (إنّ) في العمل في نحو : لا طالعاً جبلاً حسن .

الثانية : (رضي) عدوها بعلى حملاً على سخط ، قاله الكسائي .

الثالثة : (فَضَل) عدّوه بعن حملاً على نقص ودليله قوله : [هـ ـ ١٩٧]

١٦١ـ لاهِ ابن عمّك لا أفضلتَ في حَسَبٍ
عنّي ولا أنت ديّاني فتخزوني (٢)

قال ابن هشام : وهذا مما خطر لي .

---

(١) شرح الشافية مخطوط ق ٥ ـ ٦ ونص الجاربردي : (قوله : وبطنان : فعلان لا فعلال ، لوجهين : الأول أنه نقيض ظهران ، لأن ظهرانا اسم لظاهر الريش وبطنانا لباطنه ، وظهران فعلان باتفاق اذ لم يتصور فيه التكرار (ق ٦) فبطنان كذلك ، حملا للنقيض على النقيض .

الثاني : أن (فُعلالا) لم يوجد في كلامهم غير قُرطاس ـ بالضم ـ وهو ضعيف أيضا ، والفصيح الكسر) . وانظر نصّ الجاربردي أيضاً مطبوعاً في مجموعة الشافية ١ : ٢٠ .

(٢) البيت لذي الاصبع العدواني سبق ذكره برقم ٦٣ .
وفي م : تخزيني .

الرابعة : نَسِيي ، علقوها حملا على علم قال :

١٦٢ــ ومن أنتمُ إنّا نَسينا من أنتم
وريحكُم من أيّ ريح الأعاصر (١)

الخامسة : خُلاصة ، حملوها على ضدّها من باب فُعالة لأنه وزن يقتضي (٢) المرمي والمنفي ، قال : وهذا لمّا خطر لي عرضته على الشيخ فاعترضه بأن الدالّ هنا على خلاف (٣) [د ــ ٦٥] باب زبالة وفضالة لانسلم أنه الوزن بل الحروف ، قال : وهو محل نظر •

السادسة : جيعان وعطشان ، حملوها على شبعان وريان وملآن ، لأن باب فعلان للامتلاء •

السابعة : دخل ، حملوها على خرج ، فجاؤوا بمصدرها كمصدره فقالوا : دخولاً كخروجاً ، هذا إنْ قلنا إنّ (دخل) متعدية ، وإن قلنا إنها قاصرة فلا حمل •

الثامنة : شكر ، عدوها بالباء حملاً على كفر ، فقالوا : شكرته وله وبه ، قاله ابن خالويه في الطارقيات •

التاسعة : قالوا : بطل بطالة حملاً على ضده من باب الصنائع كنجر نجارة •

---

(١) البيت لزياد الأعجم ورد في المحتسب ١/١٦٨ والخصائص ٣/٨١ ، ١٦٧ والهمع ١/١٥٥ ، والدرر ١/١٣٧ وشعره ق ٢٩ ص ١١٧ وفيه : فمن أنتم ...

(٢) في هـ نقيض وفي د ــ ل : يقتضي وفي م : يقضي •

(٣) في د ــ م : مخالف •

العاشرة : مات مَوَتاناً (١) حملاً على حيي حيواناً لأن باب فَعَلان للتقلب والتحرك •

الحادية عشرة (٢) : (كم) الخبرية حملوها على (ربّ) في لزوم الصدرية لأنها نقيضتها •

الثانية عشرة : معمول (ما) بعد لم ولما قدم عليهما حملاً على نقيضه وهو الايجاب قاله الشلوبين ، واعترضه ابن عصفور بأنه يلزمه تقديم المعمول في (٣) (ما ضرب زيداً) لأنه أيضاً نقيضه الايجاب وليس بشيء لأنه لا يلزم اعتبار النقيض •

الثالثة عشرة : قالوا : (كثر ما تقولن ذلك) حملاً على : (قلما تقولن ذلك) وإنما [هـ ــ ١٩٨] قالوا : قلما تقولن ذلك ، لأن قلما تكون للنفي • انتهى •

وقال في موضع آخر من تذكرته : كما يحملون النظير على النظير غالباً ، كذا يحملون النقيض على النقيض قليلاً ، مثل (لا) النافية لنجنس حملوها على (إنّ) وكم للتكثير أجروها مجرى (رب) التي للتقليل (فصدروها وخصّوها) (٤) بالنكرات ، وقالوا : امرأة عدوة ، فألحقوا فيها تاء التأنيث ، وحكم فعول إذا كانت صفة للمؤنث وكان في معنى فاعل أن لا تدخله تاء التأنيث ،وقالوا : امرأة صبور وناقة

---

(١) في م : موتا •

(٢) في م ل : عشر ، وكذلك فيما يلي •

(٣) في هـ ــ م : على •

(٤) ما بين المعقوفتين بياض في د ــ ل •

رغوت (١) لأنهم أجروا عدوة مجرى صديقة وهي ضدها ، فكما أدخلوا التاء في صديقة أدخلوها في عدوة ، وقالوا : الغدايا والعشايا ، فجمع غدوة وغداة على فعالى ، وحكمه أن يقال فيه : غداة وغدوات ، وغدوة وغدوات ، لأنهم حملوها على العشايا وهي في مقابلتها لأن الغداة أول النهار كما أن العشية آخره .

(١) هكذا في أصول الأشباه . وفي اللسان : ناقة رغوّ على فعول ، وهي الناقة الكثيرة الرغاء .

(٦٦)

حمل الأصول على الفروع

قال ابن جني (١) : قـال أبو عثمان : لا يضاف ضارب إلى فاعله لأنك لا تضيفه إليه مضمراً ، فكـذلك لا تضيفه إليه مظهراً ، قـال : وجازت إضافة المصدر (٢) إلى الفاعل لما جازت إضافته إليه مضمراً (٣) .

قال ابن جني : كأن أبا عثمان إنما اعتبر في هـذا (الباب) (٤) المضمر فقدمه وحمل عليه المظهر ، من قبل أن المضمر أقوى حكماً في باب الإضافة من المظهر ، وذلك أن المضمر أشبه بما تحـذفه الإضافة ــ وهو التنوين ــ من المظهر ولذلك لا يجتمعان في نحو : ضاربانك وقاتلونه ، من حيث كان المضمر بلفظه (٥) وقوة اتصاله مشابهاً للتنوين (بلفظه (٦) وقوة اتصاله) (٧) وليس كذلك المظهر لقوته وقوة صورته ، ألا تراك تثبت معه التنوين فتنصبه نحو ضاربان زيداً ، فلما كان المضمر

(١) الخصائص ٢/ ٣٥٥ .

(٢) في هـ : المضمر .

(٣) في نسخ الأشباه : مظهرا .

(٤) زيادة من الخصائص .

(٥) في الخصائص : بلطفه .

(٦) في الخصائص : بلطفه وكذلك في ل .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٨) في الخصائص : ورفور .

مما تقوى معه مراعاة الإضافة حمل المظهر (١) وإن كان هو الأصل عليه •

ومن ذلك قولهم : إنما استوى النصب والجر في المظهر في نحو رأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين ، لاستوائهما في المضمر نحو رأيتك ومررت بك ، وإنما كان هذا الموضع للمضمر حتى حمل عليه حكم المظهر من حيث كان المضمر عارياً [هـ ــ ١٩٩] من الإعراب ، وإذا عري منه جاز أن يأتي منصوبه بلفظ مجروره ، وليس كذلك المظهر لأن باب الإظهار أن يكون مرسوماً (٢) بالإعراب ، فلذلك حملوا الظاهر على المضمر في التثنية وإن كان المظهر هو الأصل ، إذ كان المراعى هنا أمراً غير الفرعية والأصلية ، وإنما هو أمر الإعراب والبناء • وإذا تأملت ذلك علمت أنك في الحقيقة إنما حملت فرعاً على أصل ، لا أصلاً على فرع ، ألا ترى أنّ المضمر أصل في عدم الإعراب ، فحملت المظهر عليه لأنه فرع في البناء ، كما حملت المظهر على المضمر في باب الإضافة من حيث كان المضمر هو الأصل في مشابهته للتنوين (٣) ، والمظهر فرع عليه في ذلك لأنه إنما هو متأصل في الإعراب لا في البناء •

فإذا بدهتك هذه المواضع فتعاظمتك فلا تخنع(٤) لها ، ولا تعط باليد مع أول ورودها وتأنّ (٥) لها ولاطف بالصنعة ما يورده الخصم منها مناظراً كان أو خاطراً • انتهى •

---

(١) في د ــ ل : عليه وان •

(٢) في الخصائص : موساما •

(٣) في الخصائص : التنوين •

(٤) في هـ : تبجتمع •

(٥) في الخصائص : وتأتّ •

وقال في باب غلبة الفروع على الأصول (١) :

قد شبه النحاة الأصل بالفرع في المعنى الذي أفـاده ذلك الفرع من ذلك الأصل . ألا ترى أن سيبويه أجاز في قولك : هـذا الحسن الوجه ، أن يكون الجر في الوجـه من موضعين ، أحـدهما الإضافة ، والآخر تشبيهه بالضارب الرجل ، إنما جاز فيه الجر تشبيهاً له بالحسن الوجه ، وذلك أن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه لهما ، وعمرت (٢) به وجه الحال بينهما ، ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه ، وكذلك شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم : (عليه السلام والرحمت) وشبهوا الوصـل بالوقف في نحو قولهـم : ثلثهربعه (٣) ، وفي قولهم : سب سباً (٤) ، وكل كلا (٥) ، وأجروا غير اللازم (مجرى اللازم) (٦) في قولهـم : لحمـر ، وريا ، وهْوَ الله ، وهْي التي فعلت ، وقوله :

---

(١) عن الخصائص ١/٣٠٠ وبداية النقل من ص ٣٠٣ بتصرف واختصار .

(٢) في اللسان (جمل) (عمت) ويبدو أنه تحريف عن الخصائص محقق الخصائص .

(٣) كتبها في الخصائص : ثلاثة أربعة : وفي م : ثلاثة حربعه .

(٤) في الخصائص : سبسبا ، وفي م : سبا وفي (د) بسنبا . ومعنى السبسب : القفر والمغازة .

(٥) في الخصائص : كلكلا ، وفي د : كاكلا والكلكل : الصدر .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

١٦٣ ــ .... فقلت : أهيَّ سرت أم عادني حُلُمُ (١)

وقوله :

١٦٤ــ ومن يتَّقْ فإنَّ الله معْه (٢)

أجر (تق ف) مجرى (عَلِمَ) حتى صار (تَقْفَ) كَعَلْمَ ، وأجروا اللازم مجرى غير اللازم في قوله تعالى :

(أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى) (٣) فأجرى النصب مجرى الرفع الذي (٤) لا تلزم فيه الحركة ، ومجرى الجزم الذي

---

(١) عجز بيت لزياد بن حمل من قصيدة طويلة في الحماسة ، وصدره : (فقمت للطيف مرتاعا وارقني) .

والبيت في الخصائص : ٢/٣٣٠ ، والخزانة ٢/٣٩١ ، وشرح شواهد الشافية ١٩٠ وشرح المفصل ٧/٣٩ ، ومغني اللبيب برقم ٥٧ ــ ٧٠٨ والحماسة ١٣٩٦ وحواشيها .

(٢) صدر بيت مجهول القائل ، وعجزه : ورزق مؤتاب وغادي . ذكره ابن فارس في الصاحبي ١٩ بعد أن قال : وأنشد الفراء وانظر اللسان : أوب و (وقى) وقد مضى تخريجه في الشاهد رقم ١٠٩ .

(٣) القيامة : ٤٠ . ويريد ابن جني هنا قراءة (يحيى) بالاقتصار على ياء واحدة كما في قراءة طلحة بن سليمان والفيض بن غزوان ، وأما قراءة الجمهور فنصب يحيي واظهار الياء الثانية ، وانظر البحر المحيط ٨/٣٩١ . عن محقق الخصائص .

(٤) سقط من د ، ل .

لا يلزم (١) فيه الحرف أصلاً وهو كثير ، وحمل النصب على الجر في التثنية والجمع (٢) ، وحمل الجر على النصب فيما لا ينصرف (٣) [هـ - ٢٠٠] وشبهت الياء بالألف [د/٦٦] في قوله :

١٦٥- كأنّ أيديهن بالقاعِ القَرِقْ (٤)

وحملت الألف على الياء في قوله :

١٦٦- إذا العجوزُ غضبتْ فطلّقِ ولا ترضّاها ولا تملّقِ (٥)

ووضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله :

١٦٧- ... ... (قد ضَمِنَتْ إيّاهمُ الأرض) (٦)

والمتصل موضع المنفصل في قوله :

---

(١) في د : لا يلزمه .

(٢) في الخصائص : والجمع الذي على حد التثنية .

(٣) في د : أيدي نساء يتعاطين الورق ، تقدّم ذكره ص ١٦١ برقم ٦٧ .

(٤) تقدم ذكره برقم ٦٨ ص ٢٤٢ .

(٥) نسب الى رؤبة وانظر : المنصف ١/٣٠٧ - ٢/١١٥ ، الأمالي الشجرية ١/٨٦ ، الانصاف ٢٦ ، العسكريات : ١٤٩ شرح المفصل ١/١٠٦ - ١٠/١٠٤ - ١٠٦ الخزانة ٣/٥٣٣ ، شرح شواهد الشافية ٤٠٩ ملحقات ديوان رؤبة ١٧٩ - العضديات برقم ٤٠ ص ٤٢ .

(٦) من بيت للفرزدق وهو بتمامه :

بالوارث الباعث الأموات قد ضمنت إيّاهم الأرض في دهر الدهاير

وهو من قصيدة للفرزدق في مدح يزيد بن عبد الملك وهجاء يزيد بن المهلب .

١٦٨ــ ••• ••• ••• ألا يجاورنا إلاّك ديّار (١)

وقلبت الواو استحساناً لا عن قوة علة في نحو غَدْيان وعشيان وأبيض لَياح ، وقلبت الياء واواً استحساناً (لا عن قـوة علة) (٢) في التقوى والبقوى والرعوى ، والفتوى •

وقولهم : عوى الكلب عوية (٣) وعَوّة ، وأتبعوا الثاني الأول في نحو : شُدُّ وفِرِّ وعَضّ ومنذُ ، وأتبعـوا الأول الثاني في (٤) نحو : اُقتل اُدخل اُخرج ، فلما رأى سيبويه العرب إذا شبهت (٥) شيئاً بشيء ، فحملته على حكمه عادت أيضاً فحملت الآخر عـلى حكم صاحبه تثبيتاً لهما وتعميماً لمعنى الشبه بينهما ، حكم أيضاً لجرّ الوجه من قولنا (٦) : هذا الحسن الوجه ، أن يكون محمولاً على جر الرجل في قولهم : هذا الضارب الرجل ، كما أجازوا أيضاً النصب في قولهم : هذا الحسن الوجه ، حملاً له منهم على هذا الضارب الرجل ، ونظيره أيضاً قولهـم (٧) ياأميمةَ (٨) ، ألا تراهـم لما حذفوا الهاء فقالوا :

(١) أنشده الفراء ولم يعزه الى أحد • انظر الخصائص ٢/١٩٥ ــ شرح المفصل ٣/١٠١ ، ١٠٣ ــ الخزانة ٢/٤٠٥ ــ المغني برقم ٨١٣ العيني ١/٢٥٣ العضديات برقم ٢٥ ص ١٧ •

(٢) زيادة من الاشباه •

(٣) ليست في الخصائص •

(٤) سقط من هـ •

(٥) في د : شبهوا •

(٦) في الخصائص : قوله •

(٧) في الخصائص : قوله •

(٨) انظر الكتاب ١/٣١٥ •

يا أميم (١) ثم أعادوا الهاء ، أقروا الفتحة بحالها اعتياداً (٢) للفتحة في الميم ، وإن كان الحذف فرعاً وكذلك قولهم : اجتمعت أهل اليمامة (٣) ، أصله : اجتمع أهل اليمامة ، ثم حذف (٤) المضاف فأنث الفعل فصار اجتمعت اليمامة ، ثم أعيد المحذوف فأقر التأنيث الذي هو الفرع بحاله فقيل : اجتمعت أهل اليمامة .

قال (٥) : ومن غلبة الفروع للأصول إعرابهم في الآحاد بالحركات ، وفي التثنية والجمع بالحروف ، فأما ما جاء في الواحد من ذلك نحو (أخوك وأباك وهنيك) فإن أبا بكر ذهب فيه إلى أن العرب قدمت منه هذا القدر (٦) توطئة لما أجمعوه من الإعراب في الجمع والتثنية (٧) بالحروف . وهذا أيضاً نحو آخر من حمل الأصل على الفرع ، ألا تراهم أعربوا بعض الآحاد بالحروف حملاً له على [هـ ــ ٢٠١] ذلك في التثنية والجمع .

فأما قولهم : أنت تفعلين ، فإنهم إنما أعربوه بالحرف ، وإن كان في رتبة الآحاد ، وهي (٨) الأول من حيث كان قد صار بالتأنيث إلى حكم الفرعية، ومعلوم أن الحرف أقوى من الحركة، فقد ترى الى عَلَم إعراب

(١) في الخصائص : آميم .
(٢) في هـ : اعتبارا .
(٣) انظر الكتاب : ١/٢٦ .
(٤) في م : حذفوا .
(٥) عن الخصائص ١/٣٩ بتصرف واختصار .
(٦) في م : التقدير .
(٧) سقط من هـ .

الواحد أضعفَ لفظاً (١) من إعراب ما فوقه ، فصار لـذلك الأقوى كأنه الأصل والأضعف كأنه الفرع . ومن ذلك حذفهم الأصل لشبهه عندهم (٢) بالفرع ألا تراهم لما حذفوا الحركات ـ ونحن نعلم أنها زوائد في نحو : لم يذهب ـ تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضاً الحروف الأصول فقالوا لم يخش ، ولم يرم ، ولم يغز .

ومن ذلك أيضاً أنهم حذفوا ألف معزى (٣) ومَدْعى في النسب (٤) ، فأجازوا معزيّ ومدعيّ فحملوا الألف هنا وهي لام على الألف الزائد (٥) في نحو حبلى وسكرى .

ومن ذلك حذفهم ياء تحية (٦) ، وإن كانت أصلاً حملاً لها على ياء شقية ، وإن كانت زائدة ، فقالوا : تحويّ كما قالوا شقويّ ، وحذفوا النون الأصلية في قوله :

١٦٩ــ ... ... ولاكِ اسقنيإنْ كان ماؤك ذا فَضْلِ (٧)

---

(١) سقط من ل .

(٢) سقط من د ـ م .

(٣) في هـ : معزى .

(٤) في التخصائص : الاضافة .

(٥) في م : الزائدة .

(٦) سقط من د ـ م .

(٧) الشعر للنجاشي الحارثي وصدره : فلست بآتيه ولا أستطيعه انظر الكتاب ١/٩ ـ المنصف ٢/٢٢٩ ، الأمالي الشجرية ١/٣١٥ العسكريات ٩٥ ـ الانصاف ٦٨٤ ابن السيرافي الفقرة (٩٣) شرح المفصل ٩/١٤٢ ، الخزانة ٤/٣٦٧ ـ مغني اللبيب برقم ٥٤١ وشرح أبياته ٥ : ١٩٤ برقم ٤٨٠ .

وقولـــه :

١٧٠ــ كأنّهما ملآن لم يتغيرا (١)

وقولـــه :

١٧١ ــ غـير الذي قد يقال ملكذب (٢)

كما حذفوا الزائد في قوله :

١٧٢ــ وحاتمُ الطائيُّ وهابُ المئى (٣)

وقولـــه :

١٧٣ــ ولا ذاكرِ اللهَ إلا قليلا (٤)

---

(١) صدر بيت لأبي صخر الهذلي وعجزه : وقد مر بالدارين من بعدنا عصر والضمير في كأنهما يعود الى الدارين في البيت السابق وهو :

للبلي بذات البين دار عرفتها وأخرى بذات الجيش آياتها عفر

انظر شرح أشعار الهذلين ٩٥٦ ــ والمنصف ٢/٢٢٩ ــ وآمالي القالي ١/١٤٨ .

(٢) البيت مجهول القائل ، وصدره : أبلغ أبا دختنوس مألكة .

انظر الخصائص : ٣/٢٧٥ ، والأمالي الشجرية ١/٦٧ ، ٢٨٦ ــ وشرح المفصل ٨/٣٥ ــ ٩/١٠٠ ، ١١٦ والمعرّب ١٤٢ ــ واللسان : ألك .

(٣) عزي هذا الرجز الى امرأة من بني عقيل أو عامر تفخربأخوالها من اليمن انظر النوادر ٩١ ــ الأمالي الشجرية ١/٣٨٣ الانصاف ٣٨٨ ــ الخزانة ٣/٣٠٤ ، ٤٠٠ ، ٤/٥٥٤ ، ٥٩١ ــ شرح شواهد الشافية ١٦٣ واللسان : مأى . والعسكريات : ٩٣ ــ والعضديات برقم ١٣١ ص ٨٤.

(٤) عجز بيت لأبي الأسود الدؤلي وصدره : فألفيته غير مستعتب ، انظر : الكتاب ١/٨٥ ــ مجالس العلماء : ١٤٩ ــ المقتضب ١/١٩ ــ ٢/٣١٣ ــ البغدايات : ٣٣ الأغاني ١١/١٧ ــ المنصف ٢/٢٣١ ــ الأمالـي

←

ومن ذلك حملهم التثنية وهي أقرب إلى الواحد على الجمع ، وهي (١) أنأى عنه ، ألا تراهم قلبوا همزة التأنيث فيها واواً فقالوا : حمراوان ، كما قلبوها واواً فقالوا حمراوات (٢) .

ومن ذلك حملهم الاسم وهو الأصل على الفعل وهو الفرع (٣) في باب مالا ينصرف ، نعم وتجاوزوا بالاسم رتبة الفعل إلى أن شبهوه بما وراءه وهو الحرف فبنوه ، وعلى ذلك ذهب بعضهم إلى ترك تصرف (ليس) إلى أنها ألحقت بـ (ما) فيه كما ألحقت (ما) بها في العمل (٤) وكذلك قال أيضاً في (عسى) إنها منعت التصرف لحملهم إياها على (لعل) فهذا ونحوه يدلك على قوة تداخل هذه اللغة وتلاحمها (٥) واتصال أجزائها وتلاحقها وتناسب أوضاعها (٦) .

وقال ابن النحاس في التعليقة : إنما عمل [هـ ــ ٢٠٢] المصدر لأنه أصل للفعل ، وفيه حروف الفعل فأشبهه فعمل .

←

الشجرية ٣٨٣ ــ الانصاف ٦٥٩ ــ شرح المفصل ٢/ ٩ ــ ٩/ ٣٤ ــ الخزانة ٤/ ٥٥٤ ــ المغني برقم ٩٦٠ ــ ١١٠٦ . ملحقات ديوانه ١٢٢ .
والشاهد فيه حذف التنوين من (ذاكر) لالتقاء الساكنين ونصب ما بعده وان كان الوجه اضافته . عن الأعلم بهامش الكتاب ١ : ٨٥ وانظر ابن السيرافي الفقرة ٣٦ .

(١) في الخصائص : وهو .
(٢) في م : حمران .
(٣) في د : على الفرع وهو الفرع وفي م على الفرع وهو الفعل .
(٤) في الخصائص : في اللغة الحجازية .
(٥) في الخصائص وم : تلامحها .
(٦) في م : أو صافها .

حرف الخاء

(٦٧)

خلـــع الأدلـــة (١)

هكذا ترجم على هذا الأصل ابن جني في الخصائص وقال (٢) :

من ذلك ما حكاه يونس من قول العرب : ضرب مَنٌ مناً ، أي : إنسانٌ إنساناً ، ورجل رجلاً ، ألا تراه كيف جرد (مَنْ) من الاستفهام ، ولذلك أعربها . ونحوه قولهم في الخبر : مررت برجل أيٍّ رجل ، فجرد أيّاً من الاستفهام أيضاً ، وعليه بيت الكتاب :

١٧٤ـ ... ... والدَّهرُ أيَّتما حال دهاهير (٣)

---

(١) قال محقق الخصائص ٢/١٧٩ : يراد بالأدلة أعلام المعاني في العربية . فالهمزة دليل الاستفهام ، وان دليل الشرط ، وهكذا . ويراد بالمعاني المعاني التي تحدث في الكلام من خبروا ستخبار ونحو ذلك ، وأكثر ما يوضع لها الحروف والأدوات ، فلا يعني أسماء الأجناس . وخلع الأدلة تجريدها من المعاني المعروفة لها والمتبادرة فيها وإرادة معان أخر لها أو تجريدها من بعض معانيها .

(٢) عن الخصائص ٢/١٧٩ بتصرف واختصار .

(٣) صدر البيت (حتى كأن لم يكن الا تذكره) انظر الكتاب ١/١٢٢ ـ أمالي القالي ٢/١٨٢ والبيت لحريث بن جملة العذري انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٣٥٩ الفقرة (١٧٦) المنصف ٣/٥٠ .

أي : والدهر في كل وقت وعلى كل حال دهارير ، أي متلوّن ومتقلّب بأهله ، وأنشدنا أبو علي :

١٧٥ــ ألا هيَّما ممـا لقيت ، وهيَّما

وويحا لمـا لم ألقَ منهن ويحما

وأسماءُ ما أسماءُ ليلةَ أدْلجت

إليّ وأصحابي بأيَّ وأينمـا (١)

قال (٢) : فجرد (أي) من الاستفهام ، ومنعها الصرف ، لما فيها من التعريف والتأنيث ، وذلك أنه وضعها علماً على الجهة التي حلتها ، فأما قوله : وأينما فكذلك أيضاً ، غير أن لك في أينما وجهين :

أحدهما : أن تكون الفتحة هي التي في موضع جرّ مالا ينصرف ، لأنه جعله علماً للبقعة أيضاً ، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث ، وجعل (ما) زائدة بعدها للتأكيد .

والآخر : أن تكون فتحة النون من أينما فتحة التركيب ، وتضم(٣) أين إلى ما ، فيبنى الأول على الفتح كما في حضرموت ، وبيت بيت ، وحينئذ يقدر في الألف (٤) فتحة مالا ينصرف في موضع الجر [د/٦٧] ويدل على أنه قد يضم (ما) هذه إلى ما قبلها ما أنشدناه أبو علي عن أبي عثمان (٥) :

---

(١) انظر حواشي ديوان حميد بن ثور : ٢ . والبيت الأول في اللسان (هيا) والثاني في اللسان : أين ، وفي حواشي الديوان : وأيما وانظر العضديات برقم ١٧٠ ص ١١٠ .

(٢) انظر الخصائص ١/١٣٠ .

(٣) في د ــ م : تنضم .

(٤) في د ــ م : ألف ما .

(٥) في م : أبو عثمان عن أبي علي .

١٧٦ــ أثورَ ما أَصيدُكُمُ أم ثَوْرين

أم تيكُم الجمّاءَ ذاتَ القرنين (١)

فقوله : أثورَ ما ، فتحة الراء منه فتحة تركيب (٢) ثور مع ما بعده كفتحة راء حضرموت ، ولو كانت فتحة إعراب لوجب التنوين لا محالة لأنه مصروف [هـ ــ ٢٠٣] ، وبنيت ما مع الاسم مبقاة على حرفيتها كما بنيت لا مع النكرة في نحو لا رجل ، والكلام في ويحما هو الكلام في أثورَ ما .

وأخبرنا أبو علي أن أبا عثمان ذهب في قوله تعالى : (إنّه لحقٌّ مثلَ ما أنكم تنطِقون) (٣) الى أنه جعل (مثل) و (ما) اسماً واحداً فبنى الأول على الفتح ، وهما جميعاً عنده في موضع رفع صفة لحق .

ومما خلعت عنه دلالة الاستفهام قول الشاعر ــ أنشدناه أبو علي ــ :

١٧٧ــ أنّى جَزَوا عامراً سوءى بفعلهم

أم كيف يجزونني السوءى من الحَسَنِ

أم كيف ينفعُ ما تُعطي العَلُوقُ به

رِئمانَ أنفٍ إذا ما ضُنّ باللبن (٤)

(١) الرجز مجهول القائل . الجماء : البقرة التي لا قرنين لها ، ويحمل القون على الهزء والتهكم ، وانظر اللسان : (ثور) .

(٢) ساقطة من هـ .

(٤) الذاريات : ٢٣ .

(٣) من قصيدة لأفنون التغلبي في المفضليات ٢٦٣ ورواية الخصائص : سيئاً والعلوق من الابل التي لاترأم ولدها ولا تدر عليه ، ورئمانها : عطفها ومحبتها وانظر مجالس العلماء ٤٢ ــ والمحتسب ١/٢٣٥ ، والأمالي الشجرية ١ : ٣٧ وشرح المفصل ٤/١٨ ــ والخزانة ٤/٤٥٥ وانظر البغداديات ١٦٩ .

فـ (أم) في أصل الوضع للاستفهام ، كما أن كيف كذلك ، ومحال اجتماع حرفين (١) لمعنى واحد ، فلا بد أن يكون أحدهما قد خلعت عنه دلالة الاستفهام • وينبغي أن يكون ذلك الحرف (أم) دون (كيف) حتى كأنه قال :

بل كيف ينفع ، فجعلها بمنزلة (بل) للترك والتحول ، ولا يجوز أن تكون (كيف) هي المخلوعة عنها دلالة الاستفهام لأنها لو خلعت عنها لوجب إعرابها لأنها إنما بُنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام ، فإذا زال ذلك عنها وجب إعرابها كما أعرب (مَنْ) في قولهم : (ضرب منٌ منا) لمّا خلعت عنها دلالة الاستفهام •

ومن ذلك كاف الخطاب للمذكر والمؤنث نحو : رأيتك ، هي تفيد شيئين : الاسمية والخطاب ثم قد تخلع عنها دلالة الاسم في قولهم : ذلك وأولئك وهاك ، وابصرْك زيداً ، وأنت تريد ابصر زيداً ، وليسك أخاك في معنى ليس أخاك ، وقولهم : أرأيتك زيداً ما صنع •

وحكى أبو زيد : بلاك والله وكلاك ، أي : بلى وكلاّ ، فالكاف في جميع ذلك حرف خطاب مخلوعة عنه دلالة الاسمية ، ولا موضع لها من الإعراب (٢) ، ونظير ذلك التاء مِنْ (أنت) فإنها خلعت عنها دلالة الاسمية وتخلصت حرفاً للخطاب ، والاسم (أنْ) وحده •

قال : ولم يستنكر الناس خطاب الملوك بالكاف في قول

(١) قال محقق الخصائص ٢/١٨٤ : وهو يريد بالحرف الأداة وان كانت اسما في الاصطلاح النحوي ، ومن هذا جعل (كيف) حرفا وهي في عداد الأسماء • وهو يريد اجتماع الحرفين لغير توكيد •

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٠٤ •

الإنسان (١) مثلاً للملك : ضربت ذلك الرجل ، لهذا المعنى وهو عروّها من معنى الاسمية [هـ ــ ٢٠٤] •

قــال : فإنْ قيل : فكان ينبغي أن لا يستنكر خطابه بأنت لما ذكر.

قيل التاء وإن كانت حرف خطاب لا اسماً ، فإن معها نفسها الاسم وهو (أن) من أنت ، فالاسم على كل حال حاضر وليس كذلك قولنا : (ذلك) لأنه ليس للمخاطب بالكاف هنا اسم غير الكاف ، كما كان له مع التاء اسم للمخاطب نفسه وهو (أنْ) ، والمقصود إعظام الملوك بأن لا تبتذل أسماؤها فاعرف الفرق بين الموضعين •

ومن ذلك الواو في نحو (أكلوني البراغيث) وقاموا إخوتك ، والألف قاما أخواك والنون في :

١٨٧ ــ •••••••••• يَعْصِرْنَ السليطَ أقاربُه (٣)

كلها مخلوعــة من معنى الاسمية مقتصر فيها عــلى دلالة الجمع والتثنية والتأنيث •

ومن ذلك قولنا : ألا قــد كان كــــذا ، وقول الله سبحانــه :

---

(١) في هـ : **هو مثلا**

(٢) انظر الكتاب ١/ ٥ •

(٣) من بيت للفرزدق وهو بتمامه :

ولكن ديــافيّ أبــوه وأمــه بحوران **يعصرن السليط أقاربه**

وفي د ويعصون • ديافي : نسبة الى قريــة دياف ، السليط : الزيت • وانظر : الكتــاب ١/٣٢٦ ــ الأمالي الشجرية ١/١٣٣ ــ شرح المفصل ٣/٨٩ ، ٧/٧ ــ الخزانة ٢/٢٨٦ ــ ٣/٢٩٣ ، ٣٣٤ ، ٤/٥٥٤ ، ديوانه ٥٠ وابن السيرافي الفقرة : ٢٦٠ •

(ألا إنهم يَثْنون صدورهم) (١) فألا هذه فيها شيئان التنبيه وافتتاح الكلام ، فإذا جاء معها (يا) خلصت افتتاحاً لا غير ، وصار التنبيه الذي كان فيها لـ (يا) دونها وذلك نحو قوله تعالى : (ألا يسجدوا والله) (٢) وقول الشاعر :

١٧٩ـ ألا يا سنا برقٍ على قُلل الحِمى

لهِنّـك من برق عليّ كريـم (٣)

ومن ذلك واو العطف فيها (معنيان : العطف) (٤) ومعنى الجمع ، فإذا وضعت موضع (معَ) خلصت للاجتماع وخلعت عنها دلالة العطف نحو قولهم :

(استوى الماء والخشبة) و (جاء البرد والطيالسة (٥)) .

ومن ذلك فاء العطف فيها معنيان : العطف والإتباع ، فإذا

---

(١) هود : ٥ .

(٢) النمل : ٢٥ . والاستشهاد بالآية على تخفيف (ألا) وهي قراءة الكسائي وأبي جعفر وغيرهم ، انظر النشر ٢/٣٣٧ ـ الاتحاف ٣٢٦ ـ معاني القرآن ٢/٢٩٠ والبحر المحيط ٧/٦١ .

(٣) البيت لمحمد بن سلمة وانظر : مجالس ثعلب ١١٣ ـ الخصائص ١/٣١٥ العسكريات : ١٤٥ ـ شرح المفصل ٨/٦٣ ـ ٩ ـ ٢٥ . ١٠/٤٢ ـ الخزانة ٤/٣٣٩ ـ مغني اللبيب برقم ٤١٦ ـ اللسان : (لهن قذى) وانظر رأي سيبويه في (لهنك) في الكتاب ١/٤٧٤ .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٥) الطيالسة مفردها طيلسان وهو معرب ، وزعم ابن فارس صحته ، انظر معجم مقاييس اللغة ٣/٤١٩ ـ شفاء الغليل ١٧٥ ـ والمعرب ٢٧٥ .

استعملت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف وخلصت للإتباع نحو : إن تقم فأنا أقوم •

ومن ذلك همزة الخطاب في : هـاء (1) يارجل ، وهاء يا امـرأة كقولك : هاكَ وهاكِ ، فإذا ألحقتها الكاف جردتها من الخطاب لأنه يصير بعدها في الكاف ، وتفتح هي أبدا وهو قولك : هاءَكَ وهاءِكِ وهاءكما وهاءكم •

[ومن ذلك (يا) في النداء تكون تنبيها ونداء في نحو يازيد وياعبدالله وقد تجرد من النداء] (2) للتنبيه البتة نحو قول الله تعـالى : (ألا يـا اسجدوا) (3) كأنه قال : ألا ها اسجدوا •

وقول أبي العباس أنه أراد ألا ياهؤلاء اسجدوا ، مردود (4) عندنا، وكذلك قول العجاج :

180 ــ يادار سلمى يا اسلمي ثم اسلمي (5) •

---

(1) في د : ياء •

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من م •

(3) النمل : 35 •

(4) قال محقق الخصائص : ووجه ردّه أن في حذف المنادى مع حذف الفعل الذي ناب عنه حرف النداء وحذف فاعله إجحافا ، وقد بسط الكلام على هذا أبو حيان في البحر 7/69 وانظر معاني القرآن 2/290 ــ التسهيل: 179 ، البيان لأنباري 2/121 •

(5) مطلع ارجوزة له في ديوانه : 1/442 وانظر : الانصاف 102 ــ شرح المفصل 10 : 12 ، 13 ، شرح شواهد الشافية 428 • العضديات برقم 290 ص 180 •

إنما هو كقولك : ها اسلمي ، وكذلك قولهم : هلمّ ، في التنبيه على الأمر ، هذا خلاصة ما ذكره ابن جني في هذا الأصل وقال شيخه أبو علي في التذكرة (١) •

وقال أبو البقاء في التبيين (٢) : أصل كان وأخواتها أن تكـون دالّةً على الحدث ثم خلعت دلالتها عليه ، وبقيت دلالتها على الزمان •

(١) في ل بياض بعد هذا القول ، وفي سائر النسخ اتصل الكلام بما بعده ، وربما كان الأصل : وقاله شيخه •

(٢) انظر مسائل خلافية في النحو : ٧١ وسقط كلام أبي البقاء من د ــ م ل•

حـــرف الـــراء

(٦٨)

الرابط (١)

يحتاج إليه في أحد عشر موضعا :

الأول : جملة الخبر ، ورابطها عشرة أشياء تأتي (في الفن الثاني الضوابط في المبتدأ) (٢) .

الثاني جملة الصفة ، ولا يربطها إلا الضمير .

الثالث : جملة الصلة ولا يربطها غالبا إلا الضمير .

الرابع : جملة الحال ورابطها إما الواو أو الضمير أو كلاهما .

الخامس : المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيدا ضربته ، أو ضربت أخاه .

السادس والسابع : بدل البعض ، وبدل الاشتمال ، ولا يربطهما إلا الضمير نحو (عَمُوا وصمّوا كثيرٌ منهم) (٣) (عن الشّهرِ الحرام قتالٍ فيه) (٤) وإنما لم يحتج بدل الكل الى رابط لأنه نفس المبدل (٥) منه في المعنى ، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لاتحتاج الى رابط لذلك .

الثامن : معمول الصفة المشبهة ولا يربطه أيضاً إلا الضمير .

---

(١) قال في الكليات ٢/٣٩٦ : الرابط هو اللفظ الدال على معنى الاجتماع بين الموضوع والمحمول .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م ، ل .

(٣) المائدة : ٧١ .

(٤) البقرة : ٢١٧ والآية : ويسألونك عن الشهر الحرام .

(٥) في م : المبدلة .

التاسع : جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولايربطه أيضا الا الضمير نحو (فمن يكفر منكم فإنّي أعذّبه (١)) •

العاشر : العاملان في باب التنازع لابد من ارتباطهما إما بعاطف كما في قام وقعدأخواك ، أو عمل أولهما في ثانيهما نحو (وأنّه كانَ يقول سفيهُنا (٢)) (وأنهم ظنّوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا (٣)) •

الحادي عشر : ألفاظ التوكيد الأول ، وإنما يربطها الضمير الملفوظ به نحو : جاء زيد نفسه ، والزيدان كلاهما ، والقوم كلهم وسائر ما تقدم يجوز أن يكون الضمير فيه مقدّراً •

فائـــــدة :

اذا قلت (مررت برجل حسن الوجه) ففي الرابط ثلاثة (٤) أقوال :

أحدهما : قول الكوفيين إن (أل) نائبة عـن الإضافـة (أي وجهه (٥)) فربطت كما ربطت الإضافة •

الثاني : قول البصريين : إنه محذوف ، أي الوجه منه •

الثالث : قول الفارسي وتبعه ابن الخباز : إنه ضمير في الصفة ، والوجه بدل منه ، ذكره ابن هشام في تذكرته •

قاعـــــدة :

قال الشلوبين في شرح الجزولية : أصل الحذف للرابط ، انما هو للصلة لا للصفة •

---

(١) المائدة : ١١٥ •
(٢) الجن : ٤ •
(٣) الجن : ٧ •
(٤) سقط من د •
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من م •

(٦٩)

الرجوع إلى الأصل
أيسر من الانتقـــال عنه

قال أبو الحسين (١) بن أبي الربيع في شرح الايضاح :

إذا أسند الفعل المضارع الى نون الاناث بني لشبهه حينئذ بالماضي وقد كان أصل المضارع أن يكون مبنيا ، وإنما أعرب لشبهه بالاسم من وجهين • العموم والاختصاص فأن (٢) يرجع الى أصله لشبهه بما هو من جنسه أقيس وأولى ، لأن الرجوع الى الأصل أيسر (٣) من الانتقال عنه ، وتشبيه الشيء بجنسه أقرب من تشبيهه بغير جنسه •

قال : وكذلك إذا اتصلت به نون التوكيد أشبه فعل الأمر مـــن وجهين (٤) :

أنه لحق هذا ما لحق هذا ، وأن المعنى الذي لحقت له الأمر هو المعنى الذي لحقت (٥) له المضارع ، فبنته العرب لما ذكرناه وهـــو أن الرجوع إلى الاصل وهو البناء في الأفعال أيسر من الانتقال عـــن (٦) الأصل ، وتشبيه الشيء بجنسه أولى من تشبيهه بغير جنسه •

---

(١) في هـ م : الحسن والتصويب من د ـ ل وكتب التراجم • واسمه : عبيد الله •

(٢) في م : بأن •

(٣) سقط من د •

(٤) في د ـ م ـ ل : جهتين •

(٥) في ل : فيه •

(٦) في د : الى •

[قلت : ونظير ذلك أن الا سم مُنع الصرف اذا أشبه الفعل من وجهين ، ثم يرجع الى الأصل اذا دخله أل أو الإضافة التي هي من خصائص الأسماء] (١) .

(٧٠)

ربّ شيء يكون ضعيفاً ثم يحسن للضرورة

قال أبو علي الفارسي في البغداديات (٢) في قوله :

١٨١ ــ لاتَجْزَعي إنْ مُنْفِسا أهلكته (٣) ....

إن الفعل المحذوف والفعل المذكور مجزومان في التقدير ، وإن الجزم الثاني ليس على البدلية ، إذ لم يثبت حذف المبدل (٤) منه بل على تكرير (إنْ) ، أي إنْ أهلكتُ منفسا إن أهلكته ، وساغ إضمار

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من د ــ م .

(٢) بعض نص الفارس في الخزانة ١/١٥٢ .

(٣) صدر بيت للنمر بن تولب وعجزه : (وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي). انظر الكتاب ١/٦٧ ــ والمقتضب ٢/٧٦ ــ والأمالي الشجرية ١/٣٣٢ ، ٣٤٦ وشرح المفصل ١/٢٢ ــ ٢/٣٨ ــ والخزانة ١/١٥٢ ، ٤٥٠ ، ٣/٦٤٢ والمغني برقم ٣٠١ ــ ٧٥٢ . وشرح أبيات المغني ٤ ــ ٥٢ . والكلام المذكور في كتابنا نقلاً عن البغداديات لم أجده في « البغداديات » التي حققتها رفاه طرقجي ونالت بها درجة الماجستير من جامعة دمشق . مع أن البيت ذكر فيها ص ٢٠٤ وانظر ابن السيرافي الفقرة : ٧١ .

(٤) في م : البدل .

(إن)وان لم يجز إضمار لام الأمر إلا ضرورة ، لاتساعهم فيها بدليل إيلائهم إياها الاسم ، لأن تقدمها مقو للدلالة عليها ، ولهذا أجاز سيبويه: بمن تمرر أمرر ، ومنع من تصرف انزل حتى يقول : عليه •

وقال فيمن قال : مررت برجل صالح إلا (١) صالحٍ فطالحٍ ـــ بالخفض ـــ (٢) إنه أسهل من إضمار (رب) بعد الواو ، ورب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة كما في : ضرب غلامه زيدا ، فإنه ضعيف جدا ، وحسن في : ضربوني وضربت قومك ، واستغنى بجواب الأولى عن جواب الثانية كما استغني في نحو : أزيدا (٣) ظننته قائما ، بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي المقدرة •

(٧١)

ربّ شيء يصحّ تبعاً ولا يصحّ استقلالاً

قال ابن هشام في المغني (٤) : (أما) حرف شرط بدليل لزوم الفاء بعدها نحو : (فأما الذين آمنو فيعلمون أنه الحق من ربّهم وأمّا الذين كفروا فيقولون (٥)) الآية ، ولو كانت الفاء عاطفة لم تدخل على الخبر ، إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ، ولو كانت زائدة لصحّ الاستغناء عنها ،

(١) في م : لان لا لاصالح فطالح ، وفي س : ان •

(٢) سقط من د ــ م • البغداديات : ٢٠٧ • أطروحة جامعية •

(٣) في م : زيدا •

(٤) عن المغني : ١/٥٧ •

(٥) البقرة : ٢٦ ، وفي د : فيقولون : ماذا أراد الله بهذا مثلا •

ولما لم يصحّ ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعيّن أنها فاء الجزاء فإن قلت (١) : فقد استغنى عنها في قوله :

١٨٢ ــ فأمّا القتالُ لا قتالَ لديكم (٢) .

قلت : هو ضرورة ، فإن قلت : فقد حذفت في التنزيل في قوله تعالى : (فأمّا الذين اسودّت وجوهُهم أكفرتم (٤)) قلت : الأصل فيقال لهم : أكفرتم ، فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبَعاً ولا يصحّ استقلالا ، كالحاج عن غيره ، يصلي عنه ركعتي الطواف ، ولوصلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح .

ربما كان في الشيء لغتان فاتفقوا على إحداهما في موضع كقولهم : لعمر الله ، وأنت تقول : العُمْرو العَمْر ، ذكره الفارسي في التذكرة .

---

(١) في المغني : قد .

(٢) وتمام البيت : ولكنّ سيرا في عراض المواكب ، وهو للحارث بن خالد ، وانظر الأغاني ٣٨/١ ، وشرح شواهد المغني ١٧٧/١ ــ ١٧٨ ــ وخزانة الأدب ٢١٧/١ وشعره المجموع : ٤٤ .

(٣) في د ــ م ــ ل : وأما .

(٤) آل عمران ١٠٦ .

حرف الزاي

(٧٢)

الزيـــــــادة

فيها فـــوائـــد :

الأولى : قال ابن دريد في أول الجمهرة (١) : لا يستغني النـــاظر في اللغة عن معرفة الزوائد ، لأنها كثيرة الدخول في الأبنية ، قل ما يمتنع منها الرباعي والخماسي والملحق بالسداسي ، فإذا عرف مواقع الزوائد في الأبنية كان ذلك (٢) حرياً ألا يشذ عليه (النظر فيها (٣)) ٠

الثانية : قال ابن دريد (٤) : الزوائد (٥) عند بعض النحويين عشرة أحرف ، وقال بعضهم : تسعة ، يجمع (٦) هذه الأحرف كلمتان وهو قوله : (اليوم تنساه) وهذا عمله أبو عثمان المازني (٧) ٠

وقال ابن يعيش في شرح المفصل (٨) : يحكى أن أبا العباس سأل أبا عثمان عن حروف الزيادة فأنشده :

---

(١) عن الجمهرة : ١/٩ بتصرف ٠

(٢) سقط من م ٠

(٣) سقط من د ٠

(٤) الجمهرة : ١/٩ ٠

(٥) سقط من د ــ م ٠

(٧) انظر المنصف ١/٩٨ وشرح المفصل ٩/١٤١ ٠

(٨) شرح المفصل ٩/١٤١ ٠

١٨٣ ــ هــويــت الســمان فشيبتنــي

وما كنتُ قِــدْماً هــويت السمانــا (١)

فقال له : الجواب ؟ فقال : قد أجبتك مرتين ، يعني : هــويت السمان قال ابن يعيش (٢) : وزيادة الحرف (٣) مما يشترك فيه الاسم والفعل ، وأما الحروف فلا يكون فيها زيــادة لأن الزيادة ضرب مــن التصرف ، ولا يكون ذلك في الحروف .

قال (٤) : ومعنى الزيادة إلحاق الكلمة من الحروف ماليس منها ، إما لافادة معنى كألف ضارب ، وواو مضروب ، واما لضرب من التوسع في اللغة نحو ألف حمار ، وواو عمود ، وياء سعيد .

قال (٥) : وإذا ثبتت زيادة حرف في كلمة في لغة ثبتت زيادتها في لغة أخرى نحو : جؤذر ، حكى فيه الجوهري الفتــح والضــم (٦) ، فالهمزة زائدة ، لأنها زائدة في لغة [هـ ــ ٢٠٩] من ضم (٧) ، اذ ليس في الأصول مثل جعفر بفتح الفاء وضم الجيم .

---

(١) وانظر المنصف ١/٩٨ .

(٢) شرح المفصل ٩/١٤١ .

(٣) في الشرح : الحروف .

(٤) شرح المفصل ٩/١٤١ .

(٥) شرح المفصل ٩/١٤٦ .

(٦) لم أجد نص الجوهري في متن الصحاح ، وإنما وضع محقق الصحاح هذا الرأي في الحاشية ، الصحاح ٢/٦١٠ .

(٧) في الشرح : من فتح .

وإذا ثبتت زيادتها في هذه اللغة كانت زائدة في اللغة الاخـرى لأنها لا [د ــ ٦٩] تكـون زائدة في لغة ، أصـلا في لغـة أخرى ، هذا محال •

وكذلك (١) (تتفـَل) بفتح الفاء وضمها ــ فمن فتح كانت زائدة لامحالة لعدم النظير ، ومن ضم كانت أيضا زائدة لأنها لا تكون أصلا في لغة (٢) زائدة في لغة أخرى انتهى •

الثالثة : في زيادة حـروف المعاني (٣) ، قـال الزمخشـري في المفصل : حروف الصلة إنْ وأنْ وما ولا ومن والباء •

قال ابن يعيش في شرح المفصل (٥) : الزيادة والإلغاء من عبارات البصريين والصلة والحشو من عبارات الكوفيين ، ونعني بالزائـد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى ، وجملة الحروف التي تزاد هي هذه الستة (٦) •

قال (٧) : وقد أنكر بعضهم وقوع هذه الأحرف زوائد لغير معنى ، لأنه إذ ذاك يكون كالعبث ، وليس يخلوا إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في هذه اللغة ، أو لما ذكروه من المعنى ، فإن كان الأول فقد جاء

---

(١) شرح المفصل ١٥٨/٩ •

(٢) سقط من د •

(٣) سقط من ل •

(٤) المفصل ٣١٢ •

(٥) عن شرح المفصل ١٢٨/٨ بتصرف •

(٦) في م : الخمسة •

(٧) تابع لكلامه السابق ١٢٨/٨ •

منه في التنزيل والشعر مالا يحصى ، وإن كان الثاني فليس كما ظنوه لأن قولنا : زائد ، ليس المراد أنه دخل لغير معنى البتة ، بل زيد لضرب من التأكيد ، والتأكيد معنى صحيح •

وقال السخاوي : من النحاة من قال في هذه الحروف إذا جاءت صلة لانها قد وصل بها ما قبلها من الكلام • ومنهم من يقول : زائدة ، ومنهم من يقول : لغو ومنهم من يقول : توكيد ، وأبى بعضهم إلا هذا ، ولم يجز فيها أن يقال : صلة ولا لغو ، لئلا يظن أنها دخلت لا لمعنى البتة •

وقال ابن الحاجب في شرح المفصل : حروف الزيادة سميت حروف الصلة لأنها يتوصل بها الى زنة أو إعراب لم يكن عند حذفها •

وقال الأندلسي في شرح المفصل : أكثر ما تقع الصلة في ألفاظ الكوفيين ، ومعناه أنه حرف يصل به كلامه ، وليس بركن في الجملة ولا في استقلال المعنى [هـ ــ ٢١٠] •

وقال (١) : والغرض من زيادة الحروف عند سيبويه (٢) التأكيد ، قال عند ذكره (فبما نقضهم) (٣) فهي لغو في أنها لم تُحْدِث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل ، وهو توكيد للكلام •

قال السيرافي : بين سيبويه عن معنى اللغو في الحرف الذي يسمونه لغواً ، وبيّن أنه للتأكيد لئلا يظن إنسان أنه دخل الحرف لغير معنى البتة لأن التوكيد معنى صحيح ومذهب غيره أنها زيدت طلباً للفصاحة ، إذ ربما لم يتمكن دون الزيادة للنظم والسجع وغيرهما من الأمور اللفظية ، فإذا زيد شيء من هذه الزوائد تأتى له وصلح •

---

(١) انظر شرح المفصل ٨/١٢٩ •

(٢) انظر الكتاب ١/٩٢ ، ٢/٣٠٥ •

(٣) النساء ١٥٥ •

ومذهب الفرّاء أن هذه الحروف معتبر فيها معانيها التي وضعت لها وإنما كررت تأكيداً ، فهي عنده من التأكيد اللفظي ، وعند سيبويه تأكيد للمعنى ، ويبطل مذهب الفراء (بأنه لا يطّرد في كل الحروف ، ألا ترى أن مِنْ في قولك : ما جاءني من أحد ، ليست حرف نفي) (١) وقد أكدت النفي وجعلته عاماً .

فإن قلت : العرب تحذف من نفس الكلمة طلباً للاختصار فلا تزيد شيئاً لا يدل على معنى وهل هذا إلا تناقض في فعل الحكيم ؟ .

قلت : إنما يكون ما ذكرت لو كان زائداً لا لمعنى أصلاً ورأساً ، أما إذا كان فيه ما ذكرنا من الوجهين : وهي التوسل (٢) إلى الفصاحة والتمكن ، وتوكيد المعنى وتقريره في النفس فكيف يقال إنها تزاد لا لمعنى ؟ .

فإن قلت : فكان ينبغي أن تزاد أنّ المشددة في هذا الباب . قلت : حروف الصلة (٣) تتبين زيادتها بالإضافة إلى ما لها من المعنى بالإضافة إلى أصل الكلام بخلاف أنْ وإنْ فإنه لم يتبيّن زيادتهما بالإضافة إلى مالهما من المعنى . انتهى .

وقال اللبّلي (٤) : معنى كون هذه الحروف (زوائد أنك لو حذفتها لم يتغير الكلام عن معناه الأصلي ، وإنما قلنا : لم يتغير عن معناه الأصلي لأن زيادة هذه [هـ ــ ٢١١] الحروف) (٥) تفيد معنى

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ل .

(٢) في د ــ م : التوصل .

(٣) في د ــ م ــ ل : العلة .

(٤) في م : الثبلي .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

وهو التوكيد ، ولم تكن الزيادة عند سيبويه (١) لغير معنى البتة ، لأن التوكيد معنى صحيح ، لأن تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى •

وقيل : إنما زيدت طلباً الفصاحة ، إذ ربما يتعذر النظم بدون الزيادة وكذلك السجع ، فأفادت الزيادة التوسعة في اللفظ مع ما ذكرنا من التوكيد وتقوية المعنى •

وقال الرضي (٢) : فائدة الحرف الزائد في كلام العرب إما معنوية وإما لفظية ، فالمعنوية تأكيد المعنى كما في (من) الاستغراقية ، والباء في خبر ليس و (ما) •

فإن قيل : فيجب أن لا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية •

قيل : إنما سميت زائدة لأنها لا يتغير بها أصل المعنى ، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته ، فكأنها لم تفد شيئاً لما لم تغاير فائدتها (٣) العارضة الفائدة (٤) الحاصلة قبلها •

ويلزمهم أن يعدوا على هذا (إنّ ولام (٥) الابتداء وألفاظ التأكيد) أسماء كانت أولاً زوائد ولم يقولوا به ، وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين لا يعمل نحو : (فبما رحمة من الله) (٦) •

وأما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها أفصح أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيئاً لاستقامة وزن الشعر أو حسن

---

(١) انظر الكتاب ١/٩٢ •

(٢) شرح الكافية : ٢/٣٥٧ •

(٣) في هـ : فائدة • وفي د ـ م ـ ل : فائدته ـ وأثبتنا الكلمة من الشرح •

(٤) سقط من م •

(٥) سقطت الواو من م •

(٦) آل عمران : ١٥٩ •

السجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية ، ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً ، وإلا لعدت عبثاً ، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما كلام الباري تعالى وأنبيائه عليهم الصلاة والسلام .

وقد يجتمع الفائدتان في حرف ، وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى ، وإنما سميت أيضاً حروف الصلة لأنه يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك (١) .

الرابعة : قال ابن عصفور في شرح المقرب : زيادة الحروف خارجة عن القياس فلا ينبغي أن يقال بها إلا أن يرد بذلك سماع أو قياس مطرد، [هـ ـ ٢١٢] كما فعل بالبناء في خبر (ما) و (ليس) ومن ثم لم يقل بزيادة الفاء في خبر المبتدأ لأنه لم يجيء منه إلا ما حكي من كلامهم : (أخوك فوجد بل أخوك فجهد) وقول الشاعر : [د/٧٠] .

١٨٤ـ يموت أناس أو يشيب فتاهم
ويحدث ناس والصغير فيكبر (٢)

الخامسة : قال ابن إياز (٣) : من الزوائد ما يلزم ، وذلك نحو الفاء في : خرجت فإذا زيد ، ذهب أبو عثمان الى أنها زائدة مع لزومها ، واختاره ابن جني في سر الصناعة (٤) . وكذلك قولهم : أفعلة آثر أما ، أي أول شيء ، فما زائدة لا يجوز حذفها وكذلك (٥) الألف واللام في

---

(١) انتهى كلام الرضي .

(٢) البيت لم تعثر على قائله وهو في الهمع ٢/١٣١ والدرر ٢/١٧٢ .

(٣) المحصول : ق ٧٧ ـ ٧٨ وقد تصرف السيوطي في نقله بعض التصرف .

(٤) انظر الصناعة ١/٢٦٢ وفي د ـ م الفصاحة .

(٥) في المحصول : ولا كذلك .

الآن) زائدة (١) في القول المشهور مع لزومها ، وكذلك الألف واللام في الذي والتي ، وما في مهما ، وأن في خبر عسى ، قال بعضهم : إنها زائدة ، وهي لازمة وحينئذ لا تتقدر بالمصدر ويزول إشكال كيف يقع الخبر مصدراً عن الجثة في قولك : عسى زيد أن يقوم ، حتى احتاج أبو علي الى تأويله في (القصريات) بحذف المضاف أي عسى زيد ذا القيام . انتهى .

السادسة : قال ابن يعيش(٢) : إنما جاز أن تكون حروف النفي (٣) صلة للتأكيد ، لأنه بمنزلة نفي النقيض في نحو قولك : ما جاءني إلا زيد، فهو إثبات قد نفي فيه النقيض وحقق المجيء لزيد ، وكذلك قول العجاج :

١٨٥ـ في بئر لا حورٍ سرى وما شعر (٤)

المراد في بئر حور و (لا) مزيدة . وقالوا : ما جاءني زيد ولا عمرو ، فالواو هي التي جمعت بين الثاني والأول في نفي المجيء ، و (لا) حققت النفي وأكدته ، ألا ترى أنك لو أسقطت (لا) فقلت : ما جاءني زيد وعمرو لم يختلف المعنى .

وذهب الرماني (٥) في (شرح الأصول) الى أنك إذا قلت ما جاءني زيد وعمرو ، احتمل أن تكون إنما نفيت أن يكونا اجتمعا في المجيء

(١) في المحصول : زائدتان .

(٢) عن شرح المفصل ٨/١٣٦ باختصار .

(٣) في هـ : أصله ، والتصويب من الشرح وسائر النسخ .

(٤) انظر ديوان العجاج ١/٢٠ والبيت في معاني القرآن ١/٨ ـ الخصائص ٢/٤٧٧ الخزانة ٢/٩٥ ـ ٤/٤٩٠ .

(٥) كلام الرماني منقول من شرح المفصل ٨/١٣٧ .

فهذا يفرق (١) بين المحققة والصلة ، فالمحققة تفتقر إلى تقـدم والصلة لا تفتقر إلى ذلك ، فمثال الأول قوله تعالى : (لم يكن اللهُ ليغفرَ لهـم ولا ليهديهم سبيلا) (٢) فلا هنا المحققة (وقال : (ولا تستَوي الحسنة ولا السيئة) (٣) والمعـنى) (٤) ولا تستـوي الحسنة [هـ ـ ٢١٣] والسيئة ، لأن (تستوي من الأفعال التي لا تكتفي بفاعل واحد كقولنا : اصطلح واختصم ، وفي الجملة لا تزاد إلا في موضع لا لبس فيه. انتهى.

السابعة : قـال ابن السراج : لا زائد في كلام العرب ، لأن كل ما يحكم بزيادته يفيد التأكيد ، ونقل عنه ابن يعيش أنه قال (٥) : حق الملغى عندي أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يلغى من الجميع ، ويكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التوكيد ، واستغرب زيادة حروف الجر لأنها عاملة . وقال : دخلت لمعان غير التأكيد .

فائـــدة :

قولهم : (عجبت من لا شيء) قال الطيبي في حاشية الكشاف : يجوز فيه الفتح وهو ظاهر ، والجر (٦) ، وفيه وجهان :

أحـدهما : أن تكون (لا) زائدة لفظاً لا معنى ، أي لا تكون عاملة في اللفظ وتكون مرادة من جهـة المعنى (٧) فتكون صورتهـا

---

(١) في الشرح : الفرق .

(٢) النساء : ١٣٧ .

(٣) فصلت : ٣٤ .

(٤) مابين المعقوفتين ساقط من م .

(٥) شرح المفصل ٨/١٣٧ ، وانظر كتاب الأصول ٢/٢٦٩ .

(٦) في م : الحروف .

(٧) سقط من د ـ م .

صورة الزائـــدة ومعنى النفي فيه كقـــول النابغـــة :

١٨٦ــ ... ... أمسى ببلدةٍ لا عمٌّ ولا خال (١)

وقول الشماخ :

١٨٧ــ إذا ما أدلجت وضعتْ يداهــــا

لهــــا إدلاج ليــــلةٍ لا هجوع (٢)

لا هجوع صفــــة ليلة ، أي : لليلة النوم فيهــــا مفقود لأن الهجوع النوم .

والثاني : أن تكون (لا) مع الاسم المكرر في موضع جر بمنزلة خمسة عشر وقد بني الاسم بلا .

---

(١) صدر البيت : (بعد ابن عاتكة الثاوي لدى أبَوَى) . وهو من قصيدة يرثى بها أخاه . ـ انظر ديوانه : ٢١١ .

(٢) ديوانه : ٢٢٦ وفيه : (إذا ما أدلجت وصفت يداها) . يقال وصفت الناقةُ وصوفا إذا أجادت السير . قال البغدادي : في الخزانة ٢/٩٥ : وقد لا تعمل (يعني لا) في اللفظ ، ويراد بها معنى النفي ، فتكـون صورتها صورة الزيادة ، ومعنى النفي فيه مع هذا صحيح وانظر أساس البلاغة : وصف .

حرف السين

(٧٣)

سبب الحكم قد يكون سبباً لضده على وجه

عقد لذلك ابن جني باباً في الخصائص (١) : فمن ذلك الإدغام يقوّي المعتل (٢) وهو بعينه يضعف الصحيح (٣) ، ومنه أن الحركة نفسها تقوي الحرف وهي بنفسها تضعفه (٤) . [هـ ـ ٢١٤] .

---

(١) عن الخصائص : ٣/٥١ .

(٢) مثاله في الخصائص ٣/٥٥ : كقولك في فِعّل من القول : قِوّل .

(٣) مثّل له ابن جني بقوله : ألا تراهم كيف جمعوا حرّة بالواو والنون فقالوا : إحرّون ، لان العين أعلت ابالادغام ، فعوضوا من ذلك الجمع بالواو والنون الخصائص ٣/٥٦ .

(٤) وضح ذلك مفصلا في الخصائص ٣/٥١ وما بعدها .

(٧٤)

سبك الاسم من الفعل بغير حرف سابك

ـ فيه نظائر :

منها إضافة الزمان إلى الفعل وهو في الحقيقة إلى المصدر نحو : (هذا يوم ينفع) (١) ، ومنها : وقوع الفعل في باب التسوية والمراد به المصدر نحو : سواء علي أقمت أم قعدت . ومنها وقوع المضارع بعد الفاء والواو في الأجوبة الثمانية نحو (٢) : ما تأتينا فتحدثنا ، أي ما يكون منك إتيان فحديث ، فالفعل الذي قبل الفاء في تأول المصدر ولهذا صحّ النصب على إضمار (أنْ) ليكون من عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم ، ومن ثم امتنع الفصل والنصب في نحو : ما زيد يكرم فيكرمه أخانا ، يريد ما زيد يكرم أخانا فيكرمه لأنه كما تقرر معطوف على مصدر متوهم من قولك يكرم (٣) ، فكما لم يجز (٤) أن يفصل بين المصدر ومعموله فكذلك لا يجوز أن يفصل بين يكرم (٥) ومعموله لأن يكرم في تقدير المصدر .

---

(١) المائدة : ١١٩ ، وانظر الكشاف ١/٥٤٣ .

(٢) أي بعد النفي والطلب ، ويشمل الطلب : الأمر « بفعل الأمر ، والمضارع المقرون بلام الامر » والعرض ، والحض ، والتمني ، والترجي ، والاستفهام .

(٣) سقط من م .

(٤) في م : لايجوز .

(٥) في د : مكرم .

حرف الشين

(٧٥)

الشـــــذوذ

ويقابله الاطراد ، قال ابن جني في الخصائص (١) : أصل مواضع (طرد) في كلامهم التتابع والاستمرار .

منـه : طرد الطريدة إذا اتبعتها واستمرّت بين يديك .

ومنه : مطاردة الفرسان ، واطراد الجدول إذا تتابع ماؤه بالريح وأما مواضع (ش ذ ذ) فالتفرق والتفرد ، وهذا (٢) أصل هذين الأصلين في اللغة ، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات (٣) على سمته وطريقته في غيرهما فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً .

قال : والكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب [هـ ـ ٢١٥] :

١ ـ مطرد في القياس والاستعمال جميعاً ، وهذا هو الغاية المطلوبة ، وذلك نحو : (قام زيد ، وضربت عمراً ، ومررت بسعيد .

٢ ـ ومطـرد في القياس شاذ في الاستعمال وذلك نحـو) (٤)

---

(١) عن الخصائص ١/٩٦ بتصرف واختصار .

(٢) في هـ : هذا .

(٣) في م : الاصول .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

الماضي من يَذَرُ ويَدَعُ وكذلك قولهم : (مكان مُبْقِل) ، وهذا هو القياس ، والأكثر في السماع باقل والأول مسموع أيضاً ، ومما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول (١) (عسى) اسماً صريحاً نحو ، عسى زيد قائماً أو قياماً ، هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظره ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم هنا ، وذلك قولهم : عسى زيد أن يقوم ، وقد جاء عنهم شيء من الأول في قوله :

١٨٨ـ لا تعذلَنْ إنّي عسيت صائما (٢) .

وقولهم : [د/٧١] (عسى الغُوَير أبؤسا) (٣) .

٣ ـ والثالث : المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم :

---

(١) يريد بمفعول عسى خبرها ، وفي ل : استعمال مفعول عسى . وكذا في المزهر ١/٢٢٨ .

(٢) صدره : « أكثرت في العذل ملحا دائما » والبيت مجهول القائل ، وأنشده أبو علي انظر : الأمالي الشجرية ١/١٦٤ ـ الخزانة ٤/٧٧ ، والمغني برقم ٢٧٣ ، والهمع ١/١٣٠ والدرر ١/١٠٧ ـ وملحقات ديوان رؤبة ١٨٥ ـ العضديات برقم ٦٤ ص ٤٣ وموضع الشاهد هو ندور مجيء خبر عسى اسما مفردا .

(٣) مثل قديم يضرب في التهمة ووقوع الشر ، وقد تمثلت به الزباء حين اطلعت من صرحها على الجمال التي كانت عليها الصناديق .
انظر مجالس ثعلب ٢٥١ ـ ٣٧٢ ـ شرح المفصل ٣/١٢٢ ـ ٥/١٢٣ ـ ٧/١١٩ ١٢٢ مجمع الامثال برقم ٢٤٣٥ ـ المستقصى برقم ٥٤٦ .
معجم البلدان : الغوير . اللسان : عسا .

استحـــوذ ، وأخوص الرمث (١) ، واستصوبت الأمـــر ، واستنوق (٢) الجمـــل واستفيل الجمـــل ، واستتيست الشاة (٣) وأغيلت المـــرأة ، وقول زهـــير :

١٨٩ــ هنالك إن يستخولوا المال يخولوا (٤)

٤ ــ والرابع : الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً كتتميم مفعول مما عينه واو أو ياء نحو : ثوب مَصْوُون، ومسك مَدْوُوف، وفرس مَقْوود ورجل معوود من مرضه ، وهذا لا يسوغ القياس (ولا رد غـــيره إليه .

واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن (٥) القياس)(٦) فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ، ولكنـــه لا يتخذ أصـــلاً يقاس عليه غيره ، ألا ترى أنك إذا سمعت استحوذ واستصوب اديتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غـــيرهما ، فلا تقول في استقام : استقوم ، ولا في استباع : استبيع ، ولا في أعاد : أعود ، فإن

(١) الرمث : شجر ترعاه الابل ، وإخواصه أن يبدو فيه ورق ناعم كأنه خــوصـــة .

(٢) انظر المستقصى برقم ٦٢٥ ، والمثل منسوب الى طرفة بن العبد .

(٣) لفظ المثل : استتيست العنز ، المستقصى برقم ٦١٣ .

(٤) ديوان زهير برواية ثعلب ١١٢ ، وتمامه « وان يُسألوا يعطوا وان يَيْسروا يُغلوا » وفي الديوان : يستخبلوا المال يخبلوا . واستخوال المال أن يسأل ناقة عاريّة للبنها وأوبارها أو فرساً للغزو عليها وإخوال المال إعطاؤه .

(٥) في هـ : في .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب منه وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله •

من ذلك امتناعك من (وذر) و (ودع) لأنهم لم يقولوهما ، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو : وزن ووعد لو لم تسمعهما ، فأما قول أبي الأسود :

١٩٠ــ ليتَ ِشعْري عنْ خليلي ما الذي
غالــه في الحبّ حتى ودعــــه (١)

[هـ ــ ٢١٦] فشاذ ، فأما قولهم : ودع الشيء يدع إذا سكن فإنه مسموع متبع •

ومن ذلك استعمال (أن) بعد كاد نحو : كاد زيد أن يقوم ، وهو قليل شاذ في الاستعمال ، وإن لم يكن قبيحاً ولا مأبياً في القياس •

ومن (٢) ذلك قول العرب : أقائم أخواك أم قاعــدان ، هكــذا كلامهم ، قال أبو عثمان : والقياس يوجب أن تقول : أقائم أخواك أم قاعد هما ؟ إلا أن العرب لا تقوله إلا قاعدان فتصل الضمير ، والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى •

قــال (٣) : ومما ورد شاذاً عن القياس مطرداً في الاستعمال قولهم: الحوكة (٤) ، والخولة ، فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى ، وهو

---

(١) عيون الاخبار ٣/١٥٦ ــ الخصائص ١/٣٩٦ ــ المحتسب ٢/٣٦٤ ــ الانصاف ٤٨٥ شرح شواهد الشافية : ٥٠ ــ ديوانه : ٣٦ •

(٢) استمرار لقوله السابق ، الخصائص ١/١٠٠ •

(٣) الخصائص ١/١٢٣ •

(٤) في هـ : يرسم الخونة ، وسائر النسخ والخصائص : الحوكة •

في الاستعمال منقاد غير متأب" ، ولا تقول على هذا في جمع قائم : قومة ، ولا في صائم : صومة ، وقد قالوا على القياس : خانه ، ولا تكاد تجد شيئاً من تصحيح هذا في الياء لم يأت عنهم في نحو بائع ، وسائر ، بيعة ولا سيرة ، وإنما شذ ما شذ من هذا مما عينه واو لا ياء نحو : الخونة والحوكة والخول والدول ، وعلته عندي قرب الألف من الياء وبعدها عن الواو، فإذا صححت نحو الحوكة كان أسهل من تصحيح نحو البيعة، وذلك أن الألف لما قربت من الياء أسرع انقلاب الياء إليها وكان ذلك أسوغ من انقلاب الواو إليها لبعد الواو عنها •

وفي شرح المفصل لابن يعيش (١) : من الشاذ في القياس والاستعمال دخول أل على المضارع في قوله :

١٩١ـ ويَسْتَخْرِج اليربوعَ من نافقائه
ومن جُحره بالشيخة اليتقصع (٢)

قال : والذي شجعه على ذلك أنه رأى الألف واللام بمعنى الذي في الصفات فاستعملها في الفعل على ذلك (٣) المعنى ، وقوله (٤) :

---

(١) شرح المفصل ١/٢٥ •

(٢) البيت لذي الخرق الطهوي ، وفي الأشباه : ذي الشيحة ، وذو : وآثرنا رواية الشرح والخزانة • انظر : النوادر ٦٧ ، الانصاف ١٥٢ ـ ، ٥٢٢ ، شرح المفصل ٣/١٤٣ الخزانة ٢/٤٨٨ • المسائل العسكريات : ٧٧ • الشيخة : اسم موضع • تقصّع اليربوع إذا دخل في قاصعاء •

(٣) سقط من هـ ـ م •

(٤) شرح المفصل ٢/٨ ، ٩ •

١٩٢ ـ من أجلك يا التي تيّمْتِ قلبي
وأنت بخيلــةٌ بالودّ عني (١)

شاذ قياسا واستعمالا ، أما القياس فلِما فيه من نداء ما فيه الألف واللام ، وأما الاستعمال فلأنه لم يأت منه إلا حرف أو حرفان .

وقولهم (٢) : ياصاح ، وأطرق كرا ، خيمّ صاحب ، وكروان ، شاذ قياسا واستعمالا ، أما القياس فلأن الترخيم بابه الأعلام ، وأما الاستعمال فلقلّة المستعملين له .

قــال : وقولهم من ابنَك ؟ شــاذ في القياس دون الاستعمال ، وقولهم : منِ الرجلِ بالكسر شاذ في الاستعمال صحيح في القياس وهي خبيثة لقلة المستعملين .

قال (٣) : وحكى بعضهم أن من العرب يعتقد في أمس التنكــير ويعربه ويصرفه ويجريه مجرى الأسماء المتمكنة فيقول : ذهب أمسٌ بما فيه على التنكير ، وهو غريب في الاستعمال دون القياس .

فائـــــدة :

قال الجابردي في شرح الشافية (٤) :

---

(١) الكتاب ١/٣١٠ ـ المقتضب ٤/٢٤١ ـ الانصــاف ٢٠٩ ـ الخزانــة ١/٣٥٨ الهمع ١/١٧٤ ـ الدرر ١/١٥٢ ـ والبيت مجهول القائل .

(٢) عن شرح المفصل ٢/٢٠ بتصرف .

(٣) عن شرح المفصل ٤/١٠٦ بتصرف واختصار .

(٤) شرح الشافية ، مخطوط الظاهرية ق ٦ .

اعلم أن المراد بالشاذ في استعمالهم مـا يكون بخـلاف القياس مـن غـير النظر الى قلـة (١) وجـوده وكثرتـه كالقَوَد ، والنادر ما قـل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس كخَزْعال (٢) والضعيف ما يكون في ثبوته كلام ، كقُرطاس بالضم .

---

(١) سقط من م .

(٢) في المخطوط : خرعال ، ولا معنى لها ، ويقال : ناقة بها خزعال : أي بها ظلع قال الفراء وليس في الكلام (فَعلال) بـ مفتوح الفاء ـ من غير ذوات التضعيف الا حرف واحد ، يقال : ناقة بها خَزعال ، اللسان (خزعل) . وفي شرح الجار بردي المطبوع ١/١٩ : وخزعال نادر .

(٧٦)

الشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه على حسب قوة الشبه

ذكره ابن يعيش (١) في شرح المفصل قال (٢) : وليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكما هو في الأصل للآخر ، ولكنّ الشبه اذا قويَ أوجب الحكم ، وإذا ضعف لم يوجب ، فكلما كان الشبه أخصّ كان أقوى ، وكلما كان أعمّ كان أضعف ،فالشبه الأعم كشبه الفعل الاسم من جهة أنه يدل على معنى ، فهذا لايوجب له حكما لأنه عامّ في كل اسم وفعل ، وليس كذلك الشبه من جهة أنه ثانٍ باجتماع السببين فيه ، لأن هذا يخص نوعا من الأسماء دون سائرها ، فهو خاص مقرب للاسم من الفعل (٣) .

ومن فروع ذلك الحال لما أشبهت الظرف عمل فيها حروف المعاني كليت وكأن . ومنها ألف الالحاق : لما أشبهت ألف التأنيث من حيث إنها زائدة [هـ ــ ٢١٨] وإنها لاتدخل عليها تاء التأنيث كانت من أسباب منع الصرف .

ومنها : سراويل لما أشبه صيغة منتهى الجموع منع الصرف .

ومنها : الشبيه بالمضاف ينصب في النداء كالمضاف نحو ياضاربا زيدا ويامضروبا غلامه . قال ابن يعيش (٤) : ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه :

---

(١) في م : ابن جني .

(٢) شرح المفصل ١/٥٨ .

(٣) انتهى كلام ابن يعيش .

(٤) شرح المفصل ١/١٢٧ .

أحدها : أن الأول عامل في الثاني ، كما كان المضاف عاملا في المضاف إليه فإن قيل : المضاف عامل في المضاف إليه الجر ، وهذا عامل نصبا أو رفعا فقد اختلفا •

قيل : الشي إذا أشبه الشيء من جهة فلا بد أن يفارقه من جهات أخر ، ولولا تلك المفارقة لكان إياه ، فلم تكن المفارقة قادحة في الشبه •

الوجه الثاني : في أن الاسم [د ــ ٧٢] الأول يختص (١) بالثاني كما أن المضاف يختص بالمضاف (٢) إليه ، ألا ترى أن قولنا : ياضاربا رجلا أخص من قولنا : ياضاربا •

الثالث : أن الاسم الثاني من تمام الأول كما أن المضاف إليه من تمام المضاف •

وقال السخاوي في شرح المفصل : إذا أشبه الشيء الشيء في أمرين فما زاد أعطي حكمه ما لم يفسد المعنى ، ولهذا عملت (ما) عمل ليس لما أشبهتها في النفي مطلقا وفي (٣) نفي الحال خاصة •

وقال ابن هشام في المغني (٤) : قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه ، أو لفظه أو فيهما ، فأما الأول فله صور كثيرة :

إحداها : دخول الباء في خبر (أن) في قوله تعالى (أوَلَمْ يَرَوا أنّ الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر (٥)) لأنه

---

(١) في د ــ م ، ل والشرح : مختص •

(٢) في الشرح : يتخصص •

(٣) في م : ولا •

(٤) عن مغني اللبيب ٢/٧٥١ بتصرف واختصار •

(٥) الأحقاف : ٣٣ •

في معنى : (أوليس الله بقادر) وفي (كفى بالله شهيدا (١)) لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا ، وفي قوله :

١٩٣ ـ لايَقرَأنَ بالسّور (٢)

لأنه عار من معنى التقرب [هـ ـ ٢١٩] .

الثانية : جواز حذف خبر المبتدأ في نحو : إن زيدا قائم وعمرو ، اكتفاء بخبر إن ، لما كان إن زيد قائم في معنى زيد قائم ، ولهذا لم يجز : ليت زيدا قائم وعمرو .

الثالثة : جواز : أنا زيدا غير ضارب ، لما كان في معنى أنا زيدا لا أضرب ، ولولا ذلك لم يجز ، اذ لايتقدم المضاف اليه على المضاف فكذا لا يتقدم معموله ، لا تقول : أنا زيدا أول ضارب ، أومثل ضارب.

الرابعة : جواز (غيرُ قائمٍ الزيدان) لما كان في معنى : ما قائم الزيدان ، ولولا ذلك لم يجز لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر ، أو ذا مرفوع يغني عن الخبر .

الخامسة : إعطاؤهم (ضاربُ زيدٍ الآن أو غداً) حكم (ضاربٌ زيداً) في التنكير لأنه في معناه ، فلهذا (٣) وصفوا به النكرة ونصبوه

---

(١) الرعد : ٤٣ وفي غيرها . في د : وكفى .

(٢) جزء من بيت ، وهو بتمامه :

هنّ الحرائر لا ربّات أحمرة   سود المحاجر لايقرأن بالسوَر

ولم يعرف قائله على وجه التحديد انظر : مجالس ثعلب ٣٦٥ ـ المخصص ١٤/٧٠ ـ الخزانة ٣/٦٦٧ ـ المغني : رقم الشاهد ٣٢ ، ١٦٧ ، ١١٣٩ ، ديوان القتّال : ٥٣ .

(٣) في المغني : ولهذا .

على الحال وخفضوه برب وأدخلوا عليه أل ، ولا يجوز شيء من ذلك إذا أريد المضي لأنه حينئذ ليس في معنى الناصب •

السادسة : وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب نحو (وانها لكبيرة إلا على الخاشعين (١)) (ويأبى الله إلا أن يتم نوره (٢)) (لما كان المعنى: وإنها لاتسهل إلا على الخاشعين ولايريد الله إلا أن يتم نوره (٣)) •

السابعة : العطف بـ (ولا) بعد الايجاب في نحو قوله :

١٩٤ ــ أبى الله أنْ أسمو بأمٍّ ولا أبِ (٤)

لما كان معناه : قال الله لي : لاتسم بأم ولا أب •

الثامنة : زيادة (لا) في قوله تعالى (ما مَنَعَكَ أنْ لاتسجد (٥)) قال ابن السيّد : المانع من الشيء آمر لممنوع أن لايفعل ، فكأنه قيل : ما الذي قال لك لاتسجد •

التاسعة : تعدّى رضي بعلى في قوله :

١٩٥ ــ إذا رضيت علي بنو قشير (٦)

لما كان رضي عنه بمعنى أقبل عليه بوجه ودّه ، وقال الكسائي :

---

(١) البقرة : ٤٥ •

(٢) التوبة : ٣٢ •

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من م •

(٤) عجز بيت لعامر بن الطفيل وصدره « فما سوّدتني عامر عن وراثة » • والبيت في المحتسب ١/١٢٧ ، وشرح المفصل ١٠/١٠٠ ـ ١٠١ الخزانة ٣/٣٢٧ ـ ديوانه : ١٠ •

(٥) الاعراف : ١٢ •

(٦) سبق ذكره برقم ١٦٠ •

إنما جاز هذا حملا على نقيضه وهو سخط •

العاشرة : رفع المستثنى على إبداله من الموجب في قراءة بعضهم : (فشربوا منه إلا قليلٌ منهم (١)) لما كان معناه : فلم يكونوا منه ، بدليل : فمن شرب منه [هـ ــ ٢٢٠] فليس (٢) مني •

الحادية عشرة : تذكير الإشارة في قوله تعالى (فذانك برهانان)(٣) مع أن المشار اليه اليد والعصا ، وهما مؤنثان ، ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى ، والبرهان مذكر •

ومثله : (ثم لم تكن فتنتَهم إلا أن قالوا (٤)) فيمن نصب الفتنة وأنث الفعل (٥) •

الثانية عشرة قولهم : (علمت زيد من هو) برفع زيد جوازا لأنه نفس (مَنْ) في المعنى •

(١) البقرة : ٢٤٩ ، والقراءة المشار إليها هي قراءة عبد الله وأُبيّ والأعمش ، البحر ٢/٢٦٦ ، قال الزمخشري معقبا على هذه القراءة : وهذا من ميلهم مع المعنى والاعراض عن اللفظ جانبا ، وهو باب جليل من علم العربية الكشاف ١/٢٢٤ •

(٢) الآية السابقة •

(٣) القصص : ٣٢ •

(٤) الأنعام : ٢٣ •

(٥) قال في (تكن فتنتهم) فنافع وأبو عمرو وشعبه ، من غير طريق العليمي ــ وأبو جعفر وخلف ــ في اختياره ــ بتاء التأنيث ــ فتنتهم ــ بالنصب خبر مقدم و (الا أن قالوا) اسم مؤخر لانه أعرف • وأنث الفعل لتأنيث الخبر • وانظر الكشاف ٢/٩ ــ والبحر المحيط ٤/٩٥ •

الثالثة عشرة قولهم : إن أحدا لا (١) يقول ذلك ، فأوقع أحد في (الإثبات ، لأنه نفس الضمير المستتر في يقول ، والضمير في سياق النفي فكان أحد كذلك (٢)) .

والثاني (٣) : وهو ما أعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه . له صور كثيرة .

إحداها زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية الظرفية وبعد ما التي بمعنى الذي ، لأنهما بلفظ ما النافية كقوله :

١٩٦ — ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته (٤) ....

وقولـــه :

١٩٧ — يرجّى المرء ما إنْ لا يراه (٥) ....

---

(١) في هـ : الا .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٣) المغني ٢/٧٥٦ .

(٤) صدر بيت للمعلوط القريعي ، وتمامه : (على السن خيرا لا يزال يزيد) انظر البيت في : الكتاب ٢/٣٠٦ ـ الخصائص ١/١١٠ الخزانة ٣/٥٦٨ ـ شرح المفصل ٨/١٣٠ ـ المغني برقم ٢٧ ، ٥٢ ، ٥٦٩ ـ ١١٥٠ ـ الهمع ١/١٢٥ الدرر ١/٩٧ . البغداديات : ٨٧ ـ ١٧٤ شرح أبيات المغني ١ : ١١١ . اللسان : أنن .

(٥) البيت لجابر بن رألان (أو دألان) وتمامه « وتعرض دون أدناه الخطوب» انظر الهمع ١/١٢٥ ـ الدرر ١/١٢٥ ـ الدرر ١/٩٧ والتصريح ٢/٢٣٠ . والبغداديات ٨٨ وروايته في البغداديات : ويَعرِضُ دونَ أبعده خطوبُ .

فهذان محمولان على نحو قوله :

١٩٨ ـ ما إنْ رأيت ولا سمعتُ بمثله (١) ....

الثانية : دخول لام الابتداء على (ما) النافية حملا لها في اللفظ على (ما) الموصولة الواقعة مبتدأ كقوله :

١٩٩ ـ لما أغفلت شكرك فاصطنعني (٢) .

فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك (لما تصنعه حسن) .

الثالثة : توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية ، حملا لها في اللفظ على لا الناهية نحو (واتقوا فتنةً لا تصيبنّ الذين ظلموا منكم خاصة) (٣) .

الرابعة : حذف الفاعل في نحو (اسمع بهم وابصر) (٤) لما كان (أحسن بزيد) مشبهاً في اللفظ لقولك امرر بزيد .

الخامسة : دخول لام الابتداء بعد (إنّ) التي بمعنى نعم ، لشبهها في اللفظ بإنّ المؤكدة ، قاله بعضهم في قراءة (إن هذان لساحران) (٥) .

---

(١) البيت لدريد بن الصمة ، انظر شرح شواهد المغني ٩٥٥ والأغاني ١٠/٢٢ وتمامه : (كاليوم هانيء أينق جرب) .

(٢) صدر بيت للنابغة وتمامه : « فيكف ومن عطائك جلّ مالي » انظر شرح شواهد المغني ٩٥٦ ـ ديوانه : ١٣٩ ـ البغداديات ٨٨ .

(٣) الأنفال : ٢٥ .

(٤) مريم : ٣٨ .

(٥) طه : ٦٣ .

السادسة : قولهم : (اللهمّ اغفر لنا أيتها العصابةُ) (١) بضم أية ورفع صفتها كما يقال : يا أيتها العصابة ، وكان حقه النصب كقولهم : نحن العرب أقرى الناس [هـ ــ ٢٢١] للضيف ، ولكنه لما كان في اللفظ بمنزلة المستعمل في النداء أعطي حكمه وإن انتفى موجب البناء .

السابعة : بناء باب حذامِ تشبيهاً له بنزال .

الثامنة : بناء حاشا في (وقلن حاشَ لله) (٢) لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية .

التاسعة : قول بعض الصحابة (قصرنا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كنا (٣) قط وآمنه (٤)) فأوقع (قط) بعد (ما)(٥) المصدرية كما تقع بعد ما النافية .

العاشرة : إعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى أدغم فيه نحو : (خلق كل شيء) (٦) و (لك قصوراً) (٧) وحتى اجتمعا رويين كقوله :

٢٠٠ــ بنيَّ إن البر شيء هيّن المنطقُ اللّــين والطعيم (٨)

---

(١) الكتاب ١ : ٤٨٣ .

(٢) يوسف : ٣١ .

(٣) في د ــ م : ما كان .

(٤) في صحيح البخاري باب الصلاة بمعني ١٢٦/١ عن حارثه بن وهب ، آمن ما كان بمنى ركعتين ، في صحيح مسلم باب قصر الصلاة بمنى ١٤٧/٢ عن حارثة بن وهب .. أمن ماكان الناس وأكثره ركعتين .

(٥) سقط من هـ .

(٦) الأنعام : ١٠١ .

(٧) الفرقان : ١٠ .

(٨) لم نقف على قائله : وانظر شرح شواهد الشافية ٣٤٢/٤ .

والثالث : وهو ما أعطي حكـم الشيء لمشابهته له لفظاً ومعنى ، نحو اسم التفضيل وأفعل في التعجب ، فإنهم منعوا أفعـل [د/٧٣] التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب (وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة وأجازوا تصغير أفعل في التعجب) (١) لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا .

وقال الأبذي في شرح الجزولية : حذفت (أن) مع عسى تشبيهاً بـ (كاد) وزعم ابن السيد أن الأحسن أن يقال : شبهت عسى بلعل لأن كلاً منهما رجاء ، وكما حملوا لعل على عسى فأدخلوا في خبرها أن نحو :

٢٠١ـــ لعلك يوماً أن تلم ملمة (٢) .

وقال ابن الصائغ : هذا الذي قاله ممكن ، وتشبيه الفعل أولى من تشبيهه بالحرف .

(٧٧)

الشيئان إذا تضادّا تضاد الحكم الصادرُ عنهما

ذكر هذه القاعدة ابن الدهان في الغرّة . قال : ولهذا نظائر في المعقولات وسائر المعلومات مشاهداً ومقيساً ، ألا ترى أن الإعراب لما كـان ضد البناء ، وكان الإعراب أصله الحركة والتنقل ، كان البناء أصله الثبوت والسكون ، وكذلك الابتداء لما كان أصله الحركة ضرورة كان الوقف أصله السكون [هـ ـــ ٢٢٢] .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من د .

(٢) تمامه : (عليك من اللائي يد عنك أجدعا) وهو لمتمم بن نويرة من قصيدة له في رثاء أخيه مالك . انظر شرح شواهد المغني : ٥٦٧ .

(٧٨)

الشروط المتضادة في الأبواب المختلفة

قال ابن هشام (١) : العرب يشترطون في باب شيئاً ، ويشترطون في باب (٢) آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم ، وصحيح أقيستهم فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط .

من ذلك : اشتراطهم الجمود لعطف البيان ، والاشتقاق للنعت ، والتعريف لعطف البيان ونعت المعرفة ، والتنكير للحال والتمييز ، وأفعل من، ونعت النكرة وتعريف العلمية بخصوصه لمنع الصرف ، وتعريف اللام الجنسية لنعت الإشارة وأي في النداء ، وفاعل (٣) نعم وبئس ، والإبهام في ظروف المكان (٤) ، والاختصاص في المبتدأ وصاحب الحال ، والإضمار في مجرور لولا ووحْدَ ولبّى وسعدى وحناني ، وفي مرفوع كاد (٥) وأخواتها إلا عسى تقول: كاد زيد يموت ولا يجوز يموت أبوه. ومرفوع اسم التفضيل في غير مسألة الكحل ، والإظهار في تأكيد الاسم المظهر والنعت والمنعوت وعطف البيان والمبين ، والإفراد في الفاعل

(١) ملخص من المغني ٢/٦٣٠ وما بعدها .

(٢) سقط من هـ .

(٣) في المغني ٦٣٦ : فاعلي .

(٤) المغني ٦٣٧ .

(٥) المغني ٦٣٥ ــ ٦٤٠ .

(٦) المغني : ٤٦٢ .

ونائبه ، والجملة في خبر أن المفتوحة إذا خففت وخبر القول المحكي نحو قولي : (لا إله إلا الله) وخبر ضمير الشأن ، والجملة الفعلية في الشروط غير لولا وفي جواب لولا والجملتين بعد لما ، والجمل التالية لا حرف اتحضيض ، وجملة أخبار أفعال المقاربة ، وخبر أن المفتوحة بعد لو عند الزمخشري ومتابعيه نحو (ولو أنهم آمنوا) (١) والاسمية بعد إذا الفجائية وليتما على الصحيح فيهما ، والأخبار في الصلة والصفة والحال والخبر وجواب القسم غير الاستعطافي والانشاء في جواب القسم الاستعطافي ، والوصف في مجرور رب إذا كان ظاهراً وأي في النداء ، والجماء في قولهم (جاءوا الجمّاءَ الغفير) (٢) وما وطىء به من خبر أوصفة أو حال ، وعدم الوصف في فاعل نعم وبئس والأسماء المتوغلة في شبه الحرف الا (من) و (ما) النكرتين والضمير ، والتقديم في الاستفهام والشرط وكم الخبرية والتأخير في الفاعل ونائبه ومفعول التعجب والمفعول الذي هو أي الموصولة ، والمفعول الذي هو (أنْ وصلتها والمبتدأ الذي هو أنْ وصلتها ، والحذف في أحد معمولي لات ، وعدم الحذف في الفاعل ونائبه [هـ ــ ٢٢٣] والجار (٣) الباقي عمله ، والرابط في المواضع الأحد عشر السابقة وعدم الرابط في الجملة المضاف اليها نحو : يوم قام زيد والإضافة (٤) في بناء أي الموصولة ، والقطع عنها في بناء قبل وبعد وغير .

---

(١) البقرة : ١٠٣ ، انظر المغني ٢/٦٤٣ .

(٢) المغني ٢/٦٤٩ .

(٣) في م : الحال وهو خطأ ، انظر المغني ٢/٦٥٤ .

(٤) المغني ٢/٦٥٦ .

حرف الصاد

(٧٩)

صـــدر الكـــلام

صدر الكلام . قال الرضي (١) :

كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وإن كان حرفاً فمرتبته الصدر ، كحروف النفي والتنبيه والاستفهام والتحضيض وإن وأخواتها وغير ذلك ، وأما الأفعال كأفعال القلوب والأفعال الناقصة فإنها وإن أثّرت في مضمون الجمـلة (٢) لـم تلزم التصـدر إجراء لها مجرى سائر الأفعال .

وقال في البسيط :

الأسماء المتضمنة للمعاني تقتضي الصدر وإن لم تكن معارف ، ولهذا تقدم الإشارة على العلم في قولك : هـذا زيد ، وإن كان العلم أعرف لتضمنه معنى الإشارة .

ضابط :

قال ابن يعيش : لا يعمل في الاستفهام ما قبله من العوامـل

---

(١) شرح الكافية ٢/٣٢٣ .

(٢) في الشرح : فلم .

اللفظية إلا حروف الجر ، وذلك لئلا يخرج عن حكـم الصدر ، وإنما عمل فيه حروف الجرّ دون غـيرها لتنزلها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم .

وفي أمالي ابن الحاجب : سئل : العرب تجعل صدر الكلام كل شيء دل على قسم من أقسام الكلام كالاستفهام والنفي والتحضيض وإن وأخواتها سوى أن ، فقولهم : زيداً ضربت ، وضربت زيداً ، يقال عليه : انه إذا قيل (زيداً) ألبس على السامع أن يكون المذكور بعـده ضربت أو أكرمت أو نحوه (وإذا قيل : ضربت ، ألبس على السامع أن يكون زيداً وأن يكون عمراً) (١) ونحوه فأجاب بأمور :

أحدها : أن هذا لا يمكن أن يكون إلا كذا ، لأنه لا بد من تقديم مفرد على مفرد ، فمهما قدمت أحد المفردين فلا بد من احتماله ، كما (٢) يقدر تجويزه في الآخر (٣) .

الثاني : أن هذا إلباس (٤) في آحاد المفردات وذاك إلباس في أصول أقسام [هـ ــ ٢٢٤] الكلام فكان أهم .

الثالث : أن تلك الألفاظ (٥) وضعت للدلالة عليه وكان تقديمها مرشدا إلى ما وضع له ، بخلاف هذه فإنه ليس لها ألفاظ غير لفظها ، ولو كان لها ألفاظ غير لفظها لأدى إلى التسلسل وهو محال .

---

(١) سقط من م .

(٢) في هـ ــ د ــ ل : كلما .

(٣) في م : الاخير .

(٤) في م ــ ل : الالباس .

(٥) في د ــ ل : الفاظ .

مسألـــة :

قال ابن هشام في تذكرته : زعـم بدر الدين بن مالك أن الـلام **لا تدخل على خبر إن إذا تقدم معموله عليه فلا تقول** : إن زيداً طعامك لآكل ، وكأنه [د/٧٤] رأى أنّ اللام لا يتقدم معمول ما بعدها عليها لأن لها الصدر والحكم فاسد ، والتعليل كذلك عـلى تقدير أن يكون رآه (١) . أما فساد الحكم فلأن السماع جاء بخلافه قـال (٢) تعالى : (وإن كثيراً من الناس بلقاء ربهم لكافرون) (٣) وقال الشاعر :

٢٠٢ــ ... ... فإني إلى قوم سواكم لأميل (٤)

وأما فساد التعليل فلأن هذه اللام مقدمـة من تأخير ، فهي إنما تحمي ما هو في حيزها الأصلي أن يتقدم عليها ، لا ما هو في حيزها الآن، وإلا لم يصح : ان زيداً قائـم ، ولا إن في الدار لزيداً ، ألا ترى أن العامل في خبر (إن) هو (إن) عند البصريين والعامـل في اسمها هي بإجماع النحاة ، فلو كانت اللام تمنع العمـل لمنعت (إن) (٥) .

---

(١) في هـ : رآه الامام ــ ولامعنى له . ولعل في النص سقطاً .

(٢) في هـ : وقال .

(٣) الروم : ٨ .

(٤) عجز مطلع لامية العرب للشنفرى وصدره : « أقيموا بني أمي صدور مطيكم» انظر (اللاميتان) شرح الزمخشري: طبع وزارة الثقافة بدمشق.

(٥) ساقطة من ل .

حرف الضاد

(٨٠)

الضـــــــرورة

قال أبو حيان (١) : لم يفهم ابن مالك معنى (٢) قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع : ليس هذا البيت بضرورة لأن قائله متمكن من أن يقول كذا ، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء فقال : إنهم لا يلجأون إلى ذلك إذ يمكن أن يقولوا كـذا ، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصـلاً ، لأنه ما من ضـرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب [هـ ــ ٢٢٥] وإنّما يعنون بالضرورة : أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ، ولا يقع في كلامهم النثري ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنون ما ذكرناه وإلا كان لا توجد ضرورة لأنه ما من (٣) لفظ إلا ويمكن الشاعر أن يغيره ، انتهى .

وقال ابن جني في الخصائص (٤) :

سألت أبا علي هـل يجوز لنا في الشعر من الضـرورة ما جـاز للعرب أوْ لا ؟ .

---

(١) في م : في شرح التسهيل .

(٢) سقط من م .

(٣) سقطت (ما) من ل .

(٤) الخصائص ١/٣٢٣ .

فقال : كما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم ، فكذا يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم ، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا ، وما حظرته عليهم حظرته علينا ، وإذا كان كـذلك فما كان من أحسن ضروراتهم ، فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم عليكن من أقبحها عندنا ، وما بين ذلك بين ذلك •

فائـــدة :

قـــال الأندلسي : يجوز للشاعر استعمال الأصـل المهجور كما استعمله من قال :

٢٠٣ــ كأن بين فكّها والفكّ (١) ••• ••• •••

فائـــدة :

قـــال الشلوبين : علّة الضرائر التشبيه لشيء بشيء أو الرد إلى الأصل •

قاعـــدة :

ما جاز للضرورة يتقـدر بقدرها (٢) ، ومن فروعـه : إذا دعت

---

(١) الرجز لمنظور بن مرثد • وموضع الشاهد أن أصل المثنى العطف بالواو فلذلك يرجع اليه الشاعر في الضرورة كما هنا ، والقياس بين فكيها انظر : المخصص ١١/٢٠٠ ١٣/٢٩ ، الأمالي الشجرية : ١/١٠ شرح المفصل ٤/١٣٨ ــ ٨/٩١ •

(٢) قاعدة فقهية ، وقد شرحها السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر في فروع فقه الشافعية ٩٣ وكذلك ابن نجيم في الأشباه والنظائر عـلى مذهب أبي حنيفة ٨٦ •

الضرورة إلى منع صرف (١) المنصرف المجرور فإنه يقتصر فيه على حذف التنوين وتبقى الكسرة عند الفارسي ، لأن الضرورة دعت إلى حذف التنوين ، فلا يتجاوز محل الضرورة بإبطال عمل العامل ، والكوفي يرى (٢) فتحه في محل الجر قياساً على مالا ينصرف لئلا يلتبس بالمبنيات على الكسرة (ذكره في البسيط) .

ومنها : لا يجوز الفصل بين أما والفاء بأكثر من اسم واحد (لأن الفاء [هـ ــ ٢٢٦] لا يتقدم عليها ما بعدها ، وإنما جاز التقديم للضرورة وهي مندفعة باسم واحد) (٣) فلم يتجاوز قدر الضرورة ، ذكره السيرافي والرضي (٤) .

قاعدة :

مالا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها .

قال ابن النحاس في التعليقة : قول الشاعر :

٢٠٤ــ لاه ابن عمك (٥) .

اختلف الناس فيه ، هل المحذوف لام الجر دون الأصلية واللام التي هي موجودة مفتوحة أو المحذوف اللام الأصلية ، والباقية هي لام الجر ؟ .

---

(١) سقط من م .

(٢) في م : يروى .

(٣) سقط من م .

(٤) انظر شرح الكافية ٢/٢٤٢ ، ٣٦٩ .

(٥) لذي الاصبع العدواني ، وتمامه : لا أفضلت في حسب عني ولا أنت دياني فتخزوني . سبق ذكره برقم ٦٤ .

والأظهر أن الباقية هي لام الجر ، لأن القول بحذفها مع بقاء عملها يؤدي إلى أن يكون البيت ضرورة ، والقول بحذف الأصلية لا يؤدي إلى ضرورة ، ومالا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها •

(٨١)

الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها

هذه القاعدة متفق عليها وفيها فروع :

منها : قال ابن جني : الباء أصل حروف القسم ، والواو بدل منها ، ولهذا لا تجر (١) إلا الظاهر ، فإذا أدخلت على المضمر ردّت إلى الأصل وهي الباء فيقال : بك لأفعلنّ لأن الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها •

ومنها : إذا أريد وصل مثل : لم يك و (لَدُ) بالضمير عادت النون المحذوفة فيقال : لم يكنه ، ومن لدنه ، لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها •

ومنها : قال الأندلسي : إنما التزم دخول تاء التأنيث في الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي دون المسند إلى ظاهره لأن الأصل إلحاق العلامة ، والضمير (٢) يرد الشيء إلى أصله ، فوجب أن لا تحذف العلامة لأن ذلك خلاف مقتضاه •

ومنها : إذا اتصل بالماضي ضمير بني على السكون نحو : ضربت وضربنا ، وعلله ابن الدّهان بأن أصله البناء وأصل البناء السكون ، والضمير يرد أكثر الأشياء إلى أصولها • [هـ ـ ٢٢٧] •

---

(١) في ل : لا يجوز •

(٢) في ل : المضمر •

قال ابن إياز (١) وهذا أحسن من التعليل بكراهة توالي أربع متحركات لأنه يطّرد في استخرجت وأشباهه •

ومنها قال : ابن إياز (٢) : زعم بعضهم أن (لولا) صريحة في التعليل كقولك : لولا إحسانك لما شكرتك •

قال ابن بري في أماليه :

ولهذا جروا بها المضمر تنبيهاً على هذا المعنى لأن المضمر يعيد الشيء إلى أصله •

ومنها : قال ابن فلاح في المغني : فإن قيل لم اختلف كلا وكلتا مع المضمر عند البصريين وليس اختلافه للتثنية (٣) لأن الإعراب مقدر عندهم مطلقاً ؟

قلنا : لشبهه بـ : لدى (٤) وعلى وإلى ، فإنها مع المُظْهر بالألف ومع المضمر بالياء فرقاً بين المتمكن نحو ألف عصا ، وألف غير المتمكن نحو : لدى ، ووجه المشابهة بينهما ملازمة الإضافة فيهما ، ولم تقلب في الرفع لأن المشبه به ليس له حالة رفع ، وخص التغيير مع المضمر دون المظهر لأن المضمر يردّ الشيء إلى أصله (٥) •

---

(١) عن المحصول ق ٥٧ بتصرف •

(٢) عن المحصول ق ١٤١ ، ونص ابن إياز « إن لولا في المعنى بمنزلة اللام في كونها للعلة ألا ترى أن قولك : « لولا اكرامك لما أتيت كقولك : لاكرامك أتيت » • وأسند ابن إياز كلامه الى سيبويه •

(٣) في د ـ م : للتنبيه •

(٤) في هـ لدا •

(٥) في م : الأشياء الى أصولها •

ومنها قال الأندلسي في شرح المفصل : نحو قوله تعالى : (أنلزمكموها) (١) ردّ فيه الواو الساقطة في الوصل ، إذ كان الضمير يرد الشيء إلى أصله كما تفتح لام الجر في قولك : لك مال ، حتى أنهم فتحوا لام الاستغاثة [د/٧٥] لوقوع المنادى موقع المضمر .

ومنها : قال الأندلسي : قيل إنما لم تدخل الكاف على مضمر لترددها بين الاسم والحرف ، وذلك اشتراك فيهما ، والاشتراك فرع ، والضمير يرد الأشياء إلى أصولها ولا أصل لها ، ولهذه العلة امتنع دخول (حتى) أيضاً على المضمر .

ومنها : قال ابن فلاح في المغني : بني المضارع مع ضمير جمع المؤنث على السكون منبهة على أن أصل الأفعال البناء على السكون ، لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله .

ومنها قال ابن يعيش (٢) : فائدة الاتساع في الظرف تظهر إذا كنيت عنه [هـ ــ ١٢٨] فإن كان ظرفاً لم يكن بد من ظهور (في) مع مضمره نحو : اليوم قمت فيه ، لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها ، وإن اعتقدت أنه مفعول به على السعة لم تظهر (في) معه لأنها لم تكن منوية مع الظاهر ، فتقول : اليوم قمته ، قال الشاعر :

٢٠٥ــ ويومٍ شهدناه (٣) ... ...

لم يظهر (في) حين أضمره ، لأنه جعله مفعولاً به مجازاً ، ولو جعله ظرفاً على أصله لقال : شهدنا فيه .

---

(١) هود : ٢٨ .

(٢) عن شرح المفصل ٢/٤٦ بتصرف .

(٣) لرجل من بني عامر وتمامه ..... سليماً وعامراً ... قليل سوى الطعن النهال نوافله ، وقد سبق ذكره ص ٣٧ برقم ٦ .

تنبيـــــه :

قال السهيلي (١) : قول عبد المطلب :

٢٠٦ـ وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك .

فيه رد على ابن النحاس والزبيدي ومن قال بقولهما ، حيث منعا إضافة آل إلى الضمير لأنه يرد الشيء إلى أصله ، وأصله أهل وما وجدنا قط مضمراً يرد معتلاً إلى أصله إلا أعطيتكموه ، وليس من هذا الباب في ورد ولا صدر .

تنبيـــــه :

قال السخاوي في سفر السعادة (٢) :

لا يدخل على المقسم به غـير الباء إذا كان مضمراً لأنها الأصل ، وقال أبو الفتح : لأن الإضمـار يرد الأشياء إلى أصولها في كثـير من المواضع ، تقول : أعطيتكم درهماً ثم (٣) تقول : الدرهم أعطيتكموه . وما حكاه يونس من قولهم : أعطيتكمه شاذ . وقال أبو بكر محمد بن عبد الملك النحوي : إنما يرد الإضمار الأشياء إلى أصولها لأسباب توجب الرد لا لأجل الإضمار ، فلا يقاس عليه مالا سبب فيه مع أن الشيء إذا جاء على أصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ولا يحتاج إلى تعليل ، إلا أن يخالف الاستعمال فقولـه : أعطيتكم درهماً ، أصله : أعطيتكمو ، فأسكنوا الميم تخفيفاً وكرهوا الإسكان مـع الهاء لخفائها وقربها من الساكن ولذلك كان : عليه مـال ، أحسن من قولك : عليهي مـال ،

---

(١) عن الروض الأنف ١/٧٠ بتصرف .

(٢) سفر السعادة ق ١٣٢ مخطوط دار الكتب المصرية. وفي المطبوع ٢/٧٢٦ بتحقيق الأستاذ محمد الدالي .

(٣) سقط من م .

وكذلك : اليوم سرت فيه ، لأن الإضمار يبطل كونه ظرفاً فاحتاجوا فيه إلى (في) كسائر الأسماء التي ليست ظروفاً .

قال السخاوي (١) : قوله (٢) : « إنما يرد الإضمار الأشياء إلى أصولها لأسباب توجب [هـ ــ ٢٢٩] الرد لا لأجل الإضمار (٣) » كلام متناقض يقتضي أن الإضمار يرد ولا يرد . وقوله : مع أن الشيء إذا جاء على أصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ، فأقول : بلى فيه سؤال لأن قولنا : بك لأفعلن ، قد جاء على أصله وفيه من السؤال لمَ لم يجز أن يقول (٤) : وكَ ولا تك ، فاختصاص الباء بهذا لا بد له من سبب ولا سبب إلا أن الباء الأصل (٥) ، ولهذا تقول : أقسم بالله ، ولا تقول : أقسم والله ، ولا أقسم تالله . انتهى .

تنبيـــه :

قال ابن عصفور في شرح المقرب : خرج قول الفرزدق :

٢٠٧ــ ... ... وإذ ما مثلهم بشر (٦)

---

(١) سفر السعادة ق ١٣٣ . وانظر المطبوع ٢ : ٧٢٧ بتحقيق الأستاذ محمد الدالي .

(٢) في سفر السعادة : قلت .

(٣) في م : لا لأجل الرد .

(٤) في م : نحو أن تقول وك .

(٥) في م : أصل .

(٦) والبيت : فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ، إذ هم قريش وإذا ما مثلهم بشر انظر : الكتاب ١/٢٩ ــ المقتضب ٤/١٩١ ــ مجالس ثعلب ١١٣ ، المغني : برقم ١٢٨ ، ٦٨٠ ، ٩١١ الخزانة ٢/١٣٠ ــ ديوانه ٢٢٣ ــ البغداديات : ٩٠ ــ ٢٧٧ ــ ٢٨٣ ابن السيرافي الفقرة (٧٢) شرح أبيات المغني ٢/١٥٨ برقم ١١٨ .

على أن (مثلهم) مرفوع إلا أنه بني على الفتح لإضافته إلى مبني كقوله تعالى : (مثل ما أنكم تنطقون) (١) فإن قيل : كيف يسوغ ذلك والمبني الذي أضفت إليه مضمر والمضمر يرد الأشياء إلى أصولها فكيف يكون سبباً في إخراج (مثل) عن أصلها من الإعراب إلى البناء ؟

فالجواب أنّ المضمر لا يلزم ردّه الأشياء إلى أصولها في جميع المواضع ألا ترى أن التاء بدل من الواو في تكأة لأنه من توكأ ، ثم إذا أضافوها إلى مضمر قالوا : هذه تكأتك ولم يردوها إلى أصلها .

تنبيـــه :

قـال الأبذي في شرح الجزولية : بنيت أي في نحو قولــه تعالى : (أيهم أشدّ) (٢) عند سيبويه (٤) لخروجها عن نظائرها ، وكان حقها أن تعرب لتمكنهـا بالإضافـة ، ولا سيما وهي مضافـة إلى مضمر ، والمضمرات ترد الأشياء إلى أصولها ولـذلك تقول : زيد ضربتم أخاه ثم تقول : وضربتموه ، ولا تقول : وضربتمه .

مسألـــة :

قال ابن النحاس في التعليقة : أجمع النحاة على أنك إذا قلت عساي وعساك وعساه . ولولاي ولولاك ولولاه ، أن هنا شيئاً قد تجوز فيه باستعماله على غير أصله ، واختلف فيما وقع المجاز فقـال سيبويه (٤) :

---

(١) الذاريات : ٢٣ .

(٢) مريم : ٦٩ .

(٣) الكتاب ١/٣٩٧ ـ ٣٩٨ .

(٤) الكتاب ١/٣٨٨ .

إن عسى خرجت عن عمل (كان) [هـ ـ ٢٣٠] وعملت عمل (لعل) لشبهها بلعلّ في الطمع (١) ، فالضمير منصوب على أنه اسمها ، ولولا قد صارت حرف جر والضمير معها مجرور ، وقال الأخفش : إن عسى على بابها من عملها عمل كان ، ولولا على بابها من أنها غير عاملة . واستعرنا في عسى ضمير المنصوب للمرفوع ، فالضمير عنده في (عسى) في موضع رفع لا في موضع نصب ، والضمير في لولا أيضاً وإن كان صورة ضمير الجر مستعار للرفع ، فهو عنده أيضاً في لولا في موضع رفع على الابتداء لا في موضع جر (٢) .

وقال ابن النحاس: والوجه(٣) ماذكره سيبويه لأن التجوز في الفعل أو الحرف أحسن من التجوز في الضمير ، لأن المضمرات تردّ الأشياء إلى أصولها فلا أقل من أن لا تخرج هي عن أصلها وموضعها .

(٨٢)

الضمير أطلب بالاضافة (٤) من الظاهر

بدليل جواز الإضافة والنصب في : (ضاربٌ زيداً) ، في الحال والاستقبال والاقتصار على الإضافة في نحو : ضاربك وضاربه ، على مذهب سيبويه أنه مضاف ليس إلا ، ذكره الشلوبين في (شرح الجزولية) .

---

(١) انظر أيضا الكتاب : ٢/٣١١ .

(٢) في م : آخر . وفي ل : لا في جر .

(٣) في م : الوجه .

(٤) كذا في هـ وفي سائر النسخ .

حرف الطـاء

(٨٣)

الطارىء يزيـل حكم الثابت

عقد له ابن جني باباً في الخصائص (١) وفيه فروع :

منها:لام التعريف والإضافة إذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه.

ومنها:ياء النسبة إذا دخلت على ما فيه تاء التأنيث حذفت لها التاء ، وإذا دخلت على ما فيه (٢) ياء مثلها نحو : كرسي وبختي ، حذفت لأجلها.

ومنها : علامة الجَمْع بالألف والتاء ، إذا دخلت عـلى ما فيه التاء حذفت لأجلها نحو : تمرة وتمرات ، ولو سميت رجلاً أو امرأة بهندات لقلت في الجمع أيضاً هندات بحذف الألف والتاء الأوليين لا الأخريين .

[د/٧٦] ومن (٣) ذلك نقض الأوضاع إذا طرأ عليها طارىء ، كلفظ الاستفهام إذا طرأ عليه معنى التعجب استحال خبراً ، كقولك : مررت برجل أي رجل ، أو أيما [هـ ــ ٢٣١] رجل ، فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهماً ، وإنما كان كذلك لأن أصل الاستفهام الخبر والتعجب ضرب من الخبر ، فكأن التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله من الخبرية .

(١) عن الخصائص ٦٢/٣ بتصرف واختصار .

(٢) في ل : ما قبله .

(٣) انتقل السيوطي الآن الى ص ٢٦٩ من الجزء نفسه من الخصائص (باب نقض الأوضاع إذا ضامّها طارىء عليها) .

ومن ذلك أيضاً لفظ الواجب إذا لحقته همـزة التقرير صار (١) نفياً ، وإذا لحقه لفظ النفي عاد إيجاباً نحو (آلله أذن لكم) (٢) أي لم يأذن (ألست بربكـم) (٣) أي أنا كـذلك . ومن (٤) ذلك أن تصف العَلَم ، فإذا أنت فعلت ذلك فقـد أخرجته به عن حقيقة ما وضـع له فأدخلته(٥) معنى لولا الصفة لم تُدخله(٦) إياه ، وذلك أن وضع العَلَم أن يكون مستغنياً (٧) بلفظه عن عـدة من الصفات ، فإذا أنت وصفته فقد سلبته (٨) الصفةُ له ما كان في أصل وضعه مراداً فيه من الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته ، انتهى .

وقال ابن يعيش (٩) : فإن قيل : هل التعريف الذي في (يا زيد) في النداء تعريف العلمية (بقي على حاله بعد النداء كما كان قبل النداء أم تعريف حدث فيه غير تعريف العلمية) (١٠) .

فالجواب أن المعـارف كلها إذا نوديت تنكرت ثم تكون معارف

---

(١) في الخصائص وسائر النسخ (عاد) .
(٢) يونس : ٥٩ .
(٣) الأعراف : ١٧٢ .
(٤) الخصائص : ٣/٢٧٠ .
(٥) في الاشباه : فآدخله .
(٦) في هـ : يدخله .
(٧) في الاشباه : مستغنى .
(٨) في هـ : سلبت .
(٩) شرح المفصل ١/١٢٩ .
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

بالنداء ، هـذا قول المبرد ، وهو الصواب كإضافة الأعلام وخالفه ابن السراج .

وقال الشلوبين : إذا جمع المؤنث الحقيقي جمع تكسير ، جاز ترك التاء من فعله نحو : قام الهنود ، لأنه ذهب منه لفظ (١) المفرد فكان الحكم للطارىء .

وقال ابن الدهان في الغرة : المقصور المنصرف يلحقه التنوين وهو ساكن، والألف ساكنة ، فيستحيل الجمع بينهما ويجحف الأمر بحذفهما، ولم نر ساكنين التقيا حذفا معاً (٢) ، ولا يجوز تحريك (٣) التنوين لأنه تحريك (٤) للساكن إذا كان بعده لا له إذا كان قبله ، ولا تحريك الألف لأنها تغير عن صورتها فيقع اللبس بين المقصور وغيره من المهموز ولا يجوز حذف التنوين لأنه لمعنى فإذا زال زال المعنى ، وأيضاً فإن الطارىء يزيل حكم الثابت لأنه لو علم أنه إذا جيء به [هـ ـ ٢٣٢] حذف لم يُجأْ به فلم يبق إلا حذف الألف .

---

(١) في م ـ د : حكم .

(٢) (معا) ساقطة من ل .

(٣) في د ـ ترك .

(٤) في م ل : تحريك .

(٨٤)

طرد البـــاب

قال أبو البقاء في التبيين : إذا ثبت الحكـم لعلّة اطّرد حكمُها في الموضع الذي امتنـع فيه وجود العلة ، ألا ترى أنك ترفع الفاعـل وتنصب المفعول في موضع يقطع بالفرق (١) بينهما من طريق المعنى كما لو قلت (ضَرَبَ الله مثـلاً) (٢) فإنك ترفـع الفاعـل (٣) وتنصب المفعول (٤) ، مع أن الفاعل والمفعول معقول قطعاً .

قال : ونظيره من المشروع أن الرَّمل في الطواف شرع في الابتداء لإظهار الجلد ثم زالت العلّة ، وبقي الحكم .

ومثل ذلك العدّة عن النكاح شرعت لبراءة الرّحم ، ثم ثبتت في مواضع ليس فيها شغل الرحم ، قال : وسبب ذلك أن النفوس تأنس بثبوت الحكم فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنس .

قال :ونظيره في التصريف أن الواو في مضارع وعـد ، ووزن حذفت منه لوقوعها بين ياء وكسرة نحو يعِد ثم حذفت مع بقية حروف المضارعة مع عـدم العلة ليكون الباب عـلى سنن واحـد وله نظائر أخر . انتهى .

---

(١) في م : النفرق .

(٢) سورة ابراهيم : ٢٤ .

(٣و٤) سقط من د ـ م ـ ل : وانفردت به هـ .

وقال ابن عصفور في شرح الجُمل : الإعراب أصل في الأسماء لأنه يُفتَقر إليه للتفرقة بين المعاني نحو : ما أحسن زيداً ، بنصب زيد إن أردت التعجب من حسنه ، وبرفعه إن أردت نفي الإحسان عنه ، وبرفع أحسن وخفض زيد إن أردت الاستفهام عن الأحسن (١) ألا ترى أن هذه المعاني لولا الإعرابُ لالتبست .

فإن قيل : إن الإعراب قد يوجد في الأسماء غير مفتقر إليه نحو : شرب محمدٌ الماء ، وركب الفرس عمرو ، وأشباه ذلك ، ألا ترى أن الفاعل ههنا لا يلتبس (٢) بالمفعول إذا أزيل الإعراب ؟ فالجواب أن الإعراب لما افتقر إليه في بعض الأسماء حمل سائرها [هـ ـ ٢٣٣] على ذلك ، كما أن العرب لما حذفت الواو من (يعد) لوقوعها بين ياء وكسرة ، حذفت من أعد ونعد وتعد حملاً على ذلك .

وقال أبو البقاء في التبيين : إذا جرى اسم الفاعل والصفة المشبهة على غير ذلك من هما له ، وجب إبراز الضمير فيهما مطلقاً عند البصريين لأن ترك إبرازه يفضي إلى اللبس في بعض المواضع نحو : زيد عمرو ضاربه هو ، واللبس يزول بإبراز الضمير فيجب أن يبرز نفياً للبس . ثم يطرد الباب فيما لا يلبس نحو : زيد هند ضاربته هي ، كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع نحو : نعد وتعد وأعد ، فإنهم حذفوا منها الواو كما حذفوها من يعد ، وكذلك يكرم ونكرم وتكرم ، محمولة على أكرم .

---

(١) سقط من م ، وبياض في د .

(٢) في م : لالتبس .

وقال ابن القواس في شرح ألفية ابن معط :

قدر الكسر (١) في المنقوص لاجتماع الأمثال إذ الياء بكسرتين والضم حمل على الكسر للمناسبة فيهما بدليل اجتماع أصليهما ردفين دون الألف ، ولأن الضمة أثقل من الكسرة بدليل قلب الواو ياء إذا اجتمعتا (٢) مطلقاً ، وظهر النصب لخفة الفتحة ، ولم تعد الواو في : رأيت غازياً وداعياً فيقال : غازواً وداعواً ، لثبوت القلب رفعاً وجراً تغليباً للحالتين وطرداً للباب .

وقال عبد القاهر : هذا أقيس من حمل أعد ونعد وتعد لأن الحمل المؤدي لإعلال اللام أولى من المؤدي لإعلال الفاء ، لأن اللام محل التغيير ، ولأن المنقوص حمل فيه حالة على حالتين ، وباب يعد حمل فيه ثلاثة أشياء على شيء (٣) واحد .

وقال ابن النحاس في التعليقة : من أجاز تقديم خبر ليس عليها ، ودليله أن ليس فعل ناقص مثل أخواتها (٤) ، فإذا جوزنا (٥) في كان وأخواتها يجوز في ليس أيضاً طرداً للباب .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل (٦): الأصل في نرى ويرى وترى: نرأى ويرأى وترأى لأن الماضي منه رأى ، وإنما حذفت الهمزة لكثرة

---

(١) في هـ : الكسرة .

(٢) في م : اجتمعا .

(٣) سقط من م .

(٤) في م : واخوتها .

(٥) في م : جاوزنا .

(٦) عن شرح المفصل ٩/ ١١٠ بتصرف .

الاستعمال [هـ ـ ٢٣٤] تخفيفاً لأنه إذا قيل أرأى اجتمع همزتان بينهما ساكن ، والساكن حاجز غير حصين ، فكأنهما قد توالتا فحذفت الثانية على حد حذفها في أكرم ، ثم اتبع سائر الباب وفتحت [د/٧٧] الراء لمجاورة الألف التي هي لام الكلمة ، وغلب كثرةُ الاستعمال هنا الأصلَ حتى هجر ورفض .

وقال ابن فلاح في المغني : قلبت الهمزة في (صحراء) واواً في الجمع نحو صحراوات كراهة الجمع بين علامتي تأنيث ، وقلبت في التثنية طرداً للباب على سنن واحد .

وقال ابن عصفور في شرح المقرب : لما (١) ألحقوا نون الوقايه لتقي الفعل من الكسر حملوا على ذلك : يضربانني ويضربونني ، كما حملوا تعد وأخواته غير ذي الياء ، وأكرم وأخواته غير ذي الهمزة على يعد وأكرم .

وقال بعضهم : إنما بنيت المضمرات لشبهها بالحرف وضعاً في (٢) كثير منها ، ثم حمل ما ليس كذلك طرداً للباب على سنن واحد ، وبهذا بدأ ابن مالك في شرح التسهيل .

وعبارة ابن إياز (٣) : لأن وضع المضمر بالأصالة وضع الحرف

---

(١) في م : اذا .

(٢) في م : على .

(٣) المحصول ق ١٦٠ وعبارة المحصول : قال ابن الحاجب : هو ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب ، وهو مبني لوجوه : أحدها : أن وضعه بالأصالة وضع الحروف ، ألا تراه على حرف واحد كالتاء في ضربت والكاف في ضربك ، ثم حمل على ذلك في البناء ما هو على أكثر من عدته نحو : نحن وإياك ، لأن الجميع من باب واحد .

الواحد ألا تراه على حرف واحد في ضربت وضربك ، ثم حمل على ذلك في البناء ما هو على أكثر نحو : نحن وإياك ، لأن الجميع من باب واحد .

وقال ابن فلاح في المغني : إنما سكنوا آخر الفعل عند اتصال تاء (١) الفاعل به ، نحو ضربت فراراً من اجتماع أربع حركات (لوازم ، ثم طرد الباب في ما لم يجتمع فيه أربع حركات) (٢) نحو دحرجت ، تعميماً للحكم ، لأن الأفعال شرع واحد بدليل تعميم الحكم في حذف الواو من أعد ونحوه والهمزة من نكرم ونحوه وإن انتفت علة الحذف .

وقال ابن القواس : ذهب الأكثرون إلى أن متعلق الظرف والمجرور إذا كان خبراً يقدر بفعل لأنه إذا وقع صلة أو صفة يقدر بالفعل اتفاقاً فيجب أن يقدر في محل الخلاف طرداً للباب .

وقال ابن إياز (٣) المضاف لا يكون إلا اسماً ، لأن الغرض الأهم بالإضافة [هـ ــ ٢٣٥] تعريف المضاف والفعل لا يتعرف .

فإن قيل : هلا أضيف (٤) الفعل للتخصيص إذ قد يصح ذلك فيه ، ألا ترى أن سوف والسين يخصصانه بالحال ؟

فالجواب أنه لما امتنع منه الغرض الأهم وهو التعريف امتنع الآخر طرداً للباب وهذا من قواعدهم .

وقال الأندلسي في شرح المفصل : الموجب لبناء أسماء الإشارة

---

(١) سقط من م .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من م .

(٣) عن المحصول : ق ١٥٤ بتصرف .

(٤) في م : اضفت .

تضمنها معنى (١) الحرف وذلك أن الإشارة معنى كالاستفهام وغيره ، فحقه أن يوضع له حرف ، فلما أدى هذا الاسم هـذا المعنى نيابة عن الحرف في ذلك ناسب الحرف فبني ، ويدل على أنه تضمن هذا المعنى أنهم لم يضعوا للإشارة حرفاً ، وكان هذا الاسم المسموع مبنياً يفيد معنى الحرف ، فوجب اعتقاد تضمينهم إياه هذا المعنى طرداً لأصولهم وإقامة سبب لبنائه •

قال ابن جني : بني أولاء لأنه تضمن حرف الإشارة ، لأن الإشارة معنى لم يستعملوا لها حرفاً فتضمنها هذا الاسم فبني (٢) •

وقال ابن إياز (٣) : وأما اسم الإشارة فبني لتضمنه معنى حرف الإشارة إذ الإشارة معنى ، والموضوع لإفادة المعاني الحروف ، فلما أفادت هذه الأسماء الإشارة علم أنها كان القياس (٤) يقتضي أن يكون لها حرف" فلمّا تضمنت معناه بنيت وهذا قول السيرافي •

قال الأصفهاني : فلو قيل : إن ذلك إنما يتصور في أولاء دون هؤلاء لظهور الحرف وهو (ها) لأمكن أن يقال فيه : إن الحرف الذي هو (ها) غير ذلك الذي تضمن معناه وإن هذا زائد ، كما أن الألف واللام في (الأمس) عند من بناه زائدة ، وإن الاسم بني لتضمنه معنى ألف ولام أخرى •

---

(١) سقط من د •

(٢) سقط من م •

(٣) المحصول ق : ٤٧ •

(٤) سقط من م •

حرف الظـاء

(٨٥)

الظرف والمجـــرور

فيهما مباحث (١) :

الأول : لا بد من تعلقهما بالفعـل ، أو ما يشبهـه ، أو ما أوّل [هـ ـ ٢٣٦] بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه ، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قدر .

مثال الأول والثاني (أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) (٢) .

والثالث : (وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله) (٣) لأنه مؤول بمعبود .

والرابع : نحو (فلان حاتمٌ في قومـه) ، تعلق بمـا في حاتم من معنى الجود .

ومثال المتعلق بالمحذوف : (وإلى ثمود أخاهم صالحاً) (٤) بتقدير وأرسلنا ولم يتقدم ذكر الإرسال ، ولكنّ ذكر النبي والمرسل إليهـم يدل على ذلك ، وهل يتعلقان بالفعل الناقص ؟ فيه خلاف .

---

(١) اختصره السيوطي من مغني اللبيب ٢/٤٨٤ وما بعدها .

(٢) الفاتحة ٧ ـ ٨ .

(٣) الزخرف : ٨٤ ـ وعبارة (وفي الارض إله) ليست في د ، ل .

(٤) الأعراف : ٧٣ ـ وهود : ٦١ .

والثاني (١) : يستثنى من قولنا : لا بد لحرف الجر من متعلق ستة أمور :

أحدها : الحرف الزائد كالباء ومن في (وكفى بالله شهيدا) (٢) (هل من خالق غيرِ الله) (٣) وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي ، والأصل أن أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر ، والزائد إنما دخل في الكلام تقوية وتوكيداً ولم يدخل للربط .

الثاني والثالث (٤) : لعل ، ولولا ، عند من جرّ بهما .

الرابع (٥) : رب ، في قول الرماني وابن طاهر .

الخامس : كاف التشبيه عند الأخفش وابن عصفور .

السادس : حرف الاستثناء وهو (خلا ، وعدا ، وحاشا) إذا خفضن فإنهن لتنحية الفعل عما (٦) دخلن عليه ، كما أن (إلا) كذلك ، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم .

الثالث (٧) : يجب تعلقهما بمحذوف في ثمانية مواضع :

---

(١) المغني : ٤٩١ .

(٢) النساء : ١٦٦ ، وفي المغني (كفى بالله شهيدا) الرعد : ٤٣ ـ الاسراء ٩٦ .

(٣) فاطر : ٣ .

(٤) المغني : ٢/٤٩٢ .

(٥) المغني ٢/٤٩٣ .

(٦) في د : لما .

(٧) المغني ٢/٤٩٦ . أي المبحث الثالث .

١ ـــ أن يقعا صفة نحو (أو كصيب من السماء) (١) .

٢ ـــ أو حالاً نحو (فخرج على قومه في زينته) (٢)

٣ ـــ أو صلة نحو (وله من في (٣) السموات والأرض ومن عنده لا يستكبرون) (٤) .

٤ ـــ أو خبراً (٥) : نحو : زيد عندك أو في الدار .

٥ ـــ أو مثلاً : نحو قولهم للمعرس : (بالرفاء والبنين) بإضمار أعرست .

٦ ـــ أو يرفعا الاسم الظاهر نحو : (أفي الله شك) (٦) أعندك [هـ ـــ ٢٣٧] زيد .

٧ ـــ أو يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير نحو : أيوم الجمعة صمت .

٨ ـــ الثامن : القسم بغير الباء نحو : (والليل إذا يغشى) (٧) (وتالله لأكيدن أصنامكم) (٨) .

الرابع (٩) : هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف ؟ لا خلاف

---

(١) البقرة : ١٩ .

(٢) القصص : ٧٩ .

(٣) سقط من هـ .

(٤) الانبياء : ١٩ .

(٥) المغني ٢/٤٩٧ .

(٦) ابراهيم : ١٠ .

(٧) الليل : ١ .

(٨) الأنبياء : ٥٧ ، وفي هـ : تالله .

(٩) المغني ٢/٤٩٨ .

في تعيين الفعل في بابي القسم والصلة ، لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين • واختلف في الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل ــ وهم الأكثرون ــ فلأنه الأصل في العمل ، ومن قدر [د/٧٨] الوصف فلأن الأصل في الثلاثة الإفراد ، وأما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر ، فيقدر الفعل في نحو : أيوم الجمعة يعتكف فيه ، والوصف في : أيوم الجمعة أنت معتكف فيه (١) •

وقال ابن النحاس في التعليقة : إذا وقع الظرف والمجرور خبرين فلا بد لهما من عامل واختلف النحاة في تقدير العامل ما هو ؟ فذهب بعضهم إلى أن العامل المقدر فعل تقديره استقرّ أو كان أو وجد أو ثبت•

قالوا : لأن بنا حاجة إلى تقدير عامل ، وتقدير ما هو أصل في العمل ــ وهو الفعل ــ أولى من تقدير ما ليس بأصل •

قالوا : ولأن لنا موضعاً يجب فيه تقدير الظرف والمجرور (بالفعل،وهو ما إذا وقع الظرف أو المجرور(٢)) صلة لأن الصلة لاتكون مفرداً ، فإذا وجب هنا (٣) تقديره بالفعل فإن لم يكن في الخبر واجباً فلا أقل من رجحانه •

وذهب بعضهم إلى أن العامل المقدر هنا اسم لا فعل تقديره كائن أو مستقر أو موجود أو ثابت •

قالوا : لأن بنا حاجة إلى جعل الظرف أو المجرور خبراً ، والأصل في الخبر المفرد ، فيقدر العامل الذي وقع الظرف موقعه مفرداً على ما هو الأصل في الخبر •

---

(١) انتهى الاختصار من المغني •

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م وفي هـ : والمجرور •

(٣) سقط من م •

قالوا : ولأن لنا موضعاً يتعين فيه تقدير الظرف والمجرور بالمفرد ، وهو ما إذا وقع الظرف أو المجرور بين أما وفائها نحو : أما عندك فزيد، وأما في الدار فزيـد ، فهنا يجب تقـديره بالمفرد ، لأن (أما وفاءها) لا يفصـل بينهما بجمـلة ، وإذا وجب تقديره هنا بالمفرد فلا أقـل من الرجحان فيما إذا وقع خبراً وهو رأي ابن عصفور ، ويترجح هذا بأن تقديره بالفعـل لزم في حـال كونه غـير خبر ، وتقـديره بالمفرد لزم [هـ ـ ٢٣٨] في حال كونه خبراً فكان تقديره بالمفرد (١) أولى .

وقال : واعلم أنه على كل تقدير سواء قلنا : العامـل فيه فعل أو اسم ، أنا نعتقد آنا حذفنا ذلك العامل لما اعتزمنا أن نجعـل الخبر في اللفظ نفس الظرف والمجرور لا الاستقرار ، ولذلك التزمنا حذف العامل بعد نقل الضمير (الذي كان في العامل إلى الظرف أو المجرور واستتاره فيه ويبقى الضمـير) (٢) مرتفعاً بالظرف أو بالجار والمجرور كما كان مرتفعاً بذلك العامل لنيابة الظرف أو المجرور عن ذلك العامل ، ولا يجوز اظهـار ذلك العامـل حينئذ ، قال أبو علي : إظهـار عامـل الظرف شريعة منسوخة .

الخامس : في كيفية تقديره (٣) ، أما في القسم فتقـديره أقسم ، وأما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به ، وأما في المثـل فيقدر بحسب المعنى وأمـا في البواقي فيقـدر كوناً مطلقـاً وهو كائن أو مستقر أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال .

---

(١) في د ـ م : بالخبر .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٣) رجع السيوطي الى التلخيص من مغني اللبيب ٢/٤٩٩ .

قال ابن هشام (١) : ويقدر كان أو استقر أو وصفهما إن أُريد المضي ، هذا هو الصواب وقد أغفلوه مع قولهم في نحو : ضربي زيداً قائماً ، إن (٢) التقدير : إذ كان ، إن أريد المضي و (إذا كان) إن أريد (٣) المستقبل ولا فرق ، وإذا جهل المعنى قدر الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلها ، وإن كانت حقيقته الحال ، ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس إلا لدليل ويكون الحذف حينئذ جائزاً لا واجباً .

قال ابن هشام (٤) : وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ، ويبطله أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعاً من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقوياً للدليل ، واشتراط النحويين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه .

ومما خُرّج على ذلك قوله تعالى (فطلّقوهنّ لعدتهنّ) (٥) أي مستقبلات (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) (٦) الآية أي : تقتل وتفقأ وتصلم وتقلع ، أو مقتولة ، ومفقوءة ومَصْلُومَة ومَقْلُوعَة [هـ ٢٣٩] .

---

(١) المغني ٢/٤٩٩ .

(٢) سقط من م .

(٣) في المغني : به المستقبل .

(٤) المغني ٢/٥٠٠ .

(٥) الطلاق : ١ .

(٦) المائدة : ٤٥ وتمام الآية : والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص .

قال (١) : ويلزم مَنْ قدّر المتعلق فعلاً أن يقدره مؤخراً في جميع المسائل لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم على المبتدأ •

قال (٢) ومن هنا لا نحتاج إلى ما ذكره ابن مالك وجماعة أنه يتعين تقديره وصفاً بعد (أما) نحو : أما في الدار فزيد ، وإذا الفجائية نحو : (إذا لهم مكر) (٣) لأن (إذا) الفجائية لا يليها الفعل ، و (أما) لا يليها فعل إلا مقروناً بحرف الشرط نحو: (فأما إن كان من المقربين)(٤) قال : وهذا على ما بيناه غير وارد لأن الفعل يقدر مؤخراً •

تنبيـــه :

قال ابن النحاس في التعليقة : اختلف النحاة في تقدير عامل الظرف والمجرور إذا قدما (٥) على اسم إن • فقال قوم : يقدر الاستقرار بعد اسم إن لئلا نكون قد فصلنا بين إن واسمها بغير الظرف والمجرور ، وقال قوم : لا بل نقدره قبل الظرف والمجرور ، ولا نعتد بهذا فصلاً لكونه لازمَ الإضمار ولا يجوز إظهاره •

السادس : في الفرق بين الظرف المستقر والظرف اللغو (قال الشيخ سعدالدين التفتازاني في حاشية الكشاف وفي شرح المفصل للأندلسي)(٦) • قال الخوارزمي في الظرف المستقر ــ بفتح القاف ــ كذا سماها في

(١) المغني ٢/٥٠١ •

(٢) المغني ٢/٥٠٢ •

(٣) يونس : ٢١ •

(٤) الواقعة : ٨٨ •

(٥) في م : قدمها •

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من د •

المفصل وفي الكشاف ، والمراد به الموضع ولفظ ابن السراج (١) : إذا كان الظرف غير محل سماه الكوفيون الصفة الناقصة وجعله البصريون لغواً (٢)،ويريدون بالمستقر ماكان خبراً محتاجاً إليه،وسمّي مُسْتَقَرّاً لأنه يتعلق بالاستقرار (٣) والاستقرار فيه ، فهو مستقر فيه ، ثم حذف (فيه) اختصاراً ، وباللغو ما كان فضلةً ، وسمي لغواً لأنه لو حذف لكان الكلام مستغنياً عنه لا حاجة به (٤) إليه . انتهى .

السابع (٥) : أنهم يتسعون في الظرف [د/٧٩] والمجرور مالا يتّسعون في غيرهما، فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو: كان في الدار ـ أو عندك ـ زيد جالساً ، وفعل التعجب من المتعجب منه نحو : (ما أحسن ـ في الهيجاء ـ لقاءَ زيدٍ ، وما أثبت عند الحرب زيداً) وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو :

٢٠٨ـ فلا تَلْحَني فيها فإنّ بحبّها
أخاكَ مُصابُ القلبِ جمٌّ بلابله (٦)

[هـ ـ ٢٤٠] وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظنّ كقوله :

٢٠٩ـ أبعدَ بُعْدٍ تقول الدارَ جامعةً (٧)

---

(١) الأصول ١/٢٤٧ .

(٢) انتهى كلام ابن السراج .

(٣) في م : بالاستقرار فيه .

(٤) زيادة من د ـ ل .

(٥) المغني ٢/٧٧٣ .

(٦) البيت مجهول القائل وهو في الكتاب ١/٢٨٠ ـ والخزانة ٣/٥٧٢ ٣/٥٧٢ والهمع ١/١٣٥ والدرر ١/١١٣ .

(٧) لم نعثر على قائله ، وتمامه : (شملي بهم أم تقول البعدَ محتوما) انظر أوضح المسالك ، الشاهد : ١٩٧ ، ٢/٧٧ .

وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما نحو :

٢١٠ــ ... ... لله درُّ اليومَ مَنْ لامها (١)

واشتريته ــ بوالله ــ درهمٍ ، وهذا غلامُ ــ والله ــ زيدٌ ، وبين إذن ولن ومنصوبها نحو :

٢١١ــ إذن والله نرميهم بحرب (٢)

وقولـــــه (٣) :

٢١٢ــ لن ما رأيت أبا يزيد مقاتـــــلاً

أدع القتـــال وأشهـــــد الهيجاء (٤)

وقدموهما خبرين على الاسم في باب إن نحو: (إن لدينا انكالا)(٥) (إن في ذلك لعبرة) (٦) ومعمولين للخبر في باب (ما) نحو (٧) :

---

(١) الشاهد ليس في موضعه من المغني ، وهــو عجــز بيت لعمرو بن قميئة وصدره : (لما رأت ساتيدما استعبرت) والبيت في : الكتاب ١/٩١ ــ ١/٩١ ــ المقتضب ٤/٣٧٧ مجالس ثعلب ١٥٢ ، والانصاف ٤٣٢ ، وشــرح المفصــل ٢/٤٦ ، ٣/٤٦ ، ٣/١٩ ــ ٢٠ ــ ٧٧ ، ٨/٦٦ ــ الخزانة ٢/٢٤٧ معجم البلدان : ساتيدما · ابن السيرافي الفقرة ١٨١ ديوانه : ٦٢ ·

(٢) صدر بيت ينسب لحسان بن ثابت وعجــزه « يشيب الطفل مــن قبــل المشيب » والبيت في الشذور : ٢٩١ ــ والهمع ٢/٧ ، والدرر ٢/٥ ·

(٣) زيادة من المغني ٢/٧٧٤ ·

(٤) البيت لم نعثر على قائله وانظر شرح الاشموني ٣/٢٨٤ ·

(٥) المزمل : ١٢ ·

(٦) آل عمران : ١٣ ·

(٧) في المغني ورد ما يلي : وقوله : « فما كل حين من تؤاتي مؤاتيا » فان كان المعمول غيرهما بطل عملها كقوله :«وماكل من وافى منى أناعارف»·

٢١٣ ـ ... ...   وماكلُّ مَنْ وافى منى أنا عارف(١)

وما في الدار زيد جالسا ، (٢) ، وصلة أل نحو : (وكانوا فيه من الزاهدين (٣)) •

وعلى الفعل المنفي بما نحو :

٢١٤ ـ ....   ونحنُ عَنْ فَضْلِكَ مااستغنينا (٤)

وعلى (إن) معمولا لخبرها نحو : أما بعد فإني أفعل كذا • وعلى العامل المعنوي في قولهم : أكل يوم لك ثوب •

وقال الخفاف في شرح الإيضاح: الظرف والمجرور اتسع فيهما ، ووجه ذلك أن جميع الأفعال وماكان على معانيها يدل على الزمان والمكان دلالة قائمة وإن لم يذكرا،فإذا ذكرا فعلى التأكيد،وماكان بهذه الصفة فهو كالمستغنى عنه أو في حكمه ، فكأنك إذا فصلت بظرف أو مجرور لم تفصل بشيء (٥) •

---

(١) عجز بين لمزاحم العقيلي وصدره « وقالـوا تعرفها المنـازل من منى » والبيت في الكتاب ١/٣٦ ، ٧٣ ـ الخصائص ٢/٤٥٣ ، ٤٧٦ ـ شذوز الذهب ١٩٥ • شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ : ٤٣ الفقرة : ١٩ • والمغني برقم ١١٨٣ وشرح أبيات المغني ٥/ ٢٠٧،٧ : ٢٨١ ، ٨:١١٠، والبيت هو الثامن والعشرون من قصيدة له طويلة وردت برقم ١٧ في شعره المجموع بمجلة مهد المخطوطات م ٢٢ سنة ١٩٧٦ •

(٢) في المغني : ومعمولين لصلة (أل) •

(٣) يوسف : ٢٠ •

(٤) رجز منسوب لعبد الله بن رواحة،وبعده (فثبت الأقدام ان لاقينا) انظر سيرة ابن هشام ٢ : ٣٢٨ ومغني اللبيب ١: ١٠٣ •

(٥) في د ـ م : بشيء أصلا •

فائـــدة :

قال الجزولي : بنو تميم لا تلفظ بخبر (لا) إلا أن يكون ظرفا .

قال الشلوبين : هذا استثناء طريف لا أعلمه عن أحد ولا نقله أحد ولا أدري من أين نقله وإن كان له وجه من اتساعهم في الظروف ما لم يتسع به في غيرها ، ولكنه غير منقول وهذا ليس موضع القياس (١) لأنه اتساع والاتساع إنما (٢) هو منقول .

الثامن : في تذكرة ابن الصائغ قال :

نقلت من مجموع بخط ابن الرماح : وينبغي (٣) أن يكون الظرف الذي يلزم به الرفع لما بعده ما كان صفة أو صلة كمررت برجل ، أو بالذي معه صقر ، لما بين الصفة والصلة من المناسبة ، لايكونـان إلا بالفعل أو (٤) المشتق منه ، فأما الخبر والحال ، كزيد في الدار أبوه ، [هـ ــ ٢٤١] ومررت بزيد في الدار أبوه ، فانه يجوز في الأدب الابتداء والفاعلية ، كونه فاعلا لأنه يرفع الضمير كاسم الفاعل بل أقوى عند أبي علي ، وكونه مبتدأ ، لأن اسم الفاعل نفسه يصح فيه ذلك ، كزيد قائم أبوه ، على أنّ أبا عليّ جَعَل الجميع شيئاً واحداً ولم يفرق بين الصفة والخبر والحال ، لأنه يجعل الظرف إذا اعتمد مقدرا (٥) بالفعل دون الاسم ، وكذا ينبغي أن يكون قياسه ، وأما ابن جني فلا يرى ذلك إلا في الصفة والصلة ، وهو الظاهر من كلام سيبويه .

---

(١) في م : قياس .

(٢) سقط من م .

(٣) في د : ينبغي .

(٤) سقط من م .

(٥) في د ــ م : يقدر .

حرف العين

(٨٦)

العامـــــــل

فيه مباحث :

الأول : العمل أصل في الافعال فرع في الأسماء والحروف ، فما وجد من الأسماء والحروف عاملا فينبغي أن يسأل عن الموجب لِعمله ، كذا في شرح الجمل .

وقال صاحب البسيط :

أصل العمل للفعل ثم لِمَا قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ، ثم لِمَا شُبِّه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهي الصفة المشبهة . وأما افعل التفضيل : فإنه إذا صحبته مِنْ ، امتنعت منه هذه الأحكام فيبعد (١) لذلك عن شبه الفعل ، فلذلك لم يعمل في الظاهر .

وقال ابن السراج في الأصول (٢) :

إنما أعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل ، وصار الفعل سببا له وشاركه في المعنى وإن افترقا في الزمان ، كما أعربوا الفعل لما ضارع الاسم ، فكما أعربوا هذا أعملوا ذاك والمصدر أعمل كما أعمل اسم الفاعل (٣) إذا كان الفعل مشتقا منه .

---

(١) في م ــ ل : فبعد .

(٢) الأصول : ١/٥٥ .

(٣) عبارة الأصول : والمصدر حكمه اسم الفاعل ، أعمل كما أعمل ، إذ كان الفعل مشتقا منه .

ثم قال (٤) : واعلم أن الاسم لايعمل في الفعل ولا في الحرف ، بل هو المعرّض للعوامل من لأفعال والحروف ، قال : والأصل عندنا أن الأسماء لا تعمل في الأسماء إلا (١) ما ضارع الفعل منها ، ولولا معنى الحرف ما جُر الثاني إذا أضيف إليه (٢) الأول •

وقال الجرجاني :

الأصل في الأسماء أن لا تكون عاملة ، وباعتمادها لا يذهب عنها بوصف الاسمية ، فإن قيل : إذا كان الاعتماد لايوجب لها صفة [هـ ـ ٢٤٢] زائدة فلم عملت ؟ أو لم اشتراط الاعتماد ؟ • قيل : الاسم الصريح الذي هو يصح أن يحدث عنه بوجه من الوجوه ، والصفة إذا اعتمدت لم يصح أن يخبر عنها بل هي بمنزلة خبر ، لأن الاسم الصريح ليس فيه إلا تمييز (٣) ذات عن ذات ، وإذا عرفت ذلك تبين أن الاسم يكتسب بهذا الاعتماد تحقيقا في شبه الفعل ، إذ هو واقع في موضع هو خاص بالفعل ، والاستفهام والنفي أيضاً من حيث إنهما يطلبان الفعل وهما أخص به ، حتى بلغ من قوة طلبه للفعل أن قدروا قبل الاسم فعلا يعمل في الاسم كقوله تعالى : (أبشراً منا واحدا نتبعه (٤)) والنفي أخو الاستفهام •

وقال ابن النحاس في التعليقة :

الأفعال أصل في العمل (من حيث كان كل فعل يقتضي العمل ـ أقله في الفاعل (٥)) وللحروف المختصة أصالة في العمل من حيث كانت

---

(١) الأصول : ١/٥٧ •
(٢) في م : اما •
(٣) سقط من م •
(٤) في د ـ م : تميز •
(٥) القمر : ٢٤ •
(٦) سقط من م عبارة (أقله في) سقطت من د •

إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه ، وإنما كان الاختصاص موجباً للعمل ليظهر أثر الاختصاص كما أن الفعل لما اختص بالاسم كان عاملاً فيه ، فعرفنا أن الاختصاص موجب للعمـل وأنه (١) موجود في الحرف المختص فكان الحرف المختصّ عاملاً بأصالته في العمل لذلك ، ولا كذلك الاسم لأنه لا يعمل منه شيء إلا بشبه الفعل أو الحرف وهو المضاف إذا قلنا إنه هو العامل ومعنى [د/٨٠] الأصالة أن يعمل بنفسه لا بسبب غيره ، انتهى •

الثاني : عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال وإلا لبطل الاختصاص الموجب للعمل ، ومن ثم كان الأصح في (كي) أنها حرف مشترك ، تارة يكون حرف جرّ بمعنى اللام ، وتـارة يكون حرفا موصـولا ينصب المضارع ، لا أنها حرف واحـد يجر وينصب (٢) ، وكـان الأصح في (حتى) أنها حرف جر فقط وأن نصب المضارع بعدها إنما هـو بأن مضمرة لا بهالما ذكر •

الثالث : العامل المعنوي قيل به في مواضع :

أحدها : الابتداء عامل في المبتدأ على الصحيح واختلف في تفسيره فقيل هو التعري من العوامـل اللفظية ، وقيل : هـو التعري وإسناد الفعل إليه [هـ ــ ٢٤٣] •

قال ابن يعيش (٣) : والقـول على ذلك أن التعرّي لا يصلح أن يكون سببا ولا جزءا من السبب ، وذلك أن العوامل توجب عملا (٦) ،

---

(١) في م : فانه •

(٢) في هـ : تجر وتنصب ، والعبارة مأخوذة بتصرف مـن شـرح التسهيل ٥/ق ٤ •

(٣) شرح المفصل ١/٨٤ ، ٨٥ •

(٤) في الشرح : والعدم لايوجب عملا •

إذ لا بد للموجب والموجَب من اختصاص يوجب ذلك، ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة .

فإن قيل : العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثـرة تأثـيرا حسيا كالإحراق للنـار ، والبرد للمـاء ، وإنما هـي أمـارات ودلالات ، والأمارة (١) قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده (٢) .

قيل : هذا فاسد لأنه ليس الغرض من قولهم : إن التعرّي عامل أنه معرف للعامل إذ لو زعم أنه معرف لكان اعترافا بأن العامل غـير التعري . وكان أبو إسحاق يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم يعني من الإخبار عنه ، قال لأن الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه ، صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ .

قال ابن يعيش (٣):

والصحيح أن الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولا لثانٍ يكون خبراً عنه ، والأولية معنى قائم به يكسبه قوّة إذ كان غيره متعلقاً به ، وكانت رتبته مقدمةً على غيره ، وقيل : إنه عامل في الخبر أيضاً .

ثم قال ابن يعيش :

والذي أراه أن العامل في الخبر (٥) : (هو الابتداء وحده كما كان عاملاً في المبتـدأ إلا أن عمله في المبتـدأ بلا واسطة ، وعمله في الخبر

---

(١) في هـ : الامارات .

(٢) في د : لعدم .

(٣) شرح المفصل ١/٨٥ .

(٤) في د ـ م : والاصح .

(٥) في د : (في الخبر بواسطة المبتدأ) .

بواسطة المبتدأ) (١) ، فالابتداء يعمل (٢) في الخبر عند وجود المبتدأ ، وإن لم يكن للمبتدأ (٣) أثر في العمل ، إلا أنه كالشرط في عمله كما لو وضعت ماء في قدر (٤) ووضعتها على النار فإن النار تسخن الماء ، فالتسخين حصل بالنار عندوجود القدر لابها فكذلك ههنا .

الثاني (٥) : عامل الرفع في الفعل المضارع معنوي على الصحيح ، بل ادعى بدر الدين بن مالك في تكملة شرح التسهيل : أنه (٦) لا خلاف فيه وليس كذلك ، بل الخلاف فيه موجود فقد ذهب الكسائي الى أن عامله لفظي وهو حروف المضارعة ، وعلى أنه معنوي اختلف فيه فقيل : هو تجرده من الناصب والجازم وعليه الفراء . وقيل : هو تعريه من العوامل اللفظية مطلقا وعليه جماعة من البصريين [هـ ــ ٢٤٤] منهم الأخفش .

وقال الأعلم : ارتفع بالإهمال (٧) ، قال أبو حيان : وهو قريب من الأول .

وقال جمهور البصريين : هو وقوعه موقع الاسم كقولك (٨) : زيد يقوم ، كونه وقع موقع قائم هو الذي أوجب له الرفع .

---

(١) ما بين المعقوفتين : ساقط من د .

(٢) كلمة (يعمل) ساقطة من الشرح . عبارة (فالابتداء يعمل) ساقطة من ابن يعيش .

(٣) في أصول الأشباه للابتداء وآثرنا عبارة الشرح .

(٤) في الشرح : قدرة .

(٥) كان المفروض أن نجد الكلام حول عوامل رفع المضارع في أول الجزء الخامس من شرح التسهيل (نسخة الاحمدية) لكن أوراقا أو ورقة قد سقطت ففاتتنا المقارنة وانظر التسهيل : ٢٢٨ .

(٦) سقط من م .

(٧) في د ، م ، ل : بالأفعال .

(٨) في د ، م : فقولك .

وقال ثعلب : ارتفع بنفس المضارعة •

وقال بعضهم : ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب لأن الرفع نوع من الإعراب •

قال أبو حيان : فهذه سبعة مذاهب في الرافع للفعل المضارع ، واحد منها لفظي وثلاثة معنوية ثبوتية وهي الأخيرة ، وثلاثة عدمية وهي التي قبلها •

قال : وليس لهذا الخلاف فائدة ولا ينشأ عنه حكم نطقي •

الثالث : الخلاف ، جعله الفراء وبعض الكوفيين عاملاً للنصب في الفعل المضارع بعد (أو)،وبعد (الفاء)،وبعد (الواو)،في الأجوبة الثمانية، يريدون بذلك مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكا له في المعنى ولا معطوفا عليه ، فهو عندهم نظير : لو تركت والأسدَ لأكلك ، نصبتَ لما لم تُرد عطف الأسد على الضمير ، إذ لا يتصور أن يكون التقدير لو تركت وترك الأسدُ ، لأن الأسد لا يقدر عليه فيترك وكذلك عندهم : زيد أمامك وخلفك ، إنما انتصب بالخلاف لأن الظرف خلاف المبتدأ ، ولذلك لم يرفع كما يرفع قائم من قولك : زيد قائم ، وقد يرفعون أيضاً على المخالفة كقوله :

٢١٥ ــ على الحكمِ المأتيّ يوماً إذا قضى

قضيّتَه أنْ لا يجورَ ويَقْصِدُ (١)

(١) البيت لعبد الرحمن بن الحكم أو لأبي اللحام التغلبي ، قال الأعلم : الشاهد في رفع يقصد وقطعه ، لأن المعنى وينبغي له أن يقصد ، ولم يحمله على أول الكلام وفيه معنى الأمر ، الكتاب ١/٤٣١ ، وانظر البيت في الكتاب ١/٤٣١ والمحتسب ١/١٤٩ ، ٢/٢١ ، شرح المفصل ٧/٣٨ ، ٣٩ المغني ١/٣٩٧ ، الخزانة ٣/٦١٣ ــ اللسان « قصد » وابن السيرافي الفقرة ٤٤٩ •

قال الفراء : هو مرفوع على المخالفة .

قال ابن يعيش (١) : معنى الخلاف عندهم عدمُ المماثلة .

قال ابن يعيش (٢) : ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف،وذلك أنا إذا قلنا:(استوى الماء والخشبةَ) لايحسن تكرير الفعل فيقال : استوى المـاء واستوت الخشبة ، لأن الخشبة لم تكـن معوجة فتستوي ، فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف ، قالوا : وهذه قاعدتنا في الظرف نحو : زيد عنـدك . الرابع : عامـل

قالوا : وهذه قاعدتنا في الظرف نحو : زيد عندك .

الرابع : عامل الفاعل (٣) :

ذهـب قـوم مـن الكـوفيـين الى أن الفـاعـل ارتفـع (٤) بإحداثه الفعل ، وذهب خلف الأحمر الى أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية ، كذا نقله عنه ابن عمرون وابن النحاس في التعليقة ، وذهب هشام الى أنه يرتفع بالإسناد .

قال ابن فلاح : وَرُدَّ ذلك بأن العامل اللفظي مجمع عليه ، والمعنوي مختلف فيه . والمصير الى المجمع عليه أولى من المصير الى المختلف فيه .

الخامس : عامل المفعول ، ذهب خلف الأحمر الى أن العامـل في المفعول معنى المفعولية (٥) نقله ابن فلاح في المغني .

السادس : عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان ، ذهب الأخفش(٦)

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٤٩ . (٢) شرح المفصل ٢/ ٤٩ .

(٣) انظر شرح المفصل ١/ ٧٤ ، ٧٥ ـ شرح الكافية ١/ ٦٢ ، ٦٣ .

(٤) في م : يرتفع . (٥) انظر شرح الكافية : ١/ ١١٦ .

(٦) انظر شرح الكافية ١/ ٢٧٦ .

الى أنه معنوي ، وهو كونها تابعة بمنزلة عامل المبتـدأ ، أو الفعـل المضارع ، ذكره في البسيط .

فائـدة :

قال ابن الحاجب في أماليه :

العوامل اللفظية مطلقة على كان وأخواتها ، وعلى ظننت وأخواتها ، وإن واخواتها وما الحجازية . وحروف الجر ، وان كانت لفظية أيضا إلا أنها لما كانت تقتضي شيئاً واحدا لم تعدّ مع تيك بخلاف ما ذكـر أو لا . [د ـ ٨١] .

المبحث (١) الرابع :

كل حرف اختص بشيء ولم ينزل منزلة الجزء منه فإنه يعمل، ذكره الجزولي في حواشيه ونقله ابن الخباز في شرح الدرة الالفية (٢) ، قال :

وقوله : ولم ينزل ... الى آخره ، يحترز به من قد ، والسين ، وسوف ، ولام التعريف ، فإنهن مختصات ولم يعلمن لأنهن (٣) كالجزء مما يلينه ، وسبقه الى ذلك ابن السراج في الاصول (٤) : وفي بعض شروح الجمل مثله ، وزاد : إن الدليل على ذلك في (سوف) دخول

---

(١) كلمة مبحث ساقطة من ل .

(٢) شرح الدرة : ق ٧ .

(٣) في د ـ م : كأنهن .

(٤) الأصول : ١/ ٦٠ ونص الاصول :وكذلك الجواب في السين وسوف ان سأل سائل فقال : لمَ لم يعملوها في الأفعال إذ كانتا لا تدخلان إلا عليها؟ فقصتهما قصة الألف واللام في الاسم ، وذلك أنها إنما هي بعض أجزاء الفعل ، فتفهم هذه الأصول والفصول .

اللام عليها في قوله تعالى (ولسوف يعطيك (١) ربك) فلولا أنها بمنزلة حرف من حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللام والفعل ، قال : فإن وأخواتها وحروف الجر إنما عملت في الأسماء لانفرادها بها ، والنواصب والجوازم ، إنما عملت في الأفعال لانفرادها بها ، وكان القياس في (ما) النافية أن لاتعمل إلا أنها لما كان لها [هـ ــ ٢٤٦] شبهان : شبه عام وشبه خاص عملت ، فشبهها العام شبهها بالحروف غير المختصة في كونها تلي الأسماء والأفعال • وشبهها الخاص شبهها بليس وذلك أنها للنفي كما أن ليس كذلك ، وداخلة على المبتدأ والخبر كما أن ليس كذلك ، وتخلص الفعل المحتمل للحال كما أن ليس كذلك ، فمن راعى الشبه العام لم يعملها ، وهم بنو تميم ، ومن راعى الشبه الخاص أعملها وهم الحجازيون •

وقال النيلي : الحق أن يقال : الحرف يعمل فيما يختص به ولم يكن مخصصاً له ، كلام التعريف وقد والسين وسوف ، لأن المخصص للشيء كالوصف له ، والوصف لايعمل في الموصوف وهذا أولى من قولهم : ولم ينزل منزلة الجزء منه لأن (أنْ) المصدرية تعمل في الفعل المضارع وهي بمنزلة الجزء منه لأنها موصولة •

وفي شرح التسهيل لأبي حيان : إنما أعملت (٣) (إذن) وإن كانت غير غير مختصة بالمضارع لشبهها بأن ، كما أعمل (٤) أهل الحجاز (ما) إعمال ليس ، وان كانت غير مختصة بالأسماء لشبهها بها ، ووجه الشبه

---

(١) الضحى : ٥ ، في د ــ م : فترضى •

(٢) في م: ما •

(٣) في د ــ ل : : عملت •

(٤) في ل : اعملته •

أن كل واحد منهما حرف آخره نون ساكنة قد دخل على مستقبل، وبعض العرب ألغى (إذن) مراعاة لعدم الاختصاص ألغى بنو تميم (ما) فلم يعملوها لعدم الاختصاص .

(وفيه : قال بعض أصحابنا : إنما لم تعمل أدوات التحضيض (١) لأنها بجواز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت كأنها غير مختصة بالفعل (٢)) .

وفيه : إن لولا ولوما ، لم تعملا وإن كان لايليهما إلا الاسم ، لأنهما ليستا مختصتين بالأسماء ، إذ لو كانتا مختصتين بالاسم لكانتا عاملتين فيه ، وكان يكون عملهما الجر إعطاء للمختص بالاسم المختص في الاعراب وهو الجر على ما تقرر في العوامل ، أو يكونان كإن وأخواتها من الحروف المختصة بالأسماء ، وإنما هما حرفان يدخلان على الجمل ، لكن تلك تكون اسمية ، وقد لاحظ معنى الاختصاص مَنْ ذهب الى أن تاليهما مرفوع بهما ، وهو مذهب الفراء وابن كيسان ، وعزاه أبو البركات ابن الانباري الى الكوفيين وقال : انه الصحيح (٣) [هـ ــ ٢٤٧] ، وعزاه صاحب (الإيضاح (٤)) الى جماعة من البغداديين .

وقال أبو الحسن الأبذي : الصواب مذهب البصريين أنه مرفوع

---

(١) في م : التخصيص .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ل .

(٣) الانصاف ، المسألة ٩٧ .

(٤) في هـ : الافصاح ، والصواب الايضاح كما في ل وسائر النسخ وانظر الايضاح للفارسي لوحة (٨) مخطوطة الظاهرية رقم ٨٥١٣ عام .

بالابتداء لأن كل حرف اختص باسم مفرد فإنه يعمل فيه الجر إن (١) استحق العمل فلو كانت لولا عاملة لجرت .

قال أيضا : والصواب أن الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الفعل ، إذ لو كانت كذلك لعملت الهمزة التي للاستفهام لأنها بمعنى أستفهم ، وما النافية لأنها بمعنى أنفي ولا بالنيابة مناب الفعل ، نعم (٢) تزاد كالعوض ولاينسب إليها العمل .

قال ابن يعيش (٣) : لم تعمل حروف العطف جراً ولا غيره لأنها لا اختصاص لها بالأسماء ، والحروف التي تباشر الأسماء والأفعال لا يجوز أن تكون عاملة إذ العامل لا يكون إلا (٤) مختصاً بما يعمل فيه .

قال (٥) : وكذلك (إلا) في الاستثناء لا تعمل لأنها تباشر الأسماء والأفعال والحروف ، تقول : ما جاءني زيد قط إلا يقرأ ، ولا رأيت بكراً إلا في المسجد ، والعامل لا يكون إلا مختصاً .

قال (٦) : واعلم أن (لا) من الحروف الداخلة (٧) على الأسماء والأفعال فحكمها أن لا تعمل في واحد منهما ، غير أنها أعملت في

---

(١) في ل : لايستحق .

(٢) في د ـ م : فلم .

(٣) شرح المفصل ٢/٤٨ .

(٤) سقط من م .

(٥) عن شرح المفصل ٢/٧٦ بتصرف .

(٦) المفصل ٢/١٠٠ .

(٧) سقط من م .

النكرات خاصة لعلّة عارضة وهي (١) مضارعتها (إن) كما أعملت (ما) في لغة أهل الحجاز لمضارعتها ليس والأصل أن لا تعمل •

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح : اعلم أن الحروف إذا كان لها اختصاص بالاسم أو بالفعل فالقياس أن تعمل فيما تختص به ، فإن لم يكن لها اختصاص فالقياس أن لا تعمل ، فمتى وجدت مختصاً لا يعمل أو غير مختص يعمل فسبيلك أن تسأل عن العلة في ذلك فإن لم تجد فيكون ذلك خارجاً عن القياس •

وقال : وإذا (٢) صحت هذه القاعدة فأقول : إن (ما) النافية ليس لها اختصاص فيجب ألا تعمل ، ولذلك لم يعملها بنو تميم فهي عندهم على القياس ، فلا سؤال في كونها لم تعمل ، لأن الشيء إذا جاء على قياسه وقانونه لا يسأل عنه ، وأما أهل الحجاز فأعملوها لشبهها [هـ ـ ٢٤٨] بليس من وجوه ، وذكر الأوجه السابقة •

وقال أبو حيان في شرح التسهيل (٣) : أصل عمل الحرف المختص بنوع من المعرب أن يكون مختصاً بنوع من الإعراب الذي اختص به ذلك المعرب ، ولذلك لما كان الجزم نوعاً من الإعراب مختصاً بالمضارع ، والحرف الجازم مختص به أعطي المختص للمختص (٤) وكذا القول في حروف الجر • انتهى •

---

(١) في الاشباه : هو •

(٢) في ل ـ د : فاذا وفي م : فان •

(٣) عن شرح التسهيل ٥/ق ٦٦ بتصرف •

(٤) في الشرح : للمختص ، وهذه الحروف أحدثت في الافعال معنى وهو النقل من الاحتمال في التخصيص ، وعوامل الجزم مقابلة لعوامل الجرّ ، فحملت عليها في كثير من أحكامها • وفي ل : فأعطى المختص للمختص •

وقال ابن عصفور في شرح المقرب : لم يجيء من الحروف المختصة باسم واحد ما يعمل فيه غير خفض إلا (ألا) التي للتمني ، فإن الاسم المبني معها في موضع نصب بها في مذهب سيبويه ، وذلك نحو قولك : ألا مال ، وسبب ذلك أنها تضمنت معنى ما ينصب وهو تمنيت ٠

ضابط :

قال ابن إياز (١) : ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ، ولهذا بطل قول من قال : إن لولا هي الرافعة للاسم ٠

وقال الشلوبين : قول من قال : إن أصل [د/٨٢] عمل الحروف الجر خطأ ، وإنما القول الصحيح أن أصل الحرف (٢) أن لا يعمل رفعاً ولا نصباً لأن الرفع والنصب إنما هما من عمل الأفعال من حيث كان كل مرفوع فاعلاً أو مشبهاً به ، وكل منصوب مفعولاً أو مشبهاً به ، فإذا عملهما الحرف فإنما يعملهما لشبه الفعل ولا يعمل عملاً ليس له بحق الشبه إلا عمل الجر إذا كان مضيفاً للفعل أو لما هو في معناه إلى الاسم ٠

الخامس :

وقال السهيلي (٣) : أصل الحروف أن تكون عاملة لأنها ليست لها معان في أنفسها وإنما معانيها في غيرها ، وأما الذي معناه في نفسه وهو الاسم فأصله أن لا يعمل في غيره ، وإنما وجب أن يعمل الحرف في كل ما دل على معنى فيه لأنه اقتضاه معنى فيقتضيه عملاً (٤) لأن

---

(١) المحصول : ق ١٢٢ ٠

(٢) في م : الحروف ٠

(٣) عن بدائع الفوائد ١/٣٠ بتصرف واختصار ٠ وانظر نتائج الفكر : ٧٤ وما بعدها ويبدو أن ابن القيم تصرّف في نقل النص ٠

(٤) في هـ : لفظا ٠

الألفاظ تابعة للمعاني ، فكما (١) تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب أن يتشبث به لفظاً وذلك هو العمل ، فأصل للحرف أن يكون عاملاً ، فنذكر الحروف التي لم تعمل وسبب سلبها العمل :

فمنها : (هل) فإنها تدخل على جملة قد عمل بعضها في بعض وسبق إليها [هـ ـ ٢٤٩] الابتداء أو الفاعلية ، فدخلت لمعنى في الجملة لا لمعنى في اسم مفرد فاكتفي بالعامل (٢) السابق قبل هذا الحرف وهو الابتداء ونحوه .

وكذلك (الهمزة) فإنها حرف دخل لمعنى في الجملة ، ولا يمكن الوقوف عليه ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه ، لأنه حرف مفرد لا يوقف عليه ، ولو توهم ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكدوا بظهور أثره فيها تعلقه بها ودخوله عليها واقتضاءه لها ، كما فعلوا في (إن) وأخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة أحرف فصاعداً ، يجوز الوقوف (٣) عليها : كأنهْ وليتهْ ولعلّهْ ، فأعملوها في الجملة إظهاراً لارتباطها وشدة تعلقها بالحديث (٤) الواقع بعدها . وربما أرادوا توكيد تعلق الحرف بالجملة إذا (٥) كان مؤلفاً من حرفين نحو : (هل) فربما توهم الوقف عليه ، أو خيف ذهول السامع عنه ، فأدخل في الجملة حرف زائد ينبه السامع عليه ، وقام ذلك الحرف مقام العمل (٦) نحو : هل زيد بذاهب ،

(١) في هـ : فلما .
(٢) في م : بالفاعل .
(٣) في ل : الوقف ، وكذا في البدائع ونتائج الفكر .
(٤) في م : بالحدث .
(٥) في البدائع : اذ . وفي نتائج الفكر : إذا .
(٦) في هـ : القلب .

وما زيد بقائم ، فإذا سمع المخاطب الباء وهي لا تدخل في الثبوت تأكد عنده ذكر النفي والاستفهام وأن الجملة غير منفصلة عنه (١) . ولذلك أعمل أهل الحجاز (ما) النافية لشبهها بالجملة .

ومن العرب من اكتفى في ذلك التعلق وتأكيده بإدخال الباء في الخبر، ورآها نائبة(٢) في التأثير عن العمل الذي هو النصب، (وإنما اختلفوا في (ما) ولم يختلفوا في هل لمشاركة (ما) لليس في النفي ، فحين أرادوا أن يكون لها أثر في الجملة يؤكد تشبيهها (٣) بها جعلوا ذلك الأثر كأثر ليس وهو النصب (٤) ، والنصب (٥) في باب ليس أقوى لأنها كلمة (كليت ولعل وكأن) ، والوهم إلى انفصال الجملة عنها أسرع منه إلى توهم انفصال الجملة عن ما وهل ، فلم يكن بد من إعمال ليس وإبطال معنى الابتداء السابق ، وكذلك إذا قلت : ما زيد إلا قائم فلم يعملها أحد منهم لأنه لا يتوهم انقطاع زيد عن (ما) لأن (الا) لا تكون إيجاباً إلا بعد نفي ، فلم يتوهم انفصال الجملة عن (ما) ولذلك (٦) لم يعملوها عند تقدم (٧) الخبر نحو : ما قائم زيد ، إذ ليس من رتبة النكرة أن تكون مبتدأ (٨) بها مخبراً عنها (إلا مع الاعتماد على ما قبلها ،

---

(١) في نسخ الأشباه (عنده) والتصويب من نتائج الفكر .

(٢) في نتائج الفكر (نائبة) وفي البدائع وسائر نسخ الأشباه : ثابتة .

(٣) في هـ : نفيها .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٥) في البدائع : والعمل ـ في ل : واهمل ـ في م : والعامل .

(٦) في م : وكذلك .

(٧) في م : والبدائع ول : تقديم .

(٨) في البدائع : مبدؤا وكذا في م .

فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عما قبلها) (١) لهذا السبب (٢) فلم يحتج [هـ — ٢٥٠] إلى إعمالها وإظهارها وبقي (٣) الحديث كما كان قبل دخولها مستغنياً عن تأثيرها فيه .

وأما حرف (لا) فإن كان عاطفاً فحكمه حكم حروف العطف ، ولا شيء منها عامل فإن (٤) لم تكن عاطفة نحو لا زيد قائم ولا عمرو ، فلا حاجة إلى إعمالها في الجملة لأنه لا يتوهم انفصال الجملة بقوله : ولا عمرو ، لأن الواو مع (لا) الثانية تشعر (٥) بالأولى لا محالة ، وتربط الكلام بها فلم يحتج إلى إعمالها وبقيت الجملة عاملاً فيها الابتداء كما كانت قبل دخول (لا) (٦) إلا أنهم في النكرات قد أدخلوها على المبتدأ والخبر تشبيهاً (٧) بليس ، لأن النكرة أبعد في باب (٨) الابتداء من المعرفة ، والمعرفة أشد استبداداً بأول الكلام . وأما التي للتبرئة (٩) فللنحويين فيها اختلاف أهي عاملة أم لا ؟ ، فإن كانت عاملة فكما أعملوا (إن) حرصاً على إظهار تشبثها (١٠) بالحديث ، وان لم تكن عاملة فلا كلام (١١) .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م .
(٢) في هـ : لهذا السبب الحديث . وكلمة الحديث لامعنى لها .
(٣) في هـ : ونفي .
(٤) في البدائع ول : وان .
(٥) في م : فتشعر .
(٦) حذف ابن القيم عدة أسطر من كلام السهيلي .
(٧) في البدائع : تشبيهاً لها ، وكذلك في نتائج الفكر .
(٨) سقط من البدائع .
(٩) في الفوائد : للتنزيه .
(١٠) في الاشباه : نسبتها .
(١١) عبارة السهيلي : وإن كانت غير عاملة — كما ذهب إليه سيبويه ، والاسم بعدها مركب معها مبني على الفتح — فليس كلامنا في المبنيات .

وأما حرف النداء فعامل في المنادى عند بعضهم والذي يظهر خلافه ولو كان عاملاً لما جاز حذفه وإبقاء عمله (١) •

فإن قلت : فلم عملت النواصب والجوازم في المضارع والفعل بعدها جملة (٢) ، ثم إن المضارع قبل دخولها كان مرفوعاً بعامل معنوي ، فهلا منع هذا العامل هذه الحروف من العمل كما منع الابتداء الحروف الداخلة على الجملة من العمل إلا (٣) أن يخشى انقطاع الجملة كما خيف في إن وأخواتها ؟ •

فالجواب من وجهين :

أحدهما أن الابتداء أقوى من عامل المضارع وإن كان كل منهما معنوياً ، لأن عامل المضارع هو وقوعه موقع الاسم المخبر عنه فهو تابع له فلم يقو قوته ، فلم يمنع شيئاً من الحروف اللفظية عن العمل •

والثاني : أن هذه الحروف لم (٤) تدخل لمعنىً في الجملة ، إنما دخلت لمعنى في الفعل خاصة ، فوجب عملها فيه ، كما وجب عمل حروف الجر في الأسماء من حيث دلت على معنى فيها لا في الجملة [هـ ـ ٢٥١]•

وأما (إلا)(٥) في الاستثناء فقد زعم بعضهم أنها عاملة ، والصحيح أنها موصلة" الفعلَ إلى العمل في الاسم بعدها كتوصيل واو المفعول معه الفعل إلى العمل فيما بعدها ، فاستغنوا بإيصالها العامل عن إعمالها عملاً آخر ، وكأنها هي العاملة ومثلها في ذلك حروف العطف •

---

(١) كلام السهيلي منقول بتصرف واختصار انظر نتائج الفكر : ٧٧ ، ٧٨ •

(٢) عبارة السهيلي : والفعل مع فاعله جملة قد عمل بعضها في بعض !

(٣) في د : لا أن •

(٤) في م : ما •

(٥) سقط من م •

ويقاس على ما تقدم (لام التوكيد) وتركهم اعمالها في الجملة ، مع أنها لا تدخل لمعنى في الجملة فقط بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعدها .

قال: وهذا الأصل محيط بجميع أصول إعمال الحروف(١) وغيرها من العوامل وكاشف عن أسرار العمل للأفعال وغيرها من الحروف في الأسماء ، ومنبهة على سر امتناع الأسماء أن تكون عاملة في غيرها ، هذا [د/٨٣] لفظ السهيلي (٢) .

وقال الشلوبين : الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الأفعال خاصة ، لأنها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها إذ ليس حرف معنى يخلو من معنى الفعل ، فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلها ، وإنما يعمل منها ما توفرت فيه أشباه الفعل ، كتوفرها في أن وأخواتها وما الحجازية ، ولهذا لم تعمل (يا) في النداء ، لأن تلك الأشباه ليست موجودة فيها .

السادس : قال السهيلي (٣) :

الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدل عليه لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول به ، أو فيما كان تابعاً لواحد من هذه نعتاً أو توكيداً أو بدلاً ، لأن التابع هو الاسم الأول في المعنى فلم يعمل الفعل إلا فيما دل عليه لفظه ، لأنك إذا قلت : ضرب ، اقتضى هذا اللفظ ضرباً وضارباً ومضروباً ، وما عدا ذلك إنما يصل إليه الفعل بواسطة حرف كالمفعول معه والظرف .

---

(١) في نتائج الفكر : ٨١ : حروف الجر .

(٢) انتهى النقل من بدائع الفوائد .

(٣) عن بدائع الفوائد ٢/١٠٦ بتصرف .

السابع :

إذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود لم يصر إلى مجاز الحذف ، ومن ثم ضعّف بعضهم قول من قال إن ناصب المعطوف في قول الشاعر :

٢١٦ـ هـل أنتَ باعثُ دينـارٍ لحاجتنا
أو عبدَ ربٍّ أخا عونِ بنِ مخراق (١)

فعلٌ يدل عليه اسم الفاعل ، وقال : بل الناصب له اسم الفاعل الموجود لأن التنوين فيه مراد ، وإذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود لم يصر إلى مجاز الحذف [هـ ـ ٢٥٢] • ذكره في البسيط •

وقال أيضاً : ذهب الكوفيون إلى أن (٢) أمثلة المبالغة لا تعمل لأن اسم الفاعل إنما عمل لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته ، وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها والمنصوب بعدها محمول على فعل يفسره (٣) الصفة ، قال صاحب البسيط : وهذا ضعيف لأن النص مقدّم على القياس ، وتقدير ناصب غيرها على خلاف الأصل ، فلا يصار إليه ما أمكن إحالة العمل على الموجود •

---

(١) البيت في الكتاب ١/٨٧ والمقتضب ٤/١٥١ والخزانة ٣/٤٧٦ ، ونسب البيت الى عدد من الشعراء ولم يعرف قائله على التحقيق ، وانظر أيضاً الهمع ٢/١٤٥ ، والدرر ٢/٢٠٤ وابن السيرافي الفقرة ١٩٧ •
قال ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١/٣٦٥ : الشاهد فيه نصب (عبد رب) وعطفه على موضع (دينار) ويجوز أن تنصب باضمار فعل•

(٢) سقط من م •

(٣) في ذ ـ م : يفسر •

فائـــدة :

قال ابن فلاح في المغني : المصدر المؤكد لا يعمل لعـدم تقديره (بأن) والفعل فإن كان مما التزم حذف فعله كقولهم : سقيا زيداً ورعيا له ، ففيه وجهان :

أحدهما : أن العامل هو الفعل الناصب للمصدر قياساً على غيره من المصادر التي لا تقدر بأن والفعل .

والثاني : أن المصدر هو العامل لنيابته عن الفعل وقيامه مقامه ، ونظير هذا : زيد في الدار واقفاً ، هل العامل الظرف لنيابته عن الفعل (أو نفس الفعل) (١) هو العامل والأكثر على أن العامل الظرف، انتهى.

الثامن : إذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى (٢) صار كبعض حروفها تخطاها العامل ، ولذلك تخطى لام التعريف ، وها التنبيه ، في قولك : مررت بهذا (وما) المزيدة في قوله تعالى (فبما رحمـة) (٣) (عما قليـــل) (٤) و (لا) في نحو : جئت بـلا زادٍ ، وغضبت من لا شيء ، و (لئلا يكون للناس) (٥) و (إن لا تفعلوه) (٦) .

التاسع (٧) : قال الكوفيون : لا يمتنع أن يكون الشيء عاملاً في

---

(١) سقط من م .

(٢) في ل : التي .

(٣) آل عمران : ١٥٩ . وفي هـ : فبما رحمة من ربك ، وفي سائر النسخ (فبما رحمة) والآية الكريمة هي « فبما رحمة من الله لنت لهم » .

(٥) النساء : ١٦٥ .

(٤) المؤمنون : ٤٠ .

(٦) الأنفال : ٧٣ .

(٧) الكلام هنا منقول من الانصاف ١/ ٤٤ مسألة رقم ٥ .

شيء ، والآخر عاملاً فيه ، وبنوا على ذلك أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان •

قالوا : وإنما قلنا ذلك لأنا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لا بد له من المبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ، ويقتضي صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه •

قالوا : وقد جاء لذلك نظائر :

منها قوله تعالى (أيّاً ما تدعوا فله الأسماءُ الحُسْنى) (١) فنصب أيّاً بتدعوا [هـ ــ ٢٥٣] وجزم (تدعو) (بأيّاً) فكان كل واحد منهما عاملاً في الآخر ومثله (أينما تكونوا يدرككم الموت) (٢) فأينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم بأينما ، وذلك كثير في كلامهم (٣) •

وقال ابن النحاس في التعليقة : حكى ابن جني في كتاب له يسمى (الدمشقيات) غير الدمشقيات المشهورة له بين الناس قولاً عن الأخفش : إن فعل الشرط وفعل الجواب يتجازمان كما قيل عن مذهب الكوفيين في المبتدأ والخبر •

وقال ابن الدهان في الغرة : قول الكوفيين فاسد من وجهين :

أحدهما : أن الخبر إذا كان عاملاً فرتبته التقديم ، وإذا كان معمولاً فرتبته التأخير والشيء الواحد لا يكون مقدماً ، ومؤخراً من كل وجه •

والثاني : أن الاسم ليس من حقه العمل وإنما يعمل بشبه الفعل : الرفع والنصب ، وبشبه الحرف : الجر والجزم ، وليس فيهما شبه ،

---

(١) الاسراء : ١١٠ •

(٢) النساء : ٧٨ •

(٣) انتهى النقل من الانصاف •

وأما (أياً ما تدعوا) (١) فإن (تدعوا) عمل في (أي) بحكم الأصل ، و (أي) عمل في (تدعوا) بحكم النيابة عن الحرف الشرطي ، ويلزمهم أيضاً أن لا يعملوا (إنّ) و (كان) و (ظننت) لأن العامل موجود فكيف يجمع بينهما ؟ .

العاشر : فرق بين العامل والمقتضى ، قال ابن يعيش في شرح المفصل (٢) : ليست الإضافة هي العاملة للجر ، وإنما هي المقتضية له ، والمعني بالمقتضى هنا أن القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب ، لتقع المخالفة بينة وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما إذ الإعراب إنما وضع للفرق بين المعاني ، والعامل هو حرف الجر أو تقديره ، فالإضافة معنى وحروف (٣) الجر لفظ وهي الأداة المحصلة له كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول ، والفعل أداة محصلة لهما فالمقتضى غير العامل . انتهى .

الحادي عشر :

قال ابن النحاس في التعليقة : هنا نكتة لطيفة ، وهو أن الاسم العامل ومعموله يتنزل منزلة المضاف والمضاف إليه في باب النداء وباب لا [هـ ــ ٢٥٤] فكما يحذف المضاف ويقام (المضاف إليه) (٤) مقامه كذلك يحذف العامل ويبقى معموله ،إلا أنه لما كان الأكثر إذا حذف المضاف يعرب المضاف إليه بإعرابه ولا كذلك العامل والمعمول ، كثر حذف المضاف وقل حذف العامل .

---

(١) الاسراء : ١١٠ .

(٢) شرح المفصل ٢/١١٧ .

(٣) في الأشباه : وحرف ، آثرنا (الحروف) من الشرح .

(٤) سقط من م .

الثاني عشر : قال ابن يعيش :

قد يكون للحرف عمل في حال لا يكون له (١) في حال أخرى وفيه نظائر :

الأول : لولا ، تعمل الجر في المضمر ولا تعمله في (٢) المظهر .

الثاني : لدن ، تنصب غدوة ولا تنصب غيرها .

الثالث : عسى ، تنصب المضمر نحو عساك وعساي وعملها مع الظاهر الرفع .

الرابع : لات ، تعمل عمل ليس في الأحيان ومع غيرها لا يكون لها عمل ، هذا [د/٨٤] ما ذكره ابن يعيش .

وذكر أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح مثله ، وزاد في النظائر تاء القسم ، تختص باسم الله (٣) ، وكاف التشبيه تختص بالظاهر وكذا واو القسم ومذ منذ .

وقال أبو البقاء في التبيين :

من الحرف ما يعمل في موضع ولا يعمل في موضع آخر ، ألا ترى أن واو القسم تجر في القسم ولا تجر (٣) في موضع آخر ، و (ما) النافية تعمل في موضع ولا تعمل في موضع آخر ، وكذلك (حتى) تجر في موضع ولا تجر في موضع آخر وذلك كثير ، ولما ذكر سيبويه (٤) (لولا) وأنها تجر المضمر دون غيره واستأنس لها بنظائر منها لدن

---

(١) زيادة من م ـ ل .

(٢) في ل : مع .

(٣) سقط من م .

(٣) سقط من د ـ م .

(٤) الكتاب ١/٣٨٩ .

ولات قال : ولا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرد وأنت تجد له نظائر (١) .

الثالث عشر :

لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد ، ولهذا رد قول من قال : إن الابتداء والمبتدأ معاً عاملان في الخبر ، وقول من قال : إن المتبوع وعامله معاً عاملان في التابع ، وقول من قال : إنّ (إنْ) وفعل الشرط معاً عاملان في الجزاء ، وقول من قال : إن الفعل والفاعل معاً عاملان [هـ ـ ٢٥٥] في المفعول ، حكاه أبو البقاء في التبيين عن بعض الكوفيين ، وابن فلاح (٢) في المغني عن الفراء .

وقال ابن النحاس في التعليقة : إذا جعلنا مجموع (حلو حامض) خبراً ، فالعائد ضمير من طريق المعنى لأن المعنى : هذا مز ، ولا يكون ذلك العائد في أحدهما لأنه حينئذ يكون مستقلاً بالخبرية ، وليس المعنى عليه ولا فيهما لأنهما حينئذ يكونان قد رفعا ذلك الضمير فيلزم اجتماع العاملين على معمول واحد وذلك لا يجوز .

الرابع عشر : مرتبة العامل أن يكون مقدماً على المعمول ، قال ابن عصفور في شرح المقرب فإن قيل : يناقض ذلك قولهم : إن (٣) العامل في أسماء الشرط وأسماء الاستفهام لا يجوز تقديمه عليها .

فالجواب : إن أسماء الشرط تضمنت معنى (إن) وأسماء الاستفهام تضمنت معنى الهمزة فالأصل في : مَنْ ضربت : أمن ضربت ؟

(١) في الكتاب : تجد له وجها .

(٢) في م : فلان .

(٣) سقط من ل .

ثم حذفت الهمزة في اللفظ وتضمن الاسم معناها وإذا (١) كان الأصل كذلك فتقديم العامل في أسماء الشرط والاستفهام عليها سائغ بالنظر إلى الأصل ، وإنما امتنع تقديمه عليهــا في اللفظ لعارض وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام •

الخامس عشر : قال ابن إياز (٢) :

العامل اللفظي وإن ضعف تعلقه أولى من العامل المعنوي بدليل اختيارهم : زيداً ضربت على : زيد ضربت ، وقولهم : إن زيداً ضرب ، ولا يجوز إلا في الضرورة •

السادس عشر : قال الشلوبين في شرح الجزولية :

العوامل لا يليها إلا الجوامد لا الصفات ، إلا أن تكون خاصة لجنس بها ، فيجوز حينئذ حــذف الموصوف وإقامة الصفة مقامــه ، فأجرى الاسم الذي بعد اسم الإشارة مجراه دون اسم الإشارة ، فكما أنه ليس بمستحسن : مررت بالحسن ، ولا مررت بالجميــــل ، لأنه لا يخص جنساً من جنس ، فكــذلك ليس بمستحسن ، مررت بهــذا الحسن ، ولا بهذا الجميل ، ولكن المستحسن إنما هو : مررت بهــذا الضاحك ، كمــا يستحسن : مررت بالضاحك ، لأنه يخص جنساً من جنس فيعلم الموصوف هنا • [هـ ــ ٢٥٦] •

السابع عشر : قال ابن عصفور :

العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله ، ولهذا لا يتقدم أخبار (إنّ) وأخواتها عليها • انتهى • ولا المجرور والمنصوب والمجزوم على الجار

---

(١) في م : اذا •

(٢) عن المحصول : ق ٦٤ بتصرف يسير •

والناصب والجازم ولا الحال على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف وشبهه كاسم الاشارة ، وليت ولعل وكأن ، وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار ، ولا التمييز على عامله الجامد إجماعاً ، ولا معمول المصدر وفعل التعجب واسم الفعل •

الثامن عشر : قال أبو البقاء في التبيين :

العامل مع (المعمول كالعلة العقلية مع المعلول) (١) ، والعلة لا يفصل بينها وبين معلولها فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك ، إلا في مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الأصل لدليل راجح •

التاسع عشر : قال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح :

الحروف لم يأت فيها تعليق ، وقد جاء التعليق في الأفعال ، وقد جاء في الأسماء قليلاً ، قالوا : مررت بخير وأفضل من زيد ، فمن مخفوضة (٢) في الثاني ، والأول معلق وأنشد سيبويه :

٢١٧ــ ••• ••• بين ذراعي وجبهة الأسد (٣)

العشرون : قال ابن هشام (٤) : العامل الضعيف لا يحذف ، ومن

---

(١) سقط من م •

(٢) الكتاب ١ : ٨٩ •

(٣) عجز بيت للفرزدق وأوله (يا من رأى عارضا أسر به) •
وانظر الكتاب ١/٩٢ ، المقتضب ٤/٢٢٩ ، الخصائص ٢/٤٠٧ •
شرح المفصل ٣/٢١ ــ الخزانة ١/٣٦٩ ــ ٢/٢٤٦ ــ المغني برقم : ٧١٠ ــ ١٠٥١ ديوانه : ٢١٥ عن سيبويه •

(٤) مغني اللبيب ٢/٦٧٤ •

ثم لا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها .

الحادي والعشرون : قال ابن جني :

يدل على ضعف عوامل الأفعال عن الأسماء أن جواب الشرط جزم بإنْ وفعل الشرط كخبر المبتدأ بالمبتدأ والابتداء ، فجرت إنْ مجرى الابتداء .

(٨٧)

العارض لا يعتــــد به

فيه فـــــروع :

منهـــا : أفعل الوصف إذا طرأت عليه الاسمية (١) فهو باق على (منع صرفه ولا يعتد بالعارض كأدهم ، وأفعل الاسم إذا طرأت عليه الوصفية فهو) (٢) باق على الصرف ولا يعتد بعارض الوصفية كأربع في قولك : مررت بنسوة أربع •

ومنهـــا : قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في شرح الإيضاح :

العرب [هـ ـــ ٢٥٧] لاتنقض أصولها للبس يعرض •

ومنهـــا : قولهـــم : صيد ، وحول ، بتصحيح الياء والواو وإن تحركا وانفتح ما قبلهما مراعاة للأصل وإهمال العارض •

ومنهـــا : الأصل في التقاء الساكنين أن يحرك الأول بالكسرة ، فإن كان بعده ضمة لازمة حرك بالضم اتباعاً ، ولا عبرة بالضمة العارضة كضمة الإعراب نحو : لم يُضرب ابنُ زيد فإنك تكسر الباء لا غـــير وإن كانت النون من ابن مضمومة لعروض ضمتها •

ومنهـــا : قال الشلوبين في شرح الجزولية :

إذا اتصل بالمضارع نون النسوة فإنه يبنى عند الجمهور ، وقال

---

(١) في م : الوصفية •

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م •

قوم : هو باق على إعرابه ، وإنما (١) منع من ظهور الإعراب فيه مانع كما منع من ظهور الإعراب في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، وهـذا قول قـد ذهب إليه طائفـة قليلة من المتقدمين حكـاه ابن [د/٨٥] السراج (٢) واختاره أبو بكر بن طلحة وقال : إنه هو الحق ، وإن مذهب أكثر المتقدمين في ذلك خطأ .

قـال : وحجـة الجمهور أن هـذه النون لما أوجبت (٣) ذهاب الإعراب من الفعل ، وكان أصل الفعـل البناء ، رجـع إلى أصله إذ قد ذهب ذلك الأمر الطارىء عليه الذي هو الإعراب .

قال هؤلاء : وهذا فرق (٤) بين المضارع الذي يتصـل به النون ، وبين الاسم الذي يتصـل به ياء المتكلم ، إذ الاسم ليس أصله البناء إنما أصله الإعراب ، فإذا كان أصله الإعراب فلا ينبغي أن ينتقـل عن الأصل ما وجدنا السبيل إليه (بوجـه ، وقد وجدنا السبيل) (٥) بأن نقول : إن ذهاب الإعراب هنا عارض والعارض لا يعتد به .

ومنهـا : قال أبو البقاء في التبيين :

يجوز حذف الحرف الرابع من الاسم الرباعي في الترخيم مطلقاً ، ومنعه الكوفيون إذا كان قبل الطرف ساكن ، فإنه إذا حذف وحـده كان الباقي ساكناً ، وذلك حكم الحروف ولا نظير له في الأسماء المعربة .

---

(١) في م : وإذا امتنع .

(٢) كتاب الأصول ١ : ٥٢ .

(٣) في م : وجبت .

(٤) في د : فرع .

(٥) سقط من م .

وأجيب بأنه عارض ، ألا ترى أن ترخيم حارث يصـيره إلى بناء لا نظير [هـ ـ ٢٥٨] له في الأصول (١) وهو (فاع) (٢) ومـع ذلك جاز أن يبقى عـلى هـذا المثال لأن الترخيم عارض فلا اعتـداد به في هذا المعنى .

ومنهـا : قال أبو البقاء أيضاً :

إذا كان ما قبل آخر الاسم ساكناً مثل بكر ، جاز في الوقف أن تنقـل الضمة والكسرة إليه ، واختلفوا في المنصوب الذي فيه الألف واللام نحو : رأيت البكر ، فمذهب البصريين أنه لا تنقل فتحة الراء إلى الكاف بل يوقف عليها بغير نقل ، ووجهه أن هـذا الاسم له حالة في الوقف تثبت فيه الألف والفتحة قبلهـا نحـو : رأيت بكـرا ، فلمـا كانت كذلك اطرد حكمها حتى صارت في حال التعريف مثـل حالها في التنكير . لأن حالها حال واحدة (٣) ، وهذا نظير امتناع الخرم (٤) في متفاعلن في الكامـل لئلا يفضي إلى حـال يلزم فيه الابتداء بالساكن ، ويؤيد ذلك أن التنكير هو الأصل والتعريف عارض ، فوجب ألا يعتد بالعارض ، وأن يستمر حكم التنكير .

ومنهـا : قال بعضهم : كان ينبغي أن تثبت الياء في (جوار) في

---

(١) في د ـ م : الى ترخيم بناء ليس في الاصول .

(٢) في هـ : مانع .

(٣) في ب م : حالة واحدة . وفي ل : حال واحدة وهو الصواب ، وفي هـ : حال واحـد .

(٤) في د : الجازم وفي هـ : الجزم والصواب الخرم ـ بالخاء ـ وهو حذف أول متحرك من الوتد المجموع في أول البيت . الكافي للتبريزي ١٤٣ .

حال الجر كما تثبت في حال النصب ، لأن حركته في الجر الفتح فينبغي أن لا تحذف .

قال ابن النحاس في التعليقة :

فالجواب (١) أن النظر إلى أصـل الحركة لا إلى العارض (٢) بعد منع الصـرف ، لأنه لالتقائه مع تنوين الصـرف نظر الى ما يستحقـه الاسم في الأصل .

ومنهـا : قال ابن النحاس :

قاعدة الإعراب أن يثبت وصلاً ويحذف وقفاً ، (فإن قيل : فإن لنا في الإعراب ما يثبت وقفاً ويحذف وصلاً) (٣) وهو الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير جمع المذكرين أو المخاطبة المؤنثة وأكد ، فإنه يحذف منه الضمير ، ونون الرفـع لنون التوكيد ، فإذا وقف عليه حذفت نون التوكيد للوقف وأعيد الضمير ونون الإعراب اللـذان حذفا لنون التوكيد فهذا إعراب يثبت وقفاً ويحذف وصلاً .

قيل : الحذف هنا إنما كان لعارض فأعيد عند زوال العارض .

ومنهـا : قال ابن يعيش (٤) :

إذا لحقت تاء التأنيث الفعل المعتـل اللام حذفت [هـ ـ ٢٥٩] اللام للالتقاء الساكنين نحو : رَمَتْ فإن لقيها ساكن بعدها حركت بالكسر لالتقاء الساكنين نحو رمتِ المرأة ، ولا يرد الساكن المحذوف

---

(١) في د : والجواب .

(٢) في م ، ل : العارضة .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من د .

(٤) شرح المفصل ٩/٢٧ ـ ٢٨ .

(٥) في م : لأن .

إذ الحركة عارضة وكذلك تقول : المرأتان رمتا ، فلا ترد الساكن وإن انفتحت التاء لأنها حركة عارضة ، إذ ليس بلازم أن يسند الفعل إلى اثنين ، فأصل التاء السكون وإنما حركت بسبب ألف التثنية ، وقد قال بعضهم : رماتا (١) ، فرد الألف الساقطة لتحرك التاء وأجرى الحركة العارضة مجرى اللازمة من نحو : قولا وبيعا وخافا وذلك قليل رديء من قبيل الضرورة .

ومنها : قال الشلوبين :

النحويون إنما يعقدون (٢) أبداً قوانينهم على الأصول لا على العوارض ،ولذلك حدّوا الإعراب بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة (٣) عليها ، ومن الأسماء المعربة مالا تغيير فيه ولا اختلاف كالمصادر والظروف الملازمة للنصب ، فإن الأصل فيها أن تغير ، لكنْ منع من ذلك قلة تمكنها (٤) ، فهي في حكم ما يتغير نظراً إلى الأصل وإلغاءً للعارض .

ومنها : قال الشلوبين :

قول من قال : إن الضمة في الخاء من (جاءني أخوك) هي ضمة الرفع ، وإنها منقولة عن حرف الإعراب ، وكذا الكسرة في (مررت بأخيك) فاسد وذلك أن فيه كون الإعراب فيما قبل الآخر في الرفع والخفض ، وهذا لا نظير له إلا في الوقف على بعض اللغات فيما قبل

---

(١) في م : رمتا .

(٢) في ل : يعتقدون .

(٣) سقط من ل .

(٤) في م : : تمكينها .

آخره ساكن والوقف عارض والعارض لا يعتد به ، وهذا في الوصل والوصل ليس عارضاً بل هو الأصل •

ومنهـا : قال الشلوبين : إنما لحق الفعل علامة التأنيث إذا كان فاعله مؤنثاً ، ولم تلحقه علامـة التثنية والجمـع إذا كان فاعله مثنى ومجموعاً • لأن الأكثر لزوم التأنيث فاعتدّوا به ، وعدم لزوم التثنية والجمع فلم يعتدوا به لاعتدادهم باللازم وعدم اعتدادهم بالعارض ، فإنه لا يعتد به في أكثر اللغة •

ومنهـا : قال ابن يعيش (١) :

قولهم : يَضَعُ ويَدَعُ ، إنّما حذفت الواو منهما لأن الأصل : يوضع ويودع لأن (فعل) من هذا إنما يأتي مضارعه على يفعِل بالكسر، وإنما فتح في يضع ويدع لمكـان حرف الحلق ، فالفتحـة إذن عارضة والعارض لا اعتداد (٢) به لأنه [هـ ــ ٢٦٠] كالمعدوم فحذفت الواو فيهما لأن الكسرة في حكم المنطوق به •

ومنهـا : قال الشلوبين :

ذهب بعضهم إلى أن الضمير في نحو : رب رجل (٣) وأخيه ، نكرة لأن العرب أجرته مجراها فهو في معنى رب رجـل ورب أخي رجـل ، وسيبويه أبقاه عـلى معرفته لأن أصـل وضع ضمير النكرة أن يكون معرفة لا نكرة ، فأجراه سيبويه على أصله ولم يبال بهذا الذي طرأ عليه من جهة معنى الكلام لأنه أمر طارىء في هذا الموضع ، والنكرة في كل

---

(١) شرح المفصل ١٠/٦١ •

(٢) في د ــ م : لا يعتد •

(٣) م : الرجل •

موضع ليست كذلك فلـذلك جعل سيبويه ضمـير النكرة في هذا الموضع معرفة (١) •

ومنهـا : قال الشلوبين :

أوجه اللغتين في باب (قاضي) أنه يقال فيه في الوقف [د ــ ٨٦] في حالي الرفع والجر هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ ، ويقال في الأخرى : هذا قاضي ومررت بقاضي ، (ووجـه هـذه اللغة أن حاذف الياء في الوصل (٢) إنما كان التنوين لالتقائها معه وقد سقط في الوقف فرجعت الياء) (٣) ووجه اللغة الأولى أن حـذف التنوين في الوقف عارض ، والعارض لا يعتدّ به فبقيت الياء محذوفة وسكن ما قبلها لأنه لا يوقف على متحرك ، وهذه اللغة أوجه اللغتين لأنها مبنية عـلى عدم الاعتداد بالعارض وهو الأكثر •

---

(١) انظر الكتاب ١/٢٤٤ •

(٢) في م : الاصل •

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ل •

حرف الغـــين

(٨٨)

الغالب واللازم

يجريان في العربية مجرى واحداً

ذكر هذه القاعدة الرماني ، وبنى عليها أن وزن الفعل الذي يغلب عليه يجري فيه منع الصرف مجرى الوزن الذي يخص الفعل .

قال ابن النحاس في التعليقة :

لكن شرط (١) جريان الغالب مجرى اللازم هنا الزيادة في أوله ، والمراد بالزيادة أحد حروف المضارعة .

---

(١) في م ل : بشرط .

(٨٩)

حرف الفــــاء

الفرع أحطّ رتبة من الأصل

ومن ثم لم يجز إعمال اسم الفاعل عند البصريين من غير اعتماد ، [هـ ــ ٢٦١] قــال في البسيط : لأنه فرع عن (١) الفعل في العمــل ، والقاعدة حط الفروع عن رتب الأصول ، فاشترط (٢) اعتماده على أحد الأمور الستة (٣) ليقوى بذلك على العمل .

وقال ابن يعيش (٤) : قال الكسائي في قوله تعالى (كتابَ اللــه عليكم) (٥) إنه نُصب بعليكم على الإغراء ، كأنه قال : عليكم كتاب الله ، فقدم المنصوب . قال : ومثله قول الشاعر :

---

(١) في ل : على .

(٢) في هـ : فاشتراط .

(٣) الأمور الستة هي : الاستفهام اللفظي أ والمقدر ، النداء ، النفي ، ان يقع نعتاً لمنعوت مذكور ، أو يقع حالاً ، أو يقــع خبــراً لمبتــدأ أو لناسخ آخر .

(٤) عن شرح المفصل ١/١١٧ بتصرف .

(٥) النساء : ٢٤ ، قال في البحر ١/٢١٤ ، انتصب ــ أي كتاب ــ بإضمار فعل . وهو فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة ، ثم ذكر رأي الكسائي .

٢١٨ــ يا أيها المائح دلوي دونكا (١)

أي : دونك دلوي •

قــال : وما قاله ضعيف لأن هذه الظروف ليست أفعالاً ، وإنما هي نائبة عن الأفعال ، وفي معناها ، فهي فروع في العمل على الأفعال ، والفروع أبداً منحطة عن درجات الأصول فإعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الأصل والفرع وذلك لا يجوز •

وقال أيضاً (٢) : إذا قلت : عندي راقودٌ خلاً ، ورِطلٌ زيتاً ، فلا يحسن أن يجرى وصفاً عــلى ما قبله لأنه اسم جامد غــير مشتق ، ولا إضافته لأجل التنوين فنصب على الفضْلة تشبيهاً بالمفعول وتنزيلاً للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل،من جهة أنه إذا نون نصب فعمل النصب، وانحط عن درجة اسم الفاعــل فاختص عمله في النكرة دون المعرفة ، كما انحط اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل ، حتى إذا أجري على غير من هو له وجب إبراز ضميره نحو قولك : زيدٌ هندٌ ضاربُها هو •

وقال أبو البقاء في التبيين :

اسم الفاعل والصفة المشبهة إذا جريا على غير من هما له (٣) وجب إبراز الضمير فيهما لأنهما فرعان على الفعل في العمل وتحمل الضمير ،

---

(١) الرجز مجهول القائل ، وهو في أمالي القالي ٢/٢٤٤ ، أمالي الزجاجي ٢٣٧ الانصاف ٢٢٨ ــ الخزانة ٣/١٥ ــ المغني برقم ١٠٣٣ ــ ١٠٤٥ ــ واللسان والتاج والمقاييس : ميح وانظر الرجز مع قصته في شرح أبيات المغني ٧ : ٢٧٥ ، ٢٧٦ وما بعدها •

(٢) شرح المفصل ٢/٧٢ •

(٣) في م : به •

وقد انضم إلى ذلك جريانه على (١) غير من هو له ، فقد انضم فرع إلى فرع ، والفرع يقصر عن الأصل ، فيجب أن يبرز الضمير ليظهر أثر القصور ويمتاز الفرع عن الأصل .

وقال ابن يعيش (٢) :

لا يجوز تقديم خبر إن وأخواتها ولا اسمها عليها ، ولا تقديم الخبر فيها على الاسم ، لكونها فروعاً عن الأفعال في العمل فانحطت عن درجة الأفعال .

وقال ابن فلاح في المغني :

إنما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جره [هـ ــ ٢٦٢] مع إمكان دخول النصب فيه لئلا يكون الفرع أوسع مجالاً من الأصل ، مع أن الحكمة تقتضي انحطاط الفروع عن رتب الأصول ولأنه يشارك المذكر في التصحيح فشاركه في الإعراب ، والمذكر معرب بحرفين فأعرب هذا بحركتين وخصّ بالحركة لانحطاطه عن رتبة (٣) الأصل .

وقال ابن النحاس في التعليقة :

إنما اختص الجر بالأسماء لأنه لو دخل الأفعال ــ وقد دخلها الرفع والنصب والجزم ، وهي فرع في الإعراب على الأسماء ، لكان الفرع أكثر تصرفاً في الإعراب من الأصل ، والفروع أبداً تنحط عن الأصول في التصرف لا تزيد (٤) عليها فمنع (٥) الجر من الأفعال لذلك .

---

(١) في د : الى .

(٢) من شرح المفصل ١٠٣/١ بتصرف .

(٣) في م : مرتبة ، وفي ل : طلبا لانحطاطه عن رتبة الاصل .

(٤) في م : ولا .

(٥) في م : كمنع .

وقال ابن عصفور في شرح الجمل :

لما كان جعل (الواو) بمعنى (مع) في المفعول معه فرعاً عن كونها عاطفة ، لم يتصرفوا في الاسم (١) الذي بعدها فلم يقدموه على العامل ، وإن كان متصرفاً (٢) ولا على الفاعل ، لا يقولون : والطيالسةَ جاء البرد ، ولا جاء والطيالسةَ البرد ، لأن الفروع لا تحتمل من التصرف ما تحتمله الأصول .

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الايضاح :

إنما لم تعمل (٣) (ما) عمل ليس مطلقاً بل بالشروط المعروفة ، وهي أن يكون الخبر مؤخراً وأن يكون منفياً ، وأن لا يقع بعد ما (أن) فإن (أنْ) تكف ما عن العمل كما تكف ما إنّ عن العمل لأنها في الدرجة الثالثة في العمل ، لأن ما مشبهة بليس ، وليس مشبهة بالفعل ، وكل ما هو في الدرجة الثالثة فلا تجده يعمل أبداً إلا مختصاً ليفرق بينهما ، ألا ترى أن تاء القسم اختصت باسم الله وإن كانت بدلاً من الواو ، والواو تخفض في القسم كل ظاهر ، وإنما كان الاختصاص باسم الله في التاء لأنها مبدلة من الواو والواو بدل من الباء (٤) في الدرجة الثالثة فلذلك اختصت .

وكذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل (عملت تشبيهاً باسم الفاعل)(٥)

---

(١) في د : بالاسم .

(٢) في م : منصوبا .

(٣) ل : لا لم تعمل ما .

(٤) في م : التاء .

(٥) سقط من م .

واسم الفاعل عمل لشبهه (١) في الفعل ، فالصفة في عملها في الدرجة الثالثة ، فكان عملها مختصاً لأنها لا تعمل إلا ما كان من سبب الأول ، ولهذا نظائر .

وقال ابن إياز (٢) :

لما كانت (لا) فرعاً في العمل عن (إن) ومشبهة بها وجب [هـ ــ٢٦٣] أن تنحطّ عنها ، فلذلك اشترط في أعمالها شروط : كتنكير معمولها وعدم فصلها .

وقال السخاوي في تنوير الدياجي (٣) :

انحط اسم الفاعل عن منزلة الفعل في أشياء لأنه فرع عنه في العمل ، والفرع لا يساوى بالأصل ، [د/٨٧] فمما انحط فيه عن الفعل بروز ضميره إذا جرى على غير من هو له ، نحو : هند زيد ضاربته هي ، ولو كان في مكان ضاربته ، تضربه ، لم يبرز الضمير لقوة الفعل .

وقال أبو البقاء :

(لا) فرع على (إن) ، و (إن) فرع على كان ، والفروع تنقص عن الأصول ، فلذلك لا تقوى على العمل في الخبر إذ كانت فرع فرع .

وقال ابن إياز (٤) :

لما كان الفعل فرعاً على الاسم في الإعراب لم تكثر عوامله كثرة عوامل الاسم ، إذ من عادتهم التصرف في الأصول دون الفروع .

---

(١) في م : بشبهه .

(٢) عن المحصول ق ١٢١ بتصرف .

(٣) قول السخاوي ورد في النسخ ــ و ــ م ــ ل بعد قول أبي البقاء التالي .

(٤) عن المحصول ق ١٢٢ بتصرف .

وقال أيضاً (١) :

(أنْ) الناصبة للمضارع فرع (أنّ) المشددة ، لأن كلاً منهما حرفٌ مصدري ولمّا كانت فرعاً عليها نصبت فقط ، و (أنّ) الثقيلة لأصالتها نصبت ورفعت .

وقال أيضاً (٢) :

(أن) أصل نواصب المضارع ، ولن وإذن وكي ، فروع عنها ، ومحمولة عليها لكونها تخلص الفعل للاستقبال مثلها ، ولهذا عملت ظاهرة ومقدرة ، وأخواتها لا تعمل إلا في حال الظهور دون التقدير .

وقال ابن القواس :

قيل : إن تنوين (عرفات) مثل تنوين الصرف لفظاً وصورة ، والجر فيها دخل تبعاً للتنوين ، ولو كانت لا تنصرف لامتنع دخول الجر عليها . وأجيب : بأن الجر دخلها تبعاً لتنوين المقابلة ، وقيل : التنوين عوض عن الفتحة في حالة النصب ، وأبطل بأنه لو عوض عنها (٣) لما حصل انحطاط الفرع عن رتبة الأصل .

وقال أيضاً : إنما امتنعت إضافة العدد إلى المميز لأنه فرع عن اسم الفاعل والصفة المشبهة في العمل ، فلو تصرف فيه بالإضافة تصرفهما للزم مساواة [هـ ــ ٢٦٤] الفرع الأصل وهو محال .

وقال ابن هشام في تذكرته :

---

(١) عن المحصول ق ١٢٢ .

(٢) عن المحصول ق ١٢٢ .

(٣) في ل : منها .

نصّ العبدي على أن (إما) لا تستعمل في الإباحة لأنها دخيلة على (أو) (١) وفرع لها والفرع ينقص عن درجة الأصل .

وقال ابن هشام :

كأن العبديّ لما لم يسمعه لم يجز قياسه وهو متجه . انتهى .

تنبيـــه :

قال الأندلسي في شرح المفصل :

فإن قيـــل : (الواو) أكثر استعمالاً في القسم من (البـــاء) ، فكيف جعلتم القليل الاستعمال هو الأصل ؟

قيـــل : لا يبعد أن يكثر الفرع ويقلّ الأصلُ لضرْبٍ (٢) من التأويل ، ألا ترى أن نعم الرجل أكثر من نعِم بالكسر .

---

(١) في م : اذ .

(٢) في هـ : لضرب .

(٩٠)

الفروع هي المحتاجة إلى العلامات

والأصول لا تحتاج إلى علامة

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة وجدت ذلك بخط عالي (١) بن عثمان بن جني عن أبيه قال : بدليل أنك تقول في المذكر : قائم ، وإذا أردت التأنيث قلت : قائمة ، فجئت بالعلامة عند المؤنث ولم تأت للمذكر بعلامة ، وتقول : رأيت رجلاً ، فلا يحتاج إلى العلامة ، وإن (٢) أردت التعريف (أدخلت العلامة فقلت : رأيت الرجل فأدخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف ، ولم تدخلها) (٣) في التنكير ، وإذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السين لتدل بها على استقباله ، وذلك يدل على أن أصله موضوع للحال ، ولو كان الاستقبال فيه أصلاً لما احتاج إلى علامة . انتهى .

وانظر إلى دين الشيخ بهاء الدين وأمانته كيف وجد فائدة بخط ولد ابن جني نقلها عن أبيه ولم تسطر في كتاب فنقلها عنه ، ولم يستجز

---

(١) في د ـ ل : عالي ـ في م : علي ، في هـ : غالي ، وأولاد ابن جني هم : علي وعال وعلاء . معجم الأدباء ١٢/٩١ .

(٢) في د ـ ل : فإن .

(٣) سقط من م .

ذكرها من غير عزو إليه ، لا كالسارق الذي أغار على تصانيفي التي أقمت في تتبعهـا سنين [هـ ــ ٢٦٥] وهي كتاب المعجزات الكبـير وكتاب الخصائص الصغرى ، وغير ذلك فسرقها وضمّها وغيرها مما سرقه من كتب الخضيري والسخاوي في مجموع وادعاه لنفسه ، ولم يعز إلى كتبي وكتب الخضيري والسخاوي شيئاً مما نقله عنها ، وليس هذا من أداء الأمانة في العلم .

(٩١)

الفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير كالأصول وتشبه الأصول بها

ذكر ذلك ابن جني في الخصائص وقال (١) : من ذلك قول ذي الرمة :

٢١٩ـ ورَمْلٍ كأوراك العذارى قطعْتُه (٢)

والعادة أن تشبه أعجاز النساء بكثبان الأنقاء ، فلما كثر ذلك واطرد عكس الشاعر التشبيه فجعل أوراك العذارى أصلاً وشبه به الرمل . قال (٣) : ولذلك لما كثر تقديم المفعول على الفاعل ، صار وإن كان مؤخراً في اللفظ ، كأنه مقدم في الرتبة فجاز أن يعود الضمير من الفاعل عليه ، وإن كان الفاعل مقدماً والمفعول مؤخراً ، كما جاز أن يعود الضمير من المفعول إذا كان مقدماً على الفاعل وإن كان مؤخراً في قولنا : ضرب غلامَه زيدٌ .

وقال ابن عصفور في شرح الجمل :

الدليل على أن الفرع هو الذي ينبغي أن تجعل فيه العلامة لا الأصل ، أنهم جعلوا علامة للتثنية والجمع ، ولم يجعلوا علامة للإفراد لما كانت التثنية والجمع فرعين عن الإفراد وكذلك أيضاً جعلوا علامة للتصغير ولم يجعلوا علامة للتكبير ، لأن التصغير فرع عن التكبير،

وكذلك أيضاً جعلوا الألف واللام علامة للتعريف ولم يجعلوا للتنكير علامة ، لأن التعريف فرع عن التنكير.فإن كان التنكير فرعاً عن التعريف جعلوا له علامة لم تكن في التعريف وهي التنوين نحو قولك : سيبويهِ وسيبويهٍ آخر ، وأشباه ذلك في اللسان كثير .

(١) عن الخصائص ١/ ٣٠٠ وما بعدها بتصرف واختصار .
(٢) وعجز البيت: « إذا ألبسته المظلمات الحنادس » وانظر ديوانه ٢: ١١٣١، وعجز البيت فيه : إذا جللته المظلمات الحنادس .
(٣) انظر الخصائص ١/ ٢٩٣ .

(٩٢)

الفـــــرق [١]

عللوا به أحكاماً كثيرة :

منهـــا : رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وضم تاء [هـ ـ ٢٦٦] المتكلم ، وفتـــح تاء المخاطب وكسر تاء المخاطبة ، وتنوين التمكن [٢] دخل للفرق بين ما ينصرف ومالا ينصرف ، وتنوين التنكير دخل للفرق بين النكرة والمعرفة من المبينات .

ومنهـــا : بناء نحو (سيبويه) على الكسر ولم يعرب كبعلبك ، قال في البسيط : فرقاً بين التركيب مع الأعجمي والتركيب مع العربي .

ومنها : كنّوا عن أعلام الأناسيّ بفلان وفلانة ، قال في البسيط : وإذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلو اعليها اللام فقالوا : الفلان والفلانة فرقاً بين الكنايتين ، قال : وإنما اختصت باللام لوجهين :

أحدهما : أنّها أنقصُ عن درجة الأناسيّ في التعريف ، فخصّت باللاّم [د/٨٨] ، إشعاراً بنقصان درجتها عن درجة الأصل .

والثاني : أن أعلام البهائم أقلّ فكانت أقبل للزيادة لقلتها .

(ومنها : قال في البسيط : فتحت همزة الوصل في أداة التعريف لكثرة الاستعمال ، وفرقاً بينها وبين الداخلة على الاسم والفعل ، فإنها مع الاسم مكسورة ومع الفعل مكسورة ومضمومة) [٣] .

---

(١) انظر الكليات ٣/٣٥٣ ـ وسقط العنوان من م .

(٢) في د ـ م : التمكين .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

ومنهــا : قــال في البسيط : التاء الداخلة على العــدد لم تدخل لتأنيث ما دخلت عليه لأنه مذكر بل دخلت للفرق بين العددين .

ومنهــا : قال في البسيط : لا يؤكد الضمير المنصوب بالمنفصل المنصوب فرقاً بينه وبين البدل .

ومنهــا : قال في البسيط : تحذف التاء من باب صبور وشكور فرقاً بين (فعول) بمعنى (فاعل) وفعول بمعنى مفعول نحو : حَلُوبَة ورَكُوبَة بمعنى محلوبة ومركوبة ، ومن باب جريح وقتيل فرقاً بين مفعول وبين فعيل بمعنى فاعل كعليم وسميع .

ومنها قال في البسيط : حذفت ألف (ذا) في التثنية هرباً من التقاء الساكنين ، ولم تقلب كما قلبت (١) ألف المعرب فرقاً بين (٢) تثنية المبني وتثنية المعرب [هـ ـــ ٢٦٧] وشددت النون في (ذانّ) عند بعضهم فرقاً فعيل بمعنى مفعول وبين فعيل بمعنى فاعل كعليم وسميع .

وقال : فعيل بمعنى مفعول يُكسّر على فَعْلى كجريح وجَرْحى وأسير وأسْرى ، ولا يجمع جمع تصحيح فرقاً بينه وبين فعيل بمعنى فاعل ، وخصّ الثاني بجمع التصحيح لأنه أشرف من المفعول ، وجمــع التصحيح أدلّ على الشرف لكون صيغة المفرد فيه غير متغيرة . قال : ولما لم يفرقوا (في الذي بمعنى مفعول بين المذكر والمؤنث لم يفرقوا بينهما في الجمــع ، ولما فرقوا) (٣) في الذي بمعنى فاعــل نحو كريم وكريمة فرقوا بينهما في الجمع .

---

(١) في ل : تقلب .

(٢) في ل : من .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ل .

ومنها : تغيير صيغة الفعــل المبني للمفعول فرقاً بينه وبين المبني للفاعل ، قال ابن السراج في الأصول (١) : وقد جعل بينهما في جميع تصاريف الأفعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها وما فيه زائد منها فروق في الأبنية .

ومنها قال ابن يعيش (٢) : أرادوا الفرق بين البدل والتأكيد ، فإذا قالوا رأيتك إياك ، كان بدلاً ، وإذا قالوا : رأيتك أنت ، كان تأكيداً فلذلك استعمل ضمير المرفوع في تأكيد المنصوب والمجرور، واشترك (٣) الجميع فيه كما اشتركن في (نا) وجروا في ذلك على قياس اشتراكها كلها في لفظ واحد .

ومنهــا : قال أبو الحسن (٤) علي بن محمد بن ثابت الخولاني المعروف بالحــداد في كتاب (المفيــد في معرفة التحقيق والتجويد) :

الهاء في هذه ليست من قبيل هاء الضمير ، بدليل امتناع جواز الضم فيها ، وإنما هي هاء تأنيث مشبهة بهاء تذكير ، ومجراها في الصفة مجراها من حيث كانت زائدة وعلامة لمؤنث ، كما أن تلك زائدة وعلامة لمذكر أيضاً ، وإنما كسر ما قبلهــا ، وهاء التأنيث لا يكون ما قبلها (٥) إلا مفتوحاً لأنها بدل من ياء ، وإنما أبدلت منها الهاء للتفرقة بين (ذي) التي بمعنى صاحب ، وبين ذي التي فيها معنى الإشارة .

---

(١) الأصول : ١/٨١ .

(٢) شرح المفصل ٣/٤٣ .

(٣) في هـ : اشترك .

(٤) في ل : قال الحسين .

(٥) في ل : قبلها .

ومنهـا : قال الجزولي : قد يبنى المبني على حركة للفرق بين معنى أداة واحدة •

قال الشلوبين : كالفتحة في أنا ، اسم المتكلم ، لأن الألف إنما هي للوقف فكان حق النون أن تكون ساكنة لأن أصل البناء السكون ، إلا أنا فرقنا بين (أنَ) إذا كانت [هـ ــ ٢٦٧] أداة للدلالة على المتكلم، وبين التي تصيّر الفعـل في تأويـل الاسم ففتحت النون من (١) أداة المتكلم •

ومنهـا : قال ابن عصفور في شرح الجمل وابن النحاس في التعليقة :

أصل لام الجر أن تكون مفتوحة لكونها مبنيّة على حرف واحد فتحرك بالفتح طلباً للتخفيف وإنما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء في نحو قولك : لِموسى غلام ، ولَموسى غلام (٢) ، ولذا بقيت مع المضمر على فتحها ، لأنه لا لبس معه لكون الضمير مع لام الابتداء من ضمائر الرفـع ، والضمـير مع لام الجر من ضمائر الجر ، ولفظ ضمائر الجر وضمائر الرفع مختلفٌ فلا لَبْس حينئذ • وكان ينبغي عـلى هذا أن تكسر لام المستغاث في نحو : يا لَزيد ، لدخولها على الظاهر ، إلا أنهم فتحوها تَفْرِقة بينها وبين لام المستغاث من أجله ، وكانت أحق بالفتح من لام المستغاث من أجله ، لأن المستغاث به منادى ، والمنادى واقـع موقع المضمر ولام الجر تفتح مع المضمر ، ففتحت مع ما وقع موقعه •

وقال ابن فلاح في مغنيه :

أفعل فعلى كالأفضل والفضلى ، يجمع هو ومؤنثه جمع التصحيح فرقاً بينه وبين أفعل فعلاء •

(١) في ل : في •

(٢) سقط من م •

وقال الأندلسي : إنما تبدل التاء في قائمة في الوقف هاء فرقاً (١) بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل •

خاتمـــة :

قال ابن السراج في الأصول (٢) :

التنوين نون صحيحة ساكنة ، وإنما خصها النحويون بهذا اللقب وسموها تنويناً ، ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع •

(٩٣)

الفعـــل لا يُثَنّى

قال أبو جعفر بن الزبير في تعليقه على كتاب سيبويه :

وسبب ذلك أن الفعل مدلوله جنس وهو واقع على القليل والكثير ألا ترى أنك في قولك : ضرب زيد عمــراً ، (ويمكن أن يكون ضرب مرة واحدة) (٣) ويمكن أن يكون ضرب [هـ ــ ٢٦٩] مرات ، فهو إذن دليل على القليل والكثير ، والمثنى إنما يكون مدلوله مفرداً (٤) نحو : رجل ، ألا ترى أن لفظ رجــل لا يدل إلا عــلى واحد ، وإذا قلتَ : رجلان دلّت هذه الصيغة على اثنين فقط ، فلما كان الفعل لا يدل على شيء واحد بعينه لم يكن لتثنيته فائدة ، وأيضاً فإن العرب لم تثنّه •

---

(١) في د : للفــرق •

(٢) الأصول ١/٤٧ •

(٣) سقط من م •

(٤) كذا في نسخ الأشباه •

فإن قيل : إنّ الفعل مثنّى في قولك : يفعلان •

فالجواب : إن ذلك باطل لأنه لو كان مثنى لجاز أن تقول : زيد قاما ، إذا وقع منه القيام مرتين ، والعرب لم تقل ذلك فبطل أن يكون مثنى في ذلك [د/٨٩] الفعل •

(٩٤)

الفعلُ أثقلُ من الاسم

وعلله صاحب البسيط بوجهين :

أحدهما : أنه لكثرة مقتضياته يصير بمنزلة المركب والاسم بمنزلة المفرد •

والثاني : أن الاسم أكثر من الفعل ، بدليل أن تركيب الاسم يكون مع الفعل ومن غير فعل ، والكثرة مظنة الخفة كما في المعرفة والنكرة •

قال : وإذا تقرر ثقله فهو مع ذلك فرع على الاسم من وجهين :

أحدهما : أن الفعل (١) مشتقّ من المصدر على مذهب أهل البصرة . والمشتق فرع على المشتق منه لأنه يقف وجود الفرع على وجود الأصل •

والثاني : أن الفعل يفتقر إلى الاسم في إفادة التركيب والاسم يستقل بالتركيب من غير توقف •

---

(١) في د : الاسم •

وقال ابن يعيش (١) : الأفعال أثقل ، من حيث أن كل فعل لا بد

أحدهما : أن الاسم أكثر من الفعل ، من حيث أن كل فعل لا بد له من فاعل اسم يكون معه ، وقد يستغنى الاسم عن الفعل ، وإذا ثبت أنه أكثر في (٢) الكلام كان أكثر استعمالاً وإذا كثر استعماله خف على الألسنة لكثرة تداوله ، ألا ترى أن العجمي إذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلّة استعماله ، وكذلك العربي إذ تعاطى كلام العجم كان ثقيلاً عليه لقلة استعماله له .

والثاني : أن الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً فصار كالمركّب منهما إذ [هـ ــ ٢٧٠] لا يستغني عنهما والاسم لا يقتضي شيئاً من ذلك فهو مفرد والمفرد أخفّ من المركب .

وقال ابن النحاس في التعليقة : الاسم أخف من الفعل لوجوه :

منها : أنّ الأسماء أكثرُ استعمالاً من الأفعال ، والشيء إذا كَثُرَ استعمالُه على ألسنتهم خفّ ، وإنّما قلنا : إنّه أكثرُ استعمالاً لأمور :

منها : الأوزان ، وعدد الحروف ، أما في الأصول فلأن أصول الأسماء ثلاثية ورباعية وخماسية ، وليس في الأفعال خماسية ، وأما بالزيادة فالاسم يبلغ بالزيادة سبعة وأكثر من ذلك على ما ذكر ، والفعل لايزاد على الستة ،فقد زاد عليه في الأصول والزيادة .

وأما الأبنية (٣) ، فأبنية الأصول في الأسماء المجمع عليها تسعة عشر ، وأصول الأفعال أربعة .

---

(١) شرح المفصل ١/٥٧ .

(٢) في ل : من .

(٣) في د : فان بنية .

وأما الأبنية بالزيادة فالأسماء تزيد على ثلاثمائة ، والفعل لا يبلغ الثلاثين .

ومنها : أن الاسم يفيد مع جنسه ، والفعل لا يفيد إلا بانضمام الاسم .

ومنها : أن الفعل يفتقر إلى الفاعل فيثقل ولا كذلك الاسم .

فإن قلت : فإن المبتدأ يحتاج إلى خبر فليكن كاحتياج الفعل إلى فاعله .

قلنا : تعلق الفعل بفاعله أشد من تعلق المبتدأ بخبره ، لأن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل (١) ولا كذلك الخبر من المبتدأ .

ومنها : أن الفعل تلحقه زوائد نحو حروف المضارعة ، وتاء التأنيث ، ونوني التوكيد والضمائر فثقل بذلك .

ومنها : أن الأفعال مشتقة من المصادر والمشتق فرع على المشتق منه فهي إذن فرع على الأسماء والفرع أثقل من الأصل ، انتهى .

فائـــدة (٢) :

قال ابن هشام (٣) : إنهم يُعبّرون بالفعل عن أمور :

أحدها : وقوعه ، وهو الأصل .

الثاني : مشارفته ، نحو (وإذا طلقْتُمُ النساءَ فبلغنَ أجلهن فأمسكوهن) (٤) أي [هـ ــ ٢٧١] فشارفن انقضاء العدة (وليخش

---

(١) في د : الفاعل .

(٢) في د ــ ل : قاعدة .

(٣) عن مغني اللبيب ٢/٧٦٧ بتصرف واختصار .

(٤) البقرة : ٢٨١ .

الذين لو تركوا من خلفهم) (١) أي : لو شارفوا أن يتركوا .

الثالث : إرادته ، وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو : (فإذا قرأت القرآن فاستعذ) (٢) (إذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا) (٣) (إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون) (٤) .

الرابع : مقاربته ، كقوله (٥) :

٢٢٠ــ إلى ملكٍ كادَ الجبال لفقده
تزول ، وزال الراسيات من الصخر(٣)

أي : تزول الراسيات .

الخامس : القدرة عليه ، نحو (وعداً علينا إنا كنا فاعلين) (٤) أي : قادرين على الإعادة وأصل ذلك أن الفعل يتسبب عن الإرادة والقدرة وهم يقيمون السبب مكان المسبّب وبالعكس .

(١) النساء : ٩ .

(٢) النحل : ٩٨ .

(٣) المائدة : ٦ .

(٤) آل عمران : ٤٧ ، وكلمة فيكون ساقطة من (د) ل وليست في المغني .

(٥) وضع هذا الأمر ضمن الأمر الثاني وهو المشارفة ، وجعله السيوطي مستقلا .

(٦) البيت للفرزدق في رثاء بشر بن مروان ، ديوانه ١ : ٢١٧ ومطلع القصيدة :

أعينيّ إلاّ تسعداني ألكما ... فما بعد بشرٍ من عزاء ولا صبر

ورواية البيت في الديوان :

على ملك كاد النجوم لفقده ... يقعن،وزال الراسياتمن الصخر

وانظر شرح أبيات مغني اللبيب ٨ : ٩٠ .

(٧) الأنبياء : ١٠٤ .

حرف القـــــاف

(٩٥)

القلـــــب

قال ابن هشام في المغني (١) : القاعدة العاشرة من فنون كلامهم القلب ، وأكثر وقوعه في الشعر كقول حسان ــ رضي الله عنه ــ :

٢٢١ــ كأنّ سبيئةً من بيت رأس يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءَ (٢)

نصب المزاج فجعل المعرفة الخبر ، والأصل رفعه ، ونصب العسل على أن المعرفة الاسم والنكرة الخبر ، وقول رؤبة :

٢٢٢ــ ومهمهٍ مُغْبَرَّة أرجاؤه كأنّ لونَ أرضه سماؤه (٣)

أي كأن لون سمائه لغبرته لون أرضه ، فعكس التشبيه مبالغة وحذف المضاف ، وقول عروة بن الورد :

٢٢٣ــ فديتُ بنفسه نفسي ومالي (٤)

---

(١) عن المغني ٢/٧٧٥ بتصرف واختصار .

(٢) الكتاب ١/٢٣ ــ المقتضب ٤/٩٢ ، المحتسب ١/٢٧٩ ، شرح المفصل ٧/٩١ ، ٩٣ ، ابن السيرافي الفقرة ٢١ ــ الخزانة ٤/٤٠ ، ٦٣ ــ المغني برقم ٨٢٣ ، ١١٨٦ ــ ديوانه : ٣ وشرح أبيات المغني ٦ : ٣٤٩ .

(٣) البيت الأول : شذور الذهب ٣٢٠ ــ التصريح ٢/٣٣٩ ــ ديوانه : ٤ ــ والمهمة : المفازة .

البيت الثاني : الأمالي الشجرية : ١/٣٦٦ ــ الانصاف ٢٥٩ ــ ديوانه :

(٤) وعجز البيت : (وما آلوك إلاّ ما أطيق) وليس البيت في ديوان عروة ، وانظر شواهد المغني ٢/٩٧٢ وشرح أبيات المغني ٢ : ٣٢٣ ــ ٨ : ١٢٠ .

وقول القطامي :

٢٢٤ــ ... ... كما طَيَّنْتَ بالفَدَنِ السِّياعا (١)

الفدن : القصر ، والسياع : الطـين ، ومنه في الكلام : أدخلت القلنسوة في رأسي وعرضت الناقة على الحوض وعلى الماء،قاله الجوهري وجماعة منهم الكسائي (٢) والزمخشري وجعل منه (ويوم يُعرَضُ الذين [هـ ــ ٢٧٢] كفروا على النار) (٣) .

وفي كتاب التوسعة لابن السكيت (٤) أن (عَرَضَ الحوضَ على الناقة) مقلوب ويقال : إذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء ، أي : انتصب الحرباء في العود .

وقال ثعلب في قوله تعالى (ثمّ في سِلْسِلَةٍ ذَرْعُها سبعون ذراعاً فاسلكوه) (٥) إن المعنى اسلكوا فيه سلسلة (٦) ، وقيل : ان منه (وكـم من قرية أهلكناها فجاءهـا بأسنا) (٧) (ثم دنا فتـدلى) (٨)

---

(١) وصدر البيت : (فلما أنْ جرى سمن عليها) والبيت في وصف الناقة بالسمن وتشبيهها بالقصر . انظر شرح الشواهد : ٩٧٢ ، والأساس مادة (فدن) وديوانه : ٤٤ وشرح أبيات المغني : ٢/٣٢٣ ــ٧/١٢٣ .

(٢) د ، ل : السكاكي .

(٣) الأحقاف : ٢٠ ــ وانظر رأي الزمخشري في الكشاف ٤/٢٤١ .

(٤) النص عن ابن السكيت بتمامه في مغني اللبيب ٢/٧٧٧ .

(٥) الحاقة : ٣٢ .

(٦) في م : اسلكوه في سلسلة .

(٧) الاعراف : ٤ .

(٨) النجم : ٨ .

﴿ اذهب بكتابي هــــذا فألقه إليهـم ثم تولّ عنهــم فانظروا ماذا يرجعون ﴾ (١) •

وقال الجوهري (٢) في (فكان قاب قوسين) (٣) إنّ أصله قابي قوس ، فقلب التثنية بالإفراد (٤) ، وهو حسن لأن القابَ ما بين مقبض القوس وسِيته أي طرفه ، وله طرفان فله قابان ، ونظيره قوله :

٢٢٥ـ إذا أحسنَ ابنُ العمّ بعدَ إساءةٍ
فَلَسْتُ لشرّيْ فعله بحمول (٥)

أي : لشر فعليه ، وقيل في (فَعُمِّيت عليكم) (٦) إن المعنى : فعميتم عنها وفي (حقيق على أن لا أقول) (٧) إن المعنى حقيق عليّ بياء المتكلم ، كما قرأ نافع (٨) ، وفي (لتنوء بالعصبة) (٩) إن المعنى لتنوء العصبة بها •

(١) النمل : ٢٨ •

(٢) انظر الصحاح ٢٠٧/١ مادة (قوب) والسيوطي ينقل هنا عن المغني ٧٧٧/٢ •

(٣) النجم : ٩ •

(٤) في هـ : والافراد • وفي م : الى الافراد وفي المغني ما أثبتناه •

(٥) لم نقف على قائل هذا البيت • ورجح محققا المغني أن يكون لكعب بن سعد الغنوي من الأصمعية رقم ١٩ وقال البغدادي في شرح أبيات المغني بعد أن أنشد البيت : وهذا البيت رأيته مفرداً في نوادر ابن الأعرابي رواه عن أبي زياد الكلابي صاحب « النوادر » • ٨ : ١٢٣ ـ ١٢٤ •

(٦) هود : ٢٨ •

(٧) الأعراف : ١٠٥ •

(٨) قال في الكشف ٤٦٩/١ : (حقيق عليّ) قرأه نافع بياء مشددة مفتوحة على تعدية (حقيق) الى ضمير المتكلم • وقرأ الباقون بألف بعد اللام من على ولم يضيفوها الى المتكلم • وانظر النشر : ٢٦١/٢ •

(٩) القصص : ٧٦ •

(٩٦)

قد يزاد على الكلام التام فيعود ناقصاً

قال ابن جني (١) [د/٩٠] وذلك قولك : قام زيد ، كلام تام ، فإن زدت عليه فقلت : إنْ قام زيد ، صار شرطاً واحتاج إلى جواب ، وكذلك قولك : زيد أخوك ، إن زدت عليه : أعلمتُ ، لم تكتف بالاسمين ، تقول : أعلمت زيداً بكراً أخاك ، وتقول : زيد منطلق ، فإذا زدت عليه (أنّ) المفتوحة احتاج إلى عامل يعمل في أنّ وصلتها ، فتقول : بلغني أنّ زيداً منطلقٌ ، قال : وجماع هذا أن كل كلام مستقل زدت عليه شيئاً غير معقود بغيره ولا مقتضٍ لسواه فالكلام باق بحاله نحو : زيد قائم ، وما زيد قائماً ، وإن زدت شيئاً مقتضياً لغيره معقوداً به عاد الكلام ناقصاً .

وقال الأندلسي في شرح المفصل :

الجملة قد تكون ناقصة بزيادة كما [هـ ــ ٢٧٣] تكون بنقصان ، فإنْ إذا دخلت على الجملة صيّرتْها جزءَ جملة أخرى وجعلتها في حكم المفرد ، فتحتاج في تمامها إلى أمرٍ آخر ، كما أنّ (أنْ) المصدرية إذا دخلت على جملة صيرتها في حكم المفرد وأخرجتها عن كونها كلاماً) (٢) .

(١) الخصائص ٢/٢٧٢ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من د .

(٩٧)

قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده

فإذا اتصل به شيء (١) آخر تغير (٢) إعرابه

من ذلك : ما أنت ؟ وما شأنك ؟ فإنهما مبتدأ وخبر إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك : وزيداً ، فإن جئت به فأنت مرفوع بفعل محذوف والأصل : ما تصنع أو ما تكون ، فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل، وارتفاعه بالفاعلية أو على أنه اسم لكان ، وشأنك بتقدير ما يكون وما فيهما في موضع نصب خبراً لكان أو مفعولاً لتصنع ، ومثل ذلك : كيف أنت وزيداً ، إلا أنك (٣) إذا قدرت تصنع كان (كيف) حالاً إذ لا يقع مفعولاً به .

(٩٨)

قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ

قال ابن يعيش (١) :

وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى ، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يُحْتَجْ إلى اللفظ المطابق ، فإن أُتي باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه .

وفروع القاعدة كثيرة منها : حذف المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والمفعول وكل عامل جاز حذفه ، وكل أداة جاز حذفها .

---

(١) سقط من م .

(٢) في د : تغير عن اعرابه .

(٣) في م : لانك .

(٤) شرح المفصل ١/ ١٢٥ .

حرف الكاف

(٩٩)

كثرة الاستعمال اعتمدت

في كثير من أبواب العربية

منها : حذف الخبر بعد لولا ، قال ابن يعيش في شرح المفصّل (١):

حذف خبر المبتدأ من قولك : لولا زيد خرج عمرو ، لكثرة الاستعمال حتى رفض [هـ ــ ٢٧٤] ظهوره ولم يجز استعماله .

وقال صاحب البسيط :

إنّما اختصت (غدوةً) بالنصب بعد لدن دون (بُكرة) وغيرها لكثرة استعمال (٢) غدوة معها وكثرة الاستعمال لا يجوز معه مالا يجوز مع غيره .

قال ابن جني (٣) : أصل (هلم) عند الخليل : ها للتنبيه ، ولمّ ، أي (لمّ بنا) ثم كثر استعمالها فحذفت الألف تخفيفاً .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل (٤) :

قد توسعوا في الظروف بالتقديم والفصل وخصّوها بذلك لكثرتها في الاستعمال .

---

(١) عن شرح المفصل ١/٩٥ بتصرف .

(٢) في م : الاستعمال .

(٣) الخصائص ٣/٣٥ وانظر الكتاب ٢/٦٧ .

(٤) عن شرح المفصل بتصرف ١/١٠٣ ــ ٩/٩٨ .

ومما حذف لكثرة الاستعمال (ياء المتكلم عند الإضافة ، والتنوين) (١) من هذا : زيد بن عمرو . وقولهم : أيش ، ولم أبل ، ولا أدر ، ولم يك ، وحذف الاسم (٢) في (لا عليك) أي لا بأس عليك ، والتخفيف في قد وقط إذ أصلهما التثقيل لاشتقاقهما من قددت الشيء وقططته ، وقولهم : اللهِ لأفعلنّ ، بإضمار حرف الجر ، قال سيبويه (٣) : جاز حيث كثر في كلامهم فحذفوه تخفيفاً كما حذفوا (رب) قال : وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم لاه أبوك ، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى ليخففوا الحرف على اللسان .

وقال بعضهم : لهي أبوك ، فقلبت العين وجعل اللام ساكنة إذ صارت مكان العين، كما كانت العين ساكنة ، وتركوا آخر الاسم مفتوحاً كما تركوا آخر (أين) مفتوحاً ، وإنما فعلوا ذلك به لكثرته في كلامهم فغيّروا إعرابه كما غيروه ، ذكر ذلك ابن السراج في الأصول (٥) .

قال ابن يعيش (٦) : الكلمة إذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجزْ في غيرها .

وفي تذكرة الفارسي : حكى أبو الحسن والفراء أنهم يقولون :

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ل .

(٢) في سائر النسخ : وحذف اسم لا .

(٣) الكتاب ٢/١٤٤ ، كما نقله ابن السراج في الأصول ١/٥٢٨ .

(٤) في م والاصول : فقلب .

(٥) الأصول ١/٥٢٨ .

(٦) كلام ابن يعيش سقط من د ـ م .

أَيْشٍ لك ، قال : والقول فيه (١) عندنا أنه : أيّ شيء ، فخفف الهمزة وألقى الحركة على الياء ، فتحركت الياء بالكسرة فكرهت الكسرة فيها فأسكنت فلحقها التنوين فحذفت لالتقاء الساكنين، كما أنه خفف هو يرم اخوانه ، فحذفت (٢) الهمزة ، وطرح (٣) [هـ ــ ٢٧٥] حركتها على الياء ، كره تحريكها بالكسرة فأسكنها وحذفها لالتقائها مع الخاء من الإخوان ، فالتنوين في أيش مثل الخء في إخوانه ، قال : فإن قلت : الاسم يبقى على حرف واحد ، قيل : إذا كان كذلك شيء (فهو) (٤) في أَيْشٍ ، وحسن ذلك أن الإضافة لازمة فصار لزوم الإضافة مشبهاً له بما في نفس الكلمة حتى حذف منها فقالوا : فيم ، وبم ، ولم ، فكذلك أيش •

وقال الزمخشري في المفصل (٥) في (الذي) ولاستطالتهم إياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا : اللذِ ، بحذف الياء ، ثم اللذْ (٦) بحذف الحركة ، ثم حذفوه رأساً واجتزوا بلام التعريف الذي في أوله ، وكذا فعلوا في التي •

وقال ابن عصفور في شرح الجمل (٧) : إنما بنيت (أين) على الفتح لكثرة الاستعمال، إذ لو حركت بالكسر على أصل التقاء الساكنين،

---

(١) سقط (فيه) من د ــ م •

(٢) في د : فحذف •

(٣) في م : والقى •

(٤) زيادة يقتضيها السياق •

(٥) المفصل : ١٤٣ •

(٦) في م : الذ •

(٧) في م : المجمل •

لانضاف ثقل الكسر الى ثقل الياء التي قبل الآخر وهي مما يكثر استعماله فكان يؤدي ذلك إلى كثرة استعمال الثقيل •

قال : ومما يبيّن لك أنّ كثرة الاستعمال أوجبَ فتح (أينَ) أنهم قالوا : (جيرِ) (١) فحرّكوا بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، واحتملوا ثقل الكسرة والياء لما كانت قليلة الاستعمال لأنها لا تستعمل إلا في القسم ، وهي مع ذلك من نادر القسم •

قال : وكذلك (ثم) بنيت على الفتح إذ لو حركوها بالكسر على أصل التقاء الساكنين لانضاف ثقلُ الكسرِ إلى ثقل التضعيف مع أنّها كثيرة الاستعمال فكان يلزم من ذلك كثرةُ (٢) استعمال الثقيل •

قال : وكذلك (إنّ) وأخواتها بُنيتْ على الفتح ولم تُكْسَر على أصل التقاء الساكنين استثقالاً للكسرة مع التضعيف أو الياء في (ليت) مع أن هذه الحروف كثيرة [د/٩١] الاستعمال فلو كسرت لأدّى ذلك إلى كثرة استعمال الثقيل •

وقال ابن النحاس في التعليقة : إنما لزم إضمار الفعل في باب التحذير لكثرته في كلامهم كما ذكر سيبويه (٣) •

وقال (٤) الرماني : لأن التحذير مما يخاف منه وقوع المخوف ، فهو موضع إعجال لا يحتمل تطويل الكلام ، لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام [هـ ـ ٢٧٦] •

---

(١) جير : يمين للعرب معناها : حقا ، عن الصحاح •
(٢) سقط من م •
(٣) الكتاب ١/١٣٨ •
(٤) سقط من م •

وقال ابن يعيش في شرح المفصل (١) :

اعلم أن اللفظ إذا كثر في ألسنتهم واستعما لهم آثروا تخفيفه ، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف ، ولمّا كان القَسَم مما يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا في تخفيفه من غير جهة ، فمن ذلك حذف فعل القسم نحو : بالله لأقومنّ ، أي : أحلف ، وربما حذفوا المقسم به واجتزوا بدلالة الفعل عليه نحو : أقسم لأفعلن ، والمعنى أقسم بالله ، ومن ذلك حذف الخبر من الجملة الابتدائية نحو : لعمرك ، وايمن الله ، وأمانة الله ، فهذه كلها مبتدأات محذوفة الأخبار ، ومن ذلك إبدال التاء من الواو نحو : (تالله تفتؤ) (٢) ومن ذلك قولهم : لعَمْرُ الله ، فالعمر البقاء والحياة ، وفيه (٣) لغات : عمر ـ بفتح العين وسكون الميم ، وبضمّ العين وسكون الميم ، وبضمّهما ، فإذا جئتَ إلى القَسَم لم تستعمل (٤) منه إلا المفتوح العين لأنّها أخفّ اللّغات الثلاث ، والقسم كثير فاختاروا له الأخف .

وقال أبو البقاء في التبيين :

لاسم الله تعالى خصائص منها دخول (يا) عليه مع وجود اللام فيه ، ومنها زيادة الميم في آخره نحو (اللهم) ولا يجوز في غيره ، ومنها دخول تاء (٥) القسم عليه نحو : تالله ، ومنها : التفخيم ، ومنها :

---

(١) عن شرح المفصل ٩/٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ بتصرف واختصار .

(٢) يوسف : ٨٥ .

(٣) في م : فيه .

(٤) في ذ : يستعمل فيه .

(٥) سقط من م .

الإبـدال كقولـه (١) : ها الله ، وآلله وذلك لكثرة الاستعمال •

وقال أيضاً : يجوز حذف حرف القسم في اسم الله من غير عوض ، ولا يجوز ذلك في غيره ووجهه أن الشيء إذا كثر كان حذفه كذكره ، لأن كثرته تجريه مجرى المذكور ، ولذلك جاز التغيير والحكاية في الأعلام دون غيرها ، وإنما سوغ ذلك الكثرة •

وقال ابن النحاس في التعليقة :

إذا التقى ساكنان والثاني لامُ التعريف اختير فتح الأول نحو : منَ الناس ، طلباً للخفة فيما يكثر استعماله ، ويقل الكسر لثِقل توالي الكسرتين فيما يكثر استعماله •

وقال ابن فلاح في المغني :

شرط الترخيم أن يكون المرخّم منادى ، وذلك لأنه حذف ، والنداء يكثر استعماله ، ولذلك أوقعوه على (٢) الحيّ والميّت والجماد فناسب كثرةَ استعماله تخفيفُ لفظه بالحذف ، كما حذفوا منه التنوين وياء المتكلم [هـ ـ ٢٧٧] المضاف إليها •

قال : وشرطه أن يكون علَماً وإنّما رخموا صاحباً فقالوا : يا صاح لأنه لما كثُر استعماله من غير ذكر موصوف صار بمنزلة العلم •

قال : واختص يا بن أم ، ويا بن عم ، بحذف الياء لكثرة الاستعمال حتى أن العرب تلقى الغريب (٣) فتقول لـه : يا بنَ أمْ ويا بنْ عم ، استعطافاً (٤) وتقرباً اليه وان لم يكن بينهما نسب قال : وإنما وجب

---

(١) في م : كقولك •

(٢) في م : في •

(٣) في م : العرب •

(٤) في د : استعظاما •

إضمار الفعل العامل في المنادى وفي التحذير لأن الواضع تصور في الذهن أنه لو نطق به لكثر استعماله فألزمه الإضمار طلباً للخفة ، لأن كثرة الاستعمال مظنة التخفيف ، وأقام مقامه في النداء حرفاً يدل عليه في محله .

وقال : المصدر الذي يجب إضمار فعله إنما وجب إضماره لكثرة الاستعمال ومعنى كثرة الاستعمال أنه تقرر في أذهانهم أنهم لو استعملوها لكثر (١) استعمالها فخففوها بالحذف وجعلوا المصدر عوضاً منها .

وقال ابن الدهان في الغرة :

ذهب الأخفش إلى أن ما غير لكثرة استعماله إنّما تصورته العرب قبل وضعه ، وعلمت أنه لا بد من استعماله فابتدؤوا بتغييره علماً بأن لا بد من كثرة استعماله الداعية إلى تغييره كما قال :

٢٢٦ــ رأى الأمر يفضي إلى آخر فصيّر آخِره أوّلا (٢)

وقال السخاوي في شرح المفصل :

هم يغيرون الأكثر ويحذفون منه كما فعلوا في لم أُبَلْ ، وربّما ألحقوا فيه كقولهم : أمهات ، وكقولهم : اللهم ويا أبت ويا أمت .

---

(١) في م : لكثرة .

(٢) لم أقف على قائله ، وهو في الخصائص ١/٢٠٩ ـ ٢/٣١ ، ١٧٠ ـ ١/١٨٨ شرح المفصل ٥/١٢٠ .

حرف اللام

(١٠٠)

اللّبْسُ محــــــذور

ومن ثم وُضع له ما يزيله إذا خيف واستغني عن لحــاق نحوه إذا أمن •

فمن الأول : الإعراب ، إنما وضع في الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار (١) المعاني المختلفــة عليها ، ولذلك استغني عنه في الأفعال والحروف والمضمرات والإشارات والموصولات لأنها دالة على معانيها بصيغها المختلفة فلم تحتج إليه ، ولما كان الفعــل المضارع قد تعتوره معان مختلفــة كالاسم دخل فيه الإعراب ليزيل [هـ ـــ ٢٧٨] اللبس عند اعتوارها •

ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول فإن ذلك لخوف (٢) اللبس منهما لو استويا في الرفع أو في النصب •

ومن ذلك قال في البسيط :

يضاف (٣) اسم الفاعل المتعدّي إلى المفعول دون الفاعــل ، لأن إضافته (٤) إلى الفاعل والمفعول تفضي إلى اللّبس لعدم تعين المضاف

(١) في م : باعتوار •

(٢) في د ـــ م ـــ ل : خوف •

(٣) في د : انضاف •

(٤) في م : لا ضافته •

إليه (فالتزم إضافته إلى المفعول ليحصل بذلك تعين المضاف إليه) (١) ، بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل من اللازم فإنه لا لبس في إضافته إلى فاعله لتعينه فجازت إضافته لذلك .

ومن ذلك قال في البسيط : كان قياس اسم المفعول من الثلاثي نحو : ضرب وقتل على مَفْعَل ، بأن يقال : مضرب ومقتل ليكون جاريا على يُضرب ويُقتل ، إلا أنه عدل عنه إلى مفعول لئلا يلتبس باسم المفعول من أفعل نحو مُكرَم ومُضرَب ، من أكرم وأضرب ، وخصّ الثلاثي بالزيادة لقلّة حروفه .

ومن ذلك قال في البسيط :

قياس التفضيل في أفعل أن يكون على الفاعل نحو : زيد فاضل وعمرو أفضل منه ، لا على المفعول نحو : خالد مفضول وبكر أفضل منه ، لأنهم لو فضلوا على [د/٩٢] الفاعل والمفعول لالتبس التفضيل على الفاعل (بالتفضيل على المفعول فلمّا كان يُفضي إلى اللبس كان التفضيل على الفاعل) (٢) أولى لأنّه كالجزء من الفعل ، والمفعول فضلة فكان التفضيل على ما هو كالجزء أولى من التفضيل على الفضلة .

ومن ذلك قال في البسيط :

الجمهور على أن الصرف عبارة عن التنوين وحده ، وعلة منع الصرف إنما أزالت (٣) التنوين خاصة ، وليس الجر من الصرف ، وإنما حذف مع التنوين كراهة أن يلتبس بالإضافة إلى ياء المتكلم ، لأنه حكى حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة في غير النداء قال :

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ل . وكلمة (اليه) من م .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٣) في م : زالت .

٢٢٧ــ ••• ••• ••• ••• شرقت دموعٍ بهنّ فهي سجوم (١)

وكراهة أن يلتبس بالمبنيات على الكسر نحو (حذام) •

ومن ذلك قال في البسيط : فائدة العدل في الأعلام خفة اللفظ ، ورفع لبس الصفة لأن فاعلاً أصل وضعه الصفة ، فإذا عدل الى (فُعَل) زال ذلك اللبس [هـ ــ ٢٧٩] •

وقال : تكسير الصفة ضعيف لأنها إذا كسرت التبس فيها صفة المذكر بصفة المؤنث في بعض الصور عند حذف الموصوف نحو :

قامت الصعاب (٢) تحتمل (٣) الرجال والنساء ، وإذا جمعت بالواو والنون أو الألف والتاء انتفى اللبس •

ومن ذلك : يجوز أن يقال في النداء يا أبت ويا أمت بحذف ياء الإضافة وتعويض التاء عنها قال ابن يعيش (٤) :

ولاتدخل هذه التاء عوضا فيما له مؤنث من لفظه لو قلت في ياخالي ويا عمي (٥) : ياخالة وياعمة ، لم يجز ، لأنه كان يلتبس بالمؤنث، فأما دخول التاء على الأم فلا إشكال لأنها مؤنثة ، وأما دخولها على الأب فلمعنى المبالغة من نحو راوية وعلامة • ومن ذلك قولهم (٦) : لله دره من فارس ، وحسبك به من ناصر •

---

(١) نص هارون في معجم شواهد العربية على انفراد الأشباه بايراد هذا الشطر •

(٢) الصعب من الدواب نقيض الذّلول ، والأنثى صَعْبة والجمع صعاب •

(٣) في م : يحتمل ، في د : يحمل •

(٤) شرح المفصل ٢/١١ ، ١٢ •

(٥) في م : يا خالتي وياعمتي •

(٦) عن شرح المفصل ٢/٧٣ بتصرف •

قال ابن يعيش : فإنْ قيلَ : كيف جاز دخول (من هنا على النكرة المنصوبة مع بقائها على إفرادها ولا يقال : هو أَفْرَهُ منك من عبد (١) ، ولا عندي عشرون من درهم ، بل يردّ الى الجمع عند ظهور (من) ، نحو من العبيد ، ومن الدراهم ، فالجواب أن هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال فأتوا بمن لتخلصه للتمييز .

ومن ذلك قال ابن يعيش (٢) : إنما أتي بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز واحتراسا من الإلباس ، أما الإيجاز فظاهر لأنك (٣) تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم ، وأما الإلباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك ، فإذا قلت : زيدٌ فَعَلَ زيدٌ ، جاز أن يتوهم في زيد الثاني أنه غير الأول ، وليس للأسماء الظاهرة أحوال تفترق بها اذا التبست ، وإنما يزيل الالتباس منها في كثير من أحوالها الصفات ، والمضمرات لالبس فيها ، فاستغنت عن الصفات لأن الأحوال المقترنة بها وهي حضور المتكلم والمخاطب وتقدم ذكر الغائب تغني عن الصفات .

ومن ذلك قال ابن فلاح في المغني :

إنما ضُمْ حرف المضارعة في الرباعي دون غيره ، خيفة التباس الرباعي بزيادة الهمزة (بالثلاثي) نحو : ضرب يضرب ، وأكرم يكرم ، لأن الهمزة في الرباعي تزول مع حرف المضارعة [هـ ــ ٢٨٠] فلوفتح حرف المضارعة لم يُعلم أمضارع الثلاثي هو أم مضارع الرباعي ، ثم حمل بقية أبنية

---

(١) في هـ : هو أفرس . في د ــ م : هو من عباد وأثبتنا ماورد في الشرح وفي النسخة ل.

(٢) عن شرح المفصل ٣/٨٤ باختصار .

(٣) في م : لأن .

الرباعي على ما فيه الهمـــزة ، وإنما خص الضم بالرباعي لأن الثـــلاثي أصل ، والرباعي بزيادة الهمزة) (١) فرع ، فيجعل (٢) للأصل الحركة الخفيفة وللفرع الحركة الثقيلة ، ومازاد على الثلاثي محمول على الثلاثي •

وخرج عن هذا الأصل أهراق يهريق ، واسطاع يسطيع ، فإنّه ضمّ حرف المضارعة منهما مع أنهما أكثر من أربعة وفي ذلك وجهان :

أحدهما : أن الهاء والسين زيدتا على غير قياس ، والمعنى على الفعل الرباعي فهما في حكم العدم •

والثاني : أنهما جعلا عوضا عن (٣) حركة عين الكلمة ، فإنها نقلت الى فائها ، وإذا كانا عوضا عنها لم يعتد بهما حرفين مستقلين ، فلذلك لم يتغير حكم الرباعي ، ولو كانا حرفين مستقلين لخرجا الى الخماسي وتغيرت صيغة الرباعي من الضم وقطع الهمزة ، وإنما حكمنا بكونهما بدلا عن نقل حركة العين الى الفاء (٤) ، وإن كان نقل حركة العـــين الى الفاء لايقتضي عوضا ، لكون الرباعي لم تتغير صيغته بهما فصارا بمنزلة الحركتين لكونهما عرضا عن نقل الحركتـــين لا عن الحركتـــين ، لأن الحركتين موجودتان فكيف يعوض عنهما مع وجودهما • انتهى •

ومن ذلك قال الخفاف في شرح الايضاح : تقـــول في التعجب : ما أحسننا ، وفي النفي : ما أحسنا ، وفي الاستفهام : ما أحسننا ، لاتدغم في التعجب ، ولا في الاستفهام ، لئلا يلتبس أحدهما بالآخر والنفي بهما •

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م •

(٢) في سائر النسخ : فجعل •

(٣) في د : عن ثقل حركة •

(٤) في م : الى ألف أو ان •

ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة :

لايجوز أن يأتي المنصوب على الاختصاص من الأسماء المبهمة نحو : إني (١) هذا أفعل كذا لأن المنصوب إنما يذكر لبيان الضمير ، فإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من الضمير ، ولذلك (٢) لايجوز أن يؤتى به نكرة فلا يقال : إنّا قوما نفعل كذا ، لأن النكرة لاتزيل لبسا . ومن ذلك قال ابن فلاح في المغني :

إنما امتنع حذف حرف النداء من اسم الاشارة عند البصريين لئلا تلتبس الإشارة المقترنة بقصد النداء بالإشارة [هـ ـ ٢٨١] العارية عن قصد النداء ، لايقال : ينتقض هذا بالعلم ، فإنه (٣) تلتبس العلمية المقترنة بقصد النداء بالعلمية العارية عن قصد النداء ، لانا نقول : بناؤه على الضم في أعم الصور قرينة تدل على النداء ، وهذه القرينة منتفية في اسم الإشارة .

قال : إنما امتنع حذف حرف النداء من المستغاث به لئلا يلتبس لامه بلام الابتداء ، فإنها مفتوحة مثلها ولا يكفي الاعراب فارقا لوجود اللبس [د ـ ٩٣] في المقصور والمبني في حالة الوقف .

ومن ذلك لم يجمعوا حية على حي ، لئلا يلتبس بالحي الذي هو ضد الميت بخلاف سائر ماكان من هذا النوع كبقرة ونعامة وحمامة وجرادة فإنهم أسقطوا في جمعه الهاء ، وكذا في مذكره قال الكسائي : سمعت كل هذا النوع يطرح من ذكره (٤) الهاء إلا في حية ، فإنهم

---

(١) في د : أني ..

(٢) في د ـ ل : وكذلك .

(٣) في هـ : لأنه .

(٤) في م : مذكرة .

يقولون : حية للمذكرة والمؤنث ، فيقولون : رأيت حية على حية ، فلا يطرحون الهاء من ذكره (١) •

ومن ذلك إذا التقى ساكنان وخيف من تحرك أحدهما بالكسر الالباس (٢) حرك بالفتح نحو : أنتَ ، في خطاب المذكر ، واضربن ، ولاتضربن في خطابه ، لأنه لو حرك بالكسر لالتبس بخطاب المؤنث •

ومن ذلك إذا خيف من النسب الى صدر المضاف لبس ، حذف الصدر ونسب الى العجز ،فيقال في النسب الى عبد مناف وعبد أشهل ،منافي وأشهلي ، لأنهم لو قالوا عبدي لالتبس بالنسبة الى عبد القيس ، فإنهم قالوا في النسبة إليه عبدي ، فرقوا بين ما يكون الأول مضافا إلى اسم يقصد قصده ويتعرف المضاف الأول به ، وهو مع ذلك اسم غالب أو طرأت عليه العلمية ، وبين ماليس كذلك ، فإن القيس ليس بشيء معروف معين يضاف إليه عبد • وقال الأخفش في (الأوسط) في النسب الى المركب المزجي : وإن خفت الالتباس قلت رامي هرمزي •

ومن الثاني : عدم لحاق التاء في صفات المؤنث الخاصة بالإناث كحائض وطالق ، ومرضع ، وكاعب ، وناهد ، وهي كثيرة جداً لأنها لاختصاصها بالمؤنث ، أمن اللبس فيها بالمذكر (٢) فلم يحتج الى فارق •

ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة : إنما لم يجز حكاية المضمر والمشار به(٣) وإن كانا من جملة المعارف، لأن كلاً منهما لا يدخله لبس.

---

(١) في م : مذكرة •

(٢) في م : الالتباس •

(٣) في د ــ م : آمن فيها اللبس ــ وفي ل : فيها آمن اللبس •

(٤) سقط من د ــ م ــ ل •

حرف الميـــم

(١٠١)

ما حذف للتخفيف (١) كان في حكم المنطوق به

ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في شرح المفصل (٢) :

ومن فروعها أنهم قالوا : ذَلْذَل وجَنْدل فاجتمع في الكلمة أربع متحركات متواليات لأن المراد ذلاذل وجنادل ، لكنهم حذفوا الألـف منهما تخفيفا ، وما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به .

ومن فروعها قال ابن فلاح في المغني : أفصح اللغتين للعرب في حذف الترخيم أن يكون المحذوف مرادا (٤) في حكم المنطوق به .

وقال ابن جني في الخصائص (٥) : باب" في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به ، الا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه ، ومن ذلك أن ترى رجلا قدسدد سهما نحو الغرض ثم أرسله فتسمع صوتا فتقول : القرطاسَ والله ، أي : أصاب القرطاس، فأصاب الآن في حكم الملفوظ به البتة ، وإن لم يوجد في اللفظ ، غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به ، وكذلك قولهم لرجل مُهْوٍ بسيفٍ في يده : زيدا ، أي اضرب زيدا ، فصارت شهادة الحال بالفعل

---

(١) عبارة « ما خذف للتخفيف » ساقطة من د .

(٢) عن شرح المفصل ١/٧٠ بتصرف .

(٣) عبارة (من فروعها) سقطت من سائر النسخ .

(٤) في ل : أن يكون المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به .

(٥) الخصائص ١/٢٨٤ ، وسقطت عبارة (قال ابن جني ...) من ل .

بدلا من اللفظ به ، وكذلك قولهم للقادم من سفر : خيرَ مقـدم أي قدمت خير مقدم ، وقولك : قد مررت برجل إن زيدا وإن عمرا ، أي : إن كان زيدا وإن كان عمرا ، وقولك للقادم من حجّه : مبرور مأجور أي : أنت مبرور مأجور ، ومبروراً مأجوراً ، أي قدمت مبرورا مأجورا، وكذلك قولهم :

٢٢٨ ـ رسمِ دارٍ وقفت في طلله (١)

أي رب رسم دار ، وكان رؤبة إذا قيل له كيف أصبحت ؟ فيقول : خيرٍ عافاك الله ، أي بخير ويحذف الباء [هـ ـ ٢٨٣] لدلالة الحال عليها لجري (٢) العادة والعرف بها .

وكذلك قولهم الذي ضربت زيد ، تريد الهاء وتحـذفها لأن في الموضع دليلا عليها ، وعلى نحو من هذا تتوجه عندنـا قراءة حمـزة : (واتّقوا الله الذي تساءلون به والأرحام (٣)) ليست هـذه القـراءة عندنا من الإبعاد والضعف على ما رآه فيها أبو العباس (٤) ، بل الأمر

---

(١) صدر بيت لجميل بن معمر ، وعجزه (كدت أقضي الغداة من جلله) والبيت في أمالي القالي ٢٤٦/١ ـ اللسان : جلل ـ ديوانه ١٨٧ .

(٢) في د ـ والخصاص : يجري .

(٣) النساء : ١ ، قال أبو حيان : قرأ جمهور السبعة بنصب الميم ، وقرأ حمزة بجرها وهي قراءة النخعي وقتادة والأعمش : وقرأ عبد الله بن يزيد بضمها ، انظر تعليل هذه القراءات في البحر المحيط ١٥٧/٣ .

(٤) الكامل ٣٩/٣ نص المبرد على أن البصريين لا يعطفون الظاهر على المضمر المخفوض ، ومن أجازه من غيرهم فعلى قبح . ثم أورد قـراءة حمـزة المذكورة وقال : وهذا مما لايجوز عندنا الا أن يضطر اليه شاعر .

فيها أقرب وأخف والطف ، وذلك أن لحمزة أن يقـول لأبي العباس : لم أحمل (الأرحامِ) على العطف على المجرور المضمر ، بل اعتقدت أن يكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت : وبالأرحامِ ، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها ،كما حذفت لتقدم ذكرها أيضا في نحو قولك بمن تمرر أمرر ،وعلى من تنزل أنزل ، وإذا جاز للفرزدق أن يحذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه مع مخالفته في الحكم له في قوله :

٢٢٩ ــ وإنّيَ مِنْ قَوْمٍ بهمْ يتّقى العِدا
ورأبُ الثأى والجانِب المتخـوف (١)

أي وبهم رأب الثأى ، فحذف الباء في هذا الموضع لتقـدمها في قوله : (بهم يتّقى العدا) وإن كانت حالاهما مختلفتين ، ألا ترى أن الباء في قوله : بهم يتقى العدا ، منصوبة الموضع لتعلقها بالفعل الظاهر الذي هو يتّقى كقولك : بالسيف يضرب زيد ، والباء في قوله : وبهم رأب الثأى مرفوعة الموضع عند قوم ، وعـلى كل حال فهي متعلقـة بمحذوف ورافعة للرأب ــ ونظائر هذا كثيرة ــ كان (٢) حذف الباء في قوله : (والأرحام) لمشابهتها الباء في (به) موضعا وحكما أجدر .

وقد أجازوا : تباً له وويلٌ ، على تقدير : وويل له ، فحذفوها وإن كانت اللام في : تبا له ، لاضمير فيها وهي متعلقة بنفس (تبا) ، مثلها في هلم لك ، وكانت اللام في (وويل) خبرا ، ومتعلقـة بمحـذوف وفيها (٣) ضمير .

فإن قلت : فاذا كان المحذوف للدلالة (٤) عليـه عندك بمنزلـة

(١) اللسان : رأب ، ديوانه : ٥٦١ ــ والثأى : الخرم والفتق .

(٢) جواب : « اذا كان للفرزدق » .

(٣) في هـ : فيها .

(٤) في هـ : لدلالة .

الظاهر فهل تجيز توكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك : الذي ضربت (١) زيد ، فتقول : الذي ضربت نفسه زيد ، كما تقول : الذي ضربته نفسه زيد ؟ قيل هذا عندنا غير جائز وليس [هـ ــ ٢٨٤] ذلك لأن المحذوف هنا (ليس بمنزلة المثبت ، بل لأمر آخر ، وهو أن الحذف (٦)) هنا إنما الغرض فيه التخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض ، وذلك أن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز ، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان فلم يجزأن يجتمعا كما لا يجوز إدغام الملحق نحو اقعنسس لما يلحق فيه من نقض الغرض (٤) •

ومن هذا الباب قولهم (٥) : راكب الناقة طليحان ، أي راكب الناقة والناقة ، فحذف المعطوف لتقدّم ذكر الناقة الدال عليه ، ولما كان المحذوف لدليل بمنزلة الملفوظ به جاء الخبر مثنى •

وقال ابن هشام في المغني (٦) :

أول من شرط للحذف أن لا يكون مؤكداً الأخفش ، فإنه منع في نحو : الذي رأيت زيد (٧) ، أن يؤكد العائد المحذوف بقولك : نفسه ، لأن المؤكّد مريد للطول والحاذف مريد للاختصار ، وتبعه الفارسي

---

(١) في د ــ م : زيدا •

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م • وفي د ل : ان المحذوف •

(٣) عبارة الخصائص : كما لا يجوز ادغام الملحق لما فيه من نقض الغرض • وفي م : لما يلحق به نحو ••

(٤) عن الخصائص : ١/٢٨٩ بتصرف •

(٥) عن المغني ٢/٦٧٣ بتصرف واختصار •

(٦) في د ــ م : زيدا •

قرد في كتاب (الإغفال) قول الزجاج في (ان هذان لساحران) (١) أن التقدير : إن هذان لهما ساحران ، فقال : الحذف والتوكيد باللام متنافيان ، وتبع أبا علي أبو الفتح فقال في الخصائص : لايجوز « الذي ضربت نفسه زيد » كما لايجوز ادغام نحو (اقعنسس) لما فيهما جميعا من نقضا لغرض ، وتبعهم ابن مالك فقال : لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كضربت ضربا ، لأن المقصود تقوية عامله ، وتقرير معناه والحذف مناف لذلك •

وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه ، فإن سيبويه سأل الخليل (٣) عن نحو مررت بزيد ، وأتاني أخوه أنفسهما ، كيف ينطق بالتوكيد ؟ فأجابه : بأنه يرفع بتقدير : هما صاحباي أنفسهما ، وينصب بتقدير : أعنيهما أنفسهما ووافقها على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب :

٢٣٠ ـ إنّ محلاً وإن مرتحلا (٥) •••••••••

وان مالا وان ولدا ، فحذفوا الخبر مع أنه مؤكد بإنّ ، وفيه نظرٌ ، فإن المؤكد نسبة الخبر الى الاسم لانفس الخبر •

---

(١) طـه : ٦٣ •

(٢) انظر الخصائص ١/٢٨٧ •

(٣) الكلام استمرار للسابق من المغني •

(٤) الكتاب ١/٢٤٧ •

(٥) صدر بيت للاعشى ، وعجزه : (وان في السفر اذ مضوا مهلا) (انظر الكتاب ١/٢٧٤ المقتضب ٤/١٣٠ الأمالي الشجرية ١/٣٢٢ ـ البغداديات ١٧٦ ديوانه ٢٣٣ ـ ٢٣٥) •

وقال الصفار (١) : إنما فرّ الأخفش من حذف العائد في نحو « الذي رأيته [هـ ـ ٢٨٥] نفسه زيد » لأن المقتضى لحذفه الطول ، ولهذا لايحذف (٢) في نحو (الذي هو قائم زيد) فإذا فروا من الطول فكيف يؤكدون ؟ وأما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما ، لأن المحذوف للدليل ، كالثابت ، ولبدر الدين بن مالك مع والده في في المسألة بحث أجاد فيه . انتهى ما أورده ابن هشام في المغني .

والبحث الذي أشار اليه هو ما قال ابن المصنف في شرح الألفية : وقال ابن النحاس في التعليقة : إذا كان للفعل مفعولات أقيم مقام الفاعل المفعول المصرح لفظا وتقديرا دون المصرح لفظا فقط . وكذلك عمل الفرزدق في قوله :

٢٣١ ـ منّا الذي اختير الرجالَ سماحةً (٣)

فأقام المصرح وهو الضمير المستتر في اختير ، ونصب غير المصرح وهو الرجال ، ولا تحفل بقول من قال : يجوز إقامة أيهما شئت ، وذلك أن القاعدة أن المحذوف المنوي كالملفوظ به وههنا حرف الجر المحذوف مراد ، فلو ظهر لم يجز إلا إقامة المصرح فكذلك اذا كان مرادا انتهى .

---

(١) المغني ٢/٦٧٤ .

(٢) في د : لايجوز .

(٣) وعجز البيت (وجوداً اذا هب الرياح الزعازع) . استشهد به سيبويه ١/١٨ على أن الأصل : اختير من الرجال ، فحذف (من) وعدى الفعل الى مفعولين . والبيت في المقتضب ٤/٣٣٠ ، وقد رواه في الكامل ١/٣٣: ومنا ، وكذلك في ديوانه ٥١٦ ـ ٥٢٢ ـ وروى في الكتاب والمقتضب بالخرم . العضديات برقم ١١٠ ص ٧٢ وانظر الخزانة ٣/١٢٢ وابن السيرافي برقم ٢١٧ .

وقال ابن فلاح في المغني : أهل الحجاز يحذفون خبر (لا) كثيرا ، وإنما يحذف للعلم به وهو مراد فهو في حكم المنطوق (١).

(١٠٢)

ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها

وفيه فروع :

الأول : الصلة لا تتقدم على الموصول ، ولا شيء منها لأنها بمنزلة الجزء من الموصول .

الثاني : الفاعل لا يتقدم على فعله ، لأنه كالجزء منه .

الثالث : الصفة لا تتقدم على الموصوف ، لأنها من حيث أنها مكملة له ومتممة (١) ، أشبهت الجزء منه .

الرابع : المضاف اليه بمنزلة الجزء من المضاف ، فلا يتقدم عليه .

الخامس : حرف الجر بمنزلة الجزء من المجرور ، فلا يتقدم عليه المجرور .

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الايضاح :

خمسة أشياء هي بمنزله شيء واحد : الجار والمجرور كالشيء الواحد ، والمضاف (٢) والمضاف إليه كالشيء (٣) الواحد (٤) ، والفعل

(١) في م : المنطوق به .

(٢) في هـ : له .

(٣) سقط من م .

(٤) سقطت هذه العبارة من ل .

(٥) في م : ما لا يجوز .

والفاعل كالشيء الواحد ، والصفة والموصوف [هـ ــ ٢٨٦] كالشيء الواحد ، والصلة والموصول كالشيء الواحد •

(١٠٣)

ما يجوز (١) تعدده ومالا يجوز

فيه فروع :

الأول : خبر المبتدأ ، وفيه خلاف منهم من أجازه مطلقا وبه جزم ابن مالك (٢) ومنهم من منعه وأوجب العطف نحو : زيد قائم ومنطلق ، إلا أن يريد اتصافه بذلك في حين واحد ، فيجوز نحو : هذا حلو حامض ، أي : مز ، وهذا أعسر يسر أي اضبط ، قال أبو حيان : وهذا اختيار من عاصرناه من الشيوخ (٣) •

الثاني : الحال ، وفيه خلاف قال في الارتشاف :

ذهب الفارسي وجماعة الى أنه لايجوز تعدده ، ويجعلون نحو قولك : جاء زيد مسرعا ضاحكا ، الحال الأول فقط ، وضاحكا صفة مسرعا أ وحالا من الضمير المستكمن ، وذهب ابن جني الى جواز ذلك •

وقال ابن مالك في شرح التسهيل :

الحال شبيه بالخبر وشبيه بالنعت ، فكما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد والمنعوت الواحد خبران فصاعدا ، أو نعتان فصاعدا ، فكذلك يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعدا ، وزعم ابن عصفور ان

---

(١) في م : مالا يجوز •

(٢) تسهيل الفوائد : ٥٠ •

(٣) شرح التسهيل : ٢/ق ٢٦ •

فعلا واحدا لاينصب أكثر من حال قياسا على الظرف . وقال : كما لايقال : قمتُ يومَ الخميس يوم الجمعة ، كذلك لايقال : جاء زيد ضاحكا مسرعا ، واستثنى (١) الحال المنصوب بأفعل التفضيل نحو : زيدٌ راكبا أحسنُ منه ما شياً . قال : فجاز هذا كالظرف نحو : زيد اليوم أفضل منه غدا ، وزيد خلفك أسرع منه أمامك . وقال : وصح هذا في أفعل التفضيل لأنه قام مقام فعلين ، ألا أن معنى قولك : زيد اليوم أفضل منه غدا : زيد يزيد فضله اليوم على فضله غدا .

الثالث : المستثنى ، والجمهور على أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان ، وأجازه قوم نحو : ما أخذ أحد إلا زيد درهما ، وما ضرب القوم الا بعضهم بعضا .

الرابع : الظرف ، وتعدده ممتنع بلا خلاف ، فقد اتفقوا على أنّ الفعل لا يعمل في ظرفين ، لايقال مثلا [د ــ ٩٥] : قمت يوم الجمعة يوم السبت ، لأن وقوع قيام واحد في [هـ ــ ٢٨٧] يوم الجمعة ويوم السبت محال ، وكذا جلست أمامك خلفك ، لأن وقوع جلوس واحد في مكانين محال ولهذا قالوا في قوله تعالى (ولــن ينفعَكُم اليــوم إذْ ظلمتم (٢)) لايصح أن يكون (إذ) ظرفا لينفع لأنه لايعمل في ظرفين .

الخامس : النعت ويجوز تعدده بلا خلاف .

السادس : عطف البيان ، ذكره الزمخشري (٣) في قولــه تعالى : (مَلِكِ النّاس إلهِ النّاس (٤)) أنهما عطفا بيان لرب الناس .

---

(١) في سائر النسخ : استغنى .

(٢) الزخرف : ٣٩ .

(٣) الكشاف ٤/٦٥٨ .

(٤) النـاس : ٢ .

وقال أبو حيان (١) : لا أنقل عن النحاة شيئاً في عطف البيان ، هل يجوز أن يكرر المعطوف في علم واحد أم لا يجوز ذلك (٢) ٠

السابع : البدل ، قال أبو حيان في البحر (٣) : أما بدل البداء (٤) عند من أثبته فيكرر فيه الإبدال ، وأما بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال فلا نص عن أحد من النحويين أعرفه في جواز التكرار فيها أو منعه إلا أن في كلام بعض أصحابنا ما يدل على أن البدل لايتكرر ٠

---

(١) البحر المحيط ٨/٥٣٢ ٠

(٢) كذا عبارة الخصائص ، وعبارة البحر : هل يجوز أن يتكرر لمعطوف عليه واحد أم لا يجوز ٠

(٣) البحر المحيط ١/٣٠ وعبارة أبي حيان في هذا الموضع : ٠٠٠٠٠ وفيه تكرار الأبدال وهي مسألة لم أقف على كلام أحد فيها ، إلا أنهم ذكروا ذلك في بدل البداء ٠ اهـ وربما ذكرت العبارة التي أوردها السيوطي في موضع آخر ٠ ويلاحظ أن كلمة البداء كتبت في البحر (النداء) ٠

(٤) بدل البداء ، قال السيوطي في الهمع : ويسمى بدل الاضراب أيضاً وهو ما لا تناسب بينه وبين الأول بموافقة ولا خبرية ولا تلازم ، بل هما متباينان لفظاً ومعنى نحو : مررت برجل امرأة ، الهمع ٢/١٢٦ ٠

(١٠٤)

مراجعــة الأصــول

فيها مباحث :

الأول : فيما يراجع من الأصول مما لايراجع • قال ابن جني (١) :

اعلم أن الأصول المنصرف عنها الى الفروع على ضربين :

أحدهما إذا (٢) احتيج إليه جاز أن يراجع •

والآخر مالا يمكن مراجعته لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله •

فالأول منه كالصرف الذي يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجهين، فمتى احتجت الى صرفه جاز أن تراجعه فتصرفه (٣) ، ومنه إجراء المعتل مجرى الصحيح نحو قوله :

٢٣٢ ــ لابارك الله في الغواني هل　　يصبحن إلا لهــن مطّلب (٤)

(١) عن الخصائص ٢/٣٤٧ بتصرف واختصار •

(٢) في د : ما اذا •

(٣) قال ابن جني : وذلك كقوله : أي النابغة •

فلتأتينك قصائدٌ وليــد فعن　　جيشا اليــك قــوادمَ الاكــوار

(٤) البيت لابن قيس الرقيات ، قال الأعلم : الشاهد فيه : تحريك الياء من الغواني واجراؤها على الأصل ضرورة ، وانظر : الكتــاب ٢/٥٩ ــ المقتضب ــ ١/١٤٢ ــ ٣/٣٥٤ ــ المحتسب ١/١١١ ــ الخصــائص ١/٣٦٢ المنصف ١/٦٧ ، ٨١ ــ الأمالي الشجرية ٢/٢٢٦ ــ المغني برقم ٤٤٣ ابن السيرافي الفقرة ٣١٧ ديوانه : ٣ وفي ل : أصبحن •

وبقية الباب ، ومنه إظهار التضعيف كَلَحِحَتْ عينه ، وضبب أنبلد وألل السقاء (١) :

٢٣٣ ـ الحمدُ لله العليّ الأجلل (٢)

وبقية الباب ، منه قوله :

٢٣٤ ـ سماءُ الإله فوقَ سبع سمائيا (٣)

ومنه قوله :

٢٣٥ ـ أهبى التراب فوقه إهبايا (٤) .

وهو كثير .

الثاني : وهو مالا يراجع من الأصول عند الضرورة ، وذلك كالثلاثي المعتل العين نحو : قام وباع وخاف وهاب وطال ، فهذا لايراجع

---

(١) لححت عينه : التصقت ، ضبب البلد : كثرت ضبابه ، ألل السقاء : تغيرت ريحه .

(٢) سبق ذكره برقم ٩ ص ٤٨ .

(٣) عجز بيت لأمية بن أبي الصلت ، وصدره (له ما رأت عين البصير وفوقه) وقال ابن جني في الخصائص ١/٢١٢ : وكان أبو علي ينشده : فوق ست سمائيا قال الأعلم : الشاهد في إجرائه (سمائيا) على الأصل ضرورة كما تقدم وفي إجرائه لها على هذا ضرورتان بعد الضرورة الاولى :

إحداهما : أنه جمع سماء على فعائل كشمال وشمائل والمستعمل فيها سماوات . والأخرى : انه جمعها على فعائل ولم يغيرها الى الفتح والقلب فيقول : سمايا حتى يكون كخطايا . وانظر الكتاب ٢/٥٩ ، المقتضب ١/١٤٤ ، الخصائص ١/٢١١ ـ ٢٣٣ ـ المنصف ٢/٦٦ ، ٦٨ العضديات برقم ٣٨ ص ٢٤ وابن السيرافي الفقرة : ٥٣٧ ـ الخزانة ١/١١٨ ـ اللسان (سما) ديوانه : ٥٢٨ .

(٤) الرجز مجهول القائل ، وأهبى الفرس التراب : أثاره انظر المنصف ٢/١٥٦ ـ المحتسب ١/٢٨٧ ـ اللسان : هبا .

أصله أبدا ألا ترى [هـ ــ ٢٨٨] أنه لم يأت عنهم في نثر ولا نظم شيء منه مصححا نحو : قوم ولا بيع ولا خوف ، وكذلك مضارعه نحـــو يقوم ويبيع • فأما ما حكاه بعض الكوفيين من قولهم : هيؤ الرجل من الهيئة ، فوجهه أنه خرج مخرج المبالغة فلحق بباب قولهـــم : قَضُو الرجل ، إذا جـــاد قضـــاؤه ، ورَمُوَ اذا جـــاد رميه ، فكمـــا بني فَعُل مما لامه ياء ، كذلك خرج هذا على أصله في فَعُل مما عينـــه ياء ، وعلّتهما جميعا أنّ هذا بناء لايتصرف لمضارعته ــ لما فيـــه من المبالغة ــ لباب التعجب ، ونعم وبئس ، فلما لم يتصرف احتملوا فيه خروجه في هذا الموضع مخالفا للباب ، ألا تراهم إنما تحاموا أن يبنوا فَعُل مما عينه ياء مخافة انتقالهم من الأثقل الى ما هو أثقل منه ، لأنه كان يلزمهم أن يقولوا : بعتُ أبوع ، ويبوع (١) وبوعا وبوعوا وبوعي ونحو ذلك من تصاريفه ، وكذلك لوجاء : فعُل مما لامه ياء متصرفا للزم أن يقولوا : رموت ويرموان وهن يرمون ونحو ذلك ، فيكثر قلب الياء واوا وهي أثقل من الياء •

فأما قولهم : رمو (٢) الرجل ، فإنه لايتصرف فلا يفارق موضعه هذا كما يتصرف نعم وبئس فاحتمل ذلك فيه لجموده عليه وأمنهم تعديه الى غيره ، وكذلك (٣) احتمل هيؤ الرجل ، ولم يعل لأنـــه لا يتصرف لمضارعته بالمبالغة فيه بابَ التعجب ونعم وبئس ، ولو صرف للزم إعلاله وأن يقال : هاء يهوء ، فلما لم يتصرف لحق بصحة الأسماء ، فكما صح

(١) سقط من د ــ م •

(٢) في م : يرمو •

(٣) في هـ : كذلك •

نحو : القود والحركة والصيد والغيب كذلك صح هيؤ الرجل فاعرفه ، كما صح ما أطوله وأبيعه ونحو ذلك .

ومما لا يراجع باب افتعل اذا كانت فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاء أو ظاء ، فإن تاءه تقلب طاء نحو اصطبر واضطرب واطّرد واظطلم (١) وكذلك (٢) إذا كانت دالاً أو ذالا أو زايا ، فإن تاءه تبدل دالاً نحو ادّلج واذّكر وازدان ، ولا يجوزُ خروجُ هذه التاء على أصلها ولـم يأت ذلك في نَظْمٍ ولا نثر (٣) .

فأما ماحكاه خَلَف من قول بعضهم : التقطت النوى واشتقطته (٤) واضتقطته (٥) ، فقد يجوز أن تكون الضاد بدلا من اللام في التقطته فيترك إبدال التاء طاء مع الضاد ليكون إيذانا بأنها بدل من اللام أو الشين (٦) ، فتصح التاء من الضاد ، كما صحت مع ما الضاد بدل منه ونظير ذلك قول الشاعر :

٢٣٦ ــ يارب أبّازٍ مــن العفــر صــدعْ

تقبض الــذئبُ إلبـــه واجتمـــعْ

(١) كتبت في الاشباه : وأظلم .

(٢) في د ــ م : وكذا .

(٣) سقط من د .

(٤) في الأشباه : استقطته .

(٥) سقط من م .

(٦) في الأشباه : السين .

لمّـا رأى أنْ لا دَعَـهْ ولا شِبَع

مالَ الى أرْطَاة حقفٍ فالْطجع (١)

فأبدل لام الطجع من الضاد ، وأقر الظاء بحالها مع اللام ليكون ذلك دليلا على أنها بدل من الضاد ، وهذا كصحة عور لأنـه في معنى ما يجب صحته وهو اعورّ .

ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة ، ومن تصحيح الياء الساكنة بعد الضمة ، فأما قراءة أبي عمرو في ترك الهمزة :

(ياصالح ايتنا (٢)) بتصحيح الياء بعد ضمة الحاء ، فلا يلزمه عليه أن يقول : يا غلام اوجل ، والفرق بينهما أن صحة الياء في (صالح ايتنا) بعد الضمة له نظير ، وهو قولهم : قُيل وبُيع ، فحمل المنفصل علـى المتصل .

---

(١) الرجز لمنظور بن مرثد ، وسنذكر تخريج كل بيت على حدة :

١و٢ ـ المنصف ٢/٣٢٩ ، المحتسب ١/١٠٧ ـ مخصص ٨/٢٤ ـ ١٥/٢٨ .

٣ ـ الخصائص ٣/١٦٣ ـ المنصف ٢/٣٢٩ ـ المخصص ٨/٢٤ ـ شرح المفصل ٩/٨٢ ـ ١٠/٤٦ الأمالي الشجرية ٢٧٤ .

٤ ـ الخصائص ١/٦٣ ، ٢٦٣ ٣/١٦٣ ـ المنصف ٢/٣٢٩ ـ المحتسب ١/١٢٤ ، المخصص ٨/٢٤ ـ الأمالي الشجرية ٢٧٤ .

والأبتاز : الظبي الوثاب ، والعفر : الظباء التي يعلو بياضها حمرة .

(٢) الأعراف : ٧٧ وانظر قراءة أبي عمرو في البحر ٤/٣٣١ قال : وأبو عمرو أدرج بإبدال همزة فاء ائتنا واوا لضمة حاء صالح .

وليس في كلامهم واو ساكنة صحت بعد كسرة فيجوز قياسا عليها يا غلام اوجل •

فإن قلت : فإن الضمة في نحو قيل وبيع ، لم تصح لأنها إشمام ضم للكسرة ، والكسرة في ياغلام اوجل كسرة صريحة (١) فهذا فرق •

قيل : الضمة في حاء (يا صالح) ضمة بناء (فأشبهت ضمة (قيل) من حيث كانت بناء (٢)) وليس لقولك : (يا غلام أوجل) شبيه فيحمل عليه ، لاكسرة صريحة ولا كسرة مشوبة ، فأما تفاوق ما بين الحركتين في كون إحداهما ضمة صريحة ، والأخرى ضمة غير صريحة ، فأمر تغتفر العرب ما هو أعلى وأظهر منه ، وذلك أنهم قد اغتفروا اختلاف الحرفين مع اختلاف الحركتين في نحو جمعهم في القافية بين سالم وعالم مع قادم وظالم (٣) ، فإذا تسامحوا (٤) بخلاف الحرفين مع الحركتين ، كان تسامحهم بخلاف الحركتين وحدهما في ياصالح ايتنا ، وقيل وبيع ، أجدر [د ــ ٩٦] بالجواز •

فإن قلت : فقد صحت الواو الساكنة بعد الكسرة نحو اجلوّاذ واخرواط •

---

(١) في هـ : صحيحة •

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من د ــ م •

(٣) قال محقق الخصائص : يريد أن سالما وعالما حركتهما ممالة للكسرة بعد الألف مع عدم المانع فأما قادم وظالم فيمنع الامالة فيهما حرفا الاستعلاء القاف والظاء ، فالفتحة في الأولين مشوبة بالكسرة، وفي الأخيرين خالصة •

(٤) في م ، ل والخصائص : تسمحوا •

قيل : الساكنة هنا لما أدغمت في المتحركة فنبا اللسان عنهما جميعا نبوة واحدة ، جرتا لذلك مجرى الواو المتحركة بعد الكسرة نحو طول وحول ، وعلى [هـ ــ ٢٩٠] أن بعضهم قد قالوا :اجلوّاذاً فأعلّ مراعاة لأصل ما كان عليه الحرف ، ولم يبدل الواو بعدها لمكان الياء ، إذ كانت هذه (١) الياء غير لازمة فجرى ذلك في الصحة مجرى ديوان فيها • ومن قال : ثيره وطيال ، فقياس قوله هنا أن يقول : اجلياذا ، فيقلبهما جميعا إذ كانا قد جريا مجرى الواو الواحدة المتحركة •

فإن قيل : فالحركات (٢) قبل الألفين في سالم وقادم ، كلتاهما وإنما شيت إحداهما بشيء من الكسرة ، وليست كذلك الحركتان في حاء يا صالح وقاف قيل ، من حيث كانت الحركة في حاء يا صالح ضمة البتة ، وحركة قاف (قيل) كسرة مشوبة بالضم ، فقد ترى الأصلين هنا مختلفين وهما هناك أعني في سالم وقادم متفقان •

قيل : كيف تصرفت الحال فالضمة في قيل مشوبة غير مخلصة ، كما أن الفتحة في سالم مشوبة غير مخلصة ، نعم ولو تطعمت الحركة في قاف (قيل) لوجدت حصة الضم فيها أكثر من حصة الكسر ، وأدون أحوالها (٣) أن تكون في الذوق مثلها ، ثـم من بعد ذلك ما قدمناه من اختلاف الألفين في سالم وقادم لاختلاف الحركتين قبلهما الناشئة هما عنهما ، وليست الياء في (قيل) كذلك بل هي ياء مُخلّصة ، وإن كانت الحركة قبلها مشوبةً غير مخلصة ، وسبب ذلك أن الياء الساكنة سائغ

---

(١) في ل : إذ كانت الياء •

(٢) في الخصائص : فالحركتان •

(٣) في الخصائص : أو أدون حالها •

غير مستحيل فيها أن تصح بعد الضمة المخلصة فضلا عن الكسرة المشوبة بالضم ، ألا يتعذر عليك صحة الياء ، وأن أخلصت قبلها الضمة في نحو (مُيسر) في اسم الفاعل من أيسر (١) لو تجشمت إخراجه على الصحة ، وكذلك لو تجشمت تصحيح واو موزان قبل القلب ، وإنما في ذلك تجشم الكلفة في إخراج الحرفين مصححين غير معلين ، فأما الألف فحديث غير هذا ألا ترى أنه ليس في الطوق ، ولا من تحت القدرة صحة الألف بعد الضمة ولا الكسرة ، بل إنما هي تابعة للفتحة قبلها ، فإن صحّت الفتحة قبلها صحّت بعدها ، وإن شيبت الفتحة بالكسرة نُحيَ بالألف نحو الياء نحو سالم وعالم ، وإن شيبت بالضمة نحي بالألف نحو الواو في الصلوة والزكوة ، وهي ألف التفخيم فقد بان لك بذلك الفرق بين الألف وبين الياء والواو [هـ ــ ٢٩١] فهذا طرف من القول على ما يراجع من الأصول للضرورة مما يرفض فلا يراجع فاعرفه وتنبه لأمثاله فإنها كثيرة . انتهى .

---

(١) في هـ ــ د : اليسر .

المبحث الثاني

في مراعاتهم الأصول تارة وإهمالهم إياها أخرى

عقد له ابن جني بابا بعد الباب الذي تقدم قال (١) :

فمن الأول قولهم : صغت الخاتم ، وحكت الثوب ونحو ذلك ، وذلك أن فعُلت ههنا عديت فلولا أن أصل هذا فعَلت ــ بفتح العين ــ لما جاز أن تعمل فعلت ، ومن ذلك قوله :

٢٣٧ ــ ليُبك يزيــد ضــارع لخصومــةٍ
ومُخْتَبِطٌ مما تُطيح الطــوائحُ (٢)

ألا ترى أن أول البيت مبني على اطراح ذلك الفاعل ، وأن آخره قد عوود فيه الحديث عن الفاعل ، فإن تقديــره فيما بعــد : ليبكِهِ مختبطٌ ، فدلّ قوله :

(ليبك) على ما أراده من قوله : ليبكه ، ونحوه قوله تعــالى : (إن الانسان خلق هلوعا (٣)) (وخُلق الإنسان ضعيفا (٤و٥)) مــع

(١) الخصائص : ٣٥٢/٢ .

(٢) من أبيات لنهشل بن حريّ في رثاء يزيد بن نهشل ، ونسبه سيبويه في الكتاب ــ ١/١٤٥ ــ ١٨٣ للحارث بن نهيك ، وانظر المقتضب ٢٨٢/٣ ــ المحتسب ١/٢٣٠ الخزانة ١/١٤٧ ، شرح أبيات المغني ٦: ٢٩٦ ــ ابن السيرافي الفقرة (٤٨) .

(٣) المعارج : ١٩ .

(٤) النساء : ٢٨ .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

قوله تعالى (اقرأ باسم ربّك الذي خلق ، خلق الإنسان من علق (١)) وقوله (خلق الانسان • علّمه البيان (٢)) وأمثاله كثيرة ، ونحو من البيت قوله تعالى : (في بيوتٍ أذِن الله أن تُرفع ويُذكر فيها اسمه يُسبَّح له فيها بالغدوّ والآصال رجال (٣)) أي يسبّح له فيها رجال • ومن الأصول المراعاة قولهم : مررت برجل ضاربِ زيدٍ وعمرا ، وليس زيد بقائم ولا قاعدا و (إنا منجّوك وأهلَك (٤)) وإذا جاز أن تراعى الفروع نحو قوله :

٢٣٨ ـ بدا لي أنّي لستُ مدركَ مامضى
ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا (٥)

---

(١) العلق : ١ - ٢ •

(٢) الرحمن : ٣ ـ ٤ •

(٣) النور : ٣٦ ، وهو يحتج بقراءة (يُسبّح) بالبناء للمجهول ، قال في النشر ٢/٣١٨ : واختلفوا في (يسبح) فقرأ ابن عامر وأبو بكر بفتح الباء مجهلا ، وقرأ الباقون بكسرها مسمى الفاعل وانظر الكشف ٢/١٣٩ ، البحر المحيط ٦/٤٥٨ الاتحاف : ٣٩٤ •

(٤) العنكبوت : ٣٣ •

(٥) البيت لزهير بن أبي سلمى ونسب في الكتاب ١/١٥٤ لصرمة الأنصاري • ويروى لابن رواحة كما في الخزانة ٣/٦٦٦ وانظر البيت في الكتاب ١/٨٣ ، ١٥٤ ، ٢٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ، ٥٤٢ ـ ٢/٢٧٨ •
الانصاف : ١٩١ ، ٣٩٥ ، ٥٦٥ ـ شرح المفصل ٢/٥٢ ـ ٦/٥٦ • الخزانة : ٣/٦٦٥ ـ المغني برقم : ١٤٤ ، ٥٣٣ ، ٨٣٣ ، ٨٦١ ، ٨٦٦ ، ٩٥٣ ، ١١٤٨ ، ديوانه : ٢٨٧ • والشاهد فيه تنوين سابق ونصب ما بعده •

وقـولـه :

٢٣٩ ـ مشائيمُ ليسوا مصلحيـن عشـيرةً

ولا ناعـبٍ إلا ببيـنٍ غـرابُهـا (١)

كانت مراجعة (٢) الأصول أولى وأجدر .

ومن ضد ذلك : هذان ضارباك ، ألا ترى أنك لو اعتددت بالنون المحذوفة لكنت كأنك قد جمعت بين الزيادتين المعتقبتين (٣) في آخر الاسم ، وعلى هذا القبيل (٤) [هـ ـ ٢٩٢] أكثر الكلام : أن يعامل الحاضر فيغلّب حكمه لحضوره على الغائب لمغيبه ، وهو شاهد لقوة إعمال الثاني من الفعلين لقربة (٥) وغلبته على إعمال الأول لبعده .

ومن ذلك قوله :

٢٤٠ ـ .... وما كلُّ مَنْ وافى مِنىً أنا عارفُ (٦)

---

(١) البيت للاخوص الرياحي أو للفرزدق : انظر الكتاب ١/٨٣ ، ١٥٤ ، ٤١٨ ـ الانصاف ١٩٣ ، ٣٩٥ ، ٥٩٥ . ابن السيرافي الفقرة (٢٩) شرح المفصل ٢/٥٢ ـ ٥/٦٨ ـ ٧/٥٧ ـ ٨/٦٩ ـ المغني برقم ٨٦٧ ـ ٩٥٩ الخزانة : ٢/١٤٠ ، ٣/٥٠٧ ، ٦١٣ ديوان الفرزدق ٢٣ . والشاهد في البيت العطف على التوهم وفي الكتاب : ولا ناعبا .

(٢) في م : مراعاة .

(٣) في هـ : المتعقبتين .

(٤) في الخصائص : القياس .

(٥) في الخصائص : لقوته .

(٦) عجز بيت لمزاحم العقيلي صدره : « وقالوا تعرفها المنازلَ من منى » والبيت سبق تخريجه برقم ٢١٣ .

فيمن نون أو أطلق مع رفع كل ، ووجه ذلك أنه إذا رفع كلا فلا بد من تقديره الهاء (ليعود على المبتدأ (١)) من خبره ضمير ، وكل واحد من التنوين في (عارف) ومدة الإطلاق في (عارفو) ينافي اجتماعه مع الهاء المرادة المقدرة ، ألا ترى أنك لو جمعت بينهما فقلت : عارفته أو عارفوه لم يجز شيء من ذينك ، وإنما هذا لمعاملة الحاضر واطراح حكم الغائب، فاعرفه وقسه فإنه باب واسع •

(١) سقط من د •

المبحث الثالث في مراجعة الأصل

الأقرب دون الأبعد

قال ابن جني (١) : هذا موضع بحث (٢) قلما وقع تفصيله ، وهو بمعنى يجب أن ينبه عليه ، ويحرر القول فيه . من ذلك قولهم في ضمة الذال من قولك : ما رأيته مذُ اليوم ، لأنهم يقولون في ذلك : إنهم لما حركوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها لكنهم ضموها ، لأن أصلها الضم في منذ (وهو هكذا لعمري (٣)) لكنه الأصل الأقرب ، ألا ترى أن أول حال هذه الذال أن تكون ساكنة ، وأنها إنما ضمت لالتقاء الساكنين (إتباعا لضمة الميم ، فهذا على الحقيقة هو الأصل الأول ، فأما ضم ذال منذُ فإنما هو بعد سكونها الأول المقدر ، ويدل على أن حركتها إنما هي لالتقاء الساكنين (٤)) أنه لما زال التقاؤهما سكنت الذال في مُذْ [د-٩٧] وهذا واضح فضمه الذال إذاً من قولهم : مُذُ اليوم ، إنما هو ردّ الى الأصل الأقرب الذي هو (منذ) دون الأبعد المقدر الذي هو سكون الذال في (منذ) قبل أن تحرك ، ولا يستنكر (٥) الاعتداد بما لم يخرج الى اللفظ ، لأن الدليل إذا قام على شيء كان في حكم الملفوظ به وإن لم

(١) عن الخصائص : ٢/٣٤٢ بتصرف .

(٢) كلمة (بحث) ليست في الخصائص ولا (ب ، ل) .

(٣) في الأشباه : كذا لعمرى ، وآثرنا عبارة الخصائص .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٥) في ل : ولا تستنكر .

يجر على ألسنتهم استعماله ، ألا ترى الى قول سيبويه (١) في سُردد (٢) : أنه إنما ظهر تضعيفه لأنه ملحق بما لم يجيء ، وقد علمنا أن الإلحاق إنما هو صناعة لفظية [هـ ٢٩٣] ومع هذا فلم يظهر ذاك الذي قدره ملحقا هذا به • فلولا أن ما يقوم الدليل عليه مما لم يظهر الى النطق (٣) بمنزلة الملفوظ به لما ألحقوا سرددا وسوددا بما لم يفوهوا به •

ومن ذلك قولهم : بِعت وقلت ، فهذه معاملة على الأصل الأقرب دون الأبعد ، لان أصلهما فعل بفتح العين : بيع وقول ، ثم نقلا من فَعَل الى فَعِل وفَعُل ، ثم قلبت الواو والياء في فعلت ألفاً فالتقى ساكنان : العين المعتلة المقلوبة ألفا ولام الفعل ، فحذفت العين لالتقائهما فصار التقدير : قلت وبَعت فهذه مراجعة أصل ، إلا أنه ذلك الأصل الأقرب لا الأبعد ، ألا ترى أن أول أحوال هـذه العين في صيغة المثال إنما هو فتحة العين التي أبدلت منها الضمة بالكسرة وهذا واضح •

ومن ذلك قولهم في مطايا وعطايا : انهما لما اصارتهما الصنعة الى مطاءا وعطاءا (٤) ، أبدلوا الهمزة على أصل ما في الواحد (من اللام (٥))

---

(١) الكتاب ٢/٤٠١ •

(٢) في الخصائص : (سودد) وما في الأشباه موافق لما في الكتاب • وسردد موضع قال ابن سيده : هكذا حكاه سيبويه متمثلا به ، بضم الدال ، وعدّله بشرنب قال : وأما ابن جني فقال : سُردَد بفتح الدال ، عن اللسان : سرد •

(٣) في الخصائص النطق به •

(٤) في هـ ـ د ـ م : مطاء وعطاء وفي ل : مطاء ، وعطاء •

(٥) زيادة من الخصائص •

وهو الياء في مطية وعطية ، ولعمري إن لا ميهما ياءان ، إلا أنك تعلم أن أصل هاتين الياءين واوان كأنهما (١) في الأصل مطيوه وعطيوه لأنهما من مطوت وعطوت ، فأصل الياء فيهما الواو ، ولوحظ ما فيهما من الياء دون الأصل الذي هو الواو رجوعا الى الظاهر الأقرب إليك دون الأول الأبعد عنك ، ففي هذا تقوية لاعمال الثاني من الفعلين لأنه الأقرب ، وليس كذلك صرف ما لا ينصرف ، ولا إظهار التضعيف لأن هذا هو الأصل الاول على الحقيقة وليس وراء أصل ، هذا أدنى إليك منه كما كان فيما تقدم ، فاعرف الفرق بين ما هو مردود الى أول (٢) دون ما هو أسبق رتبة منه وبين مايرد الى أول ليست وراءه رتبة متقدمة له •

(١) في هـ : لأنهما •

(٢) في د : دونه •

المبحث الرابع في مراجعة أصل

واستئناف فرع

قال ابن جني (١) : اعلم أن كل حرف غير منقلب احتجت الى قلبه فإنك حينئذ ترتجل له فرعا ولست تراجع به أصلا •

ومن (٢) ذلك الألفات غير المنقلبة الواقعة أطرافا للإلحاق أو للتأنيث [هـ ــ ٢٩٤] أو لغيرهما من الصيغة لاغير ، فالتي للالحاق كألف أرطى (٣) فيمن قال : مأروط ، وحبنطى (٤) ودلنظى (٥) والتي للتأنيث كألف سكري وغضبى وجمادى ، والتي للصيغة لاغير كألف ضبغطرى (٦) وقبعثرى (٧) وزبعرى (٨) فمتى احتجت الى تريك واحدة من هذه الألفاظ للتثنية أو الجمع قلبتها ياء فقلت : أرطيان وحبنطيان وكذا الباقي ، فهذه الياء فرع مرتجل وليست مراجعا بها

---

(١) الخصائص ٢/٣٤٥ •

(٢) في د والخصائص : من •

(٣) الأرطى اسم شجر يدبغ الجلد بورقه •

(٤) الحبنطى : الممتلىء غيظا وبطنة •

(٥) الدلنظى : السمين من كل شيء •

(٦) الضبغطرى : الشديد والاحمق ولها معان أخر •

(٧) القبعثرى : الجمل العظيم •

(٨) الزبعرى : الرجل السيء الخلق •

أصل ، لأنه ليس واحدة منها منقلبة أصلا لا عن ياء ولا غيرها بخلاف الألف المنقلبة كألف مَغزى ومدعى ، لأن هذه منقلبة عن ياء منقلبة عن واو في غزوت ودعوت وأصلهما مغزو ومدعو فلما وقعت الواو رابعة هكذا قلبت ياء فصارت مغزيّ ومدعيّ ، ثم قلبت الياء ألفا فصارت مغزى ومدعى ، فلما احتجت الى تحريك هذه الألف راجعت بها الأصل الأقرب ، وهو الياء فصارتا ياء في مغزيان ومدعيان .

وقد يكون الحرف منقلبا فتضطر الى قلبه فلا ترده الى أصله الذي كان منقلبا عنه ، وذلك كقولك (١) في حمراء : حمراوي وحمراوات ، فتقلب الهمزة واوا ، وإن كانت منقلبة عن ألف ، وكذلك إذا نسبت الى شقاوة فقلت : شقاوي ، فهذه الواو في شقاوي بدل من همزة مقدرة كأنك لما حذفت الهاء فصارت الواو طرفا أبدلتها همـــزة ، فصارت في التقدير الى شقاء ، فأبدلت الهمزة واوا فصارت شقاوي ، فالواو إذن في شقاوي غير الواو في شقاوة ولهذا نظائر في العربية كثيرة .

ومنها قولهم في الإضافة الى عَدوّة : عَدَوي ، وذلك أنك لما حذفت الهاء حذفت لها واو مفعولة ، كما حذفت لحذف تاء حنيفة ياءها فصارت في التقدير الى عدو ، فأبدلت من الضمة كسرة ، ومن الواو ياء فصارت الى عَدِيٍ (٢) ، فجرت في ذلك مجرى عـــمٍ ، فأبدلت مـــن الكسرة فتحة ومن الياء ألفا فصارت الى عَداً كهدى ، فأبدلت من الألف

---

(١) في الخصائص ول : قولك .

(٢) في نسخ الأشباه (عد) وأثبتنا ما جاء في الخصائص .

(٣) في الاشباه : عدى . واثبتنا ماورد في الخصائص .

واواً لوقوع ياءي الإضافة بعدها ، فصارت عَدويّ كهدوي فالواو عدوى ليست بالواو في عدّوة انما هي بدل من ألف بدل من ياء بدل من الواو الثانية في عدوة فاعرفه .

وفي البسيط : قيل ان تعريف ألفاظ التأكيد أجمع وأجمعون (وجمعاء وجمع (٢)) بالإضافة المقدرة كسائر اخواتها ، والدليل على ذلك مراجعة الشاعر للاصل . قال :

٢٤١ ــ إن الخليطَ باكِ أجْمَعَه (٣)

(فأجمعه) تأكيد للضمير في باك .

---

(١) في م : ياء .

(٢) سقط من م .

(٣) لم أقف على قائله .

(١٠٥)

مراعاة الصورة

قال ابن هشام في تذكرته :

هذا باب ما فعلوه مراعاة للصورة ، من ذلك (الذين) خصوه بالعاقل لأنه على صورة ما يختص بالعاقل ، وهو الزيدون والعمرون ، والا فمفرده (الذي) وهو غير مختص بالعاقل ، قاله ابن عصفور في شرح المقرب .

ومن ذلك (ذو) الموصولة أعربها بعضهم تشبيها (بذي) التي (٣) بمعنى صاحب لتعاقبهما في اللفظ (٤) ، وإن كانت الموصولة فيها مقتضى (٥) للبناء وهو الافتقار للتأصل .

(١٠٦)

معنى النفي مبني على معنى الايجاب مالم يحدث أمر من خارج

ذكر هذه القاعدة ابن النحاس في التعليقة وبنى عليها أن (لما) لنفي الماضي القريب من الحال لأنها لنفي (قد فعل) و (قد فعل (٦))

---

(١) في ل : الضرورة .

(٢) في ل : ففرده .

(٣) في د ، ل : الذي .

(٤) في الهمع ٨٣/١ : ذو مبنية على الواو ، وقد تعرب .

(٥) في الاشباه مقتضيا .

(٦) في د ــ م ل : يجعل .

إنما هو للماضي المقرب من الحال ، وإنه يجوز حذف [د ـ ٩٨] الفعل مع (٢) (لما) دون (لم) وذلك لأن (لما) نفي (قد فعل) ، وقد يجوز حذف الفعل معها كقوله :

٢٤٢ ـ .... وكأنْ قَدِ (٣)

وتقديره : وكأنه قد زالت ، فجاز أيضاً حذف الفعل مع (لمـا) حملا للنفي على الإثبات ، وأما (لم) فإنما هي نفي فعل ، وفعل ، لايجوز حذفها لأنه حينئذ يكون سكوتا وعدم كلام لاحذفا ، فلما لم يحذف الفعل في إيجابه لم يحذف في نفيه .

---

(١) سقط من د .

(٢) جزء من بيت للنابغة والبيت :

أفـد الترحل غير أن ركابنا لمّا تزَل برحالها وكأن قـد

ديوانه : ٣٠ .

حرف النـون

(١٠٧)

النادر لا حكم لـه

قال الأندلسي في شرح المفصل : يعنون أنه لايفرد بحكم يصير به [هـ ــ ٢٩٦] أصلا بل ينبغي أن يرد الى أحد الأصول المعلومة محافظة على تقريرها واحتراسا من نقضها ، قال : وما من عِلم إلا وقد شذّت منه جزئيات مُشْكِلة (١) فترد الى القواعد الكلية والضوابط الجملية .

(١٠٨)

نقض الغرض

قال ابن إياز (٢) :

حذف خبر (كان) ضعيف في القياس وقلما يوجد في الاستعمال .

فإن قلت : خبر كان يتجاذبه شبهان (٣) : أحدهما : خبر المبتدأ لأنه أصله والثاني المفعول به لأنه منصوب بعد مرفوع ، وكل واحد من خبر المبتدأ والمفعول به يجوز حذفه .

قيل : إلا أنه قد وجد فيه (أمر (٤)) منع من ذلك ، وهو كونه

---

(١) سقط من م .

(٢) في هـ م : ابن جني ، والصواب (ابن اياز) كما في د ــ ل . ونص ابن إياز في المحصول ق/ ٧٥ وقد نقله السيوطي بتصرف يسير .

(٣) في المحصول ول : شبهان ، وفي سائر النسخ : شيئان .

(٤) زيادة من المحصول .

عوضا من المصدر ، فلو حذفته لنقضت الغرض الذي جئت به من أجله وكان نحوا من إدغام الملحق وحذف المؤكد .

وقال ابن جني : لايجوز حذف المقسم عليه وتبقية القسم لأن الغرض إنما هو توكيد المقسم عليه بالقسم ، فمحال أن يؤتى بالمؤكِّد ويحذف المؤكَّد ، لأنه نقض الغرض ، كما لايجوز أن يؤتى بأجمعين من غير تقدم المؤكَّد .

وقال (١) ابن يعيش (٢) : حذف المضاف إليه أقل من حذف المضاف ، وأبعد قياسا لأن الغرض من المضاف إليه التعريف أو (٣) التخصيص ، وإذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضا للغرض وتراجعا عن المقصود .

قال (٤) : وكذلك الموصوف والصفة ، القياس أن لايحذف واحد منهما ، لأن حذف أحدهما نقض للغرض وتراجع عما التزموه لأنهما كالشيء الواحد ، من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما .

وقال الأندلسي في شرح المفصل :

الأصل في هاء السكت أن تكون ساكنة ، لأنها إنما زيدت لأجل الوقف ، والوقف لايكون إلا على ساكن [هـ ــ ٢٩٧] ، ومنه سمي وقفا لأنه وقوف عن الحركة فتحريكه يناقض(٥) الغرض الذي جيء بها لأجله .

---

(١) في هـ : قال .

(٢) عن شرح المفصل ٣/٢٩ بتصرف .

(٣) في الشرح : والتخصيص وفي ل : التقريب أو التخصيص .

(٤) في شرح المفصل ٣/٥٩ بتصرف .

(٥) في م : مناقض .

(١٠٩)

النهي والنفي من واد واحد

ذكره الشيخ تقي الدين السبكي في كتاب (كل) قال :

فإذا قلت : لاتضرب كل رجل ، أو كل الرجال فالنهي عن المجموع لا عن كل واحد ، إلا أن تكون قرينة تقتضي النهي عن كل فرد .

(١١٠)

النون تشابه حروف المد واللين

من ستة عشر وجهاً (١)

الأول : أن تكون علامة للرفع في الأفعال (٢) الخمسة ، كما تكون الألف والواو علامة للرفع في الأسماء المثناة والمجموعة .

الثاني : أنها تكون ضميراً للجمع المؤنث كما تكون الواو ضميراً للجمع المذكر .

الثالث : أن الجازم قد يحذفها في (لم يك) كما يحذف الواو والياء والألف .

الرابع : أن الاسمين إذا ركبا وهي في آخر الاسم الأول فإنها قد تسكن نحو : دستَنْبويه وباذنجانة كما تسكن الياء في معدي كرب .

الخامس : أنها قد تحذف لالتقاء الساكنين في قوله :

٢٤٣ـ ... ... ولاكِ اسقني إنْ كان ماؤكَ ذا فَضْلِ (٣)

---

(١) انظر للاستئناس شرح المفصل ٩/١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ .
(٢) في م : الأسماء .
(٣) عجز بيت للنجاشي الحارثي ، وصدره « فلست بآتية ولا أستطيعه » . تقدّم ذكره برقم ١٦٩ .

كما تحذف الواو والياء والألف لالتقاء الساكنين •

السادس : أن النون قد تحذف اعتباطاً عيناً ولاماً في منذ ولدن في قولــــه :

٢٤٤ــ من لــــد شولا (١)

كما تحذف الواو عيناً ولاماً في ثُبة في أحد القولين وفي أخ •

السابع : أنها قد تحذف للطول في قوله :

٢٤٥ــ أبني كليب إن عمي اللــذا (٢) ••• ••• ••• •••

كما تحذف الياء للطول في قولهم : اشهباب يريدون : اشهيبابا •

---

(١) من رجز مجهول القائل ، والرجز بتمامه :

وذكــرت تقتــد برد مائهــا وعتك البــول عــلى أنسائها

من لــد شــولا فــإلى إتلائها

والشول اسم جمع شائلة وهي الناقة التي ارتفع لبنها وجف ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر وثمانية ، والاتلاء : مصدر اتلت الناقــة إذا تلاها ولدها ، والولد تِلو" انظر : الكتــاب ١/ ١٣٤ ــ الأمالــي الشجرية ١/ ٢٢٢ ــ شرح المفصل ٤/ ١٠١ ــ ٨/ ٣٥ ــ الهمع ١/ ١٢٢ ــ الدرر ١/ ٩١ ، الخزانة ٢/ ٨٤ شرح أبيات المغني ٦/ ٢٨٧ وفي شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٨٥ الفقرة ١٣٨ أنها لعبس بن عبد الرحمن ، وذكر الغندجاني في فرحة الاديب أنها لأبي وجزة السعدي" نقلاً عن شيخه أبي الندى • فرحة الأديب : ٧١ ــ ٧٢ •

(٢) صدر بيت للأخطل وتمامه : قتلا الملوك وفككا الاغلالا • انظر الكتاب ١/ ٩٥ ــ ما ينصرف وما لاينصرف : ٨٤ المنصف ١/ ٦٧ ، اللسان ، (لذي) ديوانه : ٤٤ ــ الدرر ١/ ٢٣ ــ الخزانة ٢/ ٤٩٩ ــ العسكريات: ١٥٩ ــ العضديات برقم ٢١٩ ص ١٣٨ •

الثامن : أن الألف تبدل منها في الوقف نحو رأيت زيدا واضربا [هـ ـ ٢٩٨] .

التاسع : أن فيها غنة ، كما أن في الألف وأختيها مداً

العاشر : أنها تكون علامة للجمع لا ضميراً كما تكون الألف والنون علامة في قوله :

٢٤٦ـ ... ... يعصرن السليط أقاربه (١)

وقوله :

٢٤٧ـ يلومنني في اشتراء النخيل قومي (٢) ... ...

وقوله : « التقتا حلقتا البطان (٣) » .

الحادي عشر : أنها من حروف الزيادة كما أن حروف المد واللين من حروف الزيادة .

---

(١) سبق ذكره وتخريجه برقم ١٧٨ .

(٢) من بيت لاحيحة بن الجلاح كما ذكر السيوطي نقلا عن السخاوي ، وتمام البيت (ولومهم ألوم) وعزاه بعضهم الى أمية ، قال الشنقيطي ولعله أمية بن أبي الصلت ، قلت : وليس البيت في ديوانه ، الأمالي الشجرية : ١/١٣٣ ـ شرح المفصل ٣/٨٧ ـ ٧/٧ المغني ١/٤٠٥ الهمع ١/١٦٠ ـ ١/١٤٢ . وقد وردت تتمة البيت (فكلهم يعذل) وهذا ما رجحه محقق معاني القرآن ١/٣١٦ بدليل البيت الذي تلاه .

(٣) جاء في اللسان « بطن » ومن أمثال العرب التي تضرب للأمر إذا اشتد : التقت حلقتان البطان .

وقال أوس بن حجر :

وازدحمت حلقتا البطان بأقـ ... وام وطارت نفوسهم جزعا

ديوانه : ٥٤ .

الثاني عشر (٤) : أنها تدغم في الواو والياء في قولك : زيد وعمرو، وزيد يضرب •

الثالث عشر : مصاحبتها حروف المد واللين وحركات الإعراب في قولك : زيدان ، وزيدون ، وزيدين (١) ، وزيد ، وحـذفها بحـذف حركات الإعراب في الوقف في قولك : زيد •

الرابع عشر : تعاقبهما في المحل الواحد نحو جرنفش (٢) وجرافش.
الخامس عشر : حـذفها في المحل الواحـد الذي تحذف فيه الألف ، فيجتمـع بحذفها أربعـة أحرف متحركات نحو : عرنتن وعرتن (٣) ، وعلابط وعلبط (٤) •

السادس عشر :حذفها لكثرة الكلام بها كما تحذف الياء كذلك ، وذلك نحو : بلعنبر وبلحارث كما قالوا : لا أدر ، ذكر ذلك ابن الدهان في الغرّة ، قال : فلما كان بين هذه الحروف وبين النون هذه المناسبة زيدت في المضارع •

---

(١) سقط من م •

(٢) سقط من د ــ م ــ ل •

(٣) الجرنفش : العظيم الجنبين من كل شيء وهو اسم شاعر : الجرنفش الطائي •

(٤) العرنتن : شجر يدبغ بعروقه • اللسان •

(٥) العلبط والعلابط : الرجل الضخم العظيم والقطيع من الغنم • اللسان •

حرف الواو

(١١١)

الواسطـــــة

قيل بها في أبواب : الأول باب المعرب والمبني •

فقيل : إن بينهمـــا واسطة لا توصف بالإعراب ولا بالبناء وذلك في أشياء :

أحـــدها : الأسماء قبـــل التركيب ، ذهب قوم إلى أنها واسطة لا معربة لعدم موجب الإعراب ولا مبنية لعـــدم مناسبة مبنى الأصل ، واختاره ابن عصفور وأبو حيان ، واختار ابن مالك أنها مبنية ، واختار الزمخشري أنها معربة [هـ ــ ٢٩٩] •

الثاني : المنادى المفرد نحو : يا زيدُ ، ذهب قوم إلى أنه واسطة بين المعرب والمبني •

حكاه ابن يعيش في شرح المفصل (١) ، والصحيح انه مبني •

الثالث : المضاف إلى ياء المتكلم • قال ابن يعيش (٢) : اختلفوا في كسرته ، فذهب قوم إلى أنها حركة بناء وليست إعراباً لأنها لم تحدث بعامل ، ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل (٣) ، إلا أنها وإن كانت

---

(١) شرح المفصل ١/١٢٩ •

(٢) عن شرح المفصل ٣/٣٢ بتصرف •

(٣) في م : العامل •

بناء فهي عارضة في الاسم لوقوع الياء بعدها ، وإذا كانت عارضة لم تصر الكلمة [د/٩٩] بها مبنية . ونظير ذلك (١) حركة التقاء الساكنين نحو : لم يقم الرجل فهذه الكسرة ليست إعراباً لأن لم لا تعمل الكسر ، ومع ذلك فالكلمة باقية على إعرابها لكونها عارضة تزول عند زوال الساكن ، فهي كالضمة في نحو : لم يضربوا ، وكالفتحة في نحو ، لم يضربا ، في كونها عارضة للواو والألف ، وقد (٢) ذهب قوم إلى أن هذه الحركة لها حكم بين حكمين ، وليست إعراباً ولا بناء ، أما كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعاً أو منصوباً وهي فيه ، وأما كونها غير بناء فلأن الكلمة (لم يوجد فيها شيء من أسباب البناء) (٣) .

وقال ابن جني في الخصائص: باب في الحكم يقف بين الحكمين(٤):

هذا فصل موجود في العربية لفظاً ، وقد أعطته مقاداً عليه وقياساً وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو :صاحبي وغلامي ، فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء ، أمّا كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعاً (٥) أو منصوباً وهي فيه ، وليس بين الكسرة وبين الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقاربة ، وأما كونها غير بناء فلأن الكلمة معربة متمكنة ، فليست الحركة في آخره ببناء ، ألا ترى أن غلامي في التمكن واستحقاق الإعراب كغلامك وغلامهم وغلامنا .

---

(١) سقطت من د ـ م ـ ل .

(٢) الكلام أيضا من شرح المفصل ٣/٣٢ .

(٣) سقط من م . وأقحم في هامش م . كلام ابن جني التالي ذكره ، ويبدو أن الناسخ سها عن اثباته فاستدركه في الحاشية .

(٤) عن الخصائص ٢/٣٥٦ ـ بتصرف واختصار .

(٥) في د ـ ل والخصائص : ومنصوبا .

فإن قلت : ما هذه (١) الكسرة في نحو : غلامي ؟ قلت : هي من جنس الكسرة في الرفع والنصب ، أُكره الحرف عليها فلزمت في الحالات وليست إعراباً إلا أن لفظها كلفظ حركة الإعراب كما أن كسرة الصاد من صنو ، غير كسرة الصاد في صنوان حكماً وإن كانت إياها لفظاً (٢) [هـ ـ ٣٠٠] .

وقال أبو البقاء في اللباب (٣) :

ليس في الكلام كلمة لامعربة ولا مبنية عند المحققين ، لأن حدّ المعرب ضد حدّ المبني ، وليس بين الضدين هنا واسطة ، وذهب قوم إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم غير مبني إذ لا علة فيه توجب البناء ، وغير معرب إذ لا يمكن ظهور الإعراب فيه مع صحة حرف إعرابه ، وسموه خصياً ، والذي ذهبوا إليه فاسد لأنه معرب عند قوم ومبني عند آخرين على أن تسميتهم إياه خصياً خطأ لأن الخصي (٤) ذكر حقيقة ، وأحكام الذكور ثابتة له ، وكان الأشبه بما ذهبوا إليه أن يسموه خنثى مشكلاً .

وقال الشيخ بهاء الدين (٥) ابن النحاس في التعليقة :

اختلف في المضاف إلى ياء المتكلم ، فقيل : مبني وكسرته بناء لأنه لا يحدثها عامل الجر ، وعلة بنائه شبهه بالحروف (٦) لخروجه عن كل مضاف ، لأن كل مضاف لا يتغير آخره لأجل المضاف إليه ، وخروج

---

(١) في الخصائص : فما الكسرة .

(٢) انظر في هذه المسألة أمالي ابن الشجري ١/٤ وشرح الكافية ١/٢٩ .

(٣) اللباب ق/٦ .

(٤) في سقط اسم (بهاء الدين) من د .

(٦) في د ـ ل : الحرف .

الشيء عن نظائره يلحقه بالحروف إذ لا نظير لها من الأسماء ، وقيل : معرب لعدم علة البناء ، ولأن الإضافة إلى المبني لا توجب بناء المضاف ولا تجوزه إلا في الظروف وفيما أجري مجراه كمثل وغير ، فوجب أن يكون معرباً • وقيل : لا معرب ولا مبني لأن الإعراب غير موجود والبناء لا علة له ، فوجب أن يحكم بعدمهما ، أو يكون للاسم منزلة بين منزلتين ، ونحو ذلك : الرجل ، ونحوه مما فيه ألف ولام فإنه لا منصرف (١) لأن الصرف التنوين ولا تنوين ، ولا غير منصرف لأنه لا يشبه الفعل ، والجواب : أن هذا لا نظير له وما ذكره في المنصرف وغيره فصحيح لأن الصرف التنوين ، وغير المنصرف أشبه الفعل ، فليسا متقابلين بخلاف الإعراب والبناء ، لأن الاسم إما معرب وهو المتمكن ، وإما غير متمكن وهو المبني ، فهما قسيما الإثبات والنفي ولا واسطة بينهما • انتهى •

الرابع : قال ابن الدهان في الغرة :

الكلام على ضربين : معرب ومبني ، وعند الرماني وغيره : قسم ثالث لا معرب ولا مبني وهو (سَحَرَ) المعدول ، لأنه لا يزول عن هذه الحال وما فيه شيء يوجب البناء ، وادعى قوم ذلك في غلامي ، وهذا خطأ عند الأكثرين لأنه يؤدي هذا القول إلى أن عصا كذلك • [هـ ــ ٣٠١] •

الخامس : قال أبو حيان في الارتشاف :

زعم قوم منهم الكسائي أن (أمس) ليس مبنياً ولا معرباً بل هو محكي من فعل الأمر من إلا مساء ، فإذا قلت : جئت أمسِ ، فمعناه : اليوم الذي كنت تقول فيه أمسِ •

---

(١) في د ــ ل : لاينصرف •

الباب الثاني

باب المنصرف وغير المنصرف

قيل : إن بينهما واسطة لا توصف بالصرف ولا بعدمه . قال ابن جني في الباب المشار إليه (١) :

ومن ذلك ما كانت فيه اللام أو الإضافة نحو : الرجل وغلامك ، وصاحب الرجل ، فهذه الأسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة ، وذلك أنها ليست بمنونة فتكون منصرفة ولا مما يجوز للتنوين حلوله للصرف ، فإذا لم يوجد فيه كان عدمه منه أمارة لكونه غير منصرف كأحمد وعمر .

وكذلك التثنية والجمع على حدّها ، ليس شيء من ذلك منصرفاً ولا غير منصرف ، معرفة كان أو نكرة من حيث كانت هذه الأسماء ليس مما ينوّن مثلها ، فإذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه عنها أمارة لترك صرفها .

وقال صاحب البسيط :

من قال : المنصرف ما ليس فيه علّتان من العِلل التسع ، وغير

---

(١) الخصائص ٢/٣٥٧ ـ (باب في الحكم يقف بين الحكمين) .

المنصرف ما فيه علتان ، وتأثيرهما منع الجر والتنوين لفظاً أو تقديراً ، فقد حصر المنصرف وغير المنصرف ودخل في القيد التثنيةَ والجمعَ والأسماءَ الستة وما فيه اللام والمضاف في غير مالا ينصرف فيكون على هذا (رجلان) اسم امرأة غير منصرف لوجود العلتين ، وتثنية رجل منصرفاً لعدم العلتين • وأما من قال : المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين ، وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين ، فإن التثنية والجمع والمعرف باللام والإضافة تخرج عن الحصر ، فلذلك ذكرها صاحب (الخصائص) مرتبةً ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة •

وقال أبو علي : ما دخله اللام أو الإضافة من باب مالا ينصرف لا أقول فيه بصرف ولا بعدمه ، فلا (١) أقول : إنه منصرف ، لأن المانع من الصرف موجود فيه وهو شبه الفعل ، وليس اللام أو الإضافة (٢) ، بسالبة إياه شبه الفعل • ولا [هـ ـ ٣٠٢] أقول : إنه غير منصرف لأن امتناع التنوين عنه ليس لكونه لا ينصرف ، وإنما هو لدخول الألف واللام عليه فإنها مانع من التنوين •

وقال الكزولي [د/١٠٠] : وأما أقسام الأسماء من جهة العموم فعلى ثلاثة أضرب :

منصرف ، وغير منصرف ، ومالا يقال فيه منصرف ولاغير منصرف، وهو أربعة :

المضاف ، وما عرف باللام ، والتثنية ، والجمع ، لا يقال : منصرفة

---

(١) في هـ : ولا •

(٢) في د : والاضافة •

إذ ليس فيها تنوين ولا يقال فيها غير منصرف إذ ليس فيها علة تمنع الصرف .

وقال ابن الحاجب :

ظاهر كلام النحويين أن القسمة إلى المنصرف وغيره حاصرة ، وتفسيرهم كل واحد من القسمين ينفي الحصر .

---

(١) سقط من د ، ن .

الباب الثالث

باب العلَم

منه منقول ، ومنه مرتجل ، ومنه قسم ثالث لا منقول ولا مرتجل ، وهو الذي علميته بالغلبة . ذكره أبو حيان (١) .

وقال في البسيط : العَلم المعدول كعُمر وزُفر فيه ثلاثة أقوال :

أحدهما : أنه مشتقٌ من المعدول عنه فعلى هذا يكون منقولاً .

والثاني : أنه مرتجل غير مشتق ، لأن لفظ المعدول لم يستعمل في مسمّى ، ثم نقل منه ، وليس وزن المعدول موافقاً لوزن المعدول عنه حتى يكون منقولاً .

والثالث : أنه ليس منقولاً على الإطلاق ، ولا مرتجلاً على الإطلاق ، بل هو (٢) مشابه للمنقول لموافقة حروفه لحروف المعدول عنه ، ومشابه للمرتجل لاختصاصه بوزن لا يوافقه المعدول عنه فيه .

---

(١) عن شرح التسهيل ١/ق ١٥٠ بتصرف .

(٢) سقط من د ، ل .

الباب الرابع

باب الظاهر والمضمر

قال الأندلسي في شرح المفصل : قال ابن درستويه (إيّا) متوسط بين الظاهر والمضمر كاسم الإشارة ، ولذلك ألبس أمره لكونه أخذ شبهاً من هذا وشبهاً من هذا [هـ — ٢٠٣] .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل (١) :

وقال ابن درستويه (٢) : (إيّاً) اسم لا ظاهر ولا مضمر ، بل هو كُنّي به عن المنصوب وجعلت الكاف والهاء والياء بياناً عن المقصود ، وليعلم المخاطب من الغائب ، ولا موضع لها من الإعراب ، ويعزى هذا القول إلى أبي الحسن الاخفش إلا أنه أشكل عليه أمر (إيا) فقال : هي مبهمة بين الظاهر والمضمر (٣) ، والجمهور على أنها اسم مضمر وذهب الزجاج إلى أنها اسم ظاهر يضاف إلى المضمرات (٤) .

وقال ابن يعيش أيضاً (٥) : قد جعل بعضهم اسم الإشارة من

---

(١) شرح المفصل ٣/١٠١ .

(٢) في شرح المفصل « سيبويه » وفي نسخ الأشباه « درستويه » ولم أعثر على النقل المذكور في كتاب سيبويه .

(٣) انتهى النقل المشار اليه عن ابن يعيش .

(٤) شرح المفصل ٣/١٠٠ .

(٥) عن شرح المفصل ٣/١٢٦ ، ١٢٧ بتصرف .

الأسماء الظاهرة وهو القياس إذ لا تفتقر إلى تقدم ظاهر فتكون كناية عنه ولأنه غلب عليه أحكام الأسماء الظاهرة نحو وصفه ، والوصف به ، وتثنيته ، وتحقيره ، وقد أشكل أمره علـى قوم فجعلوه قسماً ثالثاً بين الأسماء الظاهرة والمضمرة ، لأن له شبهـاً بالظاهرة وشبهاً بالمضمرة فمن حيث كانت مبنية ولم يفارقهـا تعريف الإشارة كانت كالمضمرة ، ومن حيث صُغّرت ووصفت ووصف بها كانت كالظاهرة .

وقال الأندلسي :

بعض النحـاة يقول : أنواع المعـارف ثلاثة : ظاهر ، ومضمر ، وبينهما ، وهو المبهم .

الباب الخامس

باب الوقف والوصل

قال ابن جني (١) : ومن ذلك قوله :

٢٤٨ــ ... ...   له زَجَلٌ كأنَّهُ صَوْتُ حادٍ (٢)

فحذف الواو من (كأنه) لا على حد الوقف ولا على حد الوصل، أما الوقف فيقضي بالسكون : كأنهْ ، وأما الوصل فيقضي بالمطل وتمكن الواو : كأنهو ، فقوله : كأنه منزلة بين الوصل والوقف ، وكذلك قوله :

٢٤٩ــ يا مرحباه بحمار ناجيه   إذا أتى قربته للسانيه (٣)

فثبات الهاء في (مرحبا) ليس على حد الوقف ولا على حد الوصل، أما الوقف فيؤذن بأنها ساكنة : يا مرحباه ، وأما الوصل فيؤذن

---

(١) الخصائص : ٢/٣٥٨ ـ وقد ذكر ابن جني هذا النص في (باب الحكم يقف بين الحكمين) .

(٢) صدر بيت للشماخ وعجزه (اذا طلب الوسيقة أو زميرُ) انظر الكتاب ١/١١ ـ الخصائص ١/١٢٧ ـ الانصاف ٥١٦ ـ ابن السيرافي الفقرة ٢٥ رصف المباني : ١٦ ـ الخزانة ٢/٢٨٨ وفي الديوان : ١٥٥ : له زجل تقول : أصوتُ حادٍ .

(٣) ناجية : اسم صاحب الحمار ، والسانية : الدلو العظيمة . وانظر المنصف ٣/١٤٢ ـ الدرر ٢/٢١٩ ـ الخزانة ١/٤٠٠ .

بحذفها أصلاً : يا مرحباً بحمـــار ناجيه ، فثباتها في الوصـــل متحركة منزلة بين المنزلتين ، وكذلك قوله :

٢٥٠ــ ••• ••• ••• ••• ببازلٍ وَجْناء أو عَيْهَلّ (١)

فإثبات الياء مع التضعيف طريف ، وذلك أن التثقيـــل من أمارة [هـ ــ ٣٠٤] الوقف ، والياء من أمارة الإطلاق فهو منزلة بين المنزلتين.

---

(١) الرجز لرجل من بني أســد « منظــور بن مرثد » الكتاب ٢/٢٨٢ البغداديات : ١٧٤ ــ العسكريـات : ٩٨ ــ العضديات برقـم ٢٠٥ ص ١٣٣ الخصائص ٢ : ٣٥٩ ، شرح المفصل ٩/٦٨ ، والمنصف ١/١١ والمحتسب ١/١٠٢ ــ ١٣٧ وسر الصناعة ١/١٧٨ واللسان عهل وابن السيرافي الفقرة ٥٨٦ الانصاف ٢/٧٨٠ ــ رصف المباني : ١٦٢ ــ شرح شواهد الشافية ٢٤٦ .

الباب السادس

بـــاب حروف الجـــر

قال ابن هشام في المغني (١) : التحقيق في اللام المقــوية نحــو : (مصدقاً لما معهــم) (٢) (فعــال لمــا يريد) (٣) (إن كنتــم للرؤيا تعبرون) (٤) أنها ليست زائــدة محضة لما تخيــل في العامــل مــن الضعف الذي نزله منزلــة القاصر ، ولا معــدية محضة لاطراد صحة إسقاطها فلها منزلة بين المنزلتين •

فصـــل

قال ابن إياز (١) : جعل ابن معط للمنادى مرتبتين : البعد والقرب، فيا وأيا وهيا للأول ، وأي والهمزة للثاني ، وابن بَرْهان جعل له ثلاث مراتب : بُعدى وقربى ووسطى بينهمــا ، فللأولى : أيا وهيا وللثانية الهمزة وللثالثة : أي • وجعل يا مستعملة في الجميع • انتهى •

ونظــير ذلك الإشارة ، جعــل له ابن عصفور ثلاث مراتب دنيا ووسطى وقصوى ، فللأولى ذو وتي ، وللثانية : ذاك وتيك بالكاف دون اللام ، وللثالثة : ذلك وتلك ، بالكاف واللام وجعل له مرتبتين فقط •

---

(١) المغني ٢/٤٩٢ •

(٢) البقرة : ٩١ •

(٣) هود : ١٠٧ ــ البروج : ١٦ •

(٤) يوسف : ٤٣ •

(٥) عن المحصول ق ١٣٣ ــ بتصرف ، وانظر الفصول : ٢١٠ •

(١١٢)

ورود الشيء مع نظيره ، وروده (١) مع نقيضه

قال ابن جني (٢) :

وذلك أضرب : منها اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة ، نحو : رجل علاّمة ، وامرأة علاّمة ، ورجل نسّابة ، وامرأة نسّابة ، ورجل هُمَزَة لُمَزَة ، وامرأة هُمَزَة لُمَزَة ، ورجل صَرُورَة ، وفَرُوقة (٣) ، وامرأة صرورة ، وفروقة (٤) ، ورجل هلباجة فقاقة (٥) ، وامرأة كذلك وهو كثير ، وذلك أن الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه وإنما لحقت لإعلام السامع أنّ هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية ، فجعل تأنيث الصفة أمارة لِما أُريد من تأنيث الغاية والمبالغة ، وسواء كان الموصوف بتلك الصفة مذكراً أم مؤنثاً ، يدل على ذلك أن الهاء لو كانت في نحو امرأة فروقة ، إنما لحقت لأن المرأة مؤنثة لوجب أن [هـ ــ ٣٠٥] تحذف في المذكر ، فيقال : رجل فروق ، كما أن التاء في قائمة وظريفة

(١) في م : يورد وفي ب : ورد .

(٢) الخصائص ٢/٢٠١ .

(٣) هلباجة : فقاقة : الأحمق المختلط ، الذكر والانثى في ذلك سواء ديوانه : ١٠٧ .

(٤و٥) في د : فرورة .

لما لحقت لتأنيث الموصوف حذفت مع تذكيره في نحو : رجل ظريف وقائم وكريم وهذا واضح .

ونحو من تأنيث هذه الصفة ليعلم أنها بلغت المعنى الذي هو مؤنث أيضاً تصحيحهم العين في نحو : حول ، وصيد واعتونوا واجتوروا (١) ، إيذاناً بأن ذلك في معنى مالا بدّ من تصحيحه ، وهو أحولّ ، وأصيدّ ، وتعاونوا وتجاوروا ، وكما كررت الألفاظ ، [د/١٠١] لتكرير المعاني نحو والزلزلة والصلصلة والصَرْصَرة وهو باب واسع .

ومنها اجتماع المؤنث والمذكر في الصفة المذكرة وذلك نحو رجل خصم ، وامرأة خصم ، ورجل عدل ، وامرأة عدل ، ورجل ضيف ، وامرأة ضيف ، ورجل رضا ، وامرأة رضا ، وكذلك ما فوق الواحد نحو رجلان رضا وعدل ، وقوم رضا ، وعدل ، وقال زهير :

٢٥١ـ متى يشتجرْ قومٌ يَقُلْ سرواتُهم
هُمُ بيننا فهمْ رضا وهمُ عدل (٢)

وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة أن التذكير إنما أتاها من قبل المصدرية فإذا قيل : رجل عدل فكأنه وصف بجميع الجنس مبالغة ، كما تقول : استولى على الفضل ، وحاز جميع الرياسة والنبل ، ولم يترك لأحد نصيباً في الكرم والجود ، ونحو ذلك . فوصف بالجنس أجمع تمكيناً لهذا الموضع ، وتوكيداً ، وقد ظهر عنهم ما يؤيد هذا المعنى ويشهد به وذلك نحو قوله (٣) :

---

(١) في م : واجزوا .

(٢) المحتسب ٢/١٠٧ ـ اللسان (رضي) .

(٣) في د : قولهم .

٢٥٢ـ ألا أصبحتْ أسماءُ جاذِمَةَ الحبْلِ

وضنّت علينا والضنين من البخــل (١)

فهــذا كقولك : هو مجبول من الكرم ، ومطين من الخير ، وهي مخلوقة من البخل ، وهــذا أوفق معنى من أن تحمله عــلى القلب وأنه يريد به والبخــل من الضنين لأن فيه من الإعظام والمبالغــة ما ليس في القلب . ومنه قوله :

٢٥٣ـ ... ... وهنّ من الإخلاف قبلك والمطــل (٢)

وقولـــــه :

٢٥٤ـ ... ... وَهُنّ من الإخلافِ والولعان (٣)

وأقوى التأويلين في قولها :

٢٥٥ـ ... ... فإنّمــا هي إقبــــالٌ وادبــار (٤)

---

(١) نسبه في اللسان الى البعيث (ضنن) . انظر الخصائص أيضا ٢٥٩/٣ ، المحتسب ٤٦/٢ ـالأمالي الشجرية ٧٢/١ المغني برقم ٥٨٣ ، اللسان : ضنن ، جذم .

(٢) نسبه في اللسان (ولع) الى البعيث وكذلك في شرح أبيات المغني٢٦٦/٥ انظر الخصائص ٢٦٠/٣ ـ المحتسب ٤٦/٢ ـ الأمالي الشجرية ٧٢/١ شرح أبيات المغني ٢٦٦/٥ .

(٣) لم أقف على قائله ، والشطر في إصلاح المنطق : ٢٦٨ ـ مجالس العلماء : ٢٦٦ شرح أبيات المغني ٢٦٦/٥ الخصائص ٢٥٩/٣ ـ المحتسب ٤٦/٢ ـ اللسان : ولع وصدره « لخلاّبةَ العينين كذابة المنى » .

(٤) عجز بيت للخنساء من قصيدة في رثاء أخيها صخر ، وصدر البيت : (ترتع ما رتعت حتى اذا ادّكرت) وقد تقدم برقم ٤٥ .

أن تكون من هذا ، أي كأنها خلقت من الإقبال والإدبار ، لا على أن يكون من باب حذف المضاف أي ذات إقبال وذات [هـ ــ ٣٠٦] إدبار ، ويكفيك من هذا كله قول الله تعالى (خلق الإنسان من عجل)(١) وذلك لكثرة فعله إياه واعتياده له ، وهــذا أقوى معنى من أن يكون أراد : خلق (٢) العجل من الإنسان ، لأنه أمر قد اطرد واتسع فحمله على القلب يبعد في الصنعة ، ويصغر (٣) في المعنى ، وكأن هــذا الموضع لما خفي على بعضهم قال في تأويله :

إن العجل هنا الطين ، ولعمري إنه في اللغة كما ذكر (٤) ، غير أنه في هذا الموضع لا يراد به إلا نفس العجلة والسرعة ، ولهــذا قال عقبه (سأريكم آياتي فــلا تستعجلون) (٥) ونظــيره قوله تعالى : (وكان الإنسان عجولاً) (٦) (وخلق الإنسان ضعيفاً) (٧) لأن العجلة ضرب من الضعف لما تؤذن به من الضرورة والحاجة، فلما كان الغرض من(٨)

---

(١) الأنبياء : ٣٧ ·

(٢) في د ــ م ــ ل : بخلق ·

(٣) سقط من د ، ل ·

(٤) هذا المغنى ذكره الأزهري في تهذيب اللغة ١/٣٦٩ ــ عن ابن عرفة ثم نقل قول ابن عرفة : (وليس عندي في هذا حكاية عمن يرجع اليه في علم اللغــة) ·

(٥) الأنبياء : ٣٧ ·

(٦) الاسراء : ١١ وما أثبت في الأشباه والخصائص : (وخلــق الانســان عجولا) والتصويب من القرآن الكريم ·

(٧) النساء : ٢٨ ·

(٨) في د ــ ل ــ والخصائص : في ·

قولهم : رجل عَدْل" وامرأة عَدْل" إنما هو إرادة المصدر والجنس جعل الإفراد والتذكير أمارة للمصدر المذكر (١) •

فإن قلت : فإن نفس لفظ المصدر قد جاء مؤنثاً ، نحو : الزيارة ، والعيادة والضؤولة ، والجهومة ، والمَحْمِية ، والمَوْجِدة ، والطلاقة والسباطة (٢) ، وهو كثير جداً ، فإذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثاً فما هو في معناه ومحمول بالتأويل عليه أحجى بتأنيثه •

قيل : الأصل — لقوته — أحمل لهذا المعنى من الفرع لضعفه ، وذلك أن الزيارة والعيادة ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها ، فلحاق التاء لها لا يخرجها عما ثبت في النفس من مصدريتها ، وليس كذلك الصفة لأنها ليست في الحقيقة مصدراً ، وإنما هي متأولة عليه ، ومردودة بالصنعة إليه ، فلو قيل : رجل عدل وامرأة عدلة — وقد جرت صفة كما ترى — لم يؤمن أن يظن بها أنها صفة حقيقية (٣) كصعبة من صعب ، ونَدْبة من نَدْب ، وفَخْمة من فخم ، ورَطْبة من رَطْب ، فلم يكن فيها من قوة الدلالة على المصدرية مافي نفس المصدر نحو : الجُهومة ، والشُّهومة ، والطّلاقة ، والخِلافة ، فالأصول لقوتها يتصرف فيها والفروع لضعفها يتوقف بها ويقتصر (٤) على بعض ما تسوغه القوة لأصولها •

[هـ — ٣٠٧] فإن قلت : فقد قالوا : رجل عدل وامرأة عدلة ، وفرس طوعة القياد وقال أميّة :

---

(١) في م : والمذكر •

(٢) في هـ — م : البساطة •

(٣) في هـ : حقيقة •

(٤) في م : ويتوقف ، وفي الخصائص : ويقصر •

٢٥٦ــ والحيّة الحتفة الرقشاء أخرجَها

من بيتها آمناتُ اللهِ والكلم (١)

قيل : هذا إنما خرج على صورة الصفة ، لأنهم لم يؤثروا أن يبعدوا كل البعد عن أصل الوصف الذي بابه أن يقع للفرق فيه بين مذكره ومؤنثه ، فجرى هذا في حفظ الأصول والتلفت إليها للمباقاة لها والتنبيه عليها مجرى إخراج بعض المعتل على أصله نحو استحوذ ومجرى إعمال صُغْته (٢) وعَدْته ، وإن كان قد نقل الى فعُلت لما كان أصله فَعَلت ، وعلى ذلك أنث بعضهم فقال : خصمة وضيفة ، وجمع فقال :

٢٥٧ــ يا عين هلاّ بكيت أربَدَ إذْ

قمنا وقامَ الخصومُ في كَبَد (٣)

وعليه قول الآخر :

٢٥٨ــ إذا نزلَ الأضيافُ كان عذّورا

على الحيّ حتّى تستقلّ مراجله (٤)

(١) البيت في الحيوان ٤/١٨٧ ــ الخصائص ١/١٥٤ ــ ديوانه : ٤٦١ ــ ورواية الديوان والحيوان : آمنات الله والقسم • وفي الديوان : من حجوها • وانظر الأساس واللسان والتاج مادة (حتف) •

(٢) في هـ : صفته ، ولا معنى لها •

(٣) البيت للبيد وهو في الكامل ٤/٣٣ وأيضاً في الخصائص ٣/٣١٨ • ديوانه : ١٦ •

(٤) البيت من قصيدة رواها القالي منسوبة الى زينب بنت الطثرية في رثاء أخيها ، قال وفيها أبيات تروى للعجير السلولي • والعذور : السيء الخلق ، وفي الأشباه : عزورا ، وهما بمعنى واحد كما في اللسان انظر : أمالي القالي ٢/٨٥ ــ الخصائص ٢/١٢٠ ــ اللسان (عذر) •

الأضياف هنا بلفظ القلّة ومعناها أيضاً ، وليس كقوله :

٢٥٩ــ ... ... وأسيافنا يقطرنَ من نجدة دما(١)

في أن المراد بها معنى الكثرة ، وذلك أمدح لأنه إذا قرى الأضياف وهم قليل بمراجل الحي أجمع ، فما ظنك إذا نزل به الضيفان الكثيرون. فإن قيل : فلم أنث المصدر أصلاً وما الذي سوغ التأنيث فيه مع معنى العموم والجنس ، وكلاهما إلى التذكير ، حتى احتجت إلى الاعتذار له بقولك إنه أصل ، وإن الأصول تحتمل مالا تحتمله (٢) الفروع ؟ .

قيل : علة جواز تأنيث المصدر مع ما ذكرته من وجوب تذكيره أن المصادر أجناس للمعاني كما أن غيرها أجناس للأعيان (نحو : رجل ، وفرس ، ودار ، وبستان ، فكما أن أسماء الأجناس الأعيان) (٣) قد تأتي مؤنثة الألفاظ ، ولا حقيقة تأنيث في معناها ، نحو غرفة ومَشْرُقة (٤) ، وعلّية ، ومروحة ، ومقرمة (٥) ، كذلك جاءت أيضاً أجناس المعاني مؤنثاً بعضها لفظاً لا معنى . وذلك نحو المَحْمَدة والموجدة والرشاقة ونحوها ، نعم ، وإذا جاز تأنيث المصدر وهو على

---

(١) عجز بيت لحسان بن ثابت وصدره (لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى) انظر الكتاب ٢/١٨١ ــ المقتضب ٢/١٨٨ ــ المصون ٣ ــ المحتسب ١/١٨٧ ، ١٨٨ . شرح المفصل ٥/١٠ ــ الخزانة ٣/٤٣٠ ــ ديوانه ٤١٧ .

(٢) في الخصائص : تحمل ما لا تحمله .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من د . وفي ل : الأسماء ، وفي الخصائص : أسماء أجناس .

(٤) المشرقة ــ مثلثة الراء ــ موضع القعود في الشمس بالشتاء .

(٥) المقرمة : الستر الرقيق .

مصدريته غير موصوف [هـ ـ ٣٠٨] به لم يكن تأنيثه وجمعه وقد جرى وصفاً وحل المحلّ الذي من عادته أن يفرق فيه بين مذكره ومؤنثه ، وواحده وجماعته ، قبيحاً ولا مستكرها ، أعني ضيفة وخصمة وأضيافاً وخصوماً ، وإن كان التذكير والإفراد أقوى في اللغة وأعلى في الصنعة ، قال تعالى : (وهل أتاكَ نبأ الخصم إذ تسوّروا المحراب) (١) وإنما كان [د/١٠٢] التذكير والإفراد أقوى من قبل أنك لما وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك ، وكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع ، كما يجب للمصدر في أول أحواله ، ألا ترى أنك إذا أنثت وجمعت سلكت به مسلك (٢) الصفة الحقيقية التي لا معنى لمبالغة فيها ، نحو قائمة ، ومنطلقة ، وضاربات ، ومكرمات ، فكان ذلك يكون نَقْضاً للغرض ، أو كالنقض له ، فلذلك قلّ حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثاً ، أو مجموعاً .

ومما جاء من المصادر مجموعاً ومعملاً أيضاً قولهم :

٢٦٠ ـ ... ... مواعيدَ عرقوبٍ أخاه بيترب (٣)

---

(١) ص : ٢١ .

(٢) في د ـ ل والخصائص : مذهب .

(٣) عجز بيت وصدره (وعدت وكان الخلف منك سجية) وقد ساق البيت ابن قتيبة في عيون الأخبار منسوبا الى الأشجعي ١٤٧/٣ وقال : (هكذا قرأته على البصريين في كتاب سيبويه ، بالتاء وفتح الراء) أي : بيترب انظر الكتاب ١٣٧/١ ـ شرح المفصل ـ ١١٣/١ ـ وشرح (بانت سعاد) لابن هشام : ٤٨ والهمع ٩٢/٢ ـ والدرر ١٢٢/٢ وانظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٤٣/١ ـ الفقرة : ١٦٥ وانظر ديوان الشماخ (٤٣٠) ملحق الديوان وفرحة الأديب ٨٢ ـ ٨٣ .

ومنه عندي قولهم : « تركته (١) بملاحسِ البقرِ أولادَها » (٢) فالملاحس جمع ملحس ، ولا يخلو أن يكون مكاناً ، أو مصدراً ، فلا يجوز أن يكون هنا مكاناً لأنه قد عمل في الأولاد فنصبها ، والمكان لا يعمل في المفعول به ، كما أن الزمان لا يعمل فيه وإذا كان الأمر (٣) على ما ذكرنا كان المضاف هنا محذوفاً مقدراً وكأنه قال: تركته بمكان(٤) ملاحس البقر أولادها كما أن قوله :

٢٦١ـ وما هي إلا في إزارٍ وعِلْـــقة
مُغار ابن همّام على حيّ خثعما (٥)

محذوف المضاف أي : وقت إغارة ابن همام على حي خثعم ، ألا

---

(١) سقط من د ٠

(٢) (تركته بملاحس البقر) مثل عربي قديم ، ومعناه : تركته بحيث لايدري أين هو ٠ انظر المستقصى ٢/٢٥ برقم ٨٤ ـ مجمع الأمثال ١/١٣٥ برقم ٦٧٢ ٠

(٣) سقط من د ٠

(٤) سقط من م ٠

(٥) البيت في الكتاب ١/١٢٠ لحميد بن ثور وليس في ديوانه ٠ وذكر المرصفي في رغبة الآمل أن البيت للطماح بن عامر العقيلي ، انظر المقتضب ٢/١٢١ ـ الكامل ١/٢٠١ ـ ابن السيرافي فقرة (١٦٧) المحتسب ٢/٢٦٦٠ شرح أبيات سيبويه ١/٣٤٧ ـ شرح المفصل ٦/١٠٩ اللسان (علق) رغبة الآمل ٢/٣٦٠ ٠ وفي فرحة الأديب ٨٤ ذكر قصيدة للطماح منها هذا البيت والعِلقة : ثوب الى الفخذين بلا كمين تلبسه الجارية ، يكنى بذلك عن صغر سنها ٠

تراه قد عداه إلى (على) ، في (١) قولـه : (على حي خثعما) فملاحس البقر إذن مصدر مجموع يعمل (٢) في المفعول به كما أن :

٢٦٢ــ ••• ••• ••• مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

كذلك وهو غريب ، وكان أبو علي يورد « مواعيد عرقوب أخاه » مورد الطريف المتعجب (٣) منه ، فأما قوله :

٢٦٣ــ كمْ جربوه فما زادتْ تجاربُهم
أبا قدامة ، إلا المجـدَ والفَنَعا (٤)

فقد يجوز أن يكون من هذا ، وقد يجوز أن يكون (أبا قدامة) منصوباً بزادت ، أي فما زادت أبا قدامة تجاربهـم إياه إلا المجـد ؛ والوجه أن تنصبه بتجاربهم [هـ ــ ٣٠٩] لأنها العامل الأقرب ، ولأنه لو أراد إعمال الأول لكان حرياً أن يعمـل الثاني أيضاً ، فيقول : فما زادت تجاربهم إياه أبا قدامة إلا كـذا ، كما تقول : (ضربت فأوجعته زيداً) ويضعف ضربت فأوجعت زيداً ، على إعمال الأول ، وذلك أنك إذا كنت تعمل الأول على بعده ، وجب إعمـال الثاني أيضاً لقربه لأنه لا يكون الأبعد أقوى حالاً من الأقرب •

فإن قلت : اكتفي بمفعول العامل الأول من مفعول العامل الثاني ، قيل لك : وإذا (٥) كنت مكتفياً مختصراً فاكتفاؤك بإعمال الثاني الأقرب

---

(١) زيادة من الخصائص •

(٢) في الخصائص : معمل •

(٣) في د ــ ل ــ م : المعجب •

(٤) البيت للأعشى من قصيدة مدح بها هوذة بن علي • ديوانه : ١٠٩ • وفي الديوان : إلا الحزم • والفنع : الكرم والعطاء والجود الواسع •

(٥) في ل والخصائص : فإذا • وفي م : فانك •

أولى من اكتفائك بإعمال الأول الأبعد ، وليس لك في هذا ما لك في الفاعل لأنك تقول : لا أضمر على غير تقدم ذكرٍ إلا مستكرهاً ، (فتعمل الأول) (١) : فتقول : قام وقعدا أخواك فأما المفعول فمنه بد ، فلا ينبغي أن يتباعد بالعمل إليه ، ويترك ما هو أقرب إلى المعمول فيه منه •

ومن ذلك فرس وَسَاعٌ الذكر والأنثى فيه سواء ، وفرس جواد ، وناقة ضامر ، وجمل ضامر ، وناقة بازل ، وجمل بازل ، وهو لباب قومه ، وهي لباب قومها ، وهم لباب قومهم ، قال جرير :

٢٦٤ـ تدرّي فوق مَتْنَيها قروناً
على بَشَرٍ وآنسةٌ لباب (٢)

وقال ذو الرمة :

٢٦٥ـ سِبَحْلاً أبا شرخين أحيا بناته
مَقاليتُها فهي اللباب الحبائس (٣)

فأما ناقة هجان ونوق هجان ، ودرع دِلاص ، وأدرع دِلاص

---

(١) سقط من م •

(٢) ديوانه : ٨٢ ـ اللسان : لبب •

(٣) ديوانه : ٢/١١٣٦ ، السبحل : الفحل الضخم التام ، أبا شرخين : أبا نتاجين ، المقلات : التي لايعيش لها ولد ، يقول : هذه الابل يراعين فحلا سبحلا ، واللواتي لايعيش لها ولد ، أحيينه من هذا الفحل لأنه مبارك كريم • واللباب : الخالص • والحبائس التي تحبس عندهم من كرمها • (عن الشرح) •

فليس من هذا الباب بل (فعال) منه في الجمع تكسير فعال في الواحد وهو من باب ما اتفق لفظه واختلف تقديره . انتهى .

قلت : قد اشتمل هذا الأصل على ثلاثة أبواب ، باب ما دخلت فيه التاء في صفة المذكر ، وباب ما خلت (1) فيه التاء في صفة المؤنث ، وباب ما استوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ، وها أنا أسوق جملاً من نظائرها . ذكر نظائر الباب الأول (2) . [هـ ـــ ٣١٠] .

---

(1) في هـ : ما دخلت . وفي د ـــ ل : ما خلت ، وهو الصواب .

(2) في النسخة المطبوعة ذكر في الحاشية أن أصولهم التي حققوا عليها قد ترك فيها بياض من قبل المؤلف وكذلك في نسختنا (د) . أما (م) و (ل) فلم يترك فيهما بياض .

(١١٣)

ورود الوفاق مع وجوب الخلاف

قال ابن جني (١) :

هذا الباب ينفصل من الذي قبله بأن ذالك (٢) تبع فيه اللفظ ما ليس وفقاً له ، نحو رجل نسابة وامرأة عدل ، وهذا الباب ليس بلفظ تبع لفظاً ، بل هو قائم برأسه ، وذلك قولهم : غاض الماء ، وغِضته ، سووا فيه بين المتعدي وغير المتعدي ، ومثله : جبرت يده ، وجبرتها ، وعَمَرَ المنزلُ وعمرته وسار الدابةُ وسرته ، ودان الرجل ودنته ، من الدين في معنى أدنته وعليه جاء مديون في لغة بني تميم ـ وهلك الشيء وهلكته ، قال العجاج :

٢٦٦ـ ... ... ومهمهٍ هالكٍ مَنْ تعرّجا (٣)

فيه قولان : أحدهما أن (هالكاً) بمعنى مهلك ، أي مهلك مَنْ تعرج فيه (٤) ، والآخر : ومهمه هالك المتعرجين فيه كقوله : هذا رجل حسن الوجه ، فوضع (مَنْ) موضع الألف واللام ، ومثله : هبط الشيء وهبطته قال :

---

(١) الخصائص : ٢/٢١٠ .

(٢) في م : لان ذلك .

(٣) ديوانه : ٢/٤٣ وانظر المقتضب ٤/١٨٠ والمحتسب ١/٩٢ والمخصص ٦/١٢٧ .

(٤) في ل : عليه .

٢٦٧ ــ ما راعني إلا جَنَـــاح هابطاً

عــلى البيوت قَوْطَـــه العُـــلابِطا (١)

أي مهبطاً قوطــه ، ويجوز أن يكون أراد : هابطاً بقوطــه ، فلما حذف حرف الجر نصب الفعل ضرورة ، والأول أقوى .

فأما قولــه تعالى (وإنّ منها لَمَا يهبِطُ مِنْ خَشْيَةِ الله) (٢)، فأجود القولين فيه أن يكون معناه : وإنّ منهــا لما يهبط من نظر إليه لخشية الله ، وذلك أن الإنسان إذا فكر في عظم هذه المخلوقات تضاءل وخشع وهبطت نفسه لعظم ما شاهد ، فنسب الفعل إلى تلك الحجارة لما كان الخشوع والسقوط مسبباً عنها وحادثاً لأجل النظر إليها كقوله تعــالى : (وما رميتَ إذْ رميــتَ ولكنّ الله رمى) (٣) وأنشـــدوا قول الآخر :

٢٦٨ــ فاذكري موقفي إذا التقت الخيـ...

...ــل وسارت إلى الرجال الرجالا (٤)

أي : سارت الخيل (٥) الرجال إلى الرجال ، وقد يجوز أن يكون

---

(١) جناح اسم راع ، والقوط : القطيع من الغنم ، والعلابط : القطيع أيضاً وأقله خمسون انظر النوادر : ١٧٣ ــ المنصف ١/٢٧ ــ المحتسب ١/٩٢ الأمالي الشجرية ١/٣٨٦ ــ اللسان : « قوط » .

(٢) البقرة : ٧٤ .

(٣) الأنفال : ١٧ .

(٤) البيت في اللسان غير منسوب وصورته هناك : مادة (سير) :

فاذكري موقفي إذا التقت الخيـ ـل وقد سارت الرجال الرجالا

(٥) في د ــ ل : والرجال .

أراد وسارت إلى الرجال بالرجال ، فحذف حرف الجر فنصب ، والأول أقوى ، وقال زهير :

٢٦٩ــ فلا تَغْضَبا من سيرةٍ أنتَ سِرتها
فأوّل راضي سنّةٍ من يسيرها (١)

[هـ ــ ٣١١] ورجنت الدابةُ بالمكان إذا أقامت فيه ، ورجنتُها ، وعاب الشيء وعبته ، وهجمت على القوم وهجمت غيري عليهم أيضاً ، وعفا الشيء : كثر ، وعفوته كثّرته ، وفغر فاه وفغر فوه ، وشحا (٢) فاه وشحا فوه ، وعثمت يده ، وعثمتها أي جبرتها على غير استواء ، ومد النهرُ ومددته ، قال تعالى (والبحر يمده من بعـده سبعة أبحر) (٣) ، وقال (٤) الشاعر :

٢٧٠ــ ... ... ماءُ خليجٍ مدّه خليجان (٥)

---

(١) البيت لخالد بن زهير الهذلي ، ابن أخت أبي ذؤيب ورواية الصدر في شرح أشعار الهذليين ١/٢١٣ . (فلا تجزعن من سنة أنت سرتها) . وسرتها أي جعلتها سائرة في الناس ، سيرتها . وانظر اللسان (سير) والمغني برقم ٩٢٣ .

(٢) فتح فاه .

(٣) لقمان : ٢٧ .

(٤) في هـ : قال .

(٥) في اللسان (خلج) :

الى فتى فاض أكـف الفتيان فيض الخليج مـده خليجـان

وفي المخصص ١٠/٣٢ الشطر الشاهد فقط وهـو في الجزء ١٥/٥٤ منسوبا الى أبي النجم . عن محقق الخصائص .

وسرحت الماشية ، وسرحتها ، وزاد الشيء وزدته ، وذرا الشيء وذروته أطرته (١) ، وخسف المكان ، وخسفه الله ، ودلع لساني ودلعته ، وهاج القوم، وهجتهم، وطاخ الرجل وطخته ــ أي لطخته(٢) بالقبيح ــ في معنى أطخته ، ووفر الشيء ووفرته (٣) ، وقال الأصمعي : رفع البعير ورفعته في السير المرفوع ــ : وقالوا : نفى الشيء ونفيته : أي أبعدته . قال القطامي :

٢٧١ــ ... ... فأصبحَ جاراكم قتيلا ونافيا (٤)

ونحوه : نكزت البئر ونكزتها، أي أقللت ماءها، ونزفت ونزفتها.

فهذا كله شاذ عن القياس وان كان مطرداً في الاستعمال إلا أن له عندي وجهاً لأجله جاز ، وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه فإنما الفعل منه شيء أعيره وأعطيه وأقدر عليه ، فهو وان كان فاعلاً فإنه لما كان معاناً مقدراً صار كأن فعله لغيره ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى ﴾ (٥) وقد قال قوم ــ يعني أهل السنة فإن ابن جني كان معتزلياً كشيخه الفارسي (٦) ــ : إن الفعل لله

---

(١) في الخصائص : طيرته وكذا م ــ ل .

(٢) في هـ : الطخته .

(٣) في الاشباه : ووفر الشيء يفرو .

(٤) نسبه في اللسان الى القطامي (نفى) والبيت بتمامه في ديوان الأخطل ٢٧١ : لقد كان جاراهم قتيلا وخائفا أصمّ فقد زادوا مسامعه وقرا عن محقق الخصائص .

(٥) الأنفال : ١٧ .

(٦) ما بين المعترضتين من كلام السيوطي .

وإن البعد مكتسب (١) ، فلما كان قولهم : غاض الماء وغضته ، أن غيره أغاضه ، وإن جرى لفظ الفعل له ، تجاوزت العرب ذلك إلى أن أظهرت هنــاك فعلاً ، بلفظ الأول متعدياً ، لأنه قـد كان فاعله في وقت فعله إياه إنما هو معــان (٢) عليه فخرج اللفظان لما ذكرناه خروجاً واحــداً فاعرفــه ، انتهى .

---

(١) في الخصائص : مشاء .

(٢) تمام الكلام في الخصائص : وإن كان هذا خطأ عندنا فإنه قول لقوم .

(١١٤)

ورود الشيء على خلاف العادة (١)

قال ابن جني (٢) :

المعتاد المألوف في اللغة أنه إذا كان فعَل غير متعد كان أفعل متعدياً ، لأن هذه الهمزة أكثر ما تجيء للتعدية ، وذلك نحو قام زيد ، وأقمت زيداً ، وقعد بكر وأقعدت بكراً ، فإن كان فعل متعدياً إلى مفعول واحد فنقلته بالهمزة صار متعدياً إلى اثنين ، نحو طعم زيد خبزاً ، وأطعمته خبزاً ، وعطا بكر درهماً ، وأعطيته درهماً [هـ – ٣١٢] .

فأما كسي زيد ثوباً ، وكسوته ثوباً ، فإنه وإن لم ينقل بالهمزة فإنه نقل بالمثال (٣) ، ألا تراه نقل من فَعِل الى فَعَل ، وإنما جاز نقله

---

(١) الخصائص ٢/٢١٤ (باب في نقض العادة) وسقطت عبارة (ورود الشيء) من م .

(٢) الخصائص ٢/٢١٤ .

(٣) قال محقق الخصائص : أي بالوزن والبناء ، فوزن فعل – بكسر العين – لازم في هذه الأمثلة ، فإذا نقل الى فعَل – بفتح العين – صار متعديا – وقد ذكر هذا الوجه من وسائل التعدية صاحب (المغني) في آخر الباب الرابع ، وعبر عنه بتحويل حركة العين ، ونسب القول به للكوفيين ، ثم قال (وهذا عندنا من باب المطاوعة ، يقال : شترته فشتر ، كما يقال : ثرمه فثرم ومنه كسوته الثوب فكسيه) وقد قدم في الفصل السابق على هذا أن المطاوعة تنقص المطاوع – بكسر الواو – عن المطاوع – بفتح الواو – درجة في التعدية ، كما تقول ألبسته الثوب فلبسه ، وكسرت الاناء فانكسر . انظر المغني ٣/٥٨١ .

بفعَل لما كان فعَل وأفعل كثيرا ما يعتقبان على المعنى الواحد ، نحو : جد في الأمر ، وأجد ، وصددته عن كذا ، وأصددته ، وقصر عن الشيء وأقصر ، وسحته الله وأسحته ، ونحو ذلك ، فلما ، كانت فعل وأفعل على ما ذكرنا في الاعتقاب والتعاوض ، ونقل بأفعل ، نقل أيضاً فَعِل بفعَل نحو كسي زيد وكَسَوْته ، وشترت عينه (وشترتها ، وغارت عينه (١)) وغرتها ونحو ذلك .

هذا هو الحديث أن تنقل بالهمزة فيحدث النقل تعديا لم يكن قبله .

غير أن ضربا من اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة (٢) ، فتجد فعَل فيها متعديا وأفعل غير متعدّ ، وذلك قولهم : أجفل الظليم ، وجفلته (٣) ، وأشنق (٤) البعير وشنقته ، وأنزفت البئرُ إذا ذهب ماؤها ، ونزفتها ، وأقشع الغيمُ وقشعته الريح ، وأنسل ريش الطائر ، ونسلته ، وأمرت الناقة إذا در لبنها ، ومريتها .

ونحو من ذلك ألوت الناقة بذنبها ، ولوت ذنبها ، وصرّ الفرس أذنه وأصرّ بأذنه ، وكبّه الله على وجهه ، وأكبّ هو ، وعلوت الوسادة وأعليت عليها (٥) ، فهذا نقض عادة الاستعمال لأن فعلتُ فيه متعدّ وأفعلت غير متعد .

(١) في الخصائص : وعارت وعرتها ، أي أصبتها بالعور ، ولم يجيء غار عينه دون همز .

(٢) في م معلومة . وفي الخصائص : معكوسة مخالفة .

(٣) قل محقق الخصائص : ظاهر الأمر عنده أن الحديث عن الظليم ، ولا يقال هذا في الظليم ، وفي اللسان (جفلت الريح السحاب ، فكأنه يريد هذا فتكون الكناية في جفلته للحساب) .

(٤) أشنق : رفع رأسه .

(٥) في الخصائص : عنها .

وعلّة ذلك عندي أنه جُعل تعــدّى فعلت وجمــود أفعلــت كالعوض (١) لفعلت من غلبة أفعلت لهــا على التعدي ، نحــو : جلس وأجلسته ، ونهض وأنهضتــه كما جعل قلب اليــاء واوا في التقــوى والرعوى والثنوى والفتوى عوضا للواو من كثرة دخول الياء عليها (٢)، وكما جعل لزوم الضرب الأول من المنســرح لمفتعلن وحظــر مجيئه تامــا أو مخبونا ، بل توبعت فيه الحركات الثــلاث البتة تعويضــا للضرب من كثرة السواكن فيــه نحو : مفعــولن ومفعــولان (٣) ، ومستفعــلان (٤) [ونحــو ذلك مما التقى في آخــره من الضــروب ساكنان] (٥) .

ونحو من ذلك ما جاء عنهم من أفعلته فهو مفعول (٦) ، وذلك نحو أحببته فهو محبوب ، وأجنّه الله فهو مجنون وأزكمه الله فهو مزكوم وأكزّه الله فهو مكزوز ، وأقرّه الله فهو مَقْرور ، وآرضه الله فهــو مأروض ، وأملاه الله فهو مملوء ، وأضأده (٧) فهو مضؤود وأحمّه من الحمّى فهو محموم ، وأهمّه من الهمّ فهو مهموم ، وأزعقه فهو مزعوق أي مذعور ، ومثله قوله :

---

(١) في د : كالغرض .

(٢) انظر الخصائص ١/٨٧ ، ٣٠٧ .

(٣) في هـ : مفعولات .

(٤) في : مستفعلات .

(٥) سقط من د .

(٦) انظر المزهر ٢/٨٢ .

(٧) أضأده : أزكمه .

٢٧٢ ــ إذا ما استحمتّ أرضــه من ســمائه

جرى وهو مودوع وواعد مَصْدَقٍ (١)

وهو من أودعته ، وينبغي أن يكون جاء على ودع •

وأما أحزنه الله فهو محزون فقد حمل على هذا ، غير أنه قد قال أبو زيد : يقولون : الأمر يحزنني ، ولايقولون : حزنني ، إلا أن مجيء المضارع يشهد للماضي ، فهذا أمثل (٢) مما مضى ، وقد قالوا أيضاً فيه محزن على القياس •

ومثله قولهم : محب ، قال عنترة :

٢٧٣ ــ ولقــد نزلــتِ فلا تظنّــي غــيرَه

منّي بمنزلــةِ المحَــبّ المكْــرَمِ (٣)

وقال الأخر :

٢٧٤ ــ ومــن ينــادِ آل يربــوع يُجَــبْ

يأتيك (٤) منهم خيرُ فتيانِ العربْ [د ــ ١٠٤]

(١) البيت لخفاف بن ندبة من الأصمعية الثانية ص ١٢ يقول : ان هذا الفرس إذا عرق فابتل أسفله من أعلاه جرى في دعة ، لايضرب ولا يزجر، ويصدقك فيما يعدك الوصول الى الغاية • وانظر المحتسب ٢/٢٤٢ ــ والهمع ٢/٨٤ والدرر ٢/١٠٨ •

(٢) قال محقق الخصائص : وذلك أن محزونا جاء فعله الثلاثي ، وان قلن أيضا بالمزيد استغناء به عن وصفه منه ، والأمثلة السابقة ليس فيها هذا المعنى •

(٣) البيت من معلقته ، انظر المحتسب ١/٧٨ ــ الهمع ١/٢٥٢ ــ الخزانة ١/٥٣٩ ٤/٤ ــ الدرر ١/١٣٤ •

(٤) هكذا في الخصائص وفي الأشباه : يأتل •

المنكبُ الأيمن والردف المُحَبْ (١)

وقــال (٢) :

٢٧٥ ـــ لأُنكحنّ ببــه جــارية خديّــهْ

مكرمـــــة محبّهْ (٣)

قالوا : وعلة ما جاء من أفعلته فهو مفعول نحو : أجنه الله فهـو مجنون ، وأسله فهو مسلول ، وبابه ـــ أنهم جاؤوا به على فُعِل نحو جُنّ فهو مجنون ، وزُكِمَ فهو مزكوم ، وسـل فهو مسلـول وكذلك بقيته .

فإن قيل : وما بال هذا خالف فيه الفعل مسندا الى الفاعل صورته مسندا الى المفعول ، وعادة الاستعمال خـلاف هذا ، وهو أن يجـيء الضربان معا في عدة واحدة نحو ضربته وضرب ، وأكرمته وأكـرم ، وكذلك مقاد (٤) هذا الباب .

قيل : إن العرب لمّا قوى في أنفسها أمر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل ، وحتى قال سيبويه فيهما (٥) (وإنْ كانا جميعا يهمانهم

(١) المنكب : عريف القوم أو رئيسهم ، والردف الذي يخلف الرئيس ويعينه ولم أقف على قائل هذا الرجز .

(٢) في الخصائص : ومثله قول الأخرى .

(٣) الرجز لهند بنت أبي سفيان ، وببه لقب لطفلها الذي كانت ترقصه وانظر المنصف ١٨٢/٢ شرح المفصل ٣٢/١ ـ الهمع ٧٢/١ ـ الدرر ٤٧/١ اللسان : بب ، حذب .

(٤) في هـ : معاذ وفي د ـ م مفاد . وما أثبتناه من الخصائص .

(٥) الكتاب ١٥/١ .

ويعنيانهم) خصوا المفعول إذا أسند الفعل إليه بضربين من الصنعة (١) : أحدهما تغيير صيغة المثال مسندا الى المفعول ، عن صورته مسندا الى الفاعل ، والعدة واحدة ، وذلك نحو : ضرب زيد ، وضُرب ، وقتل وأَكرم وأُكرم ودَحرج ودُحرج ، وقَتل وقُتل ، والآخر انهم لم يرضوا [هـ ــ ٣١٤] ولم يقنعوا بهذا القدر من التغيير حتى تجاوزوه (٢) ، الى أن غيروا عدة الحروف مع ضم أوله ، كما غيروا في الأول الصورة والصيغة وحدها وذلك قولهم : أحببته ، وحب ، وأزكمه الله وزكم ، وأضأده وضُئد ، وأملأه ومُلىء قال أبو علي : فهذا يدلك على تمكن المفعول عندهم وتقدم حاله في أنفسهم إذا أفردوه بأن صاغوا الفعل له صيغة (٤) مخالفة لصيغته وهو للفاعل .

وهذا ضرب من تدريج اللغة ، ألا ترى أنهم لما غيروا الصيغة والعدة واحدة في نحو ضرب وضرب ، وشرب وشُرب (٥) تدرجوا من ذلك الى أن غيروا الصيغة مع نقصان العدة ، نحو أزكمه الله وزكم ، وآرضه الله وأُرِض ، فهذا كقولهم في حنيفة حنفي ، لما حذفوا هاء حنيفة حذفوا أيضاً ياءها ، ولما لم يكن في حنيف تاء تحذف فتحذف لها الياء صحت الياء فقالوا فيه : حنيفي ، وهذا الموضع هو الذي دعا ثعلبا في كتاب فصيحه أن أفرد له بابا فقال (٦) : هذا فُعِل بضم

(١) في هـ : الصنعة ، وكذا في م .

(٢) في د ــ م ــ ل : تجاوزوا .

(٣) في م : صيغته .

(٤) تحدث ابن جني عن تدريج اللغة في الخصائص ١/٣٤٧ .

(٥) في الخصائص : شتم وشتم .

(٦) كتاب الطرف الأدبية : ١٤ وفيه كتاب الفصيح لثعلب .

الفاء نحو قولك : عُنيت بحاجتك وبقية الباب ، إنما غرضه فيه إيراد الأفعال المسندة إلى المفعول ولا تسند إلى الفاعل في اللغة الفصيحة ، ألا ترى أنهم يقولون : نُخي زيد من النخوة ، ولا يقال : نخاه (١) كذا ، ويقولون : امتُقع (٢) لونه ، ولا (٣) امتقعه كذا ويقولون : انقُطِع بالرجل ولا يقولون انقطع به كذا ، فلهـذا جاء بهـذا (٤) الباب ، أي ليريك أفعالاً خُصّت بالإسناد إلى المفعول دون الفاعل ، كما خُصّت أفعال بالإسناد الى الفاعل دون المفعول نحو : قـام زيدٌ ، وقعد جعفر وذهب وانطلق ، ولو كان غرضه أن يريك صور ما لم يسم فاعله مجملاً غـير مفصـل على ما ذكرنا لأورد فيه نحو ضُـرب ورُكب وأُكرم واستقصي وهذا يكاد يكون إلى مالا نهاية له ، فاعرف هذا الغرض فإنه أشرف من حفظ مائة ورقة لغة ٠

ونظير مجيء اسم المفعول هنا عـلى حذف الزيادة نحو : أحببته فهو محبوب ــ مجيء اسم الفاعل على حذفها أيضاً وذلك نحو قولهم : أورس (٥) الرمث فهو وارس وأيفع فهو يافـع وأبقل فهو باقـل ٠ قال تعالى : (وأرسلنا الرياح لواقح) (٦) وقياسه ملاقـح ، لأن الريح تلقح [هـ ــ ٣١٥] السحاب فتستدره ، وقد يجوز أن يكون عـلى

---

(١) في م : نخه ٠

(٢) في م : انتقع ٠

(٣) في ل : ولا يقولون امتقعه ٠

(٤) في د : هذا ٠

(٥) أي أصفر ورقه ، والرمث : شجر ترعاه الابل ٠

(٦) الحجر : ٢٢ ٠

لقحت هي ، فإذا فزكت ألقحت السحاب ، فيكون هذا مما اكتفي فيه بالسبب من المسبب ، وقد جاء عنهم مبقل حكاها أبو زيد وقال دؤاد ابن أبي دؤاد :

٢٧٦ـ أعاشني بعدك واد مبقل

آكل من حوذانه وأنسل (١)

وقد جاء أيضاً حبيته قال :

٢٧٧ـ ووالله لولا تمره ما حببته

ولا كانَ أدنى من عُبيد ومُشرِق (٢)

ونظير مجيء اسم الفاعل والمفعول جمعياً على حذف الزيادة مجيء المصدر أيضاً على حذفها نحو قولهم : جاء زيد وحده ، فأصل هذا أوحدته (٣) بمروري (٤) إيحاداً ، ثم حذفت زيادتاه فجاء على الفَعْل (٥) ومثله قولهم : عمرك الله لا فعلت (٦) ، أي : عمرتك الله تعميراً ، وقوله :

٢٧٨ـ ... ... قيد الأوابد هيكل (٧)

(١) في م ـ ل : أغاثني ، وقد ذكر البيت في الخصائص ١/٩٧ وانظر اللسان (نسل ، بقل) .

(٢) البيت لغيلان بن شجاع النهشلي . انظر الكامل ١/٣٣٩ ـ وشرح المفصل ٧/١٣٨ ـ والمغني برقم ٦٧٧ ـ واللسان حبب .

(٣) في هـ : واحدته .

(٤) في م : بمروى .

(٥) في م : الفعال .

(٦) في الخصائص : الا فعلت .

(٧) من بيت لامرئ القيس من معلقته ، والبيت :

وقد اغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل

←

أي تقييد الأوابد ، ثم حذف زائدتيه ، وإن شئت قلت : وصف بالجوهر (١) لما فيه من معنى الفعل نحو قوله :

٢٧٩ـ فلولا اللهُ والمهـــرُ المفـــدّى

لرحت وأنت غربـال الإهـــاب (٢)

فوضع الغربال موضع المخرق ، وقوله :

٢٨٠ـ ... ... مئبرة العرقوب إشْفى المرفق (٣)

أي حادّة المرفق ، وهو كثير ، فأما قوله :

٢٨١ـ ... ... وبعـد عطائك المائةَ الرّتاعا (٤)

فليس على حذف الزيادة، ألا ترى أنّ في (عطاء) ألف فعال الزائدة،

← انظر المحتسب ١/١٦٨ ـ ٢/٢٣٤ ـ شرح المفصل ٢/٩٦ ـ ٣/٥١ ـ ٩/٩٥ المغني برقم ٨٤٥ ـ الخزانة ١/٥٠٧ ـ ٢/١٧٩ ـ شرح أبيات المغني ٧/٢٩ برقم ٧١٠ البغداديات : ٨٤ ـ العضديات برقم ٢٧٣ ص ١٦٩ .

(١) قال محقق الخصائص : أي يراد بالقيد قيد الدابة ، وهو اسم وصف به لما فيه من معنى التقييد فلا يكون فيه حذف .

(٢) البيت لعفيرة بن طرامة الكلبية من قصيدة في الوحشيات : ٨ وانظر الخصائص ٣/١٩٥ ـ والهمع ٢/١٠١ ـ والدرر ٢/١٣٦ .

(٣) الاشفى في الأصل : مخرز الاسكاف ، والمئبرة : الابرة ، والشعر هجاء لامرأة ولم أقف على قائله .

(٤) عجز بيت للقطامي ، وصدره (أكفرا بعد رد المـوت عني) الأمـالي الشجرية ٢/١٤٢ ـ شرح المفصل ١/٢٠ ـ الهمع ١/١٨٨ ـ ٢/٩٥ الدرر : ١/١٦١ ـ ٢/١٢٧ ـ ديوانه : ٤١ .

ولو كان على حذف الزيادة لقال : وبعد عطوك ، ليكون كوحده •

ولما كان الجمع مضارعاً للفعل بالفرعية فيهما ، جاءت فيه أيضاً أنفاظ على حذف الزيادة التي كانت في الواحد ، وذلك نحو قولهم : كَرَوان وكِرْوان ، ووَرَشان ووِرْشان ، فجاء هذا على حذف زائدتيه حتى كأنه صار إلى فَعَل فجرى مجرى خَرَب وخِرْبان ، وبَرَق وبِرْقان ، قال ذو الرمة :

٢٨٢ــ من آل أبي مُوسى تَرى الناسَ حولَه
كأنّهم الكِرْوانُ أبْصَرْنَ بازيا (١)

ومنه تكسيرهم فعالا على أفعال ، حتى كأنه صار إلى فَعَل نحو جواد وأجواد ، وعياء وأعياء وحياء وأحياء • ومن ذلك قولهم : نعمة وأنعم ، وشدة وأشُد في قول سيبويه (٢) جاء ذلك على حذف التاء كقولهم : ذئب وأذؤب ، وقِطع [هـ ــ ٣١٦] وأقطُع ، وضرس وأضرس ، وذلك كثير جداً •

ومايجيء مخالفاً ومنتقضاً أوسع من ذلك ، إلا أن لكل شيء منه عذراً وطريقاً • وفصلٌ للعرب طريف (٣) وهو إجماعهم على مجيء (٤) عين مضارع (فعلته) إذا كان من فاعلني مضمومة ألبتة ، وذلك نحو قولهم: ضاربني [د/١٠٥] فضربته أضربه ، وعالمني فعلمته أعلُمه ، وعاقلني من العقل فعقلته أعقلُه ، وكارمني فكرمتُه أكرمه ، وفاخرني ففخرتُه أفخُرُه ، وشاعرني فشعرتُه أشعُرُه، وحكى الكسائي فاخرني ففخرته

(١) من قصيدة في مدح بلال بن أبي برده الأشعري ، والبيت في ديوانه ٢/١٣١٣ •

(٢) الكتاب ٢/١٨٣ ــ والخصائص ١/٨٦ •

(٣) في نسخ الأشباه : ظريف •

(٤) ساقطة من هـ •

أفخَره بفتح الخاء ، وحكاها أبو زيد أفخُره بالضم على الباب ، كل هذا إذا كنت أقومَ بذلك الأمر منه •

ووجه استغرابنا له أن خصّ مضارعه بالضم ، وذلك أنا قد دللنا على أن قياس باب مضارع فَعَل أن يأتي بالكسر ، نحو ضرب يضرب وبابه ، وأرينا وجه دخول يفعُل على يفعل فيه ، فكان الأحجى به هنا إذا أريد الاقتصار به على أحد وجهيه أن يكون ذلك الوجه هو الذي كان القياس مقتضياً له في مضارع فعَـل ، وهو يفعِل بكسر العين ، وذلك أن العرف والعادة إذا أريد الاقتصار على أحد الجائزين أن يكون ذلك المقتصر عليه هو أقيسهما فيه ، ألا تراك تقول في تحقير أسود وجدول أسيّد وجديّل بالقلب ، وتجيز من بعدُ الإظهارَ وأن تقول : أسيود ، وجديول ، فإذا صرت إلى باب مقام وعجوز اقتصرت على الإعلال ألبتة فقلت مقيّم وعُجيّز ، فأوجبت أقوى القياسين لا أضعفهما وكذلك نظائره •

فإن قلت : فقد تقول : فيها رجل قائم ، وتجيز فيه النصب ، فتقول : فيها رجل قائماً ، فإذا قدّمت أوجبت أضعف الجائزين فكذلك أيضاً يقتصر في هذه الأفعال نحو، أكرُمه وأشعرُه على أضعف الجائزين وهو الضم •

قيل : هذا إبعاد في التشبيه وذلك أنك لم توجب النصب في (قائم) من قولك : فيها رجل قائماً ، و (قائماً) هذا متأخر عن رجل في مكانه في حال الرفع وإنما اقتصرت على النصب فيه لما لم يَجُزْ فيه الرفع أو لم يقوَ ، فجعلت أضعف الجائزين واجباً ضرورة لا اختياراً ،

(١) ساقطة من هـ •

وليس كذلك كرمته أكرُمه لأنه لم ينقص (١) شيء عن [هـ ــ ٣١٧] موضعه ولم يقدم ولم يؤخر ، فلو قيل : كرمته ، أكرمه لكان كشتمته أشتِمه وهزمته أهزمه .

وكذلك القول في نحو قولنا : ما جاءني إلا زيداً أحد في إيجاب نصبه ، وقد كان النصب لو تأخر أضعف الجائزين فيه إذا قلت : ما جاءني أحد إلا زيداً ، الحال فيهما واحدة ، وذلك أنك لم تجد مع تقديم المستثنى ما تبدله منه عدلت به ــ للضرورة ــ إلى النصب الذي كان جائزاً فيه متأخراً . هذا كنصب (فيها قائماً رجل) البتة ، والجواب عنهما واحد .

وإذا كان الأمر كذلك وجب البحث عن علة مجيء هذا الباب في الصحيح كله بالضم وعلته عندي أن هذا موضع معناه الاعتلاء والغلبة ، فدخله لذلك (٢) معنى الطبيعة التي تَغلب ولا تُغلب وتلازم ولا تفارق، وتلك الأفعال بابها : فعُل يفعُل ، كفقه يفقُه إذا أجاد الفقه ، وعلم بعلُم إذا أجاد العلم ، وروينا عن أحمد بن يحيى عن الكوفيين : ضربتِ اليدُ يدُه ، على وجه المبالغة .

وكذلك نعتقد نحن أيضاً في الفعل المبني منه فعل التعجب أنه قد نقل عن فعَل وفعِل إلى فعُل ، حتى صارت صفة التمكن والتقدم (٣) ، ثم بني منه الفعل ، فقيل (٤) : ما أفعله نحو ما أشعره ، إنما هو من شعُر ، وقد حكاها أيضاً أبو زيد ، وكذلك ما أقتله وأكفره : هو عندنا

---

(١) في الخصائص ول : ينقض .

(٢) في الخصائص : بذلك .

(٣) في م ــ ل : والتقديم .

(٤) في م : لقيل .

من قتل وكفر تقديراً ، وإن لم يظهر إلى (١) اللفظ استعمالاً ، فلما كان قولهم كارمني فكرمته أكرمه وبابه صائراً إلى معنى فعُلت أفعُل أتاه الضم من هناك فاعرفه •

فإن قلت : فهلا لما دخله هـذا المعنى تمموا فيه الشبه ، فقالوا : كرمته أكرمه ، وفخرته أفخره ؟ •

قيل : منع من ذلك أن فعُلْتُ لا يتعدى إلى المفعول به أبداً ، ويفعُل قد يكون في المتعدي كما يكون في غيره كسلبه يسلبه ، وجلبه يجلبه فلم يمنع من المضارع ما منع من الماضي ، فأخذوا منها ما ساغ واجتنبوا ما لم يسغ •

فإن قلت : فقد قالوا : قاضاني فقضيته أقضيه ، وساعاني فسعيته، أسعيه ؟ • قيل : لم يكن من (يفعِله) هنا (٢) بد ، مخافة أن يأتي على يفعُل فتقلب الياء واواً ، وهذا مرفوض في هذا النحو من الكلام •

وكما لم يكن من هذا بد هنا لم يجيء أيضاً مضارع فعَل منه مما فاؤه واو بالضم بل جاء بالكسر على الرسم ، وعادة العرب ، فقالوا : واعدني فوعدته أعده ، وواجلني فوجلته ، أجله ، وواضأني فوضأته أضؤه ، فهذا كوضعته (٣) ــ في هذا الباب ــ أضعه •

ويدلك على أن لهـذا الباب أثراً (٤) في تغييره (٥) باب فعَل في مضارعه قولهم :

---

(١) في الخصائص : في •

(٢) في الخصائص : ههنا ، وكذلك فيما يلي •

(٣) في الخصائص : ودر ــ ول : من •

(٤) في هـ ، ل : أثر •

(٥) في هـ : تغيير •

ساعاني فسعيته أسعيه ، ولم يقولوا أسعاه علـى قولهم : سعى يسعى لما كان مكاناً قد رتب وقرر وزُوِيَ (١) عن نظيره في غير هذا الموضع .

فإن قلت : فهلا غيروا ما فاؤه واو ، كما غيروا ما لامه ياء فيما ذكرت فقالوا : واعدني فوعدته أوعده لما دخله من المعنى المتجدد ؟ .

قيل : فعَل مما فاؤه واو لا يأتي مضارعه أبداً بالضم ، إنما هو بالكسر ، نحو : وجد يجد ، ووزن يزن وبابه ، وما لامه ياء فقد يكون على يفعِل كيرمي ويقضي، وعلى يفعَل كيرعى ويسعى، فأمر الفاء إذا كانت واواً في فعَل أغلظ حكماً من أمر اللام إذا كانت ياء فاعرف ذلك فرقاً .

---

(١) في د ـ م : روي .

(١١٥)

الوصـــــلة

من ذلك (ذو) دخلت وصلة إلى وصف الأسمــاء بالأجنــاس ، ونظيرها (الذي) وأخواته ، دخلت وصلة الى وصف المعارف بالجمل ، و(أي)وصلة الى نداء ما فيه الألف واللام ، واسم الإشارة (وصلة الى نقل الاسم من تعريف العهد إلى تعريف الحضور والإشارة) (١) مثال ذلك أن يكون بحضرتك شخصان فتريد الإخبار عن أحدهما ، ولا بد من تعريفه ، وليس بينك وبين المخاطب فيه عهـد فتدخـل فيه الألف واللام ، فأتي (٢) باسم الإشارة وصلة إلى تعريفه ونقله من تعريف العهد إلى تعريف الحضور ، فتقول : هذا الرجل فعل أو يفعـل ، ذكر ذلك [د/١٠٦] كله ابن يعيش في (شرح المفصـل) قـال (٣) : يجوز أن يتوصل بهذا إلى نداء ما فيه الألف واللام فتقول : يا هـذا الرجل ، كما تقول : يا أيها الرجل ، وقـد يجوز أن لا تجعله وصلة فتقول : يا هذا ، فإذا جعلته [هـ ــ ٣١٩] وصلة لزمته الصفة ، وإذا لم تجعله وصلة لم تلزمه الصفة .

ومن ذلك قول بعضهم (٤) ، إن (ايا) وصلة الى اللفظ بالمضمر

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٢) في م : فتأتي .

(٣) عن شرح المفصل ١/٥٣ ــ ١٣٠ ــ ٢/٧ وما بعدها بتصرف .

(٤) شرح المفصل ٣/١٠٠ بتصرف .

الذي هو الياء والكاف والهاء (وانها) (١) لما أريد فصلها عن العامل إما بالتقديم أو بالتأخير ولم تكن مما تقوم بأنفسها لضعفها وقلتها ، أدغمت بإيا وجعلت وصلة إلى اللفظ بها • فإيا عندهم اسم ظاهر يتوصل به إلى المضمر ، كما أن (كلا) اسم ظاهر يتوصل به إلى المضمر في قولك : كلاهما ، قال ابن يعيش (٢) : وهذا القول واه لأن (كلا) تضاف إلى الظاهر كما تضاف إلى المضمر ولو كانت (كلا) وصلة إلى المضمر لم تضف إلى غيره •

وفي أمالي ابن الحاجب : (أي) جيء بها متوصلاً بها إلى نداء ما فيه الألف واللام ، لأنها مبهمة يصح تفسيرها بكل ما فيه الألف واللام ، والغرض هنا أن يأتي ما فيه الألف واللام تفسيراً لها ، فلما كانت كذلك صلحت لهذا المعنى ، والذي يدل على ذلك أن أسماء الإشارة لما كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموقع فقيل : يا هذا الرجل ويا هؤلاء الرجال •

وفي شرح المفصل للأندلسي : اعلم أن (ذو) إنما استعمل في الكلام وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس ، كما وضع (الذي) وصلة إلى وصف المعارف بالجمل ، فأرادوا أن يقولوا : زيد المال فوجدوا هذا يقبح في اللفظ والمعنى ، أما اللفظ فلأنهم جعلوا ما ليس بمشتق مشتقاً ، لأن الصفة حقها أن تكون مشتقة ، وأما قبحه من حيث المعنى فلأنهم جعلوا ما كان قوياً ضعيفاً ، لأن الأجناس هي القوية ، فلما جعلوها صفة صارت ضعيفة لأنها مقدمة في الرتبة لجنسيتها ، فجعلوها متأخرة

---

(١) زيادة من ل ــ م •

(٢) عن شرح المفصل ٣/١٠٠ بتصرف •

تابعة بعد أن كانت متبوعة ، فلما اجتمع فيها هذا القبح اللفظي والمعنوي جاؤوا باسم يكون معناه فيما بعده فجعلوه صفة في اللفظ وهم مريدون (١) الصفة باسم الجنس الذي بعده لأنه قد زال القبح اللفظي ، وبقي الآخر لم يمكنهم إزالته فلهذا لم يضف إلى مضمر لأن المضمر لا يوصف به البتة .

(١) في ــ م . ل : يريدون .

(١١٦)

الوصـــــل

مما تجري فيه الأشياء على أصولها ، والوقف مما تغير فيه الأشياء عن [هـ ـ ٣٢٠] أصولها .

ذكر هذه القاعدة ابن جني في سر الصناعة قال (١) :

ألا ترىأن من قال من العرب في الوقف : هذا بكُر ، ومررت ببَكِر ، فنقل ، فنقل الضمة والكسرة إلى الكاف في الوقف ، فإنه إذا وصل أجري الأمر على حقيقته فقال : هذا بكر ومررت ببكر ، وكذلك من قال في الوقف : هذا خالــد ، فإنه إذا وصل خفف الــلام ، قال : وبذلك استدل على أن التاء في نحو قائمة هي الأصل والهاء في الوقف بدل منهـا .

وقال ابن القيم في البدائع (٢) :

الوصلات في كلامهــم التي وصفوها للتوصــل بها الى غــيرها خمسة أقسام :

أحدها : حروف الجر وضعوها ليتوصلوا بالأفعال إلى المجرور بها ، ولولاها لما نفذ الفعل إليها ولا باشرها .

(١) سر الصناعة : ١/١٧٦ .

(٢) بدائع الفوائد ١/١٢٨ بتصرف واختصار .

الثاني : حرف (ها) التي للتنبيـه ، وضعت ليتوصـل بها إلى نداء ما فيه أل (١) .

الثالث : ذو ، وضعوه وصلة إلى وصف النكرات بأسماء الأجناس غير المشتقة .

الرابع : الـذي ، وضعوه وصلة إلى وصف المعـارف بالجمـل ولولاها لما جرت صفات عليها .

الخامس (٢) : الضمير الذي يربط الجمـل الجارية على المفردات أحوالاً وأخباراً وصفات وصلات ، فإن الضمير هو الوصلة إلى ذلك .

---

(١) عبارة البدائع : الى نداء ذي الألف واللام .

(٢) القسم الخامس : اختصره السيوطي .

(١١٧)

وضع الشيء موضع الشيء أو إقامته مقامه لا يؤخذ بقياس

ذكر (١) هذه القاعدة ابن عصفور في شرح الجمل ، وبنى عليها أن الصحيح أن الإغراء وهو وضع الظرف أو المجرور موضع فعل الأمر لا يجوز إلا فيما سمع عن العرب نحو : عليك ، وعندك ، ودونك ، ومكانك ، ووراءك وأمامك ، وإليك ولدنك ، ورد قول من أجاز الإغراء لسائر الظروف والمجرورات ، وبني عليها أيضاً (٢) أن المصدر الموضوع موضع اسم الفاعل أو اسم المفعول لا يطرد بل يقتصر [هـ ــ ٣٢١] على ما سمع منه .

(١١٨)

وضع الحروف غالباً لتغيير المعنى لا اللفظ

ذكر هذه القاعدة ابن عمرون ، وبنى عليها ترجيح قول من قال : إن (لم) دخلت على المضارع فقلبت معناه إلى الماضي ، وتركت لفظه على ما كان عليه ، وضعف قول من قال : إنها دخلت على الماضي فقلبت لفظه إلى المضارع وتركت المعنى على ما كان عليه .

---

(١) في م : ذكره .

(٢) سقط من م .

حرف (لا)

(١١٩)

لا يجتمع أداتان لمعنى واحد

ومن ثم لا يجمع (١) بين أل والاضافة لأنهما أداتا تعريف ، ولا بين أل وحروف النداء لذلك أيضاً ، ولا بين حرف من نواصب المضارع وبين حرف تنفيس لأن الجميع أدوات استقبال ، ولا بين كي إذا كانت جارة واللام ، بخلاف ما إذا كانت ناصبة ، ولا بين كي إذا كانت ناصبة وأن ، فلا يقال : جئت كي أن أزورك ، خلافاً للكوفيين ، ولا بين أداتي استثناء لا يقال : قام القوم إلا خلا زيداً ، ولا إلا حاشا زيداً ، قاله ابن السراج في الأصول (٢) .

قال : إلا أن يكون الثاني اسماً نحو : إلا ما خلا زيداً ، وإلا ما عدا ، فإنه يجوز .

وفي بعض (٣) حواشي الكشاف :

لا يجمع بين أداتي تعدية فلا يقال : أذهبت بزيد ، بل إما الهمزة أو الباء ، ومن ثم أيضاً رد قول الأخفش في نحو : حمراء (٤) ، أن

(١) في هـ ـ ل : لايجتمع .

(٢) الأصول ١/ ٣٧٠ .

(٣) سقط من م .

(٤) في هـ : حواء . وقد أثبتنا حمراء استئناسا بسائر النسخ وبالكتاب٢/ ٩٠.

الألف والهمزة معاً للتأنيث ، لأنه لا يوجد في كلامهم ما أنث بحرفين ، وإذا دخلت الواو على لكن ، انتقل العطف إليها وتجردت لكن للاستدراك ، كما أن حرف الاستفهام إذا دخل على ما يدل على الاستفهام خلع دلالة الاستفهام كما في قوله :

٢٨٣ــ ••• ••• ••• أهَلْ رَأَوْنا بسفحِ القاع ذي الأكم (١)

فإنّ (هل) بمعنى قد ، وكما في [د/١٠٧] قوله :

٢٨٤ــ أم كيف ينفع ما يعطي العلوق به (٢) ••• ••• •••

فإن أم خلعت من دلالة الاستفهام وتجردت للعطف بمعنى بل ، ولا يجوز تجريد (كيف) دون (أم) لأن تجريدها عن [هـ ــ ٣٢٢] الاستفهام يزيل عنها علة البناء فيجب إعرابها ، ذكره في البسيط .

وقال ابن يعيش (٣) :

الدليل على أن ألف أرطى للإلحاق لا للتأنيث ، أنه سمع عنهم

---

(١) عجز بيت لزيد الخيل ، وصدره : « سائل فوارس يربوع بشدتنا » . ورواية المصادر (بسفح القف) . المقتضب ١/٤٤ ، ٣/٢٩١ ــ الخصائص ٢/٤٦٣ ــ الأمالي الشجرية ١/١٠٨ ــ ٢/٣٣٤ . شرح المفصل ٨/١٥٢ ، ١٥٣ ــ المغني برقم ٦٥٧ ــ الهمع ٢/٧٧ ــ ١٣٣ ــ الخزانة ٤/٥٠٦ .

(٢) صدر بيت لأفنون التغلبي ، وعجزه : « رئمان أنف إذا ماضن باللبن » وسبق تخريجه في الشاهد رقم ١٧٧ ويضاف الى التخريج هناك مايلي : وانظر أمالي الزجاجي ٥١ والمغني برقم ٦٢ والهمع ٢/١٧٩ . والدرر ٢/١٧٩ .

(٣) عن شرح المفصل ٥/١٢٨ ــ بتصرف واختصار .

أرطاة بإلحاق تاء التأنيث ، ولو كانت للتأنيث لم يدخلها تأنيث آخر ، لأنه لا يجمع بين علامتي تأنيث .

وقال يونس (١) وابن كيسان والزجاج والفارسي (٢) :

إما ليست عاطفة لأنها تقترن بالواو ، وهي حرف عطف، ولا يجتمع حرفا عطف ، واختاره أبو البقاء وابن مالك والشلوبين وابن عصفور والأندلسي والسخاوي والرضي .

وقال ابن الحاجب في شرح المفصل : لم يعد الفارسي إما من حروف العطف لدخول العاطف عليها ، وقد ثبت أنهم لا يجمعون بين حرفي عطف .

وقال ابن السراج (٣) : ليس إما بحرف عطف ، لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض فإن وجدت شيئاً من ذلك في كلامهم فقد خرج أحدهما عن أن يكون حرف عطف نحو قولك : ما زيد ولا عمرو ، فـ (لا) في هذه المسألة ليست عاطفة إنما هي نافية .

وقال الشلوبين : إنما حذفت تاء التأنيث من نحو (مُسلمة) في الجمع بالألف والتاء نحو : مسلمات ، لأنها لو لم تحذف لاجتمع في الاسم علامتا تأنيث ، وهم يكرهون ذلك .

---

(١) في ل : ابن يونس .

(٢) انظر المغني ١/٦١ ، ٦٢ ـ وشرح الكافية ٢/٣٤٦ .

(٣) قال ابن السراج : في الأصول ٢/٦٠ : (واعلم أن حروف العطف لايدخل بعضها على بعض ، فإن وجدت ذلك في كلام فقد أخرج أحدهما من حروف النسق ، وذلك مثل قولهم : لم يقم عمرو ولا زيد الواو نسق ، و (لا) توكيد للنفي) . ولم أجد نص السيوطي في القسم المطبوع من الأصول .

وقال ابن هشام في تذكرته : لا يجوز : كسرت لزيد رباعيتين علياتين وسفلاتين لأن فيهما الجمع بين الألف والتاء واجتماع علامتي التأنيث لا يجوز . انتهى .

وقد استشكل جمع علامتي تأنيث في إحدى عشرة وثنتي عشرة ، قال في البسيط : وجواب الإشكال من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنهما اسمان في الأصل ، فانفرد كل واحد منهما بما يستحقه في الأصل ، وإنما الممتنع اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة .

الثاني (١) : أن ألف إحدى للإلحاق كألف معزى، إلا أن التركيب منع من تنوينها ، والتاء في ثنتين للإلحاق بـ (جذع) (٢) وحمل اثنتان [هـ ـ ٣٢٣] عليها لكونهما بمعنى واحد .

الثالث (٣) : أن علامتي التأنيث في (إحدى عشرة) مختلفتان لفظاً ، وإنما الممتنع اتفاق لفظهما ، والتاء في اثنتين بدل من لام (٤)

---

(١) في د : والثاني .

(٢) في هـ (بحنديح) ، ولا معنى لها ، وبيض مكان الكلمة في د . وسقطت من م ـ ل وقد رأينا أن الكلمة مصحفة عن (جذع) استنادا الى نص ابن يعيش في شرح المفصل ٦/١٨ : ..... ومن قال : ثنتان ، كانت التاء فيه للالحاق ، كأنه تثنية (ثنت) ملحق بجذع فهو كبنتين . قال العلامة الرضي في شرح الكافية ٢/١٥١ : وأمّا تاء بنت وأخت وهنت وكلتا وثنتان ومنتان فليست لمحض التأنيث بل هي بدل من اللام في حال التأنيث ولذا سكن ما قبلها . وانظر الكتاب ٢/٣٤٨ والآمالي الشجرية ٢/٧٠ ففيهما مبحث نفيس .

(٣) في د ـ م ـ ل : والثالث .

(٤) في ل : بدل من الكلمة .

الكلمة فلم تتمحض للتأنيث حتى يحصل بذلك الجمع بين علامتي تأنيث.

ومن فروع القاعدة أيضاً تأخيرهم لام الابتداء إلى (١) خبر (إن) وكان حقها أن تكون في أول الجملة وصدرها ، لكنهم كرهوا توالي حرفين لمعنى واحد (وهو التأكيد ، ذكره ابن جني (٢) ، وقال في موضع آخر (٣) : ليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد) (٤) ، لأن في ذلك نقضاً لما اعتزم عليه من الاختصار في استعمال الحروف إلا في التأكيد كقوله :

٢٨٥ ــ ... ... وما إن لا تحاكُ لهم ثياب (٥)

فإن (ما) وحدها للنفي ، و (وإن) و (لا) معاً للتوكيد ، قال : ولا ينكر اجتماع حرفين للتأكيد لجملة الكلام ، لأنهم أكدوا بأكثر من انحرف الواحد في قولهم : لتقومن فاللام (٦) والنون ، جميعاً للتأكيد وقوله تعالى (فإما ترين من البشر أحداً) (٧) فما والنون جميعاً للتأكيد .

---

(١) في م : في .

(٢) عن الخصائص ١/٣١٤ بتصرف واختصار .

(٣) عن الخصائص ٣/١٠٧ بتصرف واختصار .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من د .

(٥) عجز بيت لأمية بن أبي الصلت وصدره « طعامهم لئن أكلوا مُعَدّ » والبيت في الخصائص ٢/٢٨٢ ــ ٣/١٠٨ ــ والهمع ٢/١٥٨ ــ والدرر ٢/٢٢٢ ديوانه ٣٤٣ وذكر في الديوان نقلا عن الخصائص .

(٦) في ل : باللام .

(٧) مريم : ٢٦ ، وعبارة (من البشر أحدا) ليست في د ــ م ــ ل .

وقال ابن الحاجب في شرح المفصل : قول الفراء في (إن) الواقعة بعد (ما) النافية : إنهما حرفا نفي ترادفا كترادف حرفي التوكيد في قولك : إن زيداً لقائم ، ليس بالجيد لأنه لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد ومثل ان زيداً لقائم قد فصل بينهما لذلك .

وقال ابن القواس في شرح الكافية : لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد من غير فاصل ، ولذلك جاز : إن زيداً لقائم ، وامتنع إن لزيداً (١) قائم .

وقال ابن إياز (٢) : إنما لم تعمل (لا) في المعرف بلام الجنس وإن كان (٣) في المعنى نكرة ، لأن لام الجنس تقبل الاستغراق ، وكذلك لا ، فلو أعملوها في المعرف (٤) بها لجمعوا بين حرفين متفقين في المعنى وذلك ممنوع عندهم .

وقال الشلوبين : النحويون يقولون : إن حروف المعاني إنما هي مختصر الأفعال فهي نائبة مناب الأفعال ، تعطي من المعنى (٥) ما تعطيه الأفعال ، إلا أن الأفعال اختصرت بالحروف فإن الأفعال تقتضي أزمنة ، وأمكنة ، وأحداثاً ، ومفعولين وفاعلين ، ومحالاً لأفعالهم ، وغير ذلك من معمولات الأفعال ، فاختصر ذلك كله بأن [هـ ـ ٣٢٤] جعل في مواضعها مالا يقتضي شيئاً من ذلك ، ولذلك كرهوا أن يجمعوا بين

---

(١) في م : زيدا .

(٢) عن المحصول : ق ١٢١ بتصرف .

(٣) سقط من م .

(٤) في المحصول : (في معرف على هذه الحالة) .

(٥) في م : المعاني .

حرفين لمعنى واحد ، ولم يكرهوا ذلك في الأسماء والأفعال لأن ذلك نقيض ما وضعت عليه من الاختصار ، قال : وبهذا يبطل قول من قال : إن الأسماء الستة وامرأ وابنما معربة بشيئين من مكانين ، لأن العرب إذا كانت لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد ، لكونه نقيض موضوعها من الاختصار ، فلأن ذلك في الحركة أحق وأولى لأن الحركة أخصر من الحرف •

وقال ابن الدهان في الغرة : فإن قيل : فهلا جاز : إن لزيداً قائم ، بالجمع بينهما لأنهما للتأكيد ، كما جمع بين تأكيدين في أجمع وأكتع ؟ فالجواب أن الغرض في هذه الحروف الدوال على المعاني إنما هو التخفيف والاختصار ، فلا وجه للجمع بين حرفين لمعنى إذ فيه نقض الغرض ، وإذا تباعد عنه استجيز الجمع بينهما ، كما جمع بين حرف النداء والإضافة ، ويمتنع الجمع بينه وبين لام التعريف •

(١٢٠)

لا يجتمع ألفـــــان

قال ابن الخباز : إذا وقفت على المقصور وقفتَ عليه بالألف التي هي بدل من التنوين فتقول : رأيت عصا ، فهـذه الألف كالألف في رأيت زيـداً ، وكان معك في التقـدير ألفان بدل من واو ، وبدل من التنوين (١) فحذفت إحداهما لئلا يجتمع ألفان ، قال : وجاء رجل إلى أبي إسحاق الزجاج فقال له : زعمتم أنه لايمكن (٢) الجمع بين ألفين ، فقال : نعم ، فقال : أنا أجمـع ، فقال : (ما) ومـد صوتـه ، فقال له الزجاج : حسبك ولو مددت صوتك من غدوة إلى العصر لم تكن إلا ألفاً واحدة ، قال : وكانت الأولى أولى بالحذف لأن الطارىء يزيل حكم الثابت •

ومن فروع هذه القاعدة : إذا جمع المقصور بالألف والتاء قلبت ألفه ياء ، كقولك في حبلى حبليات ، لأنه لا يجتمع ألفان وحذفها هنا غـير ممكن •

(١٢١)

لا يجتمع خطابان في كلام واحد

قال أبو علي في التذكرة : الدليل على هذا الأصل قولهم : أرأيتك زيداً [هـ ــ ٣٢٥] ما فعـل ؟ ، ألا ترى أن كاف الخطاب لما لحقت الفعل خلع الخطاب من التاء ؟ والدليل على خلع الخطاب من التاء لدخول

---

(١) أي أن الأصل : عصواً •

(٢) في د : لايجمع • وفي ل : لايجوز الجمع •

الكاف وما يتعلق به من تثنية وجمع وتأنيث وتذكير ، أن التاء في جميع الأحوال على صورة واحدة ، فلا يجوز على هذا يا غلامك ، لأن الغلام مخاطب والكاف خطاب آخر وهي غير الغلام ، فقد حصل في الكلام خطابان فامتنع لذلك • ولو قال : يا ذاك ، كان ذا قد وقع موقع الخطاب ، فإذا وصل بالكاف لم يكن حسناً وهو أشبه (١) من الأول ، لأن ذا هو الكاف وليس الغلام الكاف (٢) ، قال : وقد عمل أبو الحسن في (المسائل الكبير) أبواباً ومسائل ، وهذا أصل تلك المسائل عندي ، هذا كله كلام أبي علي •

وفي اللمع الكاملية لموفق الدين عبد اللطيف البغدادي : فإن قيل قولهم : (أرأيتك) كيف جمعوا بين التاء والكاف وهما جميعاً للخطاب وهم لايجمعون بين حرفين لمعنى واحد (٣) ؟ قيل : إن التاء ضمير مجرد عن الخطاب ، والكاف خطاب (٤) مجرد عن الضمير ، فكل منهما خلع منه معنى وبقي عليه معنى •

وقال الأبذي في شرح الجزولية : لم يجمع بين حرف النداء وضمير الخطاب لأن أحدهما يغني عن الآخر •

---

(١) في م : أشد •

(٢) الغلام الكاف : سقط من م •

(٣) سقط من د •

(٤) د ــ م ل : للخطاب •

(١٢٢)

لا تنقض مرتبة إلا لأمر حادث

قاله ابن جني في الخصائص (١) ، وجعل منه (٢) امتناع تقديم الفاعل (٣) في نحو ضرب غلامه زيداً ، والمبتدأ في نحو عندك رجل ، ووجوب تقديم المفعول إذا كان اسم استفهام أو شرطٍ لما طرأ فيها .

(١٢٣)

لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع

ذكر هذه القاعدة أبو البقاء في التبيين ، وبنى عليها جواز تقديم خبر ليس عليها عند جمهور البصريين لتقدم معمول الخبر في قوله تعالى { ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم } (١) وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه ، لأن المعمول تابع للعامل ، ولا يقع التابع في موضع المتبوع [هـ ــ ٣٢٦] .

---

(١) انظر الخصائص ١/٢٩٣ .

(٢) في م : ومنه جعل .

(٣) د : المفاعل .

(٤) هود : ٨ ، قال أبو البقاء في (املاء ما منّ به الرحمن) ٢/١٩ : (ألا يوم يأتيهم) يوم : ظرف لـ (مصروفا) أي لا يصرف عنهم يوم يأتيهم ، وهذا يدل على جواز تقديم خبر ليس عليها ، وقال بعضهم : العامل فيه محذوف دل عليه الكلام ، أي لا يصرف عنهم العذاب يوم يأتيهم ، واسم ليس مضمر فيها ، أي ليس العذاب مصروفا . وانظر المسألة (١٨) في الانصاف ١/١٦٠ .

حرف الياء

(١٢٤)

يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل (١)

ومثله قولهم : يحتمل في التابع مالا يحتمل في المتبوع ، من فروع ذلك : ظهور أن مع المعطوف على منصوب حتى كقوله :

٢٨٦ــ حتى يكونَ عــزيزاً في نفوسهــم
أو أن يبــين جميعاً وهو مختــار (٢)

وإنْ كان لا يجوز ظهورها بعد (حتى) لأن الثواني تحتمل مالا تحتمل الأوائل .

وقال في البسيط :

جوز الفراء إضافة اسم الفاعــل المعرف بأل إذا كان للحــال أو الاستقبال نحو (الضارب زيدٍ الآن أو غداً) واحتــج بالقياس عــلى قول الشاعر :

٢٨٧ــ الواهب المائة الهجان (٢) وعبدها (٣)

---

(١) انظر المغني ٢/٧٧٣ .

(٢) البيت لعديّ بن حمار ، ويقال عدي بن يزيد بن حمار السكوني والبيت في الحماسة ٣٠١ ، والمغني برقم ١١٧٤ ، والهمع ٢/٩ والدرر ٢/٦

(٢) في ــ ل : العجال .

(٣) صدر بيت للأعشى ، وعجزه (عوذا تزجّي بينها أطفالها) قال الأعلم : الشاهد فيه عطف عبدها على المائة ، وهو مضاف الى غير الالف واللام ،

والجواب أنه يحتمــل في التابع مالا يحتمــل في المتبوع بدليل قولهم : (ربّ شاةٍ وسخلتها) و (رب) لا تدخل على معرفة ، وإذا عطف غير العلم على العلم نحو : مررت بزيد وأخيك ، فنقل ابن بابشاذ جواز حكايته لأن المتبوع تجوز حكايته فحكى التابع تبعاً له .

ونقل ابن الدهان منعهـا (١) لأن التابـع لا تجوز حكايته (٢) ولا يمكن حكاية أحدهما بدون الآخر فغلب جانب المنع ، أما عكس ذلك نحو مررت بأخيك وزيد ، فلا تجوز فيه الحكاية اتفاقاً بل يجب الرفع فيقال : من أخوك وزيد ؟ لأن المتبوع لا تجوز حكايته فكـذا التابع ، ذكره في البسيط .

وقال أيضاً : قد أجاز النحاة : كم رجلاً ونساؤهم جاؤوك ، عطفاً

← فهو عندهم مثل (الضارب الرجل) و (عبد الله) .

وقد غلط سيبويه في استشهاده بهذا لأنّ العبد مضاف الى ضمير المائـة وضميرها بمنزلتها فكأنه قال الواهب المائة وعبد المائة فهذا جائز باجماع وليس مثل الضارب الرجل ، وعبد الله ، لأن عبد الله اسم علم كالمفرد لم يضف الى ضمير الأول فيكون بمنزلته .

والحجة لسيبويه أنه لم يقصد الى أن يكون البيت شاهدا على نص ماقدمه وإنما أراد أن المعطوف على الألف واللام بمنزلة في الجر ، ومثّل ذلك بذكر البيت وإن لم تكن فيه الحجة قاطعة في جواز المسألة التي قدم . انتهى كلام الأعلم . وانظر البيت في الكتاب ١/ ٩٤ ـ المقتضب٤/ ١٦٣ ٢/ ٤٨ ، ٣١٩ ـ الخزانة ٢/ ١٨١ ـ ٣٤١ ، ٣/ ١٣١ ، الدرر ٢/ ٥٧ ـ ١٩٢ ديوانه : ٢٩ .

(١) في م : معناها .

(٢) في م : لايجوز أحكامه .

على معنى كم ، وأجازوا النصب عطفاً على التمييز ، وإن كان نكرة لأنه يجوز في الثواني مالا يجوز في الأوائل للبعد عن كم ، ومثله : كم شاة وسخلتها ، وكم ناقة وفصيلها .

وقال ابن هشام في المغني (١) :

القاعدة الثامنة : كثيراً ما يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل فمن ذلك : كل شاة وسخلتها بدرهم .

٢٨٨ ـ وأيّ فتى هيجاءَ [هـ ـ ٣٢٧] أنت وجارِها (٢)

وربّ رجلٍ وأخيه ، (وإنْ نَشَأْ ننزل عليهم من السماء آية فظلت) (٣) ولا يجوز كل سخلتها ، ولا رب أخيه ، ولا أي جارها ، ولا (إن يقم زيد قـام عمرو) إلا في الشعر ، ويقولون مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين ، ويمتنع قائمين لا قاعد أبواه ، على إعمال الثاني وربط المعنى بالأول (٤) .

وقال ابن القواس في شرح الدرة بعد أن حكى قولهم في :

---

(١) عن المغني ٢/٧٧٢ بتصرف واختصار .

(٢) من أبيات الكتاب التي لايعـرف قائلهـا ، وتمامـه (إذا مارجـال بالرجال استقلت) وقد رواه في المغني (أي فتى) فأصابه الثرم في أوله . الكتاب ١/٢٤٤ ـ ٣٠٥ ـ المغني برقم ١١٧٥ ـ الخزانـة ٤/٤٦٧ والشاهد فيه عطف (جارها)على فتى هيجاء ، والتقدير : أي فتى هيجاء وأيّ جارها أنت . فجارها نكرة لأن أياً إذا أضيفت الى واحد لم يكن إلا نكرةً لأنه فرد الجنس وانظر البغداديات ١٧٣ .

(٣) الشعراء : ٤ .

(٤) في المغني : وربط الأول بالمعنى .

٢٨٩ـ أنا ابن التارك البكري بشر (١)

إن (بشراً) عطف بيان (للبكري) ، ولا يجوز جعله بدلاً لأن البدل في حكم تكرير العامل ، ولا يجوز (أنا ابن التارك بشر) وفي امتناع البدل نظر لأنه يجوز في التابع مالا يجوز في المتبوع ، بدليل كل شاة وسخلتها ، وتبعه ابن هشام في حواشي التسهيل •

(وقال في تذكرته : إن قيل لأي شيء فتحت لام المستغاث ؟ فالجواب فرقاً بينها وبين لام المستغاث له) (٢) •

فإن قيل : لأي شيء كان المفتوح لام المستغاث وكان حقه التغير (٣) في الثانية لأن عندها تتحقق الحاجة فهوى أجرى (٤) على قياسهم ، كما أنهم لا يحذفون في نحو سفرجل إلا ما ارتدعوا عنده ؟ فالجواب أن الأول حالّ محل المضمر واللام تفتح إذا دخلت عليه •

فإن قيل : فلأي شيء كررت في المعطوف عليه ؟ فالجواب أنه بعطفه على ما حصل فيه الفرق اكتفى بذلك ، وساعد عليه أن المعطوف يجوز فيه مالا يجوز في [د/١٠٩] المعطوف عليه ، تقول : يا زيد والرجل وإن لم يجز : يا الرجل (٥) •

---

(١) صدر بيت للمرار الأسدي وعجزه (عليه الطير ترقبة وقوعا) انظر الكتاب ١/٩٣ ـ وأوضح المسالك برقم ٤١١ ـ والشذور برقم ٢٣٠ وقطر الندى برقم ١٣٩ ـ وشرح ابن عقيل برقم ٢٨٩ • والخزانة ٢/١٩٣ ، ٣٦٤ ، ٣٨٣ •

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م •

(٣) في م : التغيير •

(٤) في م : فهو له جرىء •

(٥) في د : يالرجل •

فإن قيل:فلأي شيء يفتح في يا لزيد ، ويا لعمرٍو مع أنه معطوف ؟ فالجواب أنه نداء ثان مستقل والمعطوف الجملة ، قال : فهـذا تحرير لا تجد لأحد مثله إن شاء الله تعالى ٠

وقال الأبذي في شـرح الجزولية : إذا عطفت عـلى المستغاث به كسرت اللام لأن الثواني يجوز فيها مالا يجوز في الأوائل ٠

وقال ابن هشام في تذكرته :

سئلت عن (لولاي) إذا عطف عليهـا اسم ظاهر فقلت : يجب الرفـع نحو لولاي وزيد لكان كـذا وكـذا ، كما تقول مافي الدار [هـ ــ ٣٢٨] من رجل ولا امرأة وذلك لأن الاسم المضمر بعد لولا وإن كان في موضع الخفض بها إلا أنه أيضاً في موضع رفع بالابتداء ، ونظيره في ذلك الاسم المجرور بلعل على (١) لغة عقيل إذا قيل : لعل زيد قائم ، ألا ترى أن (قائم) خبر مرفوع وليس معمولاً للعل ، لأنها هنا حرف جر كالباء واللام فلا تعمل غير الجر ، وان عطف على محله من الخفض ، فإن التزمت إعادة الخافض لم يتأت هنا لأنا إذا قلنا : لولاك ولولا زيد لزم جر لولا للظاهر وهو ممتنع (٢) بإجماع ، وإن لم تلتزمه فقد يمتنع العطف بما ذكرنا لأن العامل حينئذ هو لولا الثانية ، وقد يصحح بأن يدعي أنهم اغتفروا كثيراً في الثواني ما لم يغتفر في الأوائل ٠

وقال ابن إياز في شرح الفصـول (٣) : فإن قيل : هـلا أضيف الفعل لفظاً والتقدير إضافة مصدره ؟ فالجواب أن ذلك اتساع وتجوز ، وهو قبيح في الأوائل والمبادي دون الأواخر والثواني ٠

---

(١) في م : في ٠

(٢) في م : يمنع ٠

(٣) المحصول ق ١٥٤ ٠

وقال البيضاوي (١) في تفسيره في قوله تعـالى (إنك أنت العليم الحكيم) (٢) قيل : أنت تأكيد للكاف ، كما في قوالك مررت بك أنت ، وإن لم يجز مررت بأنت ، إذ التابع يسوغ فيه مالا يسوغ في المتبوع ، ولذلك جاز يا هذا الرجل ، وان لم يجز يا الرجل (٣) •

وقال ابن الصائغ في تذكرته •

أبو عمرو يختار النصب في (الغلام) من نحو: (يا زيد والغلامَ) وإن كان عطف النسق يقدر معه العامل ، وحرف النداء لا يباشر اللام لأنه يجوز في الثواني مالا يجوز في الأوائل •

وقال ابن النحاس في التعليقة :

إنما جاز في الثواني ما لم يجز في الأوائل من قبل أنه إذا كان ثانياً يكون ما قبله قد وفى الموضع ما يقتضيه ، فجاز التوسع في ثاني الأمر بخلاف ما لو أتينا بالتوسع من أول الأمر فإنا حينئذ ، لا نعطي الموضع شيئاً مما يستحقه • انتهى •

وإذا عطف على (غدوةً) المنصوب ما بعدها فقيل : لدُن غدوةً وعشية جاز عند الأخفش في المعطوف الجر على الموضع والنصب على اللفظ [هـ ــ ٣٢٩] •

وضعف ابن مالك في شرح الكافية النصب وأوجبه أبو حيـان ومنع الجر ، لأن غدوةً عند من نصبه ليس في موضع جر ، فليس من باب العطف على الموضع •

---

(١) تفسير البيضاوي : ٢٣ •

(٢) البقرة : ٣٢ •

(٣) في د ــ م : يالرجل •

قال : ولا يلزم من ذلك أن يكون (لدن) انتصب بعدها ظرف غير غدوة وهو غير محفوظ إلا فيها ، لأنه يجوز في الثواني مالا يجوز في الأوائل . انتهى .

• • •

تم القسم الأول من الأشباه والنظائر النحوية
والحمد لله أولاً وآخراً . ويليه التدريب
وهو القسم الثاني إن شاء الله تعالى

مستـــــدرك

ص ٤٠	سطر ١٥	الكلام متصل بما بعده
ص ٤٣	سطر ٩	التعليقة :
ص ٤٧	سطر ٨	فلو كسروا لاجتمعت
ص ٧٦	سطر ١٢	ما النافية نائبة عن أنفي
ص ٧٧	سطر ١	القرائن الدّالة على المحذوف
ص ٧٨	سطر ٣	(وما يشعركم) سورة الأنعام ١٠٩
ص ٩٠	سطر ٧	(أولياء أولئك) الأحقاف ٣٢
ص ٩٠	سطر ١٨	وليس في الكلام
ص ٩٠	سطر ١٩	..ومبيطر ومبيقر .. وهيمن وبيطر
ص ٩١	سطر ١٣	الى أن المحذوف
ص ٩١	سطر ١٤	الكلمة لأن واو مفعول
ص ١٠٧	سطر ٢١	: .. الرأي في الخاطريات
ص ١٠٩	سطر ١٩	فكيف إذا
ص ١١٣	سطر ٨	آلٍ وآلى
ص ١١٨	سطر ١٢	وفعلان فعلى
ص ٢٥٤	سطر ٣	.. انزل والأصل لتنزل
ص ٢٥٧	السطر رقم ٨ يحذف	

ص ٢٦٥ .. يكون في موضع المبدل منه

ص ٢٨٦ سطر ٤ عـــى معنى المعاوضة ، والمعاوضة ليس معنى ...

ص ٢٩٨ الحاشية رقم ٣ : وقرأ أبو جعفر

ص ٢٠٩ سطر ٥ والمضمر على اللفظ والمعنى الا ما جاء منه على شريطة التفسير

ص ٢٢٩ سطر ٧ والأول هو مذهب سيبويه

ص ٣٣٦ سطر ١٨ كما أنه ينطق بالحرف المشدد

ص ٣٥٣ تحذف الحاشية رقم ٥

ص ٣٩٨ سطر ١٦ يكمل عـلى النحو التالي : وتخيلهم مالا يكـاد يشعر به من لم يألف مـذاهبهم ويحذف السطر ١٧

ص ٤٠٣ سطر ١٦ : كان التقدير أولى

ص ٤٣٧ السطر الأخير تحذف عبارة : المنصف ٥٠

ص ٤٥٦ سطر ١٥ كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل

ص ٤٦٥ سطر ٧ وهذا لا يسوغ القياس عليه

ص ٤٧٨ سطر ١٠ وتشبيه الفعل بالفعل أولى

ص ٥٢٠ يحذف السطر رقم ٨

ص ٥٢٣ سطر ٢ .. كما ألغى بنو تميم

ص ٥٢٣ سطر ٢ لكن تلك الجمل

ص ٥٦٠	سطر ١١	يتمّم : عند بعضهم فرقاً بينها وبين النون في الأسماء المعربة ويحذف السطر رقم ١٢
ص ٥٦٥	سطر ١	: الأفعال أثقل من الأسماء لوجهين
ص ٥٧٥	سطر ٣	كما أنه لما خفف
ص ٥٨٦	سطر ١٦	لاختصاصها بالمؤنث [هـ ٢٨٢]
ص ٥٩٨	سطر ٢	•• وألل السقاء وقوله :
ص ٦٠٣	سطر ٨	كلتاهما فتحة وإنما ••
ص ٦٠٤	سطر ٢	المشوبة بالضم ألا تراك لا يتعذر عليك
ص ٦٦٠	سطر ١	فإذا لقحت فزكت
ص ٦٦٤	سطر ٦	وذلك أنك لما لم تجد
ص ٦٦٥	سطر ١٢	فتقلب الياء [هـ ٣١٨] واواً
ص ٦٧٩	سطر ٥	: فلأن لا تفعل ذلك

جدول الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢	٧	نظراتهم	نظرائهم	٦٥	٦	فملية	فميلة
٤	٩	أبو حاتم	وأبو حاتم	٦٥	١٥	يفرها	يقرّها
٦	٧	الأشاه	الأشباه	٦٦	٥	قال	قام
٧	٢١	محمد السائب	محمد بن السائب	٦٨	٤	للتعبيض	للتبعيض
١٧	١٨	الباء	الياء	٦٩	١٢	يقيم	يقم
٢٢	١٣	لأهل	ولأهل	٧١	١٨	وجمل ورجل	وحَمَل ور خل
٢٤	٢١	ص ٩	ص ١٥	٧٤	١٣	مؤياد	مؤدياً
٢٥	٣	نقول	تقول	٧٦	١٢	أو	و
٢٧	٩	يعتمد	يُعتدّ	٧٩	٨	الأولالى	الأولى
٣٠	١٠	الكنة	لكنّه	٨٥	٥	منقبلة	منقلبة
٣٣	١١	ب	د	٨٧	١٥	من	بن
٣٦	١٤	ونصب	ونصبت	٩٧	٦	مذهبا	مذهبنا
٤٠	١٢	وأحسست	أحنست	١٠٤	٥	فثَم	فثَم
٤٠	١٩	مشدتين	مشددتين	١١٢	١٣	لمان	لمعـان
٤١	٦ـ٨ـ	عطبي	غطيي	١١٣	١٧	كثيراً	كثيرة
٤١	١٠	فتدعم	فتدغم	١١٦	٢٣	سجل ور كل	سبحل وربحل
٤٧	٤	قبل	قيل	١١٧	١٧	الكتاب ١	الكتاب ٢
٤٩	١٢	فأسكنها	فأسكنتها	١١٨	١٣	على	عن
٥٤	٨	مضمونه	مضمومة	١٢٠	٢	الحرف	الحروف

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٢٤	١٣	بأن	أن
١٢٦	٧	م ٣٠	تحذف
١٢٩	٩	ولو	لو
١٣١	٩	على	عمل
١٣٦	١١	وإ	وإن
١٣٨	١١	لولا	لو
١٤١	٥	يؤتها	يؤتى
١٤٦	٥	محلق	ملحق
١٥٨	٣	إختلاف	اختلف
١٦٧	٦	إذا	إذن
١٧٢	٧	وصلة	وصله
١٨٤	٣	غائر	غائراً
١٨٨	١٤	والجاء	والجار
١٩١	٥	زيد	زيدا
١٩٤	٢	قولَهم	قولُهم
١٩٤	٢	بالكزة	بالنكرة
٢٠٣	١	البدا	البداء
٢٠٣	١٠	وذلك	ولذلك
٢٠٤	١	فقوان	قفوان
٢١٠	٧	وتكيب	وتركيب
٢١٧	٤	يتقصر	يقتصر
٢٢٠	٢٠	في	من
٢٢٥	١٢	وفائدة	وفائدته
٢٣٧	١٧	اتيزر	ايتزر
٢٣٧	٢١	تمن	اتّمن
٢٤٣	١٢	حملت على	حملت
٢٤٣	١٥	قرر	قمر
٢٥١	١٤	ولما	ولمَ
٢٥١	١٧	شوشاء	شوشاة
٢٥٢	٧	وأوّتا	وأوّتاه
٢٥٦	٤	فرزانه	فرازنة
٢٥٨	٤	معاقاً	معاقباً
٢٥٨	٧	والجمع	والجميع
٢٥٨	٨	إنما	إنها
٢٦١	٥	وجدت	وُجد
٢٦١	٦	يأيهم	بأيهم
٢٦١	٧	امروه	امرر
٢٦٤	٥	وإذا	وإذ
٢٧٩	٩	المضدر	الصدر
٢٨٢	٢٠	بسون	بسكون
٢٨٥	١١	يبدوا	بعدوا
٢٨٦	١١	زناقة	زنادقة
٢٨٩	١١	ضبعانات	ضبعانان
٢٩٩	٢٢	على عيارات	على العيانات
٣٠٠	٤	أن	أي
٣٠٥	٩	متضايقة	متضايفة
٣٠٦	٩	ضربه	اضربه
٣١١	٣	باسم	بالاسم

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣٢٣	١٦	انجلت	انحلّت
٣٢٥	٢٣	اجوزة	أرجوزة
٣٢٩	٦	ثلاث	ثلاثة
٣٣٤	٣	والطع	والطبع
٣٣٤	٦	بعن	بعض
٣٣٨	١٩	الشعر	شعر
٣٣٨	٢٠	حثما	حيثما
٣٤١	١	متنزاح	منتزاح
٣٤٨	٦	في	من
٣٥٣	١٤	اثواب	ثواب
٣٥٤	١٢	الفعل	انفعل
٣٥٨	٩	مالعوالي	ما العوالي
٣٦١	٧	الحرفيين	الحرفين
٣٦٢	٦	حروفاً في	حروفاً
٣٨٠	١٦	لحقوقها	لحوقها
٣٨٤	٣	إنههم	إنهم
٣٨٨	٤	كلما	كما
٣٩٠	٧	مفويلاً	فعويلاً
٣٩١	٥	فَملل	فُملل
٣٩١	١٢	على	عن
٣٩٦	١٠	سيل	سبيل
٤٠٤	٩	أولى	الأولى
٤١٧	٢	الفظ	اللفظ
٤١٧	١٣	١٩٣هـ	١٩٤ هـ
٤٢٠	٣	قال البسيط	قال في البسيط
٤٣٣	٢١	٣٩/١	٣٩٠/١
٤٤٢	٣	والله	لله
٤٤٩	٢	لأن	ولأن
٤٥٣	١٤	يخلوا	يخلو
٤٦٣	٦	طرد	طردت
٤٦٨	١٢	ويجربه	ويجريه
٤٧٧	١٨	بمعنى	بمنى
٤٨٠	٤	لاحرف التحنيض	لأحرف التحضيض
٤٨٥	٥	عليكن	فليكن
٤٩٨	٧	لفرس	الفرس
٤٩٨	١٣	ذلك	(تحنف)
٥٠١	٥	حركان	حركات
٥٠٩	٦	لشرط	الشرط
٥١٣	١٢	الأدب	الأب
٥١٤	١٨	إذا	إذ
٥١٥	٨	اشتراط	اشترط
٥١٥	٩	الذي هو	هو الذي
٥١٥	١٠	بخبر	يخبر
٥٢١	١٣	يعلمن	يعملن
٥٢٤	٢٢	المفصل	شرح المفصل
٥٢٥	٢٣	في	إلى
٥٢٩	١٠	المتدأ	المبتدأ
٥٥٢	٩	أن	إن

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٥٥٣	٦	أعمالها	إعمالها
٥٥٣	٢٢	و	د
٥٦٢	٥	٢٦٧	٢٦٨
٥٧٠	١	فانظروا	فانظر
٥٧٣	١٠	لا يجوز	يجوز
٥٧٥	٦	الخء	الخاء
٥٨٤	١٤	عرضا	عوضاً
٥٨٩	١	ولطف	وألطف
٥٩١	١	قرد	فردٌ
٥٩٤	١٤	المستكمن	المستكنّ
٥٩٨	٤	منه	ومنه
٦٠٢	٧	تفاوق	تفاوت
٦٠٢	٩	تفتقر	تغتفر
٦٠٣	٣	اجلوّاذ	اجليواذا
٦٠٣	٩	شيت	شيبت
٦١١	٧	وراء	وراءة
٦١٢	٩	تريك	تحريك
٦٢٤	١٤	وبن	وبين
٦٢٥	١٢	٤	(تحذف)
٦٣١	٧	إياً	ايّا
٦٣٧	٧	والزلزله	الزلزلة
٦٤١	٤	للفرق	الفرق
٦٤٧	٤	فيه	منه
٦٥٢	١	البعد	العبد
٦٥٤	٢٣	للحساب	للسحاب
٦٥٦	٢	معصدق	مصدق
٦٥٧	٣	خديه	خدبّه
٦٥٨	١٦	حنيثي	حنيفي
٦٥٨	١٨	فيَ هـ الصنعه	في ب الصيغة
٦٦٥	٢٥	٤٦٥	٦٦٥
٦٧٦	٧	المتع	المتنع
٦٧٦	١٠	علهيا	عليها

المحتوى

حرف الهمزة

حرف الباء

حرف التاء

البحث	الصفحة

حرف الثاء

حرف الجيم

البحث	الصفحة

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الزاي

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الضاد

البحث	الصفحة

البحث	الصفحة

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

البحث	الصفحة

حرف النون

حرف الواو